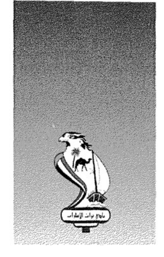


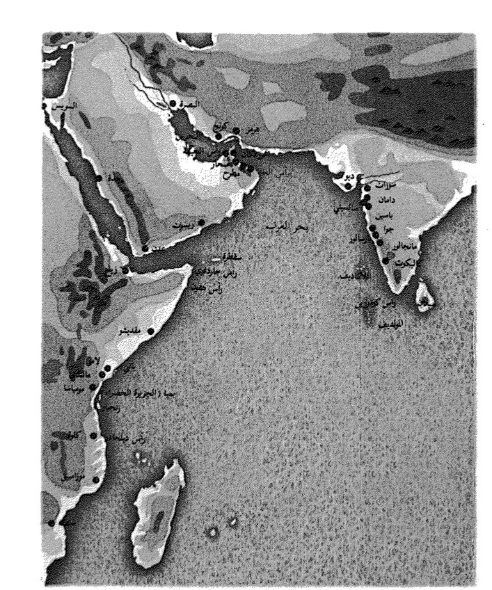
دولة البوسعيد

في عُمان وشرق إفريقيا

منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عُمان

(١٧٤١ - ١٩٧٠)

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم





مركز زايد للتراث والتاريخ

اهـــــــداء 2004

مركز زايد للتراث والتاريخ

الأمارات

دولة البوسعيد

في عُمان وشرق إفريقيا

تم قيد الكتاب في سجل الإيداع النوعي
بقسم الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بوزارة الإعلام والثقافة
تحت رقم ا م ف ٤/٦٥-٢٠٠٠ تاريخ ٢٢ /مايو / ٢٠٠٠



مركز زايد للتراث والتاريخ
ZAYED CENTER FOR HERITAGE AND HISTORY

ص.ب : ٢٣٨٨٨ العين - الإمارات العربية المتحدة - هاتف : ٧٦١٥١٦٦ - ٣ - ٩٧١ ، فاكس : ٧٦١٥١٧٧ - ٣ - ٩٧١
P.O. Box : 23888 AL AIN - U.A.E., Tel. : 971 - 3 - 7615166, Fax : 971 - 3 -7615177



دولة البوسعيد

في عُمان وشرق إفريقيا

منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار
وبداية عهدها الجديد في عُمان
(١٧٤١ - ١٩٧٠)

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم



مركز زايد للتراث والتاريخ

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

يسر مركز زايد للتراث والتاريخ - انطلاقاً من أهدافه الرئيسة في خدمة البحث العلمي - أن يقدم لجمهرة الباحثين والمؤرخين في تاريخ العلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة وتاريخ الخليج العربي بصفة خاصة هذا الكتاب الذي يتناول تاريخ دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا في الفترة ما بين تأسيسها حتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عُمان .

وتبرز أهمية الكتاب في تركيز مؤلفه على العلاقات الوثيقة التي ربطت بين الخليج العربي وشرق القارة الإفريقية حيث ارتكز عليها سلاطين البوسعيد في قيام دولتهم التي جمعت بين الشطرين العربي والإفريقي وكان لها أثر إيجابي في نشر الإسلام ونقل المؤثرات العربية الحضارية التي وصلت إلى منطقة البحيرات الاستوائية وأعالي الكونغو .

ولما كان الامتداد الكبير الذي بلغته تلك الدولة متواكباً مع الموجة الإمبريالية التي اجتاحت القارة الإفريقية والعالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي فقد كانت هدفاً للقوى الاستعمارية التي عملت على فصل شطريها وتقسيم ممتلكاتها فيما بينها. وكان يتعين على سلطنة عُمان بعد أن فقدت ممتلكاتها ومواردها الإفريقية إلى جانب توالي أزماتها السياسية والاقتصادية أن تقوم بإحداث تغيير في مسيرتها ووضع نهاية لعزلتها وتهيئة السبيل لانطلاقها لكي تسهم بدور إيجابي في المجالات الخليجية والعربية والعالمية .

ويعتمد الكتاب الذي بين يدي القارئ على كم كبير من المصادر العربية والأجنبية التي تأتي الوثائق في مقدمتها إضافة إلى مصادر التراث المحلية ذات العلاقة بموضوعات الدراسة ومن ثم تأتي أهمية ذلك الكتاب الذي يعد عملاً علمياً جديراً بالعناية به سواء من جانب الباحثين في التاريخ العربي والإفريقي بشكل عام أو من جانب مركز زايد للتراث والتاريخ الذي حرص على أن يكون الكتاب في باكورة إصداراته العلمية .

ولا يجد المركز حاجة للتعريف بمؤلف الكتاب الدكتور جمال زكريا قاسم أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس وعميدها الأسبق فهو معروف في الأوساط الأكاديمية باهتماماته الواسعة بدراسة تاريخ الخليج العربي وشرق إفريقيا فضلاً عن ريادته العلمية في هذا المجال ويشهد له في ذلك العديد من المؤلفات والبحوث التي لا غنى عنها لكل من يتصدى لدراسة تاريخ الخليج العربي وشرق القارة الإفريقية في العصر الحديث .

والله من وراء القصد

تقديم

عالج هذا الكتاب تاريخ دولة البوسعيد في عمان وشرقي إفريقيا في الفترة ما بين تأسيسها في عام ١٧٤١ حتى نهاية حكمها في زنجبار في عام ١٩٦٤ وبداية عهدها الجديد في عمان في عام ١٩٧٠.

وقد عاصرت هذه الدولة في سنواتها الأولى الصراع الإنجليزي الفرنسي الذي كان قد وصل إلى أقصى مدى له في بحار الشرق بصفة عامة والبحار العربية بصفة خاصة، ولذلك حرص حكام البوسعيد - محافظة منهم على كيانهم - على استغلال التنافس القائم بين هاتين الدولتين الاستعماريتين لتدعيم مركزهم ولضمان إبقاء نفوذهم. وقد ظل حكام الدولة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر يتأرجحون بين صداقتهم لفرنسا وبريطانيا تارة، وبين أن يرتبطوا بمحالفة إحداهما تارة أخرى إلى أن حدد سقوط المستعمرة الفرنسية في جزيرة موريس في عام ١٨١٠ التفوق الإنجليزي في بحار الشرق، ومن ثم توثقت العلاقات بينهم وبين بريطانيا.

وعلى الرغم من التأييد المادي والعسكري الذي حصل عليه حكام الدولة من جراء صداقتهم لبريطانيا، إلا أن تلك الصداقة أثارت عليهم مشكلات داخلية قوية إذ برز الحزب الديني الإباضي منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي في المناطق الداخلية من عمان، وقام زعماؤه بمحاولات عدة لإعادة بعث الإمامة الإباضية، ومن ثم حفل تاريخ الدولة بصراع عنيف بين حكامها من ناحية وبين المتمسكين بالإمامة الإباضية من ناحية أخرى.

وليس من شك في أن المشكلات الداخلية التي واجهت سلاطين البوسعيد جعلتهم يركزون اهتمامهم على القسم الإفريقي من ممتلكاتهم، وحاول السيد سعيد بن سلطان - أبرز حكام هذه الدولة - أن يؤسس إمبراطورية عربية إفريقية، ولكن أحلامه في التمكين لتلك الإمبراطورية لم تلبث أن تهاوت بفعل الاستعمار الأوروبي. وعلى الرغم من

المصير السيئ الذي آلت إليه ممتلكات هذه الدولة بانقسامها وتفكك أجزائها فإن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد أزهى فترة من الازدهار التي مرت بها، إذ استطاع السيد سعيد خلال عهده الطويل (١٨٠٦-١٨٥٦) أن يتوسع في الخليج والجزيرة العربية وفي شرقي إفريقيا حتى أضحت دولته أكبر دولة محلية في الجزء الغربي من المحيط الهندي. ولكن بريطانيا- رغم صداقتها للسيد سعيد - لم تكن ترحب بوجود دولة قوية في طرق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند، ومن ثم عملت على ممارسة ضغوطها السياسية والعسكرية في القسم الآسيوي من ممتلكاته، ثم انتقلت إلى ممارسة هذا الأسلوب في القسم الإفريقي حتى تحقق لها فصل شطري الدولة وإعلانهما - بالاشتراك مع فرنسا- سلطنتين مستقلتين، وقد مكنها تفكك الدولة على هذا النحو من تأكيد سيطرتها على كل من عمان وشرق إفريقيا، كما عملت في الوقت نفسه على تمزيق المقاطعات الإفريقية الكبيرة التي استطاع السيد سعيد في ظل نظامه الاقتصادي أن يربطها بزنجبار - وهي جزيرة صغيرة على مقربة من الساحل الشرقي لإفريقيا اتخذها مقرا له خلال النصف الثاني من حكمه - وليس هناك مغالاة في القول إذا ما أكدنا على أهمية الدور الذي قامت به هذه الدولة العربية الإفريقية في نشر الإسلام وإدخال الحضارة العربية في قلب القارة الإفريقية، وهو أمر اعترف به الرحالة والمبشرون الأوروبيون أنفسهم.

غير أن دولة البوسعيد لم تلبث أن عانت عقب وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦ من مشكلة الوراثة والصراع بين أبنائه على الحكم، واستغلت بريطانيا تلك الفرصة لكي تتدخل في ذلك الصراع وتفرض تحكيمها في عام ١٨٦١ الذي كان يقضي بانفصال زنجبار عن التبعية العمانية. وكان لهذا الانفصال عواقبه السيئة إذ أفقد زنجبار الدماء والعناصر العربية التي كانت تفد إليها مما أدى إلى ذوبان العرب المقيمين بها في المحيط الإفريقي الكبير، ومن ثم كان من السهل الإطاحة بهم نتيجة الحركة العنصرية التي تزعمها الحزب الافرو شيرازي، والتي ترتب عليها سقوط الحكم العربي وقيام جمهورية زنجبار التي بادرت بالاتحاد مع تنجانيقا فيما صار يعرف باتحاد تنزانيا في عام ١٩٦٤.

وقد توفرت المادة الوثائقية التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه الدراسة من وثائق الخارجية البريطانية والفرنسية ووثائق حكومة بومباي ومجموعة معاهدات أيتشيسون Aitchison إلى جانب الوثائق القومية بالقاهرة، كما تجدر الإشارة إلى دراسة القبطان جيان Guillain التي تعد من أهم الدراسات الوثائقية عن شرقي إفريقيا، ودراسة

لوريمر Lorimer عن الخليج ، عمان وأواسط الجزيرة العربية . كذلك أمدتنا الدوريات الإنجليزية والفرنسية والمصادر الأوروبية والعربية ، وما تضمنته الرحلات والدراسات بجانب كبير من المادة التاريخية .

ومن المصادر المحلية التي اعتمدنا عليها، تجدر الإشارة إلى كتاب ابن رزيق بعنوان «الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين». وقد عاصر هذا المؤرخ العماني حكم السيد سعيد بن سلطان وأرخ للأحداث الداخلية في عهده ، بيد أنه لم يتعرض للأحداث الخارجية أو حتى لامتداد الحكم العماني في شرقي إفريقيا إلا قليلا ، كما تجدر الإشارة إلى كتاب نور الدين عبد الله السالمي «تحفة الأعيان بسيرة آل عمان»، وسعيد بن علي المغيري «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» ، وتاريخ المزارعة في ممبسة لأمين بن علي المزروعي ، وسجل المكاتبات السياسية للسلطان برغش بن سعيد ، ومذكرات الأميرة سالمة بنت السيد سعيد ، وغيرها من المصادر المحلية الأخرى.

والكتاب الذي بين أيدي القارئ يعد تطويرا في المادة العلمية والفترة الزمنية لكتابنا السابق عن دولة البوسعيد ، الذي صدر منذ أكثر من ثلاثين عاما ووقفنا فيه عند تقسيم الدولة إلى سلطنتي مسقط وزنجبار في عام ١٨٦١ . وقد رأينا الامتداد بهذه الفترة الزمنية إلى عام ١٩٦٤ ، وهو العام الذي شهد نهاية الحكم العربي في زنجبار. أما بالنسبة لسلطنة مسقط وعمان فقد حرصنا على تتبع أوضاعها السياسية والاقتصادية منذ فقدانها للشطر الإفريقي من ممتلكاتها حتى قيام حركة التصحيح التي قادها السلطان قابوس بن سعيد في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وما أسفر عنها من وحدة السلطنة وانتهاء عزلتها السياسية وبداية عهدها الجديد في المجالات الداخلية والعربية والعالمية .

وبعد ، فإنني أرجو بنشر هذا الكتاب وإخراجه على هذا النحو أن أكون قد أسهمت بإضافة الجديد إلى المكتبتين العربية والإفريقية .

وعلى الله قصد السبيل ...

القاهرة في ٢٧ يناير ٢٠٠٠

جمال زكريا قاسم

تمهيد

يعتبر انتظام عمان وشرقي إفريقيا تحت حكم واحد في عهد دولة البوسعيد تحديدا لأول دولة عربية جمعت بين الشطرين الآسيوي والإفريقي في التاريخ الحديث. ولم تقتصر ممتلكات هذه الدولة على الساحل الشرقي لإفريقيا وإنما امتدت امتدادا واسعا إلى أواسط القارة الإفريقية، واستطاعت أن تسهم في نشر الإسلام والحضارة العربية، وإلقاء الكثير من الأضواء على مجاهل القارة الإفريقية بواسطة قوافل التجارة التي ربطت بين الساحل والداخل بمراكزها الحضارية المتناثرة، والتي كانت عونا كبيرا لرواد حركة الكشف والارتياد الأوروبي في القرن التاسع عشر.

غير أن هذه الدولة لم تستطع أن تصمد في وجه المنافسات الأوروبية والصراع الذي احتدم بين الدول الإمبريالية للسيطرة على القارة الإفريقية، مما ترتب عليه تقسيم أجزائها فانفصل قسمها الإفريقي عن الآسيوي في عام ١٨٦٢، ثم تقاسمت كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا القسم الإفريقي في عام ١٨٨٦، ولم يعد هناك سوى بقايا متناثرة منه في جزيرتي بمبا وزنجبار وبعض الجزر الصغيرة المجاورة، إضافة إلى شريط ضيق من الساحل المقابل لهما، وحتى تلك البقايا نجحت بريطانيا في فرض سيطرتها عليها في عام ١٨٩٠، كما فرضت حمايتها على ما تبقى للدولة من ممتلكات في القسم الآسيوي بعد ذلك بعام واحد.

وعلى الرغم من أن مركز دولة البوسعيد كان في جزيرة زنجبار منذ أن نقل السيد سعيد بن سلطان مقر حكمه إليها في عام ١٨٣٢، إلا أن الدولة قامت أساسا في عمان، ولذلك قد يكون من المناسب أن نتعرف إلى كلا الإقليمين اللذين انتظمتهما هذه الدولة قبل انفصالهما، ويتطلب ذلك تحديد الصلات التي كانت قائمة بينهما، وهي صلات ترجع إلى أزمنة سحيقة في القدم توطدت بحكم التبادل التجاري من ناحية ثم إلى انتشار الإسلام من ناحية أخرى، وما صحب ذلك من حركات الهجرة التي تدفقت من الخليج

والجزيرة العربية إلى الساحل الشرقي من إفريقيا نتيجة ظروف سياسية أو قبلية أو طائفية، وترتب على تلك الهجرات انتشار مراكز استيطانية على الساحل سكنها مهاجرون من عمان والخليج وسواحل شبه الجزيرة العربية بصفة عامة. وكانت تلك المراكز الاستيطانية في جملتها تنظر إلى عمان باعتبارها الدولة الأم، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن معظم المهاجرين كانوا من إقليم عمان أو إلى تفوق دولة عمان في مجال القوة العسكرية والبحرية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكثيرا ما لجأ المستوطنون العرب في شرقي إفريقيا إلى بني جلدتهم في عمان عند تعرضهم لأخطار خارجية، إذ يرجع الفضل لدولة اليعاربة – وهي الدولة التي سبقت دولة البوسعيد في الحكم – في تحرير الساحل الشرقي لإفريقيا من السيطرة البرتغالية وإسقاط قلعة البرتغاليين الحصينة في ممبسة في عام ١٦٩٨، حيث شهد النصف الثاني من القرن السابع عشر صراعا مريرا بين سكان الساحل الشرقي من إفريقيا تؤازرهم عمان وبين البرتغاليين، حتى إذا انهار الاستعمار البرتغالي أخذت عمان تعمل على ضم تلك السواحل إليها، غير أن الظروف لم تتح لدولة اليعاربة (١٦٢٤–١٧٣٨) أن تؤكد سيطرتها على تلك المناطق وإنما اكتفت بتبعيتها إليها تبعية اسمية، ولعل ذلك يرجع إلى اتجاه تلك الدولة التي قامت على أساس ديني إلى تدعيم مركزها في عمان حيث المراكز الدينية الإباضية، حتى إذا سقطت هذه الدولة وخلفتها دولة البوسعيد، وبدأ تداعي نفوذها في عمان نتيجة تعرضها لضغوط داخلية وخارجية، أخذت توجه ثقلها إلى شرقي إفريقيا وأصبح القسم الإفريقي هو عماد ثروتها بفضل موارده الاقتصادية الوفيرة، وخاصة بعد أن نقل السيد سعيد مقر حكمه من مسقط إلى زنجبار.

وقد يكون من المفيد بعد هذا العرض الموجز أن نتوقف بعض الوقت لكي نتعرف على القسمين الآسيوي والإفريقي من ممتلكات دولة البوسعيد وذلك على النحو التالي :

إقليم عمان

يعد إقليم عمان الأساس الذي قامت عليه الدولة. ولدينا مدلولات جغرافية وسياسية عدة يمكن أن نعرف بها هذا الإقليم. والمدلول الأعم يعتبره شاملا للقسم الكبير من الجزيرة العربية الواقع بين سواحله المطلة على الخليج العربي وبين ذلك الجزء من الساحل الجنوبي للجزيرة العربية الذي يمتد من رأس الحد إلى ما يجاور جزيرة مصيرة. والمدلول الثاني يقتصر على القسم الداخلي وحده من تلك المنطقة، ويعني ذلك أن لا يشمل إقليم عمان مسقط وساحل الباطنة أو المنطقة الواقعة بين الجبال والبحر

عموما[١]. أما المدلول الثالث فيتوقف على اتساع رقعة عمان أو ضيقها بضم بعض المقاطعات إليها أو فقدانها لبعض مقاطعاتها، وهذا يتوقف على الحاكم نفسه ومدى نجاحه أو فشله في السيطرة على رؤساء القبائل أو زعماء المقاطعات المجاورة[٢].

وتحد سلطنة عمان – المتعارف عليها حاليا- شمالا بالخليج العربي وجنوبا ببحر العرب وشرقا بخليج عمان وغربا بصحراء الربع الخالي، وهي بذلك تطل على البحر من ناحية والصحراء من ناحية أخرى[٣]، وقد أعطى لها ذلك الموقع الجغرافي مميزات فريدة طبعت حياتها بطابع خاص حيث يمكن تقسيم سكانها إلى قسمين متمايزين: الحضر والبدو، والحضر هم الذين يقطنون الساحل وعلى الأخص في مسقط، وهم خليط متمازج من السكان أشد اتصالا بالعالم الخارجي، وذلك على نقيض البدو الذين هم أكثر فطرة وبساطة ومحافظة على عاداتهم وتقاليدهم[٤].

ومن حيث طبيعة أراضي عمان فيمكننا أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين هما : سهول تهامة وهي سهول واسعة خصيبة، وإقليم جبلي تحف به الصحراء من الغرب وأشهر مرتفعاته الجبل الأخضر الذي يقع إلى الجنوب من مسقط ويبلغ متوسط ارتفاعه عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر، وقد امتازت هذه المرتفعات بخصوبتها إذ تخترقها الأودية كما تكثر بها الآبار والأفلاج التي ساعدت على قيام الزراعة، حيث تشتهر بوفرة إنتاجها من الفاكهة والموالح، وعلى الأخص القصب والليمون، كما تزرع بها أنواع كثيرة من الحبوب كالشعير والذرة والحنطة وغيرها[٥]. وقد استخدمت تلك المرتفعات ملاجىء للمقاتلين العمانيين، وخاصة في الحروب الأهلية أو ضد القوى الاستعمارية[٦].

ومن حيث المناخ، فالحرارة تختلف وتتباين باختلاف المناطق، ولكن يمكن القول بصفة عامة إنها تشتد في السواحل والمناطق الصحراوية بينما تعتدل في المرتفعات والجبال، كما تسقط الأمطار في فصل الشتاء، وإن كانت فترتها ضئيلة لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة أيام في الشهر الواحد[٧].

والطابع المميز لعمان بصفة عامة هو الطابع البحري، ومن ثم ألقى الموقع الجغرافي الذي تتميز به أهمية خاصة عليها باعتبارها تحتل مركزا هاما بالنسبة للطرق البحرية الموصلة إلى الهند وشرقي إفريقيا والبحر الأحمر مما أدى بها إلى أن تكون مركزا وسيطا للتجارة وخاصة تجارة المرور، كما ساعدت الرياح الموسمية الملاحين والتجار العمانيين منذ أزمان بعيدة أن يصلوا في أسفارهم البحرية إلى مناطق نائية، وكان لهم

فضل نشر الإسلام في كثير من جهات الشرق الأقصى(٨). ومن ناحية أخرى أدى موقع المناطق الداخلية المتطرف عن قلب العالم العربي إلى أن يكون لها وضع خاص نأى بها عن التبعية، إذ تميزت تلك المناطق بمحافظتها على استقلالها، وكان تاريخ عمان في معظم العصور قائما بذاته دون سائر الأقطار العربية، فمثلا في العصر الحديث لم تخضع عمان للحكم العثماني، مما كان له أثره في تمتع البلاد باستقلالها واحتفاظها بطابعها الديني الخاص بها. أما في العصور القديمة فيستدل من الروايات التاريخية أن إقليم عمان خضع لحكم الأحباش الذين ظلوا يحكمونه حتى استنجد أهله بالفرس فطردوهم من الإقليم واستقروا في حكمه منذ عام٥٩٧ ق.م(٩). وقد استمر الفرس قائمين على حكم عمان حتى انهيار سد مأرب في عام ١٢٠ م، إذ تحدثنا بعض الروايات عن خروج مالك بن فهم من اليمن – وهو أحد رؤساء الأزد من عرب الجنوب– متجها صوب عمان، وهناك نشبت الحرب بينه وبين الفرس وانتهت بطردهم من عمان(١٠). وقد أعقب ذلك الانتصار الذي أحرزه مالك بن فهم ومن تبعه من العرب تدفق اليمنيين إلى «عمان»، وهي التسمية التي سموا بها ذلك الإقليم نسبة إلى أن منازلهم كانت على واد لهم بمأرب يقال له عمان فشبهوها به في حين كان الفرس يطلقون عليها حمزون»(١١)، وفي ذلك يقول أحد شعراء العرب:

إن كسرى سمى عمان مزونا ‏ ‏ ‏ ومزون يا صاح خير بلاد

بلدة ذات مزرع ونخيل ‏ ‏ ‏ ومراع ومشرب غير صاد(١٢)

وقد اتصف إقليم عمان بنزعته القبلية، ولما كان عرب الجنوب هم أول الوافدين على عمان فقد استمروا يقومون بالسلطة في ذلك الإقليم، ولكن بمرور الزمن أخذت عناصر من قبائل الشمال تفد إلى عمان واختلط العنصران عن طريق التزاوج، وإن وقفت العصبية القبلية مع ذلك حائلا دون قيام اتحاد بين هذين العنصرين، وكان من نتيجة ذلك أن بات كل عنصر يتطلع إلى السيطرة على العنصر الآخر، ولاشك أن طابع ذلك التنافس هو من أهم السمات المميزة لتاريخ عمان القديم والحديث(١٣)، وإن كانت تلك الظاهرة أخذت في التلاشي في وقتنا الحاضر نتيجة ترابط المصالح بين الفريقين.

وقد اعتنق عرب عمان الإسلام في أعقاب البعث النبوي، كما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث برسالة إلى أهل عمان يدعوهم فيها إلى اعتناق الإسلام(١٤). كما حدثتنا بعض الروايات أن عمرو بن العاص قام بالولاية على عمان واستمر قائما بتلك الولاية

حتى وفاة النبي، حينما حدثت حركة الردة التي واجهها الخليفة أبو بكر(١٥). ومما تجدر الإشارة إليه أن عمان ورد ذكرها في بعض الأحاديث النبوية باعتبارها الجزء الخصيب من شبه الجزيرة العربية حتى أثر عن النبي قوله «إن من تعذر عليه الرزق فعليه بعمان»(١٦).

الإباضية في عمان

ويعد إقليم عمان من أهم المعاقل الإباضية، إذ يعتنق المذهب الإباضي معظم سكان هذا الإقليم وخاصة في المناطق الداخلية. وتحكي الروايات أنه عقب معركة النهروان التي نشبت بين الخوارج وبين علي بن أبي طالب هرب من الخوارج تسعة أشخاص اتجه اثنان منهم إلى عمان(١٧). غير أن الإباضيين لا يعترفون بذلك بل إنهم يغضبون إذا ما وصفهم شخص بأنهم خوارج ويعللون خروجهم ليس على «علي» وإنما على الدولة الأموية، وهم يشيرون بذلك إلى ثورة عبد الله بن إباض على الخليفة عبد الملك بن مروان، وفضلا عن ذلك فقد نسبت المصادر السنية إلى الإباضيين آراء ومعتقدات غريبة لا يقرون بها.

والإباضيون يعتقدون بأنهم الفرقة الناجية في الإسلام من الثلاث وسبعين فرقة التي انقسم إليها المسلمون، والتي عناها الرسول في بعض أحاديثه(١٨). وهم يميلون إلى وجوب وجود إمام يقود الجماعة(١٩)، بشرط أن يكون صالحا لذلك، وأن يكون متمتعا بالعلم والتقوى، وأن الإمامة حق لجميع المسلمين لا تمييز بين عربي أو أعجمي متى توافرت في الإمام الشروط المطلوبة من الفضيلة والعدل، كذلك يعطون لأنفسهم الحق في عزل الإمام أو الخروج عليه إذا ما ساءت أموره أو فقد مكانته في الجماعة. ومن تعاليمهم أنهم يدينون بخلق القرآن وأن الله لا يرى بالإبصار وأن الثواب والعقاب أبديان، والله يغفر الصغائر ولكن لا تمحو الكبائر إلا التوبة الخالصة، وهم يؤمنون بالاجتهاد بدلا من الإجماع والقياس(٢٠). وقد اتخذ الإباضيون اللون الأبيض شعارا لهم وذلك على خلاف العباسيين الذين اتخذوا اللون الأسود أو الفاطميين الذين اتخذوا اللون الأخضر. ويحرص الإباضيون على إطلاق لحاهم وارتداء العمائم البيضاء(٢١).

وترجع الإباضية بأصولها الأولى إلى العراق في الزمن الذي كان يعيش فيه عبد الله بن إباض الذي اشتهر بخروجه على عبد الملك بن مروان(٢٢)، ولكن لم يحدث الخروج الفعلي على شكل ثورة أو عصيان إلا على عهد الخليفة مروان الثاني، وقد قام بهذه الثورة عبد الله بن يحيى وأبو حمزة في عام ١٢٩هـ- ٧٤٦ م، وانتهت بمقتل الزعيمين

الثائرين[٢٣]. غير أن هناك مع ذلك اضطراباً المعلومات الواردة في المصادر الإسلامية حول تسمية الإباضية وتاريخ نشأتها، فبينما تشير المصادر السنية إلى أن الإباضية سميت بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض، فإن المصادر الإباضية تنسب إلى عبد الله بن إباض دورا ثانويا بالمقارنة مع جابر بن زيد الأزدي، الذي ولد في مدينة نزوى بعمان بين عامي ١٨ و٢٢ هـ، وتلقى العلم في البصرة وأصبح من العلماء البارزين الذين أسدوا خدمات كبيرة للعقيدة والفكر الإسلامي، وقد سجنه الحجاج بن يوسف الثقفي ثم نفاه في عمان لصلته بالإباضية. ويعتبر الإباضيون جابر بن زيد المؤسس الأول لمذهبهم وصاحب دعوتهم، وأن عبد الله بن إباض كان يصدر في كل أفعاله وأقواله عنه.

ولم تلبث أن تزعمت عمان الثورات الإباضية بعد انتشار ذلك المذهب بها، واشتهرت نتيجة لانعزالها عن قلب العالم الإسلامي بأنها كانت موطنا خصبا للثورات التي قامت ضد الأمويين والعباسيين، وكان لعمان دور بارز في انتقال المذهب الإباضي إلى شرقي إفريقيا، وذلك في أعقاب الثورة التي قام بها سليمان وسعيد من آل الجلندي - اللذان كانا يقومان بشؤون الحكم في عمان - ضد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وحين تمكن الحجاج بن يوسف الثقفي من هزيمتهما، اضطر الأخوان للفرار إلى بلاد الزنج في عام ٦٥هـ - ٦٨٤ م[٢٤]، كذلك انتشرت الإباضية في شمال إفريقيا حول منتصف القرن الثاني للهجرة مما أتاح لعبد الرحمن بن رستم تأسيس دولة إباضية في تاهرت سنة ١٦٠هـ-٧٧٦ م. وقد استمرت تلك الدولة قرابة مئة وثلاثين عاما إلى أن أزالها عبد الله الشيعي في عام ٢٩٦هـ- ٩٠٨م[٢٥]. ومما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن الإباضية لا تشترط أن يكون هناك إمام واحد يقود الجماعة، أي أنها لم تكن حركة جامعة إذ إنها تسمح لكل جماعة في أي مكان، ومهما صغر حجمها أن تختار لنفسها الإمام الذي ترتضيه، ولعل ذلك مما يفسر قيام إمامات إباضية عدة في أماكن متفرقة من العالم الإسلامي لا يجمع بينها سوى المراسلات الودية أو الاطمئنان على حسن سير الجماعة[٢٦].

وقد بدأ الإباضيون في عمان ينتخبون أئمتهم منذ النصف الأول من القرن الثاني الهجري، واستمرت الإمامة تعقد منذ ذلك الوقت لا يشوبها إلا فترات يتخللها الاضطراب نتيجة لمحاولات الدول الإسلامية التي كانت قائمة في دمشق أو بغداد رد إقليم عمان إلى كيان الدولة. ومهما يكن من أمر فقد ظلت الإمامة تسير دون انقطاع تقريبا على مدى أربعة قرون من الزمان من النصف الأول من القرن الثاني إلى النصف الأول من القرن

السادس الهجري[٢٧]، حتى خلا مقعد الإمامة بظهور النبهانيين الذين تولّوا الأمور في عمان وسموا أنفسهم ملوكا واستمر حكمهم قائما نيفا ومئتين وخمسين عاما (٥٤٩-٨٠٩ هـ /١١٥٤-١٤٠٦ م) تخللتها ثورات كثيرة قام بها العمانيون ضدهم لما كان يتصف به حكمهم من ظلم وجور، وترتب على تلك الثورات القضاء على ملكهم وبعث الإمامة الإباضية من جديد في النصف الأول من القرن التاسع الهجري ٨٣٩ هـ / ١٤٣٥ م[٢٨]، واستمرت الإمامة قائمة منذ ذلك الوقت حتى عام ٩٦٨ هـ -١٥٦١ م، أي قرابة قرن ونصف قرن من الزمان ثم انقطعت لأكثر من ستين عاما إلى أن بعثت على عهد أسرة اليعاربة ١٦٢٤-١٧٤١.

وعلى الرغم من أن الإباضيين لا يميلون إلى حصر الإمامة في أسرة واحدة، إلا أن اليعاربة استمروا قائمين بشؤون الحكم لأكثر من مئة وخمسة عشر عاما، وربما يعزى ذلك في تقديرنا إلى أمجاد تلك الأسرة في صراعها ضد البرتغاليين وما كان لها من فضل في وصول عمان إلى القوة العسكرية والتفوق البحري منذ أن قام على شؤونها الإمام ناصر بن مرشد اليعربي في عام ١٦٢٤. وعندما سقطت تلك الأسرة حرص العمانيون على الاحتفاظ بالإمامة فكان انتخابهم الرجل الذي كان له فضل تخليص بلادهم من الاحتلال الفارسي الذي جثم على صدر البلاد في السنوات الأخيرة من حكم اليعاربة، وهو الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، ولما مات ذلك الإمام في عام ١٧٧٥ أو ١٧٨٣ بايع العمانيون ابنه سعيد بن الإمام بالإمامة عليهم، وذلك اعترافا منهم بما أسداه أبوه من خير للبلاد رغما عن أن الابن لم يكن على شيء من صفات أبيه. ولما مات الإمام سعيد فقد العمانيون ثقتهم في إقامة الإمامة في فرع واحد من الأسرة الحاكمة فكان حدوث الانفصال بين الإباضيين في الداخل، وبين حكام الساحل الذين لم يعودوا يعتمدون على التأييد الديني الإباضي، وإنما أخذوا يرتكزون على القوة العسكرية وإقامة علاقات بالدول الأجنبية، مما أثار هوة الخلاف بينهم وبين الإباضيين المحافظين الذين آثروا الاحتفاظ بشخصيتهم دون اعتراف منهم بشرعية الحكام القائمين بحكم الساحل، وساعدهم على ذلك أن المذهب الإباضي لا يحرص بالضرورة على توالي الأئمة في الحكم وإنما يسمح بوجود فترات يخلو فيها منصب الإمامة طالما لا يوجد شخص جدير بذلك المنصب، ويسمي الإباضيون هذه الفترات بفترات «الشغور». على أن الإباضيين لم يفتأوا يقومون بمحاولات لبعث الإمامة ومواجهة الصعاب التي كانت تحول دون بعثها، وقد نجحت إحدى هذه المحاولات في خلال النصف الثاني من القرن التاسع

عشر الميلادي، ولكنها لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات، وعلى وجه التحديد بين عامي ١٨٦٨-١٨٧١. وليس من شك في أن الإنجليز كان لهم دور كبير في إسقاطها لأنهم كانوا يرونها منافية لمصالحهم لما لها من مبادئ تتعارض مع اتجاهاتهم فكان أن زالت، ولكنها لم تلبث أن بعثت من جديد في السنوات الأولى من القرن العشرين حين ولي عليها الإمام سالم بن راشد الخروصي في عام ١٩١٣، وأخذت تعمل على تخليص الساحل من السيطرة الأجنبية وكان من جراء ذلك أن سارعت بريطانيا بالتوسط في عقد تسوية السيب بين السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣-١٩٣٢) وبين الزعامات الإباضية من رؤساء القبائل الداخلية في عام ١٩٢٠، وقضت تلك التسوية بتنظيم العلاقات بين الساحل والداخل[٢٩]. غير أن هذا الوضع كاد يؤدي إلى تفتيت وحدة السلطنة وتجزئتها بين الساحل والداخل، ومن ثم كانت وحدة السلطنة هي الهدف الذي سعت إليه الدولة العمانية حتى تحقق لها ذلك عقب انهيار الإمامة وإصدار السلطان قابوس بن سعيد قراره التاريخي في عام ١٩٧٠ بدمج أقاليم الدولة في الوحدة العمانية، ومن ثم أصبحت السلطنة تعرف منذ ذلك الحين بسلطنة عمان بعد أن كان يطلق عليها قبل ذلك سلطنة مسقط وعمان حينا أو سلطنة مسقط وإمامة عمان حينا آخر.

شرقي إفريقيا

إذا كنا سنركز الحديث في هذا المقام على القسم الإفريقي من ممتلكات دولة البوسعيد، فإن هذا يدفعنا إلى التعرض للأسس التاريخية التي اعتمدت عليها الدولة في بسط سيطرتها على ذلك القسم الذي شكل شطرا هاما من ممتلكاتها ومصدرا من مصادر ثروتها، وقد اعتمدت تلك الأسس على استقرار العرب في الساحل الشرقي من إفريقيا، وليس معنى ذلك أن العرب اقتصروا على الاستقرار أو الاستيطان في الساحل دون الداخل، إذ من المعروف أن جماعات كثيرة من العرب، خاصة من عمان توغلت في داخل القارة إلى مسافات بعيدة واستقرت في أماكن عدة في أوغندة ومنطقة البحيرات الاستوائية وأعالي الكونغو، وفي المناطق التي ظهرت فيما بعد على شكل وحدات سياسية في كينيا وتنجانيقا وزائير وغيرها، وكان معظم تلك الجماعات من التجار الذين أسهموا بنصيب كبير في نشر الإسلام ونقل المؤثرات العربية إلى القبائل الإفريقية الخالصة، وإن حدث ذلك متأخرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وسوف نتعرض لتلك الفترة في حينها. ولكننا آثرنا في تلك الفترة المبكرة التي نتحدث عنها أن نعنى بدراسة المستوطنات العربية على الساحل الشرقي من القارة الإفريقية، والتي

نجمت عن نجاح العرب في الاستقرار على ذلك الساحل الذي لم يصادفوا فيه تنظيمات قبلية قوية، ومن ثم سهل عليهم بناء وحدات تجارية أو سياسية، هذا فضلا عن أن الظروف الطبيعية حالت في تلك الفترة المبكرة دون استقرارهم في الداخل حيث تعترض مساقط المياه ملاحة معظم أنهار شرقي إفريقيا كما تقع المرتفعات – وأشهرها مرتفعات كليمنجارو – على بعد خمسين ميلا من الساحل، ومن ثم اقتصرت علاقاتهم بهذه المناطق على إرسال القوافل التجارية أو عقد اتفاقيات بينهم وبين رؤساء القبائل الداخلية من أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري.

وليس من شك في أن استقرار العرب على الساحل الشرقي من القارة الإفريقية كان له أثر كبير في ظهور سمات لشعب جديد أسهم العرب – مع من توافد في أعقابهم من عناصر آسيوية – إسهاما كبيرا في تكوينه ونعني به الشعب السواحلي الذي يعد ثمرة اختلاط أجناس عديدة من العرب والفرس والهنود بقبائل البانتو الإفريقية، ونمى التزاوج بين هذه العناصر ذلك الارتباط الذي جمع بينهم في مصالح اقتصادية متشابكة.

وقد أخذنا في تحديدنا للساحل الشرقي لإفريقيا بما عرفه جغرافيو العرب في العصور الوسطى بساحل الزنج أو زنجبار، وهي المنطقة الممتدة من خليج عدن إلى مدار الجدي، أي من رأس جردفون عند القرن الإفريقي شمالاً إلى خليج دلجادو جنوباً. وقد يكون من المفيد أن نتتبع المراحل التي مر بها العرب في ساحل شرقي إفريقيا حتى قيام سلطنة زنجبار الحديثة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك على النحو التالي:

أولاً: العرب في ساحل شرقي إفريقيا قبل الإسلام:

كان التجار من سواحل الخليج والجزيرة العربية أقدم من وطأ الساحل الشرقي لإفريقيا، وكان قدومهم إليه للتجارة حينا أو للاستيطان فيه حينا آخر. وعلى الرغم من أنهم كانوا قلة من الناس يأتون في فترات محددة من السنة إلا أنه بمضي الزمن بدأ اختلاطهم يشتد بالسكان فتزاوجوا من نساء القبائل الإفريقية وأقاموا مراكز تجارية عدة على الساحل للاشتغال بتجارة الذهب والعاج والرقيق.

ويعتقد كثير من المؤرخين أن انهيار سد مأرب ١٢٠م[٣٠] دفع بالهجرة العربية دفعا قويا إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، ويرجع ذلك إلى عامل الجوار من ناحية ولمعرفة العرب بالمنطقة من ناحية أخرى. على أن ما يلاحظ أن القبائل الإفريقية القاطنة بجوار

الساحل لم تتمكن من أن تستوعب أو تذيب الوافدين عليها لأن مورد العرب كان منهلا لا يكاد ينقطع، وترتب على ذلك أن احتفظ النازحون إلى حد كبير بسماتهم المميزة، وإن كان قد نمّى من هذا الوضع الحركي الناجم عن تعدد الثقافات والعناصر- التي كانت تفد من الهند والصين وجنوب شرقي آسيا إضافة إلى الخليج وسواحل الجزيرة العربية - اللغة والثقافة السواحلية، وهذه وتلك كانت ولاشك المزيج المركب الذي نماه الساحل الشرقي لإفريقيا من ثقافات متعددة ولغات متباينة وفدت عليه.

ومن المؤكد أن العرب كان لهم تأثير واضح في ساحل شرقي إفريقيا يدل على ذلك أن الإغريق والرومان كانوا يطلقون عليه ساحل عزانيا Azania وذلك نسبة إلى إحدى الممالك العربية القديمة، وهي مملكة عزان التي قيل إنها وجدت في منطقة ما من جنوب الجزيرة العربية – لم تحدد تحديدا قاطعا – في فترة سابقة على ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وانتقل سكانها إلى الساحل الشرقي من إفريقيا حيث نسب الإغريق والرومان هذا الساحل إليها فيما بعد. غير أنه على الرغم من معرفة الإغريق والرومان بساحل شرقي إفريقيا إلا أنهم لم يتصلوا به اتصالا قويا مثلما اتصل به العرب. ولم يلبث أن تعرض العزانيون لغزوات من الشمال وهجرات قبلية من الغرب غيرت من معالم حضارتهم، وخاصة حينما وفدت على الساحل قبائل الجالا والماساي والصومال وغيرهم من شعوب القرن الإفريقي، وأخضعوا المنطقة لنماذج حياتهم وخربوا ما وجدوه فيها من حضارة قائمة.

وعلى الرغم من تلك الظروف التي مر بها الساحل الشرقي لإفريقيا، فقد ظل الاتصال التجاري ينمو ويتسع بين الخليج وسواحل الجزيرة العربية من ناحية، وبين مواني الساحل الشرقي لإفريقيا من ناحية أخرى. ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى عوامل الجوار، كما ساعدت العوامل الجغرافية على تنشيط حركة الملاحة العربية، لأن الرياح الموسمية التي تهب على المحيط الهندي كانت تمكن السفن العمانية الشراعية المعروفة بالدو Dhow من القيام برحلتين منتظمتين في السنة بأقل مجهود، ففي فصل الخريف تدفعها الرياح في اتجاه جنوبي غربي فتخرج من خليج عمان إلى المحيط الهندي ثم تسير بمحاذاة الساحل الإفريقي الذي ينحني في اتجاه جنوبي غربي، وفي فصل الربيع تدفعها الرياح في اتجاه شمالي شرقي يمكن السفن من العودة إلى قواعدها في سواحل عمان والجزيرة العربية، وفي خلال دورتي الرياح هذه كان يتم التعامل التجاري. وقد استفاد الهنود وغيرهم من شعوب جنوب شرقي آسيا من تلك الرياح، حيث وجدت

جاليات من الهنود على الساحل الشرقي من إفريقيا منذ القرن السادس الميلادي ويحتمل أن يكونوا قد نقلوا إلى الساحل وجزره بعض أنواع المزروعات ولا سيما زراعة البلوط[٣١].

وقد ظلت الرياح الموسمية تعد سرا من الأسرار التي احتفظ بها العرب والهنود لأنفسهم إلى أن تمكن ملاح إغريقي في عام ٤٥ ميلادية من معرفة اتجاهها، وكان من نتيجة ذلك ظهور بعض الكتب باللغتين اليونانية واللاتينية عن الجزء الغربي من المحيط الهندي وسواحله وموانيه وحركة التجارة والملاحة فيه. ومما يذكر أنه قد أشيع خطأً فضل اكتشاف الرياح الموسمية إلى الإغريق، والأحرى فضل تسجيلها. ومما تجدر الإشارة إليه أيضا أن العرب لم يقتصر نشاطهم الملاحي والتجاري على الساحل الشرقي لإفريقيا، وإنما اندفعوا بفضل تلك الرياح إلى الشرق الأقصى حيث وجدت مستوطنات عربية عدة على سواحل الهند والصين وجزر الهند الشرقية، وكان لهم فضل نشر الإسلام بعد ظهوره في تلك البقاع.

ولا توجد لدينا حقائق ثابتة يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بساحل شرقي إفريقيا في الفترة السابقة على ظهور الإسلام إلا ما يتناقل من أساطير أو قصص بحرية عن حركة الملاحة والتجارة وعادات الناس ومعيشتهم في المنطقة، ومن المؤكد أنه سوف تتضح بعض هذه الحقائق على أثر نجاح بعثات الكشف والتنقيب التي بدأت تمارس نشاطها في السنوات الأخيرة في أجزاء كثيرة من ذلك الساحل، وليس من شك في أن تقدم تلك البعثات في عملياتها التنقيبية سيؤدي إلى كشف بعض جوانب الحياة من تاريخ الشرق الإفريقي القديم [٣٢].

وقبل الاكتشافات الأثرية الحديثة كان المصدر الوحيد الذي بين أيدينا كتابا وضعه أحد الملاحين الإغريق عرف بالدليل الملاحي للبحر الاريتري Maris Eritraei Periplus ، والبحر الإريتري كان يطلق على الجزء الغربي من المحيط الهندي وبالتحديد الجزء الملامس لسواحل شرقي إفريقيا[٣٣]، وللكتاب ترجمة إنجليزية نشرها Schoff بعنوان: The Periplus of The Erythrean Sea. ويعد هذا الكتاب من المصادر الهامة في موضوعه الفريد، وقد كتب منذ أكثر من تسعة عشر قرنا وإن كان اسم مؤلفه غير معروف، غير أنه من المحتمل أن يكون أحد الأغارقة الذين عاشوا في الإسكندرية في القرن الأول الميلادي (٦٠ م تقريبا). ويتضح من المادة التي وردت في هذا الكتاب أن واضعها لم يكن مجرد مجمع للحقائق، بل من الثابت أنه سافر وارتحل وشاهد بنفسه

تلك المناطق التي تحدث وكتب عنها. والكتاب يقع في نحو ٧٥٠٠ كلمة تناولت شتى التعابير الملاحية التي كانت سائدة آنذاك إلى جانب أسماء الموانئ البحرية التي اختفى الكثير من معالمها، ولا يزال هذا الكتاب يعد سرا غامضا في كثير من أجزائه فضلا عن أن الأماكن التي ذكرت فيه لا نستطيع تبيان معالمها في وقتنا الحاضر، غير أنه من المنتظر بعد تقدم الاستكشافات الأثرية الحديثة في المنطقة أن تحل الكثير من رموزه[٣٤]. والجمل الواردة في الكتاب جمل قصيرة تجمع بين وصف الموانئ وتاريخها. ويبدو أن صاحب الكتاب كان تاجرا أو ربان سفينة فيما يرجح لأنه يظهر اهتماما بالغا بالتجارة وأحوالها في كل ميناء يعرض له. وقد حفل الكتاب بوصف للساحل الشرقي لإفريقيا، وهو الأمر الذي يعنينا في هذه الدراسة خاصة أنه يصف حالة العرب وتجارتهم ويعجب في فقرات عديدة لكثرة عدد السفن العربية وعن اختلاط العرب وتزاوجهم مع القبائل الإفريقية[٣٥]، كما يعرض لتعدد العناصر الوافدة على الساحل وتطلعها إلى التعرف إلى اللغة العربية ومحاولة التحدث بها لما تتيحه لهم من آفاق واسعة في التجارة والتعامل[٣٦]. وأهمية هذا الكتاب أنه أول مصدر أكد العلاقات القديمة التي كانت قائمة بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا، حيث ذكر أن بعض زعماء الساحل كانوا يدينون بالولاء لملوك حمير وأن السفن العربية كانت تأتي من سواحل الجزيرة العربية ومن بعض موانئ المحيط الهندي إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، حيث تتبادل التجارة بينها وبين ذلك الساحل[٣٧]. ومجمل القول إن هذا الكتاب قدم معلومات هامة عن حالة الساحل الشرقي لإفريقيا، وسواحل الجزيرة العربية عموما، وأفاض في وصفه لحركة التبادل التجاري التي كان يمارسها العرب ويشترك فيها الهنود بنصيب واف[٣٨].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن العرب اكتفوا في الفترة التي سبقت ظهور الإسلام بالاستقرار المؤقت على الساحل، ولم يحاولوا التوغل في الداخل مكتفين بإنشاء المراكز التجارية لتصدير تراب الذهب والعاج والرقيق الذي كان يحمل إلى الدول القديمة التي كانت تلح في طلبه، وهما الامبراطوريتان الفارسية والرومانية. وتعاونت القبائل الإفريقية مع العرب في هذه التجارة إذ كان زعماء القبائل يأتون إلى الساحل بالذهب والعاج والرقيق حيث يقايضون التجار العرب المتعاملين معهم بما يحملونه. وكانت البضائع الإفريقية غالبا ما تستبقى في المراكز التجارية التي أقامها العرب على الساحل إلى أن يحين موسم الرياح وحينئذ يتم نقلها في رحلة العودة إلى سواحل الخليج والجزيرة العربية. وكان العرب يقايضون على ما يأخذونه من القبائل الإفريقية بالخرز

الذي كانوا يحصلون عليه من الهند، ومما يؤكد ذلك كشف البعثات الأثرية عن كميات كبيرة منه في بعض أطلال زيمبابوي[٣٩].

وقد اطردت حركة التعامل التجاري اطرادا بالغا، ووصلت تجارة الذهب بصفة خاصة إلى درجة كبيرة من الانتعاش، كما يؤخذ ذلك من التاريخ المحلي لسلطنة كلوة. كما شهدت الجزيرة العربية أعدادا وفيرة من الزنوج الذين جلبهم العرب من شرقي إفريقيا واستخدموهم في حراسة قوافلهم وتزاوجوا منهم ونتج عن ذلك نسل عرف بشجاعته وسواد بشرته.

غير أنه لا توجد لدينا مع ذلك معلومات وافية عن حالة العرب في الساحل الشرقي من إفريقيا في الفترة التالية لرحلة صاحب البريبلس في القرن الأول الميلادي حتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، ولكن الأمر الذي لاشك فيه أن الصلات ظلت قائمة لا تنقطع إلى أن بدأ الإسلام يحدث انقلابا خطيرا في تاريخ العرب بوجه عام وفي تاريخ الساحل الشرقي لإفريقيا بوجه خاص، إذ ظهر عامل آخر غير العامل التجاري نتج عنه تحول العرب من إقامة المراكز التجارية المؤقتة إلى الاستقرار الدائم وإقامة مستوطنات وكيانات سياسية إسلامية، وبذلك ننتقل إلى الدور الثاني من الأدوار التي مر بها تاريخ العرب في ساحل شرقي إفريقيا.

ثانيا :العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا بعد ظهور الإسلام

أهم ما يميز هذا الدور قيام المدن والإمارات العربية الإسلامية، وكثرة العرب المهاجرين إلى الساحل واستقرارهم فيه[٤٠]. وعلى الرغم من ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعا كبيرا فإن العرب لم يتأثروا بهذا المناخ لأنهم كانوا يأتون عادة من مناطق أشد حرارة في سواحل عمان والجزيرة العربية عموما، ولذلك لم يستطع الأوروبيون الحلول محلهم في استيطان الساحل الشرقي من إفريقيا إلا في المناطق الجنوبية البعيدة نسبيا عن خط الاستواء في موزمبيق، أو عندما استطاع الإنجليز في أوائل القرن العشرين التوغل في جبال كينيا العالية[٤١].

جدير بالذكر أن هجرة العرب واستيطانهم في الساحل الشرقي من إفريقيا جاء نتيجة دوافع متعددة لعل أبرزها المنازعات السياسية والمذهبية والقبلية التي أخذ يتعرض لها المسلمون خاصة على عهد الدولتين الأموية والعباسية مما دفع العرب إلى اللجوء إلى مواني الساحل وجزره، حيث كانوا قد تعودوا التبادل التجاري معها[٤٢]. ومما لاشك

فيه أيضا أنه كان للأحداث الخطيرة التي مر بها قلب العالم الإسلامي تأثيرها البالغ في هجرة المسلمين عموما، ومن ذلك سقوط الدولة العباسية على أيدي المغول أو غزو تيمور لنك لفارس، مما دفع موجات كبيرة إلى الهجرة إلى الساحل الشرقي من إفريقيا الذي كان المنطقة المألوفة بالنسبة للمهاجرين المسلمين الذين طردوا أو أجبروا على الهجرة من مواطنهم نتيجة الأزمات الدينية أو السياسية التي تعرضوا لها (٤٣). وكانت الجماعات المهاجرة من سواحل الخليج والجزيرة العربية في الأحساء والبحرين وعمان وحضرموت واليمن تنقل معها صورا من الحضارة إلى ساحل شرقي إفريقيا وهي إنشاء المدن والمنازل العربية، ومع ذلك فإن الساحل لم يصطبغ اصطباغا تاما بالصبغة العربية ويرجع ذلك في تقديرنا إلى اختلاف السكان وتباين أجناسهم ولغاتهم وتعدد عناصرهم(٤٤).

وعلى أية حال فقد أحدث الإسلام أثره الواضح في ساحل شرقي إفريقيا، إذ كثرت المستوطنات العربية وتحولت المراكز التجارية إلى مدن عربية إسلامية، وإن كان من الملاحظ أن اللغة والثقافة العربية لم تتعد الساحل والجزر القريبة منه، بينما استمر الداخل كما كان قبل قدوم الهجرات العربية إلى إفريقيا صرفا، إذ إن رؤساء القبائل الإفريقية هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية، ولم يحدث تعمق العرب في الداخل إلا بعد إنشاء السلطنة العربية في زنجبار على عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦–١٨٥٦ وعلى عهد خلفائه من بعده، حيث أمنت طرق القوافل وتأسست المراكز والمحطات التجارية على طولها.

وقد نتج عن امتزاج العرب بالإفريقيين ظهور ثقافة مميزة، إذ استقرت السواحلية لغة قائمة بذاتها وكانت تشكل مزيجا من الذي أتى به العرب – ومن توافد معهم من عناصر أخرى – وما كان ملكا خالصا للإفريقيين، والكلمة نفسها تدل على ذلك فهي تنمي اللغة للساحل، وإن كان هذا لا ينفي وجود العربية كلغة قائمة بذاتها باعتبارها لغة الأرستقراطية الحاكمة، وخاصة بعد أن استكملت السلطنة العربية مقومات وجودها في زنجبار. واللغة السواحلية لغة مبسطة تعتمد في معظم مفرداتها على لغات البانتو، وإن كانت أسهل منها من حيث التركيب كما دخلتها مفردات فارسية وهندية وأوروبية. وتحتل المفردات العربية – لاسيما الألفاظ المستعملة في الشؤون التجارية والدينية – جانبا كبيرا من تكوينها. ويقدر رويش - Reush - وهو أحد المتخصصين في اللغة السواحلية وآدابها وتاريخها(٤٥) – نسبة المفردات العربية من الربع إلى الخُمسين.

وكانت السواحلية – حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر – تكتب بحروف عربية إلى أن اتجه المبشرون إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية وأزالوا الكثير من المفردات العربية.

وثمة حقيقة مؤكدة وهي أن العمانيين هم الذين أسهموا بنصيب كبير في الاتصال بالشرق الإفريقي، إذ إن موقع عمان الذي تحده الصحراء من الغرب والمحيط من الجنوب والشرق كان يوجه العمانيين إلى الملاحة والتجارة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لحياتهم، وقد ظهرت مهارة العمانيين في صناعة السفن والملاحة الشراعية وكان لهم دور كبير في تنمية التجارة العربية في المحيط الهندي وفي الهجرة والاستقرار على سواحله الإفريقية. ولعل من أقدم الهجرات العمانية إلى الساحل الشرقي لإفريقيا هجرة سليمان وسعيد الجلنديين، وكانت تلك الهجرة في أعقاب فشل ثورتهما ضد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، الذي اتبع سياسة قبلية في شبه الجزيرة العربية حين استعان ببعض القبائل على بعضها الآخر فاضطرت القبائل المنهزمة إلى الهجرة ومن بينها قسم كبير من قبيلة الأزد العمانية. غير أننا لا نعرف على وجه الدقة المكان الذي وصلت إليه تلك الهجرة وإن كان من المحتمل أن تكون قد استقرت في جزيرة مافيا[٤٦]. وقد تبع هذه الهجرة الرائدة هجرات أخرى استقرت في أماكن متفرقة من مواني الساحل الشرقي وجزره. وعلى الرغم من أن الحضارمة كان لهم دور بارز في الساحل الشرقي من إفريقيا إلا أن دورهم اقتصر على النواحي التجارية وإن لم يمنع ذلك عددا كبيرا منهم من الاستيطان بالساحل[٤٧]، وسوف يتضح أثرهم بصفة خاصة إبان قيام السلطنة العربية في زنجبار، إذ كان الحضارمة يشكلون عنصرا أساسيا من العناصر التي انقسم إليها السكان العرب في تلك الجزيرة[٤٨].

وفي أعقاب الهجرة العمانية الأولى بقيادة سعيد وسليمان الجلنديين في عام ٧٥ هـ– ٦٨٤ م وفدت إلى الساحل الشرقي هجرة زيدية من اليمن في عام ١٢٣ هـ/ ٧٤٠ م، وبعد ما يقرب من قرنين على تلك الهجرة وفدت هجرة أخرى من الأحساء، وكانت من قبيلة الحرث التي سوف يكون لها دور كبير في حوادث الشرق الإفريقي فيما بعد. وقد نجحت تلك الهجرة الأخيرة في تأسيس مدن عدة من بينها مقديشيو[٤٩]، وذلك طبقا لما ورد في بعض المصادر البرتغالية عن أصل تأسيس تلك المدينة اعتمادا على روايات محلية لم تصل إلينا. وقد ورد في تلك المصادر أن جماعة كبيرة من العرب أصلها من مدينة مجاورة للأحساء نزلت في ثلاث سفن بقصد الهجرة بزعامة سبعة أخوة فروا من

جور حاكم الأحساء، ومن ثم كانت مدينة مقديشيو أول مدينة عربية تأسست على ساحل الصومال ثم تلتها مدينة براوة، وعندما وصل البرتغاليون إلى مقديشيو في السنوات الأولى من القرن السادس عشر كان يحكمها اثنا عشر شيخا يبدو أنهم من سلالة السبعة أخوة الذين أسسوها. والجدير بالذكر أن العرب من سكان مقديشيو الذين كانوا يقيمون في المنطقة قبل قدوم تلك الهجرة أبوا الخضوع لهم، وقد يكون ذلك بسبب اختلاف المذهب بين السكان الأول وكانوا من الزيديين، وبين الوافدين الجدد وكانوا شافعيين. وحين عجز الزيديون عن مقاومة خصومهم في المذهب تركوا المدينة وتوغلوا من الساحل إلى الداخل، وعلى مر السنين تزاوجوا من القبائل الإفريقية الخالصة وامتزجت دماؤهم بدمائهم، وتكون من هذا المزيج خليط من العرب والزنوج عرفوا باسم «الأموزيديج»، وفيما يبدو أن هذه الكلمة تحريف سواحلي لكلمة الزيدية. ويرى بعض الباحثين أن هؤلاء المخلطين هم من عناهم البرتغاليون بالرجال ذوي البشرة السوداء أو المورس Los Moros وذلك تمييزا لهم عن الزنوج الخلص الذين عرفهم العرب بالكفار. ومع أننا لا نعرف تاريخا محددا لتلك الهجرة العربية التي ترتب عليها تأسيس كل من مدينة مقديشيو وبراوة، إلا أنه من المحتمل فيما يذكره جيان Guillain نقلا عن عبد المتعال الفارسي في كتابه تقويم البلدان أن مقديشيو تأسست في أوائل عهد خلفاء مصر الفاطميين الذين بدأوا حكمهم في عام ٣٦٢ هـ(٥٠).

ولدينا رواية أخرى عن هجرة شيرازية وفدت على الساحل الشرقي لإفريقيا حوالي النصف الأول من القرن الرابع الهجري الموافق للنصف الثاني من القرن العاشر الميلادي ذكرها الصوافي في كتابه «السلوة في أخبار كلوة»، وكانت بزعامة علي بن الحسن الشيرازي. وقد علل الصوافي أسباب تلك الهجرة بأن مدينة شيراز كانت تحت حكم الملك الحسن، وبعد وفاته خلفه سبعة من أبنائه من بينهم «علي»، الذي كان محقرا مرذولا عيره اخوته بسوء أصله لأنه كان ابن أمة حبشية، فأراد الخلاص من تحقيرهم واضطهادهم له فغادر شيراز هو ومن معه حيث وصلوا إلى جزيرة زنجبار، ولكنهم وجدوا فيها من العرب من كان مذهبهم يختلف عن مذهب الشيعة الذي ينتمون إليه، ولما كان علي بن الحسن يهدف إلى تأسيس ملك جديد فقد واصل مع من كانوا معه الإبحار على طول الساحل حتى وصلوا إلى جزيرة كلوة. ولما وجد «علي» أن خصوبة أرضها واكتناف المياه بها من كل جانب يقيه شر عادية جيرانه فقد اشتراها من أهلها المقيمين بها مقابل بضعة أقمشة كانت معه، على شرط أن يغادروها وينسحبوا إلى الداخل، وأخذ

بعد ذلك يشيد القلاع للدفاع عن الجزيرة ضد غارات الزنوج الذين يقطنون على مقربة منها(٥١).

وقد نجح على بن الحسن في تأسيس سيطرة قوية على الساحل الشرقي من إفريقيا لم تقتصر على جزيرة كلوة وحدها، وإنما امتدت إلى عدة جزر وموانى أخرى تقع إلى الجنوب منها حتى صارت دولة الزنج- التي اتخذت من كلوة عاصمة لها- تمتد من جزيرة بمبا في الشمال إلى ميناء سفالة في الجنوب. وقد كشفت عمليات التنقيب الأثرية في السنوات الأخيرة عن كثير من آثار دولة الزنج، ومن بينها عملات معدنية كانت مستخدمة في عصر تلك الدولة القديمة.

وتعتبر دولة الزنج أول دولة إسلامية قامت في شرقي إفريقيا، وهي تعود بأصولها - كما أوضحنا - إلى الفرس الشيرازيين، أي أنها كانت دولة إسلامية فارسية ومن هنا يمكن تعليل سبب التسمية التي أطلقت على الساحل الذي كانت تشغله تلك الدولة وهو«زنجبار» أو ساحل الزنج من الفارسية «بار» بمعنى الساحل.

وكان لدولة الزنج الفضل في قيام العديد من المدن والإمارات الإسلامية التي وصلت إلى درجة كبيرة من التحضر والازدهار، وذلك على الرغم من افتقارها إلى التنظيمات أو القوة العسكرية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تقم نتيجة لفتح أو توسع عسكري وإنما أسسها تجار أو مضطهدون سياسيون أو دينيون، وهؤلاء جميعا كانوا مضطرين بحكم ذلك أن تكون علاقاتهم سلمية إلى حد كبير مع الأهالي الذين استقروا في أوطانهم.

وعلى الرغم من أن معظم مدن وجزر الساحل كانت تتبع دولة الزنج إلا أن تلك التبعية لم تتعد أكثر من كونها تبعية اسمية، ومع ذلك فإن أهمية دولة الزنج ترجع إلى أنها وحدت معظم المدن والإمارات الإسلامية، كما ضمت إليها جزيرتي بمبا وزنجبار فضلا عن صلاتها التجارية الواسعة مع جزيرة مدغشقر وجزر القمر، ونتيجة لتلك الاتصالات دخل الإسلام تلك الجزر كما اعتنقته إحدى قبائل مدغشقر وهي قبيلة الأنتيمرون في الطرف الجنوبي الشرقي من تلك الجزيرة الكبيرة. وقد بلغت دولة الزنج ذروة قوتها واتساعها على عهد ثاني حكامها سليمان بن علي الذي لم تستعص عليه من مدن الساحل سوى مدينة مقديشيو التي كانت تحكمها أرستقراطية عربية تجارية.

والظاهرة التي ميزت دولة الزنج منذ نشأتها حتى سقوطها على يد البرتغاليين في عام

١٥١٣ م، هي تلك الصراعات التي كانت تنشب عادة بين أفراد أسرتها الحاكمة. وفي السنوات التي سبقت مجيء البرتغاليين أضيف إلى تلك الصراعات صراع آخر بين أعضاء الأسرة الشيرازية من ناحية وبين أنصار الوزير سليمان الذين استطاعوا اغتصاب الحكم في فترات متقطعة من ناحية أخرى، هذا إضافة إلى ذلك النزاع الدائم بين الحكومة المركزية في كلوة وبين حكام المدن والإمارات الساحلية التي كانت بدورها متصارعة فيما بينها، وتحدثنا الروايات التاريخية بصدد ذلك عن العداء الذي كان قائما بين ماليندة وممبسة، والذي استفاد منه البرتغاليون فائدة كبيرة حين حالفوا حاكم ماليندة ضد منافسه حاكم ممبسة.

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إلى أي مدى أثر الفرس الشيرازيون في عهد دولة الزنج في مقومات الساحل الشرقي لإفريقيا؟، أو بمعنى آخر لمن كان له التفوق في عصر تلك الدولة، للعرب أم الفرس ؟. وللإجابة عن تلك التساؤلات لا يمكننا تجاهل ما تركه الفرس الشيرازيون من تأثير كبير في الفن المعماري وفي اللغة والأدب السواحلي، وفي طرائق الملبس والمأكل ومظاهر الحضارة المختلفة، بل إن ذلك التأثير سيظل قائما إلى عهد سلطنة زنجبار الحديثة التي شهدت وفود جماعات كبيرة من الفرس للإقامة بها إلى درجة أن السيد سعيد حرص على الزواج من أميرة فارسية وأتى بها إلى زنجبار، وفي تقديرنا أنه قصد بهذه الزيجة توطيد مركزه أمام رعاياه الفرس الذين كانت تنتظمهم السلطنة العربية. ومع تأكيدنا على تلك الاعتبارات إلا أنه يمكن القول إن المؤثرات الفارسية كانت أقل بكثير من المؤثرات العربية التي خلفها الوجود العربي في زنجبار، بل إننا لا نغالي في القول إذا ما ذكرنا أن المؤثرات الفارسية لم تلبث أن ضاعت في غمار غلبة الحياة العربية على الساحل الشرقي لإفريقيا، وإن كان يلاحظ مع ذلك أن بعض الباحثين الأوروبيين، وخاصة من الإنجليز كانوا يحاولون في كتاباتهم التركيز على الهجرات الفارسية بهدف إضعاف مقومات السلطنة العربية وإعطائها مسحة فارسية. وقد استغلت السلطات البريطانية خلال سنوات حمايتها على زنجبار الأساس التاريخي للهجرات الفارسية إلى الساحل الشرقي لإفريقيا لمقاومة العناصر العربية في السلطنة، ومن ثم كان تشجيعها الحزب الافرو شيرازي لمناهضة الحزب الوطني الذي أسسته العناصر العربية المقيمة في زنجبار، إذ كان الحزب الافرو شيرازي يدعو الأفارقة إلى الرجوع بنسبهم إلى الفرس الشيرازيين. وكان لذلك الحزب دوره في الثورة التي أطاحت بالسلطنة العربية في زنجبار في عام ١٩٦٤.

والحقيقة أن الهجرات العربية إلى الساحل الشرقي لإفريقيا كان لها أثر كبير في الانتعاش الذي تميز به ذلك الساحل من ناحية، وفي توثيق الروابط بينه وبين الجزيرة العربية وغيرها من الأقطار الإسلامية من ناحية أخرى، ويدل على ذلك ما ورد من إشارات كثيرة في العديد من المصنفات الإسلامية عن كثرة أعداد الزنوج في تلك الأقطار، إذ جاء في بعضها «كان لا يفقد غائبهم في الحروب إبان ثورتهم على دهاقينهم»، أو كما ذكر ابن أبي الحديد في حديثه عن ثورات الزنج، «كلما قتل منهم قتيل سد بغيره فلا يظهر أثر فقده». ويفهم مما كتبه النويري أن جزءا من جيش الخلفاء العباسيين ببغداد كان مؤلفا من زنوج زنجبار. وهناك حادث معروف وقع في بداية حكم الخليفة أبي العباس المنصور الملقب بالسفاح يدل دلالة واضحة على وجود صلات وثيقة بين العرب والساحل الشرقي لإفريقيا، ذلك أنه لما ثار أهالي الموصل أمر الخليفة العباسي أخاه بقمع تلك الثورة فقتل من رجالهم ونسائهم نحو أحد عشر ألفا، وكان في جنده أربعة آلاف زنجي. غير أنه قد ترتب على كثرة أعداد الزنوج في العراق قيامهم بالعديد من الثورات التي تمكنوا في إحداها- كما يذكر أبو الفدا- من السيطرة على البصرة وأواسط الفرات، وقد استمرت هذه المناطق منفصلة عن الدولة العباسية وواقعة تحت حكم زعيم السود ما يقرب من أربعة عشر عاما (٢٥٨ -٢٧١ هـ /٨٧١-٨٨٤م)(٥٢).

وإذا كانت لدينا الكثير من المعلومات عن الزنوج في البلاد العربية فلا تزال معلوماتنا قاصرة إلى حد كبير عن حالة العرب وأوضاعهم في الساحل الشرقي من إفريقيا، ومع ذلك فإن توالي الهجرات العربية وما ترتب عليها من تأسيس الإمارات والسلطنات والمدن العربية، أعطى فرصة للرحالة العرب وللمصنفين المسلمين لزيارة هذه المناطق أو الكتابة عنها ووصف الشعوب التي اختلط العرب بهم. ولعل أول من ذكر لنا شعوب الزنج «ابن خرداذبة» الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، حين أشار إلى بلادهم في سخرية مرحة فقال إن زائرهم «لا ينجو من حك جلده وإن اجتهد»!. كما يحدثنا المسعودى في كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر» أنه صحب التجار العمانيين من سنجار « صحار» - وهي قصبة بلاد عمان آنذاك - إلى ساحل الزنج، وكانت له أكثر من رحلة إلى ذلك الساحل وقد عاد من آخر رحلة له في عام ٣٠٤ هـ. وقد أقام المسعودي في ذلك الساحل بعض الوقت وحاول أن يتخطاه إلى الداخل ولكنه لم يصل إلى أبعاد كبيرة، ولعله كان أول من أدرك أن الزنوج لا يشكلون أمة واحدة وإنما هم قبائل شتى وشعوب مختلفة. وقد وصل المسعودي في بعض رحلاته إلى سفالة وهي أقصى بلاد

الزنج، وكانت آخر منطقة تصل إليها المراكب العربية، وقد سماها العرب بـ «سفالة الذهب» نسبة إلى أهم إنتاجها. ويرى بعض الباحثين أن العرب لم يجدوا بعد سفالة ما يسافرون من أجله فلم يكلفوا أنفسهم مشقة السفر بعدها إذ كانت سفالة تمدهم بكل ما تستطيع سفنهم أن تحمله من عاج أو ذهب أو رقيق، لما تميزت به من كثرة الفيلة ومن كثرة مناجم الذهب التي تمتد إلى الداخل، ولعل ذلك مما جعل المسعودي يؤكد أن الزنوج كانوا يحرصون على الحديد الذي يتخذون منه حليهم أكثر من حرصهم على الذهب الذي يتخذون منه سلاسل لدوابهم!(٥٣).

وعلى الرغم مما أفادنا به المسعودي إلا أن ما يؤخذ عليه الإيجاز الشديد في وصف المدن والإمارات الإسلامية التي وجدت على الساحل، خاصة أن الزمن الذي ساح فيه كان عهد تأسيس تلك المدن والإمارات التي صارت فيما بعد من أهم مراكز هذا الساحل وارتفع شأنها ارتفاعا كبيرا. وعلى أي حال فإن القرن الخامس الهجري يمثل فترة النضوج في تاريخ البحث الجغرافي، حيث تتضح لدينا الكثير من المعلومات عن ساحل شرقي إفريقيا بفضل ما أورده الإدريسي، وذلك على الرغم من أنه لم يرحل إلى ذلك الساحل كما فعل المسعودي ولكن من المؤكد أنه استمع كثيرا وقرأ أكثر فأتى في وصفه بتفصيلات ودقائق هامة ضمنها في كتابه المعروف «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق». ولعل الذي ساعد الإدريسي على الدقة في كتاباته ازدهار التجارة في الإمارات العربية الإسلامية خلال المئتي عام التي انقضت بعد رحلات المسعودى. وبالإضافة إلى ما كتبه الإدريسى عن التجارة العربية في مدن الساحل فقد رسم خريطة لإفريقيا كانت أدق بكثير من الخريطة التي وضعها بطليموس في القرن الثاني الميلادي وسجل فيها العديد من المواقع على الساحل الشرقي من إفريقيا. ويتبين لنا مما ذكره رينو Reinaud نقلا عن أبي زيد السيرافي عن تلك المدن والمواقع أن العرب وصلوا إلى مكانة كبيرة بعد أن آل إليهم حكم معظم إمارات الساحل، وذكر بصدد ذلك أن للعرب في بلاد الزنج « رعب عظيم ومهابة كبيرة وإنهم إذا ما عاينوا رجلا من العرب تاجرا أو مسافرا عظموا من شأنه»!(٥٤).

وفي أوائل القرن الثالث عشر الميلادي الموافق لأواخر القرن السادس الهجري، صنف ياقوت الحموي موسوعته الشهيرة « معجم البلدان»، وكان ياقوت رحالة وتاجرا، وعلى الرغم من قيمة هذا المعجم إلا أنه أهمل ذكر الكثير من المدن العربية والإسلامية في ساحل شرقي إفريقيا، وحتى ما ذكره منها لم يتعد سوى شذرات قليلة، ولا ندري عما

إذا كان ذلك نتيجة عدم معرفته بتلك المناطق أو إهماله لها ؟. ومما يزيدنا أسفا أن الوقت الذي صنف فيه ياقوت معجمه كان عصر ازدهار للإمارات العربية والإسلامية، وعلى الرغم من ذلك فلا نجد فيه سوى إشارات بسيطة عنها، فلم يذكر عن كلوة التي كانت أقوى السلطنات الإسلامية على الساحل سوى إنها «موضع بأرض الزنج»، ولم يذكر عن ممبسة أكثر من أنها مدينة كبيرة ترفأ إليها المراكب، وسفالة لا تعدو كونها مدينة تقع في أقصى بلاد الزنج.

ولعل ياقوت كان أول من أشار إلى الشعب السواحلي، ويفهم ذلك من حديثه عنهم إذ أسماهم بشعب البربر « وهم غير البربر الذين بالمغرب، هؤلاء سود يشبهون الزنوج، جنس متوسط بين الحبش والزنوج»[٥٥]. وفي تعريفه بمدينة مقديشيو ذكر أنها «مدينة في أول بلاد الزنج وأهلها كلهم غرباء ليسوا بسودان ولا ملك لهم، وإنما يدبر أمورهم المتقدمون على اصطلاح لهم، وإذا قصدهم التاجر له أن ينزل على واحد منهم ويستجير به فيقوم بأمره، ومنها يجلب الصندل والأبنوس والعاج، هذا أكثر أمتعتهم وقد يكون عندهم غير ذلك مجلوب إليهم».

وعلى الرغم من أن الحموي عرض في معجمه لعديد من المدن والجزر الأخرى الواقعة على الساحل الشرقي من إفريقيا، إلا أنه لم يذكر عنها أكثر مما أورده الإدريسي، ومع ذلك فإن ما ذكره عنها يعد مهماً رغم قلته. وفيما يبدو أنه استقى معلوماته من التجار العمانيين الذين كانوا يذهبون إلى تلك المواقع لصلته بهم وبرؤساء عمان على وجه خاص[٥٦].

وفي السنوات الأولى من القرن الثامن الهجري الموافق للربع الأول من القرن الرابع عشر الميلادي، وفد الرحالة ابن بطوطة على ساحل شرقي إفريقيا وتحدث عن الازدهار الذي بلغه ذلك الساحل. ولعل ذلك يرجع إلى أن النصف الثاني من القرن السابع الهجري الموافق للنصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي شهد أكبر موجة من مهاجري العرب إلى شرقي إفريقيا، وكان ذلك على أثر اجتياح المغول لبغداد ٦٥٦ هـ-١٢٥٨م، حيث ظهر انتعاش كبير لم يألفه الساحل من قبل. ونكاد نلمح فيما أورده ابن بطوطة غلبة الطابع العربي إذ حلت المنازل المشيدة بالأحجار محل المباني الخشبية. ومما يذكر أن ابن بطوطة قد أفاض في وصفه لمدن وإمارات الساحل، وخص مدينتي زيلع ومقديشيو على ساحل الصومال بجانب كبير من وصفه، وإن كان قد اهتم بمقديشيو بصفة خاصة التي أقام بها بضعة أيام أتيح له في خلالها أن يتصل بقضاتها وعلمائها

ومشايخها ورؤسائها(٥٧).

وقد ذكر ابن بطوطة أن أسرة آل المظفر العربية هي التي كانت تحكم المدينة منذ أوائل القرن السابع الهجري، وأن المدينة كانت مركزا عربيا هاما، غير أنها لم تلبث أن انهارت على أثر سقوط آل المظفر نتيجة الغارات التي كانوا يتعرضون لها من القبائل الإفريقية التي كانت تغير على الساحل.

وبالإضافة إلى المدن الواقعة على ساحل الصومال، تحدث ابن بطوطة عن المدن الواقعة على ساحل الزنج، ومن بينها مدينة كلوة التي وصفها بالمدينة الرئيسية على ذلك الساحل، وذكر أن سلطانها كان دائم الغزو على بلاد الزنج «جم التواضع يأكل مع الفقراء ويكرم الأشراف ويستحي من إعطاء الذهب وأكثر عطاياه من العاج». غير أنه من المؤسف أن ابن بطوطة لم يتحدث كثيرا عن علاقة تلك المدينة التي كانت عاصمة لدولة الزنج بما كان يجاورها من إمارات أو مدن أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالنواحي التجارية أو السياسية، ولكن المهم أنه أكد وجود علاقات وثيقة بين إمارات الساحل الشرقي من إفريقيا وبين البلاد العربية والإسلامية، ويستدل على ذلك من حديثه عن «أبي المواهب» وهو اللقب الذي كان يكنى به سلطان كلوة، حيث ذكر أنه كان كثير الغزو على أراضي الزنوج «يغير عليهم ويأخذ الغنائم فيخرج خمسها ويصرفه في مصاريفه المعينة في كتاب الله ويجعل نصيب ذوي القربى في خزائنه على حدة فإذا جاءه الأشراف دفعه إليهم وكانوا يقصدونه من العراق والحجاز»(٥٨).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن ابن بطوطة ذكر انتماء معظم سكان الساحل الشرقي من إفريقيا إلى المذهب الشافعي، بينما أغفل الإشارة إلى المذهب الإباضي الذي كان يدين به أكثرية عرب عمان مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن هذا المذهب لم يأخذ في الانتشار إلا بعد أن سيطرت عمان على الساحل الشرقي من إفريقيا على عهد اليعاربة. ويمكننا تعليل ذلك التأخير بالمصاعب التي تعرض لها المذهب الإباضي في عمان نفسها، فمن المعروف أن الإمامة الإباضية على الرغم من قيامها في القرن الثاني الهجري، إلا أنها كانت تتعرض لفترات كثيرة من التوقف والشغور. وقد يكون حقيقة أن دولة اليعاربة التي تعاقبت فيها الإمامة الإباضية منذ السنوات الأولى من القرن السابع عشر حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي كانت تحرص على تعميم المذهب الإباضي، غير أنه على الرغم من حماسها الديني الذي ظهر واضحا في عمان إلا أنها لم توجه عنايتها بنشر ذلك المذهب في الشرق الإفريقي، ومع أن دولة البوسعيد –التي خلفتها في

الحكم- قد أولت اهتمامها الزائد بالشرق الإفريقي، إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية كانت أكثر مما يعني حكامها.

وتعد رحلات ابن بطوطة في الساحل الشرقي لإفريقيا آخر ما أمكننا الوقوف عليه في المصنفات العربية الإسلامية في الفترة التي سبقت مجيء البرتغاليين، وذلك باستثناء ما أورده المقريزي في خططه، وأبو المحاسن تغري بردي في كتابه «المنهل الصافي والمستوفى بالوافي» من الإشارة إلى مدينة لامو التي ذكر أنها تأسست في عام ٧٨٥ هـ- ١٣٨٣ م، وإن كنا نعتقد أنها تأسست في زمن أسبق من ذلك لأنه كان بها في ذلك الوقت الكثير من المسلمين وقاضٍ عالم بالشرع الإسلامي.

وعلى الرغم من تعدد المصنفات التي أشرنا إليها، إلا أنها – كما لاحظنا – ليست موفية بالحاجة في حين أن مصنفيها من المسلمين كانوا أولى من غيرهم في أن يزودونا بمعلومات أكثر عن بلاد ارتبطوا بها، ومع ذلك فإن تلك المصنفات على الرغم من قصورها إلا أنها حاولت أن تقدم صورة عن حضارة الساحل الشرقي لإفريقيا(٥٩).

ولم يكن المصنفون العرب والمسلمون وحدهم الذين أمدونا بهذه الصورة المشرقة، بل لقد اعترف البرتغاليون أنفسهم بما وجدوه في هذا الساحل من حضارة زاهرة. ومن أهم من أشاد بهذه الحضارة وتحدث عنها الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما Vasco de Gama ، والرحالة دورات باربوسا Barbosa الذي سجل ما وجده البرتغاليون على الساحل الشرقي من إفريقيا من مدن ومجتمعات متحضرة وتجارة مزدهرة مع الهند والشرق الأقصى، وتعجب من التناقض الشاسع بين الساحل الغربي والساحل الشرقي الذي كان يموج بالحياة حيث كتب يقول «...ما إن وصلت المراكب الصغيرة التي كان يقودها فاسكو دي جاما إلى سفالة حتى فوجئت مفاجأة لم تكن تتوقعها...فقد لقي البحارة ما لم يكن في حسبانهم حين خرجوا يضربون في البحر...لقوا مرافئ تطن كخلايا النحل ومدنا ساحلية عامرة بالناس...وفرحوا حين وجدوا بين البحارة العرب والهنود رجالا عبروا المحيط الهندي مرات عديدة ويعرفون دقائق مرافئه وسجلوا تلك الدقائق في خرائط متقنة لا تقل فائدة عما كانوا يعملونه من خرائط...رأى البرتغاليون على هذا الساحل مدنا آهلة بالسكان لا تقل نشاطا عن مدنهم في البرتغال ووجدوا تجارة بحرية نافعة في الذهب والحديد والعاج والخرز وجلود السلحفاة والأقمشة القطنية والرقيق...وجدوا عالما تجاريا أوسع من عالمهم الذي جاءوا منه وأكثر ثراء من بلادهم، وحتى السفن التي وجدوها كانت أكبر من سفنهم إذ كانت

عابرات المحيط أكبر من سفن دي جاما وأضخم حجما..... أما عن سكان الساحل فقد عجبوا من أين أتى البرتغاليون وكل البلاد عندهم معروفة ؟ !!»(٦٠).

يتضح مما سبق أن أوردناه أنه يمكن للباحث في تاريخ العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا أن يرجع إلى المصنفات الإسلامية والمصادر البرتغالية التي تحدث واضعوها عن مدن وإمارات الساحل في أزهي فترة من فترات ازدهارها، ويمكننا أن نضيف إلى تلك المصادر الروايات المحلية التي كتبت باللغة العربية أو السواحلية. وقد أشارت تلك الروايات بصفة خاصة إلى حكم أسرتين من الأسر العربية التي حكمت أجزاء من الساحل الشرقي وهما الأسرة النبهانية في جزيرة بات التي تأسست في القرن الثالث عشر الميلادي، والأسرة المزروعية في ممبسة التي تأسست في السنوات الأولى من القرن السابع عشر، وذلك بتشجيع من أئمة اليعاربة في عمان بهدف موازنة الأسرة النبهانية التي أخذ نفوذها في التضخم والاتساع.

ويعد تاريخ جزيرة بات من أغنى ما حفظته لنا الروايات المحلية السواحلية التي تعرض لها كثير من الباحثين نخص من بينهم A. Warner في بحثه عن التاريخ السواحلي للجزيرة(٦١). كما توافر على جمع مادة هذا التاريخ التي استقيت من الروايات المحلية كل من ستيجاند C. H. Stigand الذي وضع كتابا بعنوان «في أراضي الزنج» In the Land of Zing، وبرنز A.H. Prins الذي قام بدراسة الروايات السواحلية التي حصل عليها عن تاريخ تلك الجزيرة، وكانت ثمرة جهوده تلك الدراسة القيمة التي نشرها بعنوان»: (٦٢) On Swahili Historiography ودراسة ستيجاند يمكن الاعتماد عليها إلى حد كبير لأنه لم ينقل حرفيا ما توارد إليه من روايات متناقلة وإنما عني بتحليلها وإزالة ما علق بها من خيال. حقيقة أن المرجع الأساسي الذي اعتمد عليه ستيجاند – كما اعتمد عليه غيره من الباحثين- هو أحد المعمرين الإخباريين من الأسرة النبهانية ويدعى بوانا كيتيني Bwana Kitin ، إلا أن ستيجاند لم يأخذ تلك الروايات على علاتها، خاصة أن هذا المعمر قد تخصص في بيع الروايات الخاصة بالأسرة النبهانية.

ويفهم من التاريخ المحلي الذي ذكر عن مدينة بات أن الأصل في تأسيسها يرجع إلى عهد عبد الملك بن مروان، الذي شهد عهده تأسيس العرب لعدة مدن وإمارات على الساحل الشرقي لإفريقيا، وعندما سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية على أنقاضها اعتمد الخليفة هارون الرشيد على ما كان للدولة الأموية من نفوذ في شرقي

إفريقيا فعمل على تدعيمه، ومن أجل ذلك شجع كثيراً من العناصر، وخاصة من الفرس على الإقامة في المدن والمراكز الإسلامية في شرقي إفريقيا. على أنه في عام ٦٠١ هـ قدمت هجرة عربية كبيرة من إقليم عمان تزعمها الملوك النبهانيون عقب انهيار دولتهم، فغادروا عمان إلى جزيرة بات التي وجدوا بها خليطا من العرب والفرس الذين سبقوهم في الإقامة بها، ولكن نظراً للشخصية الكبيرة التي كان يتمتع بها الملك النبهاني فقد استقبله العرب – وكان معظمهم من إقليم عمان – استقبالا طيبا، وكان أول ما فعله أن تزوج من ابنة حاكم الجزيرة السواحلي المدعو اسحق الذي تنازل له ولابنته عن حكم الجزيرة، وبذلك تبدأ الأسرة النبهانية دورا ثانيا من حكمها الطويل في جزيرة بات الذي مر بمراحل متتالية من القوة والضعف حتى انتهت تماما في عام ١٨٨٥(٦٣).

وعلى الرغم مما تعرضت له الأسرة النبهانية من صراع حول السلطة، إلا أنها استطاعت أن تحقق انتعاشا كبيرا في الساحل الشرقي لإفريقيا، وكانت جزيرة بات مركزا لتلك السلطنة التي ضمت إليها مواني عدة هامة، وتلقب الملوك النبهانيون بلقب «بوانا فومادي»، وهو لقب سواحلي فيما يبدو. وقد بلغت تلك السلطنة شأوا كبيرا في بعض فترات تاريخها، إذ كانت تضم إليها قسمايو وبراوة ومقديشيو، وكان ذلك على عهد الملك محمد شانجا في القرن الثالث عشر الميلادي، كما امتدت في عهد خلفائه إلى ماليندة وكلوة وممبسة، وهكذا استطاعت أن تخضع معظم الساحل الشرقي لنفوذها. وعلى عهد ازدهار سلطنة بات نشطت الحركة التجارية وتوافد على الساحل الشرقي لإفريقيا التجار العرب والهنود وغيرهم، كما أدخلت الزراعة في بقاع كثيرة من الجزيرة.

وقد تعرضت جزيرة بات كما تعرضت بقية الموانى والإمارات العربية في الساحل الشرقي لإفريقيا لخطر البرتغاليين، ولذلك كان من الطبيعي أن تساند بات أئمة اليعاربة في صراعهم ضد البرتغاليين في شرقي إفريقيا. وطبقا لما يذكره الإخباري السواحلي بوانا كيتيني أن محمد الرابع سلطان بات بعث إلى عرب حضرموت يستنجد بهم ضد البرتغاليين وكان ذلك في عام ١٥٨٠، ولكن الثابت لدينا أن استنجاد سلطان بات كان باليعاربة في عمان وليس بعرب حضرموت وأن ذلك حدث في فترة متأخرة عما ذكره الإخباري السواحلي(٦٤). وقد استطاع اليعاربة بمساعدة النباهنة الإطاحة بالنفوذ البرتغالي من ممبسة وإسقاط قلعة المسيح التي كانت من أقوى القلاع البرتغالية في شرقي إفريقيا في عام ١٦٩٨.

وكان من الطبيعي بعد أن نجح اليعاربة في إحراز التفوق في الساحل الشرقي

لإفريقيا أن يتجهوا إلى مد سيطرتهم على سلطنة بات، ولكن النباهنة استطاعوا أن يحققوا استقلالهم عن أسرة اليعاربة ولم يكن اتصالهم بالعمانيين إلا من أجل التحالف معهم ضد البرتغاليين، ولعل ذلك مما دفع اليعاربة ومن بعدهم البوسعيديين إلى إحلال أسر جديدة للحكم في بعض مدن الساحل الشرقي لإفريقيا لموازنة نفوذ النباهنة ومن أبرز تلك الأسر، الأسرة المعمورية التي قامت بالولاية على ممبسة حتى عام ١٧٣٩، ثم خلفتها الأسرة المزروعية التي حاولت الاستقلال عن دولة البوسعيد إلى أن تمكن السيد سعيد بن سلطان من إخضاعها لحكمه في عام ١٨٣٧. أما عن الأسرة النبهانية فلم تخضع لسلطنة البوسعيد في زنجبار إلا في عهد أبناء السيد سعيد. ومع ذلك فقد كان من نتيجة تفكك الدولة العمانية أن شجع ذلك المزارعة والنباهنة لمعاودة نشاطهم في الشرق الإفريقي غير أنهم واجهوا مشكلات عديدة ليست في النطاق المحلي وإنما في مجال المنافسات الاستعمارية التي انتهت بخضوعهم للسيطرة البريطانية.

البرتغاليون في عمان وشرقي إفريقيا

يعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ ووصول البرتغاليين إلى سواحل الهند الغربية بداية الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث، وكان من أبرز نتائج ذلك الكشف أن تحولت تجارة الشرق من طريق الخليج العربي والبحر الأحمر وغيرهما من الطرق البرية والبحرية القديمة إلى الطريق البحري المباشر إلى أوروبا عبر المحيط الأطلنطي.

وكانت تجارة الشرق يومئذ بيد العرب والمسلمين، فصارعهم البرتغاليون في عنف وقسوة واستطاعوا أن يحتكروا التجارة لأنفسهم ويقضوا على ما كان للعرب والمسلمين فيها من نشاط بارز. وقد اتسم الصراع الذي نشب بين المسلمين والبرتغاليين بنزعة دينية قوية وتعصب صارخ(٦٦). وبادرت الدول التي كان يهمها أمر التجارة عبر الطرق البحرية والبرية القديمة لمساعدة العرب والمسلمين في صراعهم ضد البرتغاليين، حيث قام المماليك في مصر بالتعاون مع البنادقة بعدة جهود للتصدي للبرتغاليين، كذلك قام العثمانيون بعد استيلائهم على أهم أقطار المشرق الإسلامي في الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق بعدة محاولات لطرد البرتغاليين من مياه الشرق وإعادة الحياة إلى الطرق التجارية القديمة. وظهرت جهود العثمانيين واضحة في الخليج العربي وسواحل الشرق الإفريقي والبحر الأحمر منذ النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، وبرز من قباطنتهم بيري بك وسيدي علي رئيس وعلي جلبي وغيرهم كثيرون، غير أن

تلك الجهود لم تؤد إلى أثر جدي، وذلك باستثناء نجاح العثمانيين في الحيلولة دون توغل البرتغاليين في البحر الأحمر حماية للأماكن المقدسة(٦٦).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن البرتغاليين لم يقتصروا على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحويل تجارة الشرق إليه، بل عمدوا إلى جانب ذلك إلى السيطرة على الطرق البحرية القديمة حتى تصبح جميع المنافذ التجارية في أيديهم، ومن ذلك ما حاوله أفونسو دي البوكيرك Afonso de Albuquerque من السيطرة على سواحل الخليج العربي بغرض إيجاد طريق تجاري عبر الفرات(٦٧). وعلى الرغم من أن البرتغاليين لم ينجحوا في تنفيذ ذلك المشروع إلا أن محاولاتهم الدائبة للسيطرة على تلك السواحل من ناحية وحرصهم على تشييد قلاع استراتيجية حصينة من ناحية أخرى أتاحت لهم السيطرة على معظم السواحل والموانى العمانية، فخضعت لهم مسقط في عام ١٥٠٨ كما استولوا على جزيرة هرمز قبل ذلك بعام واحد وأجبروا ملوكها الذين كانوا تابعين تبعية شكلية لفارس أن يقدموا الولاء لهم(٦٨)، واستمر الوضع قائما حتى سقوط هرمز على أيدي الإنجليز والفرس في عام ١٦٢٢(٦٩).

وبالإضافة إلى ذلك فقد جهد البرتغاليون في تأسيس نفوذ لهم على الساحل الشرقي لإفريقيا، بعد أن أدركوا أهمية اتخاذ مواني ذلك الساحل كمحطات تمد سفنهم الذاهبة إلى الهند أو الآتية منها بالمياه والعتاد والمؤن(٧٠). وكان من نتيجة ذلك أن قام البدرو الفاريز كبرال Alvaris Cabral في عام ١٥٠٠ بعدة جهود للسيطرة على الساحل الشرقي لإفريقيا حيث نجح في بسط النفوذ البرتغالي على موزمبيق، وتمكن البرتغاليون بعد ذلك من إخضاع سلطنة كلوة بعد أن أرغموا حاكمها على الاعتراف بسيادتهم عليها في عام ١٥١٣، كما خضعت لهم زنجبار وغيرها من المدن والجزر المجاورة(٧١). وكانت ممبسة من أكثر المدن والموانى التي سببت للبرتغاليين قدرا كبيرا من الجهد والعناء، كما شهدت هي الأخرى أحداثا قاسية من الحرب والحصار والحريق، ومن المؤكد أنه لم يوجد مكان في ساحل شرقي إفريقيا تعرض لمثل ما تعرضت له ممبسة من دمار حتى صارت تعرف بمدينة الحرب(٧٢).

على أن الصراع الذي نشب في السواحل الشرقية لإفريقيا لم يقتصر على البرتغاليين وسكان تلك السواحل وحدهم وإنما دخل العثمانيون مجال ذلك الصراع(٧٣)، إذ يسجل عام ١٥٨٥ ظهور القبطان العثماني علي بك في تلك السواحل منتهزا فرصة خضوع البرتغال للتاج الإسباني في عام ١٥٨٠، حيث أخذ يحرض السكان على التخلص من

البرتغاليين والانضواء تحت راية الدولة العثمانية، ونجح بالفعل في اكتساب ولاء أهالي بعض الجزر والمواني، ومن بينها ممبسة ولامو ومقديشيو وبات، بعد أن أكد لسكانها بأن ثمة أسطولا عثمانيا كبيرا في الطريق إليهم(٧٤). على أن البرتغاليين ما كاد يصل إلى علمهم ما قام به علي بك حتى أسرع القائد البرتغالي توماس كوتينهو Cutinho بقمع الاضطرابات الناشبة والقبض على «علي بك» وأسره وأرسله إلى لشبونة حيث يقال أنه عمد للمسيحية ومات هناك، وانتهى الأمر بعودة السيطرة البرتغالية على الساحل الشرقي لإفريقيا، بعد أن فشلت المغامرة العثمانية على ذلك الساحل(٧٥).

وعلى الرغم من أن البرتغاليين تمكنوا من تشديد قبضتهم على مياه الشرق، إلا أنهم لم يتمكنوا من أن يحتفظوا بسيطرتهم طويلا، إذ ما لبثت دول أوروبية أخرى أن دخلت ميدان الشرق، وكان من جراء ذلك أن تعرض البرتغاليون لمنافسة الهولنديين الذين سارعوا بعد أن تخلصوا من الحكم الإسباني في عام ١٥٨٨ إلى توجيه نشاطهم صوب تجارة الشرق حيث أسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية في عام ١٦٠٢، ومن قبل كان الإنجليز بدورهم قد أخذوا يتنبهون إلى أهمية ثروات الشرق، فقام جماعة من تجار لندن بعدة جهود انتهت بتأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠، وبدأت المنافسات الاستعمارية ضد البرتغاليين تأخذ صورة جدية حين استطاع الإنجليز أن يكتسبوا صداقة الشاه عباس الكبير وتمكنوا بفضل تحالفهم معه من إسقاط قلعة البرتغاليين الحصينة في هرمز في عام ١٦٢٢، وإن كانت فارس لم تلبث أن دفعت فيما بعد ثمن ذلك التحالف الذي تم بينها وبين الإنجليز(٧٦).

ومع ذلك ففي تقديرنا أن سقوط قلعة هرمز كانت تعد نقطة التحول في تاريخ عمان، بل تعد بحق بداية لتاريخها الحديث، حيث سارعت بإعلان استقلالها عن مملكة هرمز التابعة للبرتغاليين، وتمكن ناصر بن مرشد من الوصول إلى منصب الإمامة في عام ١٦٢٤ وأسس أسرة جديدة قام هو على رأسها وهي أسرة اليعاربة التي ارتبط وصولها إلى السلطة بالصراع ضد البرتغاليين الذي بدأه الإمام ناصر بن مرشد، وتمكن هو وخلفاؤه من القضاء على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي وشرقي إفريقيا، وأن يظهروا إلى الوجود أكبر دولة بحرية برزت في تاريخ العرب الحديث(٧٧).

الصراع بين اليعاربة والبرتغاليين

منذ بداية القرن السابع عشر أخذت الأحداث تتوالى في الخليج العربي وفي بحار

الهند بصفة عامة، فمن الناحية الخارجية شهد ذلك القرن أفول دولة مستعمرة كانت سباقة إلى ميدان الاستعمار وهي البرتغال[٧٨]، كما شهد صراعا عنيفا بين القوى الاستعمارية في مياه الشرق. وليس من شك في أن الضربة التي وجهت للبرتغال من قبل فارس وحكومة بومباي - والتي انتهت بسقوط قلعتهم الحصينة في هرمز[٧٩] - أدت إلى ظهور قوة جديدة في الخليج العربي ونعني بها قوة عرب عمان الذين تمكنوا في خلال تلك الظروف أن يقوموا بدور فاعل في تثبيت نفوذهم في الخليج، وأن يقضوا بالتالي على ما تبقى للبرتغاليين من مراكز استراتيجية، وتتبعهم في مناطق نفوذهم في سواحل الهند وشرقي إفريقيا.

ولعل فكرة تخليص السواحل العربية للخليج من سيطرة البرتغاليين كانت العامل القوي الذي أبرز قبيلة صغيرة هي قبيلة اليعاربة التي لم تكن شيئا يذكر قبل ذلك في التاريخ العماني، ولكنها لم تلبث أن أصبحت قوة فاعلة يحسب لها حساب كبير في موازين القوى البحرية والعسكرية في داخل البلاد وخارجها. وليس من شك في أن مشكلة طرد البرتغاليين من عمان التي واجهها اليعاربة، ونجاحهم في إتمام دورهم هو الذي جعل لهم مكانا مرموقا، كما ستكون المشكلة الفارسية سببا في صعود نجم قبيلة أخرى هي قبيلة البوسعيد التي خلفت دولة اليعاربة بعد ما يقرب من مئة وعشرين عاما من حكمها.

وعلى الرغم من أن هناك عوامل كثيرة كان لها أثرها في اضمحلال القوة البرتغالية، إلا أنه ينبغي مع ذلك ألا نقلل من أهمية الدور الذي قام به اليعاربة في التصدي للبرتغاليين، خاصة أن تخليص عمان وسواحل الخليج العربية وسواحل شرقي إفريقيا من سيطرتهم قد استنفد الكثير من الوقت والجهد.

وقد بدأ الإمام ناصر بن مرشد صراعه الذي لم يقتصر على البرتغاليين وحدهم، بل مع الفرس أيضا الذين حاولوا أن يرثوا البرتغاليين في سيطرتهم على الساحل العربي، حيث أحرز نجاحا كبيرا في تخليص جلفار (رأس الخيمة) من الفرس[٨٠]، كما هاجم صحار واستطاع أن ينتزعها من أيدي البرتغاليين وتم عقد الصلح بينه وبينهم. وقد نصت شروط الصلح على أن يدفع له البرتغاليون الجزية السنوية بانتظام، وأن يسمحوا بحرية التجارة لجميع الأجناس، وأن يكفوا عن الإتيان بأية حركات عدائية ضد العرب، وأن يهدموا التحصينات التي أقاموها في سمد وقريات، وذلك في مقابل أن يستمروا في احتلالهم لقلاع مسقط ومطرح. غير أن تلك المهادنة لم تضع نهاية للصراع العماني

البرتغالي الذي بدأه الإمام ناصر بن مرشد وتبعه فيه خليفته الإمام سلطان بن سيف ١٦٤٩-١٦٦٩ الذي تمكن من انتزاع مسقط ومطرح من أيدي البرتغاليين، وكان هذان الميناءان آخر ما تبقى للبرتغاليين في سواحل عمان [٨١].

ولم يكتف سلطان بن سيف بالقضاء على البرتغاليين في بلاده وإنما تتبعهم في بعض قواعدهم في سواحل الهند الغربية وشرقي إفريقيا، والثابت أنه وصل بأسطوله إلى بومباي، ودارت بينه وبين البرتغاليين العديد من المعارك. ولم يلبث أن اغتنم فرصة استنجاد أهالي ممبسة به، فقام بتخليصهم من البرتغاليين في عام ١٦٦٠[٨٢]، واستمرت المدينة في قبضة العمانيين قرابة خمس سنوات عاود البرتغاليون بعدها سيطرتهم عليها حيث استبدوا بالأمر واشتدوا في معاملة الأهلين. وعلى الرغم من نجاح الإمام سلطان بن سيف في تخليص جزيرتي بمبا وزنجبار من سطوة البرتغاليين إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، إذ قام القائد البرتغالي كابريرا Cabrera بمهاجمة سكان هاتين الجزيرتين وأوقع العقاب بهم بسبب استنجادهم بالعمانيين، وإن لم يستطع مع ذلك أن يواجه العمانيين أنفسهم الذين تمكنوا خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر من إقصاء البرتغاليين عن جميع قواعدهم في الساحل الشرقي من إفريقيا، والتي كانت تمتد من جزيرة سقطرة شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا، ولم يعد للبرتغاليين وجود في سواحل شرقي القارة الإفريقية باستثناء موزمبيق التي اتخذوها مستعمرة استيطانية لهم[٨٣].

وقد تحدث المؤرخ الإباضي نور الدين عبد الله السالمي عن جهاد الإمام سيف بن سلطان ١٦٦٩-١٧١٠ ضد البرتغاليين بقوله «إنه قام ببناء مراكب عظيمة في البحر وعظم جيشه وقوي سلطانه واستولى على الجزيرة الخضراء وكلوة وبات، وغيرها من بلدان شرقي إفريقيا والهند كما غزا أرض فارس وأدب كل من تسول له نفسه بالعدوان». ويذكر المؤرخ العماني سرحان بن سعيد الإزكوي أن الإمام سيف «لم يزل يجاهد البرتغاليين في بر وبحر حتى استفتح كثيرا من بلدانهم وخرب كثيرا من مراكبهم وغنم كثيرا من أموالهم ويقال إنه بنى القلعة التي بنزوى من غنيمة الديو»[٨٤].

وليس من شك في أن نجاح اليعاربة في التغلب على البرتغاليين يرتبط بعدة عوامل من بينها قوة عرب عمان وتفوقهم في الملاحة البحرية بالإضافة إلى حالة الضعف التي أخذ يتعرض لها البرتغاليون، هذا فضلا عن أنه لم يعد في إمكانهم السيطرة على سواحل طويلة تمتد عدة آلاف من الأميال من لشبونة إلى سواحل الهند الغربية، ومن ثم اكتفوا بإنشاء القواعد البحرية على طول تلك السواحل، كما كان لسياسة البرتغاليين

الاحتكارية وما انتهجوه في حكمهم من أساليب اتصفت بالشدة والجور سببا في زوال نفوذهم[٨٥].

ولعل أعظم انتصار أحرزه اليعاربه على البرتغاليين في شرقي إفريقيا هو نجاحهم في إسقاط قلعة المسيح الحصينة في ممبسة في الرابع عشر من ديسمبر١٦٩٨، وذلك بعد حصار عنيف استمر ما يقرب من ثلاثة وثلاثين شهرا[٨٦]. ويذكر جيان أن العمانيين حاولوا السيطرة على موزمبيق بعد نجاحهم في الاستيلاء على ممبسة، ولكنهم سرعان ما تراجعوا بعد أن عمد البرتغاليون إلى إرهابهم عن طريق تفجير لغم وضعوه هناك[٨٧]. ويرى السير ريجنالد كوبلاند -Coupland وهو واحد من أبرز الباحثين في تاريخ شرقي إفريقيا – إنه بسقوط ذلك الحصن المنيع وضعت نهاية للنفوذ البرتغالي في ساحل شرقي إفريقيا[٨٨].ويعقب رودلف رويت Ruete على نجاح العمانيين في انتزاع ممبسة من أيدى البرتغاليين أنه كان من الممكن أن يقوم الإمام سيف بن سلطان وهو الذي خلف أباه سلطان بن سيف في عام ١٦٦٩ بتأسيس امبراطورية عربية في شرقي إفريقيا على أنقاض امبراطورية البرتغاليين المتداعية، وفيما يبدو أن تلك الفكرة قد داعبت خياله في يوم من الأيام ولكن ضعف مركزه في الداخل جعله يهمل تنفيذ ذلك المشروع، وبذلك تأخر تأسيس تلك الامبراطورية إلى نيف ومئة عام حينما نجح السيد سعيد. بن سلطان في تأسيسها في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[٨٩].

وقد ترتب على سقوط قلعة ممبسة جلاء البرتغاليين عن جميع الساحل الشرقي من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا، وفشلت محاولاتهم في إعادة سيطرتهم من جديد، ولعل أبرز تلك المحاولات محاولة قاموا بها في عام ١٧٢٨عندما تقدموا بأسطولهم إلى ممبسة منتهزين فرصة الاضطرابات التي قامت فيها نتيجة الصراع الذي قام بينها وبين زنجبار[٩٠]، هذا بالإضافة إلى ما ترددت فيه دولة اليعاربة من حروب أهلية وفتن داخلية وغزوات فارسية، وفعلا نجح أحد القادة البرتغاليين ويدعى لويس سامبيو Louis Sampio في إعادة سيطرة البرتغاليين على بعض مدن الساحل وجزره، ومن بينها ممبسة وكلوة وبات[٩١]، غير أن تلك السيطرة لم تستمر طويلا إذ عاود أهالي تلك المدن والجزر طلب المساعدة من عمان التي كانوا ينظرون إليها باعتبارها الدولة الأم، وعلى الرغم من المشكلات التي كان يعاني منها اليعاربة إلا أنهم سارعوا بنجدة بني جلدتهم. ولعل قسوة البرتغاليين في حكمهم هي التي دفعت أهالي ممبسة إلى إعمال الذبح والتقتيل في جنود الحامية البرتغالية، وحذت حذو ممبسة بقية مدن وجزر

الساحل الشرقي لإفريقيا.

ويرتبط الصراع الذي قام بين ممبسة والبرتغاليين بالعلاقات التي قامت بينها وبين عمان، إذ أدرك أهالي ممبسة أنه من الأفضل أن يحموا أنفسهم من البرتغاليين، وذلك بالتجائهم إلى قوة كبيرة يعتمدون عليها، وكانت هذه خير فرصة انتهزها الإمام سيف بن سلطان الثاني، على الرغم مما كان يواجهه من مشكلات داخلية فبعث بأحد رجاله ويدعى محمد بن سعيد المعموري في عام ١٧٢٨ ليكون نائبا عنه في حكم ممبسة. وقد نجح ذلك الرجل في إخضاع زنجبار وغيرها من الموانى والجزر التي أصبحت من توابع عمان، حيث كانت تقوم بإرسال الخراج السنوي إلى أئمة اليعاربة، الذين تمكنوا بدورهم من تحقيق قدر من السيطرة والنفوذ على جميع الساحل الشرقي من إفريقيا الممتد من مقديشيو شمالا إلى رأس دلجادو جنوبا.

على أن السيطرة العمانية على الشرق الإفريقي خلال تلك الفترة التي نتحدث عنها لم تكن سيطرة قوية، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى المشكلات الداخلية والخارجية التي أخذت دولة اليعاربة تعاني منها، وخاصة فيما يتعلق بالنزاع حول الحكم ومحاولة أئمة اليعاربة توطيد مركزهم في داخلية عمان حيث المراكز الدينية الإباضية القديمة، وليس من شك أيضا في أن حملاتهم المتتالية ضد البرتغاليين قد استنفدت جهودهم وأنهكت قواهم إلى درجة أن لم تعد لديهم المقدرة الكافية التي يستطيعون بواسطتها تحويل تبعية الشرق الإفريقي لهم من تبعية شكلية إلى تبعية فعلية(٩٢). إذ يسجل عام ١٧٢٩ استقلال محمد بن عثمان المزروعي بولاية ممبسة، وذلك بعد أحد عشر عاما من قيام محمد بن سعيد المعموري نائب إمام عمان على حكمها(٩٣). ولم تلبث أن خطت جزيرة بات نفس الخطوة التي خطتها ممبسة حين قام النبهانيون على حكمها معلنين استقلالهم عن التبعية العمانية(٩٤).

تلك كانت جهود دولة اليعاربة في محاولة توطيد نفوذها في شرقي إفريقيا، أما في الخليج العربي فقد نجح الإمام سلطان بن سيف – وهو الذي خلف ناصر بن مرشد في إمامة عمان في عام ١٦٤٩ – في تقوية مركزه في الخليج، وتمكن من تأسيس أسطول قوي استطاع به أن يضم جزر قشم وهرمز والبحرين إلى ممتلكاته(٩٥)، ومهد السبيل لسيف بن سلطان ١٦٦٩–١٧١٠ لتتبع البرتغاليين في قواعدهم في الهند، حيث قام بالهجوم على ديو وامتدت عملياته الحربية إلى ساحل كجرات فأخضع جزيرتي سالست والدامان، كما تمكن من السيطرة على بارسالور ومانجالور الواقعتين على مقربة من

بومباي[٩٦]. وقد حفظت لنا بعض المصادر التاريخية عدة مكاتبات تبودلت بين الإمام سيف والبرتغاليين كانت تتضمن الكثير من التحدي السافر والتعصب الصارخ. وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى بعض المقتطفات التي وردت في تلك المكاتبات التي تذكرنا بالمكاتبات بين الغزاة المغول وبعض سلاطين المسلمين في العصور الوسطى، ففي رسالة بعث بها البرتغاليون إلى الإمام سيف بن سلطان جاء فيها «إننا جنود الله مخلوقون من سخطه مسلطون على من يحل عليه غضبه، لا نرق لشاكٍ ولا نرحم عبرة باك، قد نزع الله الرحمة من قلوبنا فالويل كل الويل لمن لا يمتثل لأمرنا، قلوبنا كالجبال وعددنا كالرمال...». وجاء في رد الإمام سيف «إن ما جاء في كتابكم من أن الرحمة قد انتزعت من قلوبكم فهذا من أقبح عيوبكم، وقولكم قلوبكم كالجبال وعددكم كالرمال، فدعني أقول لكم إن الجزار لا يبالي بكثرة الغنم والماعز، وإن الله مع الصابرين»[٩٧].

وعلى الرغم من الضعف الذي طرأ على دولة اليعاربة في السنوات الأخيرة من حكمها، وما جرته على عمان من فتن داخلية وحروب أهلية واحتلال فارسي لبعض مقاطعاتها، إلا أنها استطاعت مع ذلك أن تسجل صفحات مشرقة في صراعها ضد البرتغاليين، ليس في تاريخ عمان فحسب، وإنما في تاريخ العرب بصفة عامة.

أصبح اليعاربة بعد نجاحهم في طرد البرتغاليين من الخليج وساحل زنجبار قوة ذات خطر، كما أضحى أسطولهم الشراعي يسيطر على تجارة الخليج والمحيط الهندي، وظهر تفوقهم واضحا في نجاحهم في التغلب على منافسيهم سواء من الفرس أو من الدول الأوروبية.

التنافس العماني الفارسي

كان مما ساعد اليعاربة على التصدي للفرس أن فارس انشغلت بشؤونها الداخلية وبالتهديدات التي كانت تتعرض لها بعض مقاطعاتها مما جعلها تفقد سيطرتها على سواحلها، وبالتالي أصبح المجال متسعا للعمانيين لتأكيد سيطرتهم على الخليج، واعتمدوا في ذلك على ما لديهم من وفرة في السفن التي كانت تتراوح سعة كل منها من ثلاثين إلى ثمانين مدفعا. وقد حاولت فارس الاستعانة بشركة الهند الشرقية البريطانية لكي تعاونها في الهجوم على مسقط مقابل منحها نفس الامتيازات التي كانت تتمتع بها في بندرعباس[٩٨]، غير أن الشركة لم تتحمس للعروض الفارسية، إذ لم تكن لديها الرغبة في التدخل في المنازعات الخليجية لما كان يستلزمه ذلك منها من مواصلة إرسال

السفن والجنود التي كانت أحوج ما تكون إليهم لتوطيد نفوذها في الهند[٩٩]، وإن كانت قد حرصت في الوقت نفسه على أن تحول دون مساعدة هولندا لفارس لما قد تؤدي إليه تلك المساعدة من تفوق الهولنديين على الإنجليز في الخليج العربي. وعندما يئست الحكومة الفارسية من الحصول على مساعدة الإنجليز والهولنديين، لجأت إلى الحكومة الفرنسية حيث عقدت معها معاهدة في عام ١٧٠٨ وكان ذلك على عهد لويس الرابع عشر، وقد احتوت تلك المعاهدة على بعض البنود السرية التي كانت تقضي بأن يقوم الفرنسيون بمساعدة فارس في احتلالها لمسقط [١٠٠]، غير أن فرنسا ترددت في تقديم تلك المساعدة. وتركز العديد من المصادر على الجهود التي بذلتها الحكومة الفارسية كي تحث فرنسا على تنفيذ ما نصت عليه المعاهدة، ويشير ماسون Masson بصدد ذلك في كتابه عن «التجارة الفرنسية في سواحل الليفانت» أنه في عام ١٧١٤ أرسل شاه الفرس مبعوثا من قبله إلى الملك لويس الرابع عشر لكي يطلعه على الصعوبات التي تتعرض لها فارس، ولكي يعقد معه محالفة جديدة بقصد القضاء على قوة عمان البحرية[١٠١]، ويضيف فلاسون Flasson إلى ذلك في دراسته عن الدبلوماسية الفرنسية أن المفاوضات بين فارس وفرنسا انتهت بموافقة الحكومة الفارسية على أن تكون مسقط بجميع تحصيناتها للحكومة الفرنسية، كما التزمت فارس بالإضافة إلى ذلك بأن تبذل أقصى ما في وسعها للتعاون مع فرنسا في السيطرة على طريق الهند [١٠٢]. غير أن تلك الجهود التي بذلتها فارس للتخلص من منافسة عمان لها لم تؤد إلى نتائج حاسمة، وخاصة أن فارس كانت تتعرض في ذلك الوقت لعدة مشكلات داخلية أسفرت عن إشاعة الاضطراب والفوضى في البلاد، ففي عام ١٧٢٢ تمكن الأفغان من غزو فارس واحتلال مقاطعة أصفهان وأرغموا الشاه الضعيف على التنازل عن العرش، كما انتهزت روسيا تلك الفرصة فاحتلت المقاطعات الشمالية، مما اضطر فارس إلى استدعاء قواتها من الخليج لكي تواجه بها ظروفها الراهنة. وليس من شك في أن اليعاربة اغتنموا فرصة الاضطرابات الداخلية في فارس ليؤكدوا لأنفسهم السيطرة والنفوذ في الخليج، وأن يكونوا القوة الفاعلة في توجيه سياسته، غير أن فارس لم تلبث أن تمكنت من انتزاع ذلك النفوذ مستغلة في ذلك ما نكبت به دولة اليعاربة من حروب أهلية وتنازع حول الإمامة، وكل هذه الأمور أدت إلى عواقب وخيمة كان من جرائها سقوط دولة اليعاربة ووقوع عمان في أيدي الفرس.

موقف الدول الأوروبية من النشاط البحري لليعاربة

أكد كثير من الرحالة الأوروبيين تفوق اليعاربة البحري، وأنهم غدوا قوة مسيطرة يحسب لها حساب كبير، وكان مما ساعد اليعاربة على تحقيق ذلك التفوق تمكنهم من ضمان الأخشاب اللازمة لبناء السفن من مقاطعة بجو Pegu في الهند(١٠٣). وليس من شك أيضا في أن النشاط البحري لليعاربة كان يرتبط ارتباطا كبيرا بنجاحهم في التخلص من السيطرة البرتغالية الاحتكارية، وقد أعانهم على ما وصلوا إليه من نشاط أن سياسة الدول الأوروبية التي خلفت البرتغال في بحار الشرق لم تكن قائمة على سياسة الاحتكار، كما كانت سياسة البرتغاليين، وإنما انصرفت إلى تأسيس المستعمرات واستغلال الأهالي وتكوين الإمبراطوريات، أما في التجارة فقد أفسحت المجال للعناصر التي كانت تعمل فيها من قديم لتعمل فيها من جديد، وإنما حرصوا في الوقت نفسه على تأمين المواصلات لامبراطورياتهم الاستعمارية، وترتب على ذلك دخولهم في علاقات مع القوى المحلية المسيطرة على أهم القواعد في طريق هذه المواصلات. ومنذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حاولت الدول الأوروبية التكتل فيما بينها على الرغم مما كان يقوم بها من منافسات بهدف إضعاف القوة البحرية العمانية. وتبريرا لذلك نسب كثير من الأوروبيين إلى العمانيين صفات القسوة والوحشية متجاهلين ما ارتكبه البرتغاليون في بحار الشرق من أعمال غير إنسانية، وفي ذلك يوجه فريزر Fraser عند زيارته للخليج العربي في عام ١٦٧٧ نظر شركة الهند الشرقية البريطانية إلى خطورة العمانيين ، «وانهم قائمون على الدوام بسلب البرتغاليين والاحتراس يقتضي ألا نحاول استفزازهم أو الاشتباك معهم ، إذ إننا لن نجني من وراء ذلك شيئا سوى ضربات تكال علينا»(١٠٤). وقد أكد كثير من الرحالة ان عرب عمان سوف يتمكنون من السيطرة على الخليج، كما لفتت التقارير التي كانت ترسل إلى شركة الهند الشرقية البريطانية من وكلائها العاملين في المنطقة مدى ما وصل إليه العمانيون من قوة ، ومن ثم بادرت الشركة بإرسال تعليماتها إلى وكلائها في بندر عباس أن يكونوا على أهبة الاستعداد إذا ماتعرض ذلك الميناء لأي هجوم من جانب العمانيين (١٠٥).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن النشاط البحري لليعاربة كان يواكب النشاط المتزايد التي كانت تقوم به الدول الأوروبية في بحار الشرق ، ففي عام ١٦٤٢ نجح الفرنسيون في احتلال جزيرة البوربون ، وامتدت سيطرتهم على جزيرة فرنسا بعد جلاء

الهولنديين عنها في عام ١٧١٢ ، كما نجحوا في تأسيس عدة مراكز تجارية على سواحل الهند الغربية . أما الإنجليز فقد مكنهم صراعهم ضد البرتغاليين والهولنديين من السيطرة على العديد من المراكز التجارية والاستراتيجية في بحار الشرق ، كما استطاعوا خلال حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣ ، وخلال حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦-١٧٨٣ ، وحروب نابليون بونابرت أن يحطموا النفوذ الفرنسي ، وأن ينتزعوا من فرنسا معظم مستعمراتها وقواعدها في الهند والمحيط الهندي .

وقدر لدولة البوسعيد – وهي التي خلفت دولة اليعاربة في عام ١٧٤١- أن تقوم في ظروف الصراع الإنجليزي الفرنسي ، فكان اتجاه سياستها الخارجية يمليه عليها الصراع الناشب بين هاتين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين، حتى إذا ما نجح الإنجليز في القضاء على النفوذ الفرنسي في بحار الشرق باستيلائهم على جزيرة فرنسا في عام ١٨١٠ ، تحددت العلاقات بينها وبين الإنجليز على الصورة التي سوف نعالجها فيما بعد[١٠٦] .

هوامش التمهيد

١) - **عمان والساحل الجنوبي للخليج " الفارسي "** ، إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية – إدارة العلاقات، شعبة البحث ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ط ، ي .

٢) G. P . Badger, History of the Imams , and Seyyids of Oman by Salil bin Razik , from A. D. 661,1856 translated from the original Arabic and edited with appendices and an introduction continuing the History down to, 1870 London,1781, p. iv.

٣) **عمان الإمامية** ، إصدار مكتب إمامة عمان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٣.

٤) S. Zwemer, Arabia , The Cradle of Islam , Studies in the Geography , People and Politics of the Pennsula, with an account of Islam , and Mission Work, London , 1900 p. 7.

٥) **عمان الإمامية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

٦) Thomas Bertram , Arab Rule Under The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa 1741, 1937, London, 1938 p. 2.

٧) عمر رضا كحالة ، **جغرافية شبه جزيرة العرب** ، دمشق ١٩٤٥ ، ص ٤٤٠-٤٤٢.

٨) Firouz Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate, Etude d' Histoire Diplomatque et d roitInternationale, Paris, 1914, pp. 10-11. See also W. G. Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central, and Eastern Arabia, 1826-1863, vol.,1 London. 1865, p. 255.

٩) Kajare, op. cit.,pp.27-28.

١٠) C. Perceval, Essai sur l' Histoire des Arabes avant l' Islamisme , pendant l' epoque de Mehmet et jusqu'a` la reduction de toutes les tribus sous a la loi Musulmane , tome 1, Paris , p. 202.

١١) عبد الله بن حميد السالمي ، **تحفة الأعيان بسيرة آل عمان** ، جـ ١، طبع وتصحيح وتعليق: أبو إسحق إبراهيم طفيش الجزائري ، القاهرة ١٣٣٠ هـ، ص ٥.

١٢) سرحان بن سعيد الإزكوي ، كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، نسخة خطية بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٥٨٢ تاريخ، ورقة رقم ٣٢.

١٣) Bombay Government , Selections from the Records of Bombay Government, Historical and other Information connected with the Province of Oman , Muscat, Bahrain , and other places in the Persian Gulf , vol. XXIV, Bombay , 1856 p. 4.

١٤) ابن حزم " أبو محمد علي بن سعيد "، **جمهرة أنساب العرب** ، تحقيق ليفي بروفنسال ونشر دار المعارف بالقاهرة، ص ٣٦٢.

١٥) **السالمي** ، مصدر سبق ذكره ، جـ١، ص ٥٠.

١٦) ياقوت الحموي ، **معجم البلدان**، جـ ٨، القاهرة ١٩٠٦، ص ٢١٦.

١٧) لوثروب ستودارد ، **حاضر العالم الإسلامي**، ترجمة عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان ، جـ ٢، القاهرة ١٣٤٣ هـ ، ص ٣٥١.

١٨) مصطفى بن إسماعيل الإباضي ، **كتاب الهدية الأولى الإسلامية** ، القاهرة "د. ت"، ص٨٠.

١٩) دائرة المعارف الإسلامية ، انظر مادة الإباضية.

٢٠) الشهرستاني ، **الملل والنحل**، جـ ١، ص ٧١.

٢١) W.G . Palgrave , op. cit., vol. 1, p. 302.

٢٢) الشماخي " أحمد بن سعيد" ، **كتاب السير في رجال الإباضية** ، ص ٧٧. انظر أيضا لوثروب ستودارد ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢، ص ٣٥٣.

٢٣) دائرة المعارف الإسلامية ، **مادة الإباضية** ، وقد ذكر الشهرستاني أن عبد الله بن إباض شارك في هذه الثورة، انظر **الملل والنحل** ، جـ ١، ص ٧١. ولمزيد من التفصيلات عن الحركة الإباضية وتاريخها ، انظر عوض الخليفات، **نشأة الحركة الإباضية** ، عمان - الأردن، ١٩٧٨ ، ص ٢٤، ٧٩-٨٦.

٢٤) F. B. Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London, 1920, p. 45.

٢٥) الدرجيني " أبو العباس أحمد " ، كتاب **طبقات الإباضية** ، نسخة خطية بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦١٢، ظهر ورقة رقم ٢٤. وللتعرف على إباضية المغرب انظر كتاب **الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية**، القسم الثاني ، القاهرة "د.ت" ، ص ٨٣.

٢٦) الدرجيني ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٢١٩.

٢٧) زامباور ، **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي** ، ترجمة وتعليق زكي محمد حسن وآخرون، جـ ١، القاهرة ١٩٥١، ص ص ١٩١-١٩٤.

٢٨) لوثروب ستودارد، مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ٣٥٦.

٢٩) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية لقضية عمان**، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٢ ، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٥.

٣٠) F. B. Pearce, op. cit., 36.

٣١) R. Coupland, East Africa, and Its Invaders, from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said 1856, Oxford,1938, p. 16.

٣٢) جمال زكريا قاسم ، **استقرار العرب في ساحل شرقي إفريقيا** ، العدد العاشر من حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٥ .

٣٣) Roland Oliver, The Dawn of African History, London, 1962, p. 45.

٣٤) Chittick Neville, Kilwa, and the Arab Settlement of the African Coast, Journal of the African History, vol. Iv. 2. 1963, p. 79 sq.

٣٥) H. Ingrams, Arabia & The Isles, London, 1960, p. 3.

٣٦) F. B. Pearce, op. cit., p. 43.

٣٧) Chittick Neville, op. cit., p. 79 sq.

٣٨) Zoe March, East Africa, Cambridge, 1961, p. 5.

٣٩) F. B. Pearce, op. cit., p. 34.

٤٠) جمال زكريا قاسم ، **استقرار العرب في ساحل شرق إفريقيا** ، العدد العاشر من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٥ .

٤١) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، زنجبار ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٥ .

٤٢) Zoe March, op. cit., p. 6.

٤٣) F. B. Pearce, op. cit., p. 34.

٤٤) عبد الرحمن ذكي ، **الإسلام والمسلمون في إفريقيا** ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٧ .

٤٥) R. D. Reush, History of East Africa, London, 1954.

٤٦) توماس أرنولد، **الدعوة إلى الإسلام**، ترجمة وتعليق حسن إبراهيم حسن وآخرون ، الطبعة الثانية ، القاهرة١٩٥٧ ، ص ٣٧٨ .

٤٧) R. B. Serjeant, The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford, 1963. P. 9.

٤٨) Arthur Strong, History of Kilwa, Journal of the Royal Asiatic Society, April 1893. See also Colonel Rigby , Report on Zanzibar Dominions .

٤٩) حسن إبراهيم حسن، **انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى غرب القارة الإفريقية وشرقيها** القاهرة ،١٩٥٧، ص ١٢٧.

٥٠) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية** ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ٦٩-٧٠.

٥١) Arthur Strong, History of Kilwa, J.R.A.S. April 1895.

٥٢) شارل جيان، **وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا**، عربه ملخصا الأمير يوسف كمال ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٧٣ . انظر أيضا كتابات أبي الفدا في : Reinaud, Relation des Voyages fait par les Arabes et Persans a` l' Inde et la Chine, tome 2, Paris 1875, p. 44.

٥٣) أبو الحسن المسعودي ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، جـ١ نشر دار الرجاء بالقاهرة، ص ٢٢٨-٢٣٣.

٥٤) انظر **سلسلة التواريخ** ، دار الطباعة السلطانية، باريس ١٨١١، ويوجد هذا الكتاب ملخصاً في :
Reinaud, op. cit., Paris 1875.

٥٥) ياقوت الحموي ، **معجم البلدان** ، جـ٨ ، القاهرة ١٩٠٦ ، ص ١٧١.

٥٦) المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٧٧ راجع المعجم للتعرف على المدن والمواقع التي أشار إليها .

٥٧) حسن أحمد محمود، **انتشار الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا**، القاهرة، ١٩٥٨ انظر أيضا : جيان، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

٥٨) ابن بطوطة " أبو عبد الله محمد " ، **تحفة النظار في عجائب الأسفار وغرائب الأمصار**، جـ ١، القاهرة ١٩٣٣، انظر ذكر سلطان مقديشيو وكلوة، ص ١٦٣.

٥٩) عن المصنفات الكلاسيكية التي تعرضت لشرق إفريقيا ، انظر : جمال زكريا قاسم ، المصادر العربية لتاريخ شرق إفريقيا ، المجلة المصرية التاريخية ، العدد الرابع عشر ، القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٧.

٦٠) The Book of Durate Barbosa, edited by M. I. Dames, An Account of the East African Coast 1517-1518, Hakluyt Society, London, 1918. انظر أيضا : بازل دافيدسون، **إفريقيا تحت أضواء جديدة**، ترجمة جمال أحمد، بيروت،١٩٦٥ ص ص٢٦٤-٢٦٥.

٦١) A. Warner, A Swahili History of Pate, Journal of the African Society, London, 1913.

٦٢) انظر أيضا دراسة له بعنوان : The Swahili Speaking Peoples of Zanzibar and East African Coast, Arab, Shirazi & Swahili, London, 1961.

٦٣) Freeman Grenvil6le, Select Documents on the East African Coast, Oxford, 1962, p. 34 sq.

٦٤) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية** ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٧٢.

٦٥) زين الدين ، **تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين** ، مخطوطة عربية ترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي ، قام بنشرها ومعها الترجمة البرتغالية دافيد لوبس David Lopes بعنوان Historia des Portuguses No Malbar ، لشبونة، ١٨٩٨ ص ٤٥.

٦٦) عن الدور العثماني في الخليج العربي انظر : صالح أوزبران ، البرتغاليون والأتراك العثمانيون في الخليج العربي ، ترجمة عبد الجبار ناجي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،١٩٧٩، ص ٨١ وما بعدها ، وكذلك : A. Vambery , The Life and Adventures of Sidi Ali Reis , translated from the Turkish with notes, London, 1899 P. 3 sq.

ومما يذكر أن بيري بك كاد أن يستولي على قلاع البرتغاليين الحصينة في مسقط ، ولكنه لم يلبث أن بادر بالفرار عندما علم أن أسطولا برتغاليا في الطريق إليه .

٦٧) T. Bent, Southern Arabia, London, 1905, p. 50.

٦٨) Carsten Neibuhr, Travels through Arabia and other Countries in the East, translated by

Rupert Heren, vol. 2, Edinburgh, 1792, p. 94.

٦٩) D' Avrille, Le Golfe Persique , Route de l' Inde et de la Chine, Extrait de la Revue des Questions Diplomatiques et Coloniales, Paris, 1792, p. 4.

٧٠) F.O. No. 611, The Formation of the Portuguese Colonial Empire, London, 1920, pp. 9-10.

٧١) Lewis Krapf, Travels, Researches and Missionary Labors during an eighteen years residenc in Eastern Africa, London, 1960 p. 524.

٧٢) Charles Eliot, East Africa Protectorate, London, 1960, p. 9.

٧٣) Ibid., p. 16.

٧٤) F. O., No, 611 The Formation of the Portuguese Colonial Empire, p. 12.

٧٥) Krapf, op.cit., 528.

٧٦) عن **التنافس الإوروبي في بحار الهند** والجهود التي بذلها الإنجليز للسيطرة التجارية على أسواق الشرق، انظر : W. Foster, England's Quest in Eastern Trade , London , 1933, p. 79.

٧٧) حفل التراث العماني بالعديد من المصادر التي تعرضت لدور اليعاربة في الإطاحة بالنفوذ البرتغالي من الخليج العربي ، ومن أقدم تلك المصادر **سيرة الإمام ناصر بن مرشد** لعبد الله بن خلفان بن قيصر ، تحقيق عبد المجيد القيسي ، وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ١٩٧٧ ، ص ص ٦٧-٧٢، وسرحان بن سعيد الإزكوي، كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، وقد ترجم الكولونيل روس Ross الفصول الخاصة بتاريخ عمان ونشرها في مجلة الجمعية الأسيوية، كما حقق عبد المجيد القيسي تلك الفصول بعنوان تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة. وهناك أيضا مخطوطة في المتحف البريطاني بلندن تحت رقم OR. 6568 بعنوان **قصص وأخبار جرت في عمان**، وهي تتطابق إلى حد كبير مع الإزكوي . ومن مصادر التراث العماني المتأخرة التي تعرضت لصراع اليعاربة ضد البرتغاليين تجدر الإشارة إلى حميد بن رزيق، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبدالله ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ص ٢٧٢ وما بعدها ، والسالمي، مصدر سبق ذكره ، جـ٢ ، ص١٠٦ وما بعدها . ومن الدراسات الحديثة عائشة السيار، **دولة اليعاربة في عمان وشرقي إفريقيا**، بيروت ،١٩٧٥ ص ٥٣ وما بعدها .

٧٨) كان لوقوع البرتغال تحت السيطرة الإسبانية على عهد الملك فيليب الثاني ، واستمرار تبعيتها لإسبانيا على مدى ستين عاما ١٥٨٠-١٦٤٠ أثر واضح في ذلك الأفول ، وحتى بعد أن انفصلت البرتغال عن التاج الإسباني وعادت إلى مستعمراتها في الشرق لم تجد منها سوى بقايا متناثرة ، كما واجهت العديد من المنافسات الأوروبية.

٧٩) حصل الإنجليز على فرمان من الشاه عباس الكبير في عام ١٦٢٢ يقضي بتأسيس مركز تجاري في هرمز مكافأة لهم مساعدته د البرتغاليين ، انظر :

The Imperial Gazetteer of India, The Indian Empire, vol. 2, pp. 451-455.

٨٠) G. P. Badger, op. cit., pp. XXIII-XXIV، انظر أيضا : Abbas Farroughy, The Bahrain Islands (750-1951), A Contribution to the Study of Power and Politics in the Persian Gulf, New York ,1915, p. 64.

٨١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ٢ ، ص ١١.

٨٢) يرى جيان أن حصار ممبسة وقع بين سنتي ١٦٥٨ و١٦٦٣ ، وذلك استنادا إلى ما ذكره الأب مانويل جودنهو Godnhoe الذي أشار في رحلته عن الجهود التي قام بها الإمام سلطان بن سيف في صراعه ضد البرتغاليين في سواحل الهند وشرقي إفريقيا ، انظر : C. Guillain, Expose Critique des diverses notions acquises sur l' Afrique Orientale depuis les temps les plus reclus jusu'a` nos jours, tome 1, p. 518.



٨٣) M .F. Hofer, L' Univers, Histoire et Description de tous les Peuples (Afrique Orientale, Centrale , et Australie), Paris, 1848, p. 163.

٨٤) حميد بن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١.

٨٥) F. B. Pearce, op. cit., p. 87.

٨٦) عن قلعة البرتغاليين الحصينة في ممبسة انظر : C. R. Boxer, Fort Jesus and the Portuguese in Mombassa (1593-1729), London, 1961.

٨٧) Ch. Guillain , op. cit., pp. 520-521.

٨٨) R. Coupland, East Africa and Its Invaders, from the Earliest times to the Death of *Seyyid Said in 1850, Oxford, 1938, pp. 67-68.*

٨٩) R. S. Ruete, Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa *(1791-1856), London,* 1929, p. 47.

٩٠) C. Eliot, East Africa Protectorate, London, 1905, p. 19.

٩١) R. S. Ruete, op.cit., p. 47.

٩٢) J. Lewis, Travels, Researches and Missionary Labors during an eighteen years residence in Eastern Africa, London, 1860, p. 529.

٩٣) الأمين بن علي المزروعي ، **تاريخ ولاية المزارعة في إفريقيا الشرقية** ، دراسة وتحقيق إبراهيم الزين صغيرون، لندن ١٩٩٥، ص ١١٤.انظر أيضا : Chronicles of Mombassa , translated from Arabic text in C. Guillain op. cit., tome 1, pp. 614-622.

٩٤) F. B. Pearce, op. cit., 109.

٩٥) J. R. Wellsted, Travels in Arabia, vol. 1, London, 1838, p. 392.

٩٦) F. Kajare, op. cit., pp. 59-60.

٩٧) من الملاحظ أن تلك المكاتبات كتبت بأسلوب واحد ، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى أن البرتغاليين كانوا يستعينون بكتاب محليين . ومما يذكر أن القبطان جيان نقل تلك المكاتبات بعد ترجمتها إلى اللغة الفرنسية عن بعض المصادر المحلية التي لم تصل إلى أيدينا ، ومن حسن الحظ أن السالمي أورد لنا النصوص العربية لتلك المكاتبات، انظر : C. Guillain, op. cit., tome 1, pp. 512-514. ، والسالمي، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢، ص ص ١٠٦-١٠٧ .

٩٨) G. N. Curzon, Persia & The Persian Q uestion, vol. 2, p. 484.

٩٩) Bombay Government, op. cit., vol. XXIV, p.168.

١٠٠) Abbas Farroughy, The Bahrain Islands (750-1951), A Contribution to the Study of Power and Politics in the Persian Gulf, New York, 1951, pp. 65-66.

١٠١) Masson, Histoire de Commerce Francais dans le Levant au 18 e Siecle, p. 525.

١٠٢) Flasson, Histoire de la Diplomatique Francais, Livre, 2 cf. D' Avrille, Le Golfe Persique, Route de l' Inde et de la Chine, Extrait de la Revue des Questions Diplomatiques et Coloniales, Paris, 1905, p. 7.

١٠٣) James Morrier, A Journey through Arabia, Armenia, and Asia Minor to Constantinople, London, 1812, p. 375. See also, Bombay Government, op.cit., vol. xxiv, p. 169.

١٠٤) Arnold Wilson, The Persian Gulf, An Historical Sketch from the Earliest Times to the, Beginnin of the 19th Century, London, 1954, pp. 192-193.

١٠٥) Ibid., p. 194.

١٠٦) انظر الفصل الثاني " عمان وموقفها من التنافس الإنجليزي الفرنسي في بحار الشرق " .

الفصل الأول

دولة بوسعيد وتوابعها في شرقي إفريقيا
الأوضاع الداخلية وعلاقات الجوار
١٧٤١ - ١٨٠٦

أفول دولة اليعاربة - التفكك الداخلي والتنازع الأسري- الصراع بين الهناوية والغافرية- الاحتلال الفارسي لعمان - صحار تتزعم الحركة التحررية ضد فارس - سقوط دولة اليعاربة وانتقال الحكم إلى دولة البوسعيد - التوابع العمانية في شرقي إفريقيا - الاضطرابات الداخلية في عهد سعيد بن الإمام -الانفصال بين الساحل والداخل - ظهور السلطنة -سياسة دولة البوسعيد في الخليج العربي وعلاقتها بالقوى المجاورة - العلاقات بين عمان وسلطنة ميسور- العلاقات العمانية الفارسية - محاولات عمان ضم البحرين - انفصال القواسم عن التجمع العماني - العلاقات العمانية السعودية - السياسة الداخلية وشؤون الحكم.



كان الهدف الذي سعت إليه دولة اليعاربة في بداية حكمها ومنذ أن قام على شؤونها الإمام ناصر بن مرشد ١٦٢٤ – ١٦٤٩ هو تحقيق الوحدة للأقاليم العمانية. وكانت الجهود التي بذلها باعثة على الأمل الكبير في تحقيق هذا الهدف. بيد أن هناك آفة قوية أخذت تفتت كيان البلاد وهي الصراع حول الحكم ومحاولة ولاة الأقاليم الاستقلال بأقاليمهم[١]، ونتيجة لذلك لم تتمتع عمان بتلك الوحدة التي حاول الإمام ناصر بن مرشد تحقيقها رغم الجهود التي بذلها في قمع المعارضين له، وخاصة من جماعة «الأمبوسعيديين »، وهي القبيلة التي يحتمل – كما يقول بادجر – Badger – أن تكون هي التي عارضت اليعاربة في بداية عهدهم ثم كانت هي نفسها التي خلفتهم في الحكم[٢].

وكان على الإمام ناصر بن مرشد أن يواجه بالإضافة إلى ذلك «بني الهلالي» الذين تمكنوا من السيطرة على الظاهرة وواحات البريمي، كما كان عليه أن يواجه الزعماء والرؤساء الذين حاولوا الاحتفاظ بكيانهم والاستقلال بمقاطعاتهم. ويوضح لنا المؤرخ العماني حميد بن رزيق مقدار ما كانت تعانيه الأقاليم العمانية من تفكك فيذكر أنه عندما تولى الإمام ناصر مسؤولية الحكم كانت كل من سمد وعبري وإزكي وبهلى – من المقاطعات الداخلية في عمان – في أيدي رؤساء من أهلها، في الوقت الذي كانت فيه بعض مقاطعات الساحل إما بأيدي الفرس أو بأيدي البرتغاليين [٣].

وعلى الرغم من ذلك التفكك الذي كانت تعاني منه الأقاليم العمانية فقد استطاع الإمام ناصر بن مرشد إلى حد كبير أن يحقق للبلاد تماسكها، ويصبح القوة المسيطرة على معظم أقاليمها. غير أن الوضع لم يلبث أن عاد إلى ما كان عليه نتيجة الصراعات الداخلية والمنازعات الأسرية التي سارت مع ركب اليعاربة حتى أدت بدولتهم إلى الانهيار في نهاية الأمر. وعلى الرغم من أن اليعاربة تمكنوا من معالجة مشكلاتهم الخارجية بنجاح، وخاصة في تصديهم للبرتغاليين، إلا أنهم وقفوا عاجزين أمام تفاقم مشكلاتهم الداخلية مما جر عليهم وعلى بلادهم أفدح النكبات.

الصراعات الداخلية والاحتلال الفارسي لعمان

شهدت السنوات الأخيرة من حكم اليعاربة أعنف أنواع الاضطرابات الداخلية، ففي خلال تلك السنوات التي امتدت إلى ما يقرب من ثمانية عشر عاما نشبت سلسلة من الحروب الأهلية التي أدت إلى انقسام العمانيين على أنفسهم، فعلى أثر وفاة الإمام سلطان بن سيف الثاني اختلفت آراء الإباضيين حول من يخلفه في منصب الإمامة،

فبينما تمسكت العامة بمبايعة ابنه سيف - على الرغم من أنه كان لا يزال حدثا صغيرا لم يتعد سن البلوغ - إلا أن الخاصة من أهل الحل والعقد، أو فيما كانوا يعرفون في عمان بأهل العلم لم يرضوا بمبايعته وحجتهم في ذلك - كما يقول ابن رزيق - إنه إذا كان لا يجوز له أن يؤم الناس في الصلاة فكيف يستطيع أن يؤمهم في شؤون الحياة؟![٤].

ومع أن الخاصة نجحوا- بخديعتهم للعامة - في عقد البيعة لمهنا بن سلطان، إلا أن الأمور لم تستقم له تماما، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها لما فيه خير البلاد، فقد عرف عنه أنه كان إداريا من الطراز الأول، بدأ بإصلاح ميناء مسقط وعمل على إنعاش الأوضاع الاقتصادية، وكان سبيله إلى ذلك إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية التي كانت تفرض على البضائع مما أدى إلى رخص الأسعار وسهولة العيش[٥]، بيد أن تلك الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي قام بها لم تمنع العامة من استمرار التشبث برأيهم في مبايعة سيف، ومن أجل ذلك لجأوا إلى يعرب بن بلعرب - وكان من أبرز المعارضين لمهنا - لكي يقصيه عن الإمامة، ونجح يعرب بفضل مساندة العامة له في إجباره على التنازل عن الإمامة، والتخلص منه بقتله بعد ما يقرب من عام واحد على وصوله إلى الحكم.

وعلى الرغم من أن يعرب بن بلعرب أصبح هو الشخصية المسيطرة على عمان، إلا أنه لم يطالب العمانيين بعقد البيعة له بالإمامة، لأنها كانت من حق سيف الذي أجمع العامة على اختياره إماما مكتفيا بالوصاية عليه بوجود مجمع من الرؤساء، وإن كان من الطبيعي أن يعمل على الاستحواذ على النفوذ متجاهلا أمر الوصاية على الصبي. ولعل ذلك كان دافعا لأحد المعارضين لحكمه وهو بلعرب بن ناصر لخلعه عن الوصاية، وعقد الإمامة لسيف من جديد وتولى بنفسه الوصاية عليه.

غير أن السنوات التي قضاها بلعرب في الوصاية شهدت أعنف أنواع الاضطرابات والتفكك حتى لقد نعته العمانيون بـ «بلاء العرب» وكان مما ساعد على تكريس ذلك التفكك ظهور تكتلين قبليين كبيرين هما : الهناوية التي نسبت إلى زعيمها خلف بن مبارك الهناوي، والغافرية التي نسبت إلى زعيمها محمد بن ناصر الغافري[٦]. وقد ظل هذان التكتلان يؤثران تأثيرا كبيرا في مجرى الأحداث السياسية في داخلية عمان حتى عهد قريب. وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن التكتل الهناوي كان يضم إليه القبائل التي تدعي انتسابها إلى عرب الجنوب، بينما كان التكتل الغافري يضم إليه

القبائل التي تدعي نسبتها إلى عرب الشمال، وبالتالي فقد أخذت عمان تعاني من الانقسامات القبلية التي عرفها العرب قديما فيما كان يعرف بالقحطانيين والعدنانيين – ولما كان عرب الجنوب هم أول الوافدين على عمان، فقد حرص الهناويون على الاستئثار بالسلطة والنفوذ.

وقد بدأ الصراع بين الغافريين والهناويين حين تولى الشيخ محمد بن ناصر زعامة القبائل الغافرية على أثر عودته إلى عمان من البجرين الذي كان قائما بالولاية عليها بعد أن طرده شيوخها. ويذكر المؤرخ العماني نور الدين عبد الله السالمى أنه حين وفد إلى الرستاق ليقدم تهانيه لبلعرب بن ناصر وللإمام سيف على تقلدهما الحكم، لم يجد ترحيبا كافيا من بلعرب مما دفعه إلى التآمر مع يعرب بن بلعرب الوصي السابق على سيف(٧)، وتمكن الحليفان من إخضاع الرستاق عاصمة الإمامة لهما والتخلص من بلعرب. ولم تلبث أن ساعدت الأقدار محمد بن ناصر بوفاة حليفه يعرب فأصبح هو الشخصية المسيطرة في عمان بعد أن تولى بنفسه الوصاية على سيف. غير أنه لم يلبث أن وجد مقاومة شديدة من التكتل الهناوي بزعامة خلف بن مبارك، مما أوقع البلاد في سلسلة من الاضطرابات والفوضى التي دفعته إلى جمع علماء البلاد ورؤسائها في مدينة نزوى ليعلن أمامهم تنازله عن الوصاية، غير أنهم ألحوا عليه في أن يستمر قابضا على زمام الأمور خوفا من وصول خلف بن مبارك إلى الحكم، وما قد يؤدى إليه ذلك من ضياع سيطرة عرب الشمال وإحلال سيطرة عرب الجنوب الذين ينتمي إليهم الهناويون(٨). ورغبة من الرؤساء في تأكيد ثقتهم به عقدوا له البيعة بالإمامة التي ظل قائما بها لما يقرب من ثلاث سنوات حرص بعدها على إظهار إخلاصه للعمانيين فأعلن تنازله عن الإمامة لسيف بعد أن بلغ الأخير السن التي تؤهله لتوليها، ومن ثم تم عقد البيعة لسيف بن سلطان للمرة الثالثة. غير أن ذلك لم يضع حدا للاضطرابات والفتن في البلاد، إذ لم تلبث أن قامت إمامة أخرى في نفس الوقت الذي قامت فيه إمامة سيف، ظهر على رأسها بلعرب بن حمير الذي وجد تأييدا من قبائل الظاهرة، مما أدى إلى مزيد من الاضطرابات والتنافس حول اكتساب الولاءات القبلية بين كل من سيف وبلعرب.

الاحتلال الفارسي لعمان وسقوط اليعاربة

على الرغم مما سبقت الإشارة إليه أن الإمام سيف كان يحظى بتأييد العامة له، إلا أنه لم يلبث عند وصوله إلى الإمامة أن فقد ذلك التأييد حين بادر الأهالي بالخروج عليه بعد أن وجدوا في إمامته خروجا صريحا على التقاليد الإباضية الصحيحة التي يحافظون

عليها ويتمسكون بأهدابها. وحين أدرك سيف أن الكفة لن تكون راجحة إلى جانبه في صراعه ضد منافسه بلعرب بن حمير، فقد عمد إلى الاستعانة بمقاتلين مرتزقة من سواحل مكران وبلوخستان، وظلت تلك العناصر وخاصة «البلوش» تشكل إلى وقت قريب القوة الرئيسية لعمان. وبالإضافة إلى ذلك اتجه سيف إلى طلب المساعدة من الفرس الذين رحبوا بالاستجابة إليه بغرض تأكيد سيطرتهم على السواحل العمانية، خاصة أن الطلب الذي تقدم به سيف حدث في نفس الوقت الذي استطاع فيه نادر شاه الإفشياري ١٧٢٧-١٧٤٧ الوصول إلى السلطة في فارس. وكان ذلك القائد الطموح يختط سياسة بحرية يهدف من ورائها إلى ضمان سيطرة فارس على مياه الخليج، ومن ثم وجد في الدعوة الموجهة إليه من الإمام سيف الفرصة السانحة التي يستطيع بها السيطرة على مسقط والسواحل العمانية بأسرها[٩].

وقد بدأ نادر شاه بإرسال حملة بحرية إلى عمان في الرابع عشر من مارس ١٧٢٧ بقيادة لطيف خان رافعة العلم الفارسي الأبيض ذي السيف الأحمر، وحين ألقت الحملة مراسيها في رأس الخيمة تقدمت القوات البرية الفارسية إلى داخلية عمان حيث نجحت في إيقاع الهزيمة ببلعرب بن حمير وتمكنت من السيطرة على عدة مدن في داخلية البلاد.

غير ان السياسة التي اتبعها سيف لتوطيد مركزه الداخلي عن طريق مساندة الفرس له لم تؤد إلى تحقيق الغرض الذي كان ينشده، وعلى العكس من ذلك فقد أحدث تصرفه هذا استياء الأهالي وسخطهم. ولم يلبث التحالف العماني الفارسي أن انهار من أساسه إذ سرعان ما دب الخلاف بين القائد الفارسي لطيف خان والإمام سيف عندما اتضح للأخير أن هدف الفرس هو السيطرة على البلاد، وخاصة حين أخذ لطيف خان يتصرف تصرف صاحب الأمر والنهي مما جعل سيف يتراجع عن تحالفه.

ولما كان نادر شاه قد بيت العزم على احتلال عمان فقد بادر عندما علم بتراجع سيف عن تحالفه بإرسال تقي خان على رأس قوة عسكرية كبيرة لكي يعاون لطيف خان في إحكام السيطرة على عمان. ونجح القائدان الفارسيان في تحقيق تلك السيطرة في يناير ١٧٢٨، حيث خضعت لهما عدة مدن هامة كبهلى ونزوى وعبري وغيرها، كما تقدما صوب مسقط ناجحين في احتلالها باستثناء قلعتيها الشرقية والغربية اللتين بقيتا صامدتين رغم طول الحصار[١٠]. وعندما أدرك الإمام سيف تفاقم الوضع في عمان بادر بالاتفاق مع منافسه بلعرب على أن يعملا سويا على تخليص بلادهما من الفرس.

وحاول الإمام سيف التكفير عن الأخطاء التي ارتكبها والظهور بمظهر المخلص لبلاده من احتلال أجنبي أوقعها فيه بسوء تصرفه، ولم تلبث أن عاونته الظروف حينما دب النزاع بين تقي خان ولطيف خان، وكان هذا الخلاف الذي وقع بين القائدين الفارسيين خير فرصة انتهزها الإمام سيف ليعيد سيطرته على البلاد، ولكنه لم يلبث أن عاد إلى حياته الخاصة التي أغضبت الإباضيين المحافظين فخرجوا عليه وأعلنوا خلعه وعقدوا البيعة بالإمامة في عام ١٧٣٨ لسلطان بن مرشد، أحد أفراد الأسرة الحاكمة. بيد أن خلع سيف عن الإمامة قد دفعة إلى معاودة الاتصال بحلفائه القدامى، حيث اتفق مع القائد الفارسي تقي خان على أن يعيده إلى الحكم نظير اعترافه بالتبعية الفارسية. وقد ترتب على تنفيذ ذلك الاتفاق أن ألقي على عاتق الإمام سلطان بن مرشد مواجهة الحصار الذي فرضه الفرس على صحار والذي استمر قائما قرابة سبعة أشهر كلف العمانيين كثيرا من الجهد والرجال [١١]. وبصدد ذلك الحصار يذكر السالمي أن «جيش العرب كان عند جيش العجم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وأصابت الإمام سلطان بن مرشد جراحات من سيوف العجم ورماحهم فلما أثخنته الجراح دخل الحصن عند أحمد بن سعيد والي صحار ومات فيه ». أما عن الإمام سيف فلم يلبث أن تنبه لما جره على بلاده من ويلات فآثر– بعد فوات الأوان – التراجع مرة أخرى عن تحالفه مع الفرس وانزوى في أحد حصون الحزم وظل به حتى وافاه الأجل [١٢].

صحار تتزعم الحركة التحررية ضد الاحتلال الفارسي

كان للأحداث التي عرضنا لها أثر كبير في انهيار دولة اليعاربة التي فقدت سيطرتها على البلاد، وكان من الطبيعي أن تمهد تلك الأحداث لظهور دولة أخرى تأخذ مكانتها وتعالج المشكلات التي خلفتها دولة اليعاربة، ولاسيما الاحتلال الفارسي الذي ظل جاثما على صدر البلاد.

ولم يلبث أن أعد المسرح لظهور رجل قوي استطاع أن يلعب دورا كبيرا في تخليص بلاده من الاحتلال الفارسي، ويتمكن من السيطرة على البلاد ويؤسس أسرة جديدة لا تزال تحكم في عمان حتى وقتنا هذا، ذلكم هو الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الأزدي العماني الذي يعد المؤسس الأول لدولة البوسعيد. ولا نكاد نعرف شيئا عن حياة ذلك الرجل قبل وصوله إلى الإمامة في عمان، وإن كان من المعروف أنه لا ينتمي إلى إحدى الأسر التي حكمت عمان من قبل، وإنما كان ينحدر من أسرة من عامة الناس كان يشتغل معظم أفرادها بالتجارة التي اشتهر بها أيضا، بيد أنه تميز بجرأة نادرة وشجاعة فائقة

لفتت إليه الأنظار. وتشير المصادر العمانية إلى أنه عندما اشتدت الأزمات الداخلية بالإمام سيف أخذ يبحث عن رجل قوي يعتمد عليه فأرشده بعض خاصته إلى أحمد بن سعيد الذي عينه واليا على صحار[١٣]، وأخذ نجمه في الصعود حينما طبق إدارة حازمة ولقي تعلقا وولاء شديدين من زعماء القبائل الشمالية [١٤]. بيد أن النجاح الذي حققه كان مدعاة لشكوك الإمام سيف الذي ساورته الظنون في أن والي صحار يدبر خطة لخلعه عن الإمامة. وفيما يبدو أن الإمام سيف خشي على سلطانه بالفعل بعد أن رأى العمانيين يلتفون حوله إبان الحصار الفارسي لصحار، ومن ثم أصدر أوامره بالقبض عليه واعتقاله حين يأتي إلى الرستاق تلبية لدعوة وجهها إليه. ويحدثنا ابن رزيق أن مؤامرة سيف كادت تنجح لولا ما لقيه أحمد بن سعيد من تحذير جد ابن رزيق له ، ومن ثم سارع بالعودة إلى صحار. ويذكر ابن رزيق بصدد ذلك أن أحمد بن سعيد حرص بعد وصوله إلى الإمامة على أن يرد لجده ذلك الجميل فعينه في أحد المناصب الهامة في الدولة، وترك وصية لخلفائه من بعده يوصيهم به وبأبنائه خيرا[١٥] وعقب فشل تلك المؤامرة أفصح الإمام سيف صراحة عن عدائه لأحمد بن سعيد فسير إليه بعض السفن، وانتهت تلك المناورة البحرية بإعلان والي صحار ولاءه للإمام، وبعث بأحد أبنائه ليكون رهينة عنده.

غير أن الفرصة لم تلبث أن تهيأت لأحمد بن سعيد للوصول إلى الحكم، فالاحتلال الفارسي يوشك أن يعم البلاد جميعها، والعمانيون يعانون من سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة الحروب الأهلية المتواصلة، إلى جانب الفراغ الذي حدث بوفاة الإمام سيف ومن قبله الإمام سلطان بن مرشد، ومن ثم أخذ أحمد بن سعيد في العمل على معالجة تلك الأوضاع، وأعاد للبلاد تماسكها بما عرف عنه من مقدرة إدارية وكفاءة وحزم. ولما كانت الأمور تقتضي منه التفرغ التام لمعالجة تلك المشكلات فقد بادر بمهادنة الفرس بشرط أن يبقوه حاكما على صحار نظير قدر من المال يدفعه لهم سنويا، واستطاع بهذه المهادنة أن يضمن لنفسه الاستقرار بعض الشيء [١٦]. وعندما نجح في توطيد مركزه وضمن تأييد الأهالي والقبائل له اتسعت نظرته إلى أبعد من ذلك ليعمل على تخليص البلاد بأسرها من الاحتلال الفارسي. ومن ثم كان تزعمه لتلك الحركة التحررية الكبرى التي انتهت بخروج الفرس من عمان، وتأسيس دولة جديدة قام هو على رأسها [١٧].

ومع ما كان يتمتع به أحمد بن سعيد من صفات ترقى به إلى مؤسسي الدول، إلا أن الظروف قد حالفته حينما انشغل نادر شاه بفتوحاته في الهند وحروبه ضد الدولة

العثمانية، فضلا عن اضطراره لسحب معظم قواته من عمان لمواجهة الثورات الداخلية التي تزعمها ضده بعض قادته. وليس من شك في أن أحمد بن سعيد قد أفاد من تلك الظروف جميعها، حين أهمل دفع الأموال المتفق عليها، وترتب على ذلك أن بقيت فلول الحاميات الفارسية دون رواتب تدفع لها، وكانت الخطوة التالية هي مد سيطرته على الساحل من مسقط إلى صحار، وأصبح بذلك يسيطر على معظم المقاطعات الساحلية لعمان باستثناء جلفار «رأس الخيمة»، التي استمر الفرس مقيمين بها لعدة سنوات(١٨). وأخيرا اتجه إلى تخليص المقاطعات الداخلية فتزعم العمانيين في ثورات تحررية كبيرة أعملوا فيها الذبح والتقتيل فيمن تبقى من الحاميات الفارسية التي لقيت في كل من بهلي وبركة أكبر كارثة يمكن أن تحل بجيش أجنبي(١٩). ولم يقتصر العمانيون على طرد القوات الفارسية من بلادهم فحسب، بل إن الموجة التحررية اندلعت في الخليج حتى وصلت إلى جزائر البحرين، خاصة أنه قد تصادف في ذلك الوقت تأزم الأمور في المملكة الفارسية حين دبت الاضطرابات في مقاطعاتها، الأمر الذي دفع نادر شاه إلى سرعة سحب قواته من الخليج ليعالج بها مشكلاته الداخلية، وكان لتلك الأحداث أثرها في انهيار السيطرة الفارسية على الخليج(٢٠).

بيعة أحمد بن سعيد بالإمامة وتأسيس دولة البوسعيد

فقدت أسرة اليعاربة سيطرتها على البلاد بوفاة كل من الإمامين سلطان بن مرشد وسيف بن سلطان في عام ١٧٣٨، وبدأت تظهر في مكان الصدارة أسرة البوسعيد التي تنتمي إلى إحدى قبائل الجنوب التي هاجرت من اليمن إلى عمان في القرن الثاني الميلادي(٢١). وقدر لتلك الأسرة أن تصبح من أكثر الأسر الحاكمة شهرة في الخليج والجزيرة العربية، بل وفي العالم الخارجي بصفة عامة (٢٢).

وقد تمكن أحمد بن سعيد من الوصول إلى الحكم على أثر نجاحه في طرد الفرس من عمان مما أتاح له الحصول على عقد البيعة بالإمامة (٢٣). ولا يوجد اتفاق بين المؤرخين على تحديد السنة التي تم فيها هذا العقد، فبينما يذكر السالمي أن البيعة كانت في عام ١١٦٧هـ الموافق لعام ١٧٥٣م(٢٤)، تضاربت المصادر الأخرى فيما بينها، حيث يذكر ولستد Wellsted أن وصول أحمد بن سعيد إلى الإمامة كان بعد تخلصه نهائيا من الفرس، وبعد أن أتاحت له حالة الفوضى والاضطرابات التي ترددت فيها المملكة الفارسية عقب اغتيال نادر شاه في عام ١٧٤٧ أن يعلن استقلاله عن فارس، وبذلك استطاع أن ينأى ببلاده عن أية تبعية أجنبية(٢٥). أما القبطان جيان Guillain فيحدد عام

١٧٤٤ تاريخا لتلك البيعة[٢٦]، بينما يذكر ابن رزيق عام ١١٥٤ هـ الموافق لعام ١٧٤١، وهو العام الذي حددنا به دراستنا باعتبار تخصص هذا المؤرخ في التأريخ لدولة البوسعيد [٢٧].

أما عن الظروف التي تمت فيها البيعة فتكاد تجمع المصادر فيما بينها على أنه بعد نجاح أحمد بن سعيد في التخلص من الفرس، سارع بعقد اجتماع في مدينة الرستاق حضره ولاة الأقاليم وشيوخ القبائل وعلماء الدين، وفي ذلك الاجتماع دعا الحاضرين إلى مبايعة واحد منهم إماما ، ولكنهم أجمعوا على مبايعته لأنه الرجل الذي يرجع إليه فضل تخليص البلاد من سيطرة الغزاة. ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نتوقف قليلا عند تلك البيعة، لأن بعض المؤرخين حاولوا الطعن في صحة عقدها له، ويؤيدون رأيهم بأنه وصل إلى الإمامة على نهج يخالف الطريقة التي يسير عليها الإباضيون في انتخاب أئمتهم، بل يذهبون في القول إلى أنه حرض الرؤساء على مبايعته مستغلا في ذلك انتصاره على الفرس. ويذكر السالمي بصدد ذلك «أن أهل العلم لم يروا صحة بيعته لأنها كانت على غير مشورة من المسلمين، وأن اسم الإمام قد ثبت له عند الخاص والعام اسما دون حكم، فأولاده يقال لهم أولاد الإمام»، كما يطعن السالمي في عقد البيعة فيقول «إنه كان عقدا بعد فتنة وتغلب على الأمر، وعلى ذلك لم يتوافر في ذلك العقد الشروط المطلوبة لإمامة إباضية صحيحة»[٢٨].

ولعل الإمام أحمد بن سعيد كان يدرك ضعف مركزه في الإمامة، مما جعله يعمل على إيجاد صلة نسب بين أسرته وبين الأسرة السابقة، وذلك عن طريق زواجه من ابنة الإمام سيف بن سلطان اليعربي، وإن كان ذلك لم يثن منافسيه من اليعاربة والغافريين عن معارضته. وقد برز من بين هؤلاء بلعرب بن حمير الذي وجد تأييدا من الغافريين، الذين أمدوه بكل ما يحتاجه من مال ورجال، فضلا عما وجده منهم من أشد أنواع التحريض، حينما ذكروا له أنه إذا كان قد ناضل من أجل الإمامة ضد أقربائه وأفراد أسرته – سيف بن سلطان وسلطان بن مرشد – فلماذا يتقاعس عنها وهي حق له من ذلك المغتصب؟![٢٩].

غير أن الإمام أحمد استطاع أن يتخلص من ذلك المنافس، كما تخلص من منافس آخر، وهو أحد أبناء الإمام سلطان بن مرشد الذي حاول الوصول إلى منصب الإمامة عقب وفاة أبيه[٣٠]. وفيما يبدو أن المعارضة التي واجهها الإمام أحمد من اليعاربة كانت

شديدة، مما اضطره إلى أن يسمح لهم بمزاولة بعض أنواع النفوذ، حيث أبقى تحت سيطرتهم قلعتين هامتين من قلاع عمان، هما نخل والحزم[٣١]. كما ظل اليعاربة يمارسون سلطاتهم المحلية الإقطاعية في ممتلكاتهم بالجبل الأخضر[٣٢]، وسنرى في كثير من الأحيان التجاء الإمام أحمد بن سعيد إليهم ليشاركوه في الرأي أو يستمد منهم ما يحتاج إليه من مساعدة إبان الأزمات، وإن كان ذلك لم يثن اليعاربة عن الخروج عليه [٣٣].

أما عن الغافرية فقد استطاع زعيمها محمد بن ناصر السيطرة على إقليم الظاهرة والاستحواذ على السطوة والنفوذ على جميع قبائل ذلك الإقليم، وقاد الصراع ضد عرب الجنوب أو الهناوية، وهي الكتلة القبلية التي ينتمي إليها البوسعيديون [٣٤]. وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد حاول القضاء على معارضة الغافرية لإمامته، وقام بعدة حملات تأديبية عليهم، إلا أنه لم يلبث أن أذعن أخيرا لعقد الصلح بينه وبين ناصر بن محمد الذي خلف أباه على زعامتهم، وكان ذلك الصلح يضمن للغافريين استمرار سيطرتهم على مقاطعة الظاهرة على شرط اعترافهم بالولاء له [٣٥].

العلاقات الفارسية العمانية في عهد الإمام أحمد

على الرغم من النجاح الذي أحرزه أحمد بن سعيد في طرد الفرس من عمان، فإن ذلك لا يمنعنا من تقرير قوة الدور الذي لعبته فارس في السيطرة على الخليج خلال الفترة التي كان فيها نادر شاه قابضا على زمام الحكم في البلاد، إذ استطاعت فارس خلال عهده ١٧٢٧-١٧٤٧ أن تؤمن سواحلها وتجارتها وتضع حدا للنفوذ الذي وصلت إليه القوة البحرية العمانية، والذي كان يضطرها في كثير من الأحيان إلى اللجوء للمساعدات الأجنبية لكي تحمي نفسها من الأخطار التي كانت تتعرض لها.

على أن اغتيال نادر شاه كان له تأثير واضح على ضعف مركز فارس في الخليج نتيجة القلاقل والاضطرابات التي تردت فيها المقاطعات الفارسية، كما أحدث التفكك الداخلي أثره في التدهور الذي ألم بالقوة البحرية الفارسية[٣٦]. غير أننا مع ذلك لا نكاد نطالع أي نشاط قام به الإمام أحمد بن سعيد ضد الفرس خلال تلك الفترة الحرجة التي امتدت من اغتيال نادر شاه في عام ١٧٤٧ حتى وصول كريم خان الزندي إلى السلطة في عام ١٧٥٦، مع أن تلك السنوات كانت فرصة ملائمة لكي تحقق عمان تفوقها على فارس، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى المشكلات الداخلية التي تعرض لها الإمام أحمد بن

سعيد، ومن ثم انصرفت كل من الدولتين - فارس وعمان - لمعالجة مشكلاتها الخاصة، وإن كان الإمام أحمد بن سعيد قد انتهز فرصة الاضطرابات القائمة في فارس عقب اغتيال نادر شاه فأهمل دفع الأموال التي كان يبعث بها سنويا إليها، واستطاع بذلك أن يخلص عمان من آخر مظهر من مظاهر التبعية الفارسية الناجمة عن سبق الاحتلال الفارسي لبلاده.

على أن وصول كريم خان إلى السلطة ١٧٥٦-١٧٧٩ أدى إلى بعث الصراع العماني الفارسي من جديد، وكان عهد كريم خان يتفق إلى حد كبير مع عهد الإمام أحمد. وقد حاول كريم خان بعد نجاحه في توطيد مركزه في فارس[٣٧]، أن يعيد للبحرية الفارسية بعض ما كان لها من قوة على عهد نادر شاه، ومن ثم أخذ يوجه جهوده صوب سواحل الخليج بصفة عامة والسواحل العمانية بصفة خاصة. ولعله كان يريد استرجاع ما كان لفارس من نفوذ أو على الأقل أن يستعيد علاقة التبعية بأن تستمر عمان في دفع الأموال المقررة عليها إلى فارس، والتي كان الإمام أحمد قد توقف عن دفعها عقب اغتيال نادر شاه.

وحين طلب كريم خان من الإمام أحمد استعادة ما تراكم عليه من أموال، أعلن الإمام صراحة رفضه الإذعان لتلك المطالب. وجاء في الرد الذي بعث به إلى كريم خان في عام ١٧٦٩ بأن الأموال التي كانت تدفعها عمان لم يكن الدافع إليها أحقية فارس في جبايتها بقدر ما كانت سياسة انتهجها لكي يتخلص من متاعب نادر شاه. والأمر يختلف جد الاختلاف بين الحاكمين، فالأول - ونعني به نادر شاه- كان فاتح فارس كلها، أما كريم خان فلا يعدو كونه وكيلا على إقليمين أو ثلاثة من أقاليمها، ولو حدث إصرار منه على مطالبه فإنه لن يجد وسيلة للرد سوى استخدام القوة العسكرية[٣٨]. وقد ترتب على ذلك التحدي السافر، أو بالأحرى تلك الإهانة من جانب الإمام أحمد، حدوث بعض الاشتباكات البحرية بين الطرفين، وحين تمكن الفرس خلال وقوع تلك الاشتباكات من الاستيلاء على بعض القطع البحرية العمانية، قام الإمام بفرض حصار على ميناء بوشهر، وتمكن من الحصول على تعويضات كافية.

وكان كريم خان وقد شغلته المنازعات الداخلية، قد ترك تصريف الشؤون البحرية في الخليج العربي للشيخ نصر آل مدكور حاكم بوشهر، الذي أعطاه صلاحية مواصلة الحرب ضد الإمام أو عقد الصلح معه. ولكن الجهود التي بذلت لعقد الصلح باءت بالفشل الذريع، حين أصر الشيخ نصر بصفته ممثلا لكريم خان على ضرورة استمرار

عمان في دفع الأموال إلى فارس[٣٩]. ومع أن الإمام أحمد أعلن عن رغبته في أن تكون له علاقات من الصداقة مع الفرس، إلا أنه أبى أن يشتري صداقتهم بالمال ، إذ كان إذعانه لمطالبهم يتضمن في حد ذاته تبعية عمان لفارس، وكان ذلك الوضع لا يساير بطبيعة الحال التطور الذي حدث في عمان.

وقد ترتب على رفض شروط الصلح أن توترت العلاقات بين الطرفين، ومن ثم أخذ الإمام أحمد بن سعيد يعمل من جانبه على تأمين بلاده والبحث عن حليف قوي يستطيع الاعتماد عليه في حالة استئناف الصراع. وسرعان ما وجد ضالته في العثمانيين، ولعل ذلك يفسر سرعة استجابته للسلطات العثمانية حين اتجه كريم خان إلى السيطرة على البصرة وفرض حصاره عليها في عام ١٧٥٦، حيث بادر بإرسال حملة بحرية إلى شط العرب لفك الحصار عنها. وقد سارع الفرس حينما علموا بمجيء الأسطول العماني إلى وضع سلسلة من الحديد على شط العرب لكي يقطعوا على السفن الدخول إلى الميناء. غير أن السفن العمانية -التي بلغت اثنتي عشرة سفينة بقواتها التي كانت تزيد على عشرة آلاف مقاتل - تمكنت من تطهير شط العرب من التغلغل الفارسي، واستطاعت السفينة الرحماني - أكبر القطع البحرية في الأسطول العماني - أن تحطم السلاسل الحديدية التي وضعها الفرس لعرقلة الملاحة فيه[٤٠]. وقد أشاد السلطان العثماني مصطفى الثالث بتلك المساعدة التي قدمها العمانيون للدولة العثمانية، حتى أنه أصدر فرمانا يقضي بدفع مساعدة مالية سنوية إلى إمام عمان [٤١]. ومما هو جدير بالذكر أن تلك المساعدة المالية استمرت نافذة حتى بداية عهد السيد سعيد بن سلطان. ولعل الأموال التي كان يتلقاها الإمام أحمد بن سعيد من السلطات العثمانية تفسر حرصه على استمرار تقديم المساعدة لها، وحدث ذلك في عام ١٧٧٦ حين حاول صد أسطول الفرس بقيادة صادق خان لمحاصرة البصرة للمرة الثانية، وإن كانت تلك المحاولة لم تؤد غرضها، إذ نجح الفرس في فرض الحصار على البصرة التي استسلمت، واضطر الإمام أن يتراجع بأسطوله إلى مسقط، وبقيت البصرة تحت السيطرة الفارسية قرابة ثلاث سنوات ١٧٧٦-١٧٧٩[٤٢].

وفيما يبدو أن موقف الإمام أحمد بن سعيد العدائي قد أثار عليه غضب كريم خان، الذي أخذ يعد خطة للسيطرة على مسقط، غير أن الظروف لم تلبث أن ساعدت الإمام على التخلص من الأطماع الفارسية، حين أخذت فارس تتراجع عن مكان القوة والصدارة بين بلدان الخليج على أثر اغتيال كريم خان في عام ١٧٧٩، ولم تلبث أن

أصبحت من أكثر البلدان ضعفا وأسوئها نظاما نتيجة الصراعات التي احتدمت بين ورثة كريم خان الزندي من أجل الوصول إلى السلطة في فارس. والأمر الذي لاشك فيه أن التدهور والانحلال اللذين ألما بفارس خلال الفترة من اغتيال كريم خان إلى وصول آل قاجار إلى الحكم في عام ١٧٩٧ قد أفسحت المجال لعمان لتأكيد نفوذها على السواحل الشرقية للخليج، بل وإلى قيام إدارة عمانية ناجحة على أجزاء كبيرة من تلك السواحل بما فيها من موانٍ وجزر، وإن حدث ذلك عقب وفاة الإمام أحمد بن سعيد، وعلى الأخص خلال عهد السيد سلطان بن أحمد ١٧٩٣ -١٨٠٤، كما سنتعرض إلى ذلك فيما بعد.

العلاقات بين الإمام أحمد بن سعيد والقواسم

سبقت الإشارة إلى أن دولة اليعاربة استطاعت أن تجمع القبائل العربية تحت لوائها بهدف القضاء على التفوق البرتغالي في الخليج، ولكي تعيد إلى عمان وحدتها وتماسكها، إلا أنها لم تلبث أن تعرضت في أخريات عهدها لتمزق داخلي بين قبائلها الهناوية والغافرية. وحين قامت دولة البوسعيد بانتصار الاتحاد الهناوي على الاتحاد الغافري، أخذ ت المعارضة ضد الحكم الجديد تتجمع في المناطق الشمالية ذات الأصول العدنانية مما كان سببا في نشوء الاتحاد القاسمي وانفصاله عن التجمع العماني. وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد وجد تعاونا من القواسم حين كان واليا من قبل اليعاربة على صحار ، حيث استعان بأسطولهم في مهاجمة ميناء بندر عباس، إلا أنه لم يلبث بعد أن عقدت له الإمامة وأتم تخليص المقاطعات العمانية من الفرس أن أخذ اعتماده يتزايد بشكل واضح على الكتلة الهناوية، ومن ثم وقف الغافريون ومن بينهم القواسم موقف المعارضة من حكمه مما أثار نزاعا كبيرا بينه وبينهم، وإن كانت المصالح المشتركة حتمت في كثير من الأحيان الاتفاق والتعاون بين الطرفين. غير أن ذلك لم يمنع زعيم القواسم الشيخ رحمة بن مطر من إعلان استقلاله عن عمان في عام ١٧٤٧ والانفراد بحكم المناطق التي آلت إليه في الساحل العماني، واضطر الإمام أحمد بن سعيد أن يعترف له بحكم تلك المناطق عقب سلسلة من المعارك العنيفة التي دارت بين الطرفين، وهكذا عاصر قيام دولة البوسعيد انفصال القواسم عن الوحدة العمانية.

وعلى أثر انفراد القواسم بالحكم في بعض أجزاء الساحل العماني عملوا على تكوين اتحاد قبلي اشتمل على عدد كبير من العشائر، من بينهم آل علي الذين يقيمون بصفة رئيسية في مدينتي رأس الخيمة والشارقة، كما يقيم عدد منهم في أم القيوين. كذلك كان اتحاد القواسم يضم إليه قبائل المهرة في رأس الخيمة وعشائر البومهير الذين يقيمون

في معظم المدن الساحلية. وهناك أيضا آل زعاب الذين يقيمون في رأس الخيمة والجزيرة الحمراء، ومن القبائل التي انضمت للقواسم قبيلة الحبوس التي يقيم معظم أفرادها في المناطق الشمالية من رأس الخيمة وخاصة في ميناء رمس، وكذلك قبائل الشحوح الذين يتوزعون في المناطق الجبلية من رأس الخيمة، والمطاريش الذين يقيمون في سهول الباطنة. وإلى جانب تلك القبائل التي أعلنت ولاءها للقواسم تجدر الإشارة إلى الخواطر، وآل النعيم الذين يقيم معظم أفرادهم في الظاهرة. كذلك ضم اتحاد القواسم بني قتب، وهم عشائر بدوية يتركز أفرادها في الشارقة، وآل بو خريبان وهم فرع من النعيم ويقيمون في عجمان.

ويتضح من ذلك التنوع الهائل في المجموعات القبلية المنتمية للقواسم أنهم لم يكونوا قوة بحرية فحسب، وإنما كانوا يتمتعون بالإضافة إلى ذلك بالقوة البرية التي كانت القبائل البدوية تشكل عمادها – ومن أبرزها قبيلتا الغفلة وبني قتب – وإن كانت الصفة البحرية قد غلبت على اتحاد القواسم نظرا لتوجه معظم قبائله إلى النشاط البحري بما في ذلك الزعامة القاسمية في رأس الخيمة، ومن ثم أصبح القواسم يشكلون قوة بحرية متفوقة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر [٤٣].

وقد استطاع القواسم أن يمتدوا بنفوذهم البحري من رأس مسندم حتى دبي، كما تمكنوا من تجميع أسطول كبير ضم كثيراً من السفن الفارسية عقب اغتيال نادر شاه، بالإضافة إلى ما كانوا يستولون عليه من السفن الأوروبية نتيجة عملياتهم البحرية المتنامية. وبوفاة الشيخ رحمة بن مطر في عام ١٧٥٨ تولى زعامة القواسم ابنه الشيخ راشد، وفي عهده تعاظمت قوة القواسم البحرية وتمكنوا من السيطرة على كثير من المواني والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج مستغلين في ذلك حالة الضعف التي كانت تعانيها فارس، فخضعت لهم جزر قشم ولفت ولنجة.

وقد ترتب على نشاط القواسم في مياه الخليج دخولهم في علاقات تحالف مع الإمام أحمد بن سعيد الذي كان يتطلع في الوقت نفسه للتفوق وبسط النفوذ العماني في تلك المياه. وفيما يبدو أن الإمام أحمد حاول انتهاز فرصة تفوق القواسم البحري لإضعاف شوكة فارس، حيث أقدم في عام ١٧٧٢ على عقد تحالف بينه وبين الشيخ راشد كان يهدف إلى القضاء على النفوذ الفارسي في الخليج[٤٤]. وبفضل ذلك التحالف تمكن الحليفان من الانقضاض على ميناء بندر عباس، كما تمكنا من تحطيم عدة سفن فارسية ومستودع حربي كان قد أنشأه الفرس في ميناء لنجة. غير أن ذلك التحالف لم يلبث أن

انفصمت عروته في عام ١٧٧٥ حين تمكن الشيخ راشد من تجميع قوة بحرية كبيرة اتجه بها إلى فرض سيطرته على ساحل الباطنة والاستيلاء على بعض الموانى العمانية وخاصة ميناء شيناص، وبذلك أصبحت قوة القواسم البحرية تهدد عمان. وفيما يبدو أن القواسم انتهزوا فرصة المنازعات الداخلية التي كان يواجهها الإمام أحمد بن سعيد فحاولوا أن يزيدوا من نفوذهم وتدعيم سيطرتهم، مما ترتب على ذلك ازدياد الفوضى والاضطرابات في مياه الخليج، فضلا عن النشاط البحري الذي قاموا به ضد السفن الأوروبية المارة عبر الخليج. واستمرت الأوضاع مضطربة فترة من الزمن إلى أن تلاقت وجهتا نظر الإنجليز وسلاطين مسقط للتصدي للقوة البحرية للقواسم، فكان قيام عدة حملات بحرية شاركت فيها مسقط وانتهت بنجاح الإنجليز في إحكام سيطرتهم على القواسم وعلى غيرهم من قبائل الساحل. وعلى أي الأحوال يمكن أن نقرر أنه في خلال عهد الإمام أحمد بن سعيد استطاعت عمان أن يكون لها شأن في الخليج، إذ امتد نفوذها البحري فيالاتجاه الغربي إلى الأحساء والبحرين، وفي الاتجاه الشرقي إلى مقاطعة ظفار على ساحل حضرموت.

العلاقة بين الإمام أحمد بن سعيد وسلطنة ميسور

لم تقتصر علاقة الإمام أحمد بن سعيد بفارس أو بغيرها من القوى المجاورة له على الخليج، وإنما امتدت علاقاته الخارجية إلى سلطنة ميسور في الهند. وقد اتخذت تلك العلاقات مظهرا تجاريا حيث كانت السلطنة تصدر إلى عمان جميع احتياجاتها من المواد الغذائية ولاسيما الأرز. وقد نجح الإمام أحمد في توطيد علاقات الصداقة بينه وبين تيبو صاحب الذي كان يقوم بالحكم في ميسور بالنيابة عن أبيه حيدر علي، ووضحت تلك العلاقة حين أرسل الإمام أحمد سفينته المشهورة الرحماني إلى مانجالور لكي يستفسر عن سبب انقطاع كميات الأرز التي اعتادت أن تبعث بها السلطنة سنويا إلى عمان، وتبين له أن ذلك حدث نتيجة اعتداء القراصنة الذين يوجدون على سواحل مليار على السفن التي تحمل الأرز إلى مسقط. وقد اهتم الإمام أحمد بالأمر فبادر بإرسال حملة تأديبية إلى سواحل مليار ومانجالور مما أدى إلى ارتياح حاكم ميسور الذي أوفد مبعوثا من قبله إلى عاصمة الإمام أحمد في الرستاق لكي يؤكد علاقات الصداقة بين البلدين، كما يعقد في الوقت نفسه معاهدة مع الإمام نصت على إنشاء وكالة تجارية لميسور في ميناء مسقط كان يقيم فيها مبعوث من قبل السلطنة، وقد استمر ذلك الوضع قائما حتى سقوط سلطنة ميسور في أيدي الإنجليز وقتل تيبو صاحب في عام ١٧٩٩(٤٥).

التوابع العمانية في شرقي إفريقيا

على الرغم من نجاح اليعاربة في إقصاء البرتغاليين عن سواحل شرقي إفريقيا، إلا أن نصيب عمان من السيطرة على تلك السواحل لم يكن إلا نصيبا اسميا ونفوذا واهيا. وفي تقديرنا أن ضعف السيطرة العمانية يرجع إلى عدة عوامل، من بينها أن دولة اليعاربة قد استنفدت كل جهدها في الصراع ضد البرتغاليين ولم تعد لديها القدرة على ممارسة نفوذها في الشرق الإفريقي، أضف إلى ذلك أنها عانت من الصراعات والانحلالات الداخلية نتيجة المنافسات الأسرية والحروب الأهلية التي كانت لا يخمد أوارها، مما لم تتح الفرصة لحكام الدولة أن يوجهوا اهتمامهم لما قاموا به من فتوحات في الساحل الشرقي من إفريقيا. وكان من الطبيعي أن ينتهز الولاة الذين تولوا الحكم في مقاطعات الشرق الإفريقي هذه الفرصة وتلك الحالة من الفوضى والتفكك التي ترددت فيها دولة اليعاربة، وخاصة في نهاية حكمها الذي اتصف بالانحلال المطلق نتيجة الغزوات الفارسية المتكررة من ناحية، والصراع الأسري والمؤامرات الداخلية من ناحية أخرى لكي يستقلوا بالمقاطعات التي آلت إليهم، ولكنهم فوجئوا بقيام دولة البوسعيد التي تمسكت بحقوقها على الشرق الإفريقي ، إذ ما كاد الإمام أحمد بن سعيد يدعم موقفه في عمان حتى وجه اهتمامه إلى الجانب الإفريقي من ممتلكاته. وحدث ذلك في الوقت الذي تزعمت فيه ممبسة الحركات الانفصالية في الساحل الشرقي من إفريقيا. ولا عجب في تزعم ممبسة لتلك الحركات فتاريخها يشهد أن تلك المدينة الصلدة العاتية اتسم سكانها بشدة المراس والأنفة من أي تدخل أو تبعية، ولم يكن اتجاههم لطلب العون والمساعدة من عمان ضد البرتغاليين معناه الخضوع لها، وإنما كانوا يبغون المساعدة البعيدة عن كل مظهر من مظاهر الخضوع. على أنه وإن كانت الأمور قد أجبرت ممبسة وتوابعها في الشرق الإفريقي أن تسلم للعمانيين فهي قد فعلت ذلك اتقاء لخطر البرتغاليين ورغبة منها في أن تجنب نفسها شر انتقامهم لخروجها عن سيطرتهم، ولذلك عندما أفل نجم الاستعمار البرتغالي من الشرق الإفريقي لم يبق أمام ممبسة سوى التخلص من تلك التبعية التي تربطها بعمان، وذلك على الرغم من أن عمان لم تكن تمارس إلا قدرا واهيا من السلطة والنفوذ. ومن ثم لم يكن الأمر مصادفة من قيام حركة انفصالية تزعمها المزروعيون في ممبسة في الوقت الذي قامت فيه دولة البوسعيد، وانعقدت الإمامة لأول حكامها وهو الإمام أحمد بن سعيد [٤٦].

اسرة المزارعة والصراع بينها وبين عمان

تنتسب أسرة المزارعة في ممبسة إلى مؤسسها محمد بن عثمان المزروعي الذي تمكن من الإطاحة بالأسرة المعمورية - التي سبق أن أولاها اليعاربة الحكم- وأجبر الإمام سيف بن سلطان على الاعتراف به واليا على ممبسة وكان ذلك في عام ١٧٣٨. على أن المزروعي لم تقف أطماعه عند حد حلوله محل حاكم أو وال آخر قدر ما كان يهدف إلى الاستقلال التام والتصرف المطلق في تلك المقاطعات التي توصل إلى الولاية عليها، إذ ما كاد يستتب له الأمر حتى أخذ يمهد السبيل للانفصال عن التبعية العمانية، ومن ثم أخذ يعمل على توطيد الأمن فيما آل إليه من مقاطعات وخاصة في ممبسة التي أنهكتها الحروب وأجهدتها الملاحم والمعارك الدامية التي حفل بها تاريخها، وسار في الناس بالعدل والمساواة فأحبه الشيوخ والرؤساء واستطاع بذلك أن يضمن لنفسه التأييد ولحكومته سبيل الاستقرار[٤٧].

ولم تلبث أن سنحت له الظروف لكي يتخلص من التبعية العمانية، إذ كان سقوط دولة اليعاربة فرصة انتهزها كي يرفض الولاء للدولة الجديدة التي خلفتها، ومن ثم كان عدم اعترافه بالإمام أحمد بن سعيد هو حجر الزاوية فيما قام من صراع وما سارت عليه العلاقات بين هذين الرجلين [٤٨].

ولقد كانت هناك عدة مبررات برر بها محمد بن عثمان المزروعي انفصاله عن عمان، فزعم أنه قد ظل باقيا على ولائه لدولة اليعاربة حتى سقطت، ولم تكن تبعيته لعمان معناها أن تستمر تلك التبعية حتى بعد سقوط أسرتها الحاكمة، هذا فضلا عن أن مؤسس الأسرة الجديدة وهو الإمام أحمد بن سعيد لا ينتمي إلى أصل ملكي يستوجب الولاء له، وإنما لا يعدو أن يكون رجلا عاديا توصل إلى الحكم بجهده وطموحه الشخصي، وبالتالي فليس ثمة ما يستوجب استمرار التبعية له، بمعنى أنه إذا كان والي صحار- وهو من عامة الشعب - قد استطاع أن يصل إلى زمام الحكم في بلاده فماذا يمنع والي ممبسة من الاقتداء بما فعله والي صحار، أو ماذا يحول دون سيطرته على المقاطعات التي يحكمها والانفصال بها عن أي مظهر من مظاهر التبعية لعمان؟!

ولعل الإمام أحمد بن سعيد قد أدرك ما يرمي إليه المزروعي من سياسة انفصالية قد يكون لها أثر كبير في مستقبل العلاقات فيما بينهما، بل بين عمان ومقاطعات الشرق الافريقي بصفة عامة. ومن ثم كان تفكيره الجدي في إخضاع ممبسة وتأكيد نفوذه

وسيطرته على المقاطعات الإفريقية التي ورثها عن أسلافه اليعاربة. وهكذا اختطت دولة البوسعيد منذ أن قامت سياسة إفريقية، فلم تكن المشكلات التي واجهها الإمام أحمد سواء في داخل بلاده أو في الخليج أو في استمرار صراعاته ضد الفرس أو في الجهود التي بذلها لتوطيد نفوذه وترسيخ دعائم دولته لتشغله عن الممتلكات التي آلت إليه في الشرق الإفريقي.

ومن المؤكد أنه كان يدرك جيدا - كما أدرك الكثيرون غيره من حكام البوسعيد - مساوئ حدوث انفصال بين عمان والشرق الإفريقي لما بين الإقليمين من روابط اقتصادية وصلات وثيقة. ومن ثم كان أول ما قام به هو العمل الإيجابي لإيقاف المزروعي عند حده، ويمكننا أن نسوق فيما يلي رواية «جيان» في ذلك الصدد :

يحدثنا جيان أن أحمد بن سعيد ما كاد يصل إلى إمامة عمان حتى ووجه بالتحدي السافر من قبل محمد بن عثمان المزروعي في ممبسة، ومن ثم عمد إلى الدهاء والحيلة - وهما الصفتان اللتان اشتهر بهما- حيث بادر بإيفاد ستة رجال من أعوانه المخلصين إلى ممبسة تحت رئاسة سيف بن خلف. وتمكن هؤلاء من مقابلة المزروعي حيث أدخلوا في روعه أنهم يطلبون اللجوء إليه، وأنهم فروا من عمان من استمرار تعقب أحمد بن سعيد لهم لما كانوا يثيرونه ضده من القلاقل والاضطرابات إذ إنهم من أشد الناس بغضا وكراهية له، وإنهم ما كادوا يعرفون أن حاكم ممبسة يقوم بحركة انفصالية حتى سارعوا بالقدوم إليه لكي يعاونهم في انتزاع الحكم من إمام عمان. ولكي يتمكنوا من إتقان دورهم بما لا يقبل الشك فقد طلبوا من المزروعي أن يساعدهم في الرحيل إلى المقاطعات والأقاليم المجاورة لممبسة ككلوة وبات وبمبا وغيرها، لجمع أكثر ما يستطيعون جمعه من المساعدين والأنصار لإنجاح الحركة الانقلابية التي يهدفون إلى القيام بها. وما ان أنس المزروعي إلى أولئك الرجال وارتاح إليهم، وبدأ يتدارس الخطط معهم حتى بادره أحدهم في إحدى الاجتماعات وطعنه بخنجره طعنة أعقبتها طعنات قتل على أثرها، ثم قام سيف بن خلف وأعوانه بالقبض على رجال المزروعي وحاشيته، وأعملوا فيهم الذبح والتقتيل [٤٩].

على أن ما قام به سيف بن خلف من اغتيالات لم يكن ليؤدي إطلاقا إلى معالجة المشكلة الانفصالية التي هددت عمان، حقيقة أن قتل المزروعي كان له أثر كبير في تخلص الإمام أحمد بن سعيد من شخص عنيد كان في إمكانه - لو قدرت له الحياة - أن يكون من أكبر المنافسين لحكمه والمناوئين لسلطته. ولكن الأمور لم تقف عند ذلك الحد،

إذ أعقب اغتيال محمد بن عثمان المزروعي أن سارع أخوه «علي» بالوقوف ضد سيف بن خلف، وبادر بتعبئة سكان ولايته للتخلص من محاولة السيطرة العمانية. وتشير بعض المصادر[٥٠] إلى أن عليا استعان في صراعه بأحد التجار الإنجليز المقيمين في ممبسة ويدعى « كوك» Coke. وفيما يبدو أن علاقة ذلك التاجر بعمان لم تكن علاقة طيبة مما دفعه لمعاونة «علي المزروعي» في مواصلة حركته الانفصالية عن الدولة العمانية، ووضح نشاط ذلك التاجر الإنجليزي عقب نجاح سيف بن خلف في القبض على «علي» وإلقائه في السجن، فبذل كل ما في وسعه لإخراجه من سجنه، وتمكن بفضل المساعدات والإمدادات التي تلقاها من رؤساء وشيوخ المقاطعات الموالية لممبسة من القضاء على سيف وأعوانه وإطلاق سراح «علي»، الذي واصل صراعه ضد سيف حتى تمكن من اغتياله أخذا بالثأر منه لأخيه.

ولم تلبث أن أكدت ممبسة انفصالها عن عمان حين ولي على شؤونها علي بن عثمان المزروعي في عام ١٧٤٦، الذي أدرك أن نجاح تلك الحركة إنما يرجع إلى تأييد القبائل الإفريقية ومعاونتها له وخاصة قبائل الكلنديني والوانيكا، فمنحهم الكثير من الامتيازات التي لم يسبق لهم الحصول عليها في أي وقت من الأوقات. ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد وافق قيام تلك الحركة الانفصالية من جانب ممبسة قيام حركة انفصالية أخرى تزعمها النبهانيون في جزيرة بات وأصابت من النجاح ما أصابته ممبسة.

وهكذا واجهت دولة البوسعيد في مستهل عهدها بالحكم تلك الحركات الانفصالية التي ظهرت في ممتلكاتها الإفريقية. وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد لقي شديد المقاومة والعناد في كل من ممبسة وبات، فإنه كان على أية حال أكثر نجاحا وتوفيقا في الممتلكات الإفريقية الأخرى التي لم تدب فيها الثورة كما دبت في هاتين المقاطعتين، إذ لقي خضوعا فعليا من بعضها وولاء اسميا من بعضها الآخر. فزنجبار ظلت على ولائها لعمان واعترفت بالدولة الجديدة، وتولى حكمها قائد القوة التي بعث بها الإمام أحمد بن سعيد لتأكيد سيطرة دولته على تلك الجزيرة، كذلك فعلت كل من مركة وكلوة وإن اقتصرتا على الولاء الاسمي، أما ممبسة فقد استمرت في تزعم حركات المعارضة ضد عمان، ونجحت في إثارة الجزر والمواني التابعة لها كمقديشيو وبراوة وغيرها من البنادر الواقعة على الساحل الصومالي جنوبا حتى كوافي، حيث طرحت تلك المواني والجزر تبعيتها لعمان وذلك عقب نجاح علي بن عثمان المزروعي في تشديد قبضته عليها[٥١].

وفي تقديرنا أن الأمر لم يكن رغبة تلك الجزر والمواني في الانفصال عن عمان التي كان يؤدي الاتصال بها إلى ازدهار وتقدم كبير في المصالح التجارية بقدر ما كان يرجع ذلك إلى جنوحها للعصيان نتيجة تحريض ممبسة واستجابة لما كان يقوم به حاكمها من تزعم حركات المعارضة والانفصال عن عمان.

والحقيقة أن أطماع علي المزروعي لم تقف عند حد، إذ لم يلبث أن بلغ العداء أشده بينه وبين الإمام أحمد بن سعيد، وبدأ بالفعل في اتخاذ بعض الخطوات التي هدف منها إلى إحداث انفصال تام بين عمان وجميع مقاطعات الساحل الشرقي لإفريقيا مما يتيح له الانفراد بحكمها، وظهر ذلك واضحا إبان قيامه بإعداد حملة كبيرة للإغارة على زنجبار وانتزاعها من يد محمد بن جعد البوسعيدي الذي كان يقوم بالحكم فيها نيابة عن الإمام أحمد بن سعيد، وقدر له أن يصيب نجاحا كبيرا في تحقيق ذلك الهدف، إذ استطاعت الحملة التي بعث بها إلى زنجبار تحت قيادة سعود بن ناصر أن تستولي على معظم أجزاء الجزيرة، التي كادت تقع كلية في قبضته بعد أن حال بينها وبين الإمدادات التي كانت تأتي إليها من مسقط (٥٢). بيد أن ذلك النجاح الذي أحرزه المزروعي لم يلبث أن انقلب إلى فشل ذريع، ويرجع ذلك إلى أطماع سعود بن ناصر الذي انتهز فرصة تمكنه من زنجبار فآثر أن يتغلب على سيده ويحل بدلا منه في الحكم، فدبر مؤامرة لاغتياله تم تنفيذها بالفعل في عام ١٧٥٣، وقام بإعلان الولاية لنفسه عدة سنوات، ووقف سدا منيعا ضد محاولات عمان إعادة سيطرتها على تلك الجهات. وفيما يبدو أن الإمام أحمد بن سعيد لم يلبث أن فترت عزيمته عن الاهتمام بممتلكاته في شرقي إفريقيا، إذ إن المشكلات الداخلية التي كان عليه أن يواجهها في عمان لدعم مركز أسرته في الحكم ، فضلا عن العلاقات العدائية التي قامت بينه وبين كريم خان الزندي، وما أدت إليه من اللجوء إلى القوة العسكرية في كثير من الأحيان قد استنفدت كل قوته وجهده، هذا بالإضافة إلى وقوع بلاده في حلبة الصراع الإنجليزي الفرنسي ؛ الأمر الذي جعله يتفرغ لمعالجة تلك المشكلات جميعها تفرغا تاما مكتفيا بذلك القدر من الجهد الذي بذله في الشرق الإفريقي. غير أن تلك الجهود التي بذلها في محاولته الاحتفاظ بما كان لعمان من ممتلكات في تلك الجهات لم تمكنه من تحقيق الهدف الذي كان يسعى إليه ، إذ لم تعد له سوى سيطرة واهية على الممتلكات العمانية في شرقي إفريقيا. على أنه مهما يقال عن ضعف تلك السيطرة فلا يسعنا القول إن اتجاه الإمام أحمد بن سعيد إلى الشرق الإفريقي بالقدر الذي سمحت به إمكاناته إنما كان بمثابة تأكيد للممتلكات العمانية في تلك

الجهات، ولذا كان ما فعله الإمام أحمد باعتباره مؤسسا لدولة البوسعيد يعد بمثابة الدعامة الأساسية التي سوف يرتكز عليها خلفاؤه من بعده في تمسكهم وإصرارهم على ممتلكاتهم في شرقي إفريقيا حتى نجح السيد سعيد بن سلطان، أو على الأقل حاز أكبر نصيب من النجاح في تأسيس إمبراطورية عربية إفريقية كانت الأولى من نوعها في تاريخ عمان والشرق الإفريقي ؛ بل وفي تاريخ العرب الحديث.

وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد لم يستطع أن يحقق نجاحا في السيطرة العسكرية على الشطر الإفريقي من ممتلكاته، إلا أنه حقق قدرا كبيرا من النجاح في توثيق العلاقات التجارية بين عمان ومعظم مقاطعات الشرق الإفريقي. وليس من شك في أن انتماء ذلك الرجل إلى أسرة من التجار واشتغاله بمهنة التجارة لفترة كبيرة من حياته قبل أن يصل إلى الحكم في عمان، كان لها أثر كبير في اهتمامه بالنواحي التجارية، ولا نغالي في القول إذا ما ذكرنا أن دولة البوسعيد قد اتصف حكامها بصفة عامة بحرصهم البالغ على ترويج التجارة، والإفادة بما كان يزخر به الشرق الإفريقي من موارد وفيرة. وطبقا لما يذكره «جيان» أن الإمام أحمد بن سعيد اكتفى بالعمل على تشجيع التجارة بين عمان والمقاطعات الإفريقية التي لم تلفظ تبعيتها ، فكان يرسل في كل عام عددا من سفنه لتأتي له بالذهب والعاج والرقيق، أما المقاطعات التي لم تعترف بتبعيتها له فقد حرص على ألا يفرض سيطرته عليها بالقوة العسكرية خوفا من انقطاع الصلات التجارية بينها وبين عمان.

غير أن الأحداث التي وقعت في عمان عقب وفاة الإمام أحمد بن سعيد، أو بالأحرى خلال السنوات الأخيرة من حكمه، كان لها أثر كبير في تدهور النفوذ العماني في شرقي إفريقيا، إذ كان للمنازعات الأسرية خطورتها بالنسبة لما تبقى للدولة من ممتلكات، ذلك أن الأمور لم تستتب للإمام سعيد الذي خلف أباه في الحكم، حيث برز أخوه سيف منافسا، وحين وجد سيف أن الأمور قد خرجت كلية من يديه بعقد البيعة لأخيه بالإمامة، آثر أن ينقل نشاطه إلى شرقي إفريقيا. وكان هدفه من ذلك فصل تلك المقاطعات الإفريقية والاستقلال بحكمها، إلى أن تواتيه الظروف التي تمكنه من الوصول إلى قلب الإمامة في عمان.

وحين وصل سيف إلى زنجبار في عام ١٧٨٤ رفض خلف بن أحمد حاكم الجزيرة من قبل الإمام سعيد أن يستسلم له. ولما أدرك سيف أن الموقف ليس في صالحه صمم على الاستيلاء على الجزيرة بالقوة، وبينما هو دائب في سعيه تحقق له قدر كبير من

النجاح حتى كادت تستسلم له زنجبار وما حولها[٥٣]، غير أن الأحداث لم تلبث أن جرت بما لا يشتهيه حين نهض الإمام سعيد بالعمل على عرقلة مساعي أخيه، وأرسل قوة عسكرية أرغمته على الانسحاب من زنجبار إلى جزيرة لامو ولم يعد له بعد ذلك أي أثر يذكر، ويرجح أنه توفي في تلك الجزيرة عقب انسحابه إليها بقليل[٥٤].

وفي تقديرنا أن ما هدف إليه الإمام سعيد بن الإمام من إرسال قوات إلى الشرق الإفريقي لم يكن رغبة منه في القضاء على محاولات السيطرة التي كان يخشى وقوعها من قبل أخيه سيف، وإنما كان يرمي بها إلى أبعد من ذلك وهي تأكيد سيطرة عمان على الشرق الإفريقي؛ وخاصة حين عاودت ممبسة طريقها إلى الثورة والعصيان وعملت على تأليب المقاطعات الإفريقية للتخلص من التبعية العمانية. وقد كللت جهود الإمام سعيد بالنجاح حين تمكن قائد القوات التي أرسلها إلى الشرق الإفريقي في عام ١٧٨٥ من الوصول إلى ممبسة، واستطاع إعلان تبعيتها لعمان دون أن يريق فيها قطرة واحدة من الدماء، وذلك بعد أن نجح في الحصول على اعتراف كتابي من حاكمها بأن ممبسة بما فيها وما يتبعها ملك للإمام. وأعقب ذلك توالي المقاطعات الإفريقية في تقديم ولائها لعمان، وبذلك تحققت السيطرة العمانية على مقاطعات الشرق الإفريقي بعد أن كانت تلك السيطرة على شفا الانهيار.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من اتجاه الحكام الأوائل من دولة البوسعيد إلى الشرق الإفريقي، إلا أنه لم يثبت وجود سيطرة فعلية على تلك الجهات. وإذا كان الإمام سعيد قد نجح في رد الأقاليم المناوئة له إلى الطاعة، إلا أن انشغال الحكام الأوائل بمنازعاتهم وحروبهم الأهلية وإلى توجيه سياستهم في الخليج وعلاقاتهم بفارس وبغيرها من الدول، كان من نتيجتها عدم تمتعهم بنصيب موفور من السيطرة والنفوذ الفعلي على ممتلكاتهم في شرقي إفريقيا.

وإذا ما عرفنا أن الشرق الإفريقي كان يفوق بموارده وخيراته إقليم عمان لعجبنا أن ينصرف حكام عمان عنه، أو بالأحرى أن يقنعوا بظل باهت من النفوذ فيه، بيد أننا نستطيع أن نجد تفسيرا لذلك وهو في تقديرنا أن حرص حكام الدولة الأوائل - الذين لم تطغ الناحية الزمنية على سياستهم العامة - على توجيه اهتمامهم إلى قلب الإمامة في عمان كان له أثر كبير في تمسكهم بعاصمتهم الدينية الرستاق ؛ وعدم تفكيرهم في الابتعاد عنها أو الانصراف إلى أماكن أخرى. ولعل ذلك مما جعلهم يقنعون في علاقاتهم

بالشرق الإفريقي على الاكتفاء بتبعية شكلية، مع الحرص في الوقت نفسه على توثيق العلاقات التجارية، وكان ذلك فيما يبدو كل ما يعنيهم من أمر. وبديهي أن النفوذ العماني نتيجة لتلك الاعتبارات التي أشرنا إليها لم يصل إلى درجة من القوة بحيث تجعله يصمد للأحداث والاضطرابات التي كانت لا تكاد تنقطع في تلك المقاطعات الإفريقية، فكان انفصالها واحدة تلو أخرى سواء كان ذلك على عهد الإمام أحمد بن سعيد أو على عهد خليفته سعيد بن الإمام.

وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على سياسة دولة البوسعيد بداية من عهد السيد سلطان بن أحمد ١٧٩٣- ١٨٠٤، ونعني بذلك تركيز أولئك الحكام على النواحي السياسية والاقتصادية أكثر من تركيزهم على الشؤون المتعلقة بالإمامة، وما تقتضيه من صرف جهودهم لتدعيم نفوذهم في الداخل، فقد كان من المنتظر إزاء ذلك التحول أن يتجه سلطان بن أحمد ١٧٩٣-١٨٠٦ إلى ممارسة سيطرته على الشرق الإفريقي، بيد أن المشكلات التي واجهها والتي نجمت عن الطابع الجديد الذي تحولت إليه الدولة لم تترك له وقتا للتفرغ لشؤون الشرق الإفريقي، إذ كان انصرافه للعلاقات السياسية الخارجية أكثر وضوحا، حتى إذا ما تولى السيد سعيد الحكم ١٨٠٦-١٨٥٦، واشتد التحول في عهده من وضعية الإمامة إلى وضعية السلطنة بما يستتبعها من اهتمام بالنواحي الاقتصادية والعلاقات الخارجية، فقد أخذ يختط سياسة إفريقية واضحة، إذ لم تعد الظروف التي آلت إليها الدولة على عهده تضطره إلى البقاء في إقليم عمان ذي الطابع الديني التقليدي، ووضح ذلك في نقل مقر حكمه من مسقط إلى زنجبار[٥٥] ومحاولته تكوين إمبراطورية عمانية في الشرق الإفريقي، كما سنعرض لها فيما بعد [٥٦].

السياسة الداخلية للإمام أحمد بن سعيد

عرف عن الإمام أحمد مقدرته الفائقة على الحكم والإدارة الحازمة، فعلى أثر وصوله إلى السلطة قام بوضع كثير من القوانين لإدارة جهاز حكومته، كما اهتم بصفة خاصة بإرساء النظم الاقتصادية والقضائية. ويرجع له الفضل في محاولته الأولى لتكوين جيش دائم في البلاد، أشرف بنفسه على إعداده وتنظيمه بينما ترك الإشراف على قواته البحرية لأحد أتباعه المخلصين[٥٧].

وعلى الرغم من اتجاه الإمام أحمد إلى تشديد قبضته على البلاد، إلا أن الظروف

اضطرته لتكوين حكومته على شكل لا مركزي، وقد سبق أن أشرنا إلى أنه ترك اليعاربة والغافريين يمارسون نفوذهم على بعض الأقاليم العمانية (٥٨). ولعل مما يؤخذ على الإمام أحمد أنه أشرك أبناءه في الحكم حيث كانت العواقب وخيمة في حياته، وكثيرا ما كان يضطر إلى التدخل لكي يحمى أبناءه من هجوم بعضهم على البعض الآخر، أو إلى حماية نفسه من هجوم أبنائه عليه، كما حدث إبان الحركة التي أشعلها ضده ابناه سيف وسلطان. ومع أنه قد أذعن لهما بالسيطرة على بركة، إلا أنهما استمرا في الخروج عليه، مما دفع قضاة الرستاق للتدخل في الأمر، حيث تم عقد الصلح بين الإمام وابنيه على أن يأخذ سيف قلعة مسقط الشرقية ويأخذ سلطان قلعتها الغربية (٥٩). وعلى الرغم من ذلك فإن سيف وسلطان لم يقتنعا بتلك التسوية واستمرا في خروجهما عليه ، كما استغلت القبائل المنافسة ما وقع من اضطراب لتحظى بقدر أكبر من النفوذ، حتى كادت تلك الأزمات الداخلية تعصف بكيان الدولة الناشئة. وهكذا ورثت أسرة البوسعيد فيما ورثته عن اليعاربة ذلك النزاع الأسري والاضطراب الداخلي الذي وإن بدا واضحا على عهد الإمام أحمد بن سعيد فإنه سيكون أشد وضوحا على عهد خلفائه من بعده (٦٠).

وعلى أية حال فقد قضى الإمام أحمد معظم سنوات حكمه في توطيد دعائم الحكم لأسرته متكبدا في ذلك الكثير من المتاعب والجهود. وفيما يبدو أن السنوات الأخيرة كانت كالسنوات الأولى من حكمه على غاية ما تكون من التفكك والاضطراب بحيث لا نستطيع أن نحدد تحديدا دقيقا سنة وفاته، فلا نعرف عما إذا كان قد توفي في عام ١٧٧٥ أو ١٧٨٣ (٦١). وليس من شك في أن ما قام به الإمام أحمد من أعمال بطولية ضد الغزاة الفرس ونجاحه في صدهم عن بلاده كان لها أثر كبير فيما لقيه من تقدير واحترام العمانيين له، ولا يزال قبره باقيا حتى الآن في مدينة الرستاق (٦٢) – التي اتخذها عاصمة لحكمه – يفد الناس لزيارته من كل حدب وصوب، وقد أضفى الخيال الشعبي على حياته ما شاء من معجزات تكاد تجري مجرى الأساطير! (٦٣).

سعيد بن الإمام ١٧٨٣-١٨٢١

على أثر وفاة الإمام أحمد بن سعيد قام رؤساء عمان وأهل العلم بعقد البيعة بالإمامة لابنه الثاني سعيد بن الإمام. أما عن ابنه الأكبر هلال فقد أصيب بمرض في عينيه كاد أن يفقده البصر، الأمر الذي اضطره للذهاب إلى كاجرات للعلاج تاركا أخاه سعيد يمارس الحكم في عمان (٦٤).

وقد تميزت سلطة الإمام سعيد بكونها على غاية ما تكون من الضعف بسبب التفكك الداخلي الذي نجم عن إقطاع بعض أقاليم البلاد لأفراد من الأسرة الحاكمة أو غيرهم. وكان مما ساعد على زيادة التمزق والتفكك الطبيعة الجغرافية للبلاد، إذ أصبح من الميسور على أي قبيلة أن تحافظ على كيانها في إقليمها الخاص البعيد المنال (٦٥). هذا بالإضافة إلى ضعف الإمام سعيد الذي ظل طوال حكمه قابعا في عاصمته الدينية في مدينة الرستاق غير مبال بالتطورات السريعة التي كانت تمر بها بلاده، وترتب على ذلك أن أصبحت سيطرته على عمان في طريقها إلى الزوال، بحيث لم يبق له في معظم سنوات حكمه إلا لقب الإمام !.

وحتى الإمامة التي استطاع الاحتفاظ بها لنفسه كانت صحة عقدها له موضع الشك، أضف إلى ذلك أنه لم يهتم بتدعيمها، وإنما على العكس من ذلك أخذ ينتهج أمورا دنيوية لا يألفها الإباضيون المحافظون المتمسكون بالتعاليم الصحيحة للإمامة، ولعل ذلك مما دفع بأحد أولئك المحافظين وهو ناصر النبهاني إلى الخروج عليه. وفيما يبدو أن الإباضيين في خروجهم على الإمام سعيد إنما كانوا يفصحون عن معارضتهم لقيام إمامة على غرار الحكم الوراثي (٦٦) ؛ إذ إن ما دعا إليه ناصر النبهاني إنما كان يعد في الواقع ثورة على ذلك النظام، حيث نادى بإقصاء سعيد عن الإمامة وعقد البيعة لمن يجمع الناس على انتخابه إماما (٦٧). وقد انتهز المنافسون على الحكم فرصة وقوع تلك الاضطرابات ليرفعوا رؤوسهم بالتمرد والعصيان، وبذلك نصل إلى فترة دقيقة في تاريخ دولة البوسعيد، وهي فترة النزاع حول السلطة. وعلى الرغم من أن بوادر ذلك النزاع ظهرت على عهد الإمام أحمد بن سعيد في خروج أبنائه عليه، إلا أن ذلك النزاع سوف يكون أكثر وضوحا على عهد الإمام سعيد بن أحمد مما ترتب عليه تفكيك أجزاء الدولة.

المنازعات الأسرية على عهد الإمام سعيد

لعل أهمية تلك المنازعات تكمن في النتائج التي ترتبت عليها من حيث فصل الساحل عن الداخل. وقد بدأت المنافسات الأسرية بخروج السيد حمد على أبيه سعيد بن الإمام، ونجاحه في السيطرة على مسقط بقلعتيها الشرقية والغربية من محمد بن خلفان الذي كان يقوم بالحكم فيها نيابة عن الإمام سعيد. وعلى أثر استقرار السيد حمد في مسقط أخذ يتطلع إلى ممارسة السلطة دون الرجوع إلى أبيه الإمام الذي ظل قابعا في الرستاق. وقد حرص السيد حمد على تدعيم حكمه في الساحل بالحفاظ على هدوء العلاقات بينه

وبين الغافريين، وذلك على الرغم من نجاحه في انتـزاع قلعة الحـزم من حلفائهم اليعاربة [٦٨].

على أن حكم السيد حمد ١٧٨٩ -١٧٩٢ لم يخل من صراع بينه وبين المنافسين له من أعضاء أسرته، إذ انتهز عمه سلطان بن أحمد فرصة ارتحاله إلى الشرق الإفريقي لتفقد ممتلكاته هناك، فقام بتحريك بعض القبائل المناوئة له بهدف إقصائه عن الحكم. على أنه بعودة السيد حمد إلى مسقط تم عقد الصلح بينه وبين عمه [٦٩]، وبقي السيد حمد مسيطرا على الساحل حتى وفاته في عام ١٧٩٢. وقد حاول الإمام سعيد أن ينتهز فرصة وفاة ابنه حمد ليستعيد سلطته على الساحل، وكان سبيله إلى ذلك السيطرة على مسقط وما يجاورها، ولكنه لم يستطع أن يحتفظ بها طويلا نتيجة لانزوائه في الرستاق وعدم إدراكه لأهمية التحرك في المجال الخارجي، هذا بالإضافة إلى ما اتصف به من الدعة والخمول. وليس من شك في أن تلك الأسباب جميعها ساعدت على إتاحة الفرصة لأخيه سلطان بن أحمد لينتزع مسقط والمناطق المجاورة لها على الساحل ويخضعها لسيطرته، وأصبح هو الحاكم الفعلي على عمان بأسرها، إذ لم يكن للإمام سعيد سوى سلطة واهية في الداخل، فضلا عن عدم اعتراف معظم الإباضيين بشرعية إمامته.

غير أن وصول سلطان بن أحمد إلى السلطة في عام ١٧٩٣، لم يمنع من تجدد الصراعات الأسرية مما أفسح المجال للسعوديين لاحتلال بعض المقاطعات العمانية كالظاهرة والبريمي مستغلين ما وصلت إليه المقاطعات الداخلية من الفوضى والتدهور، وانشغال حكام مسقط بتثبيت مركزهم على الساحل أو قمع ما يعترضهم من حركات مناوئة. بل إننا سنلاحظ أن بعض المنافسين على الحكم كانوا يلجأون إلى التحالف مع السعوديين كي يساعدوهم على الوصول إلى السلطة. ويمكننا تبين ذلك بوضوح حينما حاول بدر بن سيف – وهو أحد أولئك المنافسين – خلع سلطان بن أحمد، وحين فشل في محاولته طلب العون من الأمير عبد العزيز، مما ترتب على ذلك ظهور النفوذ السعودي بشكل واضح في بعض الأقاليم العمانية، وخاصة بعد مقتل سلطان بن أحمد في عام ١٨٠٤ وتولي بدر بن سيف– المؤيد من قبل السعوديين– الوصاية على السيد سعيد بن سلطان [٧٠].

وعلى أية حال فقد استمر سلطان بن أحمد يقوم بالحكم في مسقط في الوقت الذي ظل فيه الإمام سعيد بن أحمد قائما على شؤون الإمامة في داخلية عمان، إذ لم يحاول سلطان انتزاع الإمامة من أخيه أو يعقدها لنفسه وسار خلفاؤه على نهجه، فلم يحاول

معظمهم الاعتماد على النفوذ الديني للإمامة لتأييد سلطتهم، وإنما كان اعتمادهم على ما لبيتهم من هيبة وسمعة وعلى القوة العسكرية التي تدين لهم بالولاء. وإن كان قد ترتب على استقرارهم في مسقط وانشغالهم بالعلاقات الخارجية والشؤون التجارية والاقتصادية أن فقدوا صلاتهم بالداخل، ونعني بذلك الأرض التي نشأت فيها الإمامة، والتي ظل يقيم بها معظم الإباضيين المحافظين المتمسكين بتعاليمها(٧١).

ظهور سلطنة مسقط

وعلى هذا النحو بدأ ظهور السلطنة ومقرها مسقط إلى جانب الإمامة ومقرها الرستاق. ويمكن القول إن تاريخ عمان الحديث تميز بالصراع بين الساحل والداخل أو بالأحرى بين الإمامة والسلطنة. وقد اشتد ذلك الصراع نتيجة تمادي حكام الساحل في علاقاتهم بالدول الأجنبية وما كان يجره ذلك من استياء الإباضيين المحافظين الذين لم يرتضوا تلك العلاقات، ومن ثم كان للتطورات التي قطعتها السلطنة في المجالات الاقتصادية والعلاقات الخارجية، لها أثر كبير في انزواء الإمامة واقتصارها على بعض المقاطعات الداخلية من عمان. ومن الأهمية أن نؤكد في هذا السياق أن قيام مسقط بشؤون الحكم ترك هوة فاصلة بينها وبين الرستاق، إذ لم تشارك الإمامة منذ ظهور السلطنة بأي نصيب في الحكم، وإن ظلت لا تعترف بسيطرة الحكام في الساحل الذين كانوا في عرف الإباضيين المحافظين خارجين عن التعاليم الإباضية الصحيحة.

والحقيقة أن حكام الساحل منذ عهد السيد حمد بن سعيد اتصفوا باهتماماتهم بالنواحي السياسية وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية، وبالتالي لم يعبأوا بما كان يفرضه الإباضيون المحافظون في داخلية عمان من عزلة وانزواء، وكان لذلك أثره في انفصام العلاقة بينهم وبين الداخل، مما دفعهم للبحث عن وسائل أخرى بدلا من التمسك بالإمامة لتدعيم سيطرتهم. وتمثلت تلك الوسائل في اعتمادهم على القوة العسكرية، بالإضافة إلى التأييد الأجنبي الذي عملوا على نيله، وسيتضح ذلك بوجه خاص على عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦-١٨٥٦ الذي تمكن من اكتساب صداقة الإنجليز كي يستمد منهم القوة التي تعينه على البقاء في الحكم تلك الفترة الطويلة التي بلغت ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

وفيما يبدو أن الفرصة لم تسنح للإباضيين المحافظين، على الرغم من تحمسهم لاستمرارية بقاء الإمامة لعقدها لإمام آخر عقب وفاة الإمام سعيد بن أحمد في عام

١٨٢١، ويرجع السبب في ذلك إلى الفترات الحرجة التي مرت بها المقاطعات الداخلية في عمان من غزوات سعودية أو محاولات حكام الساحل المتكررة السيطرة عليها، مما كان له أثر واضح في خلو مقعد الإمامة على الرغم من المحاولات التي بذلت لإعادة بعثها، والتي كانت تنتهي بالفشل في معظم الأحيان، إلى أن تمت مبايعة الإمام عزان بن قيس في عام ١٨٦٨، ومع ذلك لم تستمر إمامته لفترة طويلة إذ انتهت باغتياله، ولم يقض أكثر من ثلاث سنوات في الحكم.

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن السيد حمد بن سعيد يعد المؤسس الأول لسلطنة مسقط، ذلك أن كثيرا من الباحثين أغفلوا دوره وعزوا تأسيس السلطنة إلى السيد سلطان بن أحمد [٧٢]. وقد يكون لهذا الرأي وجاهته إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن بداية ظهور السلطنة في المجال الدولي حدث على عهد سلطان بن أحمد، ولكن ينبغي في الوقت نفسه ألا نتجاهل بداية التحول إلى الساحل، واتخاذ مسقط مقرا للحكم إنما تم على عهد السيد حمد بن سعيد وذلك قبل عدة سنوات من وصول سلطان بن أحمد إلى الحكم[٧٣].

والأمر الذي لاشك فيه أن انتقال الحكم الفعلي من الرستاق في الداخل إلى مسقط على الساحل، كان يعد خطوة هامة في تحطيم العزلة والانزواء التي حاول سعيد بن الإمام فرضها على البلاد، حيث أصبح لسلطنة مسقط منذ ذلك الوقت مجال كبير في علاقاتها الخارجية، ومع ذلك فقد كان لذلك الانتقال أثره البالغ على مجريات الأمور في الداخل، وفي ذلك يقول لوريمر Lorimer تعقيبا على نقل العاصمة إلى مسقط "إنها أتاحت لحكام الساحل الفرصة للاحتفاظ بمنزلتهم بوسائل القدرة العسكرية والسياسية، ووضعت في متناول أيديهم دخلا مضمونا من الرسوم الجمركية، غير أنها عرضتهم مع ذلك لتأثير حضارة أجنبية أبعدتهم عن قبائل الداخل وقللت من شعبيتهم بين رعاياهم [٧٤]".

وفي تقديرنا أن الخلاف بين الساحل والداخل – أو بين مسقط والرستاق – كان يتركز حول منهجية الحكم، ونعني بذلك بين أسلوب الحكم المعتدل الذي انتهجه حكام الساحل، وبين الحكم المحافظ الذي تمسك به زعماء الداخل. وليس من شك في أن هذا الخلاف هو الذي وقف حائلا – حتى عهد قريب – دون إيجاد حكم موحد يستطيع أن يفرض سيطرته على الساحل والداخل معا. ويعلق أحد الباحثين على ذلك الوضع بقوله «إن الحاجز الذي يفصل بين الساحل والداخل هو حاجز ديني بطبيعته، ففي مسقط أمور

كثيرة ألفت أو تعد مقبولة لاتصال مسقط بالهند وبالدول الأجنبية، ولكن الإباضيين في الداخل ينكرونها أو يستنكرونها استنكارا صريحا. ولما كان حكام البوسعيد إباضيين أيضا فقد ساعدت هذه الحقيقة على زيادة الاستياء من قبل الإباضيين المتعصبين الذين يقطنون المناطق الداخلية فيما وراء الجبال» [٧٥].

وكان على حكام الساحل بعد أن تخلوا عن لقب الإمامة أن يبحثوا عن لقب آخر يتخذونه لأنفسهم، ومن ثم كان اتخاذهم للقب «السيد». ولم يكن اتخاذهم لذلك اللقب يعني ادعاءهم الانتساب إلى السلالة النبوية الشريفة، إذ لم يحدث أي ادعاء صريح من جانبهم بأنهم ينحدرون من البيت النبوي. وعلى الرغم من ذلك فقد حاول بعض الباحثين الربط بين هذا اللقب وبين النواحي الدينية اعتقادا منهم أنه من الصعوبة إيجاد فصل بين النواحي الدينية والدنيوية في الدول الإسلامية، ولكننا نرى أن لقب «السيد» كان لا يعدو أن يكون لقبا من ألقاب التعظيم الذي صار يطلق على سلاطين مسقط وجميع أفراد الأسرة الحاكمة[٧٦].

ولعل مما يستلفت النظر أنه على الرغم من أن حكام دولة البوسعيد منذ عهد السيد حمد بن سعيد لم يطالبوا بالإمامة لأنفسهم، إلا أن معظم المصادر الأجنبية لا تتحدث عن حاكم مسقط إلا بخلع لقب الإمامة عليه، كما يبدو ذلك واضحا في المعاهدات التي أبرمها السيد سعيد بن سلطان مع الدول الأجنبية حيث نجد لقب الإمام يتقدم اسم الحاكم بالإضافة إلى لقب السيد والسلطان. غير أنه لا ينبغي أن نخلع جميع تلك الألقاب على حكام الساحل الأول، ونعني بهم حمد بن سعيد وسلطان بن أحمد إذ إنهم اكتفوا بلقب السيد، أما عن سعيد بن سلطان فقد احتفظ لنفسه بجميع تلك الألقاب حيث كان يلقب بالسيد والإمام والسلطان[٧٧]، وإن كان لقب السلطان لم يتقرر بصفة رسمية إلا بعد تقسيم السلطنة في عام ١٨٦١ ومنح اللورد كاننج Canning - نائب الملك في الهند – كلا من حاكم مسقط وحاكم زنجبار ذلك اللقب[٧٨].

علاقة سلطان بن أحمد بالقوى المجاورة في الخليج

عمل سلطان بن أحمد على بسط نفوذه في الخليج بحيث يكون له المقام الأول في توجيه سياسته. وقد استطاع بالفعل أن يؤكد لعمان سيطرتها على العديد من المواني والجزر الواقعة على السواحل الشرقية من الخليج، ففي عام ١٧٩٤ تمكن من السيطرة

على ميناء بندرعباس، وأجبر الشاه في عام ١٧٩٨ على إصدار فرمان أجاز له ضم ذلك الميناء بملحقاته جوادور وشوربار الواقعتين على ساحل مكران نظير إيجار سنوي قدر بستة آلاف تومان(٧٩). وبالإضافة إلى ذلك نجح سلطان بن أحمد في الاستحواذ على قشم وهرمز، وذلك بعد أن انتزع هاتين الجزيرتين من آل معن الذين كانوا يديرون شؤونهما بموجب فرمان منحه الشاه لهم حين أحس بضعف سيطرته على السواحل الشرقية للخليج(٨٠)، ومن ثم أصبحت تلك الجزر والمواني الفارسية تحت سيطرة سلطان بن أحمد، الذي عمل على التمسك بها معلنا أنه حصل عليها بحق الفتح من العرب الذين سبق أن تحصلوا عليها من الفرس، ومن ثم كان يعارض عودة السيطرة الفارسية عليها. ومن المؤكد أنه كان يتصرف في إدارته لتلك المواني وائجزر تصرف صاحب الأمر، ويبدو ذلك واضحا من بعض بنود الاتفاقية التي عقدها في عام ١٧٩٨ مع شركة الهند الشرقية البريطانية، وفيها سمح للإنجليز بإبقاء حامية عسكرية وإنشاء مركز تجاري تابع لهم في ميناء بندر عباس، دون أن يرجع في ذلك إلى الحكومة الفارسية. ولعل ذلك التصرف من قبل سلطان بن أحمد وخلفائه من بعده هو الذي أثار الحكومة الفارسية، مما سيؤدي بها إلى بذل أقصى الجهود لاستعادة نفوذها على ما فقدته من ممتلكاتها (٨١).

محاولات سلطان بن أحمد لضم البحرين

على أثر اغتيال نادر شاه في عام ١٧٤٧ وقعت جزر البحرين تحت سيطرة أربع أسر تعاقبت على حكمها وهي: الأسرة الطاهرية التي قام على رأسها جابر بن ياسر، ثم خلفتها أسرة أخرى من شيوخ بوشهر، وأسرة ثالثة من قبيلة العسيليين، وبعد قتال دموي عنيف لم تلبث أن عادت البحرين إلى شيوخ بوشهر الذين استمروا قائمين على حكمها حتى تمكن آل خليفة – وهم من تحالف العتوب – السيطرة عليها في عام ١٧٨٣.

ومن المعروف أن العتوب ينتمون إلى فرع جميلة من قبيلة عنزة الشهيرة في أواسط نجد، وفي السنوات الأولى من القرن الثامن عشر– على ما يرجح– اندفعوا من أفلاج نجد إلى سواحل الخليج للاشتغال بالتجارة وصيد اللؤلؤ مما أتاح لهم ظروفا أحسن من الاستقرار والعيش. وكان تحالف العتوب يتكون من أسر ثلاث هي : آل صباح وآل خليفة والجلاهمة. وعلى أثر استقرارهم في الكويت تم الاتفاق فيما بينهم على أن يتولى آل صباح شؤون الحكم، أما آل خليفة فقد كانوا يقومون بالشؤون التجارية، والجلاهمة العمل في البحر.

على أن ذلك التحالف الذي كان قائما بين تلك الأسر الثلاث لم يستمر طويلا، إذ لم يلبث أن انفصمت عروته حينما غادر آل خليفة الكويت إلى الزبارة – وهي ميناء يقع في شبه جزيرة قطر في مواجهة الجزيرة الكبرى في البحرين – وتبعهم الجلاهمة، بينما انفرد آل صباح بحكم الكويت(٨٢).

وعلى أثر هجرة آل خليفة إلى الزبارة أخذوا يتطلعون إلى مد سيطرتهم على البحرين منتهزين فرصة النزاع المذهبي بين الشيعة والسنة، وتمكنوا من السيطرة عليها في عام ١٧٨٣، وهو العام الذي يحدد انتهاء السيطرة الفارسية على البحرين، وإن حاولت فارس في مناسبات كثيرة استعادة سيطرتها عليها، غير أن جميع محاولاتها باءت بالفشل (٨٣).

وليس من شك في أن التوتر الطائفي بين الشيعة والسنة كان عاملا في عدم استقرار الأوضاع في تلك الجزر. ويهمنا أن نعرض بصدد ذلك لما قام به سلطان بن أحمد من محاولة مد نفوذه على البحرين منتهزا فرصة وقوع نزاع بين شيعة البحرين وبين حاكمهم الشيخ سلمان آل خليفة، حيث أرسل بعض سفنه للسيطرة عليها في عام ١٧٩٩، ولا يستبعد في أن يكون مدعوا من قبل أهالي البحرين أنفسهم. وقد بادر سلطان بن أحمد على أثر استقرار الأوضاع بعقد الصلح مع شيوخ آل خليفة بمقتضاه استطاع أن يمد نفوذه على البحرين، وكان حريصا على أن يصطحب معه عند عودته إلى مسقط أحد اخوة الحاكم ليكون رهينة عنده، على حين أوكل لابنه سالم شؤون الحكم في البحرين(٨٤). ولما كان سالم لا يزال حدثا صغيرا فقد أشرك معه أحد زعماء الشيعة ويدعى محمد بن خلف، غير أن الأسلوب الذي اتبعه الأخير في الحكم كان له أثر كبير في توسيع الهوة بين الشيعة والسنة، حيث استبد بالأمر معتمدا على حداثة الحاكم المعين من قبل سلطان بن أحمد مما أدى إلى نقض الصلح الذي كان قائما بين مسقط وشيوخ آل خليفة، وظهر ذلك في إشعالهم الثورة ضد سالم الذي كان مستقرا في إحدى قلاع المنامة ومعه حامية قليلة العدد من الجنود، ولم يجد بدًّا من التسليم ومغادرة البحرين، وبذلك تمكن آل خليفة من استرداد نفوذهم (٨٥). ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن آل خليفة قاموا بتلك الثورة حين علموا بوفاة رهينتهم في مسقط، وبعد أن ضمنوا مساعدة السعوديين لهم، الذين أمدوهم بقوات كبيرة بقيادة إبراهيم بن عفيصان مما مكنهم من استعادة نفوذهم.

غير أن سلطان بن أحمد لم يستكن لتلك الهزيمة التي ابتلي بها، ومن ثم كانت محاولته

الاستعانة بفارس لاسترداد نفوذه على البحرين، بيد أن الحكومة الفارسية رفضت الاشتراك معه في غزو البحرين بعد أن تزايد نشاطه في مياه الخليج، بل وفي السواحل الفارسية ذاتها، حتى أنها رفضت السماح له باستئجار جزيرة خرج نظير إيجار خمس سنوات تعهد بدفعه مقدما[٨٦]. ولكن السياسة الفارسية لم تلبث أن تغيرت حين بدأت تتوجس خيفة من السعوديين الذين تزايد نشاطهم في الخليج، وعندما تيقنت الحكومة الفارسية من مساعدة السعوديين لآل خليفة واحتمال مد نفوذهم على البحرين، بادرت بتأييد سلطان بن أحمد مما مكنه بفضل القوة البحرية الفارسية التي أبحرت من بوشهر وانضمت إلى قواته من الاستيلاء على الجزر من جديد[٨٧]. ومع ذلك فلم يستمر حكم مسقط طويلا في البحرين، إذ لم يلبث أن عاد آل خليفة إلى الحكم بفضل استمرار المساندة السعودية لهم. وعلى الرغم من فشل محاولات مسقط في ضم البحرين، إلا أن تلك المحاولات ظلت قائمة، كما سيتضح ذلك خلال عهد السيد سعيد بن سلطان، الذي بذل جهودا كبيرة لضمها إلى حكمه، وكان يأمل بسبب صداقته للإنجليز أن يعاونوه في تحقيق ما يطمح إليه، ولكن الإنجليز رفضوا مساعدته لعدم رغبتهم في إحداث أي خرق للأوضاع في الخليج[٨٨].

علاقة سلطان بن أحمد بالسعوديين

صادف تأسيس دولة البوسعيد في أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر قيام حركة الإصلاح الديني في نجد، تلك الحركة التي تزعمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي ولد في واحة العيينة في عام ١٦٩١. وقد أطلق خصوم دعوته على أتباعه لفظ الوهابيين، بينما أطلق أتباع الدعوة على أنفسهم لفظ الموحدين، وذلك رغبة منهم في تأكيد العقيدة الأساسية للإسلام وهي التوحيد. ولن يكون هدفنا في هذا المقام التحدث عن أفكار ومبادئ الشيخ أو نتعرض لتاريخ الحركة الإصلاحية التي دعا إليها، ولكننا نكتفي بالقول إنه كان لتلك الحركة أثر بارز على مجرى الأوضاع السياسية والاجتماعية في الخليج والجزيرة العربية خلال سنوات عديدة امتدت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وخاصة حين أضافت إلى طابعها الديني طابعا سياسيا، في الوقت الذي لم تكن تعدو فيه عند نشأتها أن تكون حركة من حركات الإصلاح الديني استهدفت العودة إلى أصل العقيدة والتعاليم الصحيحة للإسلام.

ولعل مما ساعد السعوديين على التغلغل في عمان الفتن الداخلية والتوتر الذي كان قائما بين الساحل والداخل مما أدى إلى التجاء بعض المقاطعات العمانية – خاصة تلك

المقاطعات التي ينتمي سكانها إلى عرب الشمال - إلى طلب تأييد السعوديين لهم باعتبارهم قد أصبحوا يشكلون القوة الأولى في شبه الجزيرة العربية. وقد أسرع السعوديون بإرسال أحد ممثليهم إلى واحة البريمي في عام ١٧٩٥، وكانت هذه أول مرة يصل فيها السعوديون إلى تلك الواحة، التي أصبحت معقلهم في جنوب شرقي الجزيرة العربية وظلوا يتمسكون بتبعيتها لهم إلى عهد قريب (١٩٧٤).

وكانت الحكومة السعودية ترى أن ممارستها لجباية الزكاة وبث التعاليم السلفية بين سكان الواحة مما يقرر سيطرتها عليها. وعلى أثر إخضاع السعوديين لقبائل النعيم في البريمي ولقبائل الظاهرة بصفة عامة بذل المبعوث السعودي - سالم بن بلال الحريق- عدة محاولات للاستيلاء على ساحل الباطنة، وذلك تنفيذا لأوامر الأمير عبد العزيز الذي كان يعتزم إخضاع المقاطعات العمانية بأسرها لسيطرته، وكان سبيله إلى ذلك الدعوة أولا ثم الغزو ثانيا. وبصدد ذلك يحدثنا المؤرخ العماني حميد بن رزيق عن الأخطار التي باتت تتعرض لها سلطنة مسقط من قبل السعوديين فيقول إن سلطان بن أحمد استشار حاكم نخل اليعربي، فنصحه أن يعقد مجلسا من رؤساء القبائل والمقاطعات العمانية ليتباحثوا في الأمر، وتم عقد ذلك المجلس بالفعل في مدينة بركة وحضره ممثلون عن اليعاربة والبوسعيديين بالإضافة إلى كثير من رؤساء وشيوخ القبائل في عمان، وأسفر ذلك الاجتماع عن فرض مبلغ من المال على كل قبيلة مع مساهمتها بإمدادات وافية من الرجال والسلاح[٨٩]. ولم يكتف سلطان بن أحمد بذلك، بل إنه طلب المساعدة من فارس التي استجابت لطلبه انتقاما من السعوديين الذين اعتدوا على العتبات الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء[٩٠]. كذلك استنجد بالفرنسيين مستغلا التنافس بينهم وبين الإنجليز، كما لقي بعض الإمدادات العسكرية من سليمان باشا المملوكي والي بغداد، ولم يلبث أن ساعده الحظ بوفاة الأمير عبد العزيز وانسحاب الحريق من البريمي، مما مكنه من عقد هدنة مع السعوديين لمدة ثلاث سنوات في عام ١٨٠٣، نصت على أن يلتزم بدفع زكاة سنوية قدرت بـ ١٢ ألف ريال، كما سمح لممثل سعودي بالبقاء في مسقط، والاعتراف بحق السعوديين في إقامة حامية عسكرية لهم في البريمي.

على أن تلك الهدنة لم تستمر إلى الأجل الذي كان محددا لها؛ إذ لم يلبث السعوديون أن نقضوها وأخذوا يتدخلون في المنازعات الداخلية حول الحكم، ووضح ذلك في نشاط مطلق المطيري ممثل الأمير السعودي في مسقط، الذي أخذ يناصر بدر بن سيف - وهو أحد المنافسين لسلطان بن أحمد - وكان الهدف من ذلك أن يتولى الأمور في سلطنة

مسقط أحد المؤيدين للسعوديين. وقد حدثت تلك المحاولة في عام ١٨٠٤ عندما انتهز بدر بن سيف فرصة غياب سلطان بن أحمد عن مسقط لتأدية فريضة الحج في مكة فتآمر مع ماجد بن خلفان حاكم الميناء، كما تلقى إمدادات من قبل السعوديين وقبائل الظاهرة وآل نعيم في البريمي. غير أن تلك المحاولة لم يقدر لها النجاح، ولعل ذلك يرجع إلى أن السعوديين كانوا مشغولين آنذاك في الزحف غربا صوب الحجاز لقتال شريف مكة غالب بن مساعد. وفيما يبدو أن سلطان بن أحمد كان يهدف إلى عقد تحالف معه، غير أنه لم يستطع أن يحقق هدفه بعد أن نجح السعوديون في الاستيلاء على مكة والطائف وذلك قبل أن ينتهي موسم الحج لذلك العام.

وكان من الطبيعي أن يتجه السعوديون بعد ذلك إلى تكثيف جهودهم صوب سواحل الخليج مما كان ينذر بنجاحهم في السيطرة على مسقط ذاتها. وكان من أثر ذلك أن كتب الكابتن سيتون Seton – الوكيل البريطاني في مسقط– إلى حكومة بومباي يقول «إنه إذا ما نجح السعوديون في السيطرة على مسقط فإن جميع سواحل الخليج ستصبح وكرا للقراصنة وستنقلب حكومة مسقط الصديقة لنا إلى أكبر عدو يهدد مصالحنا»[٩١]. ولعل ذلك مما جعل حكومة بومباي تبادر بتقديم الكثير من المساعدات لسلطان بن أحمد لصد السعوديين، الذي رحب من جانبه بتلك المساعدات بعد يأسه من مساعدة فارس وباشوية بغداد له، أو على الأقل ضعف الإمدادات التي كان يتلقاها من قبلهما، وذلك على الرغم من إلحاح كل من الحكومتين الفارسية والعثمانية عليه في مواجهة السعوديين. ومع أن الباب العالي أمر سليمان باشا – والي بغداد – بالتعاون مع سلطان مسقط من أجل مطاردة السعوديين والقضاء عليهم، إلا أن والي بغداد لم يتحمس للاشتراك معه، إذ حل الشك وعدم الثقة بين الحاكمين محل التفاهم الذي كان من المنتظر حدوثه بينهما لمواجهة الخطر المشترك[٩٢]. وبينما كان تحالف سلطان مسقط مع باشا بغداد ينهار كان السعوديون قد نجحوا في تجديد تحالفهم مع القواسم، وترتب على ذلك أن أصبح الخطر على مسقط قائما من قبل السعوديين والقواسم معا، بل إن سلطان بن أحمد لم يلبث أن دفع حياته ثمنا لمحاولته التصدي لهم، وحدث ذلك حين اتجه في بعض سفنه إلى البصرة بهدف تأكيد التحالف بينه وبين والي بغداد، حيث تربص به القواسم – حلفاء السعوديين – أثناء عودته إلى مسقط وقتلوه[٩٣].

والحق أن سلطان بن أحمد بذل جهودا كبيرة لصد خطر السعوديين عن بلاده، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع زحزحتهم عن البريمي، واستمر دفع الزكاة لهم من قبل

مسقط قائما، كما ظلوا مسيطرين على بعض المقاطعات العمانية، وإلى أن مات سلطان قبل الأوان يبدو أنه قد ظل مشغولا بحروب تكاد تكون مستمرة ضد السعوديين، ومع أنه استطاع أن يمنع تقدمهم إلى عاصمة بلاده إلا أنه لم يستطع أن يزحزحهم عن مركزهم الرئيسي في البريمي أو أن يطردهم خارج البلاد.

وعلى الرغم من أن سلطان بن أحمد لم يستطع تخليص بلاده من نفوذ السعوديين، إلا أنه يمكن القول إن السنوات العشر التي قضاها في الحكم شهدت امتداد السيطرة العمانية على سواحل الخليج العربية والفارسية، كما عمل على حماية البصرة من الفرس حتى أنه تلقى فرمانا من السلطان العثماني مصطفى الثالث يقضي بمنحه راتبا سنويا من خزانة بغداد، وإن كان ولاة بغداد لم ينفذوا هذا الالتزام مما سيؤدي إلى حدوث صدام بينهم وبين سلاطين مسقط[٩٤].

وأخيرا قد يكون من الإنصاف أن ننوه بسلطان بن أحمد باعتباره – يعد بلا جدال- واحدا من السلاطين البارزين من آل بوسعيد ، وهو صاحب اليد الطولى التي أتت بالمؤثرات السياسية والحضارية إلى بلاده، مما سيكون لذلك أثر كبير في تطور السلطنة ووصلها بالعالم الخارجي.

الأوضاع الداخلية في سلطنة مسقط

أدى افتقار حكام الساحل إلى التأييد الديني من قبل الرؤساء الإباضيين إلى بحثهم عن عوامل أخرى لتوطيد مركزهم في الحكم، أضف إلى ذلك أنهم لم ينحدروا من سلالات سبق لها أن مارست الحكم من قبل – وهو أمر له اعتباره عند العرب – وفي ذلك يقول هوجارث Hogarth «إن سلاطين البوسعيد لم يكونوا من ذوي الدم الأزرق، ولكنهم كانوا ينتمون إلى طبقة من التجار وصلوا إلى الحكم في موجة من الغضب الشعبي ضد الاحتلال الفارسي، ومن ثم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى البحث عن أساليب جديدة لضمان استمراريتهم في الحكم»[٩٥]. ولما كان التعارض بين السلاطين المعتدلين وبين الإباضيين المحافظين قد حال دون وجود جيش وطني، فقد لجأوا إلى الاستعانة بالجنود المرتزقة من عناصر البلوش والزيجلوس الذين كان يؤتى بهم من السند وسواحل مكران وبلوخستان، وقد عرفت تلك العناصر بشجاعتها في القتال وولائها للحكام بشرط أن تجد ما يكفيها من رواتب وأسلاب.

وبالإضافة إلى القوة العسكرية كان على سلاطين مسقط أن يبحثوا عن موارد مالية

جديدة بعد أن أصبح من العسير عليهم الاعتماد على الموارد التقليدية في الداخل لعدم ثباتها من ناحية وعدم ضمان تحصيلها أو استمرارها من ناحية أخرى، وخاصة عند نشوب فتن أو اضطرابات داخلية. وعلى الرغم من تغاضي السلاطين في كثير من الأحيان عن فرض الضرائب على المقاطعات الداخلية، إلا أنهم احتفظوا بحقهم في فرض ضريبة على إنتاج التمر وتصديره إلى الخارج عبر الموانى الساحلية إذ كانوا يفرضون ضريبة تقدر بـ ٦٪ من قيمته(٩٦). وليس من شك في أن نجاح السلاطين في السيطرة على موانى الساحل كان له أثر كبير في ضمان الموارد المالية الناجمة عن تحكمهم في البضائع التي كانت تأتي إلى تلك الموانى أو تمر منها إذ كانوا يفرضون عليها الضرائب والرسوم الجمركية التي كانت تشكل نصيبا موفورا من دخل السلطنة، وخاصة أن موقع عمان الطويل على الساحل مكن السلاطين من السيطرة على العديد من المنافذ والموانى البحرية، كما أن نجاحهم في السيطرة على جزيرة هرمز وغيرها من الجزر والموانى الواقعة على الساحل الفارسي ساعد على مضاعفة الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من حركة الملاحة والتجارة في الخليج إذ كان من الطبيعي أن يستغلوا الموقع الجغرافي لبلادهم لإنعاش مواردهم المالية. وكانت الرسوم الجمركية تقدر عادة بـ ٥٪ من قيمة البضائع الواردة على حين أعفيت الصادرات من تلك الرسوم. وإن كان الرحالة الدانماركي كارستن نيبور Nebuhr لاحظ أن المكوس الجمركية لم تكن منتظمة، فبينما كان الأوروبيون يدفعون ٥٪ من قيمة بضائعهم كان العرب يدفعون ٦,٥٪ والهنود ٩٪ (٩٧)، وبالإضافة إلى ذلك كانت مسقط والموانى الأخرى كمطرح وصحار تشتغل بتجارة المرور «الترانزيت»، وكانت تفرض على تلك التجارة مكوسا جمركية تصل إلى ٢٪ من قيمتها. وعلى الرغم من أن سلاطين البوسعيد كان لهم دخل من أراضيهم وممتلكاتهم واحتكاراتهم الخاصة، بالإضافة إلى الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من ممتلكاتهم في شرقي إفريقيا(٩٨)، كما كان لامتداد سيطرتهم على بعض سواحل الخليج وجزره أثر كبير في زيادة مواردهم نتيجة الثروات التي كانوا يحصلون عليها من صيد اللؤلؤ واستخراجه، إلا أن تلك الموارد جميعها كانت لا تقاس بشيء بالنسبة لما كانوا يحصلون عليه من تجارتهم الخارجية ومن أسفارهم البحرية البعيدة(٩٩).

وكانت مسقط تستورد الأنسجة بمختلف أنواعها من العراق، كذلك كانت تستورد الأرز والقمح من الهند، وكانت لها علاقات تجارية بشرقي إفريقيا وخاصة مع كل من كلوة وزنجبار ومدغشقر وموريشيوس وغيرها، كما وصلت أسفار العمانيين التجارية

إلى الشرق الأقصى وكانت لهم جاليات في الهند والصين وجزر الهند الشرقية. وفيما يبدو أن حكام البوسعيد أنفسهم أثرت فيهم مهنتهم السابقة التي توارثوها عن أسلافهم وهي التجارة، إذ اشتهروا بنشاطهم التجاري الزائد، حيث يذكر نيبور بصدد ذلك أنه كان للإمام أحمد بن سعيد أربع سفن حربية كبيرة الحجم كان يستخدمها وقت السلم في التجارة حيث كان يبعث بها إلى الموانى الإفريقية ليأخذ منتجات الشرق الإفريقي من العاج والرقيق. وقد بلغ النشاط التجاري لسلاطين البوسعيد حدا كبيرا ؛ وخاصة على عهد السيد سعيد بن سلطان الذي كان كثيرا ما يصرح بأنه تاجر قبل أن يكون سلطانا.

نظم الحكم في مسقط

على الرغم من أن سلاطين مسقط كانت لهم سلطة الحكم بأنفسهم على جميع الأقاليم العمانية، إلا أن طبيعة البلاد الجغرافية جعلتهم يستعينون بالشيوخ ورؤساء القبائل الذين كانوا يعهدون إليهم بحكم المقاطعات التابعة لهم في الصير والجو ويبرين وظفار وغيرها[١٠٠]. على أن ولاء أولئك الرؤساء للسلاطين كان ولاء اسميا في أغلب الأحيان، إذ كانت كل مقاطعة تتمتع باستقلالها الذاتي وإن كانت من الناحية النظرية خاضعة لهم. وكان الحكم يجرى في تلك المقاطعات على الطريقة القبلية ويمارسه الشيوخ القبليون طبقا للتقاليد والأعراف السائدة دون تدخل من قبل حكومة مسقط، وبمعنى آخر كانت الصلات بين رؤساء تلك المقاطعات وبين حكومة مسقط تكاد تكون منقطعة إلا في الحالات الطارئة حين كان السلاطين يضطرون إلى التدخل لقمع ما قد ينشب من اضطرابات أو فتن داخلية ضمانا لأمن السلطنة، أو حين كان يلجأ السلاطين إلى رؤساء الداخل لطلب الإمدادات التي يحتاجون إليها من رجال أو أموال لدرء ما قد تتعرض له البلاد من أخطار خارجية أو داخلية، ولعل ذلك الأسلوب الذي اتبعه السلاطين في الحكم قد أوحى إلى كل من الرحالة ولستد Wellsted والكابتن كولومب – Colomb - ضباط البحرية البريطانية– بأن يشبها النظام الذي اتبعه السلاطين في حكمهم للأقاليم الداخلية في عمان بالنظام الإقطاعي، وعقد ولستد بصدد ذلك مقارنة طريفة بين رؤساء المقاطعات الداخلية وبين «البارونات» الإقطاعيين الذين عرفتهم أوروبا في العصور الوسطى[١٠١]، وإن كان كولومب لاحظ أن نفوذ السلطان على أولئك الرؤساء كان أقوى من نفوذ الملك الإقطاعي ؛ إذ إن أولئك الرؤساء على الرغم من كونهم يمارسون في مقاطعاتهم سلطة أقوى مما كان يمارسه الإقطاعيون الأوروبيون، إلا أنهم كانوا يستمدون نفوذهم الفعلي

من السلطان، فضلا عن أن حيازتهم لما في أيديهم من مقاطعات كانت تتوقف بالدرجة الأولى على مدى ولائهم أو إخلاصهم له (١٠٢). على أنه ينبغي أن نقرر في ذلك المقام أن النظام الإقطاعي – إذا جاز لنا تسميته بذلك الاسم – لم ينشأ في عمان نتيجة تعرض البلاد لأخطار خارجية كما حدث في أوروبا، بل على العكس من ذلك نجد أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها البلاد من غزوات برتغالية أو فارسية كانت أدعى إلى حدوث حركات وحدوية كما حدث على عهد الإمام ناصر بن مرشد في مواجهته للبرتغاليين ، أو كما حدث على عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي قام بحركة توحيد في عمان لكي يصد الغزاة الفرس عنها. وكل ما يمكن أن نؤكده في هذا المقام أن النظام الإقطاعي في عمان نشأ نتيجة لطبيعة البلاد الجبلية وما نتج عن ذلك من عزل الساحل عن الداخل، هذا بالإضافة إلى العصبية القبلية التي كان من الصعب انتظامها في وحدة تعترف بنظام مركزي يطبق عليها دون النظر إلى ما ألفته من حياة خاصة أو نهج معين في الحياة. وقد ساعد على بقاء ذلك النظام – فضلا عن الاعتبارات التي أشرنا إليها – جنوح الحكام أنفسهم إلى التخلص من أعباء الحكم المركزي نتيجة انشغالهم بالعلاقات الخارجية، وتكوين ممتلكات لهم في شرقي إفريقيا أو توجيه سياستهم صوب فارس والخليج، إلى جانب المنازعات والاضطرابات الداخلية، وكل تلك الأمور أدت إلى قيام حكم لا مركزي لا يكاد يُبقي للسلاطين إلا قدرا واهيا من السلطة والنفوذ على أقاليمهم الداخلية.

أما فيما يتعلق بنظام الحكم الذي اتبعه السلاطين في سيطرتهم على الساحل وعلى مسقط بصفة خاصة باعتبارها العاصمة، فقد كان من المعتاد أن يشرفوا بأنفسهم على الأمور الداخلية فيها، غير أنهم كانوا في كثير من الأحيان ينيبون عنهم أقرباءهم في حالة تغيبهم أو اضطرارهم لمغادرة عاصمة بلادهم لانشغالهم في حرب، أو في حالة تفقد ممتلكاتهم في الشرق الإفريقي(١٠٣). كما كانوا يقتصرون في أغلب الأحوال على ممارسة السلطة العليا في الوقت الذي كانوا يعتمدون فيه على الرؤساء والنواب الذين يقومون بشؤون الحكم نيابة عنهم. والواقع أن اتجاه حكام البوسعيد للتخفف من أعباء الحكم وضح منذ البدايات الأولى من قيام الدولة، حيث يحدثنا ابن رزيق أن الإمام أحمد بن سعيد عين جده في إحدى المناصب الهامة في الدولة(١٠٤)، كما عهد إلى آخرين بقيادة الأسطول ونيابة المقاطعات الداخلية(١٠٥).

أما عن النظام القضائي الذي كان متبعا في مسقط، بما في ذلك الفصل في الخصومات والتقاضي بين الناس فقد كان السلاطين يعهدون به إلى قضاة من أهل العلم

الذين كانت لهم سلطة فض المنازعات بما يفرضونه من أحكام، غير أن سلطة أولئك القضاة كانت تقتصر على القضايا البسيطة أو العادية، أما القضايا الكبرى فقد كان يستلزم عرضها على السلاطين أنفسهم، ويتم ذلك بانعقاد مجلس كبير يرأسه السلطان بنفسه وفيه يصدر حكمه أو يصادق على ما تم صدوره من أحكام، أو يدخل عليها ما يراه من تغييرات أو تعديلات.

أما عن نظام الجيش فلم يكن هناك – كما سبق أن أشرنا – جيش دائم قائم بشؤون الدفاع. وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد عمل على تكوين جيش نظامي إلا أن بقاء ذلك الجيش كان مرتبطا بوجود الفرس في البلاد(١٠٦)، وحتى ذلك الجيش لم يكن جيشا وطنيا خالصا إذ داخلته العديد من العناصر المرتزقة. ولعل السلاطين أدركوا بأنفسهم استحالة اعتمادهم على جيش وطني في الوقت الذي كانت تترنح فيه البلاد بالاضطرابات بين معارض للسلطة أو منافس على الحكم، ومن هنا نستطيع أن نفسر اعتمادهم على الجنود المرتزقة الذين ظلوا إلى عهد قريب يكونون القوات الرئيسية للسلطنة. واللافت للنظر أن حكام البوسعيد لم يكونوا هم المبتدعين لطريقة تكوين قواتهم العسكرية على هذا النحو ؛ وإنما كانوا مقلدين لأسلافهم اليعاربة، وكان عدد تلك القوات يزيد أو يقل حسب الحاجة إليهم أو إزاء ما تتعرض له البلاد من أخطار داخلية أو خارجية، ففي وقت السلم كانت القوات العسكرية لا تزيد عادة على بضع مئات من الجنود يتولون حماية قلاع مسقط وتحصيناتها، بينما كان يتضاعف هذا العدد عدة مرات في أوقات الفتن والحروب الأهلية، أو نتيجة للسياسة التوسعية التي كان ينتهجها حكام السلطنة، وكان يعهد إلى تلك القوات بحراسة وحماية الممتلكات الخاضعة لهم في الخليج أو في سواحل شرقي إفريقيا(١٠٧).

وكانت القوات المرتزقة تتكون من عنصرين رئيسيين هما: البلوش والزيجلوس، وتنتمي المجموعة الأولى إلى مواطنها الأصلية في سواحل بلوخستان، ولعلهم في وفودهم إلى مسقط وغيرها من بلدان الخليج كانوا مدفوعين بفقر بلادهم(١٠٨). أما عناصر الزيجلوس فيرجعون بمواطنهم الأصلية إلى السند، وبدأ دخولهم في خدمة حكام البوسعيد على عهد سلطان بن أحمد(١٠٩)، وإن كان برسي بادجر Badger قد أشار في مقدمته لمخطوطة ابن رزيق إلى أن الإمام أحمد بن سعيد كان أول من استعان بهم إبان الصراع الذي نشب بينه وبين الغافريين من قبائل الشمال (١١٠).

وإلى جانب تلك العناصر المرتزقة اعتمد السلاطين على بعض العناصر الوطنية

الموالية لهم، فعندما كانت تتعرض إحدى مقاطعات البلاد لاضطرابات داخلية أو أخطار خارجية كان السلطان يطلب من رؤساء المقاطعات التابعة له وشيوخ القبائل الموالية إمداده بما يلزم من رجال لصد تلك الأخطار، وكان أفراد تلك القوات يتجمعون بالسلاح الذي تدربوا عليه منذ الصغر، وكان السلاطين من جانبهم يقدرون تلك المساعدات وذلك بتقديم المكافآت والهدايا للشيوخ والرؤساء الموالين لهم إلى جانب إعفائهم من ضريبة العشور التي كانت تفرض على إنتاجهم الزراعي(١١١).

أما الغنائم التي يتم الحصول عليها من الحروب فكانت توزع عادة على أفراد القوات الذين اشتركوا في القتال، هذا بالإضافة إلى قدر من المال بمثابة رواتب للجند، إلى جانب مكافأة يتحصل عليها المقاتل في نهاية الحرب، وهذه المكافأة كانت تتوقف قيمتها على مرتبة المقاتل نفسه، وعلى مقدار ما بذله من جهد وجسارة في القتال. وفيما يبدو أن السلاطين قدروا أن هذه الطريقة التي اتبعوها في تكوين قواتهم الدفاعية تخفف عليهم عبء تكوين جيش نظامي دائم، هذا بالإضافة إلى أن الظروف التي عرضنا لها كانت تقف حائلا دون ذلك.

وكان نظام تسليح الجيش يقوم على طرق بدائية، وطبقا لما يذكره الرحالة نيبور– الذي زار مسقط على عهد الإمام أحمد بن سعيد – أن أغلبية القوات كانت تتسلح بالحراب والسيوف والدروع الصغيرة التي يعلقها المحاربون على أكتافهم، هذا بالإضافة إلى البنادق العتيقة التي كانوا يستخدمونها. أما عن رواتب الجند فكانت لا تزيد بصفة عامة على عشرين محمدية – وهي عملة كانت مستخدمة في مسقط – أي ما يعادل أربع روبيات شهريا(١١٢).

وكان السلاطين يعتمدون في سيطرتهم على الأوضاع الأمنية في العاصمة على هيئة تنفيذية تتكون من قوة مسلحة على غرار نظام الشرطة الذي كان معمولا به في الدول الإسلامية، كما كانوا يستعينون بعدد من الجباة الذين يتولون تحصيل الضرائب وما إليها من أموال الصدقة أو الزكاة، وهذه الموارد كانت تدخل جميعها في بيت المال الذي يقع تحت تصرف السلاطين، وكانوا يستخدمونها عند نشوب حرب أو للدفاع عن البلاد، وللمحافظة على القلاع والحصون، إضافة إلى تقديم بعض الخدمات العامة وبناء المساجد ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه قد حدثت عدة تغييرات وتطورات هامة فيما يتعلق

بالسلطة العليا، فبينما كانت السلطة تنتقل من حاكم إلى آخر – وفقا للتعاليم الإباضية – على طريقة الانتخاب حين كان الإباضيون ينتخبون أئمتهم وفقا لقواعد خاصة متفق عليها في المذهب الإباضي ؛ من حيث اختيار أصلح الناس وأكثرهم كفاءة لمنصب الإمامة، كان للتطورات السياسية التي مرت بها البلاد أثرها الكبير في نظام الحكم، إذ انحصر الانتخاب في أسرة واحدة كما كان الحال على عهد اليعاربة، أو حين سار الحكم على النظام الوراثي الذي يقوم في فرع واحد من الأسرة كما أصبح عليه الحال على عهد دولة البوسعيد. وإن كانت تلك الدولة قد قامت في أول أمرها على نظام الإمامة واحتفظت بها لفترة من الزمن على عهد الإمام أحمد بن سعيد وابنه سعيد بن الإمام، إلى أن استطاعت السلطنة أن تفرض نفوذها على الساحل، وترتب على ذلك خلو مقعد الإمامة واستمراره خاليا قرابة نصف قرن عقب وفاة الإمام سعيد بن أحمد في عام ١٨٢١ إلى أن بعثت الإمامة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد الإمام عزان بن قيس وإن لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات، كما بعثت مرة أخرى في عام ١٩١٣ واستمرت حتى حقبة الخمسينات.

وقد واكب التطور الذي حدث في ممارسة السلطة العليا وانتقالها من الأئمة إلى السلاطين تطور آخر في أسلوب ممارسة الحكم، إذ كان من الطبيعي بعد أن تخلى السلاطين عن منصب الإمامة فقدانهم السلطة الدينية التي كان يتمتع بها الأئمة واقتصارهم على السلطة السياسية التي عملوا على تدعيمها بالقوة العسكرية الموالية لهم.

وقد يكون من المناسب ونحن بصدد إنهاء حديثنا عن الأوضاع الداخلية ونظم الحكم، أن نتوقف قليلا لكي نعرض لعاصمة السلطنة وذلك على النحو التالي:

مسقط وسكانها

يحدثنا الرحالة الإنجليزي ولستد أن الاحتلال البرتغالي لمسقط في عام ١٥٠٨ ساعد على إبرازها في المجال التجاري – وإن كان ذلك لصالح الاحتكارات البرتغالية – إذ أصبحت مركزا من أهم مراكز التجارة والاتصال بين المستعمرات البرتغالية في الهند وبين القواعد البرتغالية في جزيرة هرمز وغيرها من جزر وموانى الخليج العربي، وقد عني البرتغاليون بتحصينها فبنوا بها قلعتين كبيرتين لا تزالان قائمتين في مسقط حتى يومنا هذا، وقد عرفت هاتان القلعتان –التي تحولت إحداهما فيما بعد إلى قصر السلطان

الحاكم- بقلعتي الميراني والجلالي. وليس من شك في أن مسقط قد أفادت فائدة كبيرة من الضربة التي وجهها الفرس والإنجليز للبرتغاليين في جزيرة هرمز، حيث أعقب طرد البرتغاليين من تلك الجزيرة واحتلال الفرس لها على عهد الشاه عباس الكبير في عام ١٦٢٢ هجرة تجارها الأثرياء إلى مسقط محدثين بها ازدهارا كبيرا في أوضاعها التجارية والاقتصادية [١١٣]. ويلي ميناء مسقط في الأهمية ميناءي صحار ومطرح، ويعتبر الميناء الأخير مركزا هاما لطرق القوافل التي تأتي من داخلية البلاد في طريقها إلى الساحل[١١٤].

وليس من شك في أن النشاط البحري والتجاري لمسقط قد طبعها بطابع خاص وأثر على سكانها، الذين يتميزون بأنهم خليط من عناصر مختلفة - عربية وفارسية وهندية - كما نتج عن الروابط بين عمان وشرقي إفريقيا غلبة الدماء الزنجية التي يمكن ملاحظتها بوضوح في السلطنة أكثر من أي قطر آخر من أقطار الخليج والجزيرة العربية. وكان لتلك الروابط تأثيرها أيضا على اللهجة الدارجة في مسقط التي قد تختلف بعض الشيء عن اللهجات الدارجة في الأقطار الخليجية الأخرى [١١٥].

وكانت عناصر السكان تفد إلى مسقط - بالإضافة إلى الساحل الشرقي الإفريقي - من بغداد والبصرة وأقطار الخليج والجزيرة العربية وكردستان وأفغانستان وسواحل مكران، حيث كانت تأتي من السواحل الأخيرة عناصر البلوش الذين استخدموا في قوات السلطنة، كما كانوا يشتغلون في وقت السلم في عمليات التجارة والنقل البحري. وقد تميزت مسقط بصفة خاصة بوجود عناصر كثيرة من الهنود، وخاصة من طائفة البانيان Banians الذين كانوا يفدون من كاجرات ويقومون بعمليات التجارة، وقد استطاعوا أن يكونوا طبقة تجارية مسيطرة وامتد نشاطهم فشمل معظم تجارة اللؤلؤ التي تزخر بها مياه الخليج العربي[١١٦]. وقدر الرحالة نيبور أثناء زيارته لمسقط في عام ١٧٦١عددهم بما يصل إلى ألف ومئتي نسمة[١١٧]، غير أن ذلك العدد لم يلبث أن تضاعف عدة مرات، وبلغ نشاطهم البحري والتجاري درجة كبيرة من القوة والانتعاش بحيث أصبح من الصعب على أهالي البلاد أو أية عناصر أخرى منافستهم[١١٨]. وبالإضافة إلى المصالح الاقتصادية التي كانت تدفع الهنود للوفود إلى مسقط والإقامة بها، كانت هناك دوافع أخرى من بينها سماحة السلاطين وتشجيعهم لأنشطتهم الاقتصادية، والسماح لهم بممارسة عاداتهم وشعائرهم الدينية بحرية تامة في معابدهم الخاصة[١١٩].

ويعتبر الفرس من الجاليات التي تلي الهنود في الأهمية ، وكانوا يفدون إلى مسقط من بوشهر وبندر عباس ولارستان، وكانوا يشتغلون بدورهم بالتجارة غير أنهم تميزوا إلى جانب ذلك بصناعة الخناجر والسيوف وببعض الصناعات الأخرى، ومن بينها صناعة عيدان الثقاب وغيرها من الصناعات الصغيرة، وكانت تلك الصناعات تجد رواجا كبيرا في داخلية البلاد. وقد كثر عدد الفرس في أواخر عهد اليعاربة حينما استعان بهم الإمام سيف بن سلطان الثاني لتوطيد نفوذه في الحكم، غير أنهم استغلوا تلك الفرصة للسيطرة على البلاد، إلى أن تمكن الإمام أحمد بن سعيد من طردهم، ولكنهم لم يلبثوا أن تدفقوا من جديد عقب عودة العلاقات الفارسية العمانية إلى طبيعتها.

وإلى جانب الفرس كانت توجد طوائف قليلة العدد من الأفغان الذين اتخذوا مسقط مقرا لهم، وكثير منهم كانوا يقيمون بها لفترات محدودة أثناء رحلتهم إلى مكة لتأدية فريضة الحج، وعلى ذلك كان من النادر اشتغالهم في أعمال تجارية أو صناعية دائمة، وعموما كانوا يعيشون في شبه عزلة عن بقية الطوائف الأخرى [١٢٠].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سلطنة مسقط شهدت وجود جالية يهودية بها، وكان معظمهم يفدون إليها من اليمن، وقد كثر عددهم بصفة خاصة في ميناء صحار، وكانوا يعيشون على إقراض الأموال للناس بالربا الفاحش، وقد عرفوا بين أهالي البلاد بـ «أبناء سارة». وقد تزايدت أعدادهم في مسقط على عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٦-١٨٥٦، وعلى الأخص في عام ١٨٢٧، حين طردهم الوالي المملوكي داود باشا من بغداد، فمنهم من اتجه إلى فارس بينما اتجه آخرون إلى الهند وبعض أقطار الخليج. وقد لقي اليهود معاملة طيبة من السيد سعيد الذي سمح لهم بالاشتغال ببعض الصناعات والتعامل بالأموال. ويؤكد الرحالة ولستد على تلك المعاملة الحسنة التي تمتع بها اليهود في مسقط، حيث يذكر أن وضعهم فيها كان أفضل بكثير من وضعهم في اليمن حين كانوا يسكنون في مناطق منعزلة، أو كما كانوا يرغمون في فارس على السير إلى يسار المسلمين إذا تصادف لقاؤهم معهم، وإنما تركت لهم في مسقط الحرية التي مارسوها وفقا لشعائرهم ومعتقداتهم الدينية وتقاليدهم الخاصة.

وعلى الرغم من وجود تلك العناصر والطوائف المتنوعة التي أشرنا إليها، إلا أنه لم ينشأ عن وجودها سلالات مولدة، ويرجع ذلك إلى أن العقائد الدينية حالت دون تزاوج تلك العناصر. كما لم يحدث تزاوج بين العناصر الإسلامية ذاتها باستثناء القليل منها، فقد أدت كراهية العمانيين للفرس - نتيجة احتلالهم للبلاد في فترة ما - إلى عدم حدوث

تزاوج بينهم وبين العمانيين، وذلك على الرغم من أن بعض الأئمة والسلاطين عمدوا إلى الزواج من أميرات فارسيات، بهدف تدعيم مركزهم تجاه رعاياهم الفرس.

أما من حيث وضع النساء في مسقط فقد اختلف بعض الشيء عما كان عليه الحال في الأقطار الخليجية الأخرى، إذ كن يشاركن بنصيب هام في نشاط المجتمع وفي النواحي السياسية وفي شؤون الحكم بصفة عامة، وظهرت الكثيرات منهن على رأس الحركات المعارضة والمنازعات الأسرية التي كانت تقوم في البلاد. وكان من نساء الأسرة الحاكمة من يقمن بالوصاية على الحكم. كما امتاز حجاب المرأة في مسقط عموما بأنه أقل مما كان عليه في بقية الأقطار الخليجية الأخرى[١٢١].

ويتفق معظم الرحالة الأوروبيين الذين زاروا مسقط على أن العمانيين يعدون من أكثر أهالي الخليج أناقة وهنداما، حيث يذكر الرحالة بكنجهام Buckingham بصدد ذلك أنهم أشد رقة وأكثر أناقة وحسنا في المعاملة من جميع العرب الذين صادفهم في رحلاته[١٢٢]. ويشتمل زي العمانيين عادة على عباءة من التيل أو الحرير الموصلي بالإضافة إلى جلباب وسروال[١٢٣]، ويضعون على رؤوسهم طاقية قد تكون مزركشة بعض الشيء وفي أقدامهم نعالا من الجلد، كما يحرصون على التسلح بخناجر صغيرة قد تكون مصنوعة من الذهب أو الفضة وذلك بالنسبة للمواطنين الذين يعيشون في مستويات عالية[١٢٤].

ويعتنق معظم العمانيين المذهب الإباضي ، وعلى الرغم من أن سلاطين مسقط يعتنقون هذا المذهب، إلا أنهم كانوا يجدون أعنف المعارضة وأشدها من قبل الإباضيين المحافظين في الداخل، حيث ظل الصراع قائما بين الفريقين على مر السنين. وإن كان الطابع الحضري لمسقط قد ساعد على زوال حدة التعصب بين إباضية الساحل نتيجة للاتصالات الخارجية ووفود العناصر المختلفة التي سبق الحديث عنها؛ مما أدى إلى تنوع وتباين العقائد والمذاهب الدينية إلى درجة أن المذهب الإباضي أصبح لا يشكل في الساحل إلا نسبة قليلة من السكان المسلمين الذين يرجعون في معظمهم إلى المذاهب الشيعية والسنية، بينما يدين غير المسلمين بمذاهب وأديان متنوعة. أما عن الإباضيين في الداخل فقد ظلوا على تمسكهم الشديد بتعاليمهم، كما ظلت مقاطعاتهم ومدنهم الداخلية من المعاقل الرئيسية للمذهب الإباضي. وتعد مدينة الرستاق العاصمة الدينية لعمان، بالإضافة إلى العديد من العواصم الدينية والتاريخية الأخرى كنزوى وبهلى حيث كانت تقام في تلك المدن الاحتفالات الدينية.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر أخذت عمان تتعرض للغزوات السعودية، وقد تركت تلك الغزوات آثارها الواضحة التي كانت تتمثل في مراكز لنشر التعاليم السلفية، كما ترتب على تدفق السعوديين على بعض الأقاليم العمانية احتدام الصراع والعصبية بين عرب الشمال والجنوب، إذ كان العمانيون يعتبرون السعوديين من عرب الشمال، ومن ثم كانت القبائل الغافرية أسرع في تشرب التعاليم السلفية ونشرها والدعاية لها، وذلك على عكس القبائل الهناوية المنتمية إلى عرب الجنوب. وليس من شك في أن الضغوط السعودية كان لها أثر كبير في عدم استمرارية قيام الإمامة، إذ كانت تلك الضغوط سواء من قبل السعوديين أو حتى من قبل الإباضيين المعتدلين في الساحل عائقا حال دون بعثها، وبالتالي ظل مقعد الإمامة شاغرا، ولم يتم شغله إلا في فترات محدودة طوال عهد البوسعيد[١٢٥].



هوامش الفصل الأول

١) R. S. Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa " Lecture given to a joint meetg of The Royal Asiatic and Central Asian Societies. July 1,1929.

٢) نور الدين السالمي ، **تحفة الأعيان بسيرة آل عمان** ، جـ ٢ ، ص ٤ .

٣) حميد بن رزيق ، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين** ، ص ٢٦٣.

٤) المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

٥) Cl. Huart, Histoire des Arabes, tome 2, p. 65.

٦) يقصد **بالهناوية عرب الجنوب** ، وبالغافرية عرب الشمال ، أو القحطانيون والعدنانيون ، وهما القسمان الكبيران اللذان كان ينقسم إليهما العرب قديما ، انظر : T. Bertram, Alarms and Excursions in Arabia , London, 1936, p. 155.

٧) **السالمي** ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧ .

٨) George Percy Badger, History of the Imams & Seyyids of Oman, by Salil Bin Razik, see the introduction , p. xxxii.

٩) حاول **نادرشاه** القضاء على القبائل العربية التي تنازعه النفوذ ، وأرسل من أجل ذلك عدة حملات لم يقدر لها النجاح ، مما اضطره إلى إقرار الأمر الواقع والاعتراف بسيطرة تلك القبائل على سواحل الخليج بما في ذلك الجزر والمولني الواقعة على السواحل الفارسية ذاتها . انظر : L. Lockhart, Nadir Shah, A Critical Study based mainly upon contemporary sources, London, 1938, p. 182.

١٠) Ibid., p. 183.

١١) **السالمي**، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢، ص ١٤٧.

١٢) نفسه ، ص ١٤٧.

١٣) يقع **ميناء صحار على شاطئ الباطنة** على بعد مئة ميل إلى الشمال الغربي من مسقط .

١٤) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ١٦١.

١٥) انظر نص وصية الإمام أحمد بن سعيد في كتاب ابن رزيق ، " **الفتح المبين** " ، ص ص ٣٥١– ٣٥٢ .

١٦) G. P. Badger, op. cit., p. XXXVII.

١٧) يحدثنا **السالمي** أن موقف الفرس أصبح حرجا عقب وفاة حليفهم سيف ، فأخذوا في البحث عن حليف آخر وتمكنوا من الاتفاق مع أحد أقرباء سيف ويدعى ماجد بن سلطان حيث بعثوا به إلى الشاه ليجدد عهد سيف، ووافق نادرشاه على ذلك ، ولكن شاء القدر أن تقذف الرياح بالسفينة التي كان عليها ماجد وهو في طريق عودته إلى ميناء صحار ، فقام أحمد بن سعيد بالقبض عليه وانتزع منه فرمان الشاه الذي كان يقضي بتسليم حصون مسقط ومطرح إلى ماجد . وبادر أحمد بن سعيد بإرسال أحد أعوانه إلى قائد الحامية الفارسية الذي سلم له الحصون على اعتبار أنه وفد من قبل ماجد بن سلطان . ويحدد السالمي تلك الخديعة التي استولى بها أحمد بن سعيد على حصون مسقط وقلاعها كبداية لدولة البوسعيد وانتهاء ملك اليعاربة . انظر السالمي، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ص ١٤٨–١٥١.

١٨) A. Auzoux , La France et Mascate aux XVIII et XIX Siecles, Extrait de la Revue d'Histoire Diplomatique, XXIII, Paris, 1909. See also, Carsten Neibuhr, Descriptionn de l' Arabie, Paris, 1773, p. 261.

١٩) Cl. Hurat, op. cit., tome 2, p. 269.

٢٠) Bommbay Government , Selections from the Records of Bombay Government, vol.

XXIV, p. 6 sq, see also, L. Lockhart, op. cit., p. 219.

٢١) ذكرت **وثائق حكومة بومباي** أن قبيلة البوسعيد قبيلة غافرية ، والحقيقة أنها قبيلة هناوية . ويرجع سبب ذلك الخلط إلى أن وثائق بومباي ترجع كلا من اليعاربة والبوسعيد إلى أصل واحد ، ولكن المصادر العمانية تجمع على أن البوسعيديين لا ينتمون إلى نفس المجموعة القبلية التي ينتمي إليها اليعاربة،انظر :.S. R. B. G., vol. XXIV, pp. 5-8.

٢٢) **عمان والساحل الجنوبي للخليج " الفارسي "**، إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية – إدارة العلاقات – شعبة البحث ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٧٤.

٢٣) **وثائق الحكومة السعودية** ، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ ١ ، العرض التاريخي ، ص ١٠١.

٢٤) **السالمي** ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ١٦٢.

٢٥) J. R. Wellsted, Travels in Arabia, vol. 2, p. 393.

٢٦) **وثائق الحكومة السعودية** ، جـ ١ ، ص ١٠١، نقلا عن جيان ، وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرقي إفريقيا.

٢٧) ذكر ابن رزيق أن انتقال ملك اليعاربة إلى أحمد بن سعيد كان في سنة الأربع والخمسين والمئة ألف وهو العام الهجري الذي يوافق عام ١٧٤١ الميلادي ، انظر **الفتح المبين** ، ص ٣٤٧ ، وكذلك **المقدمة التي وضعها برسي بادجر للترجمة الإنجليزية** للكتاب.

٢٨) **السالمي** ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ص ١٦٢-١٦٣.

٢٩) **ابن رزيق** ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.

٣٠) Carsten Neibuhr, op. cit., p. 78.

٣١) Friouz Kajare, Le Sultanate de Mascate et la Question d' Oman. Etude d' Histoire Diplomatique et de Droit Internationale, Paris, 1905, p. 69. See also G. P. Badger, op. cit., p. XLVIII.

٣٢) William Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia (1862-1863), London, 1865, vol. 1, p. 265.

٣٣) يرى كل من بادجر وولستد أن زواج الإمام أحمد بن سعيد من أسرة اليعاربة كانت خطة استهدف بها أن يدعم مركزه ويعطي لأبنائه من بعده حق المطالبة بحكم البلاد، انظر : Badger, op. cit., p. XLVI. Wellsted, op. cit., vol. 1, p. 396.

٣٤) Hurat, op. cit., tome 2, p. 291.

٣٥) Badger, op. cit., p. XLVIII.

٣٦) تميز **تاريخ فارس** بعد اغتيال نادر شاه بأنه شهد أدوارا كبيرة من الأحداث الصاخبة والمؤامرات والاغتيالات حتى تمكن كريم خان الزندي من الاستحواذ على السلطة ، واتخذ من شيراز عاصمة لحكمه الذي استمر من عام ١٧٥٦ حتى اغتياله في عام ١٧٧٧. انظر :

James Morrier, A Journey through Persia, Armenia and Asia Minor to Constantinople, 1809, London, 1812 pp. XI-XII.

٣٧) Fereydoun Adamiyat, Bahrain Island(A Legal , and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy) , New York , 1955, p. 30.

٣٨) Bombay Government, S. R. B. G., vol. XXIV, p. 170.

٣٩) Ibid.

٤٠) لوثروب ستودارد ، **حاضر العالم الإسلامي** ، ترجمة عجاج نويهض وتعليق الأمير شكيب أرسلان ، المجلد

الثاني ، القاهرة ١٣٤٣هـ ، ص ٣٦٠.

٤١) **ابن رزيق** ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧٠-٣٧١ انظر أيضا: Vicenzo , Sheikh Mansour, History of Seyyid Said of Muscat , together with an account of the Countries and People on the Shores of the Persian Gulf, London, 1819, p. 3.

٤٢) Bombay Government, S. R. B. G., vol. XXIV, 172.

٤٣) لمزيد من التفصيل عن القواسم، **تنظيماتهم القبلية ونشاطهم البحري وعلاقتهم بالقوى المجاورة،** راجع الفصلين السادس والسابع من المجلد الأول من كتابنا «تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، إمارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠ ».

٤٤) Bombay Government, S. R. B .G., p. 301.

٤٥) Badger, op. cit., See the introduction, p. XLVIII.

٤٦) C. Guillain , Documents Sur l' Histoire ,la Geographie et le Commerce de l' Afrique Orientale, tome 1, pp. 542-543.

٤٧) لمزيد من التفصيل عن أسرة المزروعي في ممبسة انظر، الأمين بن علي المزروعي ، **تاريخ ولاية المزارعة في إفريقيا الشرقية**، دراسة وتحقيق إبراهيم الزين صغيرون، لندن ١٩٩٥ ، وكذلك : W. F Owen, Narrative to explore the shores of Arabia, Africa and Madagascar vol. 1, London, 1833, pp. (415-417) ومما يذكر أن الكابتن أوين عثر في خلال رحلته إلى شرقي إفريقيا عند أحد سكان ممبسة على مخطوطة عربية مدونة في ٢٨ شعبان ١٢٩٣ (١٨٢٣) عرفت بتاريخ آل المزروعي ، وقد عني جيان بترجمتها إلى اللغة الفرنسية ونشرها في الجزء الأول من كتابه: Chronicles of Mombassa, Translated from the Arabic Text, See Guillain, op. cit., tome., 614-622.

٤٨) Robert Lyne, Zanzibar Contemporary Times, p. 10., see also, Guillian, op. cit., tome 1, p. 543.

٤٩) Guillain , op. cit., tome I., pp. 543-544.

٥٠) R. S. Ruete, Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa, London, 1929, pp. 47-48.

٥١) F. B. Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London, 1929, p. 109.

٥٢) Guillain, op. cit., tome I., pp. 549-550.

٥٣) Ibid., p. 556.

٥٤) R. Lyne, op. cit., p. 10. See also, R. Ruete, op. cit., p. 48.

٥٥) Pearce, op. cit., p. 117.

٥٦) انظر الفصل الرابع من الكتاب **«دعم النفوذ العماني في شرقي إفريقيا وانتقال مقر الحكم إلى زنجبار».**

٥٧) Badger, op. cit., see the introduction, p. XLV.

٥٨) يذكر **رودلف سعيد رويت** – حفيد السيد سعيد بن سلطان من ابنته السيدة سالمة – أن الإمام أحمد بن سعيد أوكل لأبنائه إدارة أقاليم الدولة ومنحهم لقب «السيد»، وبذلك يكون هو أول من ابتدع ذلك اللقب من أسرة البوسعيد ، انظر : R. S . Ruete , The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa, Lecture given to a joint meeting of the Royal Asiatic, and Central Asian Societies, July 1, 1929, Reprinted from the Journal of the Central Asian Society, vol. XVI, 1929.

٥٩) Hurat, op. cit., tome 2, p. 71.

٦٠) Badger, op. cit., p. XLIX.

٦١) يذكر **أيتشيسون في مجموعته الوثائقية** أن الإمام أحمد بن سعيد توفي في عام ١٧٧٥ ، انظر : C. U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relating to India, and 187.



Neighboring Countries, vol. XII, Calcutta 1892, p. 187.

٦٢) **ابن رزيق** ، الفتح المبين ، ص ص ٣٨٦-٣٨٧ .

٦٣) Hurat, op. cit., tome 2, p. 272.

٦٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٧.

٦٥) **عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي»**، إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية ، إدارة العلاقات، شعبة البحث ، ص ١٦.

٦٦) عقب وفاة الإمام أحمد بن سعيد حل نظام الوراثة بدلا من نظام الانتخاب ، وتحولت الإمامة إلى فرع واحد من أسرة البوسعيد ، انظر : Firouz Kajare, op. cit., p. 69.

٦٧) **السالمي** ، مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ١٧٧.

٦٨) Badger, op. cit., p. LIII.

٦٩) Ibid.

٧٠) A. Auzoux, La France et Mascate aux XVIII et XIX Siecles" Extrait de la Revue d' Histoire Diplomatique, XXIII", Paris, 1909, p. 45.

٧١) **عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي»** ، ص ص ١٨-١٩.

٧٢) Bombay Government, S.R.B.G., vol. XXIV, p. 20.

٧٣) Thomas Bertram, Arab Rule Under The Al Bu Said Dynasty In Oman, and East Africa (1741-1937), London, 1938, p. 11.

٧٤) ج.ج . لوريمر ، **دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الثاني** ، طبعة منقحة من إعداد قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، "د.ت" ، ص ٦٦٠.

٧٥) **وثائق الحكومة السعودية** ، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ١ ، العرض التاريخي ، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٠٨. انظر أيضا : C. U. Aitchison, op. cit., vol. XII, p. 209.

٧٦) جاء في كتاب زامباور أن السبب في تغيير لقب الإمامة إلى لقب السيد لم يتضح بعد ، غير أننا لا نرى في الأمر غموضا بعد أن أوضحنا الظروف التي قامت فيها السلطنة والانفصال الذي حدث بينها وبين الإمامة في الداخل انظر ، **زامباور ، معجم الأنساب والأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي** ، ترجمة وتعليق زكي محمد حسن وآخرون ، جـ١ ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ١٩٦.

٧٧) انظر على سبيل المثال الاتفاقية التي وقعها السيد سعيد مع الكابتن مورسبي في عام ١٨٢٢ ، والخاصة بقمع تجارة الرقيق، وكذلك المعاهدة التجارية بين السيد سعيد وفرنسا في عام ١٨٤٤ ، راجع : S.R.B.G. vol. XXIV, pp. 653-654. وكذلك Aitchison, op. cit., vol XII, pp. CIXIII-CIXVIII,

٧٨) سلطان بن محمد القاسمي ، **تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢** ، دبي ١٩٨٩ ، ص ٢٨٠.

٧٩) Percy Sykes, A History of Persia, vol. 2, London, 1915, p. 456.

٨٠) G. Curzon, Persia and the Persian Question, vol. 2, London, 1892, p. 423.

٨١) Abbas Farroughy, The Bahrain Islands, A Contribution to the Study of Power and Politics in the Persan Gulf, New York, 1951, pp. 68-89.

٨٢) Farroughy, op. cit., p. 24.

٨٣) أمين الريحاني ، **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية** ، جـ٢ ، بيروت ١٩٢٩ ، ص ٢١٩.

٨٤) ذكر الشيخ خليفة النبهاني أن سلطان بن أحمد عين ابنه سعيدا وليس سالما ، أنظر **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية** - البحرين والبصرة ، الطبعة الثانية ١٣٤٢ هـ ، ص ١٣٠.

٨٥) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٢٩-٤٣٠.

٨٦) Adamiyat, op. cit., p. 37.

٨٧) Ibid.

٨٨) F. O., No., 76 The Persian Gulf, London, 1920, p. 47.

٨٩) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٣٦-٤٣٧.

٩٠) S.R.B.G., vol., XXIV, p. 430.

٩١) Ibid., p. 367.

٩٢) Raymond, Memoire sur l' origine de Wahabys, Paris, p. 11 sq.

٩٣) كان سلطان بن أحمد قد أبحر إلى البصرة وهو معتقد بوجود تحالف بينه وبين علي باشا والي بغداد ضد السعوديين ، وحين وصل إلى البصرة في ٥ أكتوبر ١٨٠٤ تبين له عدم وجود أية استعدادات من قبل الوالي، انظر : L. A. Corancez, Histoire de Wahabys depuis leur origine jusqu'a la fin de, 1819 Paris, 1810 p. 57. Cf. Vicenzo, op. cit., p. 3.

٩٤) **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية**، عرض الحكومة السعودية ، جـ ١ ، ص ١٢٠.

٩٥) D. G . Hogarth, Arabia, Oxford,1922, p. 110.

٩٦) J. S. Bukingham, Travels in Assyria, Media and Persia, vol. 2, London, 1830, p. 399. See also, Andrew Critchon, History of Arabia, vol. 2, p. 166.

٩٧) Neibuhr, op. cit., p. 264.

٩٨) Palgrave, op. cit., vol. 1, p. 385.

٩٩) Wellsted, Travels in Arabia, vol. 1, p. 25.

١٠٠) كانت كل مقاطعة تشتمل على مجموعة من القبائل لكل منها شيخها الذي يظل في منصبه مدى الحياة ، وعند وفاته يختار أفراد القبيلة خلفا له . انظر : Critchon, op. cit., vol. 2, p. 192.

١٠١) Wellsted, op. cit., vol. 1, p. 382.

١٠٢) R. N. Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean, A Record of Naval Experiences, London, 1873, pp. 365-366.

١٠٣) Vicenzo, op. cit., p. 24.

١٠٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥١.

١٠٥) Wellsted, op. cit., vol. 1, p. 367.

١٠٦) Hurat, op. cit., tome 2, P. 269.

١٠٧) Buckingham, op. cit., vol. 2, p. 405.

١٠٨) Morrier, op. cit., p. 5.

١٠٩) Vicenzo "Sheikh Mansour", op. cit., p. 7.

١١٠) Badger, op. cit., p. XLVIII.

١١١) Buckingham, op. cit., vol. 2, pp. 406-407.

١١٢) Neibuhr, op. cit., p. 266.

١١٣) Wellsted, op. cit., vol. 1, pp. 10-11.

١١٤) S. Zewemer, Arabia, The Cradle of Islam, London, 1900, p. 82.

١١٥) Paul Harrison, The Arab at Home, New York, 1924.

١١٦) Dennis Rivoyre, Obck, Mascate, Bushire et Bassorah, Paris, 1883 p. 64.

١١٧) Neibuhr, op. cit., p. 94.

١١٨) Rivoyre, op. cit., p. 91.

١١٩) Wellsted, op. cit., vol. 1, pp. 21-22.

١٢٠) Ibid., p. 157.

١٢١) Edgar Boehm, The Persian Gulf and TheSouth Sea Isles, London, 1904, p. 6.

١٢٢) Buckingham, op. cit., vol. 2, pp. 412-413.

١٢٣) Vicenzo, op. cit., p. 23.

١٢٤) Buckingham, op. cit., vol. 2 ,p. 413.

١٢٥) **عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي»** إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية ، إدارة العلاقات ، شعبة البحث ، ص ٢٣.

الفصل الثاني

مسقط وموقفها من التنافس الإنجليزي الفرنسي في بحار الشرق ١٧٥٦-١٨١٠

الصراع الاستعماري في بحار الشرق - التنافس الإنجليزي الفرنسي في مسقط خلال حرب السنوات السبع وحرب الاستقلال الأمريكية - بداية العلاقات الفرنسية بمسقط - اتفاقية ١٧٩٨ بين مسقط وشركة الهند الشرقية البريطانية - حملة بونابرت على مصر وتأثيرها على علاقة بريطانيا بمسقط- رسالة بونابرت إلى سلطان مسقط - بعثة جون مالكولم إلى البلاط الفارسي وتأكيد اتفاقية ١٧٩٨- محاولة فرنسا استعادة نفوذها في مسقط وسياسة نابليون في الشرق - فشل بعثة دي كافيناك - مسقط بين الحياد والانحياز - سقوط جزيرة موريس وتوثق العلاقات بين سلطنة مسقط والإنجليز.

شهدت الفترة من بداية القرن السابع عشر حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي صراعا عنيفا بين إنجلترا والدول الاستعمارية المنافسة لها في بحار الشرق. وقد مر الصراع بين إنجلترا وتلك الدول بصفة عامة وبينها وبين فرنسا بصفة خاصة بمرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة التنافس التجاري التي بدأت منذ أن قامت إنجلترا بتأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٠٠، وعملت على كسر سياسة الاحتكار البرتغالي والتصدي لمنافسة كل من شركتي الهند الشرقية الهولندية والفرنسية.

والمرحلة الثانية : وهي المرحلة التي عملت فيها إنجلترا على حماية الطرق الموصلة إلى إمبراطوريتها في الهند، وتشمل هذه المرحلة السنوات التي أعقبت حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣، حتى نجاحها في إسقاط المستعمرة الفرنسية في جزيرة موريس في عام ١٨١٠.

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن فرنسا دخلت ميدان الاستعمار في الشرق عقب تأسيسها لشركة الهند الشرقية الفرنسية في عام ١٦٦٤ وكان ذلك بمبادرة من وزير ماليتها الشهير كولبرت Colbert – ولكن الشركة الفرنسية لم تحظ حتى نهاية القرن السابع عشر بأكثر من ممارسة تجارية بسيطة مع فارس، ولم يقدر للفرنسيين أن يلعبوا دورا رئيسيا في أحداث الخليج خلال تلك الفترة بسبب النشاط الإنجليزي والهولندي الذي كان متصاعدا في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى أن فرنسا كانت منغمسة في مشكلات القارة الأوروبية، والحروب الكثيرة التي خاضتها على عهد لويس الرابع عشر مما ترك أثرا سيئا على تجارتها ونفوذها في الشرق، ولعل مما يؤكد ذلك أن المصالح الفرنسية في فارس أصبحت من الضآلة بحيث تركت في أيدي البعثات التبشيرية من طوائف الجزويت والكابوشيين.

وعلى الرغم من ضآلة النفوذ الفرنسي في الشرق بصفة عامة وفي الخليج العربي بصفة خاصة، إلا أننا نلاحظ عدة محاولات قام بها الفرنسيون في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر لإنشاء قاعدة بحرية لهم في ميناء مسقط، وظهرت تلك المحاولات واضحة خلال النشاط السياسي الذي كان يقوم به الممثلون الفرنسيون في البلاط الفارسي، والذي كان يهدف إلى قيام تحالف فرنسي فارسي من أجل تمكين الفرنسيين

من الاستيلاء على مسقط، وهو أمر كان يطمح إليه الفرس أيضا من أجل قمع النشاط البحري الذي كان يقوم به عرب عمان وما كان يسببه من إرهاق لفارس، غير أن مشروعات التحالف الفرنسي الفارسي لم يقدر لها النجاح، وبالتالي أصبحت كفة الإنجليز هي الكفة الراجحة في بحار الشرق.

ويمكننا اعتبار التفوق الذي أحرزته إنجلترا على فرنسا في حرب السنوات السبع بمثابة نقطة التحول في السياسة الاستعمارية البريطانية، ذلك أنه بمقتضى معاهدة باريس ١٧٦٣ التي أنهت تلك الحرب تنازلت فرنسا لإنجلترا عن معظم مستعمراتها سواء في العالم القديم أو الجديد. ويهمنا في هذا المقام المكاسب التي حققتها إنجلترا على حساب فرنسا في الهند وبحار الشرق بحيث لم يبق لفرنسا سوى مستعمرة بوند شيرى في الهند وجزيرة فرنسا Isle de France في الجزء الغربي من المحيط الهندي، التي لم تلبث أن أصبحت قاعدة هامة تشكل حجر عثرة بالنسبة للمصالح البريطانية في بحار الشرق بصفة عامة، وفي طرق المواصلات البريطانية إلى الهند بصفة خاصة[١].

ويرجع اكتشاف تلك الجزيرة إلى البرتغاليين في عام ١٥٠٥ ثم احتلها الهولنديون في عام ١٥٩٨ وأطلقوا عليها اسم موريشيوس نسبة إلى أحد حكامها، وخلف الفرنسيون الهولنديين في السيطرة عليها وأسموها جزيرة فرنسا أو فيما كانت تعرف بجزيرة موريس. وقد اهتمت فرنسا بتلك الجزيرة لموقعها الاستراتيجي الهام في الجزء الغربي من المحيط الهندي، وقامت شركة الهند الشرقية الفرنسية بتعيين وكلاء من جانبها للإقامة بها. وقد برز من بين هؤلاء الوكلاء لابوردونييه La Bourdonnaise الذي نجح في ضم إحدى الجزر الصغيرة المجاورة لها –وأطلق عليها اسم البوربون – إلى مركز حكمه في جزيرة فرنسا، وأسس بها ميناء لويس «بورت لوي» وجعل منه عاصمة لها وكان ذلك في عام ١٧٣٥. ثم عمل على تحصين الجزيرة وأدخل بها زراعة القطن وقصب السكر والنيلة وغيرها[٢].

وليس من شك في أن لابوردونييه كان يعد بحق من أكفأ حكام تلك الجزيرة؛ إذ قام بالإضافة إلى أعماله السابقة ببناء أسطول قوي قصد من ورائه أن يتخذ من جزيرة فرنسا قاعدة لتحطيم السيطرة البريطانية في بحار الشرق. وعلى الرغم من أنه لم يقدر له النجاح الذي كان ينشده مما أدى به إلى الباستيل، إلا أنه يمكننا أن نقرر أن جزيرة فرنسا ظلت تشكل عقبة في طرق المواصلات البريطانية إلى الهند طيلة الصراع الذي حدث بين بريطانيا وفرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أن تمكنت بريطانيا من

احتلالها في عام ١٨١٠، واستطاعت بذلك توجيه الضربة القاضية لفرنسا فيما يتعلق بما تبقى لها من نفوذ استعماري في بحار الشرق (٣).

وكانت فرنسا قد دأبت على أن تتخذ من جزيرة فرنسا قاعدة للاتصال بمن تستطيع الاتصال به من القوى المحلية المجاورة لها. ويهمنا في هذا المقام الاتصالات التي قامت بين جزيرة موريس ومسقط، حيث كان الفرنسيون يصدرون إلى مسقط ما تحتاج إليه من قصب السكر ويستوردون بدلا منه بعضا من الحبوب والتمر(٤). غير أن تلك العلاقات التجارية كانت تسير في نطاق ضيق للغاية، إذ لم توجد لفرنسا في مسقط وكالات تجارية أو سياسية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تمكن الإنجليز من السيطرة على تجارة الخليج بتلك الوكالات التجارية العديدة التي أقاموها في كل من بوشهر وبندر عباس والبصرة. وقد يكون من الأهمية أن نشير في هذا المقام إلى أن أهم ما أسفرت عنه حرب السنوات السبع هو تأسيس المقيمية البريطانية في بوشهر التي كانت تعرف لدى الفرس «بسبز أباد» نسبة إلى إحدى البقع الخضراء التي أقيمت فيها في عام ١٧٦٣(٥)، وقد أخذت تلك المقيمية في البداية طابعا تجاريا ثم تطورت بعد ذلك لكي تأخذ طابعا سياسيا وعسكريا، وتمكنت فيما بعد أن تبسط نفوذها على جميع إمارات الخليج.

وقد يكون من المناسب أن نعرض لعلاقة حكام البوسعيد الأوائل بتلك المستعمرة الفرنسية الصغيرة ونعني بها جزيرة فرنسا، وموقف أولئك الحكام من الصراع الذي كان محتدما بين بريطانيا وفرنسا خلال الفترة من منتصف القرن الثامن عشر إلى سقوط المستعمرة الفرنسية في أيدي الإنجليز في عام ١٨١٠. وعلى الرغم من أن الحكام الأوائل من آل أبي سعيد آثروا عدم الانحياز إلى إحدى الدولتين المتنافستين رغبة منهم في التمتع بحيادهم إلا أن تلك الرغبة لم تتحقق ؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن الموقع الجغرافي لميناء مسقط كان يؤدي بالضرورة إلى جعله مركزا للصراع الإنجليزي الفرنسي في مياه الشرق، الذي مر بالمراحل الرئيسية التالية :

أولا: حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣

لم تتخذ السياسة الفرنسية هدفا واضحا في علاقاتها بالقوى المحلية في الخليج والجزيرة العربية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وكان طابع تلك السياسة يتسم بالتردد وعدم الثبات. ومع أن كثيرا من القادة الفرنسيين قد ألمحوا إلى حكومتهم بضرورة السيطرة على الحكام العرب في الخليج وسواحل الجزيرة العربية، إلا أن

الحكومة الفرنسية لم تستجب لتلك الآراء، واقتصرت على علاقات الود والصداقة والتجارة بينها وبين أولئك الحكام الذين كانوا يثقون بها أكثر من ثقتهم ببريطانيا؛ التي كانوا يعتبرونها خطرة عليهم نظرا لتطلعها إلى بلادهم[٦].

ولعل الإمام أحمد بن سعيد كان أول من أدرك من حكام البوسعيد أهمية الصداقة الفرنسية فدخل في علاقات ودية وتجارية مع مالارتيك Malartic حاكم جزيرة فرنسا وتبادل معه الكثير من الهدايا[٧]. ولم تلبث العلاقات الفرنسية المسقطية أن أخذت طابعا سياسيا، حين تمكن الكونت داستان Comte d' Estaing في عام ١٧٥٩من مهاجمة بعض السفن الإنجليزية التي كانت راسية في ميناء مسقط، ثم تابع نشاطه بعد ذلك حين أطلقت سفنه مدافعها على الوكالة التجارية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية في ميناء بندر عباس. وعلى الرغم من أن «داستان» وجد مقاومة عنيفة من جانب الإنجليز في ذلك الميناء مما آثر معه التراجع إلا أنه استطاع أن يوقع بهم بعض الخسائر، كما استطاع الاستيلاء على بعض السفن الإنجليزية ومن بينها السفينة موندي Monoudy التي كانت في طريقها إلى بومباي. ومن الواضح أن عرقلة التجارة الإنجليزية واستطلاع مؤسسات الإنجليز في سواحل الخليج كانت هي الغرض الأساسي من تلك المناورة البحرية الجريئة التي قام بها «داستان»[٨]. وقد حفلت وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية بتفصيلات كثيرة عن ذلك الحادث وغيره من الحوادث الأخرى، والتي يتضح منها استسلام الإنجليز للفرنسيين، كما تشير إلى ذلك إحدى الرسائل التي بعث بها الوكيل البريطاني في بندر عباس إلى شركة الهند الشرقية البريطانية، والتي كانت تنص على اضطراره لتوقيع معاهدة مع الفرنسيين قبل فيها تسليم الوكالة بما فيها من بضائع وأموال إليهم، مقابل أن يعاملوا الإنجليز معاملة أسرى الحرب.

وكان للتفوق الذي أحرزه الفرنسيون دافعا للإمام أحمد بن سعيد لكي يوثق صلاته بهم، احتماء بهم من النفوذ الإنجليزي أو بالأحرى خوفا من نفوذهم الذي أخذ يتزايد باطراد، ومن ثم طلب من ابنه هلال مقابلة الكونت داستان ليقدم له رسالة من والده يؤكد فيها صداقته للفرنسيين، وجاء في تلك الرسالة «إنني صديق للفرنسيين واعتبر نفسي ابنا لهم وأضع تحت تصرفهم مينائي بما فيه من ماء وماشية»![٩]. وقد استجابت فرنسا على الفور لتلك الصداقة التي عرضها عليها إمام عمان والتي لم تتعد إطار المجاملات. غير أن العلاقات الفرنسية المسقطية لم تلبث أن أخذت طريقها في النمو نتيجة تردد السفن الفرنسية على ميناء مسقط للتزود بما تحتاج إليه من ماء ومؤن[١٠]، كما شجع

وكلاء شركة الهند الشرقية الفرنسية المقيمون في البصرة على نمو تلك العلاقات، وذلك على الرغم من أن النتائج النهائية لحرب السنوات السبع لم تكن في صالح الفرنسيين، وبالإضافة إلى ذلك بذلت فرنسا في عام ١٧٦٨ عدة خطوات لتوثيق العلاقات بينها وبين مسقط، ففي ذلك العام طلب كل من بوردريبه Perdriaux قنصل فرنسا في حلب ورئيس غرفة التجارة بمرسيليا من الحكومة الفرنسية توثيق العلاقات مع مسقط، باعتبارها تتحكم في طرق التجارة التي تأتي من حلب وبغداد والبصرة إلى ما تبقى لفرنسا من مستعمرات في الهند(١١).

وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي بذلت لتوثيق علاقات الصداقة والتجارة بين جزيرة فرنسا ومسقط، إلا أن تلك العلاقات لم تلبث أن تعرضت لبعض الأزمات، وحدث ذلك في عام ١٧٨١ حينما استولت إحدى السفن الفرنسية التي تشتغل بالقرصنة على «الصالح» (١٢)، وهي سفينة عمانية اقتادها الفرنسيون من صحار إلى البصرة. وأدت تلك الحادثة إلى استياء الإمام سعيد، الذي خلف الإمام أحمد بن سعيد في الحكم، ومع ذلك فلم تكن هناك رغبة منه ولا من كبار التجار العمانيين في تصعيد ذلك النزاع الذي اقتصر على الاحتجاج، وبصدد ذلك دارت بين الإمام سعيد وبين Rousseau القنصل الفرنسي في بغداد عدة مراسلات وجه فيها الإمام اللوم للقائد الفرنسي الذي استولى على سفينته طالبا أخذه بما يستحق من عقاب(١٣). وحاول روسو أن يعيد الأمور إلى نصابها فكتب إلى حكومته التي بادرت على الفور بإرسال سفينة أخرى إلى الإمام تعويضا عن سفينته التي لحقت بها الأضرار. ويحدثنا القبطان جيان Guillain عن قيام الكابتن مكمينارا Macmenara بالسفينة La Thetis إلى مسقط حيث قدمها إلى الإمام سعيد الذي رضي وسر بها كثيرا، وفي نفس الوقت قدمت الحكومة الفرنسية له اعتذارا كتابيا عما بدر من أحد أتباعها من تصرف سيئ(١٤). وفيما يبدو أن الإمام سعيد قنع بما قدمته فرنسا من اعتذارات وتعويضات، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها حاكم ميناء مسقط من قبل الإمام إلى القنصل الفرنسي في بغداد يقول فيها «إن لنا بالفرنسيين صلات أوثق من صلاتنا بأية دولة أخرى، ولسنا بحاجة للدخول في تفاصيل فقد تعاهدت قلوبنا على ذلك»(١٥)!.

ثانيا: حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦-١٧٨٣

ترتب على وقوف فرنسا إلى جانب الثوار الأمريكيين إعلانها الحرب على بريطانيا في عام ١٧٧٨، ومن ثم أخذت تعمل على توطيد صداقتها بمسقط التي استجابت لتلك

الصداقة وبادرت بإمداد الفرنسيين بكل ما يحتاجون إليه من عتاد ومؤن. وكان ذلك مما دفع حكومة بومباي لكي تطالب بضرورة وقوف ميناء مسقط محايدا في الصراع الدائر بينها وبين الفرنسيين. ومهما يكن من أمر فقد توطدت العلاقات الفرنسية المسقطية بشكل واضح حتى بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية وعقد صلح باريس في عام ١٧٨٣، حيث أعرب السيد حمد بن سعيد للكونت روزيلي أثناء زيارته لمسقط في عام ١٧٨٥ بمناسبة قيامه بإجراء مسح هيدروغرافي في مياه الخليج، عن استعداده لكي يؤسس الفرنسيون وكالة تجارية لهم في مسقط، وخاصة بعد ازدياد العلاقات التجارية بينها وبين جزيرة فرنسا، كما أعرب في الوقت نفسه عن استعداده لتقديم مقر لقنصلية فرنسية تؤسس في بلاده دون مقابل، وكان مما ذكره لروزيلي «إن بلادي هي بلادكم وصداقتنا باقية بل إنها الآن أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى». وفيما يبدو أن روزيلي وجد ترحيبا كافيا في مسقط، حتى أنه كتب إلى حكومته يقول «ان أهالي مسقط يحبون الفرنسيين ويكرهون الإنجليز بسبب تحكمهم وكبريائهم»، وأوصى في التقرير الذي بعث به إلى حكومته بضرورة دخولها في علاقات أوثق مع سلطنة مسقط [١٦].

واللافت للنظر أنه على الرغم من ترحيب سلطان مسقط بأن يقيم الفرنسيون مركزا تجاريا في بلاده في عام ١٧٨٥، فقد رفض في نفس ذلك العام عرضا تقدم به الإنجليز لتأسيس وكالة لهم في مسقط، ومن ثم ظلت شركة الهند الشرقية البريطانية لا يمثلها في السلطنة سوى وكيل محلي أو فيما كان يعرف بـ Native Broker وذلك حتى عام ١٧٩٨ حين حدث تطور كبير في العلاقات الإنجليزية العمانية نتيجة مجيء الحملة الفرنسية على مصر وعقد الإنجليز لأولى معاهداتهم مع سلطنة مسقط في ذلك العام[١٧].

ومع أن فرنسا وجدت ترحيبا بالغا من قبل السيد حمد بن سعيد لإنشاء وكالة لها في مسقط، حتى أنه ألح على روسو أن يرسل إليه مبعوثا يجيد التحدث باللغة العربية ليكون بمثابة وكيل عنه لتسهيل المعاملات التجارية بين البلدين[١٨]، وكتب إليه مرة ثانية يحثه على سرعة تعيين ذلك الوكيل مؤكدا أنه سيلقى في مسقط كل رعاية وعناية، كما أرسل إليه في عام ١٧٩٠ رسالة حرص على أن يطلعه فيها على المزايا التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيون في مسقط بقوله «لست تجهل الأوامر التي نصدرها إلى رعايانا والطريقة التي يعاملون بها مواطنيكم الذين يقيمون في بلادنا حيث ميزناهم على جميع الرعايا الأوروبيين»[١٩]، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن فرنسا لم تقدم على إنشاء وكالة تجارية أو قنصلية في مسقط، إذ لم تتح لها الفرصة لتحقيق ذلك بسبب نشوب الثورة الفرنسية

في عام ١٧٨٩ وانصرافها لمعالجة شؤونها الداخلية ومحاربة أعدائها القابعين على حدودها، مما صرفها عن توثيق علاقاتها بمسقط أو بغيرها من البلدان العربية الأخرى مما أدى إلى ضعف نفوذها في الشرق، غير أنها كانت تقدر مع ذلك أهمية ميناء مسقط الذي يقع على الطريق البحري بين الهند والبصرة، كما أن وجود قنصلية فرنسية في ذلك الميناء يمكن أن تكون مكسبا هاما لسياستها في الشرق ولنشاطها الاستعماري في بحار الهند بصفة عامة.

ويمكننا أن نذهب مع كوبلاند Coupland في أن اتجاه فرنسا لضرب بريطانيا في الهند عن طريق محالفتها للأمراء العرب بدأ قبل عهد نابليون، ولعل مما يؤكد ذلك تلك المحاولات التي قام بها كل من روزيلي وروسو وغيرهما[٢٠]، وبالإضافة إلى ذلك فإن فرنسا لم تكد تفرغ من ثورتها وإعلان جمهوريتها الأولى حتى أصدرت لجنة الأمن العام في عام ١٧٩٥ مرسوما بتأسيس قنصلية في مسقط عينت عليها المسيو بوشمب. Bauchamp. وجاء في التعليمات الخاصة بتلك القنصلية «بأنها أنشئت للتجسس على حركات الإنجليز في الهند ودراسة الأحوال الداخلية في بلاد العرب وفارس، والأساليب التي يمكن أن تستخدمها فرنسا في حالة قيامها بغزو عسكري للشرق »[٢١].

على أن الحكومة الفرنسية فشلت في تدعيم علاقاتها بمسقط، ويرجع ذلك إلى ترددها في عقد معاهدة معها قبل أخذ رأي الدولة العثمانية التي كانت تعتقد خطأ بتبعية مسقط لها، حتى أنها أصدرت تعليماتها لبوشمب بأن يذهب إلى الآستانة أولا ليستأذن الباب العالي في افتتاح القنصلية الفرنسية هناك. وقد استغرقت رحلة بوشمب إلى الآستانة وقتا طويلا، الأمر الذي أضاع على فرنسا فرصة تأسيس تلك القنصلية، حيث صادف في ذلك الوقت حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨ التي حفزت الإنجليز إلى عرقلة نشاط الفرنسيين، كما أدت إلى إثارة الدولة العثمانية والشعوب الإسلامية ضد فرنسا، وكل هذه الأمور لم تمكن بوشمب من الوصول إلى عمله الذي كان موفدا أساسا إليه.

ولم تكن بعثة بوشمب البعثة الوحيدة التي أرسلتها فرنسا لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند وإلى توطيد نفوذها في الشرق، حيث سبقتها بعثات أخرى عقب إعلانها الحرب على بريطانيا في عام ١٧٩٣، ومن بينها بعثة أوليفيير Oliviere وبروجيير Brugiere وكان غرض فرنسا من إرسال تلك البعثة إيجاد تحالف بينها وبين فارس وتأسيس قواعد لها في الشرق من أجل تضييق الخناق على الإنجليز في مستعمرتهم الهندية الكبرى. وقد بقيت تلك البعثة قرابة خمس سنوات في أقطار الشرق ترددت في خلالها

على القاهرة واستانبول وطهران، وكان من أهم توصياتها الاحتلال الفرنسي لمصر[٢٢].

وعلى الرغم من أن النجاح لم يحالف فرنسا فيما كانت تسعى إليه من نشر نفوذها في الشرق، إلا أننا نستطيع أن نقرر مع ذلك أنه كان لها السبق في علاقاتها بسلطنة مسقط، أضف إلى ذلك أن سلاطين البوسعيد لم ينحازوا – حتى ذلك الوقت السابق لحملة بونابرت على مصر– إلى الإنجليز كما انحازوا للفرنسيين، ومع أنهم حاولوا في كثير من المناسبات الحفاظ على حيادهم، إلا أن ذلك لم يكن متيسرا في الوقت الذي اشتد فيه الصراع الإنجليزي الفرنسي. ومهما يكن من أمر فقد استمرت الاتصالات بين فرنسا ومسقط قائمة حتى عهد السيد سلطان بن أحمد ١٧٩٣-١٨٠٤ الذي أبقى على علاقات الصداقة الفرنسية التي ورثها عن أسلافه، وكان ذلك مما استلفت نظر المقيم البريطاني في الخليج الذي كتب إلى حكومة بومباي يقول «إنه على أثر وصول السيد سلطان إلى الحكم ظل محافظا على العلاقات الودية مع الفرنسيين، ويبدو أنه كان لبضع سنين يسترشد في الشؤون السياسية بطبيبه الفرنسي»[٢٣].

ولعل استخدام سلطان بن أحمد للفرنسيين كان مثار قلق جوناثان دنكان Duncan حاكم بومباي حتى أنه أوفد في نهاية عام ١٧٩٦ أحد مبعوثيه إلى مسقط ليتأكد مما إذا كان هناك فرنسيون يعملون بالفعل في خدمة السلطان، ولكي يطلب منه توضيح موقفه الذي أصبح مشكوكا في حياده. وكان رد سلطان بن أحمد على جانب كبير من الأهمية، كما كان مؤشرا في الوقت نفسه لبدء علاقات من الصداقة مع شركة الهند الشرقية البريطانية حيث زود مبعوث حكومة بومباي برسالة إلى دنكان جاء فيها «إنه منذ زمن طويل ظلت أواصر الصداقة والمودة قائمة بين حكومتينا وإنه بعون الله ما دام هناك نفس يتردد فإن جنة الحب والتفاهم سوف تبقى يانعة الثمار يرويها ماء المحبة والإخلاص ولهذه الأسباب فإن أصدقاء الشركة الموقرة هم أصدقائي وأعداؤها هم أعدائي». ويذكر جون كلي Kelly - وهو واحد من أبرز الباحثين في تاريخ الخليج – أن دنكان بهر بفصاحة خطاب السلطان بحيث قرر ألا يثير موضوع علاقة مسقط بالفرنسيين مرة أخرى.

غير أن العلاقات بين فرنسا ومسقط لم تلبث بعد ذلك أن تعرضت لضربة قاضية حين فشلت مشروعات نابليون في الشرق، بل وأدت سياسته بعكس ما كانت ترمي إليه – وإن كان ذلك بطريقة غير مباشر– إذ ترتب على تلك السياسة تدعيم النفوذ البريطاني.

ولذا فقد يكون من المناسب أن نعرض لخطط نابليون في الشرق منذ أن بدأ حملته على مصر والشام في عام ١٧٩٨، وردود الفعل البريطانية المصاحبة لها حتى عام ١٨١٠، وهو العام الذي سقطت فيه آخر المعاقل الفرنسية في المحيط الهندي على أيدي الإنجليز وهي جزيرة موريس.

السياسة النابليونية في الشرق ١٧٩٨-١٨١٠

على الرغم من أن مركز فرنسا اضمحل اضمحلالا كبيرا في الشرق نتيجة نشوب الثورة الفرنسية وما ترتب على ذلك من افتقارها إلى حكومة قوية في الداخل، وانشغالها في الحروب التي نشبت في القارة الأوروبية، إلا أنها حاولت بعد أن استقرت أوضاعها بعض الشيء أن تستعيد ما فقدته من نفوذ. ووضح ذلك في حملتها على مصر وانتهاج نابليون بونابرت سياسة قصد من ورائها أن يحقق لفرنسا تفوقها في الهند وفي بحار الشرق بصفة عامة. وكان من الطبيعي أن تدرك بريطانيا الأخطار الناجمة عن نشاط بونابرت، ومن ثم عملت على إحباط جميع المحاولات التي كان يوجهها ضد نفوذها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن بونابرت لم يكن أول من هدد المصالح البريطانية في الهند وإنما سبقه في ذلك قياصرة الروس منذ القرن السابع عشر الميلادي، وطبقا لما تشير إليه بعض المصادر أن بطرس الأكبر كتب وصية إلى خلفائه جاء بها «... تقدموا ما استطعتم إلى القسطنطينية والهند فإن من يسيطر عليهما يكون سيد العالم من غير منازع، أشهروا من أجل ذلك الحروب المتواصلة على تركيا وفارس وأنشئوا الموانى على البحر الأسود واستولوا على شواطئه وشواطئ البلطي أيضا لأنها لازمة لتحقيق خطتنا، وإذا ما سرى الانحلال في بلاد فارس توغلوا فيها حتى تبلغوا سواحل الخليج فتعيدوا الحياة إلى الطرق التجارية القديمة مع الشرق، ثم واصلوا السير إلى الهند محط كنوز العالم، فإذا ما وصلتم إليها فلن تكون بكم حاجة إلى ذهب بريطانيا»(٢٤).

وعلى الرغم من ظهور روسيا بمظهر الخطر على مصالح بريطانيا في الهند، إلا أن بريطانيا لم تتخذ خطوات فاعلة لتأمين مركزها إلا بظهور بونابرت في الشرق، فإنه بمجرد قيامه بحملته على مصر التي كان يقصد من ورائها توجيه الضربة القاضية لبريطانيا وقطع سبل الاتصال بينها وبين مستعمرتها الهندية الكبرى حتى أخذت تفيق من غفوتها، ولعل إسراع بريطانيا في التيقظ لذلك الخطر يرجع إلى أنها حتى ذلك الوقت الذي جاءت فيه الحملة الفرنسية إلى مصر لم تكن قد أمنت الطرق الموصلة إلى

إمبراطوريتها في الشرق، بمعنى أنها لم تكن قد أنشأت قواعد استراتيجية على طول تلك الطرق. والأكثر دلالة على ذلك أنها لم تؤسس لها وكالات تجارية في مصر التي كانت تعد أهم نقطة بالنسبة لمواصلاتها إلى الهند، وقد أبدى الرحالة جيمس بروس Bruce الذي زار مصر في عام ١٧٦٨ دهشته عندما لم يجد أحدا من الإنجليز قد أسس مركزا للتجارة هناك، وإن كان قد وفد في العام التالي تاجران بريطانيان من بومباي(٢٥).

ومما يذكر أن التاجر الإنجليزي جورج بالدوين Baldwin بذل جهودا كبيرة لإقناع حكومة الهند بأهمية مصر بالنسبة إليها، حتى نجح أخيرا في عقد معاهدة تجارية مع مماليك مصر في عام ١٧٧٥ نصت على استخدام البحر الأحمر كطريق للمواصلات بين بريطانيا والهند. وكان مما ذكره بالدوين لحكومته حاثا لها على استخدام مصر كقاعدة للمواصلات الإمبراطورية أنه إذا ما استولت فرنسا عليها فإنه سيكون بإمكانها السيطرة على الطرق البحرية التجارية الموصلة بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق. ولعل ذلك مما دفع حكومة الهند إلى تعيين بالدوين قنصلا عاما ووكيلا تجاريا لها في مصر. وكان من أهم الأعمال التي ألقيت على عاتقه هي مراقبة النشاط الفرنسي، غير أنه لم يلبث أن قضى على نشاط بالدوين نفسه حينما أغلقت القنصلية البريطانية بعد ذلك بسنوات قليلة (٢٦). ومن ثم أصبحت الفرصة مواتية أمام فرنسا خلال الفترة التي سبقت قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر لتقوم بعدة جهود استهدفت من ورائها تأكيد نفوذها في الشرق. وقد سبقت الإشارة إلى المحاولات التي قام بها كل من روسو وروزيلي وبوشامب وأوليفيير وبرجيير وغيرهم، والتي كانت تهدف جميعها إلى ضرب النفوذ البريطاني عن طريق صداقة فرنسا للأمراء العرب في الخليج والجزيرة العربية بصفة خاصة.

ولعل الحكومة البريطانية تدين بالشيء الكثير إلى الجنرال ولسلي Wellsely حاكم الهند العام، الذي اتخذ خطوات إيجابية لتأمين المستعمرات البريطانية في الشرق، إذ كان أول ما تنبه إليه بعد أن وصل إلى كلكتا وتسلم زمام الأمور بها في ابريل ١٧٩٨، هو خطورة العلاقات القائمة بين مسقط وجزيرة فرنسا(٢٧)، وخاصة بعد أن وطد سلطان بن أحمد علاقته بالفرنسيين وأصبح يرجع إليهم في كل أمر من الأمور (٢٨)، ومن ثم عمل ولسلي على الحد من النفوذ الفرنسي. وقدر لسلطنة مسقط أن تكون المسرح الذي مثلت عليه بعض أدوار الصراع البريطاني الفرنسي في بحار الشرق، وخاصة بعد أن حامت الشبهات من قبل الإنجليز ضد الفرنسيين حين قام مالارتيك- حاكم جزيرة موريس-

بزيارة إلى مسقط في عام ١٧٩٨[٢٩].ولم يكن اهتمام حكومة الهند بمسقط يرجع إلى أهميتها لسفن شركة الهند الشرقية البريطانية التي تعبر الخليج فحسب، وإنما لتأثيرها الحيوي على الملاحة البحرية بين أوروبا والهند بصفة عامة، إذ حبت الطبيعة مسقط بميناء صالح كانت السيطرة عليه تضمن للدولة المسيطرة إمدادا بالمؤن والمياه، والتحكم في مركز حيوي من مراكز المواصلات العالمية [٣٠].

ولعل تلك الأهمية هي التي دفعت ولسلي إلى تفويض ميرزا مهدي علي خان – وهو موظف فارسي كان يعمل في خدمة شركة الهند الشرقية البريطانية – لكي يعقد اتفاقية «قولنامة» مع السيد سلطان بن أحمد، وذلك بعد أن أصدر مرسوما بتعيينه مقيما سياسيا في بوشهر وطلب منه التوجه إلى مسقط وهو في طريقه لاستلام عمله الجديد ليتأكد من السلطان شخصيا عما إذا كان على استعداد لإبعاد الفرنسيين والهولنديين من بلاده [٣١]، وأن يستطلع رأيه في إمكانية قيام شركة الهند الشرقية البريطانية بإنشاء وكالة تجارية لها في مسقط، كما كلفه إلى جانب ذلك بأن يضع تقريرا مفصلا عن مقدار الثقة التي يمكن أن توليها حكومة الهند لوكيل الشركة المحلي الذي لم يكن فوق مستوى الشبهات، وعلى أن يقدم وعدا للسلطان بأنه في حالة طرد الفرنسيين من خدمته فسوف تبعث له حكومة بومباي بطبيب يكون تحت تصرفه بدلا من طبيبه الفرنسي[٣٢].

كانت تلك التعليمات هي الأسس التي بنى عليها ميرزا خان الاتفاقية التي عقدها مع سلطان بن أحمد في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨. ويعد توقيع تلك الاتفاقية بمثابة نجاح كبير للسياسة البريطانية ولمهمة ميرزا مهدي خان، الذي يعزى نجاحه إلى أنه قد تصادف وصوله إلى مسقط مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر، وكما هو معروف أن تلك الحملة ولدت موجات عنيفة من الاستياء ضد الفرنسيين في العالم الإسلامي، وكانت الدعاية البريطانية مسؤولة عن إثارة ذلك الاستياء حين أدخلت في روع المسلمين أن فرنسا تعمل على إذلالهم والسيطرة على بلاد هم تحقيقا لمآربها الخاصة.

اتفاقية ١٧٩٨

تعد تلك الاتفاقية أول تدخل بريطاني في شؤون مسقط، كما تعد أولى الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع أمراء الخليج العربي والجزيرة العربية على وجه الإطلاق. ويهمنا أن نقف بعض الوقت عند تلك الاتفاقية، لأنه إذا كان هناك إجماع من الباحثين على أن الغرض الأساسي من عقدها هو عرقلة النشاط الفرنسي ووضع أسس

للمصالح البريطانية في الخليج، وتوثيق العلاقات مع سلطنة مسقط لما لها من أهمية بالنسبة للمواصلات البريطانية إلى الهند، فإنه يمكن أن نضيف إلى ذلك أن تلك الاتفاقية تعد تحولا في السياسة البريطانية من حيث الاهتمام بمصالحها السياسية والاستراتيجية وعدم الاقتصار على النواحي التجارية كما كان عليه الحال من قبل، ولذلك قد يكون من الأهمية أن نعرض لما جاء بها على النحو التالي :

تتكون الاتفاقية من سبع مواد، اختصت المادتان الأوليان بالتأكيد على إرساء علاقات الود والصداقة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وسلطنة مسقط، على حين اختصت المواد الأخرى ببعض القيود التي وضعت بهدف عرقلة النفوذ الفرنسي في مسقط، إذ تعهد السلطان بطرد الفرنسيين والهولنديين من خدمته، ومنع الفرنسيين من تأسيس أو إقامة أية مراكز لهم في بلاده أو في الممتلكات التابعة له، وكذلك منع السفن الفرنسية من دخول موانئه، بينما يسمح بذلك للسفن الإنجليزية، كما تعهد السلطان بمقتضى المادة الخامسة من الاتفاقية بأن يقف إلى جانب السفن الإنجليزية إذا ما نشب صراع بينها وبين السفن الفرنسية داخل مياهه، أما في خارج تلك المياه فليس هناك ما يلزمه بالوقوف إلى جانب السفن الإنجليزية. ونصت الاتفاقية في مادتها السابعة على إطلاق المجال للإنجليز لإنشاء وكالة تجارية لهم في بندر عباس- وكان ذلك الميناء تابعا لسلطنة مسقط - يقومون بإعدادها وتحصينها ويبقون في الميناء حامية عسكرية تتألف من سبعمئة أو ثمانمئة جندي[٣٣].

ولعل مما يلفت النظر أن سلطان بن أحمد رفض السماح للإنجليز بإنشاء وكالة لهم في مسقط خوفا من أن يورطه ذلك في صراع ضد الفرنسيين والهولنديين. وعلى الرغم من أنه وافق في المباحثات التي أجراها مع ميرزا مهدي خان على تعيين وكيل سياسي في مسقط، إلا أنه لم يلبث أن سحب تلك الموافقة، كما تراجع عن النص الذي كان يقضي بتأسيس وكالة للإنجليز في بندر عباس، وذلك على الرغم من أنه كان يشكل بندا رئيسيا من بنود اتفاقية ١٧٩٨.

وبتحليلنا لمواد تلك الاتفاقية نجد أنها استهدفت مجموعة من الأهداف السياسية والتجارية والعسكرية، ولعل من أبرز تلك الأهداف وضع أسس للمصالح البريطانية ليس في سلطنة مسقط وحدها وإنما في منطقة الخليج بصفة عامة، إذ إن الموقع الجغرافي لميناء مسقط كان يسمح لبريطانيا بالارتكاز عليه لمواصلة نشاطها في بقية إمارات الخليج، هذا فضلا عن توثيق العلاقات الإنجليزية مع السلطنة بسبب أهميتها في

طرق المواصلات البريطانية إلى الهند. ومن الواضح أن الاتفاقية كانت تهدف في الدرجة الأولى إلى عرقلة النشاط الفرنسي في مسقط ومن ثم اعتبرت رد فعل إيجابي من جانب بريطانيا على النشاط المتزايد من قبل الفرنسيين هناك. غير أن تلك الاتفاقية على الرغم من ذلك لم تثن بونابرت عن تحقيق الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها، وخاصة أن مهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند كانت من الدوافع الرئيسية لحملته، ولذلك حاول أثناء وجوده في مصر أن يستميل إليه سلطان مسقط وتذكيره بالصداقة التي كانت تربط بينه وبين الفرنسيين. ويستدل من مراسلات نابليون أنه كتب رسالة إلى سلطان بن أحمد في يناير عام ١٧٩٩ جاء فيها «أكتب إليك هذه الرسالة لأخبرك بالأمر الذي لاشك أنه قد نما إلى علمك وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر وبما أنك كنت على الدوام صديقا مخلصا في مختلف الظروف والأحوال فإنني أود أن تكون مقتنعا بأنني أرغب في توفير الحماية اللازمة لأغراض التجارة، وأرجو أن تنقل الرسالة المرفقة إلى تيبو صاحب سلطان ميسور في أول فرصة تمكنك من الاتصال به »[٣٤]. ويتضح من الفقرة الأخيرة التي وردت في هذه الرسالة أن بونابرت كان يحاول استغلال فرصة العلاقات التجارية بين مسقط وسلطنة ميسور- حيث كان العمانيون يقومون بالوساطة التجارية بينها وبين جزيرة فرنسا- للاتصال بحاكمها. وكان تيبو صاحب من أبرز الحكام المسلمين الذين كان يعتمد عليهم الفرنسيون لتحطيم السيطرة البريطانية في الهند[٣٥]. وكان مما شجع بونابرت على ذلك أن سلطان ميسور انتهز فرصة قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر، فبادر بإرسال مبعوث من قبله إلى بورت لوي عاصمة جزيرة فرنسا بغرض عقد تحالف مع الفرنسيين ضد الإنجليز[٣٦]، ومن ثم كان بونابرت يأمل في أن يتولى التجار العمانيون تسليم رسالته إلى تيبو صاحب أثناء قيامهم بالوساطة التجارية. وجاء في رسالة بونابرت إلى تيبو صاحب «الآن وقد بلغك نبأ وصولي إلى سواحل البحر الأحمر على رأس جيش جرار لا يغلب له أوار أود به تخليصك من قبضة الإنجليز ولذلك أود أن أعرف الوضع الذي أنت عليه، كما أرجو أن تبعث إلى السويس برجال من ذوي الاقتدار للمداولة معهم »[٣٧]. ومما تجدر الإشارة إليه أن بونابرت لم يكتف بإرسال تلك الرسائل إلى كل من مسقط وسلطان ميسور بل نجد في مراسلات نابليون العديد من الرسائل الأخرى التي كتبها إلى كل من شريف مكة وسلطان دارفور وإمام صنعاء وغيرهم من الأمراء العرب والمسلمين. على أن وكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية كانوا متيقظين لأي نشاط يقوم به بونابرت ولذلك بادروا بمصادرة رسائله في

ميناء مخا قبل وصولها إلى أصحابها[٣٨]، وتم إرسال تلك الرسائل إلى حكومة بومباي مما أثار شكوك الإنجليز حول انتهاك سلطان مسقط لاتفاقية ١٧٩٨ التي لم يكن مدادها قد جف بعد، وخاصة أنه ظل يستخدم الفرنسيين ولم يقم بالاستغناء عنهم كما كانت تنص الاتفاقية، وبالإضافة إلى ذلك فقد ثبت لدى الإنجليز أن سلطان مسقط كان يتبادل الرسائل مع تيبو صاحب الذي كان قائما آنذاك بالثورة ضد الإنجليز، كما كشف الإنجليز عن تحرك فرنسي في البنغال، فضلا عن أن الفرنسيين كانوا يساندون حاكم أفغانستان، وبعض الشخصيات الهامة في مسقط ومن أبرزهم حاكم ميناء مسقط خلفان بن محمد من أجل الإطاحة بالنفوذ البريطاني في الهند.

غير أن تلك التحركات جميعها من قبل الفرنسيين لم تحقق نجاحا يذكر، ففي عام ١٧٩٩ أخضع الإنجليز سلطنة ميسور وتم لهم القبض على تيبو صاحب وإعدامه[٣٩]، كما نجحوا قبل ذلك بقليل في تحطيم أسطول الحملة الفرنسية في خليج أبو قير وأصبح جنود الحملة محاصرين في مصر، ولم يكتف الإنجليز بذلك بل أخذ نفوذهم يمتد إلى سواحل عدن في جنوب الجزيرة العربية، حيث وقعوا في عام ١٨٠٢ معاهدة مع سلطان لحج كانت تشكل الحلقة الأولى في سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع سلطنات ومشيخات الجنوب العربي[٤٠]. والأهم من ذلك كان اهتمام حكومة بومباي بإعطاء فاعلية أكثر لاتفاقية ١٧٩٨ التي سبق أن أبرمتها مع سلطنة مسقط، وخاصة بعد أن اتضح لها أن كلا من الفرنسيين وسلطان مسقط لم يأبهوا بها وحاولوا أن ينفذوا من خلال بنودها التي أصبحت غير سارية المفعول[٤١]. ويتضح من سجلات حكومة بومباي، ومن الرسائل المتبادلة بين جوناثان دنكان وبين سلطان بن أحمد في عام ١٧٩٩، أن حكومة بومباي كانت توجه اللوم الشديد لسلطان مسقط وأن الأخير كان يدافع عن مسلكه غير الودي تجاه الإنجليز، ويفهم من تلك المراسلات أنه كان على استعداد للإذعان لهم. وكان حاكم بومباي قد اتهم السلطان بعدم تسليمه أموال تيبو صاحب المودعة في مسقط وتعمده تهريبها، بالإضافة إلى سوء مسلكه تجاه الأدميرال بلانكت Blanket الذي مر على زنجبار – التي كانت من ملحقات السلطنة – وهو في طريقه إلى البحر الأحمر حيث لم يجد الاستقبال اللائق به، والأهم من ذلك استمرار السلطان في علاقاته التجارية مع جزيرة فرنسا وشرائه للسفن الإنجليزية التي كان يستولي عليها الفرنسيون، وتغاضيه عن اتخاذهم ميناء مسقط قاعدة لعملياتهم البحرية ضد الإنجليز[٤٢].

وعلى الرغم من أن سلطان بن أحمد كان حريصا على تسوية هذه المشكلات بينه وبين

الإنجليز، حيث بادر بخلع حاكم زنجبار وأحل حاكما آخر بدلا منه، إلا أنه في نفس الوقت أبدى ترددا في قطع العلاقات التجارية بين مسقط وجزيرة فرنسا، إذ رأى في ذلك أمرا يصعب تنفيذه لأنه يلحق الضرر الفادح بمصالح مواطنيه. ولعل ذلك كان دافعا لحكومة بومباي لكي تلجأ إلى الضغط السياسي وذلك بتأكيدها لاتفاقية ١٧٩٨، وخاصة بعد أن ترامى إلى علمها أن نابليون – بعد وصوله إلى القنصلية الفرنسية – أوفد أحد قادته إلى جزيرة فرنسا في عام ١٨٠٠ للتعرف على مدى صلة الإنجليز بالأمراء العرب والمسلمين،[٤٣] وقد وقع اختيار حكومة بومباي على جون مالكولم John Malcolm ليقوم بهذه المهمة كجزء من مهمته الكبرى التي كانت موجهة إلى البلاط الفارسي في الدرجة الأولى[٤٤].

بعثة جون مالكولم

كان الهدف الرئيسي من تلك البعثة هو عقد معاهدة سياسية وتجارية مع فتح علي خان شاه فارس، إذ ظل اللورد مورننجتون Mornington حاكم عام الهند يبدي شكوكه في احتمال محاولة الفرنسيين غزو الهند عن طريق فارس، ومن ثم عهد إلى جون مالكولم ليقوم بمهمة عقد هذه المعاهدة ولكي يؤكد في الوقت نفسه بنود اتفاقية ١٧٩٨ التي سبق أن عقدها ميرزا مهدي علي خان مع سلطان مسقط. وكان جون مالكولم من الضباط البارزين في حكومة بومباي – وقد عرف فيما بعد بالسير جون مالكولم حين وصل إلى منصب حاكم بومباي – وقدر له أن يلعب دورا كبيرا في العلاقات الإنجليزية الفارسية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر[٤٥]. وفي طريقه إلى فارس التقى بسلطان مسقط على الساحل الجنوبي الشرقي من الخليج في موقع بين جزيرتي هنجام وقشم، وفي هذا اللقاء أوضح مالكولم لسلطان بن أحمد تطور الأحداث في الهند، وأن الإنجليز قد أصبحت لهم الكلمة النافذة هناك، وخاصة بعد أن أخمدوا ثورة ميسور وتخلصوا من تيبو صاحب، وأكد له خطورة تماديه في علاقات مع الفرنسيين في الوقت الذي أصبحوا فيه سادة الموقف، وباتوا يسيطرون على جميع الموانى التي تمر بها تجارة السلطنة. ولما كانت مسقط تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية فماذا سيفعل السلطان – على حد تساؤل مالكولم – إذا ما منعت بريطانيا سفن مسقط من الدخول إلى تلك الموانى ؟، أو ماذا يكون مصير تجارتها في حالة إغلاق موانى الهند أمامها ؟. وأكد مالكولم لسلطان بن أحمد أنه لا يمكن الإجابة عن تلك التساؤلات جميعها إلا بالاعتراف بالحقيقة الواقعة وهي أن رخاء مسقط يعتمد على رضا الإنجليز

وصداقتهم [٤٦].

وبالإضافة إلى ذلك فقد عمد مالكولم إلى إثارة شكوك السلطان ضد الفرنسيين مستغلا في ذلك العاطفة الدينية، حين ذكر له أن فرنسا أمة خارجة على القانون أعدمت ملكها وتحدت جميع المعاهدات واستولت على مصر وأخذت تفرض نفوذها على الطرق المؤدية إلى الحرمين الشريفين، ولولا أن الله قيض لبريطانيا النصر لاستولت على المدن الإسلامية المقدسة وأذلت العقيدة الإسلامية. وليس من شك في أن الظروف قد ساعدت مالكولم، إذ إن الحملة الفرنسية كانت تواجه مصيرها السيئ في مصر بعد أن دمر الأسطول الإنجليزي الأسطول الفرنسي في أبو قير، أما عن هولندا فقد خرجت من ميدان التنافس مع الإنجليز واكتفت بتركيز نفوذها في باتافيا في جزر الهند الشرقية[٤٧]. وبعد أن أوضح مالكولم لسلطان بن أحمد تلك الظروف، اقترح عليه التوقيع على اتفاقية جديدة تهدف إلى تأكيد المواد التي سبق أن نصت عليها اتفاقية ١٧٩٨.

نجحت مهمة جون مالكولم حين وقع مع سلطان مسقط اتفاقية ١٨٠٠ لتأكيد الاتفاقية التي سبق أن أبرمها مهدي علي خان في عام ١٧٩٨، ولم تقتصر الاتفاقية على ذلك وإنما نصت على «تعيين رجل محترم من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية ليقيم على الدوام في ميناء مسقط، ويكون وكيلا تتم عن طريقه جميع الاتصالات بين الطرفين»[٤٨]. ومما يثير الانتباه أن تلك الاتفاقية لم تكن من بين المهام التي كان جون مالكولم مكلفا بها من قبل حكومة الهند، وقد أكد بنفسه تلك الحقيقة في رسالة بعث بها إلى اللورد مورننجتون أوضح فيها أنه على الرغم من أنه لم يزود بتعليمات خاصة بعقد تلك الاتفاقية، إلا أنه رأى أنه بهذا العمل يمكن أن يلتقي مع أهداف ورغبات حكومته، خاصة بعد أن نما إلى علمه أن سلطان مسقط كان في خدمته خمسة أو ستة من الموظفين الفرنسيين، وقد وعده السلطان بأنه سوف يبعدهم جميعا من خدمته حال عودته إلى مسقط، وإن كان هذا الإجراء قد يوقعه في ضيق شديد ما لم تزوده حكومة بومباي بغيرهم، كما طالب بإمداده بثمانية أو عشرة رجال من مدفعية بومباي.

على أن أهم نتيجة توصل إليها مالكولم هي أنه أخذ موافقة صريحة من السلطان على استقبال وكيل بريطاني في مسقط تتم عن طريقه جميع الاتصالات بين السلطنة وحكومة بومباي حتى لا يكون هناك مثار لسوء التفاهم بين الطرفين [٤٩]. وعلى أثر ذلك سارع

مالكولم بتعيين أحد مرافقيه وهو الليفتنانت أرشيبالد بوجل Bogle ليشغل هذا المنصب الجديد، وهكذا حل وكيل بريطاني من قبل حكومة بومباي بدلا من الوكيل المحلي لشركة الهند الشرقية البريطانية. ومما يذكر أن بوجل كان من الأطباء الجراحين العاملين في حكومة بومباي، وكان دنكان قد سبق أن اقترح على سلطان مسقط في عام ١٧٩٨ أن يطرد طبيبه الفرنسي على أن يزوده بطبيب إنجليزي، ولكن السلطان اعتذر لدنكان عن عدم إمكانية تنفيذ اقتراحه في ذلك الوقت. ويعلق جون كاي Kaye على اختيار طبيب للقيام بأعمال الوكالة البريطانية في مسقط بقوله «هناك بابان جانبيان في الشرق يمكن أن تطرقهما الدبلوماسية الإنجليزية أولهما التجارة وثانيهما الطب، ونحن مدينون لهما بالتأكيد لإمبراطوريتنا في الهند إلى حد كبير»(٥٠). وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مالكولم لتوطيد علاقات الصداقة بين بريطانيا ومسقط، إلا أنه لم يكن ينظر إلى السلطنة نظرة إجلال حيث شرح في يومياته مظاهر الانحلال التي كانت تعاني منها، وأرجعها إلى التعصب والتحيز المناقض لتقدم المدنية(٥١).

ومما يسترعي الانتباه أن اتفاقية ١٨٠٠ -كما هو الحال في اتفاقية ١٧٩٨- لم تحدد وقتا معينا لانتهائها، وسوف تتبع بريطانيا هذا النمط من الاتفاقيات والمعاهدات في علاقتها بإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، وهي المعاهدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح المعاهدات الأبدية Eternity Treaties حيث ورد في نص اتفاقية ١٨٠٠ أن تستمر علاقات الصداقة قائمة بين مسقط وبريطانيا إلى أن تتوقف دورة الشمس والقمر في الفلك !.

and that the friendship of the States remains under shok till the Sun and Moon finished their revolving Career (٥٢)

وعلى الرغم من الفترة القصيرة التي عمل فيها بوجل في مسقط ممثلا لحكومة بومباي – إذ إنه توفي في أواخر عام ١٨٠٠ بسبب قسوة المناخ – إلا أنه استطاع خلال الأشهر القليلة التي قضاها هناك أن يحدث تحولا كبيرا في سياسة سلطان بن أحمد تجاه الفرنسيين. وقد ذكر بوجل في رسالة بعث بها إلى حكومة بومباي بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨٠٠ أنه في أثناء تردده اليومي على السلطان سره أن يسمع منه تكرار رضائه عن إقامة علاقات ودية مع الإنجليز، وأكد في رسالته أن علاقة السلطان أصبحت وثيقة بالإنجليز وازدادت كراهيته للفرنسيين بنفس الدرجة، وأرجع بوجل ذلك إلى المعاملة السيئة التي كان يلقاها من الفرنسيين في استيلائهم على السفن التابعة له، بالإضافة إلى الغطرسة والكبرياء التي كان يلمسها فيمن تبقى في خدمته من الفرنسيين.

وفي الوقت الذي كان فيه بوجل مقيما في مسقط كان جون مالكولم يبذل مساعيه لإيجاد روابط سياسية وتجارية في فارس يهدف بها إلى الوقوف بصلابة ضد خطط نابليون في الشرق، إذ كان من أبرز أهداف بعثة مالكولم القضاء على أية خطط يمكن أن تتخذها فرنسا إزاء فارس، فضلا عن اتخاذ الخطوات الفعالة لإنقاذ الهند من الخطر الذي يمكن أن يهددها إذا ما تعرضت لغزو أفغاني من الشمال (٥٣). و مما تجدر الإشارة إليه أن حكومة الهند أنفقت أموالا طائلة لإنجاح تلك البعثة، وكما يذكر روبرت واطسون Watson أن جون مالكولم قدم هدايا كثيرة من الجواهر واللآلئ إلى البلاط الفارسي، ويعتبر واطسون هو وغيره من الباحثين أن هذه البعثة تعد بداية لظهور المسألة الفارسية في التاريخ الحديث(٥٤).

وصلت بعثة مالكولم إلى فارس في نوفمبر١٨٠٠ بعد انتهاء مهمتها في مسقط. وحاول مالكولم في مباحثاته أن يحصل من فتح على شاه فارس على موقع في الساحل الشرقي من الخليج الذي تطل عليه فارس ليكون بمثابة قاعدة عسكرية لحماية المصالح التجارية البريطانية، خاصة أنه قد سبق له في عام ١٧٩٩ أن وضع تقريرا قدمه لحكومة بومباي عن الخليج أبرز فيه أهميته التجارية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن مالكولم فشل في الحصول على فرمان من الشاه يسمح للإنجليز بإقامة قاعدة عسكرية لهم على الساحل الشرقي من الخليج (٥٥)، إلا أنه نجح في توقيع اتفاقيتين مع الشاه في يناير ١٨٠١ إحداهما تجارية والأخرى سياسية (٥٦). وقد نصت الاتفاقية التجارية على منح الشاه للإنجليز امتياز إنشاء وكالات تجارية في الموانى الفارسية دون توغلهم في المقاطعات الداخلية (٥٧)، أما الاتفاقية السياسية فقد نصت على قيام تحالف فارسي بريطاني ضد أية قوة تهدد الهند(٥٨)، إذ كان من أبرز ما نصت عليه بنود تلك المعاهدة ألا يعقد الشاه اتفاقيات أو معاهدات سلمية مع الأفغان حتى يعلن هؤلاء أنهم عدلوا كلية عن غزو المستعمرات البريطانية في الهند(٥٩). وفضلا عن ذلك فقد نجح مالكولم في استصدار فرمان من الشاه يأمر فيه حكام المقاطعات والجزر والموانى التابعة له بطرد الفرنسيين المقيمين بها.

وعلى الرغم مما كان متوقعا في أعقاب بعثة مالكولم، وبعد إبرام هاتين الاتفاقيتين أن يسود النفوذ البريطاني، إلا أنه مما يستلفت الانتباه أن العشر سنوات التالية تميزت باضطراب وضع الإنجليز وضعف نفوذهم في كل من فارس والخليج العربي، وكان ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى محاولة فرنسا استعادة نفوذها في سلطنة مسقط بصفة

خاصة وفي بحار الشرق بصفة عامة[٦٠]. وترتبط تلك السنوات العشر التي أعقبت بعثة مالكولم بظهور نابليون بونابرت على مسرح السياسة الأوروبية كقنصل أول ثم إمبراطورا على فرنسا والجهود التي قام بها لاستعادة النفوذ الفرنسي في الشرق، والتي كان على بريطانيا أن تواجهها بكل حزم. وفي إطار الجهود النابليونية والجهود البريطانية المضادة لها ظلت كل من مسقط وفارس تشكلان البؤرتين الرئيسيتين للتنافس الإنجليزي الفرنسي في بحار الشرق خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر.

ولعل مما يستلفت الانتباه أن سلطنة مسقط استمرت على الرغم من ارتباطها باتفاقيتي ١٧٩٨و١٨٠٠ مع الإنجليز قلقة في علاقاتها بينهم وبين الفرنسيين، وكانت سياسة سلاطينها تتغير على حسب قوة إحدى الدولتين أو ضعفها، ومن ناحية أخرى كانت السلطنة تتطلع في ذلك الوقت إلى مساعدات خارجية كي تواجه مشكلاتها الداخلية، وخاصة إبان الغزوات السعودية التي كانت كثيرا ما تتعرض لها، ولما كان الإنجليز حريصين على عدم توريط أنفسهم في صراعات داخلية فقد كان هذا من شأنه أن يعود السلطان إلى استئناف علاقته التقليدية بالفرنسيين الذين رحبوا بمساعدته وقدموا له العون، كما استقبل سلطان بن أحمد في أواخر ذلك العام مبعوثا من قبل الحكومة الفرنسية يدعى إرمان بوشيه دي ساتوفيلSattoville وأبقاه في عاصمته قرابة خمسة عشر شهرا، وذلك على الرغم من القيود التي تضمنتها اتفاقيتا ١٧٩٨و١٨٠٠ على وجود الفرنسيين في السلطنة. وقد روى ساتوفيل بنفسه المعاملة الحسنة التي وجدها من السلطان طيلة بقائه في عاصمة السلطنة بقوله «عوملت أثناء إقامتي بمسقط معاملة ممتازة ودفعت عني جميع نفقاتي »[٦١].

ولعل ذلك النشاط الذي قام به الفرنسيون في مسقط كان دافعا لمهدي علي خان – المقيم البريطاني في بوشهر – لزيارة مسقط حيث أوضح لسلطان بن أحمد خطورة قيام علاقات بينه وبين الفرنسيين، وأنه يجب عليه أن ينظر إلى صداقة الإنجليز باعتبارها الروح التي تتنفس بها مسقط وتعيش وأن يهرب من الصداقة الفرنسية كما يهرب من الوباء.[٦٢] !، فيما يبدو أن مهدي علي خان كان يائسا من تحول سلطان مسقط إلى الإنجليز، الأمر الذي جعله يقترح على اللورد مورننجتون حاكم عام الهند بأن تقوم حكومة بومباي بمهاجمة مسقط وضمها إلى الممتلكات الفارسية على أن يقوم الإنجليز بعد ذلك باستئجارها من الشاه، على أن ذلك الاقتراح لم يوضع موضع التنفيذ في

الوقت الذي لم يقدر فيه النجاح لحملة عسكرية قام بها الجنرال ولسلى في عام ١٨٠١ لانتزاع جزيرة فرنسا وضمها إلى الممتلكات البريطانية في الهند [٦٣].

وتسجل السنوات من عام ١٨٠١ إلى ١٨١٠ الجهود التي بذلها نابليون بونابرت لكي يعيد لفرنسا ما كان لها من نفوذ في الشرق، فعلى الرغم من إخفاقه العسكري في مصر، إلا أن ذلك لم يثنه عن موالاة السعي لتحقيق أهدافه، إذ عمل في خلال السنوات التي تلت ذلك على إيفاد البعثات المختلفة إلى الشرق وعلى الأخص إلى فارس ومسقط، حيث أوفد إلى فارس بعثة جاردان Gardane وهي بعثة عسكرية لتدريب الجيش الفارسي، وقد نجحت تلك البعثة في عقد معاهدة مع فارس وهي معاهدة فنكشتين في ٣٠ مايو من عام ١٨٠٧ تعهدت فارس بموجبها أن تقف ضد الإنجليز وتعمل على طردهم من مقاطعاتها[٦٤]. كما وعدت فرنسا فارس بأن تقف إلى جانبها ضد أي خطر يهددها [٦٥]. وبصدد البعثات التي أرسلها نابليون إلى الشرق تجدر الإشارة إلى بعثة سبستيان السرية إلى القاهرة، وبعثة ديكان إلى بعض بلدان المشرق العربي، والتي كان الغرض منها استطلاع الأوضاع العسكرية والسياسية في الشرق[٦٦]، كما كان نابليون يأمل إلى جانب ذلك في الاتفاق مع روسيا بهدف إعداد حملة فرنسية روسية مشتركة لغزو الهند من الشمال[٦٧].

أما فيما يتعلق بمسقط فقد سبقت الإشارة إلى أن فرنسا عملت بداية من عام ١٨٠١ على استعادة صداقتها معها، إذ قدم ماجالون Magllone حاكم جزيرة فرنسا مساعدات عسكرية لسلطان بن أحمد لضم جزر البحرين إلى حكمه، وكتب السلطان إلى ماجالون بهذه المناسبة يعرب عن اغتباطه بتلك المساعدات بقوله «من المتعذر علينا أن نعرب لكم عن اغتباطنا بوصول القوات التي كان من فضلكم إرسالها إلينا وقد استقبلناها بذراعين مفتوحين وسنحرص دائما على أن نعتبرهم لخوة وأصدقاء لنا ونحن وخلفاؤنا مدينون لكم إلى أبعد حد مستطاع »[٦٨].

ويتضح من تلك الرسالة أن سلطنة مسقط أخذت تسرف في علاقاتها بالفرنسيين، وقد وصل الأمر في عام ١٨٠٣ إلى درجة إيفاد سلطان بن أحمد مبعوثا من قبله إلى جزيرة فرنسا كي يتقابل مع ماجالون ويؤكد له استياء السلطان من الإنجليز وأنه يطالب بوضع السلطنة تحت حماية الجمهورية الفرنسية. وقد زود سلطان بن أحمد مبعوثه ببعض الهدايا ومن بينها مجموعة من الجياد العربية الأصيلة، طلب إرسالها إلى نابليون بونابرت [٦٩]. وقد بادر ماجالون على أثر لقائه مع المبعوث العماني بالكتابة إلى وزير

الحربية الفرنسي يؤكد له أن سلطان مسقط يسعى إلى الظفر بصداقة الجمهورية وحمايتها، وان لديه أسبابا كثيرة للشكوى من مضايقات الإنجليز، كما أكد في رسالة تالية أن سلطان مسقط أعرب عن استعداده لاستقبال وكيل من قبل الحكومة الفرنسية وانه سيعتبر أعداء الجمهورية أعداء له [٧٠].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا في تلك الفترة التي نتحدث عنها كانت تركز أهمية خاصة على مسقط حتى أن تاليران Tallyrane وزير خارجيتها أكد على تلك الأهمية في تقرير قدمه إلى نابليون بونابرت في عام ١٨٠٣ جاء فيه «إن الإمام الذي يحكمها يمتد نفوذه إلى بعض المناطق الواقعة على ساحل موزمبيق وإنه مستقل من جميع الوجوه »[٧١].

بعثة دي كافيناك De Cavignac

يمكن تعليل توثق العلاقات بين فرنسا ومسقط بأنها كانت من نتائج إيفاد البعثات المختلفة إلى مسقط مما أتاح الفرصة لسلاطينها لاستئناف علاقتهم بالفرنسيين، وبذلك لم تعد لاتفاقيتي ١٧٩٨ و ١٨٠٠ أي أثر في عزل مسقط عن فرنسا، وإنما عادت علاقات الصداقة بينهما، ووصلت تلك العلاقات أوجها بين عامي ١٨٠١ و١٨٠٣. وكان ذلك بفضل الوزير الفرنسي تاليران الذي أوفد في عام ١٨٠٢ بعثة إلى مسقط برئاسة دي كافيناك. وقد ارتبط إرسال تلك البعثة بتوقيع صلح إميان Amiens بين إنجلترا وفرنسا، إذ كان من نتيجة هذا الصلح أن خفت مراقبة الإنجليز بعض الشيء لمواني المحيط الهندي ومن ثم قررت فرنسا تعيين دي كافيناك قنصلا وممثلا لها في مسقط[٧٢] وفي أكتوبر ١٨٠٢ وصل المبعوث الفرنسي من جزيرة موريس إلى مسقط، وكان واضحا أنه يعتزم الإقامة الكاملة بها، ولكنه ما كاد يصل إلى مقر عمله حتى اشتعلت الحرب بين إنجلترا وفرنسا من جديد نتيجة نقض صلح إميان، وحين بلغ السلطان نبأ اشتعال الحرب تراجع عن استقبال المبعوث الفرنسي وذلك على الرغم من تهديدات قائد السفينة أطلنطا التي حملته من جزيرة موريس إلى مسقط [٧٣]، ولكن ديكان Decaen الحاكم الفرنسي العام للجزيرة لم يجد من الضرورة تصعيد الأزمة مؤكدا أن ما تتحمله فرنسا من متاعب لحفظ احترام وهيبة ممثل لها في مسقط لا يساوي تأسيس وكالة أو قنصلية لها هناك. وفيما يبدو أن دي كافيناك كان السبب في وصول ديكان إلى هذا القرار حين أكد له أن مسقط بلد فقير لا تشكل أية أهمية سياسية أو تجارية، والفائدة الوحيدة التي يمكن أن تحصل عليها فرنسا من وراء إقامة تمثيل لها فيها هي تسهيل

خدمات البريد بين المحيط الهندي وأوروبا، وحتى هذه الفائدة قد يكون مشكوكاً في أمرها طالما ظل الإنجليز يضعون الملاحة في الخليج والمحيط الهندي تحت رقابتهم، وأن كل ما تستحقه مسقط لا يتعدى تعيين وكيل تجاري بها من أقل الدرجات!.

وليس من شك في أن سلطان مسقط كان واقعيا في رفضه استقبال دي كافيناك، وذلك لتقديره قوة الإنجليز، وطبقا لما يقرره أرنولد ويلسون Wilson أن الإنجليز هددوا السلطان بفرض حصار شامل على موانيه إذا ما أفسح للمبعوث الفرنسي مكانا في عاصمته. وعلى الرغم من أن دي كافيناك وجد ترحيبا من التجار العمانيين، إلا أن محمد بن خلفان حاكم ميناء مسقط أدرك مغبة قيام علاقات مع الفرنسيين في وقت نشوب صراع بينهم وبين الإنجليز، ومن ثم بادر بالاعتذار للمبعوث الفرنسي بأنه لا يملك سلطة استقبال مفوض خارجي، وإن كان قد وعده بأن يخبر السلطان بقدومه لدى عودته إلى مسقط حيث كان في ذلك الوقت خارج العاصمة بسبب غزوة سعودية تعرضت لها أطراف بلاده.

ومن المؤكد أن سلطان مسقط كان يرى أن المصلحة تحتم عليه الاعتماد على مساندة الإنجليز بسبب تأزم العلاقات بينه وبين السعوديين في نجد، وآل خليفة في البحرين، والقواسم في الساحل الجنوبي من الخليج، وبالتالي لم يكن مستعدا للتضحية بالمساعدات التي كان يتوقعها منهم إذا ما وثق صلاته بالفرنسيين. ولعل ذلك مما دفع بمحمد بن خلفان أن يذكر لكافيناك صراحة بأنه كان يتمنى وصوله في فترة سلام حتى يستقبله السلطان بشوق وارتياح «غير أن الإنجليز ولا شك سوف يغضبون على سيدي لو سمح لك أن تقيم في مسقط بعد إعلان الحرب بينهم وبين الفرنسيين فإن لدينا عشرين سفينة كبيرة في المواني التابعة للإنجليز في سواحل البنغال وملبار وليس ثمة شك في أنهم سيستولون عليها حالما يتلقون التعليمات»[٧٤]. وعلى الرغم من ذلك الاعتذار الحاسم، إلا أن محمد بن خلفان ألح لكافيناك أنه على استعداد لكي يتباحث معه في الشؤون التجارية فحسب، لأن الاتفاقيات التي عقدها السلطان مع الإنجليز تحتم عليه ألا يقبل تمثيلاً فرنسياً في بلاده. وهكذا كان مقدرا لبعثة كافيناك ألا تجد نصيبا من النجاح، ولم تلبث أن انسحبت على الفور بعد أن تحققت من الاتفاقيات التي سبق أن عقدتها السلطنة مع الإنجليز في عامي ١٧٩٨و ١٨٠٠ [٧٥].

وعلى الرغم من أن فشل بعثة كافيناك كان نتيجة منطقية لاحتدام التنافس الإنجليزي الفرنسي في مسقط، إلا أن القبطان جيان يحمل الأوضاع الداخلية في السلطنة

مسؤولية ذلك الفشل، ويذكر بصدد ذلك أن نجاح سلطان بن أحمد في السيطرة على حكم الساحل وإبعاده لخلفان بن محمد الذي كان معينا من قبل الإمام سعيد بن أحمد وتعيين ابنه محمد بدلا منه في حكم ميناء مسقط كان هو المسؤول عن تدهور العلاقات العمانية الفرنسية إذ لم يكن لمحمد بن خلفان ما كان لأبيه من مصالح تجارية مع جزيرة فرنسا. غير أن الأمر في تقديرنا لم يكن مجرد تعيين حاكم بدلا من حاكم آخر بقدر تغير الظروف والأوضاع الخارجية، ولعل مما يؤكد صحة ما نذهب إليه أن سلطان بن أحمد كان قد تمادى أكثر من غيره من حكام البوسعيد في علاقته بالفرنسيين، وقد سبق أن أوضحنا أنه قبل منهم المساعدات العسكرية إبان تطلعه لضم جزر البحرين إلى حكمه، ولذلك فإن فشل بعثة كافيناك يرجع سببه إلى حرص سلاطين مسقط على الاحتفاظ بكيانهم في خضم التنافس الفرنسي الإنجليزي الذي تجدد في بحار الشرق، ومن ثم عمدوا إلى توثيق علاقتهم مع الدولة الأقوى التي كانوا يخشون منها على نفوذهم. ولما كانت بريطانيا هي الدولة الأقوى والأكثر تفوقا في المحيط الهندي وقت مجيء كافيناك إلى مسقط، فإنه لم يعامل نتيجة لذلك بالمعاملة اللائقة توجسا من ردود الفعل البريطانية.

غير أنه لم يلبث أن حدث تحول في سياسة مسقط الخارجية على أثر اغتيال سلطان بن أحمد ووصول بدر بن سيف إلى السلطة في عام ١٨٠٤ الذي بادر بتوثيق علاقته بالفرنسيين، حيث أرسل إلى ديكان حاكم جزيرة فرنسا في عام ١٨٠٥ رسالة أكد فيها بأنه أكثر صداقة وإخلاصا للفرنسيين وعبر عن ارتياحه لمجيء السفن الفرنسية إلى مواني مسقط للتزود بما تحتاج إليه من المؤن والمياه[٧٦]. ومن ثم كان من الطبيعي أن تؤدي علاقة بدر بن سيف الوثيقة بالفرنسيين إلى إثارة حكومة بومباي التي سارعت بإيفاد الكابتن سيتون Seton ليخلف بوجل كوكيل سياسي في مسقط[٧٧]. وعلى الرغم من أن سيتون واجه صعوبات شديدة نتيجة توثق علاقة بدر بالفرنسيين، إلى درجة أنه لم يمنح سوى دار صغيرة لسكناه لا تزيد عن كونها عشة حقيرة لم يسمح له أن يرفع عليها علم بلاده، إلا أنه استطاع في فترة وكالته أن يضع الحجر الأساسي للنفوذ البريطاني في مسقط ويعمل على وضع اتفاقيتي ١٧٩٨و١٨٠٠ موضع التنفيذ[٧٨].

غير أن مسقط ظلت مع ذلك أكثر ارتباطا بالفرنسيين، ومما يؤكد ذلك أن فرنسا لم تكن مطمئنة إلى السيد سعيد بن سلطان الذي استطاع التخلص من عمه بدر بن سيف والسيطرة على الحكم في عام ١٨٠٦، وكان من المنتظر إزاء ذلك أن تبادره بالعداء لقتله حليفها، غير أن السيد سعيد بادر بالكتابة إلى ديكان ينبئه بوصوله إلى الحكم وعبر عن

رغبته في أن تظل علاقات الصداقة قائمة بينه وبين الفرنسيين[٧٩]. ولما كان السيد سعيد في حاجة إلى تأييد قوة أجنبية يستعين بها في استقرار الأوضاع الداخلية في بلاده وتأمينها من الغزوات التي كانت كثيرا ما تتعرض لها، فضلا عن تحقيق طموحه في السيطرة على بعض مناطق الخليج، فقد أخذ يعمل في الحصول على تأييد فرنسا تارة وبريطانيا تارة أخرى مستغلا التنافس الذي كان قائما بينهما، ودون أن يثير عليه أياً من الدولتين.

والحقيقة أن السيد سعيد اضطر أن يقف موقفا مترددا بين الإنجليز والفرنسيين حين بلغ النزاع بينهما أشده خلال السنوات الأولى من حكمه، ولعله وجد من الأفضل أن يعلن حياد مسقط في الصراع القائم بين الدولتين. غير أن ذلك الحياد لم يستمر طويلا، إذ لم تلبث أن واجهته فرنسا بالعداء نتيجة امتثاله لطلب قائد إحدى البوارج الإنجليزية بإبعاد السفينة الفرنسية فيجيلانت La Vigilante التي كانت تتزود بالمياه والمؤن في ميناء مسقط، وكان ذلك بسبب ما حدث بينها وبين إحدى السفن الإنجليزية من اشتباكات. ولما كان من المنتظر أن يؤدي موقف السلطان إلى توتر العلاقة بينه وبين الفرنسيين فقد بادر بالكتابة إلى دنكان حاكم بومباي طالبا إسباغ الحماية البريطانية على مسقط [٨٠]، ولكن دنكان أهمل الرد عليه وكان ذلك بناء على تعليمات جورج بارلو Barlaw حاكم عام الهند الذي أدرك أن السيد سعيد يهدف إلى حماية بريطانيا ومساعدتها له ضد السعوديين، وهي أمور لم تكن حكومة الهند تريد أن تقدم عليها لما يترتب عليها من إقحام نفسها في منازعات داخلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن وضع مسقط تحت الحماية البريطانية سيجعلها هدفا لحملات فرنسية مكثفة. وكان من رأي حكومة الهند أن احتفاظ مسقط بحيادها هو الذي يحميها من التعديات الفرنسية، وما دامت اتفاقيتا ١٧٩٨و١٨٠٠ ساريتين فإن ذلك سيمنع فرنسا من إقامة تمثيل سياسي في مسقط. ولعل هذا الموقف الذي وقفته حكومة الهند كان دافعا للسيد سعيد لمعاودة الاتصال بالفرنسيين، فكتب إلى ديكان حاكم جزيرة فرنسا يذكره بالصداقة التقليدية بين فرنسا ومسقط وقدم له اعتذاره عن حادث السفينة فيجيلانت وعزا ذلك إلى تحكم الإنجليز وتسلطهم، كما بادر بإرسال أحد أعوانه وهو ماجد بن خلفان إلى بورت لوي عاصمة جزيرة فرنسا لكي يتفاوض مع ديكان في إبرام معاهدة صداقة وسلام دائم لا ينقض بين مسقط والحكومة الفرنسية [٨١].

وعلى الرغم من جرأة تلك الاتصالات إلا أنها لم تحدث أثرا معاكسا لدى الإنجليز،

ولعل ذلك يرجع إلى أن مجلس إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية في لندن كان قد اتخذ قرارا في عام ١٨٠٧ بضغط المصروفات العسكرية وعدم الاستحواذ على أراض جديدة أو التورط في منازعات مع دول أخرى خارج نطاق الهند، ومن ثم اقتصرت حكومة الهند حين علمت بتحركات السيد سعيد مع الفرنسيين إلى إبلاغه بضرورة اتخاذ موقف محايد واحترام الاتفاقيات التي سبق أن عقدتها السلطنة مع حكومة بومباي. غير أن السيد سعيد لم يمانع - إزاء رفض حكومة الهند تقديم الحماية له - في استقبال وكيل فرنسي في مسقط في يونيو١٨٠٧، بل تمادى أكثر من ذلك في توقيع معاهدة بينه وبين فرنسا في ١٥ يونيو ١٨٠٧ نصت على عودة علاقات الصداقة بين البلدين، وعلى أن تنال كل دولة إزاء الأخرى معاملة الدولة الأكثر رعاية. كما نصت المعاهدة على تقييد تجارة مسقط مع الإنجليز في الوقت الذي نصت فيه على تشجيع وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين مسقط والمستعمرات الفرنسية في الهند والمحيط الهندي. وقد أكد ديكان في تقرير له إلى حكومة باريس أهمية عقد هذه المعاهدة، وخاصة بعد أن دخلت الدانمارك الحرب إلى جانب الحلفاء ضد فرنسا وأصبحت كل الطرق البحرية التي تصل فرنسا بما تبقى لها من مستعمرات في بحار الشرق مغلقة أمام السفن الفرنسية، وبالتالي فإنه يمكن الاستفادة من السفن المسقطية في القيام بتلك الاتصالات. غير أن الصعوبة التي واجهت ديكان هي كيفية التصديق على هذه المعاهدة دون أن تتضمن نصا يقضي بامتناع السفن المسقطية من الاتصال بالموانى التابعة لبريطانيا في الهند، إذ إن القوانين الفرنسية كانت تحرم على الدول المحالفة لفرنسا أو حتى على الدول المحايدة الاتجار مع العدو بينما كانت المادة السادسة من معاهدة ١٨٠٧ تنص على أنه في استطاعة السفن المسقطية أن تتعامل تجاريا مع مواني الهند البريطانية بشرط أن تتجه مباشرة بعد خروجها من تلك الموانى إلى الموانى التابعة لسلطنة مسقط، وليس لها الحق في التعامل مع الموانى الأخرى التابعة لبريطانيا في المحيط الهندي. وفضلا عن ذلك كانت حدود المعاملة بين مسقط وموانى الهند البريطانية تخضع لما نصت عليه المادة الثالثة من المعاهدة التي وإن كانت تحرم التجارة مع الإنجليز، إلا أنها كانت تستثني من ذلك تجارة الخيل والتمور باعتبارها من أهم صادرات مسقط، كما كانت تلك المادة تعطي لسفن الأسطول الفرنسي الحق في تفتيش السفن التابعة لمسقط بقصد التحقق من هويتها(٨٢).

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٨٠٧ كانت تعد نصرا كبيرا للسياسة الفرنسية، إلا أنه

لم تتم المصادقة عليها بسبب مخالفتها للتشريعات التي أصدرها نابليون في ميلانو بين عامي ١٨٠٦ و١٨٠٧ والخاصة بتطبيق سياسة الحصار القاري Blocus Continental على بريطانيا، ولم يستطع ديكان أن يقنع حكومته بأنه يجب عليها أن تستثني بحار الشرق من تطبيق تلك السياسة ضد بريطانيا حيث لا تتعادل قوى الدولتين المتصارعتين(٨٣). ومع ذلك فقد أصرت الحكومة الفرنسية على إيقاف سريان تلك المعاهدة، وبالتالي لم تصادق عليها رغم الجهود الكبيرة التي بذلها ديكان لكي يضعها موضع التنفيذ(٨٤). وكان السبب الرئيسي في رفض حكومة باريس المصادقة على تلك المعاهدة هو ما كانت تنص عليه في بعض موادها على حياد السفن التابعة لمسقط وعدم تدخلها في الصراع الناشب بينها وبين الإنجليز، فضلا عن السماح للسفن المسقطية بالتردد على الموانئ البريطانية في الهند. ومع أن فرنسا أضاعت على نفسها تلك الفرصة فقد أخذ ديكان يعمل على توطيد العلاقة بين جزيرة فرنسا ومسقط كما أرسل في عام ١٨٠٨ مبعوثا من قبله يدعى والون Wallone بهدف تدعيم النفوذ الفرنسي فيها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها ديكان فإن الأمر الذي لاشك فيه أن الموقف المتردد الذي وقفته الحكومة الفرنسية ورفضها التصديق على معاهدة ١٨٠٧، قد أكد للسيد سعيد أنه أخطأ في اختيار فرنسا لتكون حليفة له ومن ثم بدأ يرتكن إلى صداقة الإنجليز والتحالف معهم، وخاصة بعد أن فرضت حكومة الهند حصارا بحريا ضد الفرنسيين في جزيرتي فرنسا والبوربون مما جعله يعاود الاتصال بدنكان حاكم بومباي متخذا خطا بريطانيا واضحا، إذ جاء في الرسالة التي بعث بها إليه في أغسطس من عام ١٨٠٧ قوله

«إنني بعون الله تعالى سأظل طالما بقيت حيا ملتزما وأمينا للصداقة والارتباط الوثيق القائم بيننا وثقتي بالله أن لا تحدث أمور تعكر صفو هذه الصداقة... إن ثرواتي وممتلكاتي أعتبرها ملكا لكم كما أن كل المناطق الواقعة تحت سلطتي أعتبرها خاصة بكم»!(٨٥).

كان من نتيجة تلك الصداقة التي عرضها السيد سعيد على الإنجليز بسخاء أن استطاع جون مالكولم الذي أوفد للمرة الثانية إلى مسقط في عام ١٨٠٨ أن يصل معه إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الحكومة الفارسية بشأن تسليم ميناء بندر عباس إلى الفرنسيين. ولما كان ذلك الميناء تحت إدارة مسقط منذ عهد سلطان بن أحمد، فقد أصبح من المستحيل أن يكون لقرار الحكومة الفارسية أية فاعلية دون موافقة

مسقط عليه أو التزامها به. ولكي يبرهن السيد سعيد على حسن نواياه تجاه الإنجليز فقد أكد لجون مالكولم بأن كلا من بندر عباس وجزيرتي قشم وهرمز وغيرها من الموانى والجزر الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي من الخليج خاضعة لسيطرته، ولن يسمح للفرنسيين أو للفرس باستخدام أي منها كقواعد عسكرية ضد الإنجليز.

ومع أنه قد أصبح واضحا منذ عام ١٨٠٨ تحول مركز الثقل السياسي في سلطنة مسقط تجاه الإنجليز، إلا أن العلاقات بين بريطانيا والسلطنة لم تلبث أن اتخذت اتجاها أكثر قوة على أثر استسلام ديكان للإنجليز وتسليمه جزيرتي فرنسا والبوربون في عام ١٨١٠[٨٦]. وتبع ذلك رحيل والون من مسقط وكان قد أقام بها بعض الوقت وكيلا من قبل الفرنسيين.

وقد يكون حقيقة أن فرنسا حاولت بعد استعادتها لجزيرة البوربون في عام ١٨١٤ أن تستأنف من جديد علاقتها بالسلطنة حيث عقدت معها معاهدة في عام ١٨١٧ ومعاهدة أخرى في عام ١٨٤٤، إلا أن هاتين المعاهدتين لم تتعديا كونهما معاهدات تجارية في الدرجة الأولى، إذ لم يعد لفرنسا نفوذ سياسي بعد أن وثقت بريطانيا علاقتها بمسقط وتوابعها في شرقي إفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[٨٧].

هوامش الفصل الثانى

١) R. Coupland, East Africa and Its Invaders, from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856, Oxford, 1938, p. 37.

٢) Paul, Gaffrel, Les Colonies Francais, Quatrieme edition, Paris, 1888, p. 124.

٣) Copland, op. cit., pp. 74-75.

٤) Ibid., p. 34.

٥) مي محمد الخليفة ، **سبز آباد ورجال الدولة البهية** «قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي» ، بيروت ١٩٩٨، وتشير المؤلفة أن تلك التسمية أطلقها المقيم البريطاني فيلكس جونز Felix Jones على دار المقيمية البريطانية فى بوشهر ، ومن تلك الدار كانت تدار أحداث الخليج بساحليه الفارسي والعربي .

٦) A. Auzoux, La France et Mascate aux XVIII et XIX Siecles, Extrait de la Revue d' Histoire Diplomatique, XXIII, Paris, 1909, p. 4.

٧) R. S. Ruete, op. cit., p. 93.

٨) C. Guillain, Relation du Voyage d'Exploration a la Cote Orientale d'Afrique execute pendant les annees 1847-1848, tome I, Paris 1856, p. 202.

٩) Auzoux, op. cit., p. 67.

١٠) Guqglain , op. cit., tome 1, pp. 304-205.

١١) Firouz Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate, Etude d' Histoire Diplomatique et de Droit Internationale, Paris, 1914, p. 47.

١٢) صالح محمد العابد، **موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي فى الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠** ، بغداد ١٩٧٩، ص ٦٩.

١٣) Ruete, op. cit., p. 44.

١٤) Guillain, Relation de Voyage, tome 1, p. 206.

١٥) **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية** ، العرض التاريخي جـ١ ، ص ٨٠١.

١٦) Kajare, op. cit., p. 75.

١٧) Arnold Wilson, The Persian Gulf, An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 20th Century, Second Impression, London, 1954, p. 231.

١٨) F. Kajare, op. cit., p. 75.

١٩) **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية** ، جـ ١ ، ص ١٠٩.

٢٠) Coupland, op. cit., p. 87.

٢١) صلاح العقاد ، **الاستعمار فى الخليج " الفارسي "** ، القاهرة ٦٥٩١ ، ص ٣٣.

٢٢) Feredoun Adamyiat, Bahrain Islands " A Legal, and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy ", New York, 1955, p. 40.

٢٣) التقرير الإداري لمكتب المقيم السياسي فى الخليج ، ص ٤٣ ، نقلا عن الوثائق السعودية ، **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية** ، العرض التاريخي ، جـ١ ، ص ١٠٨.

٢٤) عبد الفتاح إبراهيم ، على طريق الهند ، الرسالة الأولى من رسائل الأهالي ، بغداد ١٩٣٥ ، ص ص ٤٢-٤٤.

٢٥) Coupland, op. cit., p. 90.

٢٦) H. L. Hoskins, British Routes to India, New York, 1928, pp. 10-14.

٢٧) Coupland, op. cit., p. 94.

٢٨) Ruete, op. cit., p. 44.

٢٩) Bombay Government, Selections from the Records of Bombay Government, Historical and other Information Connected with the Province of Oman, Muscat, Bahrain and other places in the Persian Gulf, New Series, no. XXIV, Bombay, 1856, p. 23.

٣٠) Ruete, op. cit., p. 96.

٣١) Wilson, op.cit., p. 22.

٣٢) Ruete, op. cit., p. 112.

٣٣) راجع نص الاتفاقية فى كل من : C.U Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighboring Countries, vol. X II ,Calcutta, 1892, pp. 207-208. See also, Bombay Government, S. R. B. G., no XXIV, pp. 248-249.

٣٤) مكاتبات نابليون جـ٣ ، ص ٣٦١ ، انظر وثائق الحكومة السعودية الخاصة بمشكلة البريمي ، جـ١ ، ص١١٢ ، وكذلك : Coupland , op. cit., p. 89.

٣٥) Alfred Dennis, Eastern Problem at the close of the 18th Century , Cambridge, 1901, p. 209.

٣٦) Coupland, op. cit., p. 88.

٣٧) Ruete, op. cit., p. 98.

٣٨) John Kelly, Britain And The Persian Gulf , 1795-1880, Oxford , 1968, p. 67.

٣٩) The Imperial Gazetteer of India, The Indian Empire, vol. 2, Historical , Oxford, 1908, p. 490

٤٠) Hoskins, op. cit., p. 65.

٤١) Ruete, op. cit., pp. 100-101.

٤٢) Auzoux, op. cit., p. 27.

٤٣) عبد الفتاح إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

٤٤) Kelly , op. cit., pp. 69-71.

٤٥) Adamiyat, op. cit., p. 43.

٤٦) J.W.Kaye, The Life and Correspondence of Sir John Malcolm , vol., 1, London , 1856, p. 103.

٤٧) Coupland, op. cit., p. 97.

٤٨) Aitchison, op. cit., vol.XII, pp. 208-209. See also, Bombay Government, S.R.B.G., no XXIV, pp. 249-250.

٤٩) Cl. Hurat, Histoire des Arabes, tome 2, Paris, 1913, p. 273, cf. Wilson, op. cit., p. 232.

٥٠) Kaye, op. cit., vol.1 , p. 106.

٥١) الوثائق السعودية ، جـ١ ، ص ص ١١٣-١١٤.

٥٢) George, N., Curzon, Persia and The Persian Question, vol. 2, London, 1892, p. 436.

٥٣) Percy Sykes, Persia, Oxford, 1922, p. 109.

٥٤) Robert Watson, History of Persia from the beginning of the 1919th entury to the year

1858, London, 1866, p. 127.

٥٥) Adamiyat, op. cit., pp. 44-45.

٥٦) Sykes op. cit., p. 109.

٥٧) Watson, op. cit., p. 127.

٥٨) Adamiyat, op. cit., p. 47.

٥٩) Watson, op. cit., pp. 127-128.

٦٠) Ruete, op. cit., p. 99.

٦١) وثائق الحكومة السعودية، **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية**، العرض التاريخي ، جـ ١ ، ص ١١٥.

٦٢) المصدر السابق ، ص ١١٦.

٦٣) Coupland, op. cit., p. 99.

٦٤) Kelly, op. cit., p. 85. ولمزيد من التفصيلات عن بعثة جاردان انظر :

Comte Alfred Gardane (ed.), Mission du General Gardane en Perse sous le Premier Empire, Paris, 1865.

٦٥) Driault, La Politique Orientale de Napoleon, Paris, 1904, pp. 170-173.

٦٦) Coupland, op. cit., p. 101.

٦٧) Ruete, op. cit., p. 99.

٦٨) وثائق الحكومة السعودية ، جـ ١ ، ص ١١٥.

٦٩) Coupland, op. cit., p. 102.

٧٠) وثائق الحكومة السعودية ، جـ ١ ، ص ص ١١٦-١١٧ .

٧١) Auzoux, op. cit., p. 33.

٧٢) Kelly , op. cit., p. 75.

٧٣) Guillain, op. cit., tome 1, p. 207.

٧٤) Wilson, op. cit., pp. 232-233.

٧٥) Guillain , op. cit., tome 1, pp. 207-208.

٧٦) Coupland, op. cit., p. 110.

٧٧) Kelly , op. cit., p. 75.

٧٨) وثائق الحكومة السعودية ، جـ ١ ، ص ١٢١.

٧٩) Auzoux, op. cit., p. 45.

٨٠) Kelly, op. cit., pp. 76-77.

٨١) Guillain, op. cit., tome 1, p. 211.

٨٢) Kajare, op. cit., p. 86.

٨٣) Ruete, op. cit., p. 103.

٨٤) Kajare, op. cit., p. 86.

٨٥) الوثائق السعودية ، جـ١ ، ص ١٧٣ .

٨٦) F.O., no 67, The Persian Gulf p. 41.

٨٧) راجع الفصل الرابع من الكتاب للتعرف على المعاهدات التي عقدها السيد سعيد بن سلطان مع فرنسا وغيرها من الدول الأجنبية .

الفصل الثالث

سعيد بن سلطان

حكمه في عمان وسياسته في الخليج العربي

١٨٠٦ - ١٨٥٦

اعتلاء السيد سعيد الحكم - جهوده لتوطيد نفوذه- التفكك الإقليمي في عمان - ثورة البوعلي في إقليم جعلان - الحركات الانفصالية في صحار - محاولات الإباضيين بعث الإمامة - علاقة السيد سعيد بالقوى المجاورة في الخليج والجزيرة العربية- مشاركته في الحملات البريطانية ضد القواسم - العلاقات بين السيد سعيد وسلطان بن صقر القاسمي - العلاقات بينه وبين الشيخ رحمة بن جابر الجلاهمة - العلاقات مع شيوخ آل خليفة - محاولات السيد سعيد ضم البحرين ومو قف الحكومة البريطانية - العلاقات العمانية السعودية - علاقة السيد سعيد بمحمد علي - علاقاته بفارس وولاية البصرة العثمانية .



وصل السيد سعيد إلى الحكم في وقت اشتدت فيه المنازعات والاضطرابات الداخلية، ونحن في الواقع نجد أنفسنا مشدوهين بجهود صبي صغير لم تتعد سنه الخامسة عشرة تمكن من الوصول إلى السلطة وعمل على توطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد [١].

ولم يكن السيد سعيد هو الابن الأكبر لأبيه سلطان بن أحمد حتى ينتقل الحكم إليه بالوراثة، كما أن الحكم لم يؤل إليه بطريقة المبايعة أو الانتخاب – وهي الطريقة المعروفة عند المنتمين للمذهب الإباضي – وإنما تولى بحكم القوة التي كان لها الاعتبار الأول، ذلك أن التفكك في الدولة العمانية اتخذ أكبر صورة له عند مقتل سلطان بن أحمد في عام ١٨٠٤، وكما هي العادة عند وفاة الحاكم أن ينتهز الزعماء والرؤساء والأقارب تلك الفرصة لكي يعمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة والنفوذ.

ويمكننا التعرف على الأوضاع التي كانت سائدة في سلطنة مسقط كما يشرحها برسي بادجر Badger الذي ذكر أنه في الوقت الذي اغتيل فيه سلطان بن أحمد في عام ١٨٠٤،كان أخوه سعيد بن الإمام لا يزال قائما بالإمامة في الرستاق ولكنه كان مجردا من ممارسة أية سلطة فعلية. وكان قيس بن أحمد – وهو أخ آخر لسلطان بن أحمد – يسيطر على ميناء صحار، ومحمد بن الإمام – وهو أخ ثالث – يسيطر على إقليم السويق، بينما كان بدر بن سيف – وهو ابن لأحد اخوة سلطان بن أحمد – يأخذ طريقه إلى مسقط معتمدا على تأييد السعوديين له في الوصول إلى السلطة حيث كان مواليا لهم. أما عن أسرة خلفان بن محمد – وهي الأسرة التي كانت تقوم بالحكم في ميناء مسقط – فقد كانت تعمل على استرداد سلطاتها القديمة التي انتزعها منها السلطان الراحل. كما ظل اليعاربة في إقليمي نخل والحزم، والغافرية في واحة يبرين يحتلون أهم القلاع والحصون في داخلية عمان. أما عن رؤساء القبائل الجنوبية فقد كانوا مشتتين من حيث التبعية لمسقط أو الانفصال عنها، ووجدت العديد من القبائل في الاضطرابات التي نشبت عقب اغتيال سلطان بن أحمد فرصتها لإعلان تمردها والاستقلال بشؤونها، كما انتهز السعوديون بدورهم فرصة تلك الاضطرابات فاحتلوا إقليم الظاهرة وواحات البريمي[٢].

وقد سلطت الأضواء في تلك الفترة الحرجة التي نتحدث عنها على حاكم صحار قيس بن الإمام، الذي ما كاد يسمع بوفاة أخيه سلطان بن أحمد وانتقال الحكم إلى ابنيه الصغيرين – سالم وسعيد – حتى بادر بالزحف على مسقط، ولما كان سالم وسعيد لا

يزالان في دور الحداثة فقد اقتضى الأمر وجود شخصية قوية أو وصي يقوم بالولاية عليهما والإشراف على شؤون الحكم وتخليص البلاد من حومة التنافس والفوضى التي كانت تتصاعد في ذلك الوقت. وقد عهد بالوصاية على الصبيين الصغيرين في بداية الأمر إلى عمة لهما تدعى موزة بنت الإمام، التي كان لها شأن قوي وشخصية كبيرة، ومع ذلك فقد احتاجت تلك السيدة إلى صد الخطر الجاثم على السلطنة من جراء احتمال هجوم قيس بن الإمام - صاحب صحار- على مسقط، ومن ثم بادرت بالاتصال بابن أخيها بدر بن سيف - الذي كان مقيما آنذاك في الزبارة يحاول أن ينسى مرارة الفشل التي جناها عندما لم يقدر له النجاح في اغتصاب السلطة من عمه سلطان بن أحمد[٣] - وذلك لتقديرها قيمة المساعدة التي يمكن أن يقدمها، وخاصة بعد أن ذاع صيته نظرا لاعتناقه التعاليم السلفية وللوعود التي قطعها له الأمير السعودي في أن يشمله بحمايته. واستطاع بدر بن سيف أن يحصل بالفعل على دعم الأمير عبد العزيز الذي استقبله في عاصمته بالدرعية وأرسل معه قوة عسكرية تمكن بواسطتها من إجبار قيس بن الإمام على التقهقر إلى حدود ولايته في صحار، وأصبح هو الشخصية المسيطرة على مسقط، وخاصة بعد أن تخلت له السيدة موزة بنت الإمام عن السلطة [٤]. ولم تقف طموحات بدر بن سيف عند حد الوصاية على الحكم وإنما عمل على الاستئثار بالنفوذ، بعد أن عهد إلى كل من سالم وسعيد بحكم إحدى المدن أو المقاطعات الصغيرة، بينما قام هو على رأس الحكم.

وعلى الرغم من أنه تمكن من إقرار الأوضاع وفرض الأمن والسلام في ربوع البلاد، إلا أن حكومته اتسمت بقدر كبير من الاستبداد والجور، كما وجد نفسه مضطرا إلى الاعتماد على تأييد السعوديين له، بل إنه لم يمانع في عقد اتفاقية مع الأمير عبد العزيز كانت تنص في بعض بنودها على أن يؤيده في حكمه مقابل زكاة يدفعها سنويا إلى الدرعية، وعلى أن يسمح للسعوديين بأن يعينوا وكلاء لهم في بعض المقاطعات العمانية لجمع الزكاة، كما نصت الاتفاقية على أن تقيم حامية سعودية في المناطق المجاورة لمدينة بركة [٥]. ولما كان بدر بن سيف قد عهد لابن أخيه السيد سعيد بحكم تلك المدينة، فقد أخذ الأخير يجمع حوله الأعوان والمؤيدين من أجل وضع الخطط التي استهدف بها اقتلاع بدر عن الحكم والتخلص من نفوذ السعوديين[٦]. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد السيد سعيد على الفرق المرتزقة من طوائف البلوش والزيجلوس، وذلك لما عرف عن تلك الفرق من إخلاصها وولائها للأسرة الحاكمة، فضلا عن إعلان كراهيتها

الشديدة لبدر بن سيف الذي كان لا يكف عن إساءة معاملتها وإنقاص رواتبها معتمدا على حماية السعوديين له[٧]. أما عن تفصيل الخطة، أو بالأحرى المؤامرة، التي نجح السيد سعيد على أثرها في الوصول إلى الحكم فهي أنه وجه الدعوة لعمه بدر بن سيف لحضور اجتماع يعقد في بركة لوضع الخطط التي من شأنها الهجوم على صحار وتخليصها من حكم قيس بن الإمام الذي كان لا يكف عن مواصلة تهديداته لمسقط. وحين وصل بدر إلى بركة ودخل قلعتها تلبية للدعوة التي وجهت إليه بادر السيد سعيد بالانقضاض عليه بينما تولى بقية أتباعه الإجهاز عليه، وبذلك خلصت حكومة مسقط للسيد سعيد وكان ذلك في عام ١٨٠٦[٨].

اعتلاء السيد سعيد للحكم وجهوده في توطيد نفوذه

ما كاد السيد سعيد يصل إلى الحكم حتى أخذ يعمل على توطيد نفوذه، فبدأ بالتخلص من نفوذ عمته موزة بنت الإمام [٩]، أما عن عمه قيس بن سيف حاكم صحار فيبدو أنه ارتاح لمقتل بدر الذي كان يكن له كراهية شديدة لخروجه عن التعاليم الإباضية الصحيحة وارتمائه في أحضان السعوديين، ومن ثم آثر أن يعقد مهادنة مع السيد سعيد وانصرف إلى حدود إقليمه في صحار[١٠].

وكان السيد سعيد حريصا بعد أن استتبت له الأمور على تأكيد سيطرته ، وكان يتجه إلى تحقيق الوحدة في الأقاليم العمانية، ومن أجل ذلك عمل على استخلاص ما كان لليعاربة من نفوذ على مقاطعتي نخل والحزم، كما اتجه للسيطرة على إقليم صحار منتهزا فرصة وفاة عمه قيس، حيث حرم أبناءه من استمرار الولاية على ذلك الإقليم [١١]، كذلك نجح في مد سيطرته على مدينة الرستاق – العاصمة الدينية لعمان – وتحقق له ذلك عقب وفاة عمه سعيد بن الإمام في عام ١٨٢١[١٢].

وعلى الرغم من أن السيد سعيد استطاع أن يحقق نجاحا كبيرا في توحيد الأقاليم العمانية، إلا أنه لم يستطع المحافظة على تلك الوحدة لسنوات عديدة، ويرجع ذلك إلى انصرافه عن شؤون عمان وتطلعه لتحقيق سياسة توسعية سواء في الخليج العربي أو في شرقي إفريقيا، وكان لذلك أثره في انتهاز الرؤساء العمانيين تلك الفرصة فحاولوا الاستقلال بمقاطعاتهم، هذا بالإضافة إلى الأخطار الأخرى التي ظلت تهدد الوحدة العمانية من جراء غزوات السعوديين ومحاولات الإباضيين بعث الإمامة ، مما أدى إلى تفكك الوحدة التي بذل جهدا كبيرا في سبيل تحقيقها.

حكومة السيد سعيد

وقد يكون من المفيد قبل أن نتعرض للاضطرابات التي سادت الأقاليم العمانية على عهد السيد سعيد أن نتوقف بعض الوقت لنلقي نظرة على الطابع العام لحكومته . وعلى الرغم من عدم وجود مادة تاريخية متاحة لمعالجة مثل هذا الموضوع، إلا أننا نعرف مما ذكره الرحالة «ولستد» Wellested خلال زيارته لمسقط في عام ١٨٣٦ أن حكومة السيد سعيد لم تكن مستبدة أو جائرة، كما لم يعرف عنها التعسف في فرض الضرائب أو جبايتها، وكان معظم الدخل الذي يتم الحصول عليه، ينفق لصالح البلاد والرعية.

وقد لاحظ ولستد أن سلطة السيد سعيد لم تكن مطلقة، حيث ظلت أكثرية القبائل والمقاطعات العمانية تمارس حياتها على نظمها المألوفة دون تدخل من السلطة المركزية[١٣]. ويؤكد تلك الحقيقة ما ذكره «أوشيه إيلوي» Elois - وهو أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مسقط في عهد السيد سعيد – حيث كتب يقول «إنه ليست لإمام مسقط سوى سلطة واهية على شيوخ الداخل، وعلى الرغم من أنهم يدينون له بشيء من الولاء، إلا أنهم لا يدفعون له زكاة ولا يزودونه بالسلاح أو الرجال، ولو أراد الحصول منهم على ذلك بالقوة ففي استطاعتهم تحديه بالاعتصام في قلاعهم»[١٤]. واستنادا على ما أورده الرحالة الأوروبيون يمكن القول ان سلطة السيد سعيد كانت محسوسة على الساحل دون الداخل. وقد أجمع هؤلاء على وصفه بالتواضع حيث كان لا يفرق في معاملته بين العام والخاص، كما كان يجنح بحكمه إلى الشورى إذ كان لا يصدر أحكامه إلا بعد اجتماع مجلس من الرؤساء والشيوخ للتداول في الأمور الهامة. وعلى الرغم من تلك الصفات الحميدة التي ذكرها الرحالة الذين توافدوا عليه خلال فترة حكمه، إلا أن السعوديين دأبوا على أن يثيروا ضده الكثير من الدعايات المغرضة، ومن بينها وصف حكمه بالاستبداد والجور، وفي ذلك يقول الشيخ حسين بن غنام، وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام» – وهو من المصادر الموالية للسعوديين – في وصفه لسلطان مسقط «بأنه الرئيس المعروف عندهم بالسيد المتقدم في رياستهم وسياستهم والمطلق فيهم، ولقد أتى الناس من توقيره وتعظيمه وتقديمه على جميع الأمور والاعتقاد فيه ما أفضى بهم إلى طريق الضلال»[١٥]. وليس من شك في أن تلك الدعايات إنما كانت تعبر عن الاختلافات العقائدية بين السلفية – وهي عقيدة السعوديين– وبين الإباضية – وهي عقيدة أهل عمان – كما كانت تلك الدعايات من المرتكزات الهامة التي حاول بها

السعوديون تبرير غزواتهم المتتالية على الأقاليم العمانية.

وعلى الرغم من أن السيد سعيد لم يستطع أن يحقق نجاحا كبيرا في السيطرة على عمان، إلا أنه استطاع أن يحقق ذلك النجاح في الشطر الإفريقي من ممتلكاته، فبعد إقامة في مسقط استمرت ما يربو على ثلاثين عاما(١٦)، قرر أن يتحول بمقر حكمه إلى زنجبار، واستمر في تلك الجزيرة حتى وفاته في عام ١٨٥٦، وإن كان كثيرا ما يتردد على مسقط خاصة في أوقات الأزمات التي كانت تتعرض لها ممتلكاته في عمان أو ملحقاتها في الساحل الشرقي من الخليج العربي.

ويمكننا أن نتعرف إلى مدى قوة السيد سعيد والامتداد الذي وصلت إليه ممتلكاته في الخليج وشرقي إفريقيا من التقرير الذي أعده إدموند روبرتس Roberts - التاجر والمفوض الأمريكي في زنجبار - وبعث به إلى حكومته في عام ١٨٣٤ حيث ورد به «أن سلطان مسقط أمير قوي جدا وهو يمتلك قوة بحرية أكثر فاعلية من تلك التي يملكها سائر الأمراء المحليين من رأس الرجاء الصالح إلى اليابان، وأن موارده تزيد عن احتياجاته وهي مستمدة من التجارة والإشراف بنفسه على عدد كبير من السفن التجارية ومن الرسوم التي كان يفرضها على التجارة الخارجية، فضلا عن الأموال المتجمعة من الإتاوات والهدايا التي كان يتلقاها من رؤساء القبائل وزعماء الداخل والتي كانت تصل في جملتها إلى مبالغ طائلة، وأما ممتلكاته فإنها تمتد من رأس دلجادو إلى رأس جردفون في الساحل الشرقي من إفريقيا، ومن رأس عدن إلى رأس الحد في السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، ومن رأس الحد إلى مدخل الخليج العربي، وكان يطالب بالإضافة إلى ذلك بملكيته لجميع الساحل الشرقي للخليج إلى جانب جزر البحرين ومغاصات اللؤلؤ المتاخمة لها، كما كان يمتد بنفوذه من الساحل الشمالي للخليج حتى سواحل السند. ومع أن الحقيقة هي أن جزءا صغيرا من تلك الممتلكات الشاسعة تقع في حمايته الفعلية إلا أن معظمها كان يعترف له بالولاء الشكلي، أما في الساحل الشرقي من إفريقيا فإن نفوذه كان يمتد بلا منازع على طول ذلك الساحل بما فيه من موانٍ وجزر، ومن بينها كلوة وماليندة ولامو وبات وبراوة ومقديشيو ومافيا وبمبا وزنجبار وسقطرة، وجميع تلك الجزر والموانى لها أهميتها التجارية الكبيرة».

وقد يكون فيما كتبه روبرتس بعض المغالاة وخاصة في تقديره لقوة السيد سعيد، ولعل ما دفعه إلى ذلك أنه كان يحاول أن يبرز لحكومته مقدار النجاح الذي حققه بإبرامه لمعاهدة ١٨٣٣ بما جاء فيها من امتيازات للولايات المتحدة الأمريكية مع حاكم يتمتع بذلك

القدر من السيطرة والنفوذ[١٧]. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نطعن تماما في صحة ما ذكره روبرتس، إلا أن الحقيقة التي لا مراء فيها أن السيد سعيد كان لا يمارس نفوذا فعليا على جميع تلك المناطق الشاسعة التي وردت في التقرير المشار إليه. وقد يكون ما ذهب إليه روبرتس هو بسطه لمطالب السيد سعيد وادعاءاته على تلك المناطق التي لم يتحقق له إلا القليل منها. كما أن قوة السيد سعيد البحرية لم تكن في مثل تلك الضخامة التي أوردها روبرتس في تقريره. وقد يكون حقيقة أن السيد سعيد كان يمتلك أسطولا كبيرا، ولكنه كان يستخدم معظم قطعه في التجارة وليس في الحرب، إذ كان يأخذ المعاملات التجارية في اعتباره الأول. وقد اشتهرت من بين سفنه السفينة شاه علم وليفربول وكارولينا وفكتوريا والسلطانة والرحماني وغيرها[١٨]، وكانت تلك السفن تصل في رحلاتها التجارية إلى الموانى الفرنسية والبريطانية والأمريكية من أجل التبادل التجاري وتوثيق الروابط التي حرص السيد سعيد على توطيدها، وخاصة بينه وبين الحكومة البريطانية.

ولعل اهتمام السيد سعيد بالتجارة لم يترك له مجالا لتعزيز قوته البحرية والعسكرية التي لم يكن لها اعتبار كبير في نظره خاصة في النصف الثاني من حكمه، الذي اتجه فيه إلى إرساء الدعائم الاقتصادية لدولته، وما كان يتطلبه ذلك من الابتعاد عن الحروب والعمل على استتباب السلام من أجل رخاء التجارة وازدهارها. وإذا كان السيد سعيد قد حرص في بداية عهده على أن يتزود بقوة بحرية ليستخدمها في السيطرة على ممتلكاته في الشرق الإفريقي، إلا أنه بعد أن تأكدت له تلك السيطرة –أو كادت – لم يعمل على تعزيز تلك القوة، بل على العكس من ذلك نجد أن أسطوله أخذ في التناقص التدريجي نتيجة تقديم قطعه هدايا لبريطانيا أو بيعها لها.

ويتضح من تقرير بعث به أتكنز همرتون Hamerton القنصل البريطاني في زنجبار إلى اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٤٤ مدى الضعف الذي وصلت إليه القوة البحرية للسيد سعيد حيث كتب يقول « لقد كان لدى عظمة الإمام بكل تأكيد عددا من السفن الحربية، إلا أنه لم يكن لديه بحارة مدربون لقيادتها، بل ولم يكن في خدمته من لديه أية فكرة عن استعمال المدافع أو قيادة سفينة عسكرية» [١٩]. وفي تقديرنا أن همرتون كان محقا في تقريره هذا، حيث تؤكد الوثائق المصرية صحة ما ذهب إليه، كما يبدو ذلك واضحا من رسالة بعث بها السيد سعيد إلى محمد علي والي مصر في عام ١٨٤٠ يطلب فيها سرعة إرسال أحد المدفعيين لأن «المدفعجي» الوحيد الذي

كان في خدمته قد مات ![٢٠].

تفكك الأقاليم العمانية

لم تستقم الأوضاع الداخلية للسيد سعيد على النحو الذي كان يبغيه إذ كان الطابع المميز لعهده تلك الحركات الانفصالية والتفكك الذي عانت منه الأقاليم العمانية، وقد يكون من المفيد أن نعرض صورة لتلك الأوضاع التي سادت عمان وذلك على النحو التالي :

ثورة البوعلي

ترجع قبيلة بني بوعلي بأصولها الأولى إلى نجد، وقد اعتنقت المذهب الإباضي منذ هجرتها إلى عمان في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، واستمرت على عقيدتها الإباضية حتى تحول أفرادها إلى التعاليم السلفية في خلال الغزو السعودي لعمان بين عامي ١٨٠١ و١٨١١. وعلى أثر خضوع تلك القبيلة للنفوذ السعودي كان من الطبيعي أن تعلن انفصالها عن حكومة مسقط، وبادر زعماؤها بالاستقلال بشؤون مقاطعتهم في إقليم جعلان الذي يقع إلى الجنوب الغربي من مسقط. وقد حاول السيد سعيد مرات عديدة السيطرة على تلك القبيلة دون جدوى [٢١]، ولعل ذلك مما جعله يتجه إلى الإنجليز طالبا مساعدتهم له. وعلى الرغم من أن الإنجليز أظهروا استعدادهم لمساعدته، إلا أن ذلك لم يكن رغبة خالصة منهم في معاونته على قمع الثائرين في بلاده ، إذ إن بريطانيا لم تكن تأخذ في ذهنها تلك الاعتبارات، وخاصة أنها بنت سياستها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمناطق الخليج والجزيرة العربية، غير أنه لما كانت تلك القبيلة تشكل خطرا كبيرا على السفن البريطانية نتيجة لنشاطها البحري فقد استجابت الحامية البريطانية الموجودة في جزيرة قشم لمعاونته [٢٢]. بيد أن الحملة البريطانية التي انضمت إليها قوات السيد سعيد في عام ١٨٢١ لم تلبث أن منيت بهزيمة ساحقة وأصيب السيد سعيد – الذي رافق تلك الحملة – بجرح بالغ في ذراعه.

وتؤيد الوثائق المصرية تلك الأحداث ففي رسالة بعث محمد علي إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٣٦هـ « ١٥ يونيو ١٨٢١م » أوضح فيها تحركات الإنجليز في عمان، وتؤكد تلك الرسالة أن محمد علي كان يبدي اهتماما متزايدا بأوضاع شرق الجزيرة العربية، مما أدى إلى اصطدامه بالسياسة الإنجليزية في الخليج، وخاصة عقب نجاح الحملة المصرية في إخضاع نجد ووصولها إلى سواحل الأحساء في عام ١٨١٨،

وقد ورد في تلك الرسالة «إن قبيلة بني بوعلي من توابع الجواسم كانت في الأصل تحت طاعة إمام مسكت «مسقط» ثم عصت وقامت ضد الإمام المذكور، وحاربت الإمام محاربة كثيرة ولم يتمكن الإمام من الغلبة عليها حتى تراجع منقلبا إلى مسقط، واستمد من الإنجليز فأمدوه بالعساكر على وفق مطلوبه فزحفوا متفقين تكرارا على القبيلة المذكورة وجرت محاربة عظيمة، إلا أنهم لم يتمكنوا من التغلب على القبيلة المذكورة لمتانة قلاعها، وقتل في أثناء الحرب من القبيلة المذكورة مقدار مئة وعشرين نفرا، وهلك رئيس عسكر إنجلترا «سر عسكر» وثمانية وأربعون نفرا من العساكر الإنجليزيين وأصيب إمام مسقط في ذراعه فتراجع في نهاية الأمر منهزما ومقهورا إلى مسقط»[٢٣].

على أن تلك الوثيقة لا تحدثنا عما حدث بعد ذلك، وإن كان يستدل من المصادر التاريخية المتاحة أن حكومة بومباي حين تلقت أنباء تلك الهزيمة أرسلت على الفور قوة كبيرة بقيادة الكولونيل ليونيل سميث Smith - من رجال البحرية الهندية – نجحت في الاستيلاء على قلعة جعلان وسلمتها إلى السيد سعيد مع تقدير من حكومة الهند وإهدائه سيف الشرف لاشتراكه في القتال[٢٤]. وتعلق الوثائق السعودية على إخضاع قبيلة البو علي بقولها «وعقب النجاح الذي حازه السيد سعيد على البو علي بمساعدة الإنجليز له وصل إلى ذروة قوته في شرق الجزيرة العربية، ولم يسبق له أن تمتع في أية مرحلة من مراحل عهده الذي استمر خمسين عاما بانطلاق يده كما تمتع في هذا العام»[٢٥]. ويؤكد السير ريجنالد كوبلاند Coupland ما ورد في الوثائق السعودية بقوله بأنه على أثر إخضاع البوعلي أصبح السيد سعيد الحاكم الذي لا منازع له في عمان، إذ خلصه التدخل المصري في الجزيرة العربية من السعوديين، كما خلصه الإنجليز من القواسم وحلفائهم من البوعلي»[٢٦].

وعلى الرغم من أن السيد سعيد قدر له النجاح في تأكيد سيطرته على الأقاليم العمانية إلا أن التفكك لم يلبث أن اعتراها، ويرجع السبب في ذلك إلى انشغاله بسياسته التوسعية في الخليج العربي وتدعيم ممتلكاته في شرقي إفريقيا، كما يرجع السبب أيضا إلى إسرافه في مصادقة الإنجليز والتمشي معهم في سياستهم، الأمر الذي أثار عليه الإباضيين المحافظين في داخلية البلاد. وفضلا عن ذلك فقد واجه السيد سعيد ضغوطا قوية من قبل السعوديين الذين تمكنوا من نشر نفوذهم في واحات البريمي، كما أعلن والي صحار الانفصال عن مسقط وتزعم ثورة اتجه بها إلى الاستقلال بحكم الإقليم، كما واجه السيد سعيد في الوقت نفسه العديد من الثورات الإباضية المتتابعة، فضلا عن

توتر العلاقات بينه وبين القوى المجاورة له، ويمكننا أن نتتبع توتر تلك العلاقات على النحو التالي:

العلاقات بين السيد سعيد والسعوديين

شكل السعوديون خطرا كبيرا على عمان في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، إذ كانت الفرصة متاحة أمامهم للسيطرة على بعض الأقاليم العمانية مستفيدين مما كانت تتردى فيه البلاد من منازعات أسرية وصراع حول الحكم. وقد سبق أن تعرضنا لامتداد الغزوات السعودية إلى الأقاليم الشمالية من عمان وعلى الأخص على عهد سلطان بن أحمد. ولم تلبث أن تطورت العلاقات بين السيد سعيد والسعوديين عقب وصوله إلى الحكم حينما اضطر وهو في سبيل توطيد مركزه أن يذعن لهم والاعتراف بما كان قائما قبله من اتفاقيات كانت تمنحهم العديد من الامتيازات. ومن المحتمل أن السيد سعيد وجد من الحكمة التظاهر بصداقته للسعوديين على الرغم من قتله لحليفهم بدر بن سيف وإلقائه تبعة قتله على الحامية السعودية التي كانت قائمة في بركة، واضطرار تلك الحامية للانسحاب إلى البريمي، التي كانت تشكل القلعة الرئيسية للسعوديين في شرق الجزيرة العربية [٢٧]. ولما كان السيد سعيد يدرك مدى النفوذ الذي وصل إليه السعوديون إلى درجة تمكنهم من اقتلاعه عن الحكم، فقد عمل على موالاتهم مؤكدا أنه أشد إخلاصا لهم من بدر بن سيف، كما بادر بإرسال أحد مبعوثيه إلى الدرعية ومعه رسالة إلى الأمير السعودي يؤكد له فيها مقدار الحزن والأسى الذي تركه في نفسه مقتل بدر!، معلنا ترحيبه بصداقة السعوديين واحترامه الشديد للاتفاقيات التي كانت قائمة بينهم وبينه [٢٨]. غير أن ذلك كله لم يكن إلا من قبيل التظاهر حتى تتاح له الفرصة للاستقرار في الحكم، وعندما أدرك السعوديون ذلك بادروه بالعداء.

ويسجل عام ١٨٠٨ بداية الاشتباكات التي حدثت بين الطرفين، والتي أسفرت عن هزيمة ساحقة للسيد سعيد أوقعت معظم الأقاليم العمانية تحت السيطرة السعودية المطلقة [٢٩]، وزاد من خطورة الموقف الهجمات التي كان يشنها القواسم – حلفاء السعوديين – على السواحل العمانية، بيد أن تلك الأخطار الداهمة هي التي أنقذت وضعه المنهار حينما بادرت الحكومة البريطانية بإعداد حملة لقمع النشاط البحري للقواسم في عام ١٨٠٩. وكانت تلك الحملة الفرصة التي يتحينها السيد سعيد لكي يجاهر بعدائه للسعوديين، حيث أعلن رفضه صراحة للاتفاقيات التي سبق أن عقدوها مع بدر بن سيف وبادر بطرد مبعوثيهم من البلاد [٣٠].

وليس من شك في أن السيد سعيد في إقدامه على تلك التصرفات كان مطمئنا بوقوف الإنجليز إلى جانبه، غير أن الإنجليز ما كادوا يفرغون من عملياتهم العسكرية ضد القواسم عقب حملة ١٨٠٩ حتى آثروا ألا يزجوا بأنفسهم في منازعات داخلية. وكانت تلك السياسة فرصة استغلها السعوديون في صراعهم المرتقب ضد السيد سعيد، بعد أن تمكنوا من إبقاء الإنجليز على الحياد ووضح ذلك في الاتفاقية التي أبرمها القائد السعودي مطلق المطيري مع الكولونيل ليونيل سميث قائد حملة ١٨٠٩ والتي كانت تنص على ما يلي :

أولا : لن يكون هناك أي اعتداء من جانب السعوديين أو حلفائهم على أية سفينة تابعة لبريطانيا.

ثانيا : على الحكومة البريطانية أن لا تقدم أية مساعدة للسيد سعيد في حالة انتهاكه لتعهداته معهم أو رفضه دفع الزكاة المقررة عليه من قبلهم [٣١].

وبالإضافة إلى تلك الاتفاقية فقد عمل السعوديون على مهادنة الحكومة البريطانية، ويبدو ذلك واضحا من رسالة بعث بها الأمير سعود إلى هنكي سميث المقيم البريطاني في الخليج جاء فيها «رأيت من الضروري أن أبلغكم بأنني لن أدنو من شواطئكم وأنني منعت أتباع عقيدة محمد وسفنهم من أن يقوموا بأي تعدٍّ على سفنكم فإذا ما ظهر أحد من تجاركم في المواني التابعة لي أو رغب في المجيء إليها فسيكون آمنا»[٣٢]. وحين نقل المقيم البريطاني تلك الرسالة إلى الحاكم العام في الهند أعرب عن ارتياحه الشديد لما جاء بها واعتبرها خطوة مشجعة لبدء علاقات طيبة مع السعوديين، وفي رده على تلك الرسالة أكد بأن حكومة الهند لا يهمها خلافات الأمير مع غيره من المسلمين وإنما يهمها تأمين الملاحة في الخليج.

كان من الطبيعي على أثر تلك التطورات التي حدثت في العلاقات البريطانية السعودية أن ترفض حكومة الهند تقديم العون للسيد سعيد في الهجوم الذي تعرضت له بعض الأقاليم العمانية من قبل السعوديين. وما كاد القائد السعودي مطلق المطيري يطمئن إلى حياد الإنجليز حتى قام بتوجيه ضرباته القوية ضد السيد سعيد محتجا بنقضه لتعهداته معه، وترتب على ذلك أن تعرضت الأقاليم العمانية لأوضاع بالغة الخطورة. وفي ذلك يقول فيسنزو Vicenzo، وهو طبيب إيطالي كان في خدمة السيد سعيد ولقب نفسه بالشيخ منصور وعاصر تلك الأحداث «... ما كادت القوات الإنجليزية تنسحب من

مسقط حتى كان مطلق المطيري يستعد لتلك الفرصة السانحة حيث انقض بقواته على أهالي عمان كما لو كانوا فريسة وكما لو كان هو أسدا جائعا، وقد استمرت المعركة التي دارت أمام أعيننا ما يقرب من ساعتين وجد السيد سعيد في نهايتها أنه خسر تماما بعد أن أفقده السعوديون أكثر من ألفي مقاتل من جيشه».

وعبثا حاول السيد سعيد الاستعانة بالإنجليز، كما فشل في إقناعهم بحرج موقفه وأن اشتراكه معهم في حملة ١٨٠٩ هي التي جعلت السعوديين يشتطون في عدائهم له، ولكنه لم يجد من الإنجليز سوى نصيحة توجه إليه بعدم التورط في صراع معهم، وأنه ينبغي عليه أن يمنحهم شروط المهادنة التي يطلبونها إذا لم يكن فيها مساس بكرامة السلطنة واستقلالها[٣٣]، كما تعللت الحكومة البريطانية للسيد سعيد بأنها لم تقم بحملة ١٨٠٩ إلا للقضاء على «القرصنة» التي كانت تتعرض لها سفنها في الخليج، وإنها لم تكن تقصد محاربة السعوديين أو التدخل في الشؤون الداخلية لأمراء الجزيرة العربية[٣٤].

أصبح موقف السيد سعيد على درجة كبيرة من الخطورة، ففي الوقت الذي تخلى فيه الإنجليز عنه، كان السعوديون يتمتعون بتأييد بعض القبائل العمانية، وخاصة بعد أن انضمت إلى مطلق المطيري قبائل الظاهرة ونعيم وبني قتب، كذلك كسب السعوديون نصرا كبيرا بتأييد زعيم عماني قوي عرف بجسارته ونفوذه وهو محمد بن ناصر الغافري الذي عارض السيد سعيد ووضع نفسه في خدمة السعوديين[٣٥]. وتمكن مطلق المطيري بفضل ذلك التأييد، واعتمادا على قواته التي كانت تزيد على ثلاثين ألف مقاتل من محاصرة العاصمة مسقط في عام ١٨١٠ وإجبار السيد سعيد على طلب الصلح، وعلى أن يلتزم بدفع الزكاة السنوية المقررة عليه[٣٦]. ولكن السيد سعيد سرعان ما نقض تلك الشروط حين انتهز فرصة انشغال السعوديين بالتصدي للحملة المصرية على الحجاز في عام ١٨١١[٣٧]. ولما كان قد يئس من مساعدة الإنجليز له فقد تحول للبحث عن حليف آخر، ووجد هذا الحليف في فارس، حيث أرسل أخاه السيد سالم إلى البلاط الفارسي يطلب محالفة الفرس له[٣٨]. وكان السيد سعيد مقدرا لأهمية ذلك التحالف وواثقا من استجابة الفرس لمعاونته إذ كانوا يكنون للوهابيين الكراهية والعداء، الذين سبق أن ناوشوهم مرارا باعتدائهم على عدة قوافل فارسية، كما سبق لهم أن أساءوا إلى الشيعة بتخريبهم العتبات المقدسة في النجف وكربلاء[٣٩]. ولعل تلك الحزازات كان لها أثر كبير في ذلك الاستقبال الحافل الذي لقيه السيد سالم مبعوث السيد سعيد في البلاط الفارسي، وفي تلك الرغبة التي أظهرها الشاه للدخول في حرب

ضد السعوديين بالتعاون مع سلطان مسقط.

وعلى أثر ذلك بادرت الحكومة الفارسية بإعداد حملة قوامها ألف وخمسمئة مقاتل انضمت إليها بعض القطع البحرية، وقاد تلك الحملة «صادي خان» الذي انضمت إليه القوات العمانية التي أعدها السيد سعيد، وعلى مقربة من نخل دارت معركة رهيبة تكبد فيها السعوديون خسائر فادحة. غير أن التحالف الذي كان قائما بين مسقط وفارس لم يلبث أن انفصمت عروته حين بث السعوديون دعايتهم بأن الفرس يعملون على احتلال البلاد، وبذلك أعادوا إلى أذهان العمانيين ذكرياتهم الأليمة ضد الفرس مما أحدث الفوضى والاضطراب في صفوف القوات العمانية المقاتلة. وانتهز مطلق المطيري تلك الفرصة فقام بهجوم خاطف كبد فيه السيد سعيد وحلفاءه الفرس أشد أنواع الخسائر[٤٠]، وتمكن من الوصول بقواته إلى مدينة مطرح، التي تقع على بعد خمسة أميال فقط من العاصمة مسقط، وهناك احتل موقعا استراتيجيا استطاع من خلاله أن يمنع وصول أية إمدادات فارسية إلى مسقط، وكان ذلك في عام ١٨١٢.

ولم يجد السيد سعيد إزاء تلك الهزيمة الفادحة سوى أن يعيد تنظيم صفوفه، ولما كان على قناعة بأن حلفاءه الفرس هم سبب البلاء، فقد بادر بطرد صادي خان الذي رحل إلى بندر عباس، وأكد وكيله لحاكم بومباي «أن الفرس داروا بخيولهم وتقهقروا دون قتال»[٤١]. كما قام بتقوية قلاعه وحصونه في الوقت الذي كان فيه مطلق المطيري يقوم بالطواف في مقاطعات عمان من أجل إرغام قبائلها على اعتناق التعاليم السلفية.

ولم يلبث الحظ أن حالف السيد سعيد في الوقت الذي افتقد فيه إلى حلفاء حقيقيين، حين وصلته أنباء مقتل مطلق المطيري على أيدي أفراد من قبيلة الحجريين في نوفمبر من عام ١٨١٣، وبذلك استطاعت تلك القبيلة أن تخلص السيد سعيد من عدو ظل اسمه وحده كافيا لكي يملأ قلوب العمانيين هولا ورعبا. وليس من شك – كما تقرر الوثائق السعودية – أن مطلق المطيري كان أقدر سياسي وأكفأ قائد ظهر في تاريخ الجزيرة العربية في خلال تلك الفترة التي نتحدث عنها[٤٢].

وعلى أثر انسحاب القوات السعودية من مطرح تهيأ المجال للسيد سعيد لاستعادة قدر من نفوذه وخاصة بعد أن تبع مقتل المطيري مقتل الأمير سعود، وبعد أن سقطت الدولة السعودية الأولى بتحطيم عاصمتها الدرعية في عام ١٨١٨ على يد القائد المصري إبراهيم باشا. وكانت تلك الأحداث جميعها كافية لإدخال الطمأنينة إلى قلب السيد سعيد

وتخليصه من أكبر خطر كان يتعرض له من داخل الجزيرة العربية، ومن ثم أخذ يمني نفسه بفترة من الأمن والسلام تتيح له الانصراف لمعالجة شؤون ممتلكاته في الشرق الإفريقي وتحقيق طموحاته في الخليج. غير أن التطورات التي حدثت في الجزيرة العربية لم تلبث أن مكنت السعوديين من استعادة نفوذهم من جديد، حين استفادوا من فرصة انسحاب القوات المصرية من نجد في عام ١٨١٩، لإعلان بعث دولتهم من جديد وتمكن الإمام تركي بن عبد الله – الذي اعتبر المؤسس الحقيقي للدولة السعودية الثانية – من السيطرة على الرياض وجعلها عاصمة لدولته[٤٣]. وقد امتدت السيطرة السعودية في خلال السنوات العشر من حكم الإمام تركي ١٨٢٤-١٨٣٤على نجد والأحساء، وعلى طول الساحل الجنوبي من الخليج حتى رأس الحد. وصارت جميع هذه المناطق تدفع الزكاة السنوية للسعوديين، كما امتد النفوذ السعودي إلى العديد من الأقاليم العمانية نتيجة الدعاية القوية التي قام بها الدعاة الوهابيون[٤٤]. ويفهم مما ذكره ابن بشر أنه في عام ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ تألفت وفود قوامها ممثلون من أهالي عمان وصلت إلى الرياض وطلبت من الإمام تركي أن يبعث إليهم بأمير وقاض يلقنهم التعاليم الإسلامية الصحيحة[٤٥].

وقد آثر السيد سعيد إزاء تلك التطورات مهادنة السعوديين في الوقت الذي لم تكن لديه القدرة على مواجهتهم بعد أن انتعش أمرهم في نجد، وفيما يبدو أن الإنجليز هم الذين دفعوه إلى ذلك رغبة منهم في استتباب الأوضاع في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لهم. ويتضح ذلك من رسالة بعث بها السيد سعيد إلى المقيم البريطاني في الخليج في ٢٣ مايو ١٨٣٣ جاء فيها «إنه قد وافق على دفع خمسة آلاف ريال سنويا إلى أمير السعوديين، وإنه أجرى معه اتفاقية نصت على خضوع المناطق الساحلية حتى جعلان لسلطنة مسقط، بينما يمتد نفوذ السعوديين إلى الأحساء والقطيف، وأن الطرفين قد تعهدا باحترام تلك الاتفاقية»[٤٦]. على أن ما يثير الانتباه أن أيا منهما لم يحترم ما تعاهد عليه، إذ لم يكتف السعوديون بالزكاة التي فرضوها على مسقط وإنما استمروا في الإغارة على الأقاليم الشمالية من عمان منتهزين فرصة ما كان يقع في السلطنة من تفكك واضطراب داخلي.

ولم تلبث الظروف أن حالفت السيد سعيد مرة أخرى بوفاة الإمام تركي ووصول ابنه الإمام فيصل إلى الحكم في عام ١٨٣٤، وقد تميز الدور الأول لحكمه بالفتن والاضطرابات الكثيرة التي نشبت في نجد، الأمر الذي شجع محمد علي في عام

١٨٣٧على إيفاد حملة عسكرية بقيادة خورشيد باشا لاستردادها من السعوديين. وقد بادر خورشيد باشا بعزل الإمام فيصل وعين بدلا منه الأمير خالد بن سعود ليكون حاكما على نجد تحت الحكم المصري. ولم يرض السعوديون بخالد ليكون أميرا عليهم نظرا لخضوعه لمحمد علي، إذ كان من بين الأمراء السعوديين الذين بعث بهم إبراهيم باشا إلى مصر عقب إخضاعه لنجد في عام ١٨١٨، وقد تمتع الأمير خالد بثقة محمد علي حتى أوفده مع خورشيد باشا ليعاونه في الاستيلاء على نجد والقضاء على حكم الإمام فيصل. غير أن السعوديين تمكنوا من خلعه بعد مقاومة عنيفة استمرت قرابة عامين، عقدوا البيعة بعدها لعبدالله بن ثنيان ، وكان ذلك على أثر انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية في عام ١٨٤٠/١٨٤١[٤٧].

ولا ينبغي ونحن بصدد دراسة علاقة السعوديين بسلطنة مسقط أن ندخل في حسابها تلك الفترة التي كان فيها خالد بن سعود قائما على ولاية نجد، وهي الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٩و١٨٤٢، إذ إن ما حدث من علاقات بين نجد ومسقط في تلك الفترة يمكن أن نعتبرها علاقات مصرية عمانية أكثر من كونها علاقات سعودية عمانية، وذلك نظرا لأن الأمير خالد بن سعود كان يعمل في نجد باسم محمد علي أو بدافع من تأييده، أو هكذا اعتبره السعوديون على الأقل، كما سنشير إلى ذلك بعد قليل في دراستنا للعلاقات بين السيد سعيد ومحمد علي.

أما عن العلاقات بين مسقط والسعوديين فيما بين سنتي ١٨٤٢-وهي السنة التي تولى فيها عبد الله بن ثنيان الحكم- حتى سنة ١٨٥٦ وهي السنة التي توفي فيها السيد سعيد، فتتميز بمعاودة السعوديين نشر نفوذهم في عمان، حين انتهزوا فرصة النزاع الذي نشب بين مسقط وصحار في عام ١٨٤٥ فقاموا بشن هجوم على البريمي، وقاد ذلك الهجوم سعد بن مطلق الذي استسلمت له القبائل الشمالية التي عرفت بولائها للسعوديين ومن بينها قبيلة النعيم[٤٨]، ومن البريمي أخذ سعد بن مطلق يواصل تقدمه تجاه مسقط في الوقت الذي تقدمت فيه قوة سعودية أخرى للسيطرة على صحار التي كانت قد أعلنت انفصالها عن مسقط في عام ١٨٣٩. وكان الهجوم قويا وعنيفا، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية عن طريق مقيمها في الخليج إلى التدخل للدفاع عن سلامة حليفتها مسقط، وانتهى الأمر بتسليم كل من السيد ثويني - الذي كان يقوم بحكم مسقط نيابة عن أبيه السيد سعيد، وحمود بن عزان -الذي كان يقوم على شؤون صحار- بدفع الزكاة للسعوديين.

ولم يكتف السعوديون بذلك القدر من النفوذ وإنما عادوا لاستئناف نشاطهم من جديد، ففي عام ١٨٥٢ قامت ثورة إباضية ضد السيد ثويني، وفيما يبدو أن تلك الثورة كانت على درجة كبيرة من القوة بحيث اضطرته إلى الاستنجاد بالسعوديين الذين وجدوا الفرصة سانحة أمامهم للسيطرة على البلاد، غير أن تلك السيطرة كانت مدعاة لتكتل العمانيين ضدهم، حيث تم لثويني قمع الثورة الإباضية وأرغم السعوديين على الانسحاب بعد أن عقد معهم اتفاقية جديدة كانت تنص على ما يلي :

أولا : أن يستبقي السعوديون حامية لهم في مسقط، كما يحتفظون بوكيل من قبلهم في البريمي .

ثانيا : أن تظل تخوم البلدين كما كانت عليها طبقا لما نصت عليه الاتفاقيات السابقة.

ثالثا : أن تتعهد مسقط بدفع اثني عشر ألف ريال سنويا إلى حكومة الرياض[٤٩].

وقد اختلف الباحثون في شأن تلك الأموال التي كان يفرضها السعوديون على سلطنة مسقط، وعما إذا كانت ضريبة سياسية يتحتم دفعها للإبقاء على سلامة البلاد، أم أنها زكاة واجبة الدفع؟[٥٠]. وإذا كانت المشكلة المالية هي موضع الجدل فإن الأمر الذي لاشك فيه أن إصرار السعوديين على إبقاء حامية لهم في البريمي، كان أمرا اضطر إليه السيد سعيد رغبة منه في استتباب الأوضاع واستقرارها، وإن أفقده ذلك قدرا ليس بالقليل من استقلال بلاده[٥١].

الحركات الانفصالية في صحار

يقع ميناء صحار على ساحل الباطنة ويبعد حوالي مئة ميل شمال غرب مسقط. وقد سبقت الإشارة إلى أن حكام البوسعيد يرجعون بأصولهم إلى أحد ولاة ذلك الميناء، وهو الإمام أحمد بن سعيد. ولما كان ولاة صحار يعينون من بين أفراد الأسرة الحاكمة، فقد حاول كثير منهم انتزاع الحكم من سلاطين مسقط. وكان من بين تلك المحاولات المحاولة التي قام بها قيس بن الإمام في مستهل عهد السيد سعيد بالحكم، والتي كان من جرائها أن حرم السيد سعيد أبناء قيس من الولاية على ذلك الميناء. واستمرت الأمور تسير على ذلك الوضع حتى انتهز حمود بن عزان - الذي ينتمي إلى أحد فروع أسرة البوسعيد - فرصة انصراف ابن عمه السيد سعيد عن شؤون عمان وتوجيه اهتمامه بالشرق الإفريقي، فعمل على الاستيلاء على صحار، بل وذهب إلى أبعد من ذلك في محاولته انتزاع معظم المقاطعات العمانية من السيد سعيد[٥٢].

وقد بدأ حمود بن عزان حركته في عام ١٨٢٩ بالاستيلاء على ميناء صحار، ثم اتجه إلى المقاطعات المجاورة فسيطر على الخابورة وشيناص، وركز جهوده بعد ذلك للاستيلاء على مسقط. وكان من المتوقع أن ينجح فيما كان يسعى إليه، ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تدخلت في اللحظة الأخيرة لإنقاذ الموقف، وكان يدفعها إلى ذلك المحافظة على سلامة ميناء مسقط، ومن ثم بادرت بإرسال بعض قطع من أسطولها رابطت في ساحل الباطنة على مقربة من الميناء ووقفت حائلا بين حمود بن عزان وبين الهجوم على مسقط، كما بعث المقيم البريطاني في الخليج إليه باحتجاج شديد اللهجة تضمن تحذيره من مغبة القيام بأي عمل عدائي ضد السيد سعيد(٥٣).

وكانت المحاولة التي قام بها حمود بن عزان للسيطرة على مسقط مدعاة للسيد سعيد أن يوجه اهتمامه لانتزاع صحار من قريبه هذا، وبالفعل فاجأه بالهجوم عليه في فبراير من عام ١٨٣١، ولكي يحقق نجاحه في استرداد الميناء أخذ يستميل جيرانه بالأموال ليقدموا له العون، وكان من بين هؤلاء الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، والشيخ راشد بن حميد حاكم عجمان(٥٤). ومع ذلك فقد فشل السيد سعيد في الهجوم الذي شنه على صحار، حيث دارت الدائرة عليه وتعرضت سمعته لهزة عنيفة. ولم يجد السيد سعيد بدا من عقد اتفاقية بينه وبين حمود بن عزان نصت على أن يقوم الأخير بحكم صحار بشرط الاعتراف بتبعيته له(٥٥).

غير أن تلك الاتفاقية لم تحل دون تهدئة الموقف تماما بين الجانبين، إذ يسجل عام ١٨٣٦تحالف السيد سعيد مع سعد بن مطلق المطيري - المفوض السعودي في عمان - وكان الهدف من ذلك التحالف القضاء على حمود بن عزان، حيث تعهد السعوديون بمحاصرة صحار برا في الوقت الذي تتقدم فيه سفن السيد سعيد لمحاصرة الميناء بحرا. وتذكر الوثائق السعودية بصدد ذلك «كان الحشد الذي جمعه السعوديون عظيما إلى درجة جعلت السيد سعيد يتخوف من أن حلفاءه قد يخرجون من المعركة وهم سادة صحار الحقيقيون»(٥٦). ولعل ذلك التوجس هو الذي جعل السيد سعيد يبادر إلى طلب العون من الحكومة البريطانية، خصوصا بعد انسحاب حمود بن عزان من صحار وتمركزه في إقليم السويق واتجاهه لمهاجمة مسقط، وعلى أثر ذلك سارعت حكومة بومباي بإرسال بعض قطع من أسطولها للمرة الثانية بهدف عرقلة الخطط التوسعية التي كان يستهدفها حمود بن عزان(٥٧).

وليس من شك في أن هناك العديد من الاعتبارات التي دفعت الحكومة البريطانية إلى التدخل في الأمر، ومن بين تلك الاعتبارات حرصها الشديد على إقرار الأوضاع في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لمواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند، إذ كانت تخشى مما قد يؤدي إليه نجاح حمود بن عزان أو السعوديين من السيطرة على مسقط من إضرار بالغ بمصالحها. ومن ناحية أخرى كانت تحرص في الوقت نفسه على الاستفادة من تلك الاضطرابات التي تسود السلطنة والتي قد تؤدي حتما إلى إضعافها بعد أن امتدت ذلك الامتداد الكبير في الخليج العربي وشرقي إفريقيا، ولكنها في الوقت نفسه كانت تخشى من أن يخرج الأمر من يد حليفها السيد سعيد إلى آخرين لا تطمئن إليهم. ولعل تلك السياسة التي اتخذتها الحكومة البريطانية تفسر جميع الأحداث الداخلية التي عاشتها السلطنة في خلال تلك الفترة، فبينما تقاعست الحكومة البريطانية عن مناصرة السيد سعيد فيما كان يتعرض له من ثورات إباضية أو غزوات سعودية بحجة أنه ليس من سياستها التدخل في الصراعات الداخلية، إلا أنها كانت تسرع لإنقاذه إذا ما امتدت تلك الثورات أو الغزوات إلى مسقط ذاتها، لما قد يترتب عليها من الإطاحة به، بمعنى أنها كانت تتدخل كلما أوشك السيد سعيد على الانهيار، ولكن بقدر ما توقفه على قدميه فقط، حتى إذا ما حاول استغلال تأييدها له إلى أبعد من ذلك تأبت عليه. ولعلنا نجد توضيحا لتلك السياسة التي اتخذتها الحكومة البريطانية في الصراع الذي نشب بين السيد سعيد وحمود بن عزان، إذ كانت ترى أن ثورة حمود في صالح سياستها طالما كانت تلك الثورة لا تطيح بالحكم القائم في مسقط، حتى إذا تطورت الأمور إلى تهديد ذلك الحكم سارعت للتدخل في الأمر معربة عن رأيها بضرورة تقسيم الحكم في عمان بين السيد سعيد وحمود بن عزان حتى تضمن ولاء الحاكمين واستمرار اعتمادهما عليها.

وتنفيذا لتلك السياسة فرضت بريطانيا وساطتها في عقد اتفاقية ١٨٣٩ بين الطرفين، وكانت تلك الاتفاقية تقضي بانفصال صحار عن مسقط، وعلى تعهد السيد سعيد بمعاونة حاكم صحار في حالة هجوم أعدائه عليه، وأن تستمر العلاقات التجارية قائمة بين الطرفين، وأن تتوقف جميع الأعمال العدوانية بينهما[٥٨]. ومع أن الحكومة البريطانية لم تلزم نفسها بضمان تنفيذ تلك الاتفاقية، إلا أنها كانت حريصة مع ذلك على تأكيد انفصال صحار واستقلالها عن مسقط، ويبدو ذلك واضحا حين أقدمت في عام ١٨٤٩ - أي بعد عشر سنوات من توقيع تلك الاتفاقية - على عقد معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق مع سيف بن حمود حاكم صحار، وكان هذا يعني اعترافها بانفصال صحار عن مسقط

بدليل أنها عقدت تلك المعاهدة دون الرجوع إلى السيد سعيد(٥٩).

غير أن عدم ضمان الحكومة البريطانية رسميا لاتفاقية ١٨٣٩ كان من نتيجته أن عمد حمود بن عزان إلى التخلص من بنودها، وذلك بعد أن عمل على تحريض الرؤساء الموالين للسيد سعيد ونجح في استمالتهم إلى جانبه ، كما سافر إلى بومباي ليحظى بتأييد الحكومة البريطانية له قبل أن يتورط في صراعه المرتقب مع السيد سعيد، بيد أن الحكومة البريطانية لم تبد استجابة لمطالبه(٦٠)، بل لقد أنذره حاكم بومباي بعدم القيام بأي عمل يؤدي إلى الإخلال بالوضع القائم في عمان(٦١). وحين عاد حمود إلى صحار آثر التنازل عن الحكم لابنه سيف، الذي انتهج سياسة مخالفة لسياسة أبيه فدخل في علاقات ودية مع السيد ثويني الذي كان يقوم بحكم السلطنة نيابة عن السيد سعيد خلال إقامة الأخير في زنجبار. ولما كانت سياسة سيف مناقضة لسياسة أبيه فقد بادر حمود بالتخلص منه وعاد إلى حكم صحار في عام ١٨٤٩ ، بيد أنه لم يستقر طويلا في الحكم بعد أن نجح السيد ثويني في القبض عليه واحتجزه سجينا في قلعة مسقط الشرقية حتى وافاه الأجل(٦٢).

ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية أذنت للسيد سعيد باستعادة صحار إلى حكمه بعد أن تشككت في صدق نوايا حمود بن عزان وعدم تمشيه معها في سياستها، نظرا لما كان يقوم به من محاولات لتزعم الحزب الإباضي في عمان. غير أن القلاقل لم تتوقف في صحار على الرغم من التخلص من حمود بن عزان، إذ تزعم قيس بن عزان الثورة ضد السيد سعيد بهدف الثأر لأخيه، وتمكن من أن يستميل إليه كلا من سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورؤساء قبيلة النعيم، كما حاول استمالة السعوديين إلى جانبه، غير أنهم آثروا الوقوف على الحياد لأنهم كانوا يجبون الزكاة من كل من مسقط وصحار، حيث سبق لحمود بن عزان أن تعهد لهم بعد انفصاله عن مسقط في عام ١٨٣٩ أن يدفع ثمانية آلاف ريال سنويا لحكومة الرياض. وقد بلغ من عنف الحركة التي تزعمها قيس بن عزان أن اضطربت الأمور اضطرابا شديدا في عمان، الأمر الذي أدى إلى مجيء السيد سعيد من زنجبار إلى مسقط كي يعالج ما وصلت إليه الأمور من تردٍّ. واستطاع أن يحرز نجاحا في فصم التحالف الذي كان قائما بين قيس بن عزان وسلطان بن صقر، ووجه نداءا إلى قبائل عمان حيث تبعه -كما يقول ابن رزيق -الكثيرون من أهالي الظاهرة وجعلان(٦٣). غير أنه آثر مع ذلك تهدئة الأوضاع سلميا بعقد اتفاقية مع قيس بن عزان نصت على تخلي الأخير عن إقليم صحار على أن يحكم الرستاق بدلا منه، وعلى أن

يتعهد بدفع مئتي ريال شهريا مقابل حكمه لذلك الإقليم، وأن يظل على ولائه لمسقط. أما عن إقليم صحار فقد عهد السيد سعيد بحكمه إلى ابنه تركي (٦٤).

العلاقة بين السيد سعيد وإباضية عمان

سبق أن أشرنا إلى أن تحول الحكم في عمان من حكم ديني محافظ يعتمد على الانتخاب وإقامة إمامة إباضية إلى حكم وراثي معتدل، أدى إلى حدوث انفصال بين الإباضيين المحافظين وبين سلاطين مسقط المعتدلين. وقد اعتكف الإباضيون في مقاطعاتهم الداخلية المنزوية في الجبل الأخضر وفي مدنهم الدينية في نزوى وبهلى وعبري وإزكى والرستاق وغيرها، وهم أشد ما يكونون معارضة للحكم القائم في مسقط. ولم تلبث أن توترت العلاقات بينهم وبين السلطنة توترا شديدا وعلى الأخص على عهد السيد سعيد. وتذكر بعض المصادر بصدد ذلك «أن سيرة السيد سعيد كانت مدعاة لتوسيع الهوة الشاغرة بين آل بوسعيد وزعماء المقاطعات الداخلية، إذ كان الإباضيون المحافظون يكرهون أخذه بالأساليب الأوروبية وحسن استقباله للأجانب في بلاده، وزادت كراهيتهم له من جراء المعاهدات التي كان يبرمها مع الدول الأجنبية»، حيث جاء في معاهدة ١٨٣٩ التي عقدها مع الإنجليز «أن رعايا صاحبة الجلالة البريطانية يمنحون الحرية الكافية في الدخول والإقامة والمتاجرة والمرور مع بضائعهم في جميع ربوع أراضي صاحب العظمة سلطان مسقط، ومعنى ذلك ولو من حيث المبدأ أن تفتح مناطق أمام الأجانب كان يصر كثيرون من زعماء الداخل على إيصادها في وجوههم»(٦٥).

وإذا أضفنا إلى ذلك إفراط السيد سعيد في معاهداته مع بريطانيا الخاصة بتحريم الرق الذي كان يعده الإباضيون من التقاليد الاجتماعية التي ألفوها، لاستطعنا أن نتبين مدى المعارضة التي قامت بينهم وبين السيد سعيد. وقد أسفرت تلك المعارضة عن عدة محاولات بذلها الإباضيون لبعث الإمامة منتهزين في ذلك ضعف سيطرة السيد سعيد على المقاطعات الداخلية في عمان وانصرافه إلى شؤون ممتلكاته في شرقي إفريقيا مستهدفين بذلك إلى إحداث انقلاب في نظام الحكم والعودة به إلى الحكم الديني المحافظ.

وبينما كان من المتوقع أن ينجح الإباضيون في بعث الإمامة والانفصال عن السلطنة، إلا أن محاولاتهم لم يقدر لها النجاح، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى عدة أسباب من بينها

أن تلك المحاولات لم يقم بها زعماء من ذوي المبادئ الخالصة للعقيدة الإباضية، إذ لم تكن في غالبيتها إلا نوعا من التنازع الأسري بهدف الاستئثار بالسلطة، ولعل ذلك كان من أكبر أسباب فشلها.

وقد يكون من المناسب أن نشير في هذا السياق إلى المحاولة التي قام بها حمود بن عزان في خلال حكمه لصحار، إذ انتهز فرصة استياء الإباضيين من حكم السيد سعيد حيث أبرز نفسه كزعيم ديني محافظ استحوذ على نفوذ شعبي كبير، وخاصة بعد أن نجح في الاستيلاء على مدينة الرستاق - العاصمة التاريخية للإمامة الإباضية - واخذ يتقرب من الزعامات الدينية، وطبقا لما يذكره «السالمي» أنه سار في الناس سيرة حسنة حيث عمل على تخفيض الضرائب وإقرار العدل. وكان من جراء ذلك أن استقر الرأي على مبايعته إماما، بيد أنه سرعان ما تراجع عن ذلك المنصب حين وجد أن البيعة عقدت له بشروط لم يرض بها إذ وجد فيها تقييدا لسلطانه، وفي ذلك يقول السالمي «وخلص حمود الحصون للمسلمين وقلدهم الأمر وصار كواحد منهم، فاجتمعوا يوما في مسجد البياضة في الرستاق ليعقدوا له الإمامة واختبروه بشروط يشرطونها عليه، وهي الشروط التي يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف فأبى أن يقبلها فتركوه وتفرقوا عنه». وقد أورد السالمي في تحفته تلك الشروط المتضمنة في البيعة وهي «قد بايعناك على طاعة الله ورسوله ونصبناك إماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية ولا تنفذ حكما ولا تقضي أمرا إلا برأي المسلمين ومشورتهم»[٦٦]. ويمكننا أن نقرر إلى جانب ذلك أن من بين العوامل الأخرى التي أدت إلى فشل بعث الإمامة ترجع إلى نفوذ السعوديين الديني والسياسي، إذ تعاون السعوديون مع السيد سعيد في إحباط العديد من المحاولات التي بذلت لإعادة بعثها[٦٧].

علاقات السيد سعيد بالقوى المجاورة

ترجع أهمية عصر السيد سعيد إلى استقرار بعض الأسر الحاكمة في الكويت والبحرين وغيرها من إمارات الخليج العربي، كما شهد ذلك العصر ازدياد النشاط البحري الذي كان يقوم به القواسم ضد السفن الأجنبية العابرة في مياه الخليج، وبالإضافة إلى ذلك فقد شهد ذلك العصر أيضا اشتعال الحركة الوهابية، ووصول القوات المصرية إلى سواحل الخليج مندفعة من قلب الجزيرة العربية، وجهود بريطانيا لتوطيد نفوذها في سواحل الخليج والجزيرة العربية.

وكانت السياسة البريطانية تتلخص في إبعاد القوى الكبرى المنافسة لها في الخليج ومن بينها فارس ومصر والدولة العثمانية، كما كانت تتجه إلى الإبقاء على حالة التفكك واستمرارها في المنطقة، والحيلولة دون ظهور قوة محلية كبيرة قد يكون في مقدورها ابتلاع القوى الأخرى، وبالتالي تعمل على تهديد نفوذها في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لها، ومن ثم كان حرصها على تأمين التجارة والملاحة ومقاومة النشاط البحري ومنع تجارة الرقيق وتهريب الأسلحة التي كانت تقوم بها بعض قبائل الخليج، وأخيرا عملت على بسط هيمنتها على رؤساء الخليج مستخدمة أسلوب المعاهدات غير المتكافئة ومعتمدة على قوتها البحرية والعسكرية.

ومما يلفت الانتباه أن تلك التطورات التي بلغتها السياسة البريطانية حدثت في خلال السنوات التي أعقبت محاولات نابليون بونابرت مهاجمة الهند عن طريق الشرق، إذ حركت تلك المحاولات الإنجليز لتطوير سياستهم في الخليج التي كانت لا تتعدى في ذلك الوقت إنشاء بعض المراكز أو المستودعات التجارية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إلى سياسة استعمارية صريحة استهدفت من ورائها السيطرة المطلقة على الخليج باعتباره الطريق الحيوي الموصل بينها وبين إمبراطوريتها في الشرق[٦٨]. ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أن علاقات بريطانيا بمنطقة الخليج حتى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي لم تكن تتعدى علاقاتها بسلطنة مسقط وفارس غير أنها لم تلبث أن وجهت اهتمامها إلى سواحل الجزيرة العربية نتيجة قيام الدولة السعودية الأولى وامتدادها نحو سواحل الخليج، وما تبع ذلك من انهيار تلك الدولة على يد القوات العسكرية التي أرسلها محمد علي إلى الجزيرة العربية واتجاهها صوب سواحل الخليج ونجاحها في السيطرة على الأحساء وما جاورها.

ونتيجة للأخطار الني أخذت تهدد المصالح البريطانية في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لها، سواء تلك التي كان مبعثها مشروعات نابليون بونابرت أو محمد علي، أخذت الحكومة البريطانية تقحم نفسها في سياسة الخليج بحجة حرصها على تحقيق الأمن البحري متذرعة في ذلك بالنشاط البحري الذي كانت تقوم به قبائل الخليج بهدف إضعاف القوة البحرية والعسكرية لها. وكان من أبرز تلك القبائل قبائل العتوب التي نجحت في الاستقرار في الكويت وامتدت إلى البحرين في عام ١٧٨٣، وتحالف القواسم الذين حازوا شهرة كبيرة لما كانوا يقومون به من نشاط بحري ضد السفن الأجنبية المارة في الخليج، ووجدت بريطانيا في تلك الأنشطة البحرية ذريعة للقيام بحملاتها

القمعية ضد القواسم وغيرهم من القبائل الأخرى. وعلى أثر نجاح تلك الحركات القمعية تحول الساحل الجنوبي للخليج الذي كان يعرف في الخرائط الأجنبية – التي وضعت حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر– بساحل القرصان Pirate Coast إلى ما أسمته بريطانيا بالساحل المهادن أو ساحل الصلح البحري Trucial Coast، وهو الساحل الذي يمتد من رأس مسندم جنوبا إلى حدود شبه جزيرة قطر شمالا، والذي تقوم عليه حاليا دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإذ ما انتقلنا إلى الوحدات السياسية التي تلي ذلك الساحل شمالا نجد إمارة البحرين التي استطاعت بريطانيا أن تربط آل خليفة – وهي الأسرة التي كانت تقوم بشؤون الحكم فيها – بعجلة سياستها حينما أدخلتهم في سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة تعهدوا بموجبها ألا يقيموا علاقات خارجية إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وذلك مقابل حفاظها على كيانهم من تداخلات القوى المجاورة لهم سواء من قبل السعوديين أو مسقط أو فارس أو غيرها.

ومنذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر أخذت بريطانيا تنظر إلى الخليج باعتباره أهم النقاط الحيوية في طرق مواصلاتها الإمبراطورية، ومن ثم قامت بتأسيس الوكالات السياسية في كل من بندر عباس وبوشهر وغيرها، ولم تعد منطقة الخليج – كما كانت سابقا – تقع في دائرة اختصاص حكومة بومباي وحدها، وإنما أصبحت موضع اهتمام الحكومة العامة في الهند، إلى جانب حكومة لندن ذاتها.

على أن بريطانيا وإن كانت قد نجحت خلال القرن التاسع عشر في تحقيق الأهداف التي سعت إليها إلا أنها لم تجد السبل ميسرة أمامها، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تكن الدولة الوحيدة التي كانت تعمل للسيطرة على الخليج، وإنما كانت هناك محاولات تبذلها بعض القوى الأخرى للسيطرة عليه خاصة سلطنة مسقط وفارس، بالإضافة إلى مصر التي امتد نفوذها على الأحساء في أعقاب انهيار الدولة السعودية الأولى. وقد جعلت بريطانيا من نفسها رقيبة على تلك المحاولات، ومن ثم وقفت ضدها جميعا، فهي التي وضعت العراقيل ضد السيد سعيد وحالت بينه وبين السيطرة على البحرين وضمها إلى حكمه، كما تحدت محمد علي عندما حاول أن يمتد بسيطرته إلى ما يلي الأحساء جنوبا، كما وقفت ضد فارس حينما اتجهت إلى الامتداد بنفوذها إلى الساحل العربي للخليج، وبنجاح بريطانيا في التصدي لتلك المحاولات استطاعت أن تمهد السبيل لنفسها لتنفيذ السياسة التي اختطتها لبسط سيطرتها المنفردة على سواحل

الخليج.

على أنه إذا كان من الأمور المسلم بها أن تقف الحكومة البريطانية ضد فارس أو ضد محمد على، فماذا كان يدفعها للوقوف ضد صديق أو حليف كانت تضعه في المكان الأول من اعتبارها ونعني به السيد سعيد ؟!. ولعل الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن هي ماذا لو ساعدت بريطانيا حليفها هذا في تحقيق ما كان يطمح إليه في بسط سيطرته على الخليج؟ ألم تكن تجني من وراء ذلك نفعا من جراء صداقتها أو تحالفها الوثيق معه ؟. وللإجابة عن ذلك يمكن أن نضع في اعتبارنا تساؤلات أخرى وهي : هل كانت بريطانيا ستطمئن إلى سيطرة السيد سعيد على بعض أقطار الخليج فيما لو قدر له أن ينجح في تحقيقها في يوم من الأيام ؟! وهل استطاع أن يثبت لها أنه جدير بتسلم لواء الزعامة في الخليج في الوقت الذي كان يعاني فيه من عدم الاستقرار في الحكم والثورات الناشبة في أرجاء بلاده والتفكك الذي أخذ يدب في ممتلكاته ؟!. والأهم من ذلك إذا جاز لبريطانيا أن تعتمد على السيد سعيد في حياته فهل يمكنها أن تستمر في الاعتماد على خلفائه من بعده ؟!.

لقد كانت هناك ثمة أمور أساسية تهم بريطانيا كل الاهتمام على عهد السيد سعيد وهي الأنشطة البحرية – أو فيما أطلقت عليها بريطانيا القرصنة – التي كانت تقوم بها القوى المحلية في الخليج وخاصة القواسم. وقد كشفت تلك الأنشطة عن شيئين على جانب كبير من الأهمية : أولهما السياسة القمعية التي اتبعتها بريطانيا في الخليج. وثانيهما الصلات القائمة بينها وبين السيد سعيد الذي قدر أن اشتراكه معها في حملاتها المتتابعة ضد القواسم يمكن أن يجني من ورائها فائدتين محققتين: الأولى السيطرة على بعض الموانى والجزر التي كان يطالب بها، والفائدة الثانية أن يكتسب ثقة بريطانيا ويوثق عرى صداقته معها، وبالتالي يستطيع الاستعانة بها فيما كان يتطلع إليه من نفوذ، كما يستفيد في الوقت نفسه من تأييدها له ضد مناوئيه الذين دأبوا في القيام بحركات وثورات انفصالية في الأقاليم التابعة له من وقت إلى آخر.

كانت السياسة البريطانية إزاء رؤساء وشيوخ القبائل في الخليج تهدف أول ما تهدف إليه إلى قمع النشاط البحري للقواسم وضمان أمن التجارة وسلامتها ولم يكن تحقيق تلك الأهداف يتم إلا إذا أكدت الحكومة البريطانية سيطرتها على مياه الخليج، ومن ثم بدأت في عام ١٨٠٤ بإرسال أولى حملاتها القمعية ضد القواسم التي أسفرت عن عقد أولى اتفاقياتها معهم في عام ١٨٠٥ وبمقتضاها تعهد القواسم باحترام العلم البريطاني وعدم التعرض لممتلكات وأرواح الرعايا البريطانيين. بيد أن التجارب العملية سرعان ما

أكدت لبريطانيا استحالة الوفاء بتلك التعهدات، ومن ثم أخذت الأنشطة البحرية تشق طريقها من جديد إلى درجة أزعجت حكومة الهند البريطانية إزعاجا شديدا، وكما تؤكد العديد من المصادر أن تلك الأنشطة البحرية كانت تضايق الإنجليز أكثر من المنافسات الاستعمارية التي كانوا يتعرضون لها في بحار الشرق[٦٩].

ولن يتسع المجال لتفصيل ما كانت تتعرض له السفن الأجنبية من تعديات من قبل القواسم وأتباعهم دفاعا عن مياههم، ولكن يكفي القول إن خطرهم أصبح شديدا في عام ١٨٠٨ حين قاموا بهجوم عنيف على السفينة مينرفا Minerva- وهي سفينة بريطانية كانت في طريقها من بومباي إلى البصرة – انقض عليها القواسم وذبحوا معظم بحارتها ومثلوا بقائدها أسوأ تمثيل[٧٠]، وكان ذلك مما دفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بغية إيقاف تلك الأعمال العدوانية، فضلا عما كانت تتعرض له حليفتها سلطنة مسقط من تعديات من قبل القواسم وحلفائهم[٧١].

ويتضح حرص الحكومة البريطانية على حماية مسقط من إحدى الرسائل التي بعث بها الكابتن سيتون Seton الوكيل البريطاني في مسقط إلى حكومة بومباي في عام ١٨٠٨ جاء فيها «إنه لا يمكن لشيء سوى سرعة التدخل أن يحول دون تدمير ميناء مسقط تدميرا تاما باعتباره ميناء تجاريا ودون وقوع سكانه وملاحيه في أيدي القواسم»[٧٢]. وليس من شك في أن تلك الاعتبارات هي التي دفعت الحكومة البريطانية في الهند إلى القيام بحملة ١٨٠٩ ضد القواسم حتى لا تتحول مسقط التي تطمئن إليها إلى عدو خطير قد يهدد مصالحها في تلك المناطق الحيوية بالنسبة لمواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند [٧٣].

قامت حملة ١٨٠٩ لتحطيم معاقل القواسم في رأس الخيمة وكانت تحت قيادة الكولونيل ليونيل سميث ، واستطاعت الحملة أن توقع بالقواسم وحلفائهم السعوديين أشد أنواع الهزيمة والخسائر، وذلك على الرغم مما كانوا يتمتعون به من قوة بحرية كبيرة [٧٤]. ولم تقتصر الحملة على تحطيم رأس الخيمة وإنما تقدمت – بناء على طلب السيد سعيد – إلى فروع القواسم على الساحل الشرقي من الخليج في موانى لنجة ولفت، ثم اتجهت أخيرا إلى شيناص التي تقع على ساحل كرمان، وكانت سلطة الحكومة الفارسية عليها واهنة ومن ثم اتخذها القواسم قاعدة لنشاطهم البحري، ولذلك لم يحتج الشاه على تلك الحملة وإنما بارك الجهود التي بذلها كل من السيد سعيد والإنجليز للقضاء على القواسم وحلفائهم[٧٥]. ويذكر الطبيب الإيطالي فيسنزو أنه اشترك في

حملة شيناص حيث قاد قوات السيد سعيد وعاد بها منصورا ولعل ذلك هو الذي دفعه إلى أن يلقب نفسه بالشيخ منصور[٧٦]. وعلى الرغم من أن الإنجليز بادروا بتسليم قلعة شيناص إلى السيد سعيد، طبقا لما تذكره وثائق حكومة بومباي، إلا أنه إزاء عمليات التخريب التي لحقت بها وجد أنه ليس من الحكمة امتلاكها[٧٧].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن حملة ١٨٠٩ لم تنته بعقد معاهدة أو اتفاقية مع القواسم كما حدث في حملة ١٨٠٤ التي انتهت بعقد اتفاقية ١٨٠٥، أو كما حدث في حملة ١٨١٩ التي انتهت بتوقيع معاهدة السلام العامة في عام ١٨٢٠. وقد يكون حقيقة أن السيد سعيد حاول أن يعقد صلحا مع الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة وأن يدخل معه في تحالف ضد السعوديين، ولكن لم يقدر لتلك المحاولة النجاح وإنما الذي حدث أن أرسل الشيخ سلطان إلى الدرعية عاصمة السعوديين، الذين لم تخف عليهم تلك الاتصالات التي كانت تدور بينه وبين السيد سعيد. وقد بقي الشيخ سلطان بن صقر في الدرعية إلى أن أعاده محمد علي إلى مشيخته[٧٨]، إذ كان محمد علي يعمل على إيجاد شيوخ مناصرين له في سواحل الخليج تحقيقا لما كان يهدف إليه من السيطرة على تلك السواحل.

لم يترتب على حملة ١٨٠٩ – على الرغم مما أحرزته من نجاح – القضاء على نشاط القواسم البحري قضاء تاما، حيث تسجل السنوات التي أعقبتها ١٨١١– ١٨١٣ تحطيم عدد كبير من السفن البريطانية والفارسية في ميناءي البصرة وبندر عباس وغيرهما من موانئ الخليج. كما ترتب على تحطيم الدرعية بواسطة قوات إبراهيم باشا اندفاع السعوديين إلى سواحل الخليج وقيام القواسم ببناء معاقل قوية على الساحل خوفا من امتداد قوات إبراهيم باشا إليهم، ومن أهم تلك المعاقل قلعة كبيرة أقاموها في باسيدور في جنوب غرب جزيرة قشم[٧٩]، ومن المؤكد أن اتجاه القواسم إلى تدعيم قوتهم هو الذي دفع الحكومة البريطانية إلى القيام بحملة أخرى في عام ١٨١٩، وذلك بعد أن فشلت في إقناع إبراهيم باشا في تتبع القواسم وحلفائهم السعوديين في سواحل الخليج بهدف التخلص منهم. وقد قامت حكومة الهند من أجل ذلك بإيفاد الليفتنانت سادلير Sadlier إلى الأحساء لتهنئة إبراهيم باشا على انتصاره في الدرعية، ومراقبة تحركاته العسكرية[٨٠]، ولكي يعمل في الوقت نفسه على عقد محالفة بينه وبين الحكومة البريطانية بهدف قمع النشاط البحري للقواسم، ولكن إبراهيم باشا لم يوافق على تلك المشروعات تنفيذا لتعليمات محمد علي الذي كان حريصا على عدم الاتصال بالإنجليز

في تلك المرحلة من ناحية، ولانشغاله بأمور نجد من ناحية أخرى[٨١]. ولذلك لم تجد الحكومة البريطانية بدا من أن تعود إلى محالفة السيد سعيد الذي أبدى استعداده لمشاركتها في الحملة التي أرسلتها ضد القواسم وحلفائهم في عام ١٨١٩، إذ كان يأمل في أن تساعده الحكومة البريطانية -نظير معاونته لها – في بسط نفوذه على بعض مقاطعات الخليج[٨٢]، وفي نفس الوقت يوثق علاقته معها والاستعانة بها في تحقيق طموحاته، ويؤكد ذلك إلحاحه على السير ويليام جرانت كير Keir - قائد حملة ١٨١٩- أن يساعده في ضم جزر البحرين ، ولكن كير رفض تقديم تلك المساعدة بناء على تعليمات صريحة تلقاها من حكومته.

تمكنت حملة ١٨١٩ من القضاء على النشاط البحري للقواسم، ويذكر ابن بشر في وصفه لأنباء تلك الحملة «إنه في أوائل عام ١٢٣٥ سار النصارى على أهل رأس الخيمة... حيث أقبلوا في مراكب عظيمة ومدافع هائلة وعساكر لا تحصى فبندروا في البلد وضربوها برا وبحرا »[٨٣]. وقد ترتب على تلك الحملة نجاح الإنجليز في إقرار الأمور في الساحل الجنوبي للخليج وخاصة بعد أن تمكن السير جرانت كير من الاتفاق مع شيوخ ورؤساء الساحل على توقيع معاهدات منفردة بهدف تحقيق الأمن والسلام، ولم تلبث أن أدمجت تلك المعاهدات جميعها في معاهدة عامة وقعت في ٢١يناير ١٨٢٠ ترك فيها الباب مفتوحا لبقية الشيوخ والرؤساء للدخول فيها. وكانت تلك المعاهدة تنص في بعض بنودها على امتناع العرب الموقعين عليها عن أعمال السلب والقرصنة وتجارة الرقيق، كما نصت على إلزام السفن العربية بحمل وثائق تدل على هويتها وحمولتها وعدد بحارتها تنفيذا للقوانين البحرية التي أخذت الحكومة البريطانية في تطبيقها والتي أجازت فيها لنفسها حق التفتيش البحري[٨٤]. ويرجع كثير من الباحثين نجاح ويليام كير في إبرام تلك المعاهدة إلى القضاء على الدولة السعودية الأولى في عام ١٨١٨، لما ترتب عليها فقدان القواسم التأييد الذي كانوا يلقونه من حلفائهم السعوديين[٨٥].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة البريطانية لم تكن تنوي أصلا بإيفادها لحملة ١٨١٩ الدخول في اتفاقيات أو معاهدات مع القواسم أو غيرهم من رؤساء الساحل، وإنما كانت تهدف إلى القبض عليهم وإزالتهم من المناطق التي يحكمونها، ولكن «كير» تعذر عليه عمليا تنفيذ أوامر حكومته بعد أن فر أولئك الرؤساء إلى الداخل، ولما كانت الأوامر الموجهة إليه تشترط قصر الحملة على المناطق الساحلية، فقد وجد إزاء ذلك أن يصدر عفوا عاما عن أولئك الرؤساء ويشجعهم على العودة إلى بلادهم على

أساس التحالف مع الحكومة البريطانية. وقد أثبتت تلك السياسة نجاحا كبيرا، ومما يؤكد ذلك أن معاهدة ١٨٢٠ أصبحت الدعامة القوية للنفوذ البريطاني في الساحل الجنوبي للخليج، وجعلت من أعداء بريطانيا السابقين أطوع حلفائها، كما ساعدت على تأمين التجارة وبداية السلام البريطاني، أو بالأحرى السيطرة البريطانية النافذة على عرب الخليج[٨٦]. وعلى الرغم من تلك الإنجازات التي استطاع السير جرانت كير تحقيقها وخاصة في تعامله مع رؤساء الساحل، إلا أن الحكومة البريطانية في الهند لم تتقبل الإجراءات التي اتخذها تقبلا حسنا حتى أنه وجد صعوبة كبيرة في الحصول على تصديقها على تلك المعاهدة، إذ أبدت الحكومة اعتراضها على تساهله مع الرؤساء العرب لأن معاهدة ١٨٢٠ لم تنص على تحديد عقوبات على المشتغلين بالقرصنة وتجارة الرقيق، كذلك لم يكن في المعاهدة نص يلزم الرؤساء المتعاهدين بهدم القلاع وعدم بناء الجديد منها، وليس فيها ما يحدد عدد السفن التي يجوز للرؤساء امتلاكها أو ما يمنعهم من استيراد الأخشاب اللازمة لبنائها.

وعلى الرغم من تلك الاعتراضات التي أثارتها الحكومة البريطانية إلا أن كير استطاع إقناعها بضرورة التصديق على تلك المعاهدة حتى لا يظهر أمام الرؤساء العرب بعدم احترامه لتعهداتهم معه. وعقب التصديق على معاهدة ١٨٢٠ أصبح يطلق على الرؤساء الذين اشتركوا في توقيعها اسم الرؤساء المتصالحين[٨٧].

وعلى الرغم مما حققته معاهدة ١٨٢٠ من نجاح، إلا أنها لم تؤد إلى القضاء على النشاط البحري لعرب الساحل قضاءً مبرماً، إذ استمر ذلك النشاط قائما وإن صار على نطاق ضيق، ولعل ذلك مما جعل الحكومة البريطانية تحرص على تجديد تلك المعاهدة في فترات متقاربة حيث جددت مرتين في عامي ١٨٣٥ و ١٨٣٧، وفي عام ١٨٤٣ تعهد الرؤساء البحريون بأن يظل مفعول المعاهدة التي أبرمت معهم في ذلك العام ساريا لمدة عشر سنوات تنتهي في عام ١٨٥٣ وعند انتهاء أجلها استبدلت بمعاهدة دائمة ضمنت بريطانيا بواسطتها استمرار سيطرتها على الساحل الجنوبي للخليج، وأخذت تتطلع إلى ما يلي ذلك الساحل شمالا وذلك في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٨٨].

السيد سعيد والبحرين

كانت جزر البحرين تتعرض لأخطار متعددة في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فبالإضافة إلى ما كانت تتعرض له من نفوذ سعودي ومن محاولات السيد

سعيد المتكررة لضمها إلى حكمه، كانت كل من فارس والدولة العثمانية وبريطانيا تبذل محاولات مستميتة للاستيلاء عليها، حتى أن شيوخها كانوا مضطرين في أحيان كثيرة إلى رفع أعلام الدول الثلاث على قلاع عاصمتهم![٨٩].

وكان السيد سعيد يقدر أهمية جزر البحرين بالنسبة إلى عمان فإن امتلاكه لها سيؤدي إلى توطيد مركزه في الخليج، وخاصة أنه كان يسيطر على عدة جزر وموانٍ على سواحله الشرقية على سبيل الإيجار السنوي من الحكومة الفارسية، ومن بينها جزيرتا قشم وهرمز وميناء بندر عباس بملحقاته جوادور وشوربار. وإذا أضفنا إلى ذلك الناحية الاقتصادية التي كانت تشكل جزءا كبيرا من سياسته لاستطعنا أن نتصور مدى الجهود التي بذلها للسيطرة على جزر البحرين لما تغله من موارد وفيرة نظرا لما اشتهرت به من مغاصات اللؤلؤ، ولذلك ما فتئ يعمل على امتلاكها، ودعم ادعاءه عليها بأنه قد سبق لها أن خضعت لعمان على عهد اليعاربة، فضلا عن خضوعها بضع سنوات لأبيه سلطان بن أحمد.

على أن السيد سعيد لم ينجح في الجهود التي بذلها للسيطرة على البحرين، وذلك على الرغم من التماسه عدة مرات العون والمساعدة من الحكومة البريطانية التي لم تسايره فيما كان يطمح إليه وربما يرجع ذلك إلى عدم ثقتها في قدرته على الحفاظ على نفوذه في سواحل الخليج، أو لأن عرب البحرين لم تكن لديهم الرغبة في الخضوع لسلطنة مسقط بالنظر لاختلاف المذهب وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وقوع اضطرابات كثيرة مما يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية التي كانت تعمل على استتباب الأوضاع في الخليج، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للمساعدة في تكوين قوة كبرى في الخليج، ومن ثم رفضت جميع العروض التي قدمها لها السيد سعيد وذلك على الرغم من تأكيده لها بأنه سيكون طوع إرادتها في قمع تجارة الرقيق التي كان يتحكم في منافذها عن طريق ممتلكاته في شرقي إفريقيا[٩٠].

وقد ارتبطت جهود السيد سعيد في السيطرة على البحرين بالدور الذي قام به السعوديون الذين نجحوا في توحيد البحرين وقطر والقطيف وجعلها في إدارة واحدة، وكان ذلك على عهد الأمير سعود بن عبد العزيز في عام ١٨١٠ الذي أرسل أحد أعوانه وهو عبد الله بن عفيصان لحكم تلك الأقاليم، وقد اتصفت ولاية ابن عفيصان بالمركزية الشديدة إذ لم يترك لآل خليفة إلا قدرا واهيا من السلطة وأرغم شيوخهم على دفع الزكاة السنوية للدرعية[٩١]، كما أن اتجاه السعوديين إلى نشر التعاليم السلفية دفع آل خليفة

وأتباعهم إلى مغادرة الجزيرة والالتجاء إلى الزبارة على ساحل قطر، ومن هناك أخذوا يعملون على الاتصال بالسيد سعيد من ناحية، وبالحكومة الفارسية من ناحية أخرى، وتمكنوا من استعادة سيطرتهم على البحرين في عام ١٨١١. وكان مما ساعد على تراخي قبضة السعوديين على البحرين التقدم الناجح لقوات محمد علي في الحجاز مما اضطرهم إلى سحب معظم قواتهم من البحرين ليواجهوا القوات الزاحفة إلى نجد وإن كانوا لم يلبثوا أن عاودوا نشاطهم من جديد، ولما كان السيد سعيد يتجه بدوره للسيطرة على البحرين فقد حاول التحالف مع السعوديين بيد أن مشروع التحالف بين الطرفين لم يكن مقدرا له النجاح لأن كلا الحليفين كان يتطلع إلى نفس ما كان يتطلع له الحليف الآخر من السيطرة المنفردة على تلك الجزر[٩٢].

وفي سبيل استمرار بحث السيد سعيد عن حلفاء يستطيع بواسطتهم مد نفوذه على البحرين لم يتردد في الالتجاء إلى الحكومة الفارسية التي صادفت عروضه للتحالف معها قبولها التام إذ إن انتماء عدد كبير من سكان البحرين إلى المذهب الشيعي جعلها تنظر إلى البحارنة كإخوان لها في العقيدة حتى أن الشاه كتب إلى السيد سعيد رسالة ندد فيها بالاعتداءات التي قام بها السعوديون على العتبات الشيعية المقدسة وذكر في تلك الرسالة أنه «لما كان أهالي البحرين مخلصين في العقيدة والولاء لنا فلنعمل معا على تخليصهم مما يتعرضون له من ضغوط»[٩٣].

وعلى الرغم من أن الشواهد كانت تدل على احتمال قيام تحالف عماني فارسي، إلا أن المشكلة التي ظلت موضع خلاف بين الطرفين هي مصير البحرين بعد تخليصها من قبضة السعوديين، فبينما كانت الحكومة الفارسية تعمل على إبقاء آل خليفة تحت سيطرتها، كان السيد سعيد يعمل على التخلص من السعوديين وآل خليفة معا لينفرد هو بالسيطرة عليها. وفي تقديرنا أن اختلاف وجهتي النظر بين السيد سعيد والحكومة الفارسية كانت من أهم الأسباب التي أحبطت مشروع التحالف بينهما، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها السيد سعيد بهدف إقناع الحكومة الفارسية بأن تعترف بتبعية البحرين له على أن يدفع لها مبلغا من المال سنويا كما هو الحال بالنسبة للمواني والجزر الأخرى التي يستأجرها على الساحل الفارسي، بيد أن الحكومة الفارسية لم توافقه على ما كان يهدف إليه[٩٤].

وفيما يبدو أن السيد سعيد شعر أنه في حاجة إلى حليف قوي يمكنه أن يعتمد عليه فكان التجاؤه إلى الحكومة البريطانية وحاول أن يتخذ من الحملة البريطانية العمانية

المشتركة على القواسم في عام ١٨١٩ ذريعة لتحقيق هدفه. وكان من الممكن أن تلاقي تطلعاته هوى في نفس الحكومة البريطانية التي كانت تعمل في ذلك الوقت على إنشاء قواعد لها في الخليج تتمكن بواسطتها من قمع النشاط البحري الذي كان يقوم به القواسم وذلك عن طريق تقديم المساعدات الكافية له للسيطرة على الساحل الجنوبي للخليج بالإضافة إلى جزر البحرين مما يمكنها من إنشاء تلك القواعد من ناحية، كما تستطيع في الوقت نفسه أن تقضي على أية خطط توسعية أخرى يحتمل أن يقوم بها محمد علي والي مصر في مناطق الخليج من ناحية ثانية. والواقع أن حكومة بومباي لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى تدخل السعوديين أو غيرهم في شؤون الخليج، ومن ثم فقد وافقت على خطة مبدئية بموجبها يكون السيد سعيد مسؤولا عن مستقبل الساحل الجنوبي للخليج وجزر البحرين على أن يسمح لها في مقابل ذلك بإقامة قواعد بحرية في جزيرة قشم وغيرها من الجزر والمواني التابعة له على الساحل الشرقي من الخليج وأن يقوم بدفع نفقاتها.

على أن حكومة بومباي لم تلبث أن عدلت عن خطتها هذه بعد البحث والدراسة، إذ قدرت كما جاء في التقرير الذي وضعه واردن Warden- أحد المسؤولين عن شؤون الخليج في عام ١٨١٩ – أن السيد سعيد ليس جديرا بأن تعهد له حكومة بومباي بالنفوذ في الخليج نظرا للمشكلات الداخلية التي يعاني منها والتي قد يترتب عليها عدم استقراره في الحكم . وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية رأت أنه من الأجدى أن تتولى بنفسها الإشراف على شؤون الخليج خاصة بعد توقيع معاهدة الصلح العامة في عام ١٨٢٠ وانضمام آل خليفة إلى تلك المعاهدة في عام ١٨٢٤.

وعلى الرغم من ذلك التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية فقد استمر السيد سعيد في محاولاته للاستيلاء على البحرين، وهي محاولات ذهبت عبثا بطبيعة الحال، ولعل أبرز تلك المحاولات المحاولة التي قام بها بالتعاون مع أحد زعماء العتوب المعارضين لآل خليفة وهو رحمة بن جابر الجلاهمة الذي استعان بقوته البحرية في تدعيم حملته التي قصد من ورائها السيطرة على البحرين ، بيد أنه لم يستطع أن يحقق في تلك الحملة ما كان يسعى إليه. ومن المعروف أن رحمة بن جابر كان أكبر مغامر بحري عرفته السواحل الشمالية الغربية من الخليج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد بدأ نشاطه بالتحالف مع السعوديين عقب انشقاق قبيلته «الجلاهمة» عن حلف العتوب، وقدم للسعوديين مساعدات فاعلة في الغزوات التي قاموا بها في

سواحل الخليج[٩٥]، غير أنه لم يلبث في عام ١٨١٦ أن انفصل عن تحالفه معهم وآثر التحالف مع السيد سعيد الذي كانت المناوشات بينه وبين آل خليفة لا تكاد تهدأ. غير أن اتجاه السيد سعيد إلى مهادنة آل خليفة أدى إلى فصم تحالفه معه، ومن ثم حاول الانقضاض على البحرين بمفرده ولكنه هزم في معركة بحرية عنيفة شنها عليه آل خليفة مما جعله يشعل النيران في سفينته وأغرق نفسه ومن كان معه [٩٦].

وبينما كان من الطبيعي أن يذعن السيد سعيد للأمر الواقع ويعترف بفشل جهوده في السيطرة على البحرين، إلا أنه لم يلبث في عام ١٨٣٩ أن سنحت له فرصة جديدة حاول استغلالها لتحقيق أمله في السيطرة على تلك الجزر، ففي خلال ذلك العام قام خورشيد باشا من قبل محمد علي بالسيطرة على الأحساء والقطيف واتجه بعد ذلك للسيطرة على البحرين[٩٧]، ومن ثم تطلع السيد سعيد إلى ذلك الحليف الجديد، حيث دارت اتصالات بينه وبين خورشيد باشا استهدفت أن يقدم له القوة البحرية لغزو البحرين على أن يضمها إلى حكمه لقاء مبلغ من المال يدفعه سنويا إلى محمد علي[٩٨] بيد أن تلك الاتصالات لم تثمر من الناحية العملية عن نتيجة إيجابية، إذ لم يلبث أن تخلى السيد سعيد عن مشروع اتفاقه هذا بعد أن أدرك أن اتصاله بمحمد علي يتعارض معارضة صريحة وصداقته للحكومة البريطانية، وبطبيعة الحال لم يكن السيد سعيد على استعداد لأن يضحي بصداقته لبريطانيا في سبيل صداقته لمحمد علي أو تحالفه معه، وإن كان قد حاول في الوقت نفسه أن ينتهز فرصة معارضة بريطانيا لقيام اتفاق بينه وبين خورشيد باشا لكي يعرض عليها استعداده لعدم تنفيذ ذلك الاتفاق على أن تعاونه في السيطرة على البحرين على أساس الشروط التي كان من المزمع قيامها بينه وبين خورشيد باشا، بيد أن الحكومة البريطانية لم تستجب لمطالبه وإنما اتجهت لمقاومة المحاولات التي كان يبذلها خورشيد باشا من أجل ضم البحرين إلى المناطق التي خضعت له على سواحل الخليج العربي.

كان من الطبيعي أن يؤدي تخلي السيد سعيد عن مشروع اتفاقه مع خورشيد باشا – مراعاة لخاطر الإنجليز –إلى إثارة محمد علي، ومن ثم يمكن القول ان العلاقات غير الودية بينه وبين محمد علي بدأت منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن محمد علي لم يعلن صراحة عن عدائه للسيد سعيد إلا أنه يتضح من تصرفات الولاة التابعين له في الجزيرة العربية أنهم كانوا يحاولون إثارة المتاعب ضد أبنائه الذين كانوا يقومون بالحكم نيابة عنه في عمان أثناء إقامته في زنجبار. وسوف نتعرض بعد قليل لتلك المحاولات، أما الآن

فقد يكون من المناسب أن نعرض للجهود التي بذلها محمد علي للسيطرة على البحرين لما في ذلك من صلة وثيقة بموضوع تلك الدراسة.

بدأ محمد علي في عام ١٨٣٩ – على أثر نجاح خورشيد باشا في استعادة الأحساء – بإرسال سفارة خاصة إلى الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة شيخ البحرين، وتمكنت تلك الوفادة من وضع معاهدة من شأنها ربط البحرين بالسياسة المصرية، إذ كانت تنص في بعض بنودها على أن «يكون شيخ البحرين صديقا لمحمد علي وعدوا لعدوه، وأن يدفع ثلاثة آلاف فرانسة زكاة سنوية ابتداء من عام ١٢٥٤هـ»[١٠٠]، وفي مقابل ذلك يتعهد محمد علي أن يؤيد الشيخ عبد الله في حكمه للبحرين. كما ورد في بنود المعاهدة بأنه «إذا أراد خورشيد باشا إرسال عساكر إلى جهات مثل عمان وغيرها فيلزم منه (أي من شيخ البحرين) المساعدة بإرسال المراكب من طرفه لحمولة العسكر »[١٠١]. ولعل ذلك النص يوضح أن خورشيد باشا كان يفكر جديا في التقدم بقواته إلى عمان في الوقت الذي تخلى فيه السيد سعيد عن اتفاقه مع محمد علي.

وكان من الطبيعي أن تلقى تلك المعاهدة معارضة شديدة من قبل الحكومة البريطانية، حيث أعلن الكولونيل هنيل Henell- المقيم البريطاني في الخليج – في منشور مؤرخ في يونيو من عام ١٨٣٩ عدم مشروعية تلك المعاهدة لأنها تتعارض تعارضا صريحا مع الوعود التي قدمها محمد علي للحكومة البريطانية بعدم قيامه بتحركات عسكرية على أطراف «بنادر» العرب المتصلة بخليج «فارس»، فضلا عن مخالفتها لمعاهدة ١٨٢٤التي سبق أن وقعها شيوخ البحرين مع الحكومة البريطانية [١٠٢]. ولم يقتصر الأمر على مجرد الاحتجاج وإنما قام الكولونيل هنيل بمقابلة الشيخ عبد الله لكي يثنيه عن تحالفه. وقد حفلت تلك المقابلة – التي سجلتها الوثائق المصرية – بالكثير من التهديد والترغيب معا، حيث عرض هنيل على شيخ البحرين أن لا تأخذ الحكومة البريطانية منه ضرائب لمدة خمسة وعشرين عاما وأن تمنحه حمايتها مقابل نقضه لتلك المعاهدة وتسليمها إليه ليمزقها، ولكن شيخ البحرين أصر على اتفاقه، وكان مما ذكره لهنيل «إنني وإن كنت قد طلبت منكم الحماية، ولكن ما قلت لكم أن أكون من جملة رعايا الإنجليز، وإنما كان طلب الحماية من خوفي من عساكر محمد علي باشا، وأما اليوم فقد تصالحنا وربطنا الصلح بشروط، وإننا منذ القديم مشتركون مع أهل نجد جيراننا في التجارة فلا يمكن أيضا أن نفترق عن مالنا وملكنا»، كما ذكر له أيضا «أن البحرين ملكنا ورثناه عن أجدادنا وليس بيننا شروط لأن نكون رعية للإنجليز، ولم أظهر أي سبب لذلك غير

الصداقة وليس للإنجليز أن يتعدوا علينا، فإذا ما كنتم تشرعون في الحرب قوة واقتدارا فإننا سنبذل كل ما في وسعنا في سبيل حماية ملكنا وأهلنا وعيالنا وديننا وليحصل بعد ذلك ما يحصل »[١٠٣]. ولما كان شيخ البحرين مضطرا إلى تأييد مركزه فقد طلب من محمد علي أن يقدم له الحماية المطلوبة، وكادت تلك الأزمة أن تؤدي إلى حدوث اشتباك مسلح بين خورشيد باشا والإنجليز، بعد أن طلب خورشيد باشا من المقيم البريطاني عدم تدخله في أمور البحرين أو غيرها من إمارات الخليج العربي[١٠٤]، ولكن لم تلبث أن انتهت تلك الأزمة عقب اضطرار محمد علي إلى الانسحاب من المناطق التي وصلت إليها قواته في الشام والجزيرة العربية طبقا لما نصت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ والفرمان الذي أصدره السلطان العثماني على أثر توقيع تلك المعاهدة في عام ١٨٤١، وبذلك استطاعت بريطانيا التخلص من ذلك الخطر الذي كان يهدد نفوذها من قبل القوات المصرية في سواحل الخليج والجزيرة العربية.

العلاقات بين السيد سعيد ومحمد علي

بدأت العلاقات بين محمد علي والسيد سعيد على أثر وصول قوات طوسن باشا إلى الحجاز في عام ١٨١١. وعلى الرغم من الصراع الذي كان قائما بين محمد علي والسعوديين، إلا أن محمد علي لم يفكر في عقد تحالف مع السيد سعيد، بل إنه رفض صراحة العرض الذي تقدم به السيد سعيد في أن يشترك في الحملة التي كانت تتجه إلى نجد، ورأى الاكتفاء بتأجير عشرين سفينة من مسقط لأنه كان في حاجة إلى قوة بحرية يستعين بها في نقل المؤن والإمدادات بطريقة أسهل إلى قواته المقاتلة في الجزيرة العربية[١٠٥].

وحين نجح إبراهيم باشا في إسقاط الدرعية في عام ١٨١٨ أرسل السيد سعيد رسالة ودية إلى محمد علي هنأه فيها على الانتصارات التي أحرزها إبراهيم باشا. وحاولت حكومة الهند البريطانية من ناحيتها تكتيل قوتي محمد علي والسيد سعيد للتخلص من القواسم حلفاء السعوديين، وذلك من أجل القضاء على نشاطهم البحري المعادي لها في مياه الخليج، وهو الأمر الذي كان يشغلها في ذلك الوقت، ومن ثم بادرت في عام ١٨١٩ بإيفاد الليفتنانت سادلر كما سبقت الإشارة إلى ذلك ومعه رسائل إلى كل من السيد سعيد وإبراهيم باشا تنص على توثيق التعاون فيما بينهما من أجل تحقيق ذلك الهدف، بيد أنه لم يقدر لتلك المحاولة النجاح.

وتشير بعض المصادر إلى العلاقات الودية بين السيد سعيد ومحمد علي والتي ظهرت واضحة في الاستقبال الحافل الذي لقيه السيد سعيد حين وفد في عام ١٨٢٤ إلى مكة لتأدية فريضة الحج حيث بادر محمد علي بإيفاد بعثة من كبار ضباطه لاستقباله، وأصدر أوامره إلى والي جدة بأن يحتفي به الاحتفاء اللائق بمكانته[١٠٦].

غير أن ذلك لا يعني أن العلاقات بين العاهلين كانت تسير دوما على وئام، إذ يحدثنا الشيخ منصور - الذي عاصر بداية التوسع المصري في الجزيرة العربية - أنه عقب نجاح المصريين في الاستيلاء على الحجاز كان والي جدة - بإيعاز من محمد علي- لا يكف عن تحذير السيد سعيد بعدم تخطي تخوم مقاطعاته. وتدل تلك التحذيرات على ما كان يبذله السيد سعيد من محاولات كي يمتد بسيطرته إلى أبعد من ممتلكاته في عمان منتهزا فرصة انهيار الدولة السعودية الأولى وانفتاح الطريق أمامه للتقدم في مقاطعات الجزيرة العربية، غير أنه لم يلبث أن تراجع عن بغيته نتيجة تلك التحذيرات من ناحية، ومن ناحية ثانية قدر السيد سعيد أنه في حاجة لتثبيت مركزه في ممتلكاته الأصلية قبل أن يفكر في توسعات أخرى.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من المصادر التي يمكن الاستدلال بها على أن محمد علي كان يدخل عمان في مشروعاته التوسعية في الجزيرة العربية لتقديره أهمية موقع مسقط البحري، وبالتالي يستطيع أن يحقق أهدافه الخاصة بالتحكم في مداخل الطرق البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي[١٠٧]. ومع أن محمد علي لم يعلن صراحة عن عدائه للسيد سعيد، إلا أن استيلاء القوات المصرية على واحات البريمي كان يعد بلا شك شوكة خطيرة في جانبه، ولذلك كان من الطبيعي ألا ينظر بعين الارتياح إلى وجود القوات المصرية إلى جواره، كما أن ضم محمد علي للأحساء ووضوح سياسته التوسعية في الخليج كان من شأنها الوقوف ضد ما كان يطمح إليه من فرض سيطرته على تلك السواحل بصفة عامة وعلى جزر البحرين بصفة خاصة.

ويمكن أن نتبين ما صارت إليه العلاقات بين الطرفين من توتر من رسالة بعث بها السيد سعيد إلى محمد علي في ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٣٩ يحتج فيها على التحركات العسكرية صوب المقاطعات العمانية التي كان يقوم بها سعد بن مطلق المطيري -القائد السعودي تحت الحكم المصري - والذي كان معينا من قبل خورشيد باشا على البريمي. كما أرسل السيد سعيد احتجاجا إلى أحمد باشا قائد جيش الحجاز على رسالة كان قد بعث بها خالد بن سعود الذي عين من قبل محمد علي واليا على نجد

إلى ابني السيد سعيد – ثويني وهلال – اللذين كانا قائمين بالحكم في عمان نيابة عن أبيهما أثناء إقامته في زنجبار، يطالبهما فيها بالخضوع لسعد بن مطلق المطيري الذي قرر«تعيينه في عمان كافة على البر والبحر». كما أرسل السيد سعيد احتجاجا آخر على إصرار خالد بن سعود على أن تدفع له حكومة مسقط الزكاة السنوية التي كانت مقررة عليها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن السيد سعيد وإن كان قد أظهر ارتياحه عندما تمكن خورشيد باشا من القضاء على حكم الإمام فيصل في عام ١٨٣٩، إلا أنه أبدى استياءه من تعيين محمد علي لخالد بن سعود حاكما على نجد، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها إلى محمد علي يحذره فيها من خالد بن سعود جاء فيها «... وقد فرحت الخلق برواح فيصل بن سعود ويدعون لكم آناء الليل وأطراف النهار وإن تمكن خالد بن سعود يقع منهم أكثر مما مضى» (١٠٨).

وعلى الرغم من السياسة العدائية التي اتخذها الأمير خالد بن سعود ضد السيد سعيد، إلا أن محمد علي لم يكن راضيا عن تلك السياسة، إذ كان لا يزال يراوده الأمل في أن يتعاون معه في ضم البحرين، ولذلك بادر بالكتابة إلى خالد بن سعود يقول له إنه «... بالنظر للصفوة القائمة والولاء الدائم والمودة الحاصلة بيننا وبين حضرة الإمام المشار إليه (السيد سعيد) لا نوافق على كسر خاطره أصلا فاجتنب المعاملة التي توجب اضطراب حضرة الإمام المشار إليه وبادر إلى إدخال السرور عليه وتطييب خاطره»(١٠٩)، كما أمر محمد علي أحمد باشا – قائد جيش الحجاز – بالكتابة إلى السيد سعيد يؤكد له «.. إن ما كتبه خالد بك لحضرتكم إنما هو من مقتضيات صبوته وخفة مزاجه وقد كتبنا له أن يرجع عن مثل هذه الكتابة وأن يرعى خاطركم في كل حال»(١١٠).

غير أنه من المؤكد أن محمد علي لم يكن مخلصا في ذلك فليس ثمة شك فيما تقرره الوثائق المصرية أن العلاقات بين الطرفين أخذت سبيلها إلى التوتر بعد أن تخلى السيد سعيد عن محمد علي في مشروعه الخاص بضم البحرين، ولذلك لم يعترض على التحركات العسكرية التي كان يقوم بها خورشيد باشا عن طريق سيطرته على البريمي التي تعد بمثابة المفتاح الرئيسي لعمان. وكان من المتوقع نجاح خورشيد باشا في السيطرة على الأقاليم العمانية نظرا لما كانت تعانيه تلك الأقاليم من تفكك، ولعل ذلك التفكك كان يهم خورشيد باشا الذي لاحظ حالة البلاد جيدا وكتب إلى محمد علي يقول «إن عمان ثلاثة أقسام جانب في حكومة سعيد بن سلطان إمام مسكت (مسقط) وجانب

في حكومة ولد عمه حمود بن عزان وجانب من الظاهرة في حكومة السعوديين» (١١١).

وعلى الرغم من ذلك التفكك، إلا أن خورشيد باشا لم يستطع أن يحقق نجاحا في عمان، ويرجع ذلك إلى مقاومة شيوخ آل النعيم الذين كانوا يفضلون الاحتفاظ باستقلالهم عن خضوعهم للحكم المصري، هذا فضلا عن معارضة الإنجليز حيث بادر الكولونيل هنيل بإرسال احتجاج إلى خورشيد باشا ذكر فيه «أنه ينبغي من جنابكم الكف والسكوت عن المداخلة والتصرف في أمور البحرين وعمان إلى أن تصل المخاطبة فيما بين الدولتين الإنكليسية والمصرية وتقضي على نهج معلوم.... وأنه إذا ما أرسلتم عساكر إلى طارفة البريمي سوى (سواء) من البر أو البحر فسيتخذ ذلك دليلا واضحا أن جنابكم غير راغب في استقامة الصداقة فيما بين الدولتين بدون خلل(١١٢).

وثمة ما يؤكد أن الإنجليز اشتركوا مع السيد سعيد في تحريك شيوخ آل النعيم على الثورة ضد سعد بن مطلق المطيري، كما يتضح ذلك من رسالة بعث بها خورشيد باشا إلى القاهرة أكد فيها «.... إن الفتن والثورات القائمة في البريمي إنما هي من حركات الإنجليز »(١١٣).

وبالإضافة إلى ذلك فإن تقدم سعد بن مطلق المطيري للإغارة على الساحل الجنوبي للخليج قد أثار ثائرة الإنجليز مما جعلهم يحرضون رؤساء ذلك الساحل على طرده إذا ما حاول النزول عليهم. وقد وجه الكولونيل هنيل بصدد ذلك تحذيرا إلى الشيخ سلطان بن صقر بصفة خاصة طالبه فيه بسرعة طرد سعد بن مطلق من الشارقة لما قد ترامى إلى علمه بأنه يبذل محاولات يقصد من ورائها إيجاد تحالف معه للإغارة على البريمي ومنها إلى المناطق الداخلية من عمان (١١٤).

ويتضح من تلك التحركات التي كان يقوم بها خورشيد باشا أو سعد بن مطلق المطيري أن محمد علي كان يدخل عمان في مشروعاته التوسعية في الخليج، وقد أفصح عن ذلك صراحة في حديث دار بينه وبين الكولونيل هودجس Hodges القنصل البريطاني العام في القاهرة في ابريل ١٨٤٠(١١٥)، وإن كانت طموحاته لم تتحقق بسبب اضطراره إلى الانسحاب من الجزيرة العربية، يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيدا ما يهدف إليه من سياسة توسعية مما جعلها لا تكف عن تنبيه السيد سعيد بأن يكون على أتم الاستعداد لمقاومة تلك السياسة. غير أن علاقات الصداقة المصرية العمانية لم تلبث أن استؤنفت من جديد، ويبدو ذلك فيما تؤكده الوثائق المصرية

عن تبادل خلفاء محمد علي – عباس وسعيد – الهدايا مع السيد سعيد.

العلاقات بين السيد سعيد وولاية البصرة العثمانية

سبقت الإشارة إلى وقوف الإمام أحمد بن سعيد إلى جانب ولاية البصرة فيما كانت تتعرض له من أخطار، كما حدث إبان الحصار الفارسي بين عامي ١٧٧٦و١٧٧٩، وكذلك خلال غزوات السعوديين المتكررة عليها.

وكانت المساعدات التي قدمتها عمان موضع تقدير الدولة العثمانية حتى أنها قررت مبلغا معينا من المال يدفع لها من خزينة البصرة سنويا ، بيد أن ولاة البصرة تقاعسوا عن ذلك الالتزام في كثير من الأحيان، حتى بلغت جملة الأموال المتأخرة – طبقا لتقدير رودلف رويت Ruete - ما يقرب من ١٠٤,٠٠٠ ريال[١١٦]، ولعل ذلك كان دافعا للسيد سعيد بأن يطالب بها، أو على الأقل يتخذ من رفض ولاة البصرة تسديد تلك الأموال مبررا لتدخله العسكري، وخاصة أن سياسته كانت تتجه إلى مد سيطرته على مقاطعات الخليج. وقد انتهز السيد سعيد فرصة ثورة أحد شيوخ المنتفق على متسلم البصرة في عام ١٨٢٦ لكي يتحالف معه، وبالفعل حاصر السيد سعيد ميناء البصرة بأسطوله. وعلى الرغم من أننا لا نجد سندا يؤيد تلك الواقعة، إلا أن الذي نعرفه نقلا عن محمد بن خليفة في تحفته النبهانية أن متسلم البصرة صالح السيد سعيد على مبلغ معين من المال وحذره من بطش الدولة العثمانية وانتهت تلك المناورة بعودة أسطول السيد سعيد إلى مسقط [١١٧]. وعلى الرغم من أن ولاة البصرة استمروا على عدم الالتزام بدفع أموال إلى مسقط، إلا أن السيد سعيد لم يفكر في أن يعيد الكرة من جديد، إذ كان أكثر انشغالا بمعالجة أوضاع بلاده الداخلية أو برعاية شؤون ممتلكاته في شرقي إفريقيا، يضاف إلى ذلك إدراكه صعوبة السيطرة على البصرة باعتبارها تشكل جزءا من الدولة العثمانية.

العلاقات بين السيد سعيد وفارس

ترتبط العلاقات بين السيد سعيد وفارس بسياسته في الخليج العربي ارتباطا وثيقا، والتي كان يهدف بها إلى توطيد مركزه في الخليج عن طريق سيطرته على كل ما يقع تحت يديه من موانٍ أو جزر فارسية، وكان ذلك كافيا في حد ذاته لتأزم العلاقات بينه وبين فارس، والتي وصلت إلى درجة قيام حرب بين الدولتين.

وكان السيد سعيد قد ورث عن أبيه سلطان بن أحمد جزيرتي قشم وهرمز، كما كان

يدفع إيجارا سنويا للحكومة الفارسية مقابل إدارته لميناء بندر عباس وملحقاته، ومن ثم كانت فارس لا تكف عن مطالبتها باستعادة تلك الموانى والجزر. ولم تلبث أن سنحت لها فرصة إقامة السيد سعيد الطويلة في زنجبار، وما ترتب على ذلك من تفكك عانت منه الأقاليم العمانية فسارعت باسترجاع سيطرتها على ممتلكاتها، ونجحت في عام ١٨٥٤ في استعادة بندر عباس ومواقع أخرى على ساحل كرمان، كما طردت الحامية العمانية وموظفي سلطنة مسقط من مقاطعاتها. ولعل تلك التطورات كانت دافعة للسيد سعيد للعودة إلى مسقط لمواجهة تلك الأوضاع المتأزمة، ولم يجد بدا من إيفاد حملة عسكرية أسند قيادتها لابنه ثويني . وفي خلال تلك الأزمة حاول السيد سعيد عبثا أن يستعين بأصدقائه الإنجليز، غير أن بريطانيا تخلت عنه مراعاة لفارس التي كانت تتودد إليها آنذاك لكي تقف إلى جانبها لمواجهة الزحف الروسي في هيرات. ووضح الموقف البريطاني المساند لفارس حين أصر الإنجليز على عدم تقدم الأسطول العماني صوب السواحل الفارسية بحجة أن ذلك يتعارض مع نظام الهدنة البحرية الدائمة التي فرضتها بريطانيا منذ عام ١٨٥٣ . وعلى ذلك لم تحقق حملة ثويني أهدافها، وتحمل السيد سعيد اتفاقية شائنة عقدها مع الحكومة الفارسية في ابريل عام ١٨٥٦ تنازل بموجبها عن جزيرتي قشم وهرمز، أما ميناء بندر عباس بملحقاته جوادور وشوربار فقد تجدد استئجاره من الحكومة الفارسية لعشرين عاما تالية، ولكن ارتفع الإيجار السنوي من ستة آلاف تومان إلى ستة عشر ألف تومان، كما نصت الاتفاقية على عدم تصرف سلطان مسقط في الميناء أو ملحقاته بالتنازل أو الرهن أو الإيجار لإحدى الدول، وإذا حدث ولم توافق فارس على المبعوث الذي يعينه سلطان مسقط لإدارة الميناء المشار إليه فعليه سحبه في الحال وتعيين آخر بدلا منه[١١٨]. وبطبيعة الحال كانت تلك الشروط تعني في مضمونها ضياع السيطرة العمانية وأصبح مبعوث مسقط لا يعدو كونه تابعا من توابع الفرس.

وقد استمر الوضع قائما على ذلك النحو خلال الأيام الأخيرة من عهد السيد سعيد وخلال عهد ابنه ثويني من بعده (١٨٥٦-١٨٦٦)، إلى أن انتهزت الحكومة الفارسية فرصة اغتيال السيد ثويني فبادرت برفع قيمة الإيجار السنوي وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعت بينها وبين السيد سالم في عام ١٨٦٨ إلى ٣٠,٠٠٠ تومان[١١٩]. ولم تلبث أن تهيأت لها الظروف لاستعادة سيطرتها على إقليم فارس بأجمعه وإنهاء الإدارة العمانية على بندرعباس بعد شهرين فقط من إبرام تلك الاتفاقية، ولم تبد الحكومة البريطانية

معارضتها لفارس بسبب تغير نظام الحكم في مسقط إلى نظام جديد كان يتمثل في بعث الإمامة الإباضية على يد الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨-١٨٧١[١٢٠].

هوامش الفصل الثالث

١) ولد السيد سعيد فى مقاطعة سمايل بعمان فى عام ١٧٩١، وعند مقتل أبيه سلطان بن أحمد كان سنه لا يتعدى الرابعة عشرة ، انظر : F. B. Pearce, Zanzibar the Island Metropolis of Eastern Africa, London, 1920, p.112.

٢) George Percy Badger, History of the Imams & Seyyids of Oman by Salil Bin Razik "From A. D. 661-1856", Translated from the original Arabic, and edited with appendices, and an Introduction continuing the History down to 1870, Hakluyt Society, 1871, See Introduction & Analysis, pp. LXI- lXII.

٣) Bombay Government, Selections from the Records of the Bombay Government, Historical & Other Information Connected with the Province of Oman, Muscat, Bahrain, and Other Places in the Persian Gulf, New Series no. XXIV, Bombay, 1856, p. 176.

٤) M. Felix Mengin, Histoire de l' Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly, tome 2, Paris, 1923,4 p. 522.

٥) Badger, op. cit., p. lxvi.

٦) Vicenzo " Sheikh Mansour ", History of Seyyid Said of Muscat, together with an account of the Countries, and People on the Shores of the Persian Gulf, London, 1819, pp. 5-6.

٧) Ibid., pp. 7-8.

٨) Pearce, op. cit., p. 115.

٩) Ibid., p. 114.

١٠) Badger, op. cit., p. lxxi.

١١) C. U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads relating to India & *Neighboring Countries, vol. 12, Calcutta, 1892, p. 205.*

١٢) Badger, op. cit., pp. LXXX-LXXXI.

١٣) J. R. Wellsted, Travels in Arabia, vol.1, London, 1838, p. 7.

١٤) **الوثائق السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية،** العرض التاريخي، جـ١ ، ص١٧٢.

١٥) حسين بن غنام ، **كتاب روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات الإسلام ، أو كتاب الغزوات البيانية والفتوحات الربانية** ، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧١٠ح ، ورقة رقم ٩ .

١٦) كان السيد سعيد يتخذ من مدينة بركة مقرا صيفيا له خلال ثلاثة أو أربعة شهور من السنة وذلك أثناء إقامته في عمان وقبل أن ينتقل للإقامة الدائمة في جزيرة زنجبار ، انظر : Wellsted, op.cit., vol. 1, p. 183.

١٧) Hunter Miller, Treaties & Other International Acts of the United States of America, vol. 3, pp. 802-803.

١٨) أورد القبطان الفرنسي شارل جيان قائمة بالسفن التي كان يمتلكها السيد سعيد ، انظر : Ch. Guillain, Documents sur l' Histoire, la Geographie ,et le Commerce de l' Afrique Orientale, tome 1, Relation du Voyage d' Exploration a la Cote Orientale d' Afrique, Excute pendant les Annees 1847-1848, Paris, 1856, p. 241.

١٩) الوثائق السعودية الخاصة بنزاع البريمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ١ ، ص١٦٣.

٢٠) الوثائق المصرية ، رسالة من السيد سعيد بن سلطان إلى أحمد باشا سر عسكر الحجاز مؤرخة في ١١ ذي القعدة ١٢٥٥هـ"٧١ يناير ١٨٤٠" ، محفظة رقم ٢٦٩ حجاز ، صورة المرفق العربي للوثيقة التركية ٢٨ أصلية / ٢٧ حمراء .

٢١) نور الدين بن حميد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة آل عمان** ، طبع وتصحيح وتعليق: أبو إسحق إبراهيم طفيش الجزائري ، جـ ٢ ، القاهرة ١٣٣٠هـ، ص ص ١٨٨-١٨٩.

٢٢) Arnold Wilson , The Persian Gulf , An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 19th Century , London, 1954, p. 208.

٢٣) الوثائق المصرية ، **محافظ الحجاز** – دفتر رقم ٤ ، مكاتبة صادرة من محمد علي إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٣٦هـ " ١٥ يونيو ١٨٢١م " .

٢٤) N. Perrin , Relation de la Compagne d' Ibrahim Pacha contre les Wahabites, Paris, 1833, p. 292. Cf. Guillain, op. cit., tome 1, p. 184.

٢٥) **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية** ، العرض التاريخي، جـ ١ ، ص ١٤٩.

٢٦) R. Coupland, East Africa and Its Invaders " From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856" , Oxford, 1938, pp. 150-151.

٢٧) Vicenzo, op. cit., p. 16.

٢٨) انظر نص رسالة السيد سعيد إلى الأمير السعودي في: Guillain , op. cit., tome 1, p. 124.

٢٩) عثمان بن بشر ، **عنوان المجد في تاريخ نجد** ، جـ ١ ، مكة المكرمة ١٣٤٩، ص ١٢٤.

٣٠) ذكر السالمي عن حملة ١٨٠٩ «استعان السلطان بالنصارى على حرب أهل الشارقة من أرض الشمال فقهر بهم عدوه وكانت هذه الاستعانة من أول سبب تدخلت به النصارى في ممالك المسلمين» ، انظر السالمي ، مصدر سبق ذكره، جـ ٢ ، ص ١٨٩.

٣١) Vicenzo, op. cit., p. 69, cf. Guillain, op. cit., tome 1, p.166.

٣٢) انظر نص هذه الرسالة في: James Morrier, A Journey through Persia , Armenia, and Asia Minor to Constantinople in 1809, London, 1812, pp. 374-379. انظر أيضا الوثائق السعودية الخاصة بنزاع البريمي ، جـ ١ ، ص ١٢٨.

٣٣) المصدر السابق ، جـ ١، ص ص ١٢٨-١٢٩.

٣٤) Aitchison , op. cit., p. 139.

٣٥) كان محمد بن ناصر متزعما للكتلة الغافرية في عمان ، وقد أراد السيد سعيد التخلص من نفوذه فبث دعايته لدى السعوديين بأنه هو الذي قتل حليفهم بدر بن سيف ، غير أنه رحل إلى الدرعية واستطاع أن ينال تأييد الأمير السعودي لإقصاء السيد سعيد عن الحكم .

٣٦) Mengin, op. cit., tome 2 , p. 516.

٣٧) Ibid., p. 541 sq.

٣٨) Guillain, op. cit., p. 168.

٣٩) Sheikh Mansour, op. cit., p.80.

٤٠) Ibid.

٤١) Ibid., pp. 87-88.

٤٢) الوثائق السعودية ، جـ ١ ، ص ١٣١ . ومما يذكر أن مطلق المطيري ينتمي إلى قبيلة مطير النجدية التي اشتهرت بالشجاعة والإقدام.

٤٣) صلاح الدين المختار ، تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها ، جـ ١، بيروت١٩٥٧ ، ص ٢٧٨. انظر أيضا أحمد علي ، آل سعود ، بيروت ١٩٥٧ ، ص ٦٨.

٤٤) Anne Blunt, Voyage en Arabie, Paris, 1882, p. 434.

٤٥) عثمان بن بشر النجدي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ،ص ٢٣.

٤٦) Badger, op. cit., p. xxxvi.

٤٧) أمين الريحاني ، ملوك العرب أو رحلة فى البلاد العربية ، جـ ٢، بيروت ١٩٢٩ ، ص ص ٩٤ –٩٥.

٤٨) Bombay Government, Selections from the Records of Bombay Government, New Series no XXIV, Bombay, 1856, pp. 456-457.

٤٩) W. G. Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia 1862-1863, vol. 1, London , 1865, pp. 279-284.

٥٠) عن اعتبار الزكاة رمزا من رموز السيادة أو التبعية من وجهة نظر الحكومة السعودية ، انظر التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ ١ ، العرض التاريخي ، ص ٢٠٩.

٥١) يرجع نجاح السعوديين فى السيطرة على البريمي إلى انتماء معظم قبائلها إلى عرب الشمال الذين كانوا أسرع إلى اعتناق التعاليم السلفية ، انظر : J. R. Wellsted, Travels in Arabia, vol. 1, London, 1838, p. 236.

٥٢) Aitchison, op. cit., p. 805.

٥٣) R. S. Ruete, Said Bin Sultan , Ruler of Oman and East Africa 1791-1856, London, 1929, pp. 56-57.

٥٤) Bombay Government, S.R.B.G. , vol. xxiv, p. 202.

٥٥) Ruete, op. cit., p. 58.

٥٦) الوثائق السعودية الخاصة بنزاع البريمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ١٦٨.

٥٧) S.R. B.G., vol. XXIV, p. 207.

٥٨) راجع البنود التي نصت عليها تلك الاتفاقية فى : Aitchison, op. cit., pp. 242-244.

٥٩) Ibid., p. 344.

٦٠) حميد بن رزيق ، الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله ، نشر وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٩٧٧ ص ٥٤٨.

٦١) Coupland, op.cit., p. 469.

٦٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٩.

٦٣) المصدر السابق ، ص ص ٥٤٩–٥٥٠.

٦٤) Aitchison, op. cit., 205.

٦٥) عمان والساحل الجنوبي للخليج " الفارسي " ، نشر شركة الزيت العربية الأمريكية ، إدارة العلاقات – شعبة البحث ، القاهرة ١٩٥٥، ص ٢٧ .

٦٦) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ .

٦٧) Palgrave, op. cit., vol. 1 , pp. 279-280 .

٦٨) عبد الفتاح إبراهيم ، على طريق الهند ، الرسالة الأولى من رسائل الأهالي ، بغداد ١٩٣٥ ، ص ٤٥.

٦٩) Philip Ireland , Iraq " A Study in Political Development ", London, 1945, p. 32.

٧٠) William Heude, A voyage up the Persian Gulf, and Journey over land from India to

England in 1817, London, 1819. P. 37. Cf. J. S. Buckingham, Travels in Assyria, Media, and Persia, vol. 2, London, 1830. P. 228.

٧١) Vicenzo , op. cit., p. 52.

٧٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ ١ ، العرض التاريخي، ص ١٢٦.

٧٣) Bombay Govt., S.R.B.G., vol. XXIV , p. 80.

٧٤) قدر جيمس موريير قوة القواسم البحرية والعسكرية في عام ١٨٠٩ بثلاث وستين سفينة كبيرة وأكثر من ثمانمائة سفينة صغيرة وتسعة عشر ألف مقاتل ، انظر : Morrier, op. cit., p. 373 . See also, Lewis Burchardt, Notes on the Bedouins, and Wahabys, vol. 2, London, 1831, p. 206.

٧٥) Harford Jones Brydges, An Account of the transactions of His Majesty's Mission to the Court of Persia in the years 1807-1811, to which is appended a brief history of the Wahabites, vol. 2, London, MDCCCXXII, P. 40.

٧٦) Vicenzo " Sheikh Mansour ", op. cit., p. 56.

٧٧) S.R.B.G., op. cit., vol. XXIV, pp. 305-306.

٧٨) Ibid., p. 308.

٧٩) Wellsted, op. cit., vol. 1, p. 250.

٨٠) جمال زكريا قاسم ، الدوافع السياسية لرحلات الأوروبيين إلى نجد والحجاز ، من أعمال ندوة مصادر تاريخ الجزيرة العربية ، جامعة الرياض ١٩٧٧ ، انظر أيضا عبد الحميد البطريق ، إبراهيم باشا وحروبه فى بلاد العرب ، من مجموعة البحوث التي نشرتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٦.

٨١) N. Perrin, Relation de la Compagne d' Ibrahim Pacha contre les Wahabites, Paris, 1833, pp. 4-5.

٨٢) ذكرت وثائق حكومة بومباي أن السيد سعيد شارك فى هذه الحملة بأربعة آلاف مقاتل وثلاثة سفن كبيرة ، انظر : S. R. B. G. vol. XXIV, p. 314.

٨٣) عثمان بن بشر ، مصدر سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٣٢٣.

٨٤) راجع البند الخامس من معاهدة السلام العامة ١٨٢٠ في : Aitchison, op. cit., vol. x , Calcutta, 1892, See also, Treaties & Undertakings between the British Government, and the Trucial Chiefs, Government of India " Department of State ", Calcutta, 1906.

٨٥) Richard Sanger, The Arabian Peninsula, New York, 1954, p. 172.

٧٦) Ireland, op. cit., p. 33.

٨٧) F. O. The Persian Gulf, no 67, London, 1920. P. 44.

٨٨) E. J. Wigham, The Persian Problem, London, 1903, p. 82 Cf,.

٨٩) G.N. Curzon, Persia and The Persian Question , vol.2 , London , 1892, P.458.

٩٠) Coupland, op.cit., p. 751.

٩١) عمان والساحل الجنوبي للخليج «الفارسي» ، ص ٣٨٧.

٩٢) S.R.B.G., vol. XXIV, pp. 368-369.

٩٣) Adamiyat, op. cit., p. 63.

٩٤) Ibid., p. 62.

٩٥) Wilson, op. cit., p. 210.

٩٦) جمال زكريا قاسم ، رحمة بن جابر الجلاهمة ، العدد التاسع من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٦٤. انظر أيضا ، أمين الريحاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٥-٢٢٧.

٩٧) Adamiyat, op. cit., p. 125.

٩٨) S.R.B.G., vol. XXIV, op. cit., p. 208.

١٠٠) الوثائق المصرية ، محفظة رقم ٢٦٧ حجاز ١٢٥٥هـ ، صورة الجرنال المحضر من طرف محمد أفندي رفعت المتضمن بيان الأحوال الصادرة من مادة البحرين وغيرها .

١٠١) المصدر السابق ، انظر شروط المصالحة التي عقدها محمد أفندي رفعت مع الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة مع خورشيد باشا ، ٢٣ صفر ١٢٥٥هـ " ٠١ مايو ١٨٣٩م" .

١٠٢) وثائق القاهرة ، اعتراض المقيم البريطاني على اتفاقية خورشيد باشا مع شيخ البحرين ، صورة المرفق العربي للوثيقة ١٣٧ حمراء بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ " ٢٧ يونيو ١٨٣٩ " ، محفظة رقم ٢٦٧ - ملف الحجاز ١٢٥٥هـ.

١٠٣) رسالة من خورشيد باشا إلى الباشمعاون الخديوي في ٣ شعبان ١٢٥٥هـ ، الوثائق المصرية ، محفظة رقم ٢٦٧ ، وثيقة رقم ٣٩ أصلية ، ٦ حمراء .

١٠٤) H. Dodwell, The Founder of Modern Egypt, Cambridge, 1931, p. 142.

١٠٥) Burchardt, op. cit., vol. 2, p. 252.

١٠٦) Vicenzo, op. cit., pp. 90-91.

١٠٧) Maurice Tamissier, Voyage en Arabie, tome 1, Paris MDCCXL, p. 359.

١٠٨) مكاتبة من سعيد بن سلطان إلى محمد علي بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ، محفظة رقم ٢٦٦ حجاز، صورة المرفق العربي للوثيقة رقم ١٨١ حمراء ، ٤٣ أصلية.

١٠٩) من محمد علي إلى خالد بن سعود ٣ ذي القعدة ١٢٥٥، الوثائق المصرية ، محفظة رقم ٢٦٦ حجاز ، وثيقة رقم ١٠٤ حمراء .

١١٠) إرادة رقم ٥٣ من محمد علي إلى قائد جيش الحجاز بتاريخ ٣ ذي القعدة ٥٥٢١هـ " ٩ يناير ٠٤٨١م ".

١١١) الوثائق المصرية ، رسالة من خورشيد باشا إلى باشمعاون الخديوي بتاريخ ١٢ جماد الآخرة ١٢٥٥ " ٢٤ أغسطس ١٨٣٩ "، محفظة رقم ٢٧٠ حجاز ، صورة الوثيقة العربية رقم ١٩٤ حمراء .

١١٢) الوثائق المصرية ، محفظة رقم ٢٦٧ حجاز ، صورة المرفق العربي المؤرخ في ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٥ ، من قبطان هنيل باليوز خليج فارس إلى خورشيد باشا سرعسكر نجد ، ومرفق بهذه الوثيقة النص الإنجليزي للاحتجاج .

١١٣) الوثائق المصرية ، رسالة من خورشيد باشا إلى باشمعاون الخديوي بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٥٥ " ٢٤ أغسطس ١٨٣٩ " ، محفظة رقم ٢٧٠ حجاز ، صورة الوثيقة رقم ١٩٤ حمراء .

١١٤) الوثائق المصرية ، مكاتبة من هنيل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٥ ، محفظة رقم ٢٧٠ ، ملف الحجاز ١٢٥٥ ، صورة المرفق العربي رقم ٣ للوثيقة رقم ١٩٤ حمراء .

١١٥) Ruete , op. cit., p. 78.

١١٦) Ibid., p. 43.

١١٧) النبهاني «الشيخ خليفة بن حمد» ، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، البحرين والبصرة ، الطبعة الثانية ١٣٤٢هـ، ص ص ٣١٠-٣١١.

١١٨) Hertzlet, Treaties concluded between Great Britain and Persia and between Persia and other Countries, London, pp. 112-115.

١١٩) Curzon, op. cit., vol. 2, pp. 423- 424.

١٢٠) مصطفى عقيل ، سياسة إيران فى الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦، الدوحة – قطر ١٩٨٧ ، ص ٤٣١.

الفصل الرابع

دعم النفوذ العماني في شرقي إفريقيا
وانتقال مقر الحكم إلى زنجبار

آل المزروعي في ممبسة - محمية أوين ١٨٢٤-١٨٢٦- صراع السيد سعيد ضد ممبسة وسقوط المزارعة - نقل مقر الحكم من مسقط إلى زنجبار- نظم الحكم - السياسة الاقتصادية و العلاقات الخارجية-معاهدات مكافحة تجارة الرقيق في عهد السيد سعيد- السكان في زنجبار حركة الكشوف الجغرافية و النشاط التبشيري-شخصية السيد سعيد .

تقتضي دراستنا لحكم السيد سعيد في مسقط وزنجبار تقسيمه إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول ويمتد من عام ١٨٠٦ وهو تاريخ وصوله إلى الحكم في سلطنة مسقط حتى عام ١٨٤٠ وهو تاريخ بدء إقامته الدائمة في جزيرة زنجبار [١]. ويتميز هذا القسم وخاصة حتى عام ١٨٣٢ بأنه كان يُعنى بتوطيد حكمه في عمان وبتوجيه سياسته صوب الخليج العربي، أما الفترة من عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٠ فقد تميزت بعدم استقراره في ممتلكاته سواء في عمان أو في شرقي إفريقيا، وكان يوزع أوقاته بين هذين الإقليمين[٢].

أما القسم الثاني فيمتد من عام ١٨٤٠، وهو تاريخ بدء إقامته الدائمة في زنجبار حتى وفاته في عام ١٨٥٦، ويتميز هذا القسم بأنه كان سلطانا على زنجبار أكثر منه سلطانا على عمان.

على أنه يجب أن نقرر حقيقة هامة وهي أن حكم السيد سعيد في شرقي إفريقيا لم يبدأ منذ أن قام بنقل مقر حكمه إلى زنجبار، أو منذ أن أقام في تلك الجزيرة النائية التي تبعد ما يقرب من ألف وخمسمئة ميل عن مسقط، إذ إن حكمه لشرقي إفريقيا قد بدأ منذ وصوله إلى حكم السلطنة في عام ١٨٠٦، وكان ذلك الحكم متوارثا عن أسلافه الذين توارثوه بدورهم عن دولة اليعاربة صاحبة الفضل الأول في امتداد السيطرة العمانية إلى تلك الجهات على أثر تخليصها من النفوذ البرتغالي في نهاية القرن السابع عشر الميلادي. غير أنه ينبغي أن نقرر مع ذلك أن حكم السيد سعيد للشطر الإفريقي من ممتلكاته لم يتأكد إلا بعد مرحلة من الجهود العنيفة التي قام بها لكي يوطد لنفسه السيطرة على تلك الأقاليم.

الصراع بين السيد سعيد والمزروعيين

على أثر انسحاب البرتغاليين من الساحل الشرقي لإفريقيا، عقب سقوط قلعتهم الحصينة في ممبسة وإحلال السيطرة العمانية محل السيطرة البرتغالية، لم تذعن معظم مدن وجزر الساحل لعمان، حيث تزعمت ممبسة العديد من الحركات الانفصالية. وعندما وصل السيد سعيد إلى الحكم في عام ١٨٠٦ وجد أن سلطنة مسقط لم يعد لها نفوذ فعلي إلا على جزر بمبا وموفيا وكلوة وغيرها من الجزر والمدن الصغيرة التابعة لزنجبار[٣]، ومن ثم كان سعيه لتأكيد السيطرة على المقاطعات الإفريقية التي كانت تجنح بزعامة آل المزروعي – وهي الأسرة التي كانت تحكم ممبسة منذ عام ١٧٣٩–للانفصال

عن التبعية العمانية [٤]. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن الطابع المميز لمبسة كان هو الطابع الانفصالي والحرص على التخلص من أية تبعية، كان هذا موقفها ضد البرتغاليين وكذلك فعلت حين حاول السيد سعيد فرض سيطرته عليها.

وفيما يبدو أن الظروف كان لها دور كبير في اتجاه السيد سعيد إلى الشرق الإفريقي، فقد حدث في عام ١٨٠٧ - أي بعد سنة واحدة من وصوله إلى الحكم - أن قام المزروعيون بالسيطرة على سلطنة «بات» التي كان يحكمها النبهانيون، وأخذوا يتطلعون للسيطرة على الإمارات والسلطنات الأخرى التي سارعت إلى طلب حمايته. وعلى الرغم من أن السيد سعيد بادر بالاستجابة إلى تلك الرغبة، حيث قام بإرسال بعض قطع من أسطوله إلى الساحل الشرقي من إفريقيا، إلا أنه سرعان ما أدرك أن نجاحه في تأكيد السيطرة العمانية لن يتحقق إلا إذا بدأ أولا بالقضاء على قوة ممبسة ونفوذ المزروعيين فيها.

وقد استمر الصراع بين السيد سعيد وبين أسرة المزروعي قرابة ثلاثة عشر عاما، بدأت في عام ١٨١٤ حين وصل الشيخ عبد الله بن أحمد إلى حكم ممبسة، وكان يعد أشجع من عرفته تلك الأسرة، إذ ما كاد يستقر في الحكم حتى أخذ يعمل على إخضاع مقاطعات الشرق الإفريقي وتحدي السيطرة العمانية. وتشير بعض الروايات بصدد ذلك إلى حدوث مناوشة بينه وبين السيد سعيد حين أرسل إليه بدلا من الأموال التي كانت مقررة على ممبسة وتوابعها كمية من البارود والطلقات كناية عن مجابهته له بالعداء. وأخذ الشيخ عبد الله يقوي النزعة الانفصالية لدى رؤساء المقاطعات في شرقي إفريقيا، كما حاول الحصول على تأييد الحكومة البريطانية فسافر بنفسه إلى بومباي، غير أنه لم يتلق العون اللازم.

وعندما توفي الشيخ عبد الله خلفه ابنه سالم المزروعي، التي صادفت السنوات الأولى من حكمه ١٨٢٠-١٨٢٢ رغبة السيد سعيد في رد تحية البارود، وإن كان من المحتمل كثيرا أن الأمر لم يكن مجرد مصادفة قدر ما كان انتهازه فرصة وفاة الشيخ عبد الله - الذي عرف بجسارته - وتولي ابنه الشيخ سالم الحكم، الذي لم يكن له مثل ما كان لأبيه من صفات القوة، مما أدى إلى وقوع الصراع العنيف بينهما[٥].

وقد اتبع السيد سعيد أساليب مختلفة لتدعيم سيطرته على الشرق الإفريقي من بينها الحصار الاقتصادي، حتى أنه أصدر مرسوما حرم فيه على رعاياه التجارة مع

ممبسة[٦]، ثم اتبع ذلك الحصار باستخدام القوة العسكرية لتخليص المقاطعات الإفريقية من سيطرة المزروعيين عليها، وأحرز نجاحا في إعادة لامو وبراوة وبمبا إلى التبعية العمانية،كما نجح في انتزاع جزيرة بات وإعادتها إلى الأسرة النبهانية - وهي الأسرة التي كانت تحكمها من قبل - واعتقادنا أنه كان يهدف بذلك أن تستأنف تلك الأسرة صراعها القديم ضد المزروعيين، مما يكون من نتيجته إضعاف الأسرتين مما يمهد له السبيل للسيطرة على كل منهما.

وفي محاولة من الشيخ سالم المزروعي مواجهة الضغوط العمانية، بادر بالبحث عن قوة تؤيده ضد عمان فكان لجوؤه إلى طلب الحماية البريطانية، ففي عام ١٨٢٣ كتب إلى حكومة الهند البريطانية يقول «إن الإمام يحاول الاستيلاء على بلادي ولن أعطيها له ولكنني على استعداد لكي أقدمها لكم».

وفي تقديرنا أن لجوء الشيخ سالم للإنجليز كان نقطة الخطأ في سياسته، لأنه لجأ إلى القوة التي كانت على علاقة طيبة مع السيد سعيد، ومن ثم كان من الطبيعي أن تتخلى الحكومة البريطانية عن تقديم العون والمساعدة له، وخاصة بعد أن توثقت صلتها بالسيد سعيد على أثر توقيع معاهدة مورسبي Moresby في عام ١٨٢٢ الخاصة بقمع تجارة الرقيق، وإن كان السير ريجنالد كوبلاند Coupland يعلل السبب في تراخي الحكومة البريطانية عن انتهاز تلك الفرصة التي كانت تتيح لها فرض حمايتها على ممبسة بقوله «إن طلب الحماية الذي تقدم به الشيخ سالم إلى الحكومة البريطانية لم يكن ليجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت، فلم تكن حكومة الهند البريطانية ولا حكومة لندن تقدران أهمية ممبسة، ولم تكن أي من الدوائر البريطانية الأخرى تعرف شيئا عن أهميتها الاقتصادية أو الاستراتيجية، إذ كانت بريطانيا واضعة نصب عينيها صوب منافذ البحر الأحمر والخليج العربي، وكان ذلك كل ما يجذب اهتمامها في تلك الفترة». ولعل ذلك مما دفع حكومة الهند البريطانية للرد على الشيخ سالم المزروعي بقولها «إن تنفيذ الاقتراحات المقدمة منكم بشأن الحماية على ممبسة تتناقض تناقضا صريحا مع سياستنا، إذ إن الاتفاقيات والمواثيق التي ارتبطنا بها عن إخلاص مع عظمة إمام مسقط تحول بيننا وبين الاستجابة لمطلبكم »[٧].

محمية أوين ١٨٢٤-١٨٢٦

وعلى الرغم من أن المزارعة ظلوا يبعثون بطلبات ومكاتبات أخرى إلى حكومة الهند

البريطانية، إلا أنهم لم ينجحوا في الحصول على الحماية المنشودة، غير أن الفرصة لم تلبث أن سنحت لهم في عام ١٨٢٣ لتحقيق هدفهم، إذ صادف في نهاية ذلك العام وصول السفينة باراكوتا Baracouta إلى ميناء ممبسة بقيادة الكابتن فيدال Vidal- وهي إحدى سفن الأسطول البحري الذي أوفدته الحكومة البريطانية بقيادة الكابتن أوين Owen لقمع تجارة الرقيق في الشرق الإفريقي، وقد ذكر اللفتنانت بطلر Butler- أحد ضباط تلك السفينة – في التقرير الذي بعث به إلى قائده « وصلنا في الثالث من ديسمبر ١٨٢٣ إلى ميناء ممبسة الشهير، وفي الصباح تقدم أحد أقرباء حاكم المدينة وطلب أن يسمح له برفع العلم البريطاني على قلعة المدينة، وأن المزارعة على أتم الاستعداد لكي يضعوا بلادهم تحت تصرف الإنجليز»[٨]. وحين بعث فيدال إلى الكابتن أوين يخبره بالأمر، كان من رأيه إجابتهم إلى طلبهم، وبادر بالكتابة إلى حكومة الهند يطلب موافقتها على تقديم الحماية لهم، مبررا طلبه بأن تجاهل حماية المزروعيين سيدفعهم إلى دعوة الفرنسيين لحمايتهم «... ووجود ممبسة في أيدي الفرنسيين سيكون شوكة خطيرة تقض مضاجعنا أكثر مما فعلته جزيرة موريس خلال خضوعها للسيطرة الفرنسية »[٩].

وقبل أن يتلقى الكابتن أوين ردا من حكومته كانت المفاوضات قد دارت بينه وبين سليمان بن علي المزروعي، الذي كان يعاون الشيخ سالم في الحكم. وفي الثامن من فبراير ١٨٢٤ عقد الكابتن أوين اجتماعا على ظهر سفينته حضره رؤساء وشيوخ جميع الموانى والجزر الواقعة بين نهر البانجاني وماليندة وتقرر في ذلك الاجتماع أن تصبح تلك المناطق تحت الحماية البريطانية. ولم ينفض الاجتماع إلا بعد أن نجح الكابتن أوين في إبرام اتفاقية بينه وبين حاكم ممبسة كانت تنص على ما يلي :

– أن تتعهد الحكومة البريطانية بأن تعيد لمبسة جميع ممتلكاتها التي كان السيد سعيد قد انتزعها منها.

– أن تضمن الحكومة البريطانية توارث الحكم في أسرة المزروعي، وأن تعين وكيلا من جانبها يقيم في ممبسة.

– أن يسمح للرعايا البريطانيين بحرية التجارة، وأن يقتسم دخل الجمارك مناصفة بين الطرفين المتعاقدين.

– أن يتعاون المزارعة مع الحكومة البريطانية في قمع تجارة الرقيق.

وحين بدأ الكابتن أوين يضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، كان ذلك مما أثار غضب

السيد سعيد الذي سارع بإرسال احتجاج صارخ إلى حكومة الهند جاء فيه أن الكابتن أوين ساير ثوار ممبسة فيما ذهبوا إليه، ووقف حائلا دون استعادته للممتلكات التابعة له في الشرق الإفريقي بل إنه تعاون مع المزروعيين في إخضاع جزيرة بمبا، وقام برفع العلم البريطاني على دار إقامته في جزيرة زنجبار[١٠].

ولما كانت حكومة الهند تحرص على استمرار صداقتها للسيد سعيد فقد بادرت بتهدئة روعه مؤكدة له «..إن ما قام به الكابتن أوين كان عملا مفاجئا ومثيرًا لدهشتها، ولكن ليطمئن عظمة الإمام بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بأن يغبن صديق مخلص لها». ولما كان السيد سعيد لا يطلب مجرد تهدئة خاطر، وإنما يحتاج إلى ضمانات أكثر فاعلية فقد بادر في ٢٥ ديسمبر ١٨٢٥ إلى مقابلة المقيم البريطاني في الخليج العربي، وأخذ يشكو له تدخل الكابتن أوين في شؤون ممتلكاته الإفريقية، وقد أكد له المقيم البريطاني صدق نوايا حكومته وإنها ستعمل حتما على سحب تلك الحماية[١١].

ونتيجة لتلك المساعي استطاع السيد سعيد أن يحقق نجاحا ملحوظا حين أصدرت حكومة الهند أوامرها للكابتن أوين بالانسحاب، وتم ذلك بالفعل في عام ١٨٢٦، أي بعد سنتين من إعلان الحماية على ممبسة والمناطق التابعة لها. وعبثا حاول المزروعيون استعادة تلك الحماية حتى إنهم لجأوا إلى الحكومة البريطانية في لندن، كما كتبوا إلى الملك جورج الرابع يطالبون بتأكيد الحماية البريطانية ولكنهم أجيبوا إلى طلبهم بأن صاحب الجلالة البريطانية لا يجد ثمة ما يدعوه لقبول طلبهم الذي قد يؤدي تنفيذه إلى قيام عداء مع حاكم جمعت بينه وبينهم المحبة والإخلاص.

جدير بالذكر أن محمية أوين لم تكن هي أول تدخل من جانب الإنجليز في الشرق الإفريقي، إذ كانت لهم صلات بتلك الجهات تمتد إلى ما قبل ذلك بأكثر من خمسة وعشرين عاما، وعلى وجه التحديد في أواخر عام ١٧٩٨ حين كانوا يعملون آنذاك على وضع العراقيل ضد بونابرت إبان حملته على مصر، ففي ديسمبر من ذلك العام وصلت إحدى السفن الإنجليزية الاستكشافية إلى زنجبار، بيد أن مصير تلك السفينة كان تعسا حين قام أهالي زنجبار بمهاجمتها وأعملوا الذبح والتقتيل في قبطانها وبحارتها. وكانت تلك المعاملة القاسية هدفا لاحتجاج حكومة بومباي لدى سلطان بن أحمد، وخاصة أن تلك الحادثة وقعت مباشرة عقب توقيع اتفاقية ١٧٩٨ بينه وبين الإنجليز، وقد بادر السلطان بعزل حاكم زنجبار وتعيين آخر بدلا منه مرضاة لحكومة بومباي.

وفي عام ١٨١٢ حدث تدخل بريطاني آخر في الشرق الإفريقي حين وصلت إحدى السفن الإنجليزية إلى ميناء كلوة، وعقد قائدها اتفاقية مع شيوخ الجزيرة نصت على أن يؤيد الإنجليز الحاكم الذي يختارونه بأنفسهم لأنهم كانوا يقاسون كثيرا من ظلم الحكام الذين يعينون عليهم من قبل سلطان مسقط. ولكن مهما يكن من أمر تلك الاتصالات السابقة فإنها لم تصل إلى الدرجة التي وصلت إليها محمية أوين.

ومع أن حكومة الهند بادرت بسحب حمايتها على ممبسة في عام ١٨٢٦ حرصا منها على مرضاة السيد سعيد، وعلى إبقاء علاقات الصداقة والتفاهم معه، إلا أنها كانت تخشى مع ذلك أن يلجأ المزارعة إلى طلب الحماية من فرنسا بعد أن تخلت عن حمايتهم. ولعل ذلك كان دافعا لحكومة الهند أن تبعث بتعليماتها إلى المقيم البريطاني في الخليج الذي أرسل بدوره إلى السيد سعيد يعرب له عن قلق حكومته وألا يغالي في إظهار عدائه للمزارعة، أو يعمل على تضييق الخناق عليهم خوفا من ارتمائهم في أحضان الفرنسيين(١٢).

صراع السيد سعيد ضد المزارعة

غير أن السيد سعيد كان يفكر في حل آخر يريحه ويريح حكومة الهند، إذ ما كادت القوات البريطانية تنسحب من ممبسة في عام ١٨٢٦، حتى بادر بإرسال إنذار إلى الشيخ سالم المزروعي يطلب فيه الخضوع وتسليم قلاع المدينة. بيد أن الشيخ سالم لم يأبه بذلك الإنذار وإنما قام بتقوية وسائل دفاعه استعدادا للغزو المنتظر. ولما كانت الحملة العمانية أشد وأعنف مما توقعه فقد بادر بالكتابة إلى السيد سعيد بأنه على أتم الاستعداد للاعتراف بتبعيته لعمان ودفع الضرائب المفروضة عليه مقابل أن يستمر المزارعة في حكم ممبسة والمقاطعات التابعة لها. ولكي يؤكد صدق إخلاصه أوفد اثنين من أتباعه إلى مسقط للتباحث معه فيما يعن للبلدين من أمور. غير أن السيد سعيد كان ينوي القضاء على نفوذ المزارعة قضاء مبرما، ومن ثم واصل استعداداته العسكرية، واستطاع في الحملة البحرية التي قام بها في عام ١٨٢٨ حصار ممبسة والاستيلاء على قلاعها وحصونها، ووجه الدعوة للشيخ سالم كي يأتي للتفاوض معه على ظهر سفينته. وانتهت تلك المفاوضات في ١١ يناير ١٨٢٨ بعقد اتفاقية نصت على أن يتولى الشيخ سالم الحكم في ممبسة باسم السيد سعيد، وأن يقتسم دخل ممبسة والمقاطعات التابعة لها بالتساوي بين الطرفين المتعاقدين، وأن يقوم السيد سعيد بإرسال مندوب عنه لجمع نصيبه من الدخل، كما نصت الاتفاقية على خضوع قلعة المدينة له على شرط ألا يتجاوز ما يبقيه فيها

من حامية خمسين جنديا[١٣].

على أن السيد سعيد لم يكن ينوي احترام تلك الاتفاقية، إذ لم يكد مدادها يجف حتى أخذ يعمل على تقوية قلاع ممبسة وحصونها التي خضعت له، ويضع فيها من الحاميات والجنود أضعاف ما قررته الاتفاقية، كما اتجه إلى تأليب القوى المجاورة لها. ولم تلبث أن حانت له الفرصة لكي ينقض تلك الاتفاقية ويعاود هجومه على ممبسة، ذلك أن حاكم جزيرة بمبا المدعو ناصر بن سليمان الموالي له، والذي كان قد سبق له انتزاع تلك الجزيرة من ممبسة في عام ١٨٢٢، اتهم المزارعة بأنهم يحاولون استعادتها من جديد [١٤] وبناء على تعليمات من السيد سعيد تقدم ناصر بن سليمان إلى ممبسة حيث طلب من الشيخ سالم المزروعي أن يتنازل له عن حكم الجزيرة، وحين أصر على مطالبه بادر الشيخ سالم بالقبض عليه وإعدامه، ولما كان ذلك الإجراء يعد تحديا صريحا للسيد سعيد فقد شن هجوما خاطفا على ممبسة في عام ١٨٢٩. غير أنه لم يحرز شيئا من النجاح مما اضطره للتراجع إلى مسقط تاركا المزارعة في غيهم واضطرابهم [١٥].

ولم يكن الوضع في مسقط بأفضل مما كان عليه الوضع في الممتلكات العمانية بشرقي إفريقيا، إذ كانت الحركات الانفصالية قائمة على أشدها، كما كان السعوديون لا يزالون دائبين في غزواتهم المتتالية على المقاطعات الشمالية من عمان كلما حانت لهم الفرص. والحق أن السيد سعيد كان يمر بأحرج فترة في حياته بل وفي حياة سلطنته. وطبقا لما يذكره ريجنالد كوبلاند أنه كان سلطانا على إقليمين شاسعين، بيد أنه لم تكن له سلطة نافذة على أي منهما، وكان حلمه في تأسيس امبراطورية في شرقي إفريقيا بينما ممبسة في أيدي المزروعيين يشبه تماما تدعيم سلطته في عمان بينما مسقط في أيدي السعوديين[١٦]. وحقيقة الأمر أن السيد سعيد صعب عليه الاعتماد على أصدقاء يستعين بهم في القضاء على المزارعة، وأكثر من ذلك كان مرغما على التحفظ في عدائه لهم، ألم تطلب منه الحكومة البريطانية أن يجيبهم إلى بعض مطالبهم خوفا من أن يتجهوا إلى طلب الحماية من الفرنسيين ؟

على أن السيد سعيد وإن كان قد يئس من مساعدة الإنجليز له، فقد حاول الاستعانة بملكة مدغشقر لتأكيد سيطرته على ممبسة ومقاطعات الشرق الإفريقي بصفة عامة. وتشير بعض المصادر بصدد ذلك أنه عرض الزواج عليها، وأرسل مبعوثا يحمل إليها «خطابات رقيقة»!، غير أن رغبته في الزواج لم تتحقق إذ كتب له وزراء الملكة يقولون

«إنهم لا يستطيعون تقديم ملكتهم لأن تقاليدهم لا تسمح لها بالزواج، ولكن هناك أميرة صغيرة يمكنه أن يتزوجها إذا ما أراد»(١٧). وعلى الرغم من أنهم أبدوا استعداداتهم لمساعدته في قمع ثورة ممبسة وفي توطيد حكمه في شرقي إفريقيا، إلا أن السيد سعيد كان لا يملك حرية التصرف في سياسته دون أن يستطلع رأي الحكومة البريطانية، وعما إذا كانت توافق على إخضاعه لمبسة بالاستعانة بقوات من مدغشقر. وحين تلقى موافقة الحكومة البريطانية، التي آثرت أن يسترجع ممتلكاته الإفريقية خوفا من وقوعها في أيدي الفرنسيين الذين كانوا يقومون بنشاط زائد في شرقي إفريقيا، فقد بادر بالاستعداد لحملة أخرى، وإن كانت الظروف لم تمكنه من الاعتماد على مدغشقر كحليفة له بسبب ما كانت تتعرض له من ضغوط فرنسية انتهت بإخضاعها للفرنسيين في عام ١٨٣٢. كما لم يتسن له الاستعانة بالإنجليز الذين كانوا يخشون وقوع صراع بينهم وبين الفرنسيين وخاصة أن الشرق الإفريقي لم يكن يثير اهتمامهم آنذاك.

ولعل السيد سعيد بعد أن يئس من الاعتماد على قوة تسانده حاول الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية، التي اتجهت في ذلك الوقت للدخول في علاقات تجارية معه، ففي أثناء المفاوضات التي دارت بينه وبين إدموند روبرتس Roberts التاجر والمفوض من قبل الرئيس الأمريكي لعقد معاهدة ١٨٣٣، أبدى السيد سعيد استعداده لمنح الأمريكيين كل ما يريدونه من امتيازات والسماح لهم بتأسيس المراكز التجارية في أي أماكن يتطلعون إليها في الشرق الإفريقي شريطة أن يمدوه بقوات أو أسلحة لاستعادة ممبسة، غير أن الحكومة الأمريكية كان اهتمامها مقتصرا على النواحي التجارية فحسب، وبالتالي لم تكن على استعداد لمسايرة السيد سعيد فيما كان يتطلع إليه(١٨).

سقوط المزارعة

لم تلبث الأحداث أن توالت لتكون إلى جانب السيد سعيد، إذ تعرضت ممبسة بعد وفاة الشيخ سالم في عام ١٨٣٥ لصراعات عنيفة من أجل الوصول إلى السلطة، ولم تقتصر تلك الصراعات والاضطرابات على ممبسة وحدها وإنما امتدت إلى معظم مقاطعات الساحل الشرقي من إفريقيا، واستمرت قرابة عام كامل. وفي خلال تلك الفترة تزعمت مقاطعة كلنديني الثورة ضد المزارعة وعارضت الإذعان لعضو جديد من تلك الأسرة. وشق حاكم كلنديني وبرفقته عدد كبير من الرؤساء السواحليين طريقهم إلى مسقط حيث طلبوا من السيد سعيد أن يساعدهم في التخلص من المزارعة. ولعل تلك

الأحداث كانت مشجعة له للقيام بحملة أخيرة على ممبسة في عام ١٨٣٧ أصابت قدرا كبيرا من النجاح، إذ تمكن بواسطتها أن يؤكد نفوذه على طول الساحل الشرقي من إفريقيا من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا[١٩]. وقد حرص السيد سعيد وهو في أوج انتصاره على التخلص من المزارعة الذين ناصبوه العداء وكثيرا ما كانوا يحبطون خططه وآماله في توطيد دعائم حكمه في شرقي إفريقيا، ولذلك أرسل أوامره إلى ابنه خالد - الذي كان قائما على حكم زنجبار نيابة عنه - ليقوم بحركة اعتقالات واسعة النطاق استهدف بها القبض على زعماء المزارعة، حيث تم له القبض على خمسة وعشرين رجلا، أما الآخرون فقد فروا من الساحل وتشتتوا في داخل البلاد[٢٠]، ولم نعد نسمع أنهم قاموا بأي نشاط خلال حكم السيد سعيد، وإن كان كرابف -Krapf وهو أحد المبشرين الأوروبيين - يذكر أنه في أثناء تجواله في مقاطعات الشرق الإفريقي في عام ١٨٤٣ تقابل مع بعض زعمائهم وطلبوا منه أن يتوسط لكي تقوم بريطانيا بمساعدتهم على استرداد حكمهم، وكان رده عليهم أن الغرض من بعثته غرض ديني ولا شأن لها بالأمور السياسية[٢١].

نقل مقر الحكم من مسقط إلى زنجبار

كان إخضاع السيد سعيد للمزارعة في ممبسة في عام ١٨٣٧ فاتحة المجال لتدعيم نفوذه في الشرق الإفريقي، وإعطائه ذلك المركز الذي كان يتوق إليه منذ توليه الحكم. وليس من شك في أن إخضاع ممبسة أثر تأثيرا كبيرا في مجريات الأحداث وذلك في خلال النصف الثاني من حكمه، الذي تميز بنقل بلاطه إلى زنجبار وتفضيله الإقامة بتلك الجزيرة الصغيرة التي تبعد كثيرا عن ممتلكاته في عمان، ولا يسهل الوصول إليها إلا في أوقات معلومة من السنة ترتبط بموسم هبوب الرياح الموسمية[٢٢].

وقد حاول كثير من الباحثين تقصي الدوافع الرئيسية التي دفعته للإقدام على تلك الخطوة. ونحن إذا ما أصغينا للاعتبارات الجغرافية يمكننا أن نلمس جاذبية زنجبار الطبيعية إذا ما قورنت بمسقط التي تعتبر من أشد جهات الأرض حرارة في خلال أربعة أشهر أو أكثر من السنة، كما نستطيع بنظرتنا إلى خريطة جغرافية أن نتعرف على المزايا العديدة التي تتمتع بها جزيرة زنجبار باعتبارها مركزا وسيطا للتجارة وعمليات التبادل التجاري لجميع مقاطعات الشرق الإفريقي، هذا بالإضافة إلى ما تتمتع به من موانٍ صالحة لرسو السفن وتسهيل عمليات النقل، الأمر الذي كان ينشده السيد سعيد بانتقاله إليها[٢٣].

على أنه مهما بلغت أهمية المميزات الطبيعية التي تتمتع بها زنجبار فلا تقل عنها أهمية الدوافع السياسية التي جعلت السيد سعيد ينتقل إليها، فليس من شك في أنه خلال السنوات السابقة على انتقاله إلى زنجبار عانى الكثير من المضايقات السياسية والمتاعب العائلية التي كان يتعرض لها من جانب المنافسين له من أعمامه أو أبناء عمومته أو من أفراد أسرته عموما، أضف إلى ذلك أن السعوديين وحلفاءهم كانوا كثيرا ما ينقضون عهدهم معه ويستأنفون هجومهم عليه إلى حد الإزعاج، ولذا فمن المحتمل كما يقول بيرس Pearce أن السيد سعيد لجأ إلى تلك الجزيرة الواقعة في الجزء الغربي من المحيط الهندي وعلى بعد كبير من ممتلكاته في عمان لكي يبتعد عن عناء الثورات والمؤامرات(٢٤).

ومن المؤرخين من يؤكد أن الهدف الاقتصادي كان أقوى من تلك المتاعب السياسية التي كان يتعرض لها، ويذكر «كوبلاند» بصدد ذلك «... ولما كانت التجارة هي الشغل الشاغل للسيد سعيد فلم يكن هناك مكان آخر في ممتلكاته أكثر ملاءمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من زنجبار»(٢٥). وليس من شك في أن الدافع الاقتصادي هو الذي يعلل ما يثيره «بيرس» حين يتساءل بأنه كانت هناك عدة مدن أخرى غير زنجبار مثل ممبسة وكلوة ومقديشيو ولامو وغيرها، وكل مدينة من تلك المدن أو المواني ربما نافست زنجبار في التاريخ والثروة، وعلى الأخص مدينة كلوة التي عرف عنها بأنها كانت العاصمة منذ مئات السنين لدولة الزنج القديمة، غير أن اختيار السيد سعيد للإقامة في جزيرة زنجبار إنما يؤكد الأهداف التي كان يرمي من ورائها ترسيخ الأسس السياسية والاقتصادية التي سيترتب عليها مركز السلطنة فيما بعد(٢٦). ولذا فقد يكون من المفيد أن نعرض للسياسة الاقتصادية التي انتهجها السيد سعيد في حكمه لزنجبار وشرقي إفريقيا وهي أشد نواحي الحكم وضوحا وأهمية.

السياسة الاقتصادية للسيد سعيد

يمكننا أن نلمح بوضوح السياسة الاقتصادية التي استهدفها السيد سعيد في الشرق الإفريقي منذ أن انتقل من مسقط للإقامة الدائمة في زنجبار، إذ حرص أن يصطحب معه كبار التجار العرب والهنود الذين كانوا يسهمون بنشاط وافر في عمليات التجارة في مسقط(٢٧). وكان مما شجع الهنود - من طائفة البانيان Banians - على الهجرة إلى زنجبار ما كانوا يأنسون منه في السيد سعيد من تسامح كبير ومعاملة طيبة تمثلت في تركه الحرية الدينية ومنحهم ما كانوا يتوقون إليه من مكانة في المجال الاقتصادي(٢٨).

وإن كان بعض الباحثين يرون أنه لم يؤثر الهنود بامتيازات تجارية خاصة لأنه كان يعتقد اعتقادا راسخا في حرية التجارة، بيد أن أسلوب الهنود ونشاطهم في المجال التجاري كان يضفي عليهم نفوذا خاصا، ويمنحهم امتيازات معنوية ومادية تفوق ما كانوا يأملون الحصول عليه من حاكم أو سلطان، حتى صاروا يكونون الطبقة الرئيسية من بين المشتغلين بالتجارة في زنجبار [٢٩].

ولعل تفوق الهنود في المجال التجاري هو الذي دفع السيد سعيد للاستعانة بهم واستخدام الأكفاء منهم في أعمال الإدارة والاقتصاد، حتى أصبحت كل شؤون شرقي إفريقيا الاقتصادية في أيديهم[٣٠]، وقد كثر عددهم على عهد السيد سعيد حتى بلغ قرابة أربعة آلاف نسمة، وذلك طبقا لتقدير الرحالة البريطاني «ريتشارد بيرتون» Burton، الذي أكد استئثارهم بأربعة أخماس التجارة الخارجية [٣١].

وقد امتد الهنود بمراكزهم ومؤسساتهم التجارية حتى موزمبيق وجزيرة مدغشقر وجزر القمر، وبمضي الزمن كثر عددهم وأخذوا يستولون على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة من العرب عن طريق الرهن أو الشراء، وبتلك الطريقة استطاعوا أن يضيفوا إلى مركزهم الاقتصادي دعامة جديدة وهي نجاحهم في الاستحواذ على قدر كبير من ممتلكات السكان.

وبالإضافة إلى أنشطة الهنود التجارية والاقتصادية وفد مع السيد سعيد مئات من عرب عمان فازدهرت التجارة وانتعشت بمقدمهم إلى درجة لم تكن معهودة من قبل. وبينما كان نشاط الهنود التجاري يقتصر على الساحل نجح التجار العمانيون في التوغل في المناطق الداخلية التي لم يرتدها أحد من قبل، وأسسوا المراكز التجارية التي جهدوا في تقويتها، واستقر كثير منهم في أعالي الكونغو وفي منطقة البحيرات الاستوائية وأصبحت المراكز التي أقاموها في تلك الجهات تشع قدرا من السيطرة والنفوذ للسلطان، ولعل ذلك مما أدى إلى ذيوع المثل، أو بالأحرى بيت الشعر العربي القائل :

إن تعالى صوت المزمار في زنجبار رقص الناس على البحيرات رقصا[٣٢].

وليس من شك في أن تلك السيطرة الداخلية كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالناحية التجارية، إذ نشطت القوافل التجارية في تحركاتها وأصبحت تصل إلى جهات نائية في قلب القارة الإفريقية كبحيرات نياسا وتنجانيقا وفيكتوريا نيانزا، بالإضافة إلى أن

المغامرين من التجار العرب كانوا يذهبون في مغامراتهم بحثا عن العاج والرقيق إلى الأجزاء العليا من نهري الكونغو والنيل وسط الغابات الكثيفة وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقة، وإذا ما عرفنا أن الواحدة من تلك الرحلات أو بالأحرى تلك المغامرات كانت تستغرق زمنا يمتد عدة شهور كان من اللازم أن يقوم هؤلاء المغامرون بتأسيس المحطات والمراكز التجارية التي كانوا يعتمدون عليها في أسفارهم وتنقلاتهم، وعلى هذا النهج قامت عدة مستوطنات عربية على طول تلك الخطوط التجارية التي كان يطرقها أولئك الرحالة والمغامرون[٣٣].

ولن يكون مجالنا في هذا المقام البحث في تلك المستوطنات أو المراكز العربية بقدر ما يعنينا أن نؤكد أنها كانت تعد بلا شك امتدادا لنفوذ وسيطرة السيد سعيد في تلك الأنحاء، وانتشار شهرته في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية. وكان ينمي تلك السيطرة ويدعمها حركة مرور القوافل التي كانت تصل بين هذه المراكز التجارية في طريقها إلى الساحل، وخاصة أن الطرق التجارية كانت تقع تحت سيطرة عرب عمان الذين وفدوا مع السيد سعيد للإقامة الدائمة في زنجبار[٣٤].وفيما يبدو أن الأمل في تأسيس امبراطورية عربية إفريقية قد تراءى له على أثر قدوم عرب عمان إلى الشرق الإفريقي، وكان يرى أن يمتد بتلك الامبراطورية – إذا صح لنا تسميتها بذلك – في داخل القارة الإفريقية وأواسطها بعد أن تأكدت له السيطرة على الساحل الشرقي من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا، وإن كان من الصعوبة مع ذلك أن نحدد مناطق نفوذه أو ممتلكاته في الشرق الإفريقي أو في إفريقيا بصفة عامة تحديدا قاطعا، بل إنه هو أيضا لم يضع حدودا معلومة لها. وحقيقة الأمر أن النشاط التجاري هو الذي طبع سياسة السيد سعيد، وحال دون قيام فواصل تحدد مدى اتساع دولته التي قامت على أسس اقتصادية بحتة لا تعترف بحدود قاطعة طالما كانت عمليات التبادل التجاري نشطة ومستمرة والقوافل تسير من مكان إلى آخر، ولم تكن تحمي تلك المناطق الشاسعة سوى محطات أو مراكز تجارية أنشئت خصيصا لتسهيل عمليات التبادل التجاري، وامتدت إلى ما استطاعت أن تصل إليه من أصقاع[٣٥].

وإذا ما سلمنا بأن التجارة كانت هي الطابع المميز لسياسة السيد سعيد الاقتصادية في شرقي إفريقيا، فإننا نستطيع أن نتفهم كيف كان اتجاهه إلى وضع الأنظمة الإدارية في الممتلكات الخاضعة له متمشيا مع حرصه التام على إنعاش الناحية الاقتصادية، وليس من شك في أن نجاح تلك الأنظمة فاقت غيرها من الانتصارات التي استطاع

تحقيقها في المجال السياسي، كما أن النجاح الذي أحرزه السيد سعيد في الجانب الاقتصادي هو الذي وضعه في ذلك الموضع المرموق في التاريخ العربي الإفريقي.

ولعل أهم ما اتجه إليه السيد سعيد في رسم سياسته الاقتصادية هو تبسيط نظام الضرائب، وطبق في ذلك التعريفة الجمركية التي كانت سائدة في مسقط، حيث كانت الضريبة المفروضة على الواردات التي ترد إلى مواني الشرق الإفريقي لا تتجاوز ٥٪ من قيمتها في حين أعفيت الصادرات من الضرائب، وكان يهدف من وراء تلك السياسة تنشيط حركة التجارة عن طريق فرض أقل المكوس الجمركية وأهونها على التجارة الخارجية. أما من حيث التجارة الداخلية فقد عمل على تشجيعها، وعلى الأخص تجارة القوافل العربية التي كانت تأتي من داخل القارة الإفريقية إلى الساحل، وكان هدفه من ذلك الحصول على موارد كافية من العاج والرقيق [٣٦].

وقد عرف عن السيد سعيد شغفه الكبير بالتجارة وحبه لممارستها، ومن ذلك أنه كان يقوم بالاشتغال بها لحسابه الخاص، وقد أثر عنه قوله «إنني تاجر قبل أن أكون سلطانا»، وكثيرا ما كان يستخدم أسطوله الحربي في نقل البضائع، وبين آونة وأخرى كانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تستقبل في موانيها حمولات من البضائع الإفريقية.

وعلى الرغم من أن السيد سعيد كان يؤمن بحرية التجارة، إلا أنه كان يحرص مع ذلك على حماية موارده من المنافسات الأجنبية التي يمكن أن تتعرض لها مما جعله مضطرا في بعض الأحيان إلى أن لا يجعل الميزان التجاري ينقلب إلى غير صالح بلاده أو أن يخرج جملة من يديه، ومن ثم شهدت سياسته الاقتصادية بعض الاحتكارات لضمان مركزه الاقتصادي، حيث حرم على طول الساحل الشرقي من إفريقيا الممتد من مصب نهر البانجاني إلى الساحل المواجه لجزيرة كلوة تصدير العاج والمطاط تحت أي علم خلاف علم مسقط، وإن كنا لا نجد ثمة احتكارات أخرى باستثناء ذلك.

ولتسهيل عمليات التبادل التجاري كان لابد من وضع نظام للنقد، ومن ثم اتجه السيد سعيد إلى إحلال عملات صغيرة أدخلها من الهند كي تحل بدلا من الريالات الألمانية والنمساوية والإسبانية. ولم يكد ينتهي عهده حتى اختفت إلى حد كبير تلك العملات الأوروبية وصار التعامل بالروبية الهندية، وليس من شك في أن ذلك الإجراء يوضح مقدار ما حظي به الهنود من نفوذ اقتصادي في ممتلكات السلطان.

وفي المجال الزراعي يرجع إلى السيد سعيد تشجيعه زراعة قصب السكر والقرنفل، وذلك باستغلاله خصوبة بعض الجزر الإفريقية وخاصة جزيرتي بمبا وزنجبار حتى أن هاتين الجزيرتين لا تزالان تقومان حتى يومنا هذا بإمداد العالم بالقسط الأعظم من استهلاكه من القرنفل، إذ يبلغ مقدار ما ينتجانه من ذلك المحصول أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمي(٣٧). أما كيف أدخلت تلك الزراعة إلى زنجبار فهي كما جاء في بعض الروايات المتناقلة أن السيد سعيد أمر بإبعاد أحد أصحاب الضياع إلى خارج زنجبار لأمر خالفه فيه، ولكنه لم يلبث أن عاد ومعه بذور القرنفل لكي يستسمح بها مولاه فصفح عنه وبدأت تلك الزراعة تنتعش في زنجبار منذ عام ١٨٣٨(٣٨).

لم يكد السيد سعيد يمضي سنوات كثيرة في زنجبار حتى كانت سياسته الاقتصادية قد أتت ثمارها، وليس أدل على ذلك من أن دخل السلطنة تضاعف عشرات المرات، وتحولت زنجبار من مجرد ميناء صغير إلى أعظم ميناء في الأطراف الغربية للمحيط الهندي، كما أصبحت المستودع الرئيسي للتجارة الأفريقية الآسيوية بصفة عامة. وهكذا تبدل حالها من قرية صغيرة كانت تعيش على صيد الأسماك في بداية القرن الثامن عشر، أو كما وصفها «بيسل» Bissel في نهاية ذلك القرن بكونها لا تشتمل إلا على عدد قليل من الأكواخ الصغيرة إلى تلك المكانة الهامة التي وصلت إليها على عهد السيد سعيد(٣٩). ويتضح من تقارير الكابتن أتكنز همرتون Hamerton، القنصل البريطاني في زنجبار، زيادة عدد سكانها زيادة كبيرة منذ أن انتقل السيد سعيد للإقامة بها. وبصدد ذلك كتب «روبرت لاين» Lyne يقول «إنه في خلال عشرين عاما قضاها السيد سعيد في زنجبار استطاع أن يجعل منها واحدة من ثلاث أو أربع مراكز رئيسية للتجارة في المياه الغربية للمحيط الهندي وضاعف من دخله عشرات المرات»(٤٠).

نظام الحكم في زنجبار

لم يختلف نظام الحكم الذي كان متبعا في زنجبار عما كان متبعا في عمان، إذ حرص السيد سعيد على أن يعين في كل مقاطعة حاكما محليا من أهل البلاد يدين له بالتبعية والولاء، وإن كنا نراه في بعض الأحيان يفقد ثقته بالحكام المحليين ويستعيض عنهم بأعوان له من مسقط، ولم يكن أولئك الحكام يفعلون أكثر من جمع الضرائب التي كان يفرضها على التجارة أو الزراعة وتسليمها إليه، وهذا هو كل ما كان يطلبه من حكام تلك المقاطعات.

وعلى الرغم من أن السيد سعيد كان يمد أولئك الحكام بحاميات من الجنود تكون بمثابة نواة يحرصون على تنميتها بشكل يحفظ لهم هيبتهم كما يحفظ للسلطان نفوذه، إلا أنه لم يكن حريصا مع ذلك على إبقاء حاميات عسكرية قوية في مقاطعاته بالشرق الإفريقي. ولعل تحقيق الهدف الاقتصادي الذي كان يرمي إليه هو الذي نأى بحكمه عن الثورات أو الاضطرابات إلى حد كبير.

ويمكننا أن نتعرف من الرحالة الذين زاروا مقاطعات الشرق الإفريقي أن جزيرة زنجبار كادت تخلو من الحاميات العسكرية، وذلك باستثناء قوات صغيرة من «الدرك» كانت تعمل على حفظ النظام واستتبابه. ويمكن القول بصفة عامة إن القوات العسكرية التي أقامها السيد سعيد في الشرق الإفريقي لم تكن على درجة كبيرة من القوة، فقد قدر ريتشارد بيرتون عددها في عام ١٨٤٦ بأربعمئة رجل موزعين في الجزر والموانى الهامة كزنجبار وممبسة ولامو وبات[٤١]. أما عن القبطان الفرنسي «شارل جيان» Guillain فقد أكد بدوره قلة عدد الجنود المعينين من قبل السلطان، ومع ذلك فقد لاحظ وجود بعض الأفراد المسلحين الذين كانوا يدربون ويعينون من قبل الرؤساء أو الحكام المحليين، وكانوا يقومون بمهام السلطة التنفيذية وحفظ الأمن في المقاطعات التي كانوا يحكمونها إلى جانب حاميات السلطان التي كان يتكون أفرادها من البلوش والحضارمة، وكان هؤلاء يتقاضون جرايات شهرية بسيطة لم تكن تتجاوز بضعة قروش وبضع عبوات من الأرز [٤٢].

وكان النظام القضائي في زنجبار-كما هو الحال في عمان - يتميز بقدر كبير من البساطة، حيث ظل القرآن الكريم هو أصل التشريعات ومصدر الأحكام. وكان السيد سعيد يحكم في القضايا الكبرى بنفسه، أما القضايا الأقل أهمية فكان يتركها لأحد أبنائه أو لحاكم مدينة زنجبار، بينما تركت القضايا العادية للقضاة الذين كان يعينهم في مقاطعات الشرق الإفريقي لفض ما يحدث من منازعات أو خصومات بين رعاياه.

وقد حرص السيد سعيد حين قرر الإقامة في زنجبار على أن يشيد لنفسه قصرين، أحدهما في زنجبار وكان يعرف ببيت الساحل، وكان يشتمل على مجموعة غير قليلة من القصور الصغيرة كان يشغلها أبناؤه وحريمه وأعضاء بلاطه. أما القصر الثاني فكان يعرف ببيت الموتني، نسبة إلى ضاحية صغيرة تبعد قرابة ثلاثة أميال شمالي زنجبار، ويقع في بقعة ساحرة على ساحل البحر، وكان هو مكانه المفضل. وقد أخذ القصر اسمه من نهر الموتني، وقد اشتراه غداة انتقاله من مسقط إلى زنجبار، ثم أخذ يغير ويضيف

إليه. ومن الأسف أن هذا القصر الرائع لم يلبث أن فقد رونقه عقب وفاة السيد سعيد حيث استخدم مخزنا حكوميا إلى أن صار بعد ذلك أطلالا. وكان من الشائع أن ثروة السيد سعيد مدفونة فيه، ويقال ان السيد ماجد الذي خلف اباه في زنجبار عثر على تلك الثروة وأخذها لنفسه، وضاعت محاولات أخيه السيد برغش في البحث عنها سدى[٤٣]!.

لم تكن سيطرة السيد سعيد على ممتلكاته في شرقي إفريقيا سيطرة حاسمة، وليس من شك في أن ضعف تلك السيطرة هو الذي شجع الدول الاستعمارية لكي تنفذ إليها. ويتضح من التقارير التي كان يبعث بها «همرتون» إلى حكومته أن سيطرة السيد سعيد على ممتلكاته في شرقي إفريقيا كانت واهية، وهو وإن كان له بعض النفوذ على جزيرة زنجبار وما حولها من بعض الجزر والسواحل فإنه في مناطق أخرى لم يكن له نفوذ فعلي.

وقد حاول السيد سعيد أن يمتد بحكمه نحو الجنوب، وقد سبق أن أشرنا إلى محاولته ربط جزيرة مدغشقر بزنجبار عن طريق الزواج من ملكتها في عام ١٨٣٢، وحين لم يتحقق له ذلك عمل على السيطرة على جزيرة «نوسيبي» التي تقع على بعد مئة ميل شمالي مدغشقر، وذلك عن طريق ربطها بمعاهدة تجارية وافقت بمقتضاها على دفع عوائد قيمتها ٥٪ على البضائع التي تصدرها إلى زنجبار مقابل الحصول على حمايته، وإن كان السيد سعيد لم يتمكن من تقديم ما كانت تحتاج إليه تلك الجزيرة من حماية، وكل ما فعله هو رفع العلم العماني الأحمر على قلاعها، غير أن ذلك لم يقف حائلا أمام الفرنسيين لكي يفرضوا سيطرتهم القوية على تلك الجزيرة ويخضعوها لحمايتهم الفعلية.

على أن السيد سعيد وإن كان قد أخفق في مد سيطرته نحو الجنوب فليس من شك في أنه كان أكثر توفيقا في مد سيطرته صوب الشمال، ففي عام ١٨٤٠ – وهو عام انتقاله للإقامة في زنجبار– بادر بإرسال بعثة إلى موانئ الصومال لكي يخضعها لنظامه الاقتصادي، حيث نجح في إخضاع مقديشيو وامتد بسيطرته الاقتصادية إلى براوة، وإن فشل في الاحتفاظ بهما طويلا.

والأمر الذي لاشك فيه أن السيد سعيد لم تكن تعنيه السيطرة الفعلية على مقاطعات الشرق الإفريقي بقدر ما كان يعنيه تحقيق أهدافه الاقتصادية، ولعل ما يؤكد ذلك أنه لم يلجأ إلى قمع الثورات التي كانت تنشب في تلك المقاطعات بالقوة العسكرية خوفا مما قد

يترتب على ذلك من اضطراب الأمن الذي قد يعوق التجارة التي كان يحرص على انتعاشها كل الحرص، ومن ثم كان يعمل دائما على معالجة مشكلاته الإفريقية بالطرق السلمية، وتلك كانت سياسته أيضا في علاقته برؤساء الساحل أو حكام المقاطعات الداخلية، وهي سياسة كان يهدف بها إلى ضمان استقرار الحياة الاقتصادية وازدهارها، وتأكيد سيطرته الاقتصادية عن طريق التحكم في فرض الضرائب على التجارة. ومن الطبيعي أن إنعاش الأوضاع الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السلم وليس عن طريق الحرب أو المنازعات، الأمر الذي يجعلنا نقرر أن السيد سعيد نجح في سياسته الاقتصادية ولكنه فشل في بسط سيطرته السياسية.

السكان في زنجبار

تزايد عدد السكان تزايدا كبيرا في زنجبار حين نقل السيد سعيد مقر حكمه إليها، ويمكننا أن نتبين الزيادة الواضحة في عددهم مما ذكره الدكتور «كرابف» الذي قدر عددهم في عام ١٨٤٤ بمئة ألف نسمة، ذكر أن معظمهم يعيشون في العاصمة نفسها وأغلبهم سواحليون(٤٤). غير أن عدد السكان في زنجبار أخذ يتناقص تناقصا ملحوظا عقب وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦ وما تبع ذلك من تقسيم الدولة العمانية، إذ قدر «بيرس» عددهم بخمسة وعشرين ألف نسمة. ومن المهم أن نلاحظ أن عدد السكان في زنجبار كان يتأثر تأثرا كبيرا بهبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية حين تصبح الجزيرة مليئة بالعرب الذين يفدون من عمان أو غيرها من أقطار الخليج العربي، مما كان يستتبع ذلك انتعاش الحركة التجارية، وتصبح زنجبار في موسم رائج من النشاط والمعاملات، ولكن تلك الرياح كانت تأتي أيضا بالنخاسين الذين كانوا يأتون لأجل الاستيلاء على الرقيق لبيعهم في الجزيرة العربية وفارس والعراق، وكان مجيئهم يسبب اضطرابا كبيرا في زنجبار وفي غيرها من مقاطعات الشرق الإفريقي(٤٥).

وكانت زنجبار، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز، تعد ملتقى للشعوب من ثلاث قارات، وعلى ذلك كان أهلها يشكلون خليطا من السكان حيث نجد فيها أوروبيين وأناسا من الصين ومن الكونغو ومن النوبة ومن الحبشة والصومال ومصر إلى جانب البلوش والهندوس والفرس (٤٦). وليس من شك في أن العناصر الغالبة كانت هي العناصر الافريقية والآسيوية والعربية، أما العناصر الأوروبية والأمريكية فقد كان عددهم قليلا نتيجة العوامل المناخية القاسية، إذ لم يكن يزيدون على خمسة عشر أو عشرين شخصا على الأكثر(٤٧).

وكان العرب في زنجبار يمثلون الطبقة الأرستقراطية، إذ كانت تقع في أيديهم ملكية معظم الأراضي الزراعية، وفيما يبدو أن السيد سعيد كان حريصا على أن يكون للعرب ذلك المركز الممتاز، إذ تعمد عند انتقاله إلى زنجبار أن يأخذ معه أغنياء العرب وأثرياءهم في البلاد.

ويمكننا تقسيم العرب في زنجبار طبقا للمناطق التي وفدوا منها إلى الفئات التالية :

- عرب الحضارمة، وقد وفدوا من السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، وكانوا يعيشون في مناطق خاصة بهم ويكونون قسما متميزا وهاما من السكان العرب، ومنهم من جاء إلى زنجبار بغرض الإقامة الدائمة، أو بغرض الكسب والتجارة. وكان معظمهم يشتغلون بأعمال الحمل والنقل في مواني زنجبار، وكانوا يتميزون بشعائرهم الدينية التي تختلف عن الشعائر الإباضية نتيجة اعتناقهم للمذهب السني.

-عرب جزر القمر، وكان عددهم قليلا، ولا يعرف على وجه الدقة الأصول التي انحدروا منها، وإن كان من المحتمل تحدرهم من أصول سامية، أتوا من سواحل البحر الأحمر الإفريقية واستقروا في جزر القمر، ومن المؤكد أن يكونوا قد تأثروا بالدماء الفارسية، وخاصة في عهد دولة الزنج القديمة.

-عرب الساحل، وهم أولئك العرب الذين نزحوا إلى سواحل الشرق الإفريقي من سواحل الخليج والجزيرة العربية قبل تأسيس سلطنة زنجبار الحديثة.

- عرب عمان، وهم العرب الذين وفدوا مع السيد سعيد عند انتقاله إلى زنجبار، وكانت تتألف منهم الطبقة الرئيسية الحاكمة وكبار التجار وملاك الأراضي الزراعية[٤٨].

العلاقات الخارجية

إذا كنا قد تعرضنا في الصفحات السابقة إلى الأوضاع الاقتصادية الداخلية فسوف نحاول استكمال تلك الصورة بالحديث عن النشاط الاقتصادي الخارجي الذي كان قائما في زنجبار، وما ارتبط به من منافسات قامت بين الدول الأجنبية. وثمة حقيقة لا تقبل الجدل وهي أن السيد سعيد شجع الدول الأجنبية على الدخول في علاقات اقتصادية معه عن طريق منح رعاياهم التسهيلات اللازمة وتشجيعهم على الإقامة في زنجبار وتأسيس مراكز تجارية بها[٤٩].

وكان حرص السيد سعيد على الاتصال بالدول الأجنبية سببا في أن عقدت في عهده

الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التجارية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها وسمح لتلك الدول بإيجاد قنصليات لها في زنجبار، كما أتاح لبعض الولايات الألمانية الفرصة للاشتغال بالتجارة على الرغم من أنه لم تعقد معاهدة تجارية بين سلطنة زنجبار واتحاد ولايات الهنسا إلا بعد وفاته في عام ١٨٥٦، وعلى وجه التحديد في عام ١٨٦٠. غير أن ذلك لا يعني أن النشاط الألماني في شرقي إفريقيا لم يبدأ إلا في ذلك التاريخ، إذ من المعروف أن تجار همبورج كانوا يحتلون مركزا هاما في تجارة الشرق الإفريقي في عهد السيد سعيد إذ كانت لهم ثلاثة بيوت تجارية، كما أتاحت معاهدة ١٨٦٠ تأسيس قنصلية ألمانية كان لها نشاط اقتصادي واضح في سلطنة زنجبار وملحقاتها في الشرق الإفريقي. وقد يكون من المناسب أن نذكر ونحن بصدد الحديث عن العلاقات الاقتصادية الخارجية إلى أنه منذ أن قرر السيد سعيد نقل مقر حكمه إلى زنجبار، لم يقتصر نشاطه التجاري على الهند وحدها، وإنما أخذت كثير من الدول الأجنبية تعمل على مزاحمة الهنود في المجال الاقتصادي. ويرى «كوبلاند» أن النشاط الاقتصادي لتلك الدول لم يكن ضارا، إذ أفادت منه سلطنة زنجبار أكبر فائدة، وخاصة أن ذلك النشاط لم يصحبه أي تدخل سياسي في شؤونها(٥٠).

ولكن من المؤكد أن «كوبلاند» قد تغافل عن حقيقة هامة وهي أن النشاط الاقتصادي للدول الأوروبية كان تمهيدا لتدخلها السافر في النواحي السياسية. ولم يكن الأمر يتعلق بسلطنة زنجبار وحدها وإنما في كافة البلاد التي نجد فيها التدخل الأوروبي يتخذ في بداية الأمر طابعا اقتصاديا ثم سرعان ما يتحول إلى طابع استعماري صرف، وليس أدل على ذلك من أن الدول التي مارست في زنجبار وفي غيرها من مقاطعات الشرق الإفريقي نشاطا اقتصاديا لم تلبث أن مهدت لنفسها السبيل لاستعمار تلك المقاطعات والسيطرة عليها وتوزيعها فيما بينها. ويمكننا تبين تلك الحقيقة بوضوح في حركة تقسيم إفريقيا إذ إن الدول الأوروبية التي قامت بالشؤون التبشيرية أو التجارية كانت هي نفسها التي سيطرت على المقاطعات الإفريقية التي عملت بها وتمكنت من انتزاع الاعتراف الدولي بما آل إليها من مناطق النفوذ طبقا لمقررات مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥.

العلاقات بين السيد سعيد والولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة صاحبة النفوذ الواضح في زنجبار وفي غيرها من مقاطعات الشرق الإفريقي، وتمكنت بفضل علاقاتها الودية بالسيد سعيد أن

تنافس غيرها من الدول الأجنبية في المجال التجاري[٥١].

ولقد جاء النشاط الأمريكي التجاري وامتداده إلى بلدان الشرق بصفة عامة عقب نهاية حرب الاستقلال وقيام الجمهورية الأمريكية في عام ١٧٨٩ حيث انطلقت السفن الأمريكية في رحلاتها البعيدة فوصلت كانتون وغيرها من مواني الشرق الأقصى والمحيط الهندي، وكانت تنقل الحرير من الصين والبن من جنوب الجزيرة العربية والتمور من مسقط. وما كاد ينتهي القرن الثامن عشر حتى وصلت التجارة الأمريكية مع بلدان الشرق إلى أوج ازدهارها، بيد أن نشوب حروب الثورة الفرنسية ونابليون بونابرت ١٧٩٣-١٨١٥ وما ترتب عليها من إعلان سياسة الحصار القاري وتطبيق بريطانيا لسياسة الحصار البحري، ونشوب الحرب الإنجليزية الأمريكية ١٨١٢-١٨١٥، كانت من العوامل التي أعاقت التجارة الأمريكية إلى حد كبير. غير أنه لم يكد يستتب السلام بعد نهاية تلك الحروب حتى عادت التجارة الأمريكية إلى سابق انتعاشها[٥٢].

وطبقا لما تشير إليه العديد من المصادر بصدد حديثها عن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والسيد سعيد أن أحد التجار الأمريكيين ويدعى إدموند روبرتس Roberts، كان يلاقي الكثير من المتاعب في زنجبار، ونظرا للإجراءات المعقدة وتأخير المعاملات وما اعتبره قيودا تبعث على السخط، بالإضافة إلى المعاملة المجحفة للتجار الأمريكيين إذا ما قورنت بمعاملة التجار الإنجليز الذين لم يكونوا يرغمون على بيع جميع بضائعهم لوكلاء السلطان أو دفع عمولات باهظة أو رسوم ميناء، نظرا لهذا كله أبدى ذلك التاجر استياءه الشديد من تلك المعاملة حتى أنه كتب احتجاجا مؤلفا من عدة صفحات وجهه إلى السيد سعيد الذي أجابه عن ذلك بأنه يمكن التغلب على تلك الصعاب بعقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وحين سافر روبرتس إلى الولايات المتحدة ليعرض اقتراح السيد سعيد على حكومته، أبدت الحكومة الأمريكية ترحيبها الزائد بذلك الاقتراح، بل إنه كلف من قبل الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون Jackson ليكون مفوضا عنه في عقد تلك المعاهدة التي أبرمت بالفعل بين البلدين في عام ١٨٣٣[٥٣]، وكانت أول معاهدة تجارية تعقدها زنجبار مع إحدى الدول الأجنبية، كما كانت المثل الذي احتذى في المعاهدتين التاليتين اللتين أبرمهما السيد سعيد مع كل من بريطانيا في عام ١٨٣٩، وفرنسا في عام ١٨٤٤[٥٤]. وقد اتخذت المعاهدة الأمريكية وضعها النهائي بعد إجراء بعض التعديلات عليها في عام ١٨٣٥، وفي العام التالي قامت

الولايات المتحدة بتأسيس قنصلية لها في زنجبار عينت لها أحد التجار الأمريكيين ويدعى ريتشارد واترز[٥٥] Waters وقد ظلت تلك المعاهدة سارية المفعول حتى عام ١٨٥٩ حين استبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والقنصلية بين الطرفين.

وقد رحب السيد سعيد بعقد معاهدة ١٨٣٣، إذ كان يأمل في الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لمركزه في داخل عمان، أو الاستعانة بها في إمداده بما يحتاجه من آلات الحرب في الوقت الذي لم يجد فيه مساندة من الحكومة البريطانية، هذا فضلا عما كان يتطلع إليه من زيادة إيراداته.

وكانت معاهدة ١٨٣٣ عبارة عن معاهدة مودة وصداقة وتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة مسقط وتوابعها في شرقي إفريقيا. وقد نصت على استمرار العلاقات الودية وحرية التجارة لرعايا البلدين وتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بكافة المزايا التجارية الممنوحة للدولة الأولى بالرعاية، وعلى تعيين قناصل أمريكيين يستقرون في موانئ السلطنة وتوابعها ويقومون بفض الخلافات التي تنشب بين الرعايا الأمريكيين وتصفية ممتلكات من يموت منهم في ممتلكات السلطان. ولكي يقوم القناصل الأمريكيون بتلك الأعباء كفلت لهم المعاهدة الحماية التي تمكنهم من مباشرة المهام التي ألقيت على عاتقهم، غير أنه إذا حدثت مخالفة من أحد أولئك القناصل لقوانين السلطنة أو نظمها، فيتعين على السلطان في هذه الحالة مخاطبة الرئيس الأمريكي الذي يبادر بسحب ذلك القنصل وتعيين غيره على الفور[٥٦].

أفسح عقد معاهدة ١٨٣٣ المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بنشاط تجاري زائد في ممتلكات السيد سعيد وخاصة في زنجبار وغيرها من مقاطعات الشرق الإفريقي. ومن المؤكد أن السيد سعيد قد أفاد فائدة كبيرة من النشاط التجاري الأمريكي، حتى أن «روبرت لاين» Lyne يذكر أن معظم الدخل الذي كان يتحصل عليه من التجارة مع الدول الأجنبية كان يأتي من التجارة الأمريكية. والحق أن التجار الأمريكيين كان لهم نشاط تجاري ملموس وذلك إذا ما قارناهم بغيرهم من تجار الدول الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال لم يكن يوجد في زنجبار في عام ١٨٣٣ سوى أربعة تجار بريطانيين مقابل تسعة من التجار الأمريكيين[٥٧].

وتعد معاهدة ١٨٣٣ أولى المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان

المشرق العربي. وفيما يبدو أن السيد سعيد كان حريصا على استمرار ودعم العلاقات الاقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنه أرسل في عام ١٨٤٠ إحدى سفنه الشراعية الكبرى المسماة بالسلطانة لكي تسلم أول شحنة من البضائع الإفريقية، وقد وصلت «سلطانة» إلى ميناء نيويورك في ١٣ ابريل ١٨٤٠، وكان يقودها أحد الربابنة العمانيين وهو الحاج أحمد بن نعمان، ووجدت تلك البعثة التي كانت تعد أول وفادة رسمية عمانية استقبالا حافلا من عمدة مدينة نيويورك الذي رحب بها باسم رئيس الجمهورية الأمريكية في ذلك الحين وهو الرئيس مارتن فون بورين[٥٨]. وقد حمل النعمان معه رسالتين من السلطان سعيد إلى الرئيس الأمريكي مؤرختين في ٢٥ ديسمبر ١٨٣٩.

وقد مكثت البعثة العمانية قرابة ثلاثة أشهر، أجرت في خلالها اتصالات واسعة مع تجار مدينة نيويورك. وقد أطنبت الصحف الأمريكية في الحديث عن هذه الزيارة، ولا تزال مكتبة لجنة الفن بنيويورك تحتفظ من ضمن مقتنياتها بصورة زيتية لأحمد بن نعمان باعتباره قائدا لأول سفينة عربية تبحر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عادت السفينة سلطانة إلى زنجبار وهي محملة بالبضائع الأمريكية.

ولعل مما يلفت الانتباه أنه على الرغم مما وجدته بعثة النعمان من استقبال طيب على المستوى الرسمي، إلا أن هناك بعض المصادر تقرر أن الأمريكيين أساءوا معاملة أعضاء البعثة إساءة بالغة، بل وقع التعدي عليهم في شوارع مدينة نيويورك، وكما تشير تلك المصادر إلى أن الأمريكيين كانوا ينظرون إليهم نظرة استغراب، وتطاول بعضهم على أعضاء البعثة «فشدوا لحاهم وعكروا صفو خلواتهم على الرغم من أنهم كانوا في مهمة رسمية »[٥٩]، ومع أن تلك المعاملة لم تكن تحمل بطبيعة الحال طابعا رسميا، إلا أنها كانت تشير بوضوح إلى مدى الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها التجار العمانيون في الولايات المتحدة الأمريكية فيما لو استمر توافدهم إليها، كما تعد تلك المعاملة استجابة غير عادلة لما كان يلقاه التجار الأمريكيون في سلطنة مسقط وزنجبار من معاملة ممتازة، وخاصة بعد أن كفلت لهم معاهدة ١٨٣٣ العديد من الامتيازات والتسهيلات التي تمتعوا بها في مواني سلطنة مسقط وملحقاتها في زنجبار والشرق الإفريقي.

وفيما يبدو أن السيد سعيد كان مرتاحا في تعامله مع الأمريكيين، وكان يتوق إلى تشجيع نشاطهم المجرد في ذلك الوقت من الأطماع السياسية، لما كان يعود عليه من ثراء واضح، حتى أنه كان يرغب في نشر إعلان في الصحف الأمريكية يتضمن تقديم العديد

من الامتيازات بهدف تشجيع التجار الأمريكيين على التوافد إلى زنجبار، غير أن التجار الأمريكيين المشتغلين أصلا بالتجارة في زنجبار عارضوا ذلك على اعتبار أن نشر ذلك الإعلان سيجعل الكثير من التجار الأمريكيين يفدون إلى زنجبار، الأمر الذي سيجعلهم يفقدون قدرا كبيرا من نفوذهم وثرائهم[٦٠].

وكان من الطبيعي أن يعتري الإنجليز الكثير من الشكوك عن طبيعة العلاقة بين السيد سعيد والولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعتقدت حكومة الهند البريطانية أن السيد سعيد منح الأمريكيين الامتيازات التي تضمنتها معاهدة ١٨٣٣ نظير الحصول على تأييد مركزه في عمان، وخاصة أنه كان في حاجة إلى ذلك التأييد في الوقت الذي كان يجد فيه صعوبة في الحصول عليه من جانب الإنجليز الذين عزفوا عن التدخل في شؤون بلاده الداخلية طالما كان الأمر لا يمس مصالحهم. ولعل ذلك مما جعل بعض المصادر تعقب على المعاهدة الأمريكية باعتبارها «فتحت المجال للسيد سعيد أمام صداقة جديدة قد تكون على الرغم من ثقته الكبيرة بأصدقائه القدامى الإنجليز ذات منفعة في يوم ما ولربما لعبت دورا ضدهم »[٦١]. وفضلا عن القلق الذي ساور الحكومة البريطانية وارتيابها من نشاط الأمريكيين، فقد كانت تشك في ماهية التجارة الأمريكية في الشرق الإفريقي، وذلك طبقا لما جاء في تقارير العديد من الضباط البريطانيين اتهام التجار الأمريكيين بنقل الرقيق الإفريقي إلى العالم الجديد.

ولتلك الأسباب جميعها بادرت حكومة الهند البريطانية – ولم يكد يمضي أكثر من عام واحد على عقد المعاهدة الأمريكية – بإرسال إحدى سفنها الحربية بقيادة الكابتن هارت Hart إلى زنجبار للتعرف على حقيقة الأوضاع ومدى علاقة السلطان بالأمريكيين[٦٢]. وحين عبر «هارت» للسيد سعيد عن توجس حكومته من تلك العلاقة، أظهر الأخير حسن نواياه واستعداده لأن يعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية تماثل المعاهدة التي عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه طلب من الحكومة البريطانية أن تحث تجارها على النهوض بتجارتهم لأن معظم تجارة السلطنة الخارجية آنذاك كانت في أيدي الأمريكيين.

وتقرير الكابتن هارت عن رحلته هذه التي قام بها إلى زنجبار في عام ١٨٣٤ مسجل في الوثائق المنشورة لحكومة بومباي في عام ١٨٥٦، وفيه يقرر أنه وجد معاملة طيبة من السيد سعيد وتحقق بنفسه من صدق إخلاصه فقد ذكر عنه «أنه يميل كثيرا إلى الإنجليز وكل ما هو إنجليزي وكان يفخر بأن جميع ما عنده من سروج هي من صنع الإنجليز». كما أكد السيد سعيد له حرصه على تشجيع التجارة البريطانية، على الرغم من أن

الغالبية العظمى من السفن التجارية في زنجبار كانت سفنا أمريكية. وكان الكابتن هارت حريصا على أن يسجل في تقريره قوة السيد سعيد البحرية، إذ عدد سبع بوارج حربية تتراوح حمولتها من ١٠ إلى ٧٤ مدفعا، ولكنه ذكر افتقاره إلى ضباط أكفاء لقيادة تلك السفن(٦٣). ومن الطريف أن هارت ظل طوال إقامته في زنجبار يبدي إعجابه الزائد بسفينة السيد سعيد «ليفربول»، التي كانت تعد من أكبر قطع الأسطول العماني، حتى أن السيد سعيد اضطر مدفوعا بنوع من الكرم أو بالأحرى الحرج أن يقدمها هدية للإنجليز قائلا إنها أكبر من أن تلائم حاجات مسقط البسيطة (٦٣)، وطلب من «هارت» أن ينوب عنه في تقديمها إلى جلالة ملك بريطانيا ويليام الرابع عربونا لإخلاصه وصداقته الوطيدة. وقبل الملك الهدية وألحقت بالأسطول الملكي البريطاني، ومجاملة للسيد سعيد تغير اسمها إلى «الإمام»، ولا يزال متحف البحرية البريطانية في «جرينتش» يحتفظ بتلك السفينة كأثر تاريخي.

ومن المؤكد أن تأثير الحكومة البريطانية على السيد سعيد كان سببا في اضمحلال التجارة الأمريكية في زنجبار وفي غيرها من مقاطعات الشرق الإفريقي حتى جاء الوقت الذي لم يكن يعامل فيه القناصل الأمريكيين المعاملة اللائقة. ووصل الأمر إلى حدوث بعض الأزمات بين السلطان والقنصل الأمريكي وارد Ward فيما يتعلق بالسلطة القضائية وقصر دخول السفن الأمريكية على ميناء زنجبار فقط(٦٤)، ولعل ذلك مما دفع الرئيس الأمريكي «فيللمور» Fillimore لأن يبعث برسالة إلى السيد سعيد في مايو ١٨٥١ يذكره فيها بالامتيازات التي كانت مقررة للأمريكيين طبقا لمعاهدة ١٨٣٣، ويطلب السماح للسفن التجارية الأمريكية بحرية الدخول إلى موانى السلطنة، وكان مما جاء في تلك الرسالة «سوف نرحب في موانينا بجميع السفن التي تحمل علمكم، وفي المقابل سوف نبعث بسفننا إلى مواني بلادكم، ولكن ينبغي أن تجد الرعاية التي كفلتها نصوص المعاهدة المبرمة بيننا وبينكم»، وكان لهذه الرسالة أثر فاعل في تنشيط التجارة بين البلدين(٦٥).

علاقة السيد سعيد بالإنجليز

رأت بريطانيا أنه يتعين عليها توثيق صلاتها بالسيد سعيد التي كان قد اعتراها بعض التوتر نتيجة عدم مسايرتها له فيما كان يتطلع إليه من تحقيق نفوذه في الخليج لاسيما في البحرين – وذلك خوفا من انصرافه إلى غيرها من الدول – وخاصة بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منافسة لها. ولعل ذلك مما دفعها إلى عقد معاهدة

١٨٣٩، التي كانت شبيهة إلى حد كبير بالمعاهدة الأمريكية في عام ١٨٣٣، إذ نصت على حرية التجارة وألا يفرض من المكوس الجمركية أكثر من ٥٪، وأن تتمتع كل من الدولتين إزاء الأخرى بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، كما نصت المعاهدة على أنه في حالة قيام حرب ضد بريطانيا أو مسقط فينبغي على رعايا الدولتين الامتناع عن حمل معدات الحرب من أسلحة وغيرها إلى الدولة المعادية، كما أعطت المعاهدة امتيازات أكثر للقناصل الإنجليز من ناحية السلطة القضائية، فبينما كانت المعاهدة الأمريكية تحدد سلطات القناصل القضائية بحيث لا تتعدى الرعايا الأمريكيين، كانت المعاهدة البريطانية تمنح القناصل الإنجليز سلطة الفصل في المنازعات بين الرعايا البريطانيين وبين العمانيين إذا ما حدث نزاع بينهم وبين أحد الرعايا البريطانيين(٦٦).

وقد أتاحت تلك المعاهدة الفرصة أمام بريطانيا لكي تشارك بنشاط وافر في شؤون الشرق الإفريقي، حيث بادرت في عام ١٨٤١ بتأسيس قنصلية لها في زنجبار، وعلى أثر ذلك انتقل الكابتن أتكنز همرتون من الوكالة البريطانية في مسقط ليباشر عمله في زنجبار باعتباره قنصلا عاما من قبل حكومة لندن ووكيلا سياسيا من قبل حكومة بومباي(٦٧).

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لقيت الشيء الكثير من المنافسات الدولية، إذ كان العالم قد بدأ في ذلك الوقت يقدر الأهمية السياسية والاقتصادية لزنجبار، إلا أن النفوذ البريطاني أخذ يتزايد بشكل ملحوظ في الشرق الإفريقي، وخاصة عقب تأسيس القنصلية البريطانية وانتقال «همرتون» للعمل بها. ويعلل روبرت لاين Lyne ذلك بأن وجود قنصل بريطاني في زنجبار جعل القضاء مأمونا مما شجع عددا كبير من الرعايا الهنود على الوفود إلى زنجبار من أجل التجارة(٦٨). وقد بلغت العلاقات الودية بين السيد سعيد و«همرتون» أقصى غاية لها حتى أن السيد سعيد كان يعتبره ناصحه الأمين، وكثيرا ما كان يعهد إليه بالإشراف على الحكم في زنجبار مع ابنه خالد لدى قيامه بتفقد شؤون ممتلكاته في عمان(٦٩)، وكانت تتم عن طريق «همرتون» جميع الاتصالات بين الحكومة البريطانية والسلطان، وكما سبقت الإشارة كان «همرتون» يقوم بوظيفة مزدوجة مما أضفى على مركزه قدرا كبيرا من الأهمية، إذ كان عليه تمثيل حكومة لندن في الشؤون المتعلقة بقمع تجارة الرقيق ومحاكمة السفن التي تشتغل بتلك التجارة فضلا عن تمثيل حكومة الهند البريطانية فيما يتعلق بشؤون الرعايا الهنود المقيمين في الشرق الإفريقي، والذين كان يبلغ عددهم آنذاك عدة آلاف(٧٠). ولعل الصعوبة التي كان

يواجهها «همرتون» -بسبب وظيفته المزدوجة - هي تعذر التوفيق بين اتجاهات حكومتي لندن والهند فيما يتعلق بأمور السلطنة، إذ لم يكن يحدث دائما أن تتفق السياسة التي تستنها حكومة الهند مع التعليمات التي كانت تصدرها حكومة لندن، فبينما كانت الحكومة البريطانية في لندن لا يعنيها من زنجبار سوى قمع تجارة الرقيق، كان لحكومة الهند تجارة مباشرة مع زنجبار، فضلا عن أنه كان يتردد على السلطنة وملحقاتها في الشرق الإفريقي كثير من الرعايا الهنود التابعين لها. ويحلل السير «ريجنالد كوبلاند» سياسة حكومة لندن إزاء زنجبار بأن المصالح التجارية لم تكن تعنيها في ذلك الوقت، كما أن مصالحها السياسية لم تكن قد وضحت في الشرق الإفريقي، غير أن هناك هدفا هاما كانت تسعى إلى تحقيقه وهو قمع تجارة الرقيق مما تطلب عقد العديد من المعاهدات التي مهدت لها السبيل لتدعيم نفوذها في سلطنة زنجبار وملحقاتها.

بريطانيا ومكافحة تجارة الرقيق

ارتبط تدعيم النفوذ البريطاني في الخليج العربي وشرقي إفريقيا منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بالدور الذي قامت به بريطانيا في مكافحة القرصنة وتجارة الأسلحة والرقيق. وقد واجهت الحكومة البريطانية صعوبات عديدة في قمع تجارة الرقيق، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تلك التجارة كانت تشكل جزءا أساسيا من دخل السيد سعيد، إذ كان النخاسون العرب وغيرهم يدفعون له الضرائب عن كل رأس من الرقيق المصدر من مواني الشرق الإفريقي الخاضعة لسلطته(٧١). وحين انتقل السيد سعيد للإقامة في زنجبار، تضاعف الاعتماد على الرقيق الذين كان يستفيد منهم كبار الملاك الزراعيين، بعد أن أصبحت الزراعة - إلى جانب التجارة - دعامة النظام الاقتصادي في زنجبار. وكانت العادة التي يتبعها كبار المزارعين وأصحاب الاقطاعيات هي تسخير الرقيق للعمل خمسة أيام في الأسبوع، وذلك في مقابل إمداد كل واحد منهم بقطعة صغيرة من الأرض يقوم بزراعتها بنفسه في اليومين المتبقيين من الأسبوع(٧٢).

وكان من الطبيعي أن يستتبع النشاط الذي طرأ على تجارة الرقيق ورواجها أن شهدت سلطنة زنجبار العديد من أسواق الرقيق التي كانت تروج بصفة خاصة في موسم هبوب الرياح الموسمية. وكان يوجد في السلطنة مركزان هامان لتجارة الرقيق هما كلوة، التي كانت تعد الميناء الرئيسي لتصدير الرقيق، وزنجبار التي كانت تستقبل الرقيق من أواسط القارة الإفريقية ودواخلها.

وقد أدركت الحكومة البريطانية أنه ينبغي عليها إذا ما أرادت مكافحة تجارة الرقيق أن تستميل إليها السيد سعيد ليتمشى مع سياستها في قمع تلك التجارة. وعلى الرغم من المكاسب العديدة التي كان يتحصل عليها، إلا أنه أذعن لبريطانيا على أمل أن تسانده في توطيد نفوذه في ممتلكاته العربية والإفريقية، غير أنه لم يستطع أن يحقق أمله هذا، وعلى العكس من ذلك كان ارتباطه مع بريطانيا في معاهدات خاصة بقمع تجارة الرقيق سببا في تعريض مركزه للخطورة بين رعاياه الذين كانوا يرون في الرق وتجارته دعامة نظامهم الاقتصادي والاجتماعي[٧٣]. ويمكننا أن نقدر مدى التضحيات المادية التي تكبدها السيد سعيد نتيجة مسايرته لبريطانيا في قمع تجارة الرقيق، إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه كان يعد أكبر تاجر للرقيق، وكان يحصل على ما يقرب من مئة ألف ريال سنويا من جراء تلك التجارة[٧٤]. وقد أبلغ السيد سعيد الكابتن «بروس» Bruce المقيم البريطاني في الخليج في فبراير ١٨٢٢ أنه سوف يخسر مبالغ كبيرة من دخله، ومع ذلك فقد أصدر أوامره إلى الولاة التابعين له في شرقي إفريقيا بمنع بيع الرقيق إلى رعايا الدول المسيحية، ولا ينبغي أن تتوقع منه حكومة بومباي تنازلا أكثر من ذلك. وتأكيدا على حسن نواياه فإنه لم يبد اعتراضا على المعاهدة التي قدمها له الكابتن فيرفاكس مورسبي Morseby – من الأسطول الملكي البريطاني – الذي فوضته حكومة بومباي في الحصول على توقيع السيد سعيد على تلك المعاهدة، التي وقع عليها بالفعل في الرابع من سبتمبر ١٨٢٢، وكان يأمل من جراء ذلك أن يحصل من الحكومة البريطانية على تعويضات مقابلة. وقد نصت معاهدة مورسبي على أن يشترك مع الحكومة البريطانية في قمع تجارة الرقيق، وذلك بتحريم بيع الرقيق في ممتلكاته الإفريقية إلى رعايا الدول المسيحية، كما نصت على حظر نقل الرقيق بالسفن العربية إلى المستعمرات الأوروبية في الجزء الغربي من المحيط الهندي، وأعطت لبريطانيا الحق في مصادرة السفن العربية المشتغلة في تلك التجارة. ورسمت المعاهدة خطا للحظر يمتد من الساحل الشرقي لإفريقيا إلى شرقي جزيرة سقطرة وينتهي عند ساحل بلوخستان. وكل سفينة تكتشف بأنها تنقل رقيقا إلى الجنوب أو إلى الشرق من ذلك الخط، يتم مصادرتها وتوقع عليها العقوبات المفروضة على السفن التي تمارس تجارة الرقيق، وذلك ما لم تكن قد دفعت بها حالة الجو إلى منطقة الحظر. وقد ألحقت بالمعاهدة الأنظمة الخاصة بالتفتيش البحري التي أباحته بريطانيا لسفن البحرية الهندية، إضافة إلى سفن الأسطول الملكي البريطاني[٧٥].

ومما هو جدير بالذكر أن معاهدة مورسبي اقتصرت على فرض حظر جزئي على تجارة الرقيق، إذ اكتفت بتحديد مناطق التفتيش ومنعت بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية، وبالتالي فإنه لم يترتب على توقيع تلك المعاهدة إلغاء أو حظر كلي لتجارة الرقيق، وقد أكد السيد سعيد صراحة للكابتن مورسبي أنه لم يعد مستعدا لتعريض مركزه لمزيد من الأخطار بفرض قيود جديدة، وإن كان على استعداد لفرض حظر كلي إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على حمايته برا وبحرا ضد المنافسين له في الخليج والجزيرة العربية، أو أن تمنحه مستعمرة موزمبيق البرتغالية، أو تدفع له مبلغا من المال يكفيه للانتقال من مسقط لكي يستقر نهائيا في جزيرة زنجبار. وحين عرض مورسبي تلك المقترحات على حكومة بومباي رفضتها رفضا قاطعا باعتبارها مقترحات غير عملية، إذ إن مسألة حماية السيد سعيد تعد خروجا عن سياستها التقليدية القائمة على عدم التدخل في المنازعات الداخلية، كما أن فصل موزمبيق عن البرتغال يعد إجراءً مستحيلا، وانتقال السيد سعيد من مسقط إلى زنجبار سيكون من شأنه التأثير على توازن القوى في الخليج، فضلا عن أنه سيتيح الفرصة لموجات متتالية من الاضطراب والفوضى.

وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيدا أنه من الصعب عليها قمع تجارة الرقيق دفعة واحدة، ومن ثم اكتفت في تلك المرحلة بما قررته معاهدة مورسبي من حظر جزئي، نظرا لما قد يسببه الحظر الكلي من فقدان السيد سعيد لمركزه وجانب كبير من موارده. غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أقدمت في عام ١٨٣٩ على خطوة أخرى، حين أثار الكابتن كوجان Cogan في خلال المباحثات التجارية التي أجراها مع السيد سعيد والخاصة بمعاهدة ١٨٣٩ موضوع مكافحة تجارة الرقيق، وتبين له من تلك المباحثات أن السيد سعيد لم يكن يرفض فكرة الحظر الكلي، وإنما كان يحدد شروطا خاصة، وعندما سأله كوجان عما إذا كان يكفيه ضم جزر البحرين إليه، لم يتحمس لذلك دون الحصول على تعهد صريح من الحكومة البريطانية لضمان استمرار تلك الجزر في حوزته، وفي هذه الحالة فإنه يوافق على حظر تجارة الرقيق في المناطق الواقعة غرب بركة على ساحل الباطنة إلى مناطق الخليج الأعلى، وحتى في حال موافقته على حظر تصدير الرقيق من ممتلكاته الإفريقية، فإنه سوف يستمر في استيراد العبيد من داخل القارة إلى زنجبار للعمل في مزارعها[٧٦].

وقد انتهت مباحثات كوجان مع السيد سعيد إلى الاكتفاء بوضع بند في معاهدة ١٨٣٩ نص على تأكيد معاهدة مورسبي، وعلى حق سفن الأسطول الهندي والأسطول

الملكي في القيام بعمليات التفتيش البحري مع توسيع حدود المنطقة التي تخضع لتلك العمليات (٧٧).

ولم تلبث أن اتخذت الحكومة البريطانية خطوة أخرى أكثر جرأة، حين نقل أتكنز همرتون رسالة من وزير الخارجية البريطانية اللورد أبردين Aberdeen للسيد سعيد في عام ١٨٤٢، وكانت هذه الرسالة بمثابة ضربة شديدة وجهت إليه إذ كانت تطالبه بإلغاء تجارة الرقيق نهائيا إلى درجة أن السيد سعيد «اعتبرها هي وعزرائيل شيئا واحدا»(٧٨)!. ومن ثم قرر أن يبعث رسولا إلى الملكة فكتوريا لإعادة النظر في قرار حكومتها القاضي بإلغاء تجارة الرقيق من ممتلكاته بشكل نهائي. وفي أواخر ذلك العام توجه مبعوثه الخاص علي بن ناصر إلى لندن حاملا رسائل موجهة إلى كل من الملكة فكتوريا واللورد بالمرستون رئيس الحكومة البريطانية واللورد أبردين وزير الخارجية البريطانية. وحرص السيد سعيد على أن يؤكد في تلك الرسائل بأن الحظر الكلي لتجارة الرقيق سيؤدي بالقطع إلى انهيار وضعه الاقتصادي في كل من مسقط وزنجبار، كما سيقضي على تجارة العاج لأن العبيد هم الذين يحملونه من الداخل إلى الساحل، غير أن المهمة التي قام بها علي بن ناصر لم تسفر عن نتائج إيجابية (٧٩).

وفي خلال تعثر المباحثات التي أجريت من أجل التوصل إلى معاهدة جديدة بشأن إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٤٤،أرسل السيد سعيد رسالة إلى اللورد بالمرستون أبدى فيها استعداده للحظر الكلي لتجارة الرقيق في زنجبار إذا ما وافقته الحكومة البريطانية على الشروط التالية :

– أن تساعده بريطانيا في ضم البحرين إلى ممتلكاته مع تعهدها باستمرار خضوعها له، أو أن تقدم له تعويضا ماليا يغطي خسائره من جراء حظر تجارة الرقيق (٨٠).

– ألا يكون هناك تدخل من الجانب البريطاني في عمليات نقل الرقيق من داخل القارة إلى الساحل ضمن مساحة تحدد من جزيرة لامو شمالا إلى جزيرة كلوة جنوبا بما في ذلك جزر بمبا وموفيا وزنجبار.

–ألا يعتبر مسؤولا عن أي انتهاك لقانون حظر تصدير الرقيق إذا تم التصدير دون علمه أو عن طريق التهريب. كما أنه ليس مسؤولا عن ممارسة تجارة الرقيق من قبل حكام الخليج والجزيرة العربية إذ إنه لا يملك أي نفوذ عليهم، وبالتالي لا يستطيع منعهم أو إجبارهم على التخلي عن تلك التجارة.

-إعفاء السفن التي تقل أحد أفراد أسرته من التفتيش.

- أنه لابد من مضي بعض الوقت كي يتسنى له اتخاذ الاجراءات اللازمة لإبلاغ رعاياه بإلغاء تجارة الرقيق.

- أن تضمن الحكومة البريطانية أن يخلفه في الحكم كل من نجليه السيد خالد في زنجبار والسيد ثويني في مسقط.

وقد أجاب اللورد بالمرستون على رسالة السيد سعيد بأنه لا يرى داعيا لإدراج الشروط التي أوردها في نصوص المعاهدة المزمع عقدها. وحين فشل السيد سعيد في مقاومة الضغوط البريطانية أو الحصول على مكاسب مالية أو إقليمية، انتهى به الأمر إلى التوقيع بنفسه مع الكولونيل همرتون على المعاهدة في ٢ أكتوبر ١٨٤٥، التي تعهد بموجبها أن يمنع تحت أشد العقوبات نقل العبيد من ممتلكاته الإفريقية إلى ممتلكاته العربية، وعلى أن يبذل أقصى ما في وسعه ونفوذه لدى شيوخ وأمراء الخليج وشبه الجزيرة العربية لمنعهم من استيراد العبيد من المناطق التي يسيطر عليها في شرقي القارة الإفريقية. وذهب تأكيدا لحسن نواياه في أن ضمن لسفن البحرية الملكية وسفن شركة الهند الشرقية البريطانية مصادرة أية سفينة عربية، إذا ما اشتبه في أنها تحمل عبيدا من ممتلكاته في شرقي إفريقيا إلى ممتلكاته الآسيوية[٨١]. وتقرر أن يبدأ العمل بتلك المعاهدة اعتبارا من أول يناير١٨٤٧، وذلك لإتاحة الفرصة لإخطار كل من يعنيهم الأمر بما اشتملت عليه تلك المعاهدة من بنود[٨٢].

ومما يسترعي الانتباه أنه على الرغم من توقيع معاهدة ١٨٤٥، فقد استمرت تجارة الرقيق قائمة، ولم يكترث السيد سعيد بتطبيق بنودها، وذلك على الرغم من الاجراءات المشددة التي اتخذتها سفن التفتيش البريطانية. ولم يلبث أن توقف مفعول تلك المعاهدة عقب وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦، وأخذت الحكومة البريطانية تعاني معاناة شديدة من مخالفات صريحة لبنودها من جانب خلفائه إلى درجة عادت فيها تجارة الرقيق تستأنف سيرها من جديد بأكثر مما كانت عليه، كما انتعشت تلك التجارة انتعاشا ملحوظا خلال فترة الفوضى والاضطراب التي واكبت أزمة الوراثة إلى درجة أن الكولونيل «رجبي» Rigby، الذي خلف «همرتون » في قنصلية زنجبار، ذكر في أحد تقاريره أن السيد ماجد - الذي خلف السيد سعيد في حكم زنجبار - يكاد يكون هو الشخص الوحيد في سلطنة زنجبار الذي لم يشتغل بتجارة الرقيق !

وقد يكون من الإنصاف أن ندرك حقيقة مؤداها أن النشاط الذي ارتبط بتجارة الرقيق في سلطنة زنجبار لم يكن قاصرا على التجار العرب وحدهم، وإنما كان يمارس من قبل رعايا الدول المسيحية، ولعل الأوامر التي كان يصدرها حكام السلطنة العربية في زنجبار إلى الولاة التابعين لهم في مقاطعات الشرق الإفريقي بمنع بيع الرقيق إلى رعايا الدول المسيحية، إنما تؤكد بشكل قاطع مدى تورط هؤلاء في تجارة الرقيق [٨٣].

علاقة السيد سعيد بفرنسا

سبقت الإشارة إلى أن الفرنسيين تمتعوا بمركز اقتصادي وسياسي هام في سلطنة مسقط حتى سقوط مستعمرتهم في جزيرة موريس على أيدي الإنجليز في عام ١٨١٠. وفيما يبدو أن تعامل السيد سعيد مع دولتين كبيرتين - بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية - قوى مركزه في مجال العلاقات الخارجية، ولم يعد ينظر إلى فرنسا كدولة يعتمد عليها أو يرجو من ورائها نفعا. غير أن عقد معاهدتي ١٨٣٣ و١٨٣٩ مع الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية كان لابد أن يعطي فرنسا الفرصة لكي تطالب بقدر مساو من الامتيازات التجارية التي تمتعت بها كل من الدولتين، وخاصة بعد أن أخذ نفوذها يتدعم في بعض مقاطعات الشرق الإفريقي. ومن الملاحظ أن السيد سعيد تردد بعض الشيء في منح فرنسا مثل تلك الامتيازات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى ضعف النفوذ الفرنسي، وازدياد التوتر بينها وبين بريطانيا بشأن المسألة المصرية في عام ١٨٤٠-١٨٤١، ومن ناحية أخرى فإن المعاهدتين التجاريتين اللتين أبرمهما مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد أشبعتا غروره وعززتا من كيانه، حين وجد نفسه يتعامل على قدم المساواة مع دولتين كبيرتين.

ولكن سرعان ما تغير موقف السيد سعيد تجاه فرنسا حين أخذت تقوم بعملياتها العسكرية في شرقي إفريقيا وتسيطر على جزيرة نوسيبي[٨٤]، وتتوسع في مدغشقر القريبة من ممتلكاته، الأمر الذي أثار قلقه وتوجسه مما قد ينتج عن ذلك من تهديد لممتلكاته. ولم يلبث أن تأكدت له صحة ظنونه حين قدمت بعض البوارج الحربية الفرنسية إلى زنجبار في عام ١٨٤٠، وتصادف أنه كان في ذلك الوقت في مسقط، واستقبل ابنه «هلال» تلك المظاهرة البحرية التي قدم فيها الفرنسيون مطالبهم بتأسيس قواعد عسكرية لهم في كل من زنجبار ومقديشيو وبراوة، كما طالبوا بتأسيس قنصلية لهم في زنجبار. ولم يكن أمام السيد هلال سوى الاعتذار لقائد الحملة الفرنسية بأنه ليست لديه السلطة لكي ينفذ للفرنسيين مطالبهم أو أن يتفق معهم في أمور خطيرة إلى ذلك الحد في

غياب والده[٨٥]. وحين عاد السيد سعيد إلى مقر حكمه في زنجبار، اتجه إلى استخدام صداقته لبريطانيا لدفع الأطماع الفرنسية عن ممتلكاته في الشرق الإفريقي، فكتب إلى حكومة لندن يؤكد أن الفرنسيين يضعون أعينهم على ممتلكاته، وأنه يتعين عليها أن تعمل من جانبها على كبح جماحهم، وإلا سيجد نفسه مضطرا للموافقة على مطالبهم.

على أن التجارب التي مر بها السيد سعيد في مسقط قد أكدت له عدم جدوى الاعتماد على الإنجليز، ولذلك أخذ يعمل على كسب صداقة الفرنسيين ليتجنب خطرهم، ولكنه في نفس الوقت كان يخشى غضب الحكومة البريطانية إذا ما وثق علاقاته بهم. وأغلب الظن أن السيد سعيد استخدم العروض الفرنسية أو بالأحرى الضغوط الفرنسية كي يساوم بها الإنجليز، حيث ذكر لهمرتون أن الفرنسيين يلحون في الحصول على معاهدة تجارية بيد أنه يخشى ألا يقتنع الفرنسيون بنفس الشروط التي نصت عليها معاهدة ١٨٣٩، وتساءل عن موقف الحكومة البريطانية فيما لو منح الفرنسيين امتيازات أكثر من الامتيازات التي تحصلت عليها؟. وحين كتب همرتون بذلك إلى اللورد أبردين أجابه بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في التدخل في أمر المعاهدة التي يزمع السلطان إبرامها مع الفرنسيين، ولكنها تشترط ألا يكون لهم من الامتيازات أكثر مما تحصلت عليه، أو أن يكون لها نفس الامتيازات التي قد تمنح للفرنسيين[٨٦].

كانت هذه هي الظروف التي تم في خلالها عقد المعاهدة التجارية بين فرنسا والسيد سعيد في عام ١٨٤٤، والتي يصفها «فيروز قاجار» Kajare بأنها كانت انتصارا كبيرا للسياسة الفرنسية، إذ كانت تعني عودة ازدهار العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والسيد سعيد[٨٧]، إذ نصت على حرية التجارة والسماح للرعايا الفرنسيين بحرية التنقل في ممتلكات السلطان دون أية عقبات، وعلى معاملة رعايا البلدين معاملة الدولة الأكثر رعاية، كما منحت المعاهدة الفرنسيين بعض الامتيازات القضائية، وسمحت لهم بتأسيس المراكز التجارية في جميع مناطق السلطنة[٨٨]. وقد اتخذت المعاهدة شكلها النهائي بعد إجراء تعديلات عليها في فبراير ١٨٤٦، وتبع ذلك تأسيس قنصلية فرنسية في زنجبار في عام ١٨٤٧ كما تأسست العديد من البيوت التجارية الفرنسية، كان من أبرزها بيتان هامان من مرسيليا هما بيتي «رابو» Rabaud و«فيدال» Vidal، مما أدى إلى توثيق العلاقات التجارية بين البلدين[٨٩]، كما أخذت سفن السيد سعيد تصل إلى الموانى الفرنسية حاملة معها موارد الشرق الإفريقي[٩٠].

حركة الكشف والتبشير في شرقي إفريقيا

لم تقصر الدول الأوروبية اهتمامها بالشرق الإفريقي على التجارة وحدها، بل إن الحركات الاستكشافية والبعثات التبشيرية بدأت نشاطها هي الأخرى. وقد بدأ المستكشفون والمبشرون الأوروبيون يتوغلون في مقاطعات الشرق الإفريقي منذ منتصف القرن التاسع عشر، ونجح المبشرون بصفة خاصة في تأسيس عدة مراكز تبشيرية. ويبرز من بين أولئك المبشرين والمستكشفين كرابف وريبمان، وينسب إلى الأخير اكتشاف مرتفعات كليمنجارو، أما عن كرابف فقد ركز نشاطه في العمليات التبشيرية، وقد قضى بعض الوقت في زنجبار يدرس اللغة السواحلية ويبشر بالمسيحية بين الأهالي. ومن المهم أن نذكر أن كرابف وغيره من المبشرين لاقوا كثيرا من عناية السيد سعيد، ويعترف كرابف في الكتاب الذي وضعه عن عملياته التبشيرية في شرقي إفريقيا بما منحه له السيد سعيد من تسهيلات، وكيف كان يستعين بنفوذه في التوغل في المقاطعات الداخلية إذ كان يمده برسائل للرؤساء التابعين له يطلب فيها أن يعاملوه أجمل معاملة لأنه يعمل على تحويل الوثنيين إلى معرفة الله، وعلى ذلك ينبغي أن يقدموا له كل ما يحتاج إليه من خدمات(٩١). كما يذكر كرابف أنه استقبل استقبالا حسنا من همرتون الذي طلب منه البقاء في زنجبار لكي يعظ الأوروبيين ويعمل على تأسيس المدارس التبشيرية لتثقيف العرب والسواحليين. غير أن فترة بقاء كرابف في زنجبار لم تتعد أكثر من بضعة شهور آثر في نهايتها الانتقال إلى جزيرة لامو ثم إلى بلاد الجالا حيث أسس مركزا تبشيريا هناك. ومضى كرابف في عملياته التبشيرية تحدوه آمال كبيرة، ولكنه سرعان ما أدرك – كما أدرك غيره من المبشرين – أن الطبيعة أقسى عليه من المواطنين، ففي خلال بضعة أشهر من بدء عملياته التبشيرية فقد زوجته وابنته، وكاد هو نفسه يموت من جراء إصابته بالحمى(٩٢).

ولم تقتصر الإرساليات التبشيرية على تلك البعثة الألمانية التي كان يقوم عليها كرابف، بل كان للفرنسيين دورهم في النشاط التبشيري في شرقي إفريقيا، وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى إحدى البعثات الفرنسية الكاثوليكية التي قامت بتأسيس مستوصف ومدرستين، كما حذا الإنجليز حذو الفرنسيين حيث مارسوا نشاطهم التبشيري الإنجليكاني.

وكما لقي المبشرون على اختلاف مذاهبهم الدينية عناية السيد سعيد ورعايته، فقد لقيها أيضا المستكشفون الأوروبيون من رواد حركة الكشوف الجغرافية في شرقي

إفريقيا. وقد قام أولئك المستكشفون بعملياتهم الكشفية مسترشدين بما أوجده التجار العرب من مراكز تجارية على طول خطوط القوافل الممتدة من الساحل إلى الداخل. وقد نوه كثير من أولئك المستكشفين ومن بينهم «ريتشارد برتون»، أنه بفضل السيد سعيد نجحت بعثاتهم الاستكشافية في شرقي إفريقيا[٩٣].

السيد سعيد والأطماع الأجنبية

ونحن إذا ما عرضنا لتلك البعثات الأوروبية التي اتخذت شكل غزو تبشيري واستكشافي، إضافة إلى النشاط الاقتصادي الذي كانت تقوم به الدول الأجنبية في زنجبار والشرق الإفريقي، استطعنا أن ندرك مقدار الخطر الذي كان يتربص بتلك المقاطعات التي حاول السيد سعيد أن يقيم منها إمبراطورية عمانية في الشرق الإفريقي. غير أن تلك الآمال التي كانت تراوده لم تجد سبيلها إلى النجاح، وعلى العكس من ذلك فإن انشغال السيد سعيد بممتلكاته الإفريقية أدت إلى إهماله لشؤون ممتلكاته الآسيوية حتى كادت تخرج في جملتها من بين يديه. وفيما يبدو أن السيد سعيد لم ترعه تلك الحقيقة الواقعة بالنسبة لممتلكاته العمانية التي ألفت المنازعات والاضطرابات في الوقت الذي أصبح فيه مقر الحكم يبعد آلافا من الأميال عنها، إذ من المؤكد أنه أخذ يأنس إلى ممتلكاته في شرقي إفريقيا، ومن ثم كان حرصه على تنمية مواردها واستغلال إمكاناتها التجارية والزراعية، غير أن طموحاته في تأسيس إمبراطورية عمانية في شرقي إفريقيا كان من الصعب تحقيقها أو الاحتفاظ بها في غمار القرن التاسع عشر، ذلك القرن الذي شهد تفوق قوة أوروبا المادية والعسكرية، وشهد هذا الرتل الطويل من المستكشفين والرواد والمبشرين والتجار الأوروبيين الذين انتبهوا إلى تلك الحقيقة وهي أن هناك أمكنة في إفريقيا صالحة للاستغلال وأنها قارة جديرة بالامتلاك والسيطرة. وهكذا شاءت الظروف أن تصطدم رغبة السيد سعيد في تأسيس إمبراطورية عمانية في إفريقيا مع رغبة الدول الأوروبية في السيطرة على تلك القارة واستعمارها واقتسامها فيما بينها. ويمكننا أن نستعير في هذا السياق ما ذكره «بيرس» في تعليقه على إمبراطورية السيد سعيد في شرقي إفريقيا بأنه ولد متأخرا أكثر من مئة عام وفي وقت غير ملائم لتحقيق ما كان يتطلع إليه من آمال[٩٤].

على أنه إذا كانت الظروف لم تمكن السيد سعيد من تحقيق حلمه في تكوين إمبراطورية إفريقية تبقى من بعده، فقد كان ذلك هو الحال أيضا في ممتلكاته في عمان. وقد سبقت الإشارة إلى أن إهماله لتلك الممتلكات نتيجة إقامته الطويلة في زنجبار أدت

إلى تفككها، فانفصلت صحار في عام ١٨٣٩، وكثرت ثورات الإباضيين وتعددت غزوات السعوديين. ويمكننا أن نتعرف على مدى ما وصلت إليه منزلة السيد سعيد من تردٍّ في عمان إذا ما طالعنا بعض التقارير التي كان يبعث بها همرتون – القنصل البريطاني في زنجبار في عام ١٨٤١– إلى حكومته، حيث يذكر فيها أن السيد سعيد لا يظهر إلا قليلا من العناية بممتلكاته في عمان فيما لا يتجاوز الموانى البحرية، وأن نفوذه في المقاطعات الداخلية من عمان قد ولى دون رجعة بسبب الطابع الواهن لحكومته وهو ما يعرفه ويشعر به(٩٥).

على أنه مهما بالغنا في إلقاء اللوم على السيد سعيد إهماله لشؤون ممتلكاته في عمان، فإن ذلك اللوم يمكن أن يوجه أيضا إلى الحكومة البريطانية لتخليها عن تقديم العون له. وقد تكون حقيقة أن الحكومة البريطانية قدمت له العديد من المساعدات، ولكن تلك المساعدات كانت لمصلحتها الخاصة قبل أن تكون لمصلحته، وذلك على الرغم مما تؤكده المصادر والوثائق البريطانية بأنه لولا مساعدة بريطانيا له لضاع حكمه سواء على أيدي السعوديين أو الإباضيين أو الزعماء المنافسين. وليس من شك في أن الدعم البحري الذي كانت تقدمه الحكومة البريطانية له كان بلا شك مصحوبا بنتائج مفيدة إذ أوقف دسائس متعددة كانت تحاك لإضعاف سلطته، وأوجد في نفوس أتباعه درجة كبيرة من الثقة لم تكن لتأتي من أي مصدر آخر. وبصدد ذلك تؤكد وثائق حكومة بومباي في عام ١٨٣٩ «ان استعراض حوادث السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بهذا الإزعاج المتكرر أدى إلى إيجاد رأي غير مرض تجاه حليفنا الإمام. وليس من الممكن على الإطلاق تجاهل أن نفوذنا وحده هو الذي حال دون سقوط عظمته، ولولا أن سياسة السعوديين كانت أكثر جنوحا إلى السلم نظرا إلى انصراف اهتمامهم إلى متاعبهم الخاصة، لكنا مضطرين على الأرجح إلى الدخول في حرب فعلية للدفاع عن عاصمة الإمام»(٩٦).

ويتضح من ذلك أن أمر الدفاع عن مسقط كان يهم الحكومة البريطانية، وبالتالي فإن المساعدات التي قدمتها لم تكن مساعدات خالصة له دون أي اعتبار آخر. ولعل ذلك الموقف هو الذي يفسر السبب في عدم انتظام تلك المساعدات، إذ كانت الحكومة البريطانية تسرع في تقديمها في بعض الأحيان بينما تعتذر عن عدم تقديمها في أحيان أخرى وتكتفي بإسداء النصح له، فضلا عن أنها كانت تساعده بالقدر الذي تمكنه من المحافظة على ممتلكاته الأصلية دون أن تشجعه على التوسع في جهات أخرى.

على أنه مهما قيل عن فشل السيد سعيد في الحفاظ على تماسك ممتلكاته في عمان،

أو عن فشله في الإبقاء على ممتلكاته في شرقي إفريقيا، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أنه في خلال السنوات التي قضاها في زنجبار تمكن من أن يؤثر في الشرق الإفريقي تأثيرا حضاريا واقتصاديا ملحوظا، ومعروف أن شهرة السيد سعيد في العالم الخارجي إنما كانت ترجع إلى حكمه في زنجبار أكثر مما ترجع إلى حكمه في عمان.

وعلى الرغم من أن السيد سعيد كان على صلات بكثير من الدول الأجنبية، إلا أنه كان يحسب حسابا كبيرا لبريطانيا نظرا لتفوقها البحري ونفوذها في الخليج العربي والمحيط الهندي على مقربة من بلاده. وفي تقديرنا أن بريطانيا استفادت من صداقتها للسيد سعيد فائدة كبيرة، فبمعاونته استطاعت أن تقمع تجارة الرقيق إلى درجة كبيرة، وتؤكد العديد من المصادر أن السيد سعيد لم يأخذ من الحكومة البريطانية أية تعويضات مادية عما سببته معاهدات إلغاء تجارة الرقيق من خسائر فادحة له. وفضلا عن ذلك فقد دفعت صداقته للإنجليز - التي استمرت على مدى نصف قرن - إلى تقديمه الكثير من الهدايا توثيقا لروابط الود والصداقة معها. وتعزى تلك الهدايا التي كان يقدمها عن طيب خاطر إلى نوع من الكرم العربي الذي كان يسيطر على تصرفاته، أو إلى رغبته في أن ينال شهرة في العالم الخارجي، أو سياسة كان يبغي من ورائها أن يضمن تأييد الحكومة البريطانية له وتقوية نفوذه أمام المنافسين له من أفراد أسرته أو زعماء قومه. وقد رشحته الحكومة البريطانية ليكون عضو شرف في الجمعية الآسيوية الملكية في عام ١٨٣٥ اعترافا بوقوفه إلى جانبها في قمع تجارة الرقيق في الشرق الإفريقي، وتقديرا للجهود التي يبذلها لإدخال الحضارة والتقدم في بلاده[٩٧]. وليس من شك في أن اشتراك السيد سعيد في تلك الجمعية قد أظهر اسمه في المجتمع الأوروبي، وإن كلفه ذلك الكثير من الهدايا التي كان يقدمها عن بذخ سواء لحكومة الهند أو للملكة فكتوريا التي عاصر النصف الأول من حكمها، حيث شهد بلاطها توافد مبعوثيه يحملون إليها هدايا السلطان، ولم يلبث أن أعلن في عام ١٨٥٤ تنازله لها عن جزر كوريا موريا التي كان يعدها داخلة ضمن ممتلكاته[٩٨].

وكانت تلك الجزر غنية بنوع معين من السماد «ذرق الطيور» حاول بعض المستثمرين الإنجليز الاستفادة منه، كما طلبت الحكومة البريطانية منه أن يتنازل لها عن تلك الجزر لاستخدامها كمحطة لتزويد السفن بالوقود. ولم يبد السيد سعيد أي اعتراض على مطلب الحكومة البريطانية، بل على العكس من ذلك أظهر أنه على أتم الاستعداد لكي يتنازل عنها دون أي مقابل قائلا إنه إذا احتاجت حكومة جلالة الملكة أي قسم آخر من

ممتلكاته أو إلى ممتلكاته بكاملها سواء في جزيرة العرب أو في إفريقيا فإنه على أتم الاستعداد للتخلي عنها ![٩٩]. والجدير بالذكر أن تنازل السيد سعيد عن تلك الجزر لم يؤد إلى نتيجة فعلية، إذ اتضح أنه لم يكن يمارس أية سلطة فعلية عليها، مما أرغم الحكومة البريطانية على استخدام القوة لإخضاع سكانها.

وقد يكون من المناسب قبل أن نصل إلى نهاية ذلك الفصل أن نعرض لشخصية السيد سعيد.

شخصية السيد سعيد

أطنب كثير من المؤرخين في الحديث عن شخصية السيد سعيد، والحق أنه كان متمتعا بقدر كبير من المزايا والصفات التي جعلت منه شخصية يشار إليها في المجتمع الخارجي، وليس من شك في أنه كان واحدا من أشهر الرجال الذين عرفتهم الجزيرة العربية في تاريخها الحديث.

وتحدثنا ابنته «سالمة» في مذكراتها التي وضعتها باللغة الألمانية نتيجة لزواجها من أحد الضباط الألمان وإقامتها في ألمانيا، بأنه كان حاكما مستنيرا له مهابة تبعث على الاحترام، وقد عرف بأصالته وتواضعه النبيل حيث كان يقوم بزيارات شخصية لأتباعه ويشاركهم في مناسباتهم السارة أو في محنهم، كما امتاز بحبه للعدالة وفي ذلك تقول «إنه كان يعد القضاء أهم الأشياء في نظره، وفيه كان لا يعرف فرقا بين أحب أبنائه أو أحقر أتباعه»[١٠٠]. وكان يكره تنفيذ عقوبة الإعدام، وبلغ به الأمر أنه كان يدفع دية الدم من جيبه الخاص ليتلافي أحكام الإعدام[١٠١].

ويؤكد لنا العديد من الرحالة الذين زاروه أنه كان يستقبلهم بحفاوة بالغة تترك أثرا كبيرا في نفوسهم، ويحدثنا أحد أولئك الرحالة ويدعى «شابوي» Chappuis أنه لقي أثناء زيارته لزنجبار في عام ١٨٤٦ والتي استغرقت خمسة وثلاثين يوما أطيب الرعاية والعطف من السيد سعيد. وقد حرص «شابوي» على التأكيد على تواضعه فذكر أنه عندما دخل عليه في قصره وجده جالسا على بساط مربعا ساقيه على «مخدتين» على الطريقة الشرقية، ولكنه ما كاد يقترب منه حتى نهض واقفا بتواضع جميل ليستقبله بحرارة بالغة وأمسك بيده وشد عليها بعض الوقت. وقد لمس «شابوي» أثناء إقامته بزنجبار مدى شعبية السيد سعيد إذ كان الرعية يعتبرونه أبا لهم قبل أن يكون سلطانا عليهم، وكان قصره مفتوحا لهم في كل وقت [١٠٢].

وتحدث الرحالة «ولستد» Wellested عن السيد سعيد فذكر أنه يحتفظ بكثير من الصفات البدوية الأصيلة فهو لا يتحلى بجواهر، وحتى ملابسه لا تكاد تختلف كثيرا عن ملابس رعيته، وكان يحب الظهور في المناسبات بدون صخب أو ضجيج، كما كان يحرص على زيارة والدته يوميا ليقدم لها فروض الطاعة (١٠٣).

وكان السيد سعيد يحرص على الاستفادة من الرحالة الذين يفدون على بلاده ليناقشهم ويطلب منهم أن يحدثوه عما يجري في البلاد التي سافروا إليها. ويحدثنا «شابوي» بصدد ذلك أن الإمام سأله عن كيفية الحكم في بلاده، وتعجب كثيرا عن عدم وجود سلطان بها، ولما أجابه بأنها تحكم بواسطة مجلس نيابي منتخب من المواطنين، قال استغفر الله!. ويقول «شابوي» إن السيد سعيد حرص على أن يسأله عن أعياد تركيا ومصر وحفلات الزفاف السلطاني في البوسفور وعن الحروب التي كانت دائرة بين روسيا والدولة العثمانية، وكان يطلب منه بشغف أن يسترسل في تلك الأحاديث، وخاصة عما يفعله محمد علي في مصر من إصلاحات كحفر ترعة المحمودية وإنشائه لجيش وأسطول وبناء الاستحكامات في مدينة الإسكندرية(١٠٤).

ومن المؤكد أن اتصال السيد سعيد بالأوروبيين كان له تأثير كبير في اتساع أفقه واستنارة ذهنه، وفضلا عن ذلك كانت له حاشية مستنيرة. وقد أبدى الرحالة الإنجليزي «شبرد» Shepherd إعجابه على وجه خاص بمترجم السيد سعيد المدعو «حمود بن خميس»، فذكر عنه أنه كان رجلا متحررا يمتلك مكتبة كبيرة حوت مختلف كتب الفنون والعلوم والتاريخ(١٠٥).

وقد تزوج السيد سعيد عدة مرات، كانت المرة الأولى من ابنة عمته «موزة بنت الإمام» في عام ١٨٢٧، ولكنه لم يلبث أن انفصل عنها وتزوج من حفيدة شاه الفرس «فتح علي شاه» وأتى بها إلى زنجبار في عام ١٨٤٩، وبنى لها الحمامات على الطراز الفارسي، ولكنها كانت مكروهة من عرب عمان بسبب غطرستها وكبريائها. وبالإضافة إلى زوجاته الشرعيات كان للسيد سعيد حريم يتكوّن من أكثر من سبعين امرأة، ويقال إنه كان أبا لـ ١١٢ طفلا مات أكثرهم أثناء حياته(١٠٦).

والحق أن السيد سعيد كان شخصية إنسانية جذابة، وقد مات عن خمسة وستين عاما قضى منها خمسين عاما في الحكم، وكان بذلك أول حاكم يحكم في سلطنة مسقط وزنجبار ذلك الحكم الطويل، وقد جاءته الوفاة في البحر عند عودته من مسقط إلى

زنجبار في عام ١٨٥٦، ودفن في تلك الجزيرة التي أحبها وأخلص في تعهدها ورعايتها، وانتقل خبر وفاته إلى مسقط «فوقعت في البلد صيحة عظيمة من أهلها حتى خيل أن الجبال تزعزعت منها» كما ذكر مؤرخ سيرته حميد بن رزيق[١٠٧]!.

هوامش الفصل الرابع

١) Ethel Younghusband, Glimpses of East Africa and Zanzibar, London, 1908, p. 238.

٢) Foreign Office, Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign Office, Historical Section, Kenya, Uganda and Zamnzibar, no 96, London, 1920, p. 40.

٣) R. N. Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean (A Record of Naval Experiences) London, 1873, p. 364.

٤) R. Coupland, East Africa and Its Invaders (From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856), Oxford, 1938, p. 218.

٥) E. Sylvia Pankhurst, Ex Italian Somali Land, London, 1951, p. 15.

٦) Coupland, op. cit., p. 220.

٧) Ibid., pp. 222-223.

٨) The Journal of Lieutenant Butler of Baracouta in: Charles Eliot, East Africa Protectorate, London, 1905, p. 317.

٩) Coupland, op. cit., p. 327.

١٠) لمزيد من التفصيل عن محمية أوين، انظر : J. B. Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795-1880 Oxford, 1968, p. 217.

١١) Bombay Government , Selections from the Records of Bombay Government, Historical and other Information connected with the province of Oman, Muscat. Bahrain and other places in the Persian Gulf, New Series no XXIV, Bombay, 1856, p. 191.

١٢) R. Coupland, The Exploitation of East Africa 1856-1890. London, 1938, p. 9.

١٣) Kapf, op. cit., p. 534.

١٤) R. N. Lyne, Zanzibar in Contemporary Times, London, p. 22.

١٥) Ch.Guillain, Documents sur l' Histoire, la Geographie et le Commerce de l' Afrique Orientale, Paris, 1856,Relation du Voyage d' exploration a la Cote Orientale d' Afrique execute pendant les annees 1847-1848, tome 1, p. 193.

١٦) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 279.

١٧) Lyne, op. cit., pp. 29-30.

١٨) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 281.

١٩) Le Roy, D' Aden a Zanzibar, Un coin de l' Arabie Heureuse le long des Cotes, Tours, MDCCCXCI, p. 264.

٢٠) Pankhurst, op. cit., p. 16.

٢١) Krapf, op. cit., p. 537 sq.

٢٢) F. O. no 96, Kenya, Uganda and Zanzibar, p. 40.

٢٣) Y. D' Avezac, Iles de l' Afrique, Paris, MDCCXLVIII, p. 141.

٢٤) F. B. Pearce, Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London, 1920, p. 118.



٢٥) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 295.

٢٦) Pearce, op. cit., p. 118.

٢٧) Mona McMillan, Introducing East Africa, London, 1945, p. 162.

٢٨) Coupland, East Africa and Its Invaders, pp. 302-303.

٢٩) D' Avezac, op. cit., p. 14.

٣٠) McMillan, op., cit., p. 175.

٣١) R. Burton, Zanzibar, City, Island and Coast, vol. 1, London, 1872, pp. 315-317.

٣٢) "When One pipes in Zanzibar, They dance on the Lakes", Pearce, op. cit., p. 113.

٣٣) Coupland, The Expllloitation of East Africa, p. 5.

٣٤) Pearce, op. cit., p. 128.

٣٥) Colomb, op. cit., p. 365.

٣٦) Coupland, op. cit., p.4.

٣٧) Pearce, op. cit., p. 122.

٣٨) نقل العرب زراعة القرنفل من جزيرة موريس ، وكان الفرنسيون أول من أدخلوها إلى تلك الجزيرة في عام ١٧٧٠ ، انظر : R. S. Ruete, Said Bin Sultan Ruler of Oman and East Africa (1791-1856), London, 1929, pp. 73-74.

٣٩) F. Chappuis, Visite a l' Imam de Mascate au Zangubar, Extrait de Memoires de la Societe Geographie de Geneve, 1860, p. 357.

٤٠) Lyne , op. cit., p.4.

٤١) Burton, op. cit., vol. 1, p. 265.

٤٢) Guillain, Relation de Voyage, tome 1, p. 238.

٤٣) سالمة بنت السيد سعيد ، مذكرات أميرة عربية ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، نشر وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ١٣٧٩١،انظر المقدمة ، ص ٥٥.

٤٤) Karpf, op. cit., p. 124.

٤٥) Pearce, op. cit., p. 190.

٤٦) Burton, op. cit., vol. 1, pp. 312-313.

٤٧) Chappuis, op. cit., p. 350.

٤٨) Pearce, op. cit., pp. 215-218.

٤٩) Burton, op. cit., vol. 1, p. 295.

٥٠) Coupland, The Exploitation of East Africa, p. 9.

٥١) Lyne, op. cit., p. 35.

٥٢) Coupland, East Africa and Its Invaders, pp. 362-363.

٥٣) لمزيد من التفصيل عن عقد معاهدة ١٨٣٣ راجع عبد الله سراج منسي ، العلاقات العمانية الأمريكية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩ ، القاهرة ١٩٨٦، ص ص ١٥-١٩.

٥٤) المرجع السابق ، ص ١٢.

٥٥) Burton, op. cit., vol. 1, p. 295.

٥٦) Cu. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and



Neighboring Countries, vol. 12, Calcutta, 1892, p. CIXI sq., See also, Select from the Records of Bombay Government, New Series XXIV, Bombay, 1856, pp. 262-264.

٥٧) Lyne, op. cit., p. 33.

٥٨) جمال زكريا قاسم ، **العرب فى أمريكا** ، دراسة لتاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٧٩.

٥٩) راجع بصدد ذلك العلاقات **التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وزنجبار ١٨٢٣-١٨٦٢** لعبد الفتاح حسن أبو علية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، العدد السادس ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م . كما توجد معلومات كثيرة خاصة بتلك البعثة فيما سجله هـ. ف . أيلتس عن أخبارها ، انظر Ahmed Bin Noaman's Mission to the United States of America , Essex Institute, Historical Collection , vol. 98, pp. 241-242. ومما يذكر أن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان نشرت في العدد الخامس من سلسلة "تراثنا" فى عام ١٩٨٢ بعض المقتطفات التي سجلها أيلتس عن تلك البعثة بعنوان : «سلطانة في نيويورك، أولى رحلات الأسطول العماني لأمريكا ١٢٥٦هـ - ١٨٤٠م».

٦٠) Lyne, op. cit., p. 33.

٦١) الوثائق السعودية ، **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية**، العرض التاريخي ، جـ١ ، ص ١٦٤.

Guillain , Relation du Voyage d' Exploration a la Cote Orientale d'Afrique, tome 1, pp. 198-199.

٦٣) Extracts from a brief notes of a visit to Zanzibar belonging to H.H the Imam of Muscat, by Captain Hart in 1834, See Selections from the Records of Bombay Government, New Series XXIV, Bombay, 1856, pp. 273-283

٦٤) عبد الله منسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١.

٦٥) R. Sanger, The Arabian Peninsula, New York, 1954, pp. 188-190.

٦٦) راجع البنود الخاصة بتلك المعاهدة في : Bombay Government, S.R.B.G., vol. XXIV, pp. 250-256.

٦٧) Younghusband, op. cit., p. 238.

٦٨) Lyne, op. cit., p. 34.

٦٩) Burton, op. cit., vol.1, p 315.

٧٠) Colomb, op cit., pp. 382-384.

٧١) Chappuis, op. cit., p. 349.

٧٢) Colomb, op. cit., pp. 373-374.

٧٣) T. Bertram , Arab Rule under the Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa (1741-L 1937), London, 1938, p. 18.

٧٤) Lyne, op. cit., p. 39.

٧٥) Bombay Government, S. R. B. G., vol. XXIV, pp. 653-654, See also, Aitchison, op. cit., pp. 209-211.

٧٦) عن المباحثات التي دارت بين السيد سعيد والكابتن كوجان ، انظر : John Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795-1880, Oxford, 1968, pp. 435-437.

٧٧) انظر البند الخامس عشر من المعاهدة التجارية بين بريطانيا والسيد سعيد الموقعة في ١٣ مايو ١٨٣٩ :

Aitchison, op cit., vol. XII, p. 218, See also, S.R.B.G., vol, XXIV, p. 256.

٧٨) Kelly, op. cit., p. 450.

٧٩) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 508.

٨٠) Kelly, op. cit., p. 581.

٨١) Aitchison, op., cit., vol. XII, pp. 222-223, See also, S.R.B.G., vol. XXIV, pp. 685-687.

٨٢) Edward Hutchinson, The Slave Trade of East Africa, London, 1874, p. 12.

٨٣) John Ghunter, Inside Africa, vol. 2, London, 1959, p. 349.

٨٤) تقع جزيرة نوسيبي على مسافة مئة ميل إلى الشمال الغربي من جزيرة مدغشقر.

٨٥) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 439.

٨٦) Ibid., p. 423.

٨٧) Firouz Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate, (Etude d' Histoire Diplomatique et de Droit Internationale), Paris, 1914, p. 98.

٨٨) راجع المواد الخاصة بتلك المعاهدة والتعديلات التي أدخلت عليها، انظر: Aitchison, op. cit., vol. XII, pp. CIXIII- CIXVIII, See also, S.R.B.G., vol. XXIV, pp. 261-271.

٨٩) Pankhurst, op. cit., p. 16.

٩٠) تذكر بعض المصادر أنه في عام ١٨٤٩ دخلت ميناء مرسيليا إحدى سفن السيد سعيد تحمل هدايا إلى رئيس الجمهورية الفرنسية لويس نابليون، وكتبت الصحف الفرنسية في تعليقها على تلك الزيارة أن إمام مسقط ولد في الرستاق، وهي مقاطعة في إقليم عمان، وتمتد ممتلكاته في شرقي إفريقيا حتى رأس جردفون، ويبلغ تعداد سكان ممتلكاته قرابة خمسة ملايين نسمة ، وتبلغ قوة أسطوله سبعة وثلاثين سفينة حربية. ومبعوث الإمام هو الحاج درويش الذي يبغي عقد صلات تجارية مع فرنسا لإنعاش الصلات القديمة بين البلدين .

٩١) Karpf, op. cit., p. 127.

٩٢) Coupland, op. cit., p. 390.

٩٣) Burton, op. cit., vol.1, p. 34.

٩٤) Pearce, op. cit., p. 20.

٩٥) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية ، عرض الحكومة السعودية ، جـ ١ ، ص ١٩٠.

٩٦) S. R. B. G., vol. XXIV, p. 20.

٩٧) Pearce, op. cit., p. 133.

٩٨) انظر إعلان التنازل في : Aitchison, op. cit., vol. XII, p. 224.

٩٩) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ ١ ، ص ٢١١.

١٠٠) Emily Ruete, Memoires d' Une Princesse Arabe, Paris,1905, pp. 139-140.

١٠١) Pearce, op. cit., p. 114.

١٠٢) Chappuis, op. cit., pp. 329-333.

١٠٣) Wellsted, op. cit., vol. 1, pp. 5-7.

١٠٤) Chappuis, op. cit., pp. 337-339.

١٠٥) Wiliam Shepherd, From Bombay to Bushire, London, 1857, pp. 61-69.

١٠٦) Pearce, op., cit., p. 123.

١٠٧) إبن زريق، سبق ذكره، ص ٤٦١، أنظر أيضاً:

R. S. Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa Lecture given to a joint meeting of the Royal Asiatic & Central Asian. Societies, July 1, 1929, Reprinted from the Central Asian Society, vol. XVI, 1929.

الفصل الخامس

أزمة الاستخلاف
وانفصال زنجبار وملحقاتها عن التبعية العمانية

وفاة السيد سعيد ومعارضة ثويني في تقسيم الدولة العمانية - حملة ١٨٥٩ على زنجبار وتراجعها - موقف فرنسا من النزاع بين مسقط وزنجبار- قمع حركة برغش وزعماء الحرث - التحكيم البريطاني في النزاع بين مسقط وزنجبار - الدوافع الكامنة وراء التحكيم - لجنة تقصي الحقائق- مصادقة اللورد كاننج على قرارات التحكيم والانتقادات التي وجهت إليها - التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك ١٨٦٢- ضعف الروابط بين مسقط وزنجبار - معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ١٨٧٣ وإعفاء زنجبار من دفع المعونة السنوية لمسقط.

أثبتت الأحداث التي مرت بها الدولة العمانية استحالة سيطرتها على توابعها في زنجبار وشرقي إفريقيا سيطرة فعلية، والحق أن الوصول إلى تلك الغاية كان هو الهدف الذي سعت إليه عمان منذ وصولها إلى القوة في أعقاب نجاحها في طرد البرتغاليين من معاقلهم في الخليج العربي والساحل الشرقي لإفريقيا، فتاريخ عمان حافل بتلك الجهود التي بذلها الأئمة والسلاطين من أجل الوصول إلى مركز فعلي في الشطر الإفريقي من ممتلكاتهم.

وليس من شك في أن اتجاه عمان إلى الشرق الإفريقي كان يمليه عليها تلك الصلات الوثيقة التي ربطت بين الإقليمين منذ فترات بعيدة من التاريخ، هذا بالإضافة إلى ما تتميز به المقاطعات الإفريقية من وفرة مواردها وعظم ثرواتها إذا ما قورنت بالأقاليم العمانية الأقل ثراء[1]. ولعل ذلك هو السبب الرئيسي الذي دفع السيد سعيد بن سلطان في النصف الثاني من حكمه إلى مغادرة إقليم عمان لكي يشيد له ملكا في الشرق الإفريقي يحظى فيه بالثروة والنفوذ، غير أنه لم يلبث أن تحقق بنفسه من صعوبة السيطرة على ممتلكاته بشطريها الآسيوي والإفريقي، ذلك أن إقامته في زنجبار كانت تؤدي إلى حدوث الفوضى والاضطراب في عمان مما كان يضطره في فترات متقاربة إلى مغادرة زنجبار لكي يواجه الأمور في عمان التي كانت تتعرض أقاليمها للأخطار التي يدبرها منافسوه، إضافة إلى ما كانت تواجهه من ضغوط شديدة من قبل السعوديين أو غيرهم.

ومن المؤكد أن السيد سعيد كان يدرك خطورة وضع دولته، وأن إقامته سواء في مسقط أو زنجبار لن تؤدي به إلى الاستقرار في حكمه أو الوصول إلى حل للمشكلات التي كان يتعرض لها في كل من الإقليمين، وبمعنى آخر أن إقامته في زنجبار كانت تتيح الفرصة لتفاقم المشكلات في عمان، كما أن إقامته في مسقط لن تكون متمشية مع السياسة التي استهدفها لتحقيق أحلامه التوسعية في شرقي إفريقيا، فضلا عن أنه لن يستطيع ضمان بقاء تلك الأقاليم الإفريقية تحت سيطرته، وتاريخها حافل بالنزعات الانفصالية والجنوح إلى التمرد الذي كان كثيرا ما يظهر وينمو لدى القبائل الإفريقية والأسر العربية التي استقرت في حكم بعض أجزائها، بهدف الاستقلال والانفصال عن التبعية العمانية.

ومهما يكن من أمر تلك المشكلات والنزعات الانفصالية فإن الأمر الذي لا شك فيه أن سلطة السيد سعيد باتت مؤكدة على معظم أقاليم شرقي إفريقيا عقب تخلصه من الأسر المنافسة له، ومن بينها المزارعة في ممبسة، والنباهنة في جزيرة بات، وأسرة الحرث في

زنجبار، ومع أنه حاول بعد أن دانت له السيطرة على تلك الأقاليم المحافظة على التوازن بين ممتلكاته الآسيوية والإفريقية، إلا أن ذلك التوازن كان يختل منه في كثير من الأحيان، فكان إذا ما طابت له الإقامة في زنجبار دبت الثورات في عمان، وإذا ما انتقل إلى إخمادها تعرضت زنجبار وملحقاتها للقلاقل والاضطرابات، مما جعله يدرك أن أحد شطري الدولة سوف يسقط لا محالة، ومن ثم كان حريصا على ألا يترك الحكم دون الوصول إلى حل يطمئن به على مصير ممتلكاته سواء في عمان أو في الشرق الإفريقي. ولعل ذلك مما جعله يؤثر توزيع السلطة بين أبنائه، إذ كان على قناعة تامة بأن بقاء شطري الدولة خاضعين لأسرته حتى في حالة انفصالهما خير من أن يحدث ذلك الانفصال على أيدي قوم غرباء عن الأسرة أو معادين لها، وهو أمر لم يكن بعيد الاحتمال. ولذلك حين قرر نقل مقر حكمه من مسقط إلى زنجبار بادر بتعيين اثنين من أبنائه ليكونا نائبين عنه في كل من مسقط وزنجبار، وعهد إليهما بممارسة السلطة أثناء الفترات التي كان يتغيب فيها عن أحد الإقليمين[٢].وكان ذلك الإجراء الذي اتخذه دافعا لكثير من الباحثين إلى القول بأنه هو الذي مهد لتقسيم الدولة حين فصل إدارة الممتلكات العربية عن الممتلكات الإفريقية، وعين على كل منهما واحدا من أبنائه، غير أنه لا يبدو أنه أقر أحدهما ليكون خليفته على حكم الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي بعد وفاته.

وكان مما يزيد الموقف تعقيدا أن ممتلكات الدولة العمانية سواء في الخليج العربي أو في شرقي إفريقيا وصلت إلى أقسى اتساع لها في النصف الثاني من حكمه إذ كانت تمتد من رأس مسندم شمالا إلى ظفار في الجزء الجنوبي الأقصى من عمان، بالإضافة إلى العديد من الموانى والجزر التي كانت تديرها سلطنة مسقط على سبيل الإيجار من الحكومة الفارسية، ومن بينها قشم وهرمز وبندر عباس وغيرها من الجزر والموانى الواقعة على سواحل مكران وبلوخستان. كما وصلت الادعاءات والمطالب العمانية إلى مناطق أخرى في الخليج وخاصة في جزر البحرين. أما الممتلكات الإفريقية فكانت أكثر اتساعا فضلا عن أهميتها التجارية والاقتصادية، إذ كانت تضم الساحل الشرقي لإفريقيا من رأس جردفون شمالا إلى خليج دلجادو جنوبا، إضافة إلى الجزر المواجهة لذلك الساحل ومن بينها جزر بات وكلوة ولامو وبمبا وزنجبار، وقد استقرت الأوضاع في الجزيرتين الأخيرتين إلى درجة لم تبلغها من قبل.وقد وصل الامتداد العماني إلى سواحل البحر الأحمر الإفريقية في الصومال بما اشتملت عليه من جزر وموانٍ كزيلع وبربر ومقديشيو وبراوة وغيرها من البنادر الأخرى الواقعة على تلك السواحل. ولم

تقتصر الممتلكات العمانية على سواحل الشرق الإفريقي فحسب، وإنما شملت إلى جانب ذلك الأراضي الداخلية التي كان يطرقها التجار العمانيون وصولا إلى مرتفعات كليمنجارو والبحيرات الاستوائية وأعالي الكونغو. وكانت المراكز والمستوطنات العربية التي ينشئها أولئك التجار على طول تلك الطرق تعترف بتبعيتها للسلطنة العربية في زنجبار[٣].

ولقد كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك الاتساع في ممتلكات الدولة العمانية الآسيوية والإفريقية حدوث العديد من الاضطرابات والقلاقل، التي كان يتكرر وقوعها نتيجة للمنافسات والمنازعات الأسرية وثورات القبائل المعارضة، مما أدى إلى عدم قيام حكم مستقر في شطري الدولة، وإذا كان السيد سعيد على الرغم من المهابة التي كان يتمتع بها وما حظي به من تأييد وطني وأجنبي قد فشل في تحقيق الاستقرار في ممتلكاته، فهل كان من الممكن الوصول إلى حكم مستقر بعد وفاته ؟

وللإجابة عن ذلك السؤال ينبغي أن نقرر أن وضع الدولة العمانية بعد وفاة السيد سعيد كان حرجا للغاية، فبالإضافة إلى البعد الشاسع بين شطري الدولة لم يكن لأبنائه الذين قدر لهم أن يخلفوه في الحكم المقدرة والكفاءة التي تميز بها. وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن أكبرهم وهو السيد هلال، كان قد جرده أبوه من حقوق الوراثة، ومن المثير للدهشة أنه كان الابن المفضل لديه. ولم تتوافر لدينا الأسباب الحقيقية التي دفعت السيد سعيد إلى ذلك التصرف، فهل كان غضبه عليه بسبب استهتاره أو إدمانه على شرب الخمر، أو لما تناقل من روايات عن انتهاكه عرض إحدى جواري أبيه؟. وإن كان جيان Guillain يدحض تلك الروايات ويؤكد أن السيد هلال كان لا يشرب الخمر وكان معروفا بعزوفه عن النساء[٤]. ولذا فقد يكون من المرجح كما تذكر السيدة سالمة ابنة السيد سعيد أن أخاها كان ضحية مؤامرة دبرت له من قبل والدة السيد خالد الابن الثاني للسيد سعيد[٥]. بينما تذكر روايات أخرى أن السيد سعيد كان يتوجس من أن يقوم ابنه هلال بانقلاب ضده، وكان مما يزيد في شكوكه علاقته الوثيقة بالقنصل الفرنسي في زنجبار «لاديسلاس كوشيه» Cochet، وحين عجز عن ردعه أمر بإبعاده عن محيط الأسرة. وفي رسالة بعث بها السيد سعيد إلى اللورد «أبردين» Aberdeen وزير الخارجية البريطانية أبلغه فيها حرمان ابنه هلال من حقوق الوراثة، وأصدر أمرا بنفيه من زنجبار حيث أقام في عدن قرابة عامين إلى أن مات متأثرا بإصابته بالدرن في عام ١٨٥١، وحين انتقل خبر وفاته إلى زنجبار حزن عليه والده حزنا

شديدا[٦] !.

أما عن الابن الثاني للسيد سعيد فهو السيد خالد الذي كان ينوب عنه في حكم زنجبار عندما كان ينتقل إلى مسقط لتفقد شؤون ممتلكاته هناك، فإنه لم يلبث أن توفي هو الآخر في حياة أبيه، وحين توفي السيد سعيد في عام ١٨٥٦ كان ابنه السيد ثويني حاكما على مسقط وابنه الآخر السيد ماجد حاكما على زنجبار، ولكن من الذي سيؤول إليه حكم الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي؟، والأهم من ذلك من الذي سيقرر هذا الأمر ؟[٧].

وللإجابة عن تلك التساؤلات يمكن القول إن وفاة السيد سعيد كانت تعد نقطة تحول هامة في مصير الدولة العمانية، وعلى الرغم من أنه رسم السياسة العامة لما ينبغي أن يكون عليه الحكم بعد وفاته، إلا أن الحكومة البريطانية استطاعت تطويع تلك السياسة بما يتفق ومصالحها، واتخذت من رغبته في توزيع السلطة بين أبنائه مبررا لتقسيم الدولة العمانية، واستندت في ذلك على رسالة كان قد بعث بها إلى اللورد أبردين وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٤٤ جاء فيها «عند وفاتنا استقر التنظيم الذي وضعناه لدولتنا على تعيين ابننا السيد خالد حاكما على ممتلكاتنا في شرقي إفريقيا وتعيين ابننا الآخر السيد ثويني حاكما على جميع ممتلكاتنا في عمان والخليج العربي»[٨]. والثابت أن السيد سعيد لم يكن يهدف بذلك التنظيم إلى إيجاد فصل بين إقليمي الدولة، وإنما كان كل ما يتطلع إليه هو تقسيم السلطة إداريا بين أبنائه مع احتفاظ الابن الأكبر بالسلطة العليا على إقليمي الدولة طبقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية. وكان مما زاد الأمور تعقيدا وفاة السيد خالد في حياة أبيه في عام ١٨٥٤ [٩]، ومن ثم كان يتعين على السيد سعيد أن يعين ابنا آخر ليؤول إليه الحكم في شرقي إفريقيا، إلا أنه لم يصدر أي إعلان أو تصريح رسمي بذلك، وربما كانت الأحداث المضطربة التي شهدتها الدولة العمانية في أخريات عهده قد شغلته عن ذلك، غير أن الابن التالي للسيد خالد، وهو السيد ماجد أصبح من الناحية الفعلية نائبا لأبيه في حكم زنجبار وملحقاتها في الشرق الإفريقي.

وفي التاسع عشر من أكتوبر ١٨٥٦ لفظ السيد سعيد أنفاسه الأخيرة خلال عودته من مسقط إلى زنجبار، حيث جاءته الوفاة في عرض البحر وهو على ظهر سفينته المفضلة كوين فكتوريا بينما كانت تبحر بالقرب من جزر سيشل في الجزء الغربي من المحيط الهندي. وصار من المتوقع حدوث صراع بين أبنائه، الذين برز من بينهم السيد

ثويني والسيد تركي والسيد ماجد والسيد برغش، ولما كان هؤلاء الأبناء الأربعة اخوة من الأب فقد كانت العلاقات بين أمهاتهم تتسم بقدر كبير من الكراهية والدسائس التي تركت أثرا في علاقات هؤلاء الأخوة بعضهم بالبعض الآخر، والتي اتخذت شكلا حادا من الصراعات من أجل الوصول إلى الحكم(١٠).

أزمة الاستخلاف

بدأت أزمة الوراثة والصراع على الحكم حين حاول السيد برغش الذي كان مصاحبا لوالده في رحلة عودته الأخيرة من مسقط الاستيلاء على السلطة في زنجبار، ولعل ذلك مما جعله يخفي نبأ وفاته لمدة أسبوع كامل، وفي نفس الليلة التي وُوري فيها جثمان أبيه التراب حاول انتزاع السلطة من أخيه ماجد غير أنه لم يقدر لمحاولته النجاح، وربما كان ذلك بسبب تدخل أتكنز همرتون Hamerton- القنصل البريطاني في زنجبار- الذي استطاع أن يحصل لماجد على مبايعة زعماء القبائل وكبار رؤساء العرب وأعيانهم، حين أخذ يؤكد لهم أن السلطان الراحل قد أوصاه شخصيا بأن يخلفه ابنه ماجد في حكم زنجبار ولو أنه لم يعلن عن ذلك رسميا، بدليل أنه كان يعهد إليه بالحكم حين ينتقل إلى مسقط لتفقد شؤون ممتلكاته هناك.

وبوصول ماجد إلى حكم زنجبار تجزأت الدولة العمانية بينه وبين السيد ثويني في مسقط والسيد تركي في صحار، في الوقت الذي تمكن فيه السيد ماجد من تعزيز قوته بحصوله على الجانب الأكبر من القوة البحرية، إذ تصادف آنذاك أن كانت معظم قطع الأسطول العماني راسية في ميناء زنجبار ومن ثم بادر بالاستيلاء عليها، بينما اضطر السيد ثويني إلى التخلص من عدد كبير من السفن التي كانت راسية في ميناء مسقط بسبب ما تعرضت له من إهمال وعدم توافر الأموال اللازمة للإنفاق على إصلاحها، ولم يتبق له أكثر من سفينتين أو ثلاث من السفن الكبيرة(١١).

وفي محاولة من السيد ماجد تثبيت حكمه في زنجبار بادر بالكتابة إلى العديد من رؤساء الدول ذات العلاقة الوثيقة بزنجبار، إضافة إلى الدوائر البريطانية في كل من حكومة الهند ولندن، ومن بين تلك المكاتبات رسالة بعث بها إلى الملكة فكتوريا، والإمبراطور نابليون الثالث، والرئيس الأمريكي «جيمس بوكنان» Buchanan، واللورد «كلارندون» Clarendon وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، واللورد الفنستون Elphinston حاكم بومباي. وقد حرص في الرسالة التي بعث بها إلى اللورد

كاننج Canning الحاكم العام في الهند بتاريخ السادس من نوفمبر ١٨٥٦ أن يؤكد له أن الهدوء يسود أنحاء البلاد، بعد أن تلقى البيعة بالحكم من كبار الزعماء العرب ورؤساء القبائل الإفريقية. كما تضمنت جميع الرسائل التي بعث بها إلى رؤساء الدول والدوائر البريطانية نعي والده وأنه أصبح الحاكم الشرعي في زنجبار.

ولعل مما يسترعي الانتباه في الردود التي تلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أنها كانت تتضمن تهنئة صريحة له بالوصول إلى سدة الحكم، وذلك على عكس الردود التي تلقاها من الدوائر البريطانية التي اكتفت بتقديم التعازي له لوفاة والده مع الإشادة بعلاقات الود والصداقة التي تربط السلطنة بالحكومة البريطانية، بينما كان هناك تحفظ واضح عن الاعتراف به حاكما على زنجبار، ولعل ذلك يرجع إلى ما كانت تتوقعه تلك الدوائر من حدوث صراع مرتقب بينه وبين كل من السيد ثويني والسيد برغش. وعلى الرغم من ذلك التحفظ الذي أبدته الدوائر البريطانية، إلا أنه قدر للسيد ماجد أن يمارس الحكم في زنجبار عقب وفاة أبيه في عام ١٨٥٦، وإن كانت الحكومة البريطانية لم تعترف به من الناحية الرسمية سلطانا على زنجبار إلا على أثر صدور تحكيم اللورد كاننج في عام ١٨٦١.

وتشير بعض المصادر المحلية إلى أن السيد ماجد كان سلطانا ذكيا استطاع خلال الأربعة عشر عاما التي حكم فيها زنجبار ١٨٥٦–١٨٧٠ أن يحوز على محبة رعاياه، وعلى توثيق العلاقة بالإنجليز على نحو ما كانت عليه على عهد والده السيد سعيد، وتضيف تلك المصادر أنه دلل على أهليته وجدارته في تحمل الواجبات والمسؤوليات الكبيرة التي واجهت البلاد عقب وفاة أبيه، كما أظهر إحساسا بالعدالة واستعان بعدد لا بأس به من المستشارين وكبار العلماء والقضاة الذين كانوا عونا له في تصريف شؤون البلاد. وبصدد ذلك أمدنا الشيخ سعيد بن علي المغيري في كتابه «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» بمنشور الأحكام الذي أصدره للقضاة للعمل بمقتضاه، وكان ينص على حماية الرقيق المحررين، وتطبيق الشريعة الإسلامية والمساواة بين العرب والأفارقة في الحقوق والواجبات وغير ذلك من مبادئ العدالة، إلى درجة تجعل من ذلك المنشور بمثابة دستور بالمصطلح العلمي الحديث.

الأوضاع الداخلية في عمان

إذا ما انتقلنا إلى الشطر الآخر من ممتلكات الدولة العمانية عقب وفاة السيد سعيد،

يسترعي انتباهنا مبادرة السيد ثويني بإعلان نفسه سلطانا على مسقط وزنجبار باعتباره الابن الأكبر الذي له حق شرعي في خلافة والده على الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي. غير أنه لم يستطع أن ينتزع من حكومة بومباي اعترافا بخلافته، إذ اكتفى اللورد الفنستون بتقديم التعازي له في وفاة أبيه. وفي تقديرنا أن تحفظ حكومة بومباي على الاعتراف به حاكما على كل من مسقط وزنجبار إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى اختلال مركزه، وخاصة بعد أن أعلن أخوه السيد ماجد انفراده بالحكم في زنجبار، وعمل أخوه الآخر السيد تركي على الاستقلال بإقليم صحار، هذا بالإضافة إلى ما تعرض له ثويني من ثورات الإباضيين في الداخل، وغزوات السعوديين المتكررة على الأقاليم الشمالية من عمان، الذين انتهزوا فرصة عدم استقرار الحكم في مسقط وانشغال ثويني في الصراع ضد أخوته ليمارسوا ضغوطهم عليه[١٢]، فضلا عن استغلال الفرس فرصة وفاة السيد سعيد، والخلاف الذي استفحل بين أبنائه لاسترداد الجزر والموانى الفارسية التي كانت تخضع لإدارة سلطنة مسقط على سواحل مكران[١٣].

ولم تكن تلك المشكلات على حدتها هي كل ما واجهه السيد ثويني من متاعب، وإنما أضيف إليها نجاح أخيه السيد ماجد في تأليب السيد تركي في إقليم صحار لكي ينتزع الحكم منه حيث أمده بالمال والسلاح، ولذلك كان من الطبيعي حين أعلن ثويني نفسه خليفة لأبيه أن يدب الشقاق بينه وبين أخيه تركي، ومن ثم قضى ثويني زهاء عامين في سلسلة متصلة من المعارك إلى أن تم توقيع الصلح بينهما في يوليو ١٨٥٨. وقد نصت شروط الصلح على أن يبقى إقليم صحار تحت حكم السيد تركي على أن يستمر في الولاء لأخيه، وفي مقابل ذلك يتلقى منه راتبا شهريا.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في الوقت الذي استغل فيه السيد ماجد أخاه تركي للثورة على ثويني، وجد الأخير في أخيه برغش المقيم في زنجبار أداة له، حيث عمل على استمالته بالمال والسلاح للإطاحة بحكم ماجد مستغلا طموحه في الوصول إلى الحكم في زنجبار، أو على الأقل الحصول على ولاية ممبسة. وقد وجد السيد برغش، إضافة إلى الدعم الذي تلقاه من أخيه ثويني مساندة من قبيلة الحرث، التي كانت تعد من أكبر الأسر العربية المقيمة في زنجبار، وكانت تسيطر على معظم أراضيها الزراعية. ولما كانت تلك الأسرة تعتمد أساسا على الرقيق لفلاحة إقطاعياتها الخاصة، وأي حرمان لتلك الإقطاعيات من الأيدي العاملة من الرقيق سيؤدي إلى حدوث انتكاسة اقتصادية وضربة

بالغة لمصالحها، وخاصة إذا ما عرفنا أن جزيرة زنجبار وحدها كانت تحتكر ما يقرب من ٨٠٪ من مزارع القرنفل، فإن ذلك يوضح لنا الأسباب التي جعلت زعماء الحرث يساندون السيد برغش ضد أخيه ماجد لما تبين لهم أن استقرار ماجد في حكم زنجبار سيحدث إضرارا كبيرا بمصالحهم الاقتصادية وبمكانتهم الاجتماعية، نظرا لما كان يبديه من استعداد للتمشي مع الحكومة البريطانية في سياستها الخاصة بقمع تجارة الرقيق وتحرير الأرقاء[١٤].

ويتضح من ذلك أن أسرة الحرث لم تكن مخلصة في تحالفها مع كل من السيد ثويني وأخيه برغش، وإنما كانت تعمل على استغلال النزاع القائم بينهما وبين أخيهما ماجد من أجل تحقيق مصالحها الخاصة والاستحواذ على قدر أكبر من النفوذ. ومما يذكر بصدد ذلك أن بعض زعماء تلك الأسرة حاولوا قبل انتقال السيد سعيد للإقامة بزنجبار الاستقلال بحكم تلك الجزيرة ولكنهم فشلوا في محاولتهم. وقد حدث عقب وفاة السيد سعيد وقبل أن يعلن السيد ماجد نفسه حاكما على زنجبار أن تقدم عبد الله بن سالم رئيس تلك القبيلة إلى القنصلية البريطانية في زنجبار يستعلم من همرتون عما سيفعله الإنجليز إذ لا يوجد حاكم في البلاد ؟. ولم يجبه همرتون عن تساؤله هذا، وإن كان قد أكد له في الوقت نفسه أن أية محاولة من جانبه للوصول إلى الحكم سوف تقضي عليها الحكومة البريطانية بكل حسم[١٥].

وعلى الرغم من موقف بريطانيا المعارض لتلك الأسرة فقد ظل زعماء الحرث يتحينون الفرصة للوصول إلى الحكم، إذ كانوا مستائين من التنازلات التي قدمها السيد سعيد لبريطانيا بشأن قمع تجارة الرقيق وما ينتظر أن يقدمه لها ماجد أيضا، وكخطوة مرحلية أسلموا قيادتهم للسيد برغش وساندوه في المحاولة الفاشلة التي قام بها للسيطرة على قلاع زنجبار عقب وفاة أبيه، كما عمدوا إلى إذكاء الصراع بين الأخوة، بهدف توريط أسرة البوسعيد في صراع دموي يتيح لهم السيطرة على الحكم[١٦].

محاولة ثويني وبرغش الحصول على التأييد الفرنسي

لم يقتصر السيد ثويني على تأليب أخيه برغش وزعماء قبيلة الحرث على معارضة حكم ماجد في زنجبار فحسب، وإنما سعى بالإضافة إلى ذلك إلى نيل التأييد الأجنبي. غير أنه إزاء التحفظ الذي أبدته الدوائر البريطانية عن الاعتراف به سلطانا على مسقط وزنجبار، فقد وجد ضالته في الفرنسيين الذين كانوا يعارضون السياسة البريطانية

ويعملون على توطيد نفوذهم في شرقي إفريقيا مستغلين فرصة وفاة السيد سعيد الذي كان سندا للنفوذ البريطاني[١٧]. وبصدد ذلك كتب ثويني رسالة إلى الإمبراطور نابليون الثالث جاء فيها «لقد مضى زمن طويل دون أن نرى سفنكم تظهر في موانينا ونود أن نراها تتردد علينا وخاصة بعد أن ينتهي العمل في شق قناة السويس حتى تتوطد أواصر الصداقة بيننا وبينكم».

وبالإضافة إلى اتصالات السيد ثويني بالفرنسيين كانت هناك اتصالات أخرى تدور بينهم وبين السيد برغش في زنجبار، ومن الثابت أن تلك الاتصالات بدأت في فترة سابقة من وفاة السيد سعيد، وكان برغش يمهد بها للسيطرة على الحكم عقب وفاة أبيه، وبصدد ذلك يحدثنا «ألفرد رابو» Rabaud في الكتاب الذي وضعه عن زنجبار والساحل الشرقي لإفريقيا أنه تقابل في أثناء رحلته إلى زنجبار ١٨٥٤-١٨٥٥ مع السيد برغش بن سعيد واتفق معه على بعض الأمور الهامة[١٨]!. وعلى الرغم من أن «رابو» لم يوضح لنا ماهية تلك الأمور الهامة التي تم الاتفاق عليها، إلا أن ما أشار إليه يؤكد وجود صلة وثيقة بين برغش والفرنسيين، وخاصة إذا ما عرفنا أن غرفة التجارة بمرسيليا التي كان يتولى أمورها «بيت رابو»، كانت هي التي تتولى إدارة العلاقات التجارية والاقتصادية بين فرنسا وزنجبار، ولذا فمن المحتمل أن يكون برغش قد اتفق مع «رابو» على أن تسانده فرنسا في الوصول إلى الحكم مقابل أن يمنح الفرنسيين امتيازات تجارية أكثر مما قررته لهم المعاهدة التي عقدت بينهم وبين السيد سعيد في عام ١٨٤٤، إلى جانب التنازل لهم عن ميناء ممبسة في شرقي إفريقيا [١٩].

وبالإضافة إلى تلك الاتصالات، أجرى السيد برغش خلال فترة عدم استقرار الأوضاع في زنجبار عقب وفاة أبيه، اتصالات أخرى مع القنصل الفرنسي في زنجبار «لاديسلاس كوشيه» Coshet، ناشد فيها الفرنسيين مساندته إذا ما قدر له الإطاحة بالسيد ماجد عن الحكم، ولدينا بصدد ذلك رسالة وجهها برغش إلى القنصل الفرنسي جاء فيها «ما رأيك لو قمنا بمهاجمة أخينا ماجد والتقينا بالإنجليز أو بغيرهم فهل تساندنا فرنسا في حركتنا هذه؟»[٢٠]. وفي رسالة أخرى وجهها إليه ذكر فيها «...إن أخي ماجد سيسلم البلاد للإنجليز وقد صرح بذلك علانية أما نحن فلن نسلم بلادنا لا للإنجليز ولا للأمريكيين أو غيرهم، وإذا كان لا مفر من بيعها فإننا سنبيعها بدمائنا وأرواحنا»! ولكن هل استطاع برغش أن يفي بوعده هذا؟، إذ إننا سنلاحظ أنه أصبح أداة طيعة في يد الإنجليز، وتوثقت الصلات بينه وبينهم حين ساندوه في الوصول إلى الحكم عقب

وفاة أخيه ماجد في عام ١٨٧٠ [٢١]. ومن الملاحظ أن الاتصالات بين برغش والفرنسيين كانت تدور في سرية تامة، ولعل مما يؤكد ذلك أن الأمور ظلت تسير سيرا طبيعيا بينه وبين أخيه ماجد الذي كان يتلقى منه راتبا شهريا إلى أن اكتشفت الحكومة البريطانية أمر تلك الاتصالات مما دفعها لكي تتخذ منه موقفا صارما.

ومما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا لم تستطع القيام بعمل إيجابي حين احتدم النزاع بين الاخوة المتنافسين على الحكم، واكتفت بتقديم احتجاجاتها على تدخل الإنجليز في النزاع القائم بينهم. ولم يكن في وسع القنصل الفرنسي «كوشيه» أكثر من تحذير السيد ماجد بأن برغش في حماية الفرنسيين، ولا ينبغي أن يستند على دعم الإنجليز له لأنهم ليس لهم حق التدخل في منازعات داخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة[٢٢]، وباستثناء ذلك التحذير لم يكن لفرنسا موقف حاسم إذا ما قورن بالموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية في تأييدها الصريح للسيد ماجد وفي تدخلها في النزاع القائم بينه وبين أخويه السيد برغش في زنجبار، والسيد ثويني في مسقط. وليس من شك في أن الموقف المتخاذل الذي وقفته فرنسا أضاع عليها فرصة سانحة حين أفسحت المجال لبريطانيا لتنفيذ سياستها التي استهدفت بها تدعيم نفوذها في كل من مسقط وزنجبار.

معارضة السيد ثويني في تقسيم الدولة العمانية

إذا تركنا جانبا الأوضاع في زنجبار وانتقلنا إلى الشطر الآخر من الدولة العمانية، نجد أن السيد ثويني لم يكن قانعا بحكم الشطر الآسيوي الذي آل إليه بعد وفاة والده، إذ كان يرغب في الحفاظ على وحدة السلطنة بشطريها الآسيوي والإفريقي[٢٣]. وكانت لديه العديد من المبررات التي يستطيع بواسطتها منازعة أخيه ماجد في حكمه لزنجبار، فهو أكبر أبناء السيد سعيد المتبقين على قيد الحياة، وهو الذي يحكم أقاليم الوطن الأم في عمان، ويستمد هيبة أدبية واعترافا من بيعة القبائل له، ومن ثم كان سعيه للقضاء على فكرة تقسيم الدولة العمانية[٢٤]. ولعله أدرك كما أدرك والده من قبل أن السيطرة على أقاليم الشرق الإفريقي إنما تعني تزايدا كبيرا في القوة والثراء، إذ كان من أهم النتائج التي أسفرت عن سياسة السيد سعيد الاقتصادية أن أصبح القسم الإفريقي من الدولة العمانية أكثر دخلا وإنتاجا من القسم الآسيوي، إذ كان الدخل السنوي في زنجبار يزيد زيادة كبيرة على الدخل السنوي في مسقط. فبينما كان دخل زنجبار يصل إلى ٢٠٦٠٠٠ كرون، كان الدخل السنوي في مسقط لا يتعدى ١٢٩٥٠٠ كرون[٢٥].

وبالإضافة إلى تلك الدوافع الاقتصادية كان ثويني يرى أن السيد سعيد حين عهد إلى أخيه ماجد بحكم زنجبار أثناء فترات تغيبه في مسقط، أو حين عهد إليه بحكم مسقط أثناء وجوده في زنجبار، لم يكن يهدف بذلك تقسيم الدولة إذ ليس من عادات العرب أو تقاليدهم أن يكون للحاكم مطلق التصرف في تقسيم مملكته[٢٦].

تسوية ١٨٥٧

وفي محاولة من ثويني وضع حد للخلاف مع أخيه، عمل على عقد تسوية معه في فبراير ١٨٥٧، نصت على أن يعترف به حاكما على الممتلكات الإفريقية بشرط أن يدفع له أربعين ألف ريال سنويا لتعويضه عن فقر الممتلكات الآسيوية التي آلت إليه[٢٧]. وكانت تلك التسوية نتيجة للوفادة التي أرسلها السيد ثويني إلى زنجبار، وكانت تتكون من أخيه محمد بن سعيد وابن عمه السيد محمد بن سالم، وكان الغرض منها تسوية مسألة الاستخلاف. وثمة ما يؤكد أن السيد ماجد وافق بحضور الكولونيل أتكنز همرتون، القنصل البريطاني في زنجبار، والقنصلين الأمريكي والفرنسي، على أن يلتزم بدفع المعونة السنوية لمسقط بشرط أن يثبت ثويني على شرطين أساسيين، أولهما : أن يعترف به حاكما على زنجبار، وثانيهما : ألا يحرك ساكنا ضد أخيه السيد تركي الذي استقل بولاية صحار ولا يعتدي عليه.

ولعل السيد ثويني كان مضطرا لقبول شروط تلك التسوية، إذ كان في حاجة ماسة إلى الأموال التي كان يدفعها إيجارا للحكومة الفارسية مقابل إدارته لمواني وجزر الساحل الشرقي للخليج، بالإضافة إلى أنه كان ملتزما بدفع زكاة سنوية للسعوديين كانت تصل إلى ٢٠٠٠٠ ريال سنويا[٢٨].

غير أن تلك التسوية لم تستمر طويلا، إذ لم يلبث أن عاد التوتر والنزاع بين الأخوين، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف وجهتي نظرهما حول طبيعة المساعدة السنوية التي تم الاتفاق عليها، وهل تعني نوعا من التبعية من جانب زنجبار لمسقط، أم أنها بمثابة إعانة شخصية من أخ غني إلى أخ فقير ؟ ومن المؤكد أن إصرار السيد ثويني على الأمر الأول هو الذي دفع السيد ماجد إلى التوقف عن دفعها بداية من عام ١٨٥٨[٢٩]. وكان مما ساعده على ذلك انشغال ثويني بتوطيد حكمه في عمان، ومواجهة الصراع الذي نشب بينه وبين أخيه تركي في صحار. غير أن ثويني ما كاد يفرغ من تلك المشكلات الداخلية، حتى بادر بإرسال مبعوث من قبله إلى المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل «فيلكس

جونز» Felix Jones في ٢٠ نوفمبر ١٨٥٨، لكي يوضح له أنه هو الخليفة الشرعي لأبيه، ولا صحة لما يدعيه السيد ماجد أن السلطان الراحل قد أوصى بتقسيم الدولة بينهما. وعلى الرغم من أنه لم يتلق ردا شافيا من الحكومة البريطانية، إلا أنه قرر حسم الخلاف بينه وبين أخيه ماجد بالقوة العسكرية.

حملة ١٨٥٩ على زنجبار وتراجعها

أخذ السيد ثويني بداية من نوفمبر ١٨٥٨ يعد العدة لحملة عسكرية ضد أخيه ماجد في زنجبار، متعللا بعدم التزامه بدفع المبالغ السنوية المتفق عليها، وأعلن أنه هو الحاكم الشرعي لجميع أراضي الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي[٣٠]. واستطاع ثويني الحصول على إمدادات عسكرية من زعماء القبائل العمانية بعد توزيع الأموال عليهم، حتى بلغت القوة التي أعدها للإغارة على زنجبار ما يقرب من ألفين وخمسمئة مقاتل، وقرر أن يتولى بنفسه قيادة تلك الحملة التي كانت تتألف من بعض السفن الكبيرة من بينها السفينة كارولين والكورفيت والرحماني، بالإضافة إلى اثنتي عشرة سفينة صغيرة من طراز البغلة[٣١].

وعلى أثر ترامي أنباء تلك الحملة إلى مسامع اللورد الفنستون حاكم بومباي بادر باتخاذ إجراءات فورية لكي يحول بين ثويني وبين تحقيق أهدافه، وبصدد ذلك دارت اتصالات بينه وبين اللورد كاننج نائب الملك في الهند، حيث تم الاتفاق بينهما على الوقوف ضد تلك الحملة، وذلك على أساس ان الصراع المنتظر حدوثه بين ماجد وثويني إنما هو صراع بين الرجعية التي يمثلها ثويني، والتقدم الذي يمثله السيد ماجد الذي كان أكثر انصياعا في إعلانه الوفاء بالتزاماته تجاه الإنجليز في كبح تجارة الرقيق في الشرق الإفريقي، وذلك على عكس ثويني الذي كان يجد مساندة من فرنسا.

وفي فبراير ١٨٥٩ بادر الفنستون بإيفاد سكرتيره العسكري الليفتنانت كولونيل رسل Russell على السفينة الحربية «بنجاب» حاملا رسالة منه إلى السيد ثويني لإلغاء خطة الغزو وإحالة موضوع الخلاف بينه وبين أخيه ماجد إلى اللورد كاننج نائب الملك في الهند[٣٢]، الذي كان قراره المعروف «بقرار كاننج» مؤديا إلى تثبيت السيد ماجد سلطانا على زنجبار وملحقاتها، بينما احتفظ السيد ثويني بعمان[٣٣].

وحين وصل الكولونيل «رسل» إلى مسقط لم يجد ثويني الذي كان قد أبحر لتوه من مسقط متجها إلى زنجبار في الثالث عشر من فبراير ١٨٥٩، ومن ثم سارع بتتبع مسار

الحملة إلى أن التقى به في عرض البحر عند رأس الحد على مقربة من ميناء صور في ١٥ فبراير ١٨٥٩حيث سلمه رسالة الفنستون، التي تضمنت عدة تعليمات هامة من بينها:

أولا : أن يصرف النظر عن القيام بتلك الحملة.

ثانيا : إن رغبة الحكومة البريطانية أن ترى كافة أبناء السيد سعيد - الذي كان صديقا مخلصا لها - يعيشون في وئام، وإنه لمن المؤلم حقا رؤية أخ يشن الحرب على أخيه، هذا فضلا عن أن أية حرب تقوم بين الأخوين سوف تشكل خطرا على المصالح البريطانية في الطريق البحري الموصل إلى إمبراطوريتها في الهند.

ثالثا : إذا كنتم ترون أنكم أصحاب حق فعليكم أن تعرضوا النزاع بينكم وبين أخيكم على حكومة الهند وأن تثقوا ثقة تامة في عدالتها.

وبالإضافة إلى تلك التعليمات فقد أضافت الرسالة تحذيرا للسيد ثويني بأن الحكومة البريطانية سوف تقوم باتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحملة إن لم يمتثل لنصائحها. وإزاء ذلك لم يجد ثويني بدا من الانصياع لتعليمات حكومة بومباي، إضافة إلى ما نما إلى علمه بأن أخاه تركي انتهز فرصة خروجه إلى زنجبار لكي يستعد لتدبير هجوم واسع النطاق على مسقط[٣٤]. ولتلك الأسباب أبلغ ثويني الكولونيل رسل بأنه قرر العودة إلى مسقط، وسوف يبعث بإحدى سفنه لاستدعاء طلائع الحملة[٣٥]. ولم يكتف ثويني بالامتثال لتعليمات الحكومة البريطانية بل وصل به الأمر إلى كتابة رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج، عبر فيها عن اعتذاره للحكومة البريطانية ورغبته في كسب صداقتها، وكان مما جاء في تلك الرسالة «لقد آثرت التراجع إلى مسقط رغبة مني في تأكيد صداقتي وإخلاصي للحكومة البريطانية »[٣٦]. وفي رسالة أخرى وجهها إلى اللورد الفنستون وسلمها إلى الكولونيل رسل في ١٨ فبراير١٨٥٩ برر فيها قيامه بالحملة بأنها كانت محاولة من جانبه لإزالة الخلاف بينه وبين أخيه ماجد بلقاء شخصي فيما بينهما، ولم تكن الحملة المتجهة إلى زنجبار إلا وسيلة للضغط عليه إن لم يمتثل لإيجاد حل للنزاع القائم بينهما.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ثويني حرص في رسالته إلى الفنستون على توضيح وجهة نظره في تسوية ذلك النزاع، وهي أن تكون هناك سلطة واحدة على الدولة العمانية دون تقسيم، بمعنى أن تستمر زنجبار وتوابعها خاضعة لمسقط، كما كان عليه الحال على عهد السيد سعيد، وأن يلتزم السيد ماجد مقابل الاعتراف به حاكما من قبله على زنجبار

بدفع الأموال التي سبق الاتفاق عليها في تسوية ١٨٥٧، وفي حالة تعرض عمان لأخطار داخلية أو خارجية فإنه يتعين عليه تقديم المساعدات المادية والعينية اللازمة، كما طالب ثويني بأن يدفع ماجد تعويضا عن النفقات التي تكبدها نتيجة قيامه بإعداد تلك الحملة[٣٧]. وتضمنت الرسالة إلى جانب ذلك بعض المشكلات الخاصة التي كانت محكا للنزاع بين الأخوين، حيث اتهم ثويني أخاه ماجد بمد يده إلى أموال أخوته القصر، وطالب بوضع تلك الأموال لدى شخص جدير بالثقة والاحترام[٣٨].

اضطراب الأوضاع الداخلية في زنجبار

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية استطاعت تهدئة الأوضاع المتأزمة بين مسقط وزنجبار، إلا أن الأمور ظلت تهدد بالانفجار من وقت إلى آخر مما كان له أثر واضح في تدهور الأنشطة التجارية والملاحية بين شطري الدولة[٣٩]. وفي تقرير بعث به الكولونيل رجبي Rigby، الذي خلف همرتون في القنصلية البريطانية في زنجبار، جاء فيه «أنه في العاشر من يناير ١٨٥٩ وصل الخبر من مسقط بأن السيد ثويني يجهز أسطولا قويا للإغارة على زنجبار، وقد سببت تلك الأنباء انزعاجا كبيرا، وتوقف البيع والشراء، وأسرع السيد ماجد بإعداد ثلاث بوارج كبيرة من بوارجه الحربية لملاقاة أسطول مسقط كان من بينها السفينة شاه علم[٤٠]. ولم تهدأ الأمور في زنجبار ولم يطمئن الرعايا العرب والأفارقة إلا بوصول بارجتين حربيتين من بوارج الأسطول الملكي البريطاني هما السفينتان بريمن وكلايف»[٤١].

موقف فرنسا من النزاع بين مسقط وزنجبار

لم يكن وصول السفينتين البريطانيتين إلى زنجبار تحسبا لملاقاة أسطول مسقط فحسب، وإنما كان الهدف من ذلك هو الوقوف ضد محاولة فرنسا استغلال النزاع القائم بين ثويني وماجد للوصول إلى قدر من النفوذ، إذ إنه على الرغم من تراجع السيد ثويني عن خطة الغزو، إلا أن الاضطرابات استمرت قائمة في زنجبار، ووجدت فرنسا فرصتها لكي ترسل سفينتين حربيتين استجابة لطلب القنصل الفرنسي في زنجبار، وقد توجهت إحدى هاتين السفينتين وهي السفينة «كوردلييه» من جزيرة مايوتا من جزر القمر بقيادة القبطان «دي لانجل» من البحرية الفرنسية في شرقي إفريقيا إلى زنجبار. ومن الواضح أن فرنسا كانت تدرك جيدا ما تهدف إليه الحكومة البريطانية من وراء تقسيم الدولة العمانية، ومن ثم حاولت أن تسبقها في التوسط في النزاع القائم بين

الأخوة، أو على الأقل وضع حد للنفوذ البريطاني في زنجبار(٤٢).

ونتيجة للضغوط الفرنسية على السيد ماجد لإقناعه بالاتفاق مع أخيه برغش الذي كان قائما بالثورة عليه بتحريض من ثويني وبمساندة من زعماء الحرث، قرر الاستعانة بالقنصل البريطاني الكولونيل رجبي، الذي وجد في وصول البوارج البريطانية إلى زنجبار أن في مقدوره تحدي الفرنسيين، والوقوف بصلابة ضد الحركة التي كان يقوم بها السيد برغش بهدف انتزاع الحكم من أخيه.

نجاح الإنجليز في قمع حركة برغش وزعماء الحرث

كان السيد برغش -كما سبقت الإشارة إلى ذلك - تراوده الآمال في الوصول إلى حكم زنجبار، ووجد تأييدا من قبل أخيه ثويني والفرنسيين، إلى جانب مساندة العرب المعارضين لحكم ماجد في زنجبار وخاصة من قبيلة الحرث (٤٣). ولم يلبث أن تصاعد الخلاف بينه وبين أخيه ماجد إلى درجة محاولته تدبير مؤامرة لاغتياله، ولما فشلت تلك المحاولة وكاد يقع في قبضة أخيه التمس من القنصل الفرنسي «كوشيه» تقديم الحماية له، وتحصن في إحدى مزارع زنجبار، ولكن ماجد استطاع بمساعدة «رجبي» محاصرته والقبض عليه، مما ترتب على ذلك توجيه ضربة عنيفة للنفوذ الفرنسي في زنجبار، وخاصة بعد أن قرر السيد ماجد نفيه إلى خارج البلاد. وبصدد ذلك يذكر سعيد بن علي المغيري في كتابه «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» أنه عندما انكسر برغش قصده القنصل الإنجليزي وأعلمه أن أخاه مستعد للصفح عنه إذا ما تعهد بالرحيل من زنجبار، وأن يوقع تعهدا بألا يتآمر ولا يحدث ثورة أو فتنة ضده، وأن يجعل نفسه دائما تحت طاعة ومراقبة الحكومة البريطانية. وقبل برغش هذا التعهد الذي شهد عليه القنصل البريطاني والضباط الإنجليز ورؤساء العرب، وبالإضافة إلى ذلك أصر الكولونيل رجبي أن يقسم على القرآن الكريم بأنه سيفي بما تعهد به، وأنه قد تخلى تماما عن ارتباطه بزعماء الحرث والفرنسيين. وانتهى الأمر بخروج برغش من زنجبار متوجها إلى مسقط ومن ثم إلى بومباي في يناير ١٨٦٠، حيث منحه الإنجليز دارا لسكناه ومعاشا سنويا قدره ألفا روبية (٤٤). واستقر هناك ما يقرب من عام ونصف عام إلى أن صفح عنه أخوه ماجد نتيجة وساطة حكومة بومباي - بعد أن تأكدت من مسلكه الحميد - وسمح له بالعودة إلى زنجبار في منتصف عام ١٨٦١(٤٥).

أما عن زعماء الحرث فقد استطاع السيد ماجد بمساعدة الإنجليز له السيطرة عليهم.

ولم يحاول السيد ثويني الوقوف إلى جانبهم بعد أن تأكد له أنهم كانوا يعملون لمصلحتهم الخاصة، وليس رغبة منهم في مساعدته ضد أخيه. وقد تعهد زعماء الحرث بالخضوع والطاعة للسيد ماجد، الذي أصدر عفوا عاما عن أكثرهم، وذلك باستثناء بعض شيوخهم الذين عرف عنهم إثارتهم للفتن، ومن أبرزهم الشيخ صالح بن علي الحارثي، والشيخ عبد الله بن سالم البرواني(٤٦).

وهكذا استطاعت الحكومة البريطانية أن تخلص السيد ماجد من الأخطار الداخلية التي كانت تهدده، وكان من الممكن أن يزول حكمه لولا ما لقيه من مساندتها. ومنعا لتأزم الموقف بين الإنجليز والفرنسيين، فقد تم الاتفاق بين الكولونيل رجبي والقنصل الفرنسي على عدم التدخل في المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة، وأن تحال الخلافات القائمة بينهم إلى تحكيم حكومة الهند. ووافقت فرنسا على ذلك الاقتراح، الذي وافق عليه أيضا كل من السيد ماجد في زنجبار، والسيد ثويني في مسقط(٤٧).

الدوافع الكامنة وراء التحكيم

كان الهدف الأساسي الذي سعت إليه حكومة الهند من وراء التحكيم هو تقسيم الدولة العمانية ومن ثم إتاحة الفرصة لنفسها للسيطرة على شطري الدولة، إذ إن مساندتها للسيد ماجد في أن يكون حاكما على زنجبار سيدعم نفوذها في الشرق الإفريقي، وبالتالي تستطيع أن تسيطر على كل من مسقط باعتبارها واقعة في منطقة نفوذها في الخليج العربي، وزنجبار لما سيكون لها من فضل فصلها عن مسقط والحفاظ على استقلالها. ومن ناحية أخرى كانت الحكومة البريطانية تهدف من وراء التحكيم تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار، وذلك لإدراكها أن بقاء ذلك النزاع سيؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالحها الحيوية في الطرق الموصلة لإمبراطوريتها في الهند(٤٨)، هذا فضلا عن وقوفها ضد النفوذ الفرنسي الذي بدأ يتزايد في شرقي إفريقيا، وبالإضافة إلى ذلك فإن انفصال زنجبار عن مسقط سيهيئ لها سبل مكافحة تجارة الرقيق، إذ إن خضوع زنجبار لمسقط معناه الاستمرار في تلك التجارة(٤٩). ولعل تلك الأهداف تؤكد بجلاء أن الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا بشأن التحكيم كانت تتفق إلى حد كبير مع مصالحها الخاصة وبالتالي لم تنتهج فيها مسلك العدالة، إذ إنها لم تتعد الناحية الشكلية أو المظهرية البحتة.

تعهد ثويني بقبول قرارات التحكيم

ضمانا لتنفيذ ما استقر عليه رأي حكومة الهند من تقسيم الدولة العمانية، كان من الضروري الحصول على تعهد من ثويني بقبول قرارات التحكيم، وعدم لجوئه إلى استخدام القوة ضد أخيه، وأن يكون للحكومة البريطانية الحق في فرض قرارات التحكيم بالوسيلة التي تراها إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

وفي يونيو من عام ١٨٦٠ عهد اللورد الفنستون حاكم بومباي إلى الكوماندور كروتندن Cruttenden من البحرية الهندية، بالذهاب إلى مسقط للحصول على تعهد خطي من السيد ثويني بقبول ما سوف يسفر عنه التحكيم من قرارات وتعهده بالالتزام بتنفيذها. ومن المؤكد أن السيد ثويني كان يدرك جيدا ما استقر عليه رأي حكومة الهند، حيث أعرب «لكروتندن» صراحة حين التقى به أن حكومة الهند متحيزة لأخيه ماجد، وتساءل ما فائدة التحكيم بعد أن حدد الحاكم العام موقفه ؟. وفي خلال المناقشات التي دارت بينه وبين كروتندن أبدى عدم ارتياحه لما تهدف إليه الحكومة البريطانية من فصل زنجبار عن مسقط. ومن الطريف ما ذكره بصدد ذلك أن زنجبار تمثل اللحم ومسقط تمثل العظم، وأنه يمتص العظم بينما أخوه يستمتع بأكل اللحم !

وعلى الرغم من تردد السيد ثويني في تقديم التعهد الخطي بقبول التحكيم، لما كان يتوقعه من أنه سوف ينتهي لصالح أخيه، إلا أنه كان يدرك في الوقت نفسه أن رفضه الموافقة سوف يثير عليه غضب الحكومة البريطانية، ولذلك لم يجد بدا من الإذعان مؤكدا لكروتندن أنه بتعهده بقبول قرارات التحكيم إنما يضع السكين في يد الحاكم العام ويقدم نفسه لحما![٥٠]. ولعل مما يلفت الانتباه أن كروتندن بعد أن حصل على موافقة السيد ثويني لم يعد في حاجة للذهاب إلى زنجبار للحصول على تعهد خطي مماثل من السيد ماجد، مما يؤكد أن قرارات التحكيم سوف تصدر لصالحه، ومن ثم لم يكن هناك ما يستدعي الحصول على تعهد منه بقبولها[٥١].

لجنة تقصي الحقائق في النزاع بين مسقط وزنجبار

استنادا على موافقة السيد ثويني على إحالة النزاع بينه وبين أخيه ماجد إلى التحكيم، أصدرت حكومة الهند قرارا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في النزاع القائم بين الأخوين. وقد عهد برئاسة هذه اللجنة إلى البريجادير كوجلان Coghlan المقيم السياسي في عدن، وكان من أبرز أعضائها الدكتور برسي بادجر Percy Badger

الذي عرف باهتمامه البالغ بتاريخ عمان، ومما يذكر أنه في أثناء وجوده في مسقط لممارسة مهامه في لجنة التحكيم، تمكن من الحصول من السيد ثويني على سبيل الإهداء على مخطوطة كان قد وضعها المؤرخ العماني حميد بن رزيق بعنوان «الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين»، والتي أهداها بدوره إلى مكتبة جامعة كمبردج، وذلك بعد أن عكف على تحقيقها ونشرها بترجمتها الإنجليزية في عام ١٨٧٢، وأضاف إليها مقدمة تناول فيها تطور الأحداث في عمان حتى عام ١٨٧٠. ومما هو جدير بالذكر أن مخطوطة ابن رزيق لم يتم تحقيقها ونشرها باللغة العربية إلا بعد تأسيس وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان في بداية حقبة السبعينات، أي بعد مرور أكثر من مئة عام على صدورها باللغة الإنجليزية !(٥٢).

كان واضحا أن هدف لجنة التحكيم هو البحث عن المبررات التي تساعدها في الوصول إلى قرارها الخاص بتقسيم الدولة العمانية، وذلك على الرغم من أنها جعلت هدفها الظاهري التحقيق في أسباب النزاع بين مسقط وزنجبار، وبالتالي التعرف على وجهتي نظر كل من السيد ثويني والسيد ماجد في الخلاف القائم بينهما. ومما يؤكد أن النية كانت مبيتة لكي تصل اللجنة في تقريرها إلى التقسيم، التعليمات التي تلقاها كوجلان من اللورد الفنستون حاكم بومباي لدى ذهابه إلى مسقط. وكانت تلك التعليمات تنص صراحة على إيجاد وسيلة لحل النزاع بما يرضي الطرفين المتنازعين، وأن عليه أن يضع معادلة بين عامل العدالة وعامل الضرورة، ومن ثم التوصل إلى وسائل حل النزاع بين الأخوين بما يحافظ على المصالح البريطانية في عمان وشرقي إفريقيا على حد سواء(٥٣).

ومهما تكن النتائج السلبية التي توصلت إليها اللجنة، إلا أنه من الإنصاف أن نقرر أنها عنيت عناية فائقة بجمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من مسقط وزنجبار. وقد اهتمت بصفة خاصة بالتعرف على عادات العرب في انتقال السلطة والوراثة، إلى جانب ما عنيت به من التعرف على مدى شعبية كل من السيد ماجد والسيد ثويني في المناطق التي يحكمانها(٥٤).

مهمة لجنة التحكيم في مسقط

استهلت اللجنة أعمالها في مسقط في ١٢ يونيو ١٨٦٠، حيث آثر كوجلان أن يبدأ

زيارته لمسقط أولا قبل أن يتوجه إلى زنجبار، وكان الهدف من ذلك إزالة الانطباع السائد بأن الحكومة البريطانية منحازة إلى ادعاءات السيد ماجد في انفصاله عن مسقط، واستقلاله بحكم زنجبار.

وقد أمضى كوجلان عدة أيام في مباحثات مكثفة مع السيد ثويني، اقتنع في نهايتها بقوة حججه ومبرراته، فهو الأكبر سنا وصاحب الحق الشرعي في خلافة أبيه، فضلا عن أنه كان معينا من قبله نائبا عنه في مسقط، التي تشكل العاصمة الدينية والتاريخية للسلطنة بشطريها الآسيوي والإفريقي. وأكد ثويني لكوجلان أن والده لم يكن يدور بخلده تقسيم الدولة حين وزع السلطة بين أبنائه، ولم يكن ذلك إلا إجراءً تنظيميا للتخفيف عنه في ممارسة أعباء الحكم(٥٥). وحين أثار كوجلان وصية السيد سعيد والرسالة التي كان قد بعث بها إلى اللورد «أبردين» وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٤٤ باعتبارهما من الأدلة القاطعة على الرغبة التي أبداها في تقسيم دولته، أجاب السيد ثويني عن ذلك بأن وصية والده لم تتطرق للممتلكات العامة، وذلك باستثناء التوصية بنقل بعض السفن إلى بيت مال المسلمين، ومن بينها السفينة فيض علم والسفينة كارولين، وليس من شك في أن التوصية بذلك إنما تؤكد على وجود بيت مال واحد للمسلمين في مسقط (٥٦)، أما فيما عدا ذلك فلم تتطرق الوصية إلى الممتلكات العامة للدولة، إذ إن تلك الممتلكات لا يمكن – طبقا للتقاليد والأعراف العربية –أن يتصرف فيها الحاكم لأنها ليست من ممتلكات اليمين، ومن ثم اقتصرت الوصية على المتعلقات الشخصية له. وبالتالي فليس من حق السيد ماجد الادعاء بأن السيد سعيد أوصى بتعيينه حاكما على زنجبار، أو أن ينأى بنفسه عن التبعية له باعتباره سلطانا على مسقط وزنجبار.

أما فيما يتعلق بالخطاب الذي أرسله السيد سعيد إلى اللورد أبردين فقد فسره السيد ثويني لصالحه، إذ إن تسمية أحد أبنائه ليكون حاكما على الممتلكات الإفريقية للسلطنة وتسمية ابن آخر ليكون حاكما على الممتلكات العربية لا يعني استقلالية الممتلكات الإفريقية، وإنما كان القصد من ذلك التنظيم تخفيف أعباء الحكم مع بقاء السلطة العليا في الدولة في يده باعتباره الابن الأكبر.

انتقال اللجنة إلى زنجبار

عقب إنهاء لجنة التحكيم مباحثاتها في مسقط انتقلت إلى زنجبار في سبتمبر ١٨٦٠

لكي تبدأ المرحلة الثانية من مهمتها. وفي تلك المرحلة قامت اللجنة باستطلاع آراء كل من السيد ماجد والكولونيل رجبي بشأن النزاع القائم بين مسقط وزنجبار. وكان من الطبيعي أن يستند السيد ماجد في خلال المباحثات التي جرت بينه وبين أعضاء اللجنة على رسالة السيد سعيد إلى اللورد أبردين، مؤكدا لكوجلان أنه بعد وفاة أخيه خالد الذي كان والده قد أوصى بتعيينه حاكما على زنجبار أصبح هو بدلا منه. وعلى الرغم من أن السيد سعيد لم يصدر مرسوما بذلك، إلا أنه ظل من الناحية الواقعية نائبا عن أبيه في حكم زنجبار والبر الإفريقي. وعلى أثر وفاة والده تقلد الحكم بمبايعة معظم أفراد الأسرة الحاكمة المقيمين في زنجبار، كما حصل على تأييد زعماء القبائل الإفريقية وأعيان العرب، وأنه حاز بذلك طاعة البلاد والعباد، وحياه القناصل بتحية الملوك، وتلقى التهاني من الملكة فكتوريا وإمبراطور فرنسا ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية بريطانيا، وفضلا عن ذلك فقد اعترف السيد ثويني به حاكما على زنجبار بموجب الاتفاق الذي أبرم بينهما في عام ١٨٥٧.

وحين انتقلت اللجنة لسماع أقوال الكولونيل رجبي، كرر نفس الحجج التي أبداها السيد ماجد، وأضاف إلى ذلك أن هناك رسالة بعث بها سلفه الكولونيل همرتون إلى حكومة الهند أكد فيها أنه كان مطلعا – باعتباره وثيق الصلة بالسيد سعيد – على نواياه في تقسيم دولته، وأن تلك الرسالة نصت صراحة على رغبة السيد سعيد في أن يتولى السيد ثويني الحكم في مسقط بشرط أن يعين بعض أخوته حكاما على الأقاليم العمانية، وعلى أن يؤول حكم زنجبار إلى السيد ماجد على أن يعين بدوره عددا آخر من أخوته حكاما على الأقاليم الإفريقية. وفضلا عن ذلك فقد أكد رجبي لأعضاء اللجنة أن السيد ماجد دلل على صلاحيته ومقدرته على القيام بمسؤوليات الحكم، كما حاز حب الرعية له[٥٧].

النتائج التي توصلت إليها اللجنة

أثبتت لجنة التحكيم بصورة لا تدعو مجالا للشك أن الحق في جانب ثويني، إذ لم يستطع كوجلان أن يتوصل في زنجبار إلى دليل قاطع يبطل هذا التصور، ومن ثم أصبح مقتنعا قناعة تامة بحقوق السيد ثويني من الناحية القانونية والشرعية لكي يكون حاكما على الدولة العمانية بشطريها العربي والإفريقي.

وعلى الرغم من ذلك فقد اضطر كوجلان أن يناقض ما توصلت إليه اللجنة من حقائق

حين أعد تقريره النهائي، الذي كان يقضي بتقسيم الدولة العمانية، وذلك تنفيذا للتعليمات التي كان قد سبق أن تلقاها من حكومة الهند قبل أن تباشر اللجنة مهامها في كل من مسقط وزنجبار. ولذا فقد يكون من المناسب أن نعرض فيما يلي لأهم المبررات التي صاغ كوجلان بمقتضاها تقريره النهائي، الذي كان يقضي بفصل زنجبار عن مسقط، وذلك على النحو التالي :

أولا، بالنسبة لمسقط :

أشار التقرير إلى ما يراه العرب في شأن مسألة الاستخلاف التي تقضي بأن تكون من حق الابن الأكبر الذي يؤول إليه الحكم بعد وفاة والده. ومع تسليم كوجلان بهذا الرأي، إلا أنه أكد من ناحية أخرى أن البكورة لم تكن موضع اعتراف مطلق من أئمة عمان وسلاطينها، واستمد ذلك من الشواهد السابقة في التاريخ العماني، إذ إن كثيرا من أئمة وسلاطين عمان وصلوا إلى الحكم في سن صغيرة.

ثانيا، بالنسبة لزنجبار :

استند كوجلان فيما ارتأته اللجنة من انفصال زنجبار عن مسقط إلى الرغبة التي أبداها السيد سعيد في تقسيم السلطة بين أبنائه، واعتراف الدول الأجنبية بولاية ماجد ومبايعة رؤساء العرب له، وبالتالي فإن وصول السيد ماجد إلى سدة الحكم في زنجبار لا تعطي للسيد ثويني مبررا للمطالبة بممتلكات أخيه، ومن ثم ينبغي أن يبقى كل منهما حاكما في موقعه(٥٨).

ثالثا، مبررات أخرى ساقتها اللجنة :

كان على اللجنة أن تمضي في تقريرها لتقدم مبررات أخرى في تقسيم الدولة العمانية، ومن بين تلك المبررات ما توصلت إليه من أن مستقبل مسقط وزنجبار وازدهارهما يتوقف على انفصالهما، فضلا عن المحافظة على الاستقرار والأمن في كل من البلدين، إذ إن السيد سعيد رغم المهابة التي كان يتمتع بها لم يستطع أن يجنب شطري الدولة الثورات والقلاقل الداخلية، ففي خلال إقامته في زنجبار كانت تشتعل الثورات في عمان، وإذا ما انتقل لإخمادها تعرضت زنجبار وملحقاتها للاضطرابات والفتن، ومن باب أولى ألا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته المطلقة على أجزاء السلطنة المترامية الأطراف.

ومن المبررات الأخرى التي استند عليها تقرير اللجنة في فصل زنجبار عن مسقط،

أن المستوطنات العربية في شرقي إفريقيا كانت قبل عهد السيد سعيد مجرد حضانات للرقيق، أما الآن فقد صارت مدنا كبيرة تفوق في أهميتها الاقتصادية المدن العمانية ذاتها، وبصدد ذلك وضع التقرير مقارنة طريفة حين أشار إلى أنه كما استقل الأنجلو ساكسون والإسبان الذين هاجروا إلى العالم الجديد بعد أن كونوا أمما كبيرة في المهجر الأمريكي، فإنه يحق للمستوطنين العرب في شرقي إفريقيا وزنجبار الاستقلال عن عمان، وهذا الاستقلال سيكون في مصلحة الحضارة والإنسانية، لأن انفصال زنجبار عن مسقط سيركز جهود العرب المقيمين بها على نشر الحضارة في داخل القارة الإفريقية وأواسطها، فضلا عن تسهيل مكافحة تجارة الرقيق وإيقاف تصديره من زنجبار وموانى الشرق الإفريقي، وخاصة بعد أن أبدى السيد ماجد استعدادا للتجاوب مع الحكومة البريطانية في حركة الإلغاء، أما إذا استمرت زنجبار وملحقاتها تحت التبعية العمانية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في تعقيد الموقف لأن عرب عمان كانوا لا يخضعون للمعاهدات الخاصة بحظر تجارة الرقيق. وأخيرا استند التقرير في مبرراته فصل زنجبار عن مسقط إلى الاعتراف الدولي الذي حصل عليه ماجد من الدول الكبرى بما في ذلك فرنسا على الرغم من أنها أبدت ميلا واضحا لمساندة السيد ثويني.

وعلى الرغم من تلك المبررات التي وردت في تقرير كوجلان، فإن الدافع الحقيقي لإحداث الفصل بين شطري الدولة العمانية كان يكمن في مصلحة بريطانيا بألا تقوم دولة محلية كبيرة في الجزء الغربي من المحيط الهندي، وذلك تأمينا للمواصلات الامبراطورية إلى الهند، كما أن الانفصال سيترتب عليه تسهيل مهمتها في بسط سيطرتها على شطري الدولة، إذ سيصبح كل شطر محتاجا لمساندتها ودعمها.

التوصيات النهائية للجنة التحكيم

بعد أن عرضت اللجنة ما توصلت إليه من مبررات خاصة بتقسيم الدولة العمانية، اختتمت تقريرها بالتوصيات التالية :

أولا : تثبيت السيد ماجد حاكما مستقلا على زنجبار وتوابعها في الشرق الإفريقي.

ثانيا : عدم السماح لحكومة مسقط أو لزعماء القبائل في عمان بالتدخل في شؤون الحكم في زنجبار.

ثالثا : أن يلتزم السيد ماجد بدفع معونة مالية سنوية إلى السيد ثويني مقدارها أربعون ألف ريال نمساوي كتعويض عن تنازله عن كافة ادعاءاته في زنجبار، كما يلتزم

بدفع المتأخرات عن هذه المعونة والتي كانت قد توقفت منذ عام ١٨٥٩، وقدر مبلغ تلك المتأخرات بثمانين ألف ريال.

رابعا : أن تعد المعونة التي تدفع من قبل زنجبار إلى مسقط التزاما مستمرا ولا يجوز قطعها إلا في حالة واحدة وهي حدوث اعتداء من قبل حاكم مسقط ضد حاكم زنجبار، وإذا وقع ذلك الاعتداء أو امتنع حاكم زنجبار عن دفع المعونة المقررة لمسقط فإنه يتعين على الطرفين عرض النزاع على حكومة الهند قبل التفكير في القيام بأي عمل عسكري.

خامسا : تعقد اتفاقيات خاصة بقمع تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار إلى جانب تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بينهما.

سادسا : تقديم الدعم للسيد ماجد لمكافحة تجارة الرقيق، إذ إنه من المستحيل أن تتوقع الحكومة البريطانية من حاكم مشكوك في سلطته الشرعية، ومضطر دائما إلى استمالة رعاياه أن يحارب عملا يستمدون منه الجزء الأكبر من مواردهم، هذا فضلا عن أن كل فرد من حاشيته تقريبا يعمل في تجارة الرقيق.

سابعا : تأكيدا لفصل شطري الدولة يلزم تعيين معتمد سياسي في مسقط وذلك بعد أن انتقل الكولونيل همرتون بصحبة السيد سعيد إلى زنجبار في عام ١٨٤٠، وتركت مسقط منذ ذلك الحين في أيدي وكلاء محليين.

ثامنا : السماح للسيد برغش بن سعيد المقيم حاليا في بومباي بالعودة إلى زنجبار بعد أن هدأت الأمور بين مسقط وزنجبار.

إبلاغ ثويني وماجد بقرارات اللجنة

تم عرض تقرير لجنة التحكيم بالتوصيات التي انتهت إليها على مجلس حكومة بومباي الذي وافق على ما ارتأته اللجنة، وصادق اللورد كاننج نائب الملك في الهند في ١٢ ابريل ١٨٦١ على قرار الموافقة الذي اتخذه مجلس حكومة بومباي(٥٩)، وألحق مصادقته هذه بإصدار قرارين بمنح كل من السيد ماجد والسيد ثويني لقب سلطان، وتم تكليف برسي بادجر بإبلاغ السيد ثويني بالقرارات التي اتخذت بذلك الشأن، بينما تم تكليف الكولونيل رجبي القنصل البريطاني في زنجبار بإبلاغ السيد ماجد بتلك القرارات.

وقد حمل كل من برسي بادجر والكولونيل رجبي رسالة بمضمون واحد من اللورد كاننج إلى كل من ثويني وماجد، جاء فيها أن المبلغ السنوي الذي تقرر دفعه من قبل

زنجبار إلى مسقط وقدره أربعون ألف ريال نمساوي لا يعد اعترافا بتبعية زنجبار إلى مسقط، كما أنه ليس اتفاقا شخصيا بين الحاكمين، وإنما هو التزام دائم وتعويض لسلطان مسقط لقاء تنازله عن كافة ادعاءاته في زنجبار وملحقاتها، ويعد بمثابة حل لمشكلة الفوارق الاقتصادية فيما آل إلى كل من الأخوين من ممتلكات. وأكد اللورد كاننج في رسالته إلى كل من السيد ثويني وماجد بأن هذه الشروط عادلة وليس فيها ما يخل بالشرف لأي منهما(٦٠).

لم يجد كل من ثويني وماجد بدا من الموافقة على التحكيم، وذلك على الرغم من أن السيد ثويني أبدى استياءه الشديد لما تم التوصل إليه من قرارات أدت إلى انفصال زنجبار عن التبعية العمانية. ومع أن السيد ماجد استطاع تحقيق هدفه في الاستقلال بزنجبار، إلا أنه مع ذلك لم يبد ارتياحا لما اتخذ من قرارات خاصة بدفع الأموال المتأخرة لمسقط. وأكد للكولونيل رجبي أنه لا يستطيع تأمين مبلغ ثمانين ألف ريال لسد المتأخر عن سنتين كاملتين، ومن ثم اقترح عليه رجبي أن يطلق سراح زعماء قبيلة الحرث الذين تم القبض عليهم خلال تآمرهم ضده مع أخيه برغش، ومن أبرزهم عبد الله بن سالم ومحمد بن ناصر، إلى جانب من تم اعتقالهم في جزيرة لامو، إذ من المؤكد أنهم سيدفعون هذا المبلغ متضامنين مع قبيلتهم بمثابة غرامة تأديبية، فضلا عن أن إطلاق سراحهم – وقد مضى على اعتقالهم قرابة عامين – لن يكون عملا إنسانيا فحسب، وإنما سيساعد على إشاعة جو من الثقة والوئام بينه وبين قبيلة الحرث المنتمين إليها(٦١).

الانتقادات التي وجهت للتحكيم

يرى كثير من الباحثين أن التحكيم الذي صادق عليه اللورد كاننج كان يعد مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي، وبصدد ذلك يؤكد فيروز قاجار Kajare - وهو أحد الباحثين في القانون الدولي العام- أن موافقة ثويني وماجد على قرارات التحكيم لم تحدث في وقت واحد، إذ تلقت حكومة الهند موافقة ثويني في ١٥ مايو ١٨٦١، بينما تلقت موافقة ماجد في ٢٩ يونيو من نفس العام، وفضلا عن ذلك فإن اللورد كاننج لم يصادق على القرارات التي اتخذت بناء على تحكيم فعلي، وإنما كان هذا هو رأيه في تقسيم الدولة العمانية حتى قبل أن تبدأ إجراءات التحكيم. والأهم من ذلك أن التحكيم يقوم بين دولتين ولا يقوم في دولة واحدة كما حدث في هذه الحالة(٦٢). وعلى الرغم من تلك الانتقادات فإن التحكيم لم يلبث أن اكتسب الصفة الدولية بموافقة فرنسا عليه.

التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك ١٨٦٢

لم تشأ الحكومة الفرنسية أن تعترض على التحكيم، وعلى ما تضمنه من قرارات حددت الوضع السياسي لكل من مسقط وزنجبار، غير أنها كانت تخشى في الوقت نفسه على ما يمكن أن تستحوذ عليه بريطانيا من امتيازات أو نفوذ في زنجبار طالما وقفت إلى جانب السيد ماجد وحمت ممتلكاته من تطلعات أخيه. ولما كانت الحكومة البريطانية من ناحيتها متوجسة من الأنشطة التي يقوم بها الفرنسيون في زنجبار، فقد أوعز اللورد رسل وزير الخارجية البريطانية إلى المستر كولي Cowley السفير البريطاني في باريس بأن يوضح للحكومة الفرنسية بأن حكومته لن تتغاضى عن أية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار أو سيطرة أية دولة عليها، غير أن ثوفنيل Thouvenel وزير الخارجية الفرنسية أكد للسفير البريطاني بأن التوجسات البريطانية لا أساس لها من الصحة، ولكي يزيل شكوك الحكومة البريطانية اقترح أن تقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية بإنكار الذات بإصدار تصريح مشترك يعلنان فيه استقلال زنجبار. ووافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح الفرنسي، وخاصة أن التصريح المقترح كان يخص منطقة لم يتدعم فيها نفوذها بعد[٦٣]. وبصدور التصريح المشترك في العاشر من شهر مارس ١٨٦٢[٦٤]، تمت المرحلة الأخيرة في تمزيق الدولة العمانية بتصديق الحكومتين الفرنسية والبريطانية على القرارات الخاصة بالتحكيم.

ومما يلفت النظر أن التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك لم يقتصر على تعهد الجانبين باحترام استقلال سلطنة زنجبار فحسب، وإنما نص إلى جانب ذلك على احترام استقلال سلطنة مسقط، وعدم قيام أي من الدولتين بأية محاولة للحصول على مناطق نفوذ لها في أي من السلطنتين[٦٥].

وبينما تشير بعض المصادر إلى أن السبب في إضافة سلطنة مسقط إلى التصريح المشترك إلى أنه في أثناء المباحثات الإنجليزية الفرنسية الخاصة بإصدار ذلك التصريح، اقترح الجانب الفرنسي إضافة سلطنة مسقط إليه وأن الجانب البريطاني وافق على ذلك، تؤكد مصادر أخرى أن إضافة سلطنة مسقط لم تكن نتيجة لاقتراح فرنسي، وإنما جاءت بسبب خطأ أحد الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية أثناء تبادل المذكرات بين الدولتين، ويعزو أيتشيسون Aitchison هذا الخطأ إلى ما كان مستقرا في الأذهان من اعتبار سلطان زنجبار سلطانا على مسقط كما كان الحال على عهد السيد سعيد بن سلطان، وكما لم تكن قد حدثت تجزئة في دولته. ومع أن الحكومة البريطانية لم تعترض

على تلك الإضافة، لأنها كانت تدرك أن نفوذها في مسقط مستمد من واقع سيطرتها البحرية وليس نتيجة لاتفاقيات دولية، إلا أن ذلك التصريح بالصيغة التي كتبت به كلفها ثمنا باهظا، إذ اكتسبت مسقط بموجبه مركزا دوليا أعاق بريطانيا في كثير من الأحيان عن فرض نفوذها المطلق في السلطنة، وذلك على عكس ما حققته من نفوذ في إمارات الخليج الأخرى(٦٦).

ومن المثير للدهشة أن المسؤولين في الدوائر البريطانية في كل من الهند والخليج العربي وشرقي إفريقيا لم يعلموا بأمر التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك إلا في عام ١٨٩٠ عندما بدأت الأنباء تتسرب عن اتجاه بريطانيا لفرض حمايتها على مسقط في ذلك العام، إذ لم تستطع الحكومة البريطانية إقرار تلك الحماية إلا بتقديم تنازلات لفرنسا(٦٧)، وكانت تلك التنازلات من قبيل المساومات الاستعمارية التي كانت شائعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين. وانتهت تلك المساومات بعقد اتفاقية بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في عام ١٨٩٠ بموجبها فرضت بريطانيا حمايتها على مسقط وزنجبار، مقابل تغاضيها عن فرض الحماية الفرنسية على مدغشقر.

النتائج التي ترتبت على تقسيم الدولة العمانية

ترتب على تقسيم الدولة العمانية نتيجة التحكيم وصدور التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك، أن أصبح هناك سلطنتان مستقلتان إحداهما في مسقط والأخرى في زنجبار تحكمهما أسرة واحدة بل يحكمهما شقيقان من نفس الأسرة (٦٨)، كما ترتب على انفصال زنجبار عن مسقط تقسيم الثروة العامة من السفن التجارية والحربية بين السلطنتين، أما ثروة السيد سعيد الخاصة فقد وزعت بين أبنائه طبقا للشريعة الإسلامية، وتذكر السيدة سالمة ابنة السيد سعيد بصدد ذلك أنه خص كل ابن بستين ألف ريال، وخص كل بنت بثلاثين ألف ريال(٦٩).

ضعف الصلات بين مسقط وزنجبار

كان أهم ما أسفر عنه انفصال شطري الدولة العمانية أن أصبحت العلاقة بين مسقط وزنجبار علاقة مالية فحسب، وأكثر من ذلك فإن الحكومة البريطانية وجدت نفسها ملزمة بالإشراف على عملية دفع المعونة السنوية التي تعهدت سلطنة زنجبار بدفعها لسلطنة مسقط. وبالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على انفصال زنجبار عن التبعية العمانية

أن أخذ الطابع الإفريقي يغلب عليها نتيجة انقطاع صلتها العضوية بالوطن الأم، وبالتالي أخذت زنجبار تفقد تدريجيا مقوماتها العربية بسبب انفصالها عن عمان التي كانت تمدها بالعناصر والدماء العربية، مما أدى إلى ذوبان عرب زنجبار في المجموعة الإفريقية الكثيرة العدد، ولم تعد اللغة العربية سوى لغة الأرستقراطية الحاكمة، حيث حلت محلها اللغة السواحلية كلغة واسعة الانتشار.

وعلى الرغم من أن الفرصة كانت مهيأة لهجرة عدد كبير من التجار العمانيين إلى زنجبار نتيجة ما تعرضت له مسقط من انهيار اقتصادي بسبب فقدانها الشطر الإفريقي من ممتلكاتها، إلا أن تلك الهجرات ووجهت بقيود شديدة فرضها السيد ماجد الذي أصبح خاضعا للإنجليز، إذ اتخذ بعض الإجراءات التي زادت من إضعاف الروابط بين السلطنتين، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي :

أولا : منع سكان زنجبار من تأجير المساكن للتجار العرب الآتين من عمان والجزيرة العربية بصفة عامة إلا بشروط وقيود خاصة.

ثانيا : منع السفن العمانية من الملاحة في مياه زنجبار إلا إذا أبرزت أوراقا تثبت أنها تتجر في سلع شرعية، وذلك بحجة مكافحة تجارة الأسلحة والرقيق.

ثالثا : وقف الهدايا التقليدية التي اعتاد حاكم زنجبار أن يغدقها على رؤساء القبائل العمانية[٧٠].

ونتيجة للاعتراف البريطاني بالسيد ماجد وتثبيته في سلطنة زنجبار كان عليه في مقابل ذلك الاستجابة للضغوط البريطانية، ومن ثم أصدر في عام ١٨٦٤ تصريحا بحظر تجارة الرقيق في أي جزء من سلطنته بما فيها الموانى والجزر التي كانت مستثناة من ذلك الحظر بموجب معاهدة ١٨٤٥ في الفترة من يناير إلى مايو من كل عام، وهي فترة هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية[٧١]. وفي عام ١٨٦٦ منح السيد ماجد القنصل البريطاني في زنجبار صلاحيات محاكمة تجار الرقيق الذين يتم القبض عليهم في أي جزء من ممتلكات السلطنة[٧٢].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات والقيود المشددة، فقد استمرت تجارة الرقيق قائمة، بل أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للملاحين العرب، ويرجع ذلك إلى أن استخدام الملاحة البخارية أدى إلى القضاء على التجارة الشراعية التقليدية التي كانت شائعة بين مسقط وزنجبار. ومن الطبيعي ألا تستطيع السفن العمانية الصغيرة الحجم نسبيا منافسة

السفن البخارية الضخمة، أو مواكبة التطور التكنولوجي الذي طرأ على فن الملاحة وبناء السفن.

والأمر الذي لا شك فيه أن انتشار الوسائل الملاحية الحديثة أدت إلى استنفاد المؤسسات الملاحية التقليدية في الخليج أغراضها بعد أن أخذت السفن البخارية تجتاح مياه المحيط الهندي والخليج العربي وشرقي إفريقيا منذ ستينات القرن التاسع عشر، مما كان له أثر واضح في تقويض الأسس التجارية والاقتصادية التي كانت تعتمد عليها الدولة العمانية. وفضلا عن ذلك فقد أخذت الأنشطة التجارية تنتقل من أيدي العرب إلى أيدي الهنود وغيرهم من وكلاء المؤسسات والشركات التجارية الكبيرة، ومن ثم أدى تسلل المصالح لاقتصادية الغربية إلى تدهور أوضاع الطبقة التجارية والملاحية والقضاء على ما كانت تمارسه من تجارة ونقل بحري، إذ كان من الطبيعي أن تعجز السفن المحلية عن منافسة البواخر الكبيرة في ميدان التجارة والنقل البحري، ومن ثم اقتصر نشاطها التجاري على العمليات الساحلية المحدودة والأسفار غير المنتظمة، أو على الأنشطة غير المسموح بها في تجارة الأسلحة والرقيق، إذ لم يكن لدى البحارة العرب الخبرة أو التنظيم أو رؤوس الأموال الكافية للتحول إلى بناء السفن البخارية الضخمة، وقد أدت تلك العوامل جميعها إلى تدهور العلاقات التجارية بين مسقط وزنجبار، ومن ثم اعتماد العرب على تجارة الرقيق وعلى غيرها من الأنشطة التجارية غير المشروعة[٧٣].

ولعل ما يؤكد استمرار تجارة الرقيق رسالة بعث بها الشيخ زايد الكبير حاكم أبو ظبي إلى السيد ماجد في أوائل عام ١٨٧٠، جاء فيها إصرار الملاحين العرب على جلب العبيد من شرقي إفريقيا، وكان مما جاء في تلك الرسالة على لسان حاكم أبو ظبي أنه قد حذر الملاحين العرب بالامتناع عن هذه التجارة، «وأذعنا عليهم مضمون خطابكم غير أن ذلك لم يكن له أثر في ردعهم لأن الأرباح التي يحصلون عليها من تلك التجارة كبيرة جدا، وإنه لمن الحماقة أن نفكر في منعهم عن ممارستها، فمقابل عشرة جرب من التمر يستدينها الواحد منهم يمكنه أن يشتري عشرين عبدا يدرون عليه ألف ريال نمساوي». وبالإضافة إلى ما جاء في رسالة حاكم أبو ظبي ذكر أحد البحارة العرب الذين يتعاملون في تجارة الرقيق في عام ١٨٧٢ أن أي صاحب سفينة يتمكن من نقل الرقيق من زنجبار إلى الخليج يحصل على ثلاثة ريالات مقابل كل رأس إذا لم يقبض عليه النصارى، أما التاجر فإنه يبيع العبد الواحد بستين أو مئة ريال في مسقط، بينما لا يكلفه ذلك أكثر من عشرين ريالا[٧٤].

وإلى جانب العوامل التي كان لها أثرها في فصم العلاقات بين مسقط وزنجبار، كان لمعاهدات إلغاء تجارة الرقيق التي أبرمتها بريطانيا أثرها في زيادة فصم تلك العلاقات، حيث أباحت بريطانيا لنفسها بموجب تلك المعاهدات حق التفتيش البحري ومصادرة السفن التي تشتبه في حملها سلاحا أو رقيقا. وكانت سفن التفتيش البريطانية تتوسع في حدود مناطق التفتيش البحري التي أجازتها لها تلك المعاهدات، وفضلا عن ذلك فقد عمد الضباط الإنجليز إلى المبالغة في تضخيم المخالفات التي كانت ترتكب من قبل البحارة العرب بهدف فرض قيود أكثر تشددا على حركة الملاحة العربية بين الخليج وسواحل شرقي إفريقيا.

ويمكن أن يتضح لنا مدى إساءة البحارة الإنجليز استخدام التفتيش البحري إذا ما عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية، وذلك عملا بقانون برلماني صدر في عام ١٨٤٨ كان ينص على منح البحارة الإنجليز مكافآت مالية مجزية عن كل رأس يضبط من الرقيق، أو عن كل طن من حمولة السفن التي تتم مصادرتها. ويعترف المؤرخون الإنجليز أنفسهم بسوء استخدام البحرية البريطانية للتفتيش البحري، وكيف كانت السفن العربية تصادر في كثير من الأحيان لأتفه المخالفات والأسباب أو لمجرد أن بحارتها من الزنوج، إذ كانت تلاحقها سفن التفتيش البريطانية المرابطة عند مداخل البحر الأحمر والخليج العربي وبالقرب من سواحل شرقي إفريقيا. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت تجارة الرقيق تمارس عن طريق التهريب، كما عمد كثير من النخاسين إلى نقل الرقيق برا من شرقي إفريقيا إلى سواحل الصومال، ومنها يعبرون خليج عدن إلى حضرموت تجنبا للمرور ما أمكن في المحيط الهندي. وكان من الطبيعي أن ينتج عن ذلك زيادة في المعاناة والآلام التي كان يتحملها العبيد في خلال تلك الرحلة القاسية[٧٥].

محاولة زنجبار التخلص من دفع المعونة السنوية لمسقط

على الرغم من أن الأمور استقرت بين مسقط وزنجبار على أثر صدور تحكيم اللورد كاننج الذي أكد انفصال زنجبار عن التبعية العمانية، إلا أن المعونة السنوية التي ألزمت زنجبار بدفعها لمسقط ظلت تؤرق السيد ماجد، ومن ثم حاول أن يقنع الحكومة البريطانية بأن إعفاءه من دفع تلك المعونة سيمكنه من وضع قيود أكثر تشددا فيما يتعلق بقمع تجارة الرقيق، وبالتالي تقديم تنازلات أكثر إيجابية لها، ولكن حكومة الهند على الرغم من حرصها على مكافحة تجارة الرقيق، إلا أنها كانت تخشى من خطورة وقف المعونة الذي قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات في مسقط وبطلان تحكيم كاننج، مما يعطي

لأي من السلطنتين الفرصة لإعادة توحيد الدولة العمانية.

ولم تلبث أن واتت السيد ماجد فرصة مقتل أخيه ثويني على يد ابنه سالم ليتخلص من التزامه، حيث أعلن في أغسطس من عام ١٨٦٦ بأنه سوف يتوقف عن إرسال المعونة السنوية إلى مسقط، مستندا في ذلك أن قتل سالم لأبيه واغتصابه الحكم لا يعطي له حقا مشروعا في المطالبة بتلك المعونة[٧٦]. وحقيقة الأمر أن السيد ماجد بعد أن ثبت نفسه في حكم زنجبار كان يهدف إلى التخلص من دفع المعونة لمسقط حتى يقضي على آخر مظهر من مظاهر الارتباط بين السلطنتين، بل لعله كان يطمح في السيطرة على مسقط ذاتها، ومن ثم انتهز فرصة مقتل أخيه لكي يحقق هدفه هذا، فعلى أثر وقوع حادثة الاغتيال هذه كتب إلى حكومة الهند يستأذنها في إرسال حملة عسكرية لإنزال العقاب الصارم بابن أخيه المتهم بقتل والده واغتصاب السلطة. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت متيقنة تماما من ذلك الاتهام، إذ إن السيد سالم قتل والده رميا بالرصاص في وضح النهار أمام المئات من رعاياه، وأن السيد ماجد باعتباره الأخ الأكبر أصبح مطالبا بالثأر من قاتل أخيه طبقا للتقاليد العربية، إلا أن الحكومة البريطانية سارعت بالاعتراف بالسيد سالم سلطانا على مسقط[٧٧]، ويرجع ذلك إلى أن بديله السيد تركي كانت تراوده الأطماع في الاستيلاء على زنجبار وإعادة توحيد الدولة العمانية، ومن ثم بادرت بالقبض عليه ونفته إلى بومباي، كما منعت السيد ماجد من التقدم لغزو مسقط منتهزا فرصة الاضطرابات التي نشبت فيها على أثر مقتل ثويني.

وعلى الرغم من أن السيد ماجد لم يجد بدا من الاستجابة للحكومة البريطانية، إلا أنه ظل يعمل على التخلص من دفع المعونة، حيث أكد للكولونيل رجبي أنه وإن كان قد امتثل لرغبتها في عدم الثأر من السيد سالم، إلا أنه يرفض تماما أن يمد قاتلا بالمساعدة المالية. وقد أجابه رجبي على ذلك بأنه مرتبط بتحكيم اللورد كاننج، وأن المعونة السنوية المقررة لمسقط ليست ارتباطا شخصيا بينه وبين أخيه الراحل وإنما هي التزام دائم من قبل سلاطين زنجبار إلى سلاطين مسقط، وبالتالي فإن حكومة الهند لن توافق على وقف تلك المعونة، وخاصة بعد أن اعترفت بالسيد سالم سلطانا على مسقط، وأصبحت بموجب اعترافها هذا ملزمة بالحفاظ على مصالحه. وألمح رجبي للسيد ماجد بأن حادثة الاغتيال التي يتذرع بها لإيقاف المعونة هي من الأمور العادية، وأن السيد سالم ليس أول حاكم يعتلي السلطة في عمان بطريقة الاغتيال، فالسيد سعيد نفسه طعن عمه بدر بن سيف وأقصاه عن الحكم ولم يؤاخذه العمانيون على ذلك[٧٨]. وفي تقرير بعث به رجبي إلى

حكومة الهند أكد فيه أنه إذا ما تغاضت عن تحكيم كاننج ووافقت ماجد على ما يذهب إليه فإن ذلك سيؤدي ببقية الرؤساء العرب إلى التنصل من ارتباطاتهم بالحكومة البريطانية، وبالتالي فإنه يتعين على السيد ماجد الاستمرار في دفع المعونة السنوية لمسقط حتى لو أدى الأمر إلى إجباره على ذلك بالقوة.

كان من الواضح أن حكومة الهند أخذت تعير اهتمامها لموضوع استمرار دفع المعونة السنوية لمسقط، غير أنه لما كان وضع كل من سلطنة مسقط وزنجبار يهم وزارة الخارجية البريطانية بحكم الوضع الدولي الذي أصبحتا عليه بموجب التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك لعام ١٨٦٢، فقد كان لها رأي مخالف لما ذهبت إليه حكومة الهند، وبصدد ذلك دارت الاتصالات بين اللورد كلارندون Clarendon وزير الخارجية البريطانية والدوق أرجيل Argyll وزير الدولة لشؤون الهند[٧٩]. وبينما كان من رأي اللورد كلارندون أنه من حق السيد ماجد أن يرفض دفع المعونة للسيد سالم، كان الدوق أرجيل يرى أن حرمان سالم من المعونة السنوية قد يدفع به إلى اتباع طرق غير مشروعة لزيادة موارده، أو ربما يلجأ إلى عمل عسكري ضد زنجبار، فضلا عن أن استمرار دفع المعونة أمر ضروري لدفع الزكاة للسعوديين والالتزام بدفع الإيجار السنوي للجزر والموانى الواقعة على الساحل الشرقي من الخليج العربي التي كانت تستأجرها مسقط، وخاصة بعد أن تعمدت الحكومة الفارسية رفع قيمة ذلك الإيجار في الاتفاقية التي عقدت بينها وبين مسقط في عام ١٨٥٦. ومن ثم كان الحل الوسط – حفظا لماء وجه السيد ماجد – وحتى لا يضطر إلى التعامل مع قاتل أخيه أن يقوم بدفع المعونة السنوية إلى القنصل البريطاني في زنجبار الذي يتولى إرسالها إلى مسقط[٨٠].

وظل الوضع مستقرا على ذلك النحو حتى أطيح بالسيد سالم من الحكم على أثر بعث الإمامة الإباضية في عمان على يد الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨-١٨٧١. ونظرا لما ترتب على ذلك من إحداث تغيير في نظام الحكم وإلى نقل السلطة إلى فرع آخر من فروع الأسرة الحاكمة، فقد سنحت الفرصة مرة أخرى للسيد ماجد لكي يتوقف عن دفع المعونة المقررة لمسقط. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية أيدته في هذا الموقف، ويرجع ذلك إلى أن بعث الإمامة الإباضية في عمان لم يكن يتفق مع مصالحها، وفضلا عن ذلك فإنها تغاضت عن الاتصالات التي كان يجريها السيد ماجد مع أخيه تركي الذي كان يعيش في منفاه في الهند منذ أن أطاح به الإنجليز من ولاية صحار في عام ١٨٦٧. وكان ماجد يهدف من وراء تلك الاتصالات التخطيط لحركة يتزعمها السيد تركي ويتكفل هو بنفقاتها

من أجل الإطاحة بحكم عزان بن قيس. وفي شهر يونيو من عام ١٨٧٠ أوفد السيد ماجد مبعوثا من قبله إلى حكومة بومباي يطلب السماح له بشن حملة عسكرية ضد عزان بن قيس لاسترداد مسقط وإعادة توحيد السلطنة، وعندما علم الإمام عزان بأمر تلك الاتصالات أعلن بدوره بأنه يعتزم إرسال حملة مضادة لإخضاع زنجبار[٨١].

والأمر الذي لاشك فيه أن سقوط إمامة عزان بن قيس كانت ترجع في الدرجة الأولى إلى الأموال التي رصدتها سلطنة زنجبار، إضافة إلى مساندة الحكومة البريطانية التي بادرت منذ عام ١٨٦٩ برفع القيود عن تنقلات السيد تركي وسمحت له بالعودة إلى مسقط. وتشير بعض المصادر إلى أن السيد تركي تسلم من السيد ماجد عشرين ألف ريال لإغداقها على الزعماء والشيوخ العمانيين المسيطرين على المناطق الاستراتيجية في عمان وتحريضهم على التخلي عن تأييدهم للإمام عزان بن قيس.

وعلى أثر الإطاحة بحكم الإمام عزان ونجاح السيد تركي في الوصول إلى السلطة، أخذ يطالب باستئناف دفع المعونة السنوية من زنجبار، وأكد للكولونيل لويس بلي المقيم البريطاني في الخليج أنه سيضطر للتنازل عن الحكم إذا توقفت زنجبار عن دفع المعونة، بل وهدد بالإغارة عليها إن امتنعت عن دفعها.

توقيع زنجبار معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وإعفائها من دفع المعونة

لم تلبث أزمة معونة زنجبار أن أخذت طريقها إلى الانفراج حين أبرمت الحكومة البريطانية مع السيد برغش بن سعيد – الذي اعتلى حكم سلطنة زنجبار عقب وفاة أخيه ماجد في عام ١٨٧٠ – معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في يونيو ١٨٧٣، ونتيجة لما ترتب على تلك المعاهدة من انتقاص ملحوظ في الموارد المالية لزنجبار، كان على الحكومة البريطانية أن تلتزم بدفع المعونة السنوية لمسقط وإعفاء سلطنة زنجبار من دفعها، وخاصة بعد أن استجاب السيد تركي لتوقيع معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق. وحين وصل السير بارتل فرير إلى مسقط من أجل إبرام تلك المعاهدة، أكد للسيد تركي بأن المعونة السنوية سوف تدفع له بانتظام وستكون بأثر رجعي بداية من تاريخ تقلده الحكم في عام ١٨٧١[٨٢].

معونة زنجبار بين حكومتي الهند ولندن

وبينما تخلصت سلطنة زنجبار من دفع المعونة السنوية لمسقط، فقد تحولت المشكلة لتكون موضع مباحثات بين حكومتي الهند ولندن، وقد انتهت تلك المباحثات بموافقة الحكومتين على أن يتقاسما أعباءها، وترتب على ذلك إدخال تعديل على تحكيم اللورد

كاننج يقضي باستمرار دفع تلك المعونة لمسقط من قبل الحكومتين، وذلك على أساس أن كلا منهما قد أفاد من معاهدة إلغاء تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار، إذ سيكون في إمكان حكومة الهند توفير جانب لا بأس به من نفقاتها نتيجة تخفيض قواتها البحرية في الخليج، وفي المقابل سيكون في وسع حكومة لندن تخفيض حجم قطعها البحرية على الساحل الشرقي لإفريقيا.

وقد ظلت حكومتا الهند ولندن تتقاسمان دفع المعونة السنوية لمسقط حتى عام ١٨٨٠ حين قررت الخزانة البريطانية في لندن - ضغطا لنفقاتها - وقف مساهمتها في تلك المعونة. ولما كانت حكومة الهند قد التزمت بالمحافظة على الأوضاع الراهنة في مسقط، وكانت تتخذ من تلك المعونة أداة للضغط على سلطان مسقط، فقد تحملتها بمفردها، وكثيرا ما كانت تهدد بالتوقف عن دفعها أو توقفها بالفعل إذا ما بدر منه عدم امتثال لسياستها[٨٣]. وظل الوضع قائما على ذلك النحو حتى عام ١٩٤٧ حين ألغيت حكومة الهند على أثر استقلال الهند وباكستان في ذلك العام، ومن ثم كان يتعين على حكومة لندن أن تلتزم بدفع تلك المعونة، غير أنها رأت في عام ١٩٥٨ أن تستبدلها بعقد اتفاقية للتعاون العسكري والفني مع سلطنة مسقط[٨٤]، ومساعدتها على إنشاء إدارة حكومية لتنمية مرافق البلاد تحملت الجزء الأكبر من ميزانيتها، ولم يلبث أن أتاح اكتشاف النفط في عام ١٩٦٣ الفرصة لبريطانيا لكي تتخلص من التزاماتها المالية، بل ولتحقق أرباحا طائلة من استثماراتها النفطية في مسقط.

هوامش الفصل الخامس

١) Reginald Coupland, The Exploitation of East Africa 1856-1890, London, 1939, p. 6.

٢) روبرت جيران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٤٦، انظر أيضا : Wendel Phillips, Oman .. A History, London, 1967, p. 135.

٣) Richard Burton, Zanzibar, City Island and Coast, vol. 1, London, 1870, pp. 307-308.

٤) Ch. Guillain, Documents sur l' Histoire, la Geographie et le Commerce de l' Afrique Orientale, tome 2, Paris, 1856, pp. 225-226, see also, John Kelly, Britain and The Persian Gulf 1795-1880, Oxford, 1968, p. 534.

٥) سالمة بنت السيد سعيد ، **مذكرات أميرة عربية** ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٩٨٦، ص ص ١٨٤-١٩٠.

٦) Phillips , op. cit., pp. 135-136.

٧) Robert Lyne , Zanzibar in Contemporary Times , London , p.49.

٨) Coupland , op. cit., 26.

٩) Emily Ruete , Memoires d' une Princesse Arabe , Paris , 1905 , p. 97.

١٠) Coupland, op. cit., p. 31 , cf. Phillips, op. cit., p. 135.

١١) لاندن ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨.

١٢) William Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Easter Arabia 1862- Arabia 1862-1863, vol. 1, London, pp. 279-281.

١٣) Firouz Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate (Extrait d' Histoire Diplomatique et de Droit Internationale), Paris, 1914, p. 113.

١٤) C.E.B. Russell, General Rigby, Zanzibar, and the Slave Trade, London, 1936, 176-180.

١٥) Lyne, op. cit., p. 48.

١٦) Kelly, op. cit., p. 536.

١٧) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، **زنجبار** ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ١٢٠-١٢١.

١٨) Alfred Rabaud, Zanzibar, La Cote Orientale d' Afrique Equatoriale (Extrait de Bulletin de la Societe Geographi de Matseille), Marseille, 1881, p. 2.

١٩) Coupland , op. cit., p. 20.

٢٠) Rabaud , op. cit., p. 2.

٢١) Ethel younghusband, Glimpses of East Africa and Zanzibar, London, 1908, p. 241.

٢٢) Coupland, op. cit., p. 21. ،ولمزيد من التفصيل عن تمرد برغش بن سعيد راجع صفحات ٢٢ -٢٥.

٢٣) Emily Ruete, op. cit., pp. 111-112.

٢٤) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩.

٢٥) Phillips, op. cit., p. 158.

٢٦) Coupland, op. ci, p. 15.

٢٧) London, R. N. Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean(A Record of Naval Experiences), 1873, pp. 118-119.

٢٨) Ibid., p. 119.

٢٩) CU. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighboring Countries, vol. XI, Calcutta , 1892 , p. 230.

٣٠) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤٢.

٣١) Kelly , op. cit., p. 535.

٣٢) Ibid.

٣٣) ل. و. هولنجزورث ، **زنجبار ١٨٩٠-١٩١٣** ، ترجمة وتعليق حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٣ .

٣٤) Phillips , op. cit., p. 136.

٣٥) Kelly, op. cit., p. 535.

٣٦) Coupland, op. cit., p. 20.

٣٧) Kelly, op. cit., P. 538.

٣٨) سلطان بن محمد القاسمي ، **تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢** ، الطبعة الأولى ، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٩ ، ص ٩٤ .

٣٩) جمال زكريا قاسم ، أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقيا ، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ١٩٧٦ .

٤٠) منتخبات الأخبار من كتاب الجنرال رجبي ، نقلا عن **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** للشيخ سعيد بن علي المغيري ، تحقيق محمد علي الصليبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ص ٢٩٧.

٤١) المرجع السابق ، ص ٢٩٨.

٤٢) Sultan Bin Muhamad Al Quasimi, Omani French Relations 1715-1900, Translated from Arabic, Forest Row, 1996, p.100sq.

٤٣) Kelly, op. cit., p. 536.

٤٤) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

٤٥) Lyne, op. cit., p. 37.

٤٦) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٥.

٤٧) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

٤٨) Kajare, op. cit., p. 112.

٤٩) C. E. B. Russel, General Rigby, Zanzibar and The Slave Trade, London, 1936, pp. 110-112.

٥٠) سلطان بن محمد القاسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ ، انظر نص التعهد الذي وقعه السيد ثويني فى ٢٦ سبتمبر ١٨٥٩ ص ص ١٢٦-١٢٧.

٥١) Kelly , op. cit., p. 541.

٥٢) **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين** ، تأليف حميد بن محمد بن رزيق بن بخيت سنة ١٢٧٤هـ ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

٥٣) لمزيد من التفصيلات عن التعليمات التي تلقاها كوجلان من الفنستون في مايو ١٩٦٠، انظر : Kelly , op. cit., pp. 542-543.

٥٤) عن **الوثائق والمراسلات الخاصة بلجنة تقصي الحقائق فى كل من مسقط وزنجبار** ، راجع :
Proceedings of the Commission on the dispute between the Rulers of Muscat and Zanzibar, Bombay, 1861.

٥٥) صلاح العقاد ، **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٣٢.

٥٦) سلطان بن محمد القاسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٤.

٥٧) لمزيد من التفاصيل عن مهمة بعثة تقصي الحقائق في النزاع بين مسقط و زنجبار، انظر :
Proceedings of the Commission on the dispute between the rulers of Muscat and Zanzibar.

٥٨) G. Percy Badger, History of the Imams and Seyyids of Oman, by Salil Bin Razik (From A. D 661-1856). translated from the original Arabic and edited with appendices and an introduction continuing the History down to 1870 , Hakluyt Society, 1871,p. XCIX.

٥٩) Aitchison, op. cit., vol. XI, pp. 303-304.

٦٠) Kelly, op. cit., p. 549.

٦١) القاسمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٢.

٦٢) Kajare, op. cit., p. 124.

٦٣) Al Qasimi, op. cit., p. 100.

٦٤) Aitchison , op. cit., vol. XI, p. 73. See Declaration of the Independence of Muscat and Zanzibar, March, 1862.

٦٥) India Office Political & Secret Department, Memoranda, B. 118.

٦٦) صلاح العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٢-٢٠٤.

٦٧) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ . Cf. Kelly, op. cit., p. 550

٦٨) جمال زكريا قاسم ، **أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقيا**، من أعمال الندوة الدولية لتاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة ١٩٧٧ ، ص ٨١٩.

٦٩) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٤-١٦٥.

٧٠) جمال زكريا قاسم ، **أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقيا**، ص ٨٢٣ .

٧١) جون كلي ، **بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠** ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، الجزء الثاني ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص ٤٠٠-٤٠٩ .

٧٢) Roland Oliver, The Dawn of African History, London, 1962, pp. 116-117.

٧٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩ .

٧٤) المرجع السابق ، ص ١٣٤.

٧٥) صلاح العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٣-١٦٥ .

٧٦) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٨ .

٧٧) India Office Political & Secret Department, B. 2, Confidential, Memo. Zanzibar, Arabia and The Persian Gulf, 15/8/68.

٧٨) جون كلي ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ص ٤٩٨-٥٠١ .

٧٩) I. O. Pol & Secret Dept., B. 2, Confidential, Memo. By W. S. Eastwick, July 18, 1866, P. 6-7.

٨٠) Ibid., B. 14, August, 1867.

٨١) جون كلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٤٧–٥٤٨ .

٨٢) R. J. Gavin, The Bartle Frere Mission to Zanzibar in 1873, The Historical Journal, vol. 2, 1962.

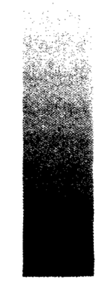
٨٣) Al Qasimi, op. cit., p. 100.

٨٤) جمال زكريا قاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، جـ ٤ ، ص ٣٧٧–٣٧٨، انظر المذكرتين المتبادلتين بين سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، والسيد سعيد بن تيمور بشأن اتفاقية التعاون الفني والعسكري بين المملكة المتحدة وسلطنة عمان في ٢٥ يوليو ١٩٥٨ .

الفصل السادس

المؤثرات الإيجابية لسلطنة زنجبار في شرقي القارة الإفريقية ودواخلها

سلطنة زنجبار في عهد السلطان برغش بن سعيد - مسألة الرق وتجارته في شرقي إفريقيا - الصعوبات التي واجهت بريطانيا في مكافحتها لتجارة الرقيق - بعثة بارتل فرير إلى مسقط وزنجبار - معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ١٨٧٣ - المراسيم السلطانية الخاصة بالحد من الاسترقاق - رحلة السلطان برغش إلى المملكة المتحدة وزيارته لمصر - بعثة السير رونالد ماكنزي إلى بمبا وزنجبار - إلغاء الوضع القانوني للاسترقاق وتحرير الرقيق - امتداد نفوذ سلطنة زنجبار إلى المناطق الداخلية من إفريقيا ودورها في حركة الكشوف الجغرافية - قوافل التجارة العربية ومراكزها العمرانية- تيبو تيب والإنجازات الإيجابية التي حققها الوجود العربي في الكونغو- العلاقات الودية بين مصر وزنجبار - دور بريطانيا في إحباط مشروعات التحالف بينهما - العوامل المسببة للنزاع - حملة الجوبا -التنافس بين تجار مصر وزنجبار في منطقة أعالي النيل - تربص القوى الاستعمارية بممتلكات الدولتين في القارة الإفريقية.



حكم السيد ماجد زنجبار قرابة أربعة عشر عاما، منذ أن اعتلى عرش السلطنة خلفا لأبيه السيد سعيد في عام ١٨٥٦ وعلى الرغم من أنه كان حاكما كفؤاً، إلا أن السنوات الأخيرة من حكمه برهنت على عدم مبالاته أو اهتمامه بشؤون البلاد. وفي عام ١٨٧٠ توفي السيد ماجد وهو لا يزال في شرخ الشباب نتيجة ضعفه وإدمانه على شرب الخمر، ولما لم يكن له أبناء يتطلعون إلى الحكم من بعده، كما لم تكن هناك قاعدة للاستخلاف أو قانون يحدد تعاقب السلاطين، فقد أثيرت مشكلة الخلافة من جديد.

ومن الطريف ما يذكره جون كيرك Kirk -القنصل البريطاني في زنجبار- أنه سأل السيد ماجد وهو على فراش الموت عمن يخلفه في الحكم فوضع يده على خنجره كما لو كان يريد أن يقول «الأقوى»، أو السيف الأطول هو الذي يقرر الحكم، ومن الطبيعي أن الإرادة البريطانية كانت أقوى تلك السيوف وأطولها حدا![1].

اعتلاء برغش بن سعيد الحكم

استطاع السيد برغش - بمساعدة الحكومة البريطانية له - الوصول إلى الحكم منافسا لأخيه السيد تركي الذي كان من المطالبين بالحكم، ولكن الإنجليز حالوا بينه وبين ذلك لأنه كان يطمح إلى إعادة توحيد الدولة العمانية ومن ثم كان الاتجاه إلى السيد برغش، إذ كان من رأي جون كيرك أن الفترة التي قضاها معتقلا في بومباي لا بد وأن تكون قد حطمت معنوياته، فضلا عن أن توليه الحكم بمساندة الإنجليز له ستجعله معترفا لهم بالجميل. غير أنه على العكس مما كان يتوقعه كيرك، فإنه لم يستسلم في بداية سنوات حكمه للإنجليز، حتى أصبح من المحتمل أن تعهد بريطانيا لأخيه تركي بالحكم عقب الإطاحة به [٢].

وتشير بعض المصادر بصدد ذلك إلى أن برغش أجرى اتصالات سرية مع «شلشن» - القنصل الألماني في زنجبار - وكانت تلك الاتصالات تدور حول إمكانية قيام ألمانيا بحماية السلطنة من الضغوط البريطانية، وكان مما يدفعه إلى ذلك وصول أخبار انتصارات ألمانيا على فرنسا في الحرب السبعينية إلى زنجبار ونجاحها في تكوين وحدتها السياسية، وأصبحت نتيجة لتلك المكاسب التي حققتها ذات ثقل سياسي وعسكري كبيرين.

غير أن بسمارك Bis-march في غمرة انتصاراته على فرنسا، واتجاهه إلى تدعيم التفوق الألماني في القارة الأوروبية لم يلتفت إلى طلب السلطان برغش. وفيما يبدو أن

رفض ألمانيا مساندته في مقاومة الضغوط التي كان يتعرض لها من قبل الإنجليز كانت سببا في استسلامه لهم، مما أدى إلى ضياع هيبته ونفوذه بين رعاياه[٣].

زنجبار في عهد برغش ١٨٧٠-١٨٨٦

تولى السلطان برغش حكم السلطنة في ظروف قاسية، إذ كانت زنجبار لا تزال تعاني من تأثير وباء الكوليرا الذي اجتاح أكثر من نصف سكانها، وتلا ذلك إعصار شديد في عام ١٨٧٢ أشاع فيها الدمار.

وقد اختلفت الآراء في حكمها على السيد برغش، فبينما تصفه أخته السيدة سالمة بأنه كان حبشي الأم، حاد الطبع عصبي المزاج، قاسيا وحقودا على قومه وأهله، إلا أنه كان أمام الإنجليز ضعيفا متخاذلا لا يملك سوى الاستسلام لمطالبهم.

وإذا أخذنا بالآراء الموضوعية دون التأثر بالدوافع الشخصية التي كانت تحرك السيدة سالمة في الحكم على أخيها نجده على العكس من ذلك، حيث يصفه سعيد بن علي المغيري صاحب كتاب «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» «بأنه كان أميرا نشطا ومستنيرا، تميز بقوة الإرادة وحسن السيرة، قرب إليه العلماء وأنشأ في زنجبار مطبعة عربية لطبع الكتب الدينية والأدبية، وعمل الشيء الكثير من أجل تحسين مرافق البلاد حيث أصلح الطرق وغرس البساتين، وجلب ماكينة كهربائية لإنارة البيوت والشوارع، وبنى الكثير من العمائر كان من أبرزها بيت العجائب الذي كان يعد بحق من عجائب البناء في زنجبار، وكان هذا القصر يستخدم في الحفلات والاستقبالات الرسمية، ثم اتخذته السلطنة بعد ذلك ليكون ديوانا لمعظم إداراتها الحكومية»[٤].

وفي عهد السلطان برغش أصبحت زنجبار أكثر اتصالا بالعالم الخارجي، وذلك عن طريق مد خطوط البرق وإقامة شبكة من الخطوط الملاحية البخارية. وليس من شك في أن الإنجازات العمرانية والحضارية التي أقامها السلطان برغش كانت نتيجة سفره إلى أوروبا وتأثره بالتمدين والعمران الذي شهده في العواصم التي زارها، بالإضافة إلى زيارته لمصر في عام ١٨٧٥ في عهد الخديوي إسماعيل، وتأثره بالقصور التي بناها وما تميزت به من ترف وأبهة مما جعله يحرص على بناء مثيلتها في زنجبار. وقد عرف عن برغش البذخ والإكثار من الحاشية مما أرهق مالية البلاد حتى اضطر إلى فرض ضرائب فادحة على مزارع القرنفل لزيادة موارده ومواجهة نفقاته المتزايدة[٥].

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد السلطان برغش بن سعيد التوغل الأوروبي في

ممتلكات السلطنة، وما ترتب على ذلك من تقطيع أوصالها. وقد يكون صحيحا أن هذا التوغل بدأ على عهد السيد ماجد ومن قبله السيد سعيد، غير أن هذا التوغل لم يأخذ آنذاك شكل التنافس الاستعماري، وإنما اقتصر على التنافس في عمليات الكشف الجغرافي والتبشير الذي كان مقدمة للحركة الإمبريالية التي شهدتها القارة الإفريقية بصفة عامة، وسلطنة زنجبار بصفة خاصة، وذلك في خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

توثق الروابط بين السلطان برغش والإنجليز

أشرنا في الفصل السابق إلى أن السيد برغش كانت تربطه بالقنصل الفرنسي في زنجبار لاديسيلاس كوشيه Cochet علاقات وثيقة، غير أنه لم يلبث أن أدرك أن صداقته لفرنسا أو محاولته التقارب مع ألمانيا لم تجد نفعا، ومن ثم حول عزمه واعتماده على صداقة الإنجليز، وحذا حذوه أسلافه من بعده.

وقد وثق السيد برغش علاقته بالقنصل البريطاني في زنجبار – جون كيرك – الذي كان مستشارا ومرجعا له في معظم الأمور. وكان كيرك قد قدم إلى زنجبار في عام ١٨٦٦ ليعمل طبيبا في القنصلية البريطانية هناك، إلى أن اختير ليكون قنصلا عاما خلفا للكولونيل «رجبي». Rigby

وقد استطاع جون كيرك أن يحمل السيد برغش على توقيع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٧٣، وإلى توقيع اتفاقية ١٨٧٧ مع شركة شرقي إفريقيا البريطانية تنازل بموجبها عن كافة سلطاته على الشريط الساحلي من زنجبار لمدة خمسين عاما مقابل مبلغ مالي زهيد[٦].

وفضلا عن ذلك فقد شهد عهد السلطان برغش إدخال عدة تنظيمات على علاقة بريطانيا بالسلطنة، ففي أواخر عام ١٨٧٢ تم نقل الإشراف على القنصلية البريطانية في زنجبار من حكومة بومباي إلى إدارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند[٧]، وفي عام ١٨٨٣ انتقل الإشراف على السلطنة بكاملها من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية.

وكانت الخطوط العامة في ذلك الانتقال أن تتولى وزارة الخارجية دفع تكاليف المنشآت التي أقامتها حكومة الهند في زنجبار، مقابل أن تأخذ حكومة الهند على عاتقها دفع معونة زنجبار السنوية إلى سلطنة مسقط.

وعلى الرغم من أن السيد برغش كان حريصا على توثيق علاقته بالإنجليز، إلا أن تلك العلاقة لم تحل دون تقسيم ممتلكاته بين القوى الاستعمارية بما في ذلك بريطانيا ذاتها، وفضلا عن ذلك فقد امتثل لرغبة بريطانيا في إلغاء تجارة الرقيق في سلطنته، وذلك على الرغم مما سببه ذلك الإلغاء من أضرار اقتصادية فادحة. وليس من شك في أن إلغاء تجارة الرقيق كان يعد من الأعمال الحضارية التي أسهمت بها سلطنة زنجبار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تجارة العرب والأوروبيين في الرقيق

لم يكن العرب وحدهم الذين مارسوا تجارة الرقيق في القارة الإفريقية، وإنما مارسها الأوروبيون بطريقة أكثر عنفا من ممارسة العرب لها. ومع الاعتراف بأن تجارة العرب في الرقيق كانت تمارس منذ أزمنة بعيدة في التاريخ، بل إنها استمرت قائمة حتى بعد إلغاء الأوروبيين لتلك التجارة، إلا أن تجارة العرب في الرقيق لم تؤثر على القارة الإفريقية مثلما أثرت فيها تجارة الرقيق الأوروبية التي استمرت قرابة أربعة قرون وعلى وجه التحديد من نهاية القرن الخامس عشر حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي[٨].

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصائيات عن حجم تجارة الرقيق العربية أو الأوروبية، إلا أن التقديرات التي وضعت عن تجارة الرقيق العربية في شرقي إفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن تتجاوز عشرين ألفا سنويا، وذلك استنادا إلى تقرير الكابتن «كوجان» Cogan – من ضباط البحرية الهندية – الذي بعث به إلى حكومته وأوضح فيه أعداد الرقيق المصدرين من شرقي إفريقيا إلى فارس وأقطار الخليج والجزيرة العربية، وأكد أن العرب لم يكونوا وحدهم الذين يمارسون تجارة الرقيق وإنما شاركهم في ذلك التجار الهنود والأوروبيون الذين كانوا يمولون تلك التجارة[٩].

ومع أن القسوة التي اقترنت بحصول الأوروبيين على الرقيق والاتجار بهم أصبحت قصة معروفة حتى أن مناقشتها تعد من الأحاديث المعادة، إلا أنه يهمنا أن نؤكد في هذا المقام أنه قد ترتب على الجشع الأوروبي في تصدير الرقيق إلى العالم الجديد أن أصبح ما لا يقل عن ١٢٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي من الزنوج، ناهيك عن أن كثيرا من سكان أمريكا الوسطى والبرازيل يرجعون بأصولهم إلى الزنوج

الأفارقة، بل إن هناك غالبية زنجية تشكل عناصر السكان في كل من هايتي وسان دومينجو. وعلى العكس من ذلك لم توجد في المجتمعات العربية سوى مجموعات قليلة العدد من الزنوج، وحتى تلك المجموعات لم تلبث أن انصهرت وذابت في المحيط العربي بحيث لم تعد لها قائمة في الوقت الحاضر(١٠). ومع تأكيدنا على تلك الحقائق الديموجرافية، إلا أن بعض المصادر الأجنبية تعطي انطباعا لدى قارئها بأن قلة الزنوج في المجتمعات العربية لا ترجع إلى قلة ما كان يصدر منهم إلى تلك المجتمعات، وإنما ترجع في الدرجة الأولى إلى ما دأب عليه العرب من خصي الذكور مما أدى إلى وقف تناسلهم م، وليس من شك في أن كل ما قيل عن ذلك يجانبه الصواب، وربما تكون تلك المصادر قد خلطت بين عمليتي الخصي والختان(١١)، إذ طبقا لما يذكره «بوركهارت» Burchardt أنه إذا اقتنى العربي غلاما ختنه وأطلق عليه اسما عربيا وأدخله في الإسلام، وإن كنا لا نستطيع مع ذلك أن ننفي بأن هناك عمليات كانت تجرى لخصي الزنوج من أجل استخدامهم لخدمة الحريم(١٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرا من المصادر الأجنبية عمدت إلى تقليل الفترة التي مارس الأوروبيون فيها تجارة الرقيق، ومن ذلك ما يذكره جون جنتر Ghunter في كتابه «داخل إفريقيا» أن الأوروبيين لم يمارسوا تجارة الرقيق بشكل مكثف إلا لمدة قرنين ونصف قرن، وعلى وجه التحديد من منتصف القرن السادس عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر(١٣)، كما يذكر رولاند وايدنر Widner أن عدد الزنوج الذين صدروا إلى أسواق الرقيق الأوروبية والأمريكية لم يتجاوزوا أكثر من ستة ملايين إفريقي(١٤)، وهو تقدير لا يستند إلى أسس سليمة بالقياس إلى ما فقدته القارة الإفريقية من أبنائها. ولعل الأفارقة أنفسهم كانوا أكثر إدراكا لانتهاكات الأوروبيين لهم، حيث تواكب نمو الوعي الإفريقي بنشوء فكرة الزنوجة التي كانت ردة فعل إفريقية ضد الاستعمار وتجارة الرقيق الأوروبية، وإن كان مما يدعو للأسف أن دعاة الزنوجة لم يلبثوا أن وقعوا تحت تأثير الدعاية الغربية التي حملت العرب وزر الاسترقاق وتجارة الرقيق – وذلك تهربا من المسؤولية التاريخية للدول الغربية – حتى أصبحنا نجد من المثقفين الأفارقة من أخذ يردد تلك المزاعم، واتهام العرب بأنهم كانوا المعول الذي هدم الحضارة الإفريقية، وبالتالي حادت فكرة الزنوجة عن طريقها الصحيح لتكون ردة فعل ضد العرب وتجارة الرقيق العربية بل وضد الوجود العربي في إفريقيا بصفة عامة(١٥).

ومع الاعتراف بأن هناك العديد من المساوئ التي اقترنت بتجارة العرب في الرقيق،

إلا أنها لم تكن لتقارن على الإطلاق بما كانت عليه تجارة الرقيق الأوروبية. وقد تكفي الإشارة في هذا المقام إلى أن التجارة العربية كانت تقوم على جهود فردية على عكس تجارة الرقيق الأوروبية التي كانت تقوم بها شركات تساندها حكوماتها، حيث كان الرقيق يصدر بكميات كبيرة إلى العالم الجديد في سفن أعدت خصيصا لنقل أعداد كبيرة منهم مما جعل بعض الباحثين يصفونها بسفن الموت. وقد يكون حقيقة أن قافلة الرقيق العربية كانت تتعرض لمتاعب عديدة، إذ كان الأرقاء المختطفون يجبرون على قطع الطريق الطويل من أواسط إفريقيا إلى سواحلها، أو عبر الصحراء الكبرى إلى سواحل البحر المتوسط، وقد يموت العشرات منهم عطشا أو إعياء، إلا أن تلك المتاعب كان يتعرض لها الجلابة المرافقون لهم، ومن ثم فلا مبرر للاعتقاد بأن تجار الرقيق العرب كانوا يتعمدون اختلاق المتاعب لما يقع في حوزتهم من الرقيق وذلك للسبب البسيط وهو أنهم يشكلون سلعتهم وتجارتهم، ولهذا كان من مصلحتهم الإبقاء عليهم سالمين ليتسنى بيعهم في الأسواق التي يصلون إليها. وبصدد ذلك يؤكد كثير من الرحالة الأوروبيين المنصفين بأن صحة العبيد كانت على الدوام محل عناية الجلابة العرب الذين كانوا يحرصون على إطعامهم بانتظام وإعطائهم حظهم من الماء خلال الرحلة ويعاملونهم معاملة أقرب إلى الرقة منها إلى العنف[١٦].

وفي مقارنة أكثر وضوحا عن تجارة الرقيق العربية والأوروبية تشير بعض المصادر إلى أن تجارة الرقيق العربية لم تكن إلا نكبة خفيفة على القارة الإفريقية، ولكنها اتخذت شكلا جديدا حين شرعت السفن الأجنبية تنقل مئات الألوف من الداخل إلى الساحل، وصارت تجارة الرقيق الأوروبية أشبه ما تكون بالموت الأسود الذي اجتاح أوروبا في القرن الرابع عشر الميلادي فقضى على ما يقرب من ثلث سكانها، بل كانت هذه التجارة أسوأ لأن نتائجها الاجتماعية والنفسية كانت أقسى من ذلك الوباء الذي انقضى وانقضت معه آثاره[١٧]. وعلى الرغم من تلك الصورة السيئة التي رسمتها تلك المصادر، إلا أنه يصعب تحديد أعداد ما فقدتهم القارة الإفريقية طيلة القرون الأربعة التي عملت فيها أوروبا في تلك التجارة، و إن كان يمكن مع ذلك إيجاد تصور عام لحجم التجارة الأوروبية في الرقيق إذا ما أخذنا بما ذكره «دانيل مانيكس» في كتابه «الشحنات السوداء عبر الأطلنطي» حيث يقدر ما فقدته القارة الإفريقية بعشرات من الملايين، وهو تقدير أقرب ما يكون إلى الصحة وخاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا موت مئات الألوف من الزنوج خلال العمليات العسكرية التي كانت تصاحب أسرهم، وهلاك

الكثيرين منهم خلال المسيرة الشاقة من أواسط القارة الإفريقية إلى سواحلها حيث توجد المستودعات التي يكدسون فيها تمهيدا لترحيلهم إلى العالم الجديد، أو أولئك الذين يموتون في السفن نتيجة الاختناق أو الانتحار أو الإلقاء في البحر أو في أثناء تطويعهم وأقلمتهم للعمل. ومن استعراضنا لتلك الظروف جميعها يمكن إدراك مدى بشاعة التجارة الأوروبية في الرقيق وأثرها على انهيار التماسك القبلي والاجتماعي، مما سيسهل على الحركة الإمبريالية اجتياح القارة الإفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي دون أن تجد قوى محلية قوية تستطيع مواجهتها.

الرق وتجارته في شرقي إفريقيا وزنجبار

على الرغم من أن النخاسين العرب كانوا يفدون إلى شرقي إفريقيا للاشتغال بتجارة الرقيق منذ العصور القديمة، فإن تلك التجارة لم تنتعش إلا في القرن التاسع عشر نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها سلطنة زنجبار منذ النصف الأول من ذلك القرن، حين أصبحت الحاجة ماسة للرقيق للاعتماد عليهم في الزراعات المختلفة التي أدخلت في زنجبار، أما قبل ذلك القرن فقد كانت تجارة محدودة، كما أن انتعاشها لم يكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كان لمصلحة التجار الأوروبيين أنفسهم. وطبقا لتقرير الكولونيل رجبي القنصل البريطاني في زنجبار، فاقت تجارة الرقيق الفرنسية في شرقي إفريقيا في اتساعها تجارة الرقيق العربية، حيث كانت الشركات التجارية الفرنسية ومن أبرزها شركتا «رابو» Rabaud و«فيدال» Vidal تشتغل بتلك التجارة من أجل تصدير الرقيق للعمل في المستعمرات الفرنسية في شرقي إفريقيا[١٨].

وليس حقيقيا ما تذهب إليه المصادر الأوروبية أن تجارة العرب في الرقيق كانت هي السمة التي اتسم بها النشاط الاقتصادي العربي في شرقي إفريقيا، إذ إن الاقتصاد العربي كان متسعا ولم تشكل تجارة الرقيق إلا جزءا يسيرا منه، فمجيء السفن العربية من سواحل الخليج والجزيرة العربية إلى سواحل شرقي إفريقيا لم يكن يجلب إليها النخاسين العرب فحسب، وإنما كان يجلب الازدهار والرخاء الاقتصادي الذي ظهر أثره في تأسيس العديد من المدن والإمارات والممالك العربية التي قامت عليها سلطنة زنجبار الحديثة[١٩].

والمتتبع للتطور الاقتصادي في سلطنة زنجبار يلحظ بوضوح مدى الازدهار والثراء الذي بلغته السلطنة وملحقاتها سواء في الجزر أو البر الإفريقي. وتحفل تقارير القناصل

الأمريكيين بصفة خاصة بالعديد من الإحصائيات المتعلقة بالسلع التي كانت تصدرها السلطنة من قرنفل ونارجيل وحبوب ومطاط وعاج، مما يدحض ما تردد في بعض المصادر الأوروبية من قصر النشاط الاقتصادي العربي في زنجبار على تجارة الرقيق[٢٠]. وحقيقة الأمر أن تلك المصادر كانت تتعمد تصوير العالم العربي وكأنه سوق كبير يحتاج إلى أعداد ضخمة من الرقيق، وفيما يبدو أن تلك المصادر لم تفرق بين احتياجات العالم العربي والعالم الغربي، فعلى حين اتخذ الأوروبيون والأمريكيون من الرقيق أساسا لنظامهم الاقتصادي، فإن الرق كان يشكل عند العرب نظاما اجتماعيا على الأغلب، وبالتالي لم تكن حاجة المجتمعات العربية للرقيق بنفس الدرجة التي كانت عليها حاجة الأوروبيين والأمريكيين.

بريطانيا ومكافحة تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا

استغلت بريطانيا تزعمها لحركة مكافحة تجارة الرقيق لتدعيم نفوذها في شرقي إفريقيا، وذلك بعد أن استهدفت تلك التجارة لهجوم عنيف من قبل بعض الفئات الدينية[٢١]، وقامت الهيئات التبشيرية والكنسية بحملات عنيفة ضدها، مما أدى إلى ظهور العديد من جمعيات مكافحة تجارة الرقيق[٢٢]، وخاصة بعد أن عمد الرحالة البريطانيون من رواد حركة الكشوف الجغرافية وضباط البحرية البريطانية والمبشرين الذين عملوا في شرقي إفريقيا إلى المبالغة في تجارة العرب للرقيق، وفي تقديم الإحصائيات العشوائية الخاصة بتلك التجارة بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي[٢٣]. ولعل الصورة السيئة التي رسمها هؤلاء كانت دافعة لبريطانيا لكي تنشط تحت ستار الإنسانية لتزعم حركة مكافحة تجارة الرقيق وتحريم الاسترقاق. وقد يكون من المفيد أن نعرض لما أورده بعضهم فيما يتعلق بتجارة الرقيق في شرقي إفريقيا. وبصدد ذلك قدم كولومب Colomb- من رجال البحرية الهندية – صورة غير إنسانية عن تجارة العرب في الرقيق، وعن أسواق العبيد في زنجبار، وكيف كانوا يظهرون في تلك الأسواق وهم مقيدون بالسلاسل كقطيع من الأغنام[٢٤]. كما وصف كثير من المراقبين رحلة العبيد القاسية من سواحل شرقي إفريقيا إلى سواحل الخليج والجزيرة العربية، حيث أشاروا إلى صغر حجم السفن وندرة المياه والغذاء، وكيف كان العبيد يكدسون في تلك السفن بما يتنافي مع أبسط المبادئ الإنسانية[٢٥]. ولعل أكثر التقارير إثارة للرأي العام في بريطانيا تلك التي كان يبعث بها دافيد لفنجستون Livingston إلى الجمعية الجغرافية الملكية في عام ١٨٦٣، والتي تضمنت وصفا للمناطق الداخلية من شرقي

إفريقيا باعتبارها أوكارا للرقيق، وإلى رحلة العبيد من الداخل إلى سواحل شرقي إفريقيا، وهم يحملون العاج على رؤوسهم ومكبلين بعضهم ببعض بالأغلال ويساقون بالسياط حتى أن كثيرا منهم كانوا يموتون في الطريق وهناً وإعياء. ويتفق السير صمويل بيكر Becker مع ما ذكره لفنجستون، إذ سجل في كتابه «ألبرت نيانزا» رحلة العبيد الشاقة من المناطق الاستوائية إلى مواني الشرق الإفريقي[٢٦].

وعلى الرغم من تلك الصور السيئة التي سجلها الرحالة الأوروبيون عن تجارة العرب في الرقيق، فإن هناك من الكتاب الأوروبيين من كان أكثر موضوعية، ويتضح مما ذكره هؤلاء أن الاسترقاق وتجارة الرقيق العربية كانت أقل عنفا مما مارسه الأوروبيون. وإذا كنا سنعرض لبعض ما كتبه أولئك الكتاب المنصفون فإننا لا نعني بذلك الوقوف موقفا تبريريا أو اعتذاريا، وإنما نستند إلى تلك الكتابات لكي نؤكد أن معاملة العرب للرقيق لم تكن تتسم بتلك القسوة التي مارسها الأوروبيون في معاملة رقيقهم[٢٧]، وعلى الرغم من وجود بعض حالات من القسوة في تجارة الرقيق العربية، إلا أن عرب زنجبار لم يتصفوا بالشدة أو العنف في معاملة رقيقهم بصفة عامة، ولم يسع الأوروبيون رغم نوازعهم العدائية تجاه العرب إلا أن يثنوا على تلك المعاملة. ويؤكد الكثير من أولئك الكتاب أن حالة الرقيق في شرقي إفريقيا كانت تدل على ما لمالكيهم العرب من إنسانية، حتى أن المرء ليعجز أحيانا أن يميز العبد عن سيده، الذي يبيح له أن يقلده في الملبس وفي غيره من شؤون الحياة[٢٨]. وبصدد ذلك يذكر برترام توماس Thomas - الذي كان يعمل وزيرا ماليا في سلطنة مسقط في خلال حقبة الثلاثينات من القرن العشرين - بأن معاملة العرب لرقيقهم قضت على وصمة العار التي ألحقها الكثيرون بهم[٢٩]، فعادة كان العرب يعاملون عبيدهم معاملة طيبة، فبالإضافة إلى أن السيد كان يأخذ على عاتقه إطعام عبده وكسوته وحمايته، فقد كان عليه أن يمده بأنثى وأن يرعى ذريته، وفضلا عن ذلك فإن الشريعة الإسلامية أوجدت بعض المخارج لعتق الرقيق وشجعت على ذلك وعدته من الحسنات الطيبات التي يتقرب بها المسلم إلى ربه. وكان من حق العبيد بعد اعتناقهم الإسلام- في ظل قواعد متفق عليها- أن ينالوا حريتهم كاملة[٣٠].

ويذكر الرحالة السويسري لويس بوركهارت أن الرق في بلاد العرب لم يكن فيه ما يخيف ويفزع إلا اسمه، فالعرب يعاملون رقيقهم كما يعاملون أبناءهم، ومن الخسة عندهم أن يبيع السيد عبده بعد عِشرة طويلة، وقل أن نجد عبدا خدم أسرة محترمة فترة من الزمن ولم ينل حريته، وغالبا ما كانت تعتق الأمة إذ ولدت لسيدها طفلا. إذ كان مما

يشين السيد- سيما إن كان المولود ذكرا- ألا يقدم لها وثيقة الزواج وينزلها على قدم المساواة مع نسائه العربيات، ويعتبر أبناءه منها أبناء شرعيين لا فارق بينهم وبين أبنائه الآخرين. وفضلا عن ذلك كان العرب يبيحون لعبيدهم حضور مجالس الأسرة، ويسمحون لهم بالتجارة أو بالاشتغال بغيرها من الأعمال لحسابهم الخاص(٣١). وتشير بعض المصادر المنصفة بصدد ذلك بأن العرب حببوا للرقيق الإقامة معهم، وأضحى السيد بالنسبة لعبده بمنزلة الوالد لابنه أو المعلم لتلميذه، ولم تكن الشدة التي نسبها البعض للعرب في معاملة رقيقهم قاعدة درجوا عليها، إذ إن كثيرا من الرقيق صاروا شركاء لسادتهم في الثروة، وبلغ بعضهم بعد أن تهيأت لهم فرص التعليم الوصول إلى مرتبة لم تقل عما وصل إليها أبناء سادتهم، بل إن كثيرا من العبيد أصبحوا قدوة لسادتهم في أمور الدين والدنيا. وفي تقرير بعث به أرنولد كامبل Campell- مساعد المقيم البريطاني في الخليج -إلى حكومته في عام ١٨٤٢ أوضح فيه بأن معاملة العرب للرقيق لم تكن في أي وقت من الأوقات معاملة قاسية أو مجحفة، وأضاف إلى ذلك قوله إن العبيد بعد أن ينتقلوا إلى حوزة مالكيهم العرب تتغير حالتهم إلى الأحسن، وأن سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد أسرهم سواء بسواء، وبالتالي فإن هؤلاء العبيد يخلصون ويجدون في أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس، وتظهر عليهم علامات الرضا والسعادة، وانهم يعيشون في كنف الأسرة العربية التي يعملون في خدمتها دون شعور باضطهاد أو ظلم. ويذكر أتكنز همرتون - قنصل بريطانيا في زنجبار- أن العبيد كانوا يتناولون طعاما جيدا ولا تساء معاملتهم، ومن النادر توقيع العقاب عليهم(٣٢). وتؤكد السيدة سالمة ابنة السيد سعيد على ما كان يتسم به العرب من نوازع إنسانية في معاملتهم لأرقائهم، وأن والدها كان إذا ما علم بقسوة أحد الملاك على عبد من عبيده فإنه كان يأمر بعتقه فورا ويحميه من انتقام سيده(٣٣).

ولم تكن رحلة البحر من سواحل شرقي إفريقيا إلى سواحل الخليج والجزيرة العربية رحلة قاسية كما كانت عليه رحلة الاطلنطي إلى العالم الجديد، فطبقا لما يذكره السير أرنولد ويلسون Wilson الذي شغل منصب المقيمية البريطانية في الخليج في السنوات الأولى من القرن العشرين أن العبيد كانوا يحلون من قيودهم، وكانت تقدم لهم الوجبات الغذائية الكافية من السمك والأرز والتمر، كما كانت تقدم لهم الملابس لستر أبدانهم، وفي نهاية الأمر نجدهم يشتغلون بصيد اللؤلؤ أو يقومون بخدمة سادتهم فيما كان يعرف بالرق المنزلي House Hold Slavery، ويمضي ويلسون في حديثه إلى القول

بأن هناك ثمة بوناً شاسعاً بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية في إفريقيا وحالتهم بعد دخولهم في حوزة مالكيهم من العرب، فبعد الظروف القاسية التي قد تصاحب عملية اختطافهم أو الحصول عليهم، أو الظروف التي كانوا يعيشون فيها فإن حالتهم تتغير إلى الأحسن بمجرد انتقالهم أو بيعهم للعرب، ومع تقديره لصعوبة الحياة التي كان يعيشها الرقيق في ظل الاسترقاق، إلا أنه يقرر بأنها كانت أقل شقاء من حياة القبيلة الإفريقية(٣٤).

وعلى الرغم من أن الرق المنزلي كان هو النوع الأكثر شيوعا في المجتمعات العربية والإسلامية، إلا أنه اتخذ في زنجبار إلى جانب ذلك شكلا اقتصاديا وعسكريا، حيث عمل كثير من الرقيق في مزارع القصب والقرنفل في جزيرتي بمبا وزنجبار، أو جندوا في القوات العسكرية في بعض مقاطعات الشرق الإفريقي التابعة للسلطنة العربية في زنجبار(٣٥). وثمة حقيقة يجدر التركيز عليها وهي أن المجتمع العربي في زنجبار لم يعرف التفرقة العنصرية، إذ نشأت عملية امتزاج وانصهار بين العرب والأفارقة، ومن ثم لابد من تصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة التي سادت بعض الأوساط الاستعمارية عن العرب وتعمد تشويه صورتهم(٣٦). وقد يكون من المفيد الرجوع بصدد ذلك إلى شهادات بعض الأوروبيين لأن حكمهم في هذه الحالة قد يكون أكثر قبولا وإقناعا، حيث يؤكد هاري جونستون Johnston- القنصل البريطاني في مستعمرة موزمبيق البرتغالية – أن العرب كانوا يعاملون القبائل الزنجية التي استقروا في أوطانها معاملة حسنة، وأن هناك بونا شاسعا بين معاملة العرب للزنوج وبين المعاملة السيئة التي تمارسها القبائل الزنجية ضد أبناء جلدتها، إذ إن كثيرا من أعمال التخريب والسلب والدمار التي لاحظها الرحالة الأوروبيون كانت تنسب إلى قبائل الماساي وليس إلى العرب. ويذكر جونستون في التقرير الذي بعث به إلى حكومته بأنه لا يريد أن يفسر حديثه هذا بأنه يتعاطف مع الوجود العربي في شرقي إفريقيا، بل على العكس من ذلك فهو يتمنى لو لم يكن العرب هناك أصلا، لأن وجودهم يشكل عقبة كأداء تهدد المصالح البريطانية سواء في المجال التجاري أو نتيجة للروح الاستقلالية التي يبثونها في نفوس الزنوج مما يجعل من الصعب إخضاعهم، غير أنه يذهب على الرغم من ذلك إلى حث الحكومة البريطانية لكي تستفيد من الوجود العربي في شرقي إفريقيا بالتعاون مع العرب وكسبهم إلى صفوفها إذ إنهم أقدر على تطويع القبائل الإفريقية، كما يمكن الاستفادة منهم في إلغاء تجارة الرقيق. ويؤكد السير ريجنالد كوبلاند Coupland - على الرغم من تحامله على الوجود

العربي في شرقي إفريقيا – ما ذهب إليه جونستون حين يقرر بأنه لم يعرف عن العرب اضطهادهم أو كراهيتهم للزنوج الذين استقروا في أوطانهم[٣٧]، وذلك على خلاف المستعمرين الأوروبيين الذين استوطنوا جنوب إفريقيا وكينيا وروديسيا الجنوبية وغيرها وكونوا هناك مجتمعات متعالية، كما وضعوا تمييزا عنصريا من شأنه احتقار الزنوج وعزلهم عن الحياة العامة والحيلولة بينهم وبين ممارسة أبسط الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

وفضلا عن ذلك فإن كثيرا من الكتاب الأوروبيين المنصفين يؤكدون أن العبيد المحررين كانوا يفضلون العمل عند سادتهم السابقين من العرب عن العمل لدى الأوروبيين الذين كانوا يكلفونهم بما هو فوق طاقتهم. ويذكر السير أرثر هاردنج Hardinge بصدد ذلك أنه كان من الطبيعي أن يفضل الإفريقي مالكه العربي عي المستعمر الأوروبي الذي على الرغم من تحريره إياه إلا أنه أخذ يعامله معاملته لشخص أدنى منه منزلة ومرتبة، فضلا عن كونه فظا وأكثر استغلالا له. وقد يكون من الحق أن يقال إن العبيد كانوا يشعرون بأن العرب – الذين ينحدرون على الأغلب من أمهات إفريقيات – كانوا أقرب إليهم من الناحية العرقية من الأوروبيين[٣٨].

الصعوبات التي واجهت بريطانيا في مكافحتها لتجارة الرقيق في شرقي إفريقيا

من الأمور اللافتة للنظر أن بريطانيا في تزعمها لحركة مكافحة تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا واجهت العديد من المتاعب، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت تتعامل مع قوى عربية مثلت تجارة الرقيق والاسترقاق جزءا من تقاليدها الاجتماعية. ومن ثم فإن المتتبع لحركة الإلغاء يجد أنها اتخذت نمطا تدريجيا، إذ كان من الصعب على بريطانيا أن تتحدى تقاليد وعادات وأعرافاً كانت سائدة في المجتمعات العربية في شرقي إفريقيا وزنجبار، يضاف إلى ذلك ما قد يحدثه الإلغاء الفوري من تدمير للإقطاعيات الزراعية التي تعتمد على الأيدي العاملة من الرقيق وما يستتبع ذلك من الخسائر الفادحة التي تصيب أصحاب تلك الإقطاعيات بمن فيهم حكام السلطنة أنفسهم. ولتلك الأسباب استلزم الأمر من بريطانيا سنوات عديدة ومراحل متتابعة خلال سنوات القرن التاسع عشر لكي تقضي على تجارة الرقيق، يضاف إلى ذلك أنه كان على الحكومة البريطانية أن تتحمل بمفردها مهمة قمع تلك التجارة، إذ إنها لم تتلق مساندة من الدول الأوروبية

الأخرى، وعلى العكس من ذلك حاولت بعض هذه الدول وضع العقبات في سبيلها وعلى الأخص فرنسا التي كانت تعارض أشد المعارضة ما ادعته بريطانيا لنفسها من حق التفتيش البحري على السفن المشتبه في حملها للرقيق. وكانت فرنسا تستمد معارضتها لبريطانيا من المادة الرابعة من الاتفاقية التجارية التي وقعتها مع السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٤٤ والتي كانت تنص على منح القناصل الفرنسيين سلطات قضائية على الرعايا الفرنسيين، ومن ثم أتاح هذا النص لكثير من العرب اللجوء إلى القنصليات الفرنسية في شرقي إفريقيا للحصول على الحماية أو الأعلام الفرنسية لرفعها على السفن التابعة لهم لكي يتجنبوا عمليات التفتيش البريطانية[٣٩]. وفضلا عن ذلك فقد ابتدعت فرنسا نظام العمال الأحرار، وبمقتضى ذلك النظام كان التاجر الفرنسي يدفع مبلغا من المال ثمنا للعبيد ثم يحملهم إلى إحدى المستعمرات الفرنسية للعمل بها فترة بدون أجر، وبعد أن يستوفي المبالغ المالية التي سبق أن دفعها يكون للعبيد بعد ذلك حق العمل بأجر، ومن الواضح أن ذلك النظام لم يكن إلا تحايلا على نظام الاسترقاق[٤٠].

وقد لا يعنينا في هذا المقام أن نبحث عن الدوافع الأساسية التي دفعت بريطانيا لتزعم حركة إلغاء الرق وتجارته، وعما إذا كانت دوافع إنسانية بحتة أم أن المصالح البريطانية كانت تقف من ورائها ؟، ذلك لأننا سنجد في أحوال كثيرة أن الجهود التي بذلتها بريطانيا في قمع تجارة الرقيق سببت لها الكثير من السطوة والنفوذ، كما يبدو ذلك واضحا في سلطنة زنجبار.

بعثة السير بارتل فرير Bartle Frere إلى مسقط وزنجبار

شهد عهد السيد برغش المرحلة الحاسمة في تاريخ الحملة البريطانية لقمع تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا، وذلك بعد أن أصدر اللورد كلارندون Clarendon وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٦٩ قراره بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الهند ووزارة المستعمرات للبحث عن أنجع الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق في شرقي إفريقيا. وقد انتهت اللجنة إلى تقديم توصياتها في شهر يناير من العام التالي ١٨٧٠، وتضمنت تلك التوصيات بأنه يتعين على حاكم السلطنة العربية في زنجبار أن يصدر أوامره بإلغاء تجارة الرقيق من ممتلكاته على أن يكون الإلغاء بشكل تدريجي حتى لا تتعرض اقتصاديات بلاده لأية اهتزازات، كما أوصت اللجنة بتعزيز القوة البحرية البريطانية المرابطة في سواحل الشرق الإفريقي لمراقبة عملية الإلغاء. ولم تكن توصيات اللجنة كافية للمتحمسين لحركة الإلغاء، بل انتقلت المناقشات إلى مجلس العموم

البريطاني على أثر الحملة الشديدة التي أثارها السير بارتل فرير الحاكم السابق لبومباي ضد تجارة الرقيق في زنجبار، وقد اعتمد في حملته على التقارير التي كان يبعث بها الرحالة البريطاني دافيد لفنجستون إلى الجمعية الملكية الجغرافية والجمعيات المناهضة للرق، والتي تعرضت إلى ما تركته تجارة الرقيق من آثار سيئة على المناطق الداخلية من شرقي إفريقيا، الأمر الذي أسفر عنه إبادة آلاف القرى وسقوط آلاف من الإفريقيين ضحايا. ووصف لفنجستون جزيرة زنجبار –على الرغم من رائحة القرنفل الذكية التي تفوح منها – أنها أصبحت بحكم أسواق الرقيق مكانا ذا رائحة عفنة، حتى انه أطلق عليها اسم Stinkybar.

وعلى أثر المناقشات التي احتدمت في مجلس العموم البريطاني قرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة السير رسل جورناي Gournay بهدف وضع الاقتراحات التي من شأنها القضاء النهائي على تجارة الرقيق. وقد استمعت اللجنة البرلمانية إلى شهادات كل من السير بارتل فرير، والمستر فيفيان Vivian رئيس قسم مكافحة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية البريطانية إلى جانب بعض ضباط البحرية البريطانية. وقد انتهت اللجنة في تقريرها الذي قدمته لمجلس العموم البريطاني في عام ١٨٧١ إلى ضرورة إرسال بعثة خاصة إلى كل من مسقط وزنجبار للتفاوض مع كل من السيد برغش سلطان زنجبار والسيد تركي بن سعيد بشأن إبرام معاهدة للإلغاء الكلي لتجارة الرقيق[٤١]. وعلى أثر موافقة وزارة جلادستون Gladeston على تقرير اللجنة تم تشكيل البعثة برئاسة السير بارتل فرير، وكان من أبرز أعضائها الأب برسي بادجر Badger. وقد مرت البعثة وهي في طريقها إلى زنجبار بكل من باريس وروما والقاهرة، بهدف الحصول على مساندة كل من فرنسا وبابا الفاتيكان والحكومة الإيطالية والخديوي إسماعيل لإنجاح مهمتها. وفي القاهرة أجرت البعثة مباحثات مع الخديوي إسماعيل كانت تمهيدا للمعاهدة المصرية البريطانية بشأن إلغاء تجارة الرقيق التي أبرمت في عام ١٨٧٧. وما كادت البعثة تصل إلى زنجبار حتى بدأ السير بارتل فرير مباحثاته مع السيد برغش في ١٢ يناير ١٨٧٢[٤٢].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن السيد برغش كان قد سبق له أن استدعي إلى مقر القنصلية البريطانية في زنجبار قبيل وفاة أخيه ماجد ببضع ساعات، حيث تعهد له جون كيرك بتأييده في الوصول إلى الحكم مقابل تنفيذه للمطالب البريطانية بشأن إلغاء تجارة الرقيق. وعلى الرغم من أن برغش أبدى حماسا شديدا لقبول تلك المطالب، إلا أنه لم يلبث

بعد أن تقلد الحكم أن نقض وعوده، وكان ذلك استجابة منه لكبار المزارعين وعلماء الدين الإباضيين الذين كانوا يعارضون سياسة بريطانيا الخاصة بقمع تجارة الرقيق. وكان من نتيجة ذلك أن اصطدم بارتل فرير بمعارضة قوية من السيد برغش الذي أكد له أنه إذا ألغيت تجارة الرقيق فلن يستطيع دفع المعونة السنوية لمسقط، كما أن موارده ستصاب بتصدع شديد نتيجة فقدانه الرسوم التي يفرضها على تجارة الرقيق، فضلا عن أن إلغاء تلك التجارة سيؤثر تأثيرا سيئا على المزارع التي سوف تخلو من الأيدي العاملة من الرقيق، وما يستتبع ذلك من تدمير مزارع القرنفل وتبديد الحاصلات وامتلاء الجزيرة بالألوف من العاطلين الذين سيعملون في النهب والسلب. وأكد برغش لرئيس البعثة أن الرق نظام اجتماعي من الصعب القضاء عليه دفعة واحدة، ومن قصر النظر التسرع في إلغائه بموجب معاهدة واجبة التنفيذ، وأن الحد من وصول الرقيق من داخل البلاد للعمل في مزارع زنجبار، وخاصة بعد الإعصار الشديد الذي هب على الجزيرة في أغسطس ١٨٧٢ وأحدث بها دمارا جسيما سوف يؤدي إلى تدهور اقتصادها[٤٣].

والحقيقة أن السيد برغش وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه، حيث كان يواجه ضغوطا شديدة من قبل رعاياه العرب الذين كانوا يخشون وقف سيل الرقيق الذي تعتمد عليه مزارعهم، كما كان يواجه ضغطا مضادا من قبل السير بارتل فرير. ومما يذكر أن برسي بادجر – باعتباره مستشرقا متمكنا من اللغة العربية – كان هو الذي يدير المناقشات حيث شرح للسلطان وجهة النظر البريطانية بخصوص إلغاء تجارة الرقيق، واطلعه على مشروع معاهدة أعدتها البعثة باللغة العربية وطلب منه التوقيع عليها لتحل بدلا من معاهدة ١٨٤٥ التي سبق أن وقعها السيد سعيد[٤٤]. وكانت المعاهدة تنص على إغلاق أسواق الرقيق في ممتلكاته، وأن يتعهد بحماية الرقيق المحررين من محاولات استرقاقهم من جديد، وأن يصدر قرارا بمنع تصدير الرقيق من البر الإفريقي[٤٥]. غير أن برغش طلب إعطاءه مهلة لمدة يوم واحد لبحث مشروع المعاهدة مع مستشاريه وكبار أعيان العرب الذين رفضوا بطبيعة الحال ما تضمنته المعاهدة رفضا قاطعا[٤٦]، وحين عاد برغش للاجتماع بأعضاء البعثة أعلن رفضه صراحة للمعاهدة. وعبثا حاولت البعثة التأكيد له بأن الحكومة البريطانية ستضمن حمايته في حالة حدوث فوضى أو اضطراب في الجزيرة، فضلا عن أن فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول أبدت شعورا طيبا إزاء أهداف البعثة، كما حاول السير بارتل فرير إغراءه بالإعفاء من

دفع المعونة السنوية المقررة لمسقط، والسماح له بزيادة الضرائب الجمركية على العاج والصمغ والقرنفل، إلى جانب موافقة الحكومة البريطانية على استبقائه للرقيق الذين يعملون على سفنه الخاصة. ولم تنجح البعثة على الرغم من محاولاتها العديدة في إقناع السيد برغش بتغيير موقفه الذي تدعم بمساندة القنصل الفرنسي، الذي أكد له بأنه يمكنه الاعتماد على فرنسا في حمايته إذا ما شعر بأن هناك تهديدا لاستقلاله إعمالا للتصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في عام ١٨٦٢. ونتيجة لذلك أظهر برغش تصلبا ولم يتأثر موقفه بوجود البوارج البريطانية على مقربة من مياه زنجبار، حتى أنه صاح في وجه «فرير» بأن هناك حربة مصوبة إلى كل عين من عينيه فأيهما يختار لكي يوخز فيها، وأنه سواء اختار هذه أو تلك فإن وخز إحداهما سيقضي عليه، إنه يود صداقة بريطانيا ولكن ما تطلبه سوف يكون دمارا لبلاده. وفي أول فبراير ١٨٧٣ سلم برغش رده النهائي إلى فرير والذي كان يتضمن الرفض القاطع لمشروع المعاهدة[٤٧].

وعلى أثر فشل مهمة البعثة اتجهت إلى مسقط، وهناك وجدت استجابة من السيد تركي بن سعيد تعويضا عما لحق بها في زنجبار، حين أبدى استعداده لوقف تجارة الرقيق مقابل أربعين ألف ريال، بالإضافة إلى عشرين ألف ريال تدفع له بعد مضي ثلاثة أشهر من التوقيع على المعاهدة التي تم إبرامها بالفعل في مارس ١٨٧٣[٤٨]، وكان السيد تركي في حاجة شديدة إلى تلك المبالغ لدعم حكمه المنهار[٤٩]، ولمواجهة الضغوط التي كان يتعرض لها من قبل فارس والسعوديين.

معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ١٨٧٣

على أثر عودة بعثة بارتل فرير إلى لندن[٥٠]، قدمت تقريرها إلى الحكومة البريطانية الذي كان يقضي بإنذار السيد برغش ومطالبته بالتوقيع على المعاهدة التي رفض التوقيع عليها إبان وجود البعثة في زنجبار. وفي ١٥ مايو ١٨٧٣ استجاب اللورد جرانفيل Granville رئيس الحكومة البريطانية لما ارتأته البعثة وطلب من جون كيرك – القنصل البريطاني في زنجبار– بأن يقوم بتوجيه إنذار إلى السيد برغش بأنه إذا لم يوقع على المعاهدة التي قدمت له فسوف تقوم الحكومة البريطانية بفرض حصار شامل على زنجبار[٥١]. وحين توجه كيرك في ٣ يونيو ١٨٧٣ لمقابلة السلطان لكي يقرأ عليه نص الإنذار، بادر برغش بإجراء مشاورات عاجلة مع ممثلي الحكومات الفرنسية والألمانية والأمريكية الذين نصحوه بالإذعان للمطالب البريطانية[٥٢]، وحفظا لماء وجهه فقد أناب

عنه مستشاره الخاص ناصر بن سعيد لكي يوقع المعاهدة مع جون كيرك، وتم التوقيع عليها في الخامس من يونيو ١٨٧٣[٥٣]. ولم يكن التعويض الذي قدمته بريطانيا للسيد برغش- رغم الخسائر الشديدة التي تعرض لها -سوى التزامها بدفع المعونة السنوية لمسقط، التي لم تكن تتعدى أربعين ألف ريال.

وقد تضمنت المعاهدة عدة بنود حظرت فيها حظرا تاما عمليات تصدير الرقيق إلى الخارج أو استيراده من الداخل، وقد يكون من المفيد أن نعرض لأبرز ما نصت عليه المعاهدة وذلك على النحو التالي :

أولا : أن يبادر السلطان على الفور بإغلاق جميع أسواق الرقيق الموجودة في ممتلكاته، وأن يبذل جهده في حماية الرقيق المعتقين، وأن يعاقب عقابا شديدا كل من تجاسر على إزعاجهم أو استرقاقهم من جديد.

ثانيا : أن يتعهد بإيقاف تصدير الرقيق من ممتلكاته بحرا إيقافا كليا سواء أكان القصد من ذلك نقل الرقيق من جزء إلى آخر من ممتلكاته أو نقلهم إلى بلدان أخرى.

ثالثا : أن يتعهد ببذل الهمة والجهد في اتخاذ الوسائل المناسبة لإبطال تلك التجارة الذميمة من جميع بلاده، وكل مركب يجلب رقيقا من سواحل شرقي إفريقيا، أو يحملهم من زنجبار وتوابعها إلى بلاد أجنبية بعد تاريخ عقد هذه المعاهدة تتم مصادرته ويعاقب ربانه.

رابعا: أن تتعهد الحكومة البريطانية بموجب تلك المعاهدة بمنع أهالي الولايات الهندية المشمولين بحمايتها القاطنين في ممالك السلطان من امتلاك العبيد أو الحصول عليهم بقصد الاتجار بهم وذلك من تاريخ عقد هذه المعاهدة.

خامسا : أن يبادر السلطان بإعطاء الصلاحيات اللازمة لسفن البحرية البريطانية بالعمل فورا على تنفيذ بنود المعاهدة[٥٤].

رحلة السلطان برغش إلى بريطانيا

بعد ما يقرب من عامين على توقيع معاهدة ١٨٧٣، تلقى السيد برغش دعوة رسمية لزيارة بريطانيا، وذلك اعترافا منها بتعاونه معها في قمع تجارة الرقيق. وقد حل ضيفا على الملكة فكتوريا في قصر وندسور، وكان أول حاكم يزور أوروبا من حكام البوسعيد، وفيما يبدو أن انبهاره بالتقدم الأوروبي وبمظاهر التكريم التي لمسها من جمعيات مكافحة الرق جعلته يصرح بقوله «لماذا لم تضربوني على رأسي حينما رفضت

في بداية الأمر التوقيع على معاهدة إلغاء تجارة الرقيق؟! »(٥٥).

وحين عاد برغش من زيارته للمملكة المتحدة، أخذ جون كيرك يلح عليه لإصدار منشورين، حرم المنشور الأول نقل الرقيق برا من أي مكان إلى مكان آخر داخل ممتلكاته، وحرم المنشور الثاني مجيء قوافل الرقيق من المناطق الداخلية إلى الساحل. وعلى هذا النحو أصبحت تجارة الرقيق بمقتضى معاهدة ١٨٧٣ والمنشورين الصادرين في ابريل ١٨٧٦محرمة تحريما مطلقا في زنجبار وتوابعها في الشرق الإفريقي.

وكان رد الفعل إزاء صدور هذين المنشورين أن اضطربت الأوضاع في بعض الجزر والموانئ الخاضعة للسلطنة التي كان حكامها يستثمرون أموالهم في تجارة الرقيق، وكان من أبرز أولئك الحكام عبد الله بن سعيد حاكم كلوة ومحمد بن عبد الله قائد حصن المسيح في ممبسة، اللذان أعلنا خروجهما على السلطان برغش، غير أنه استطاع القضاء على تلك الحركات بمعاونة سفن البحرية البريطانية له.

وعلى الرغم من توقيع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق، وصدور المنشورين الخاصين بتحريم تلك التجارة داخل ممتلكات السلطان، إلا أنه لم يتم القضاء عليها قضاء مبرما، إذ استمرت التجارة قائمة على قدم وساق بسبب عمليات التهريب التي كان يقوم بها النخاسون، أو تحت حماية العلم الفرنسي حيث كان عرب صور وحضرموت يرفعون الأعلام الفرنسية على سفنهم، وكان هذا حقا يمكنهم الحصول عليه عن طريق شرائهم أحد الأكواخ أو قطعة أرض صغيرة في إحدى المستعمرات الفرنسية في جزيرة مدغشقر أو في غيرها من الجزر الواقعة في الجزء الغربي من المحيط الهندي(٥٦). وقد سببت مشكلة الأعلام هذه العديد من الأزمات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، وتطلب الأمر ما يقرب من ثلاثين عاما قبل أن تتلاشى تجارة الرقيق إلى حد كبير، عقب نجاح الحكومة البريطانية في عرض مشكلة الأعلام الفرنسية على محكمة العدل الدولية في لاهاي في عام ١٩٠٣(٥٧). ومع أن تجارة الرقيق قد ألغيت رسميا وعمليا إلى حد كبير، إلا أن الاسترقاق ظل قائما ولم يتم تحريمه إلا بعد سبع سنوات من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وعلى وجه التحديد في عام ١٨٩٧. إذ لم يكن في مقدور بريطانيا تحريم الاسترقاق دون اعتمادها على سلاطين زنجبار الذين تجاوبوا معها بإصدارهم المراسيم السلطانية التي حرمت الاسترقاق، وذلك على الرغم من الأضرار الاقتصادية الفادحة التي تعرضت لها بلادهم.

الحملات البريطانية المناهضة للاسترقاق

بعد أن نجحت بريطانيا إلى حد كبير في قمع تجارة الرقيق، واصلت حملتها ضد الاسترقاق على أثر فرض حمايتها على زنجبار. وحدث ذلك حين تمكن إيان سميث Ian Smith القنصل البريطاني في زنجبار في اليوم الأول من أغسطس ١٨٩٠ في حمل السيد علي بن سعيد ١٨٩٠ -١٨٩٣ على إصدار مرسوم بتحريم الرق في ممتلكات السلطنة. وقد نص المرسوم على تحريم شراء الرقيق أو بيعه أو تبادله، إلى جانب تأكيد كافة الإجراءات التي سبق اتخاذها والخاصة بقمع تجارة الرقيق، وعلى غلق جميع الوكالات والأسواق التي يديرها تجار الرقيق. وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمن المرسوم السلطاني القواعد الخاصة بتحرير الأرقاء، حيث نص على تحرير جميع عبيد المالك الذي ليس له أبناء بمجرد وفاته، إلى جانب معاقبة أي مالك للرقيق يسيء معاملة عبيده. وأعطى المرسوم للرقيق حق التظلم لدى المحاكم، وعلى حرمان الهنود المشمولين بالحماية البريطانية من الإبقاء على الرقيق حتى لو كانوا تحت اسم زوجاتهم العربيات أو السواحليات. كما نص المرسوم على منع العبيد المحررين من امتلاك رقيق، وعلى أن يكون من حق أي عبد شراء حريته بثمن معقول يدفعه إلى مالكه(٥٨).

كان من الطبيعي أن يؤدي صدور هذا المرسوم إلى استياء ملاك الرقيق حتى أن السيد علي صرح للقنصل البريطاني أنه ترامى إلى مسامعه نبأ مؤامرة تدبر لاغتياله. وكان من جراء ذلك أن اضطر إلى إصدار مرسومين بتاريخ ٩ و٢٠ أغسطس ١٨٩٠ خففا إلى حد كبير من المرسوم الأول الصادر في أول أغسطس ١٨٩٠، إذ نصا على معاقبة العبيد الفارين من ملاكهم بلا سبب معقول أو الذين يسلكون مسلكا سيئا تجاههم، ولا إجبار للملاك على تحرير عبيدهم حتى لو عرضوا أموالا أمام المحاكم حيث يكون في وسع الملاك قبول التعويض أو عدم قبوله.

لم تكن القيود التي فرضت على الاسترقاق التي تضمنتها المراسيم السلطانية كافية لإقناع الجمعيات المناهضة للاسترقاق، وعلى العكس من ذلك تعرضت الحكومة البريطانية لشن حملات عنيفة ضدها في الصحافة والبرلمان على أساس أن الرق يمارس في زنجبار تحت العلم البريطاني، بل إن تجارة الرقيق لا زالت تمارس على الرغم من المعاهدات التي عقدتها بريطانيا. وبينما كانت الحملات شديدة ضد الاسترقاق والمطالبة بالتحرير الفوري للرقيق، كانت السلطات البريطانية في زنجبار تخشى ما يترتب على ذلك من إحداث خلل في التقاليد والعادات الاجتماعية حيث اعتاد كثير من العرب

التسري بالإماء، هذا فضلا عن الدمار الذي سيحدث في أراضيهم الزراعية. ومن ثم عمد السير أرثر هاردنج Hardinge الذي عين قنصلا عاما في زنجبار إلى توضيح الموقف لدى وزارة الخارجية البريطانية، مؤكدا على ضرورة التدرج في إلغاء الاسترقاق حتى لا يؤثر التحرير الفوري على أصحاب الإقطاعيات الذين يستخدمون الرقيق، فضلا عما قد يؤدي إليه الإلغاء الفوري من حدوث اضطرابات ضد السلطان، بل وضد السلطات البريطانية ذاتها، وأكثر من ذلك فقد يترتب على الإلغاء أن يصبح العبيد المحررون بلا عمل مما يؤدي إلى مزيد من الاضطراب والفوضى.

بعثة ماكنزي Mackenzie

حين أدركت جمعيات مناهضة الرق في لندن أن السلطات البريطانية في زنجبار تتعمد تأجيل الإلغاء الفوري للرق، أوفدت في مارس من عام ١٨٩٥ السير رونالد ماكنزي – من كبار مناهضي الاسترقاق – إلى سلطنة زنجبار ليتعرف على حقيقة الأوضاع هناك. وقد زار ماكنزي جزيرة زنجبار، وبمبا التي كانت مساوئ الاسترقاق فيها أشد مما كانت عليه في زنجبار. وفي التقرير الذي أعده أكد فيه أن الإلغاء الفوري للاسترقاق لن يؤدي إلى تدمير المزارع كما هو سائد في الاعتقاد، لأن العبيد حتى بعد تحريرهم سوف يستمرون في القيام بأعمالهم لكسب معيشتهم[٥٩].

ومع أن تقرير «ماكنزي» كان يشي بضرورة التحرير الفوري للرقيق، إلا أن السير أرثر هاردنج نجح في تغليب وجهة نظره، رغم الحملات الشرسة التي تعرض لها، إذ تمكن من إقناع اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية بضرورة التدرج في عملية التحرير. وانطلاقا من وجهة نظره هذه استطاع أن يحمل السلطان على إصدار مرسوم في عام ١٨٩٧ يقضي بإلغاء الوضع القانوني للاسترقاق. وجاء في هذا المرسوم عدم اعتراف المحاكم بحقوق أي شخص فيما يتعلق بملكيته للأبدان، وأن تلتزم السلطات المحلية في زنجبار بدفع تعويض لأصحاب الرقيق المحررين. ونص المرسوم بالإضافة إلى ذلك على اعتبار الجواري في منزلة الزوجات الشرعيات، وإلزام العبد المحرر بإبراز ما يثبت أن له سكنا دائما يقيم فيه وأنه غير عاطل عن العمل وإلا عوقب بتهمة التشرد، ومن ثم ألقيت مسؤولية حصول العبد على حريته على عاتق العبد نفسه.

لم تأت المعارضة ضد هذا المرسوم من جانب ملاك الرقيق، وإنما جاءت من قبل دعاة الإلغاء الذين اعتبروا القرارات التي تضمنها المرسوم السلطاني لا تمس موضوع تحرير

الرقيق إلا مسا سطحيا. واتهمت الصحافة السلطات البريطانية في زنجبار بأنها تخشى من إزعاج ملاك العبيد دون أن يعنيها أمر العبيد أنفسهم، وأن القرارات التي صدرت كما عبرت عن ذلك جريدة «المانشستر جارديان» تعد أعظم وثيقة مخيبة للآمال، ووصفت جريدة «سبكتاتور» السير آرثر هاردنج بأنه الحامي المخلص للاسترقاق، وطالبت الصحيفة بوضع زنجبار تحت الحكم البريطاني المباشر(٦٠).

أما عن الملاك العرب فلم يتأثروا كثيرا بالقرارات التي تضمنها المرسوم السلطاني بإلغاء الوضع القانوني للاسترقاق، إذ راحوا يغرون العبيد بالبقاء في مزارعهم بمنح كل عبد مساحة من الأرض تقرب من أربعة أفدنة يعمل في زراعتها لنفسه ثلاثة أيام في الأسبوع على أن يقوم بدلا من دفع الإيجار بالعمل في مزارع مالكه ست ساعات من أيام الأسبوع المتبقية، وإذا عمل أزيد من هذا الوقت يدفع له المالك أجره نقدا أو عينا. وعلى ذلك يمكن القول إنه لم يترتب على إلغاء الاسترقاق تأثير في الأوضاع الاقتصادية نتيجة التدرج في عملية التحرير وإتاحة الفرصة لنظام العمال الأحرار. غير أن ذلك لا يعني أن إلغاء الوضع القانوني للاسترقاق قد تم بهدوء، إذ كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك حدوث نقص في العمالة وزيادة في البطالة والتشرد، وخاصة بعد أن اضطرت السلطات البريطانية في زنجبار نتيجة اشتداد الحملات عليها من قبل مناهضي الرق إلى عدم التعنت في ضرورة تقديم العبيد المحررين ما يثبت أن لهم عملا أو سكنا خاصا بهم. ويعد المرسوم السلطاني الذي صدر في عام ١٩٠٩ نهاية للأوضاع الاسترقاقية في سلطنة زنجبار، إذ حدد المرسوم نهاية عام ١٩١١ ليكون آخر يوم يتقدم فيه الملاك بطلب تعويض عن تحرير رقيقهم، كما نص على تحرير الجواري سواء آثرن الحياة في كنف الأسرة أو تركوها برضائهن.

ويرى أحد الباحثين أنه كان من الأجدى لمكافحة الاسترقاق مساعدة المجتمع الزنجباري على الأخذ بالنهج الذي اتبعته الإدارة المصرية في السودان(٦١)، غير أن السلطات البريطانية في زنجبار جعلت من مكافحة الاسترقاق أداة للتدخل في شؤون السلطنة، ومن ثم اقتضى الأمر زمنا طويلا للقضاء على تلك المشكلة، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الزنجباري لم يواكب التطورات الصناعية أو الاقتصادية التي ترتب عليها إلغاء الاسترقاق في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، إذ كانت زنجبار لا تزال في حاجة إلى الأيدي العاملة من الرقيق، ومن ثم حدثت العديد من الانتكاسات الاقتصادية في المزارع وفي تجارة العاج الذي تعذر نقله من الداخل إلى مراكز التصدير على الساحل

في الوقت الذي لم تكن قد أنشئت فيه وسائل المواصلات الحديثة، ناهيك عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عملية الإلغاء، إذ إن الرقيق المحررين وجدوا أنفسهم بلا موارد ولا مأوى بعد أن تخلى عنهم الجميع وعلى رأسهم الإنسانيون من دعاة مكافحة الرق الذين ظنوا أنهم أدوا دورهم وأنجزوا رسالتهم دون أن يقدروا النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على ذلك[٦٢]. ويمكن القول – كما تؤكد ذلك العديد من المصادر– أن الإفريقي أصبح يعاني من الاسترقاق حتى بعد تحريره، إذ كان الأوروبيون الذين عمل لديهم يكلفونه أكثر مما في طاقته مما شكل استرقاقا جديدا Neo Slavery. وتؤكد بعض التقارير الخاصة بتقصي أوضاع العبيد المحررين في زنجبار أن كثيرا منهم تمنوا العودة إلى ملاكهم.

دور سلطنة زنجبار في حركة الكشوف الجغرافية في إفريقيا

شهدت سلطنة زنجبار في عهد السيد برغش انعقاد مؤتمر بروكسل الدولي في عام ١٨٧٦، وهو المؤتمر الذي دعا إليه ليبولد الثاني ملك بلجيكا، وكان هذا المؤتمر يهدف في صورته المثالية إلى اتفاق الدول الأوروبية فيما بينها على إدخال الحضارة إلى القارة الإفريقية واكتشاف مجاهلها، بيد أن هذا المؤتمر كان بمثابة الشرارة التي ألهبت الحركة الاستعمارية في إفريقيا، ذلك أنه على الرغم من أن المؤتمر قرر تأسيس جمعية دولية لتحقيق الأهداف الحضارية التي تم إقرارها، إلا أن تلك الجمعية الدولية سرعان ما تحولت إلى جمعية بلجيكية صرفة برئاسة الملك ليبولد، كما ظهرت العديد من الشركات الاستعمارية التي وجدت في الممتلكات الداخلية لسلطنة زنجبار مجالا لمد نفوذها.

ولم يستطع السيد برغش أن يدرك خطورة تلك الأطماع الاستعمارية التي أخذت تتطلع إلى ممتلكاته، إذ أبدى تجاوبا مع قرارات مؤتمر بروكسل واستعداده لتقديم المساعدة والعون للرحالة والمستكشفين الأوروبيين الذين يتوافدون على ممتلكاته. وأعرب في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٣ ديسمبر ١٨٧٦عن رغبته في إنعاش التجارة وإدخال الحضارة إلى أواسط القارة الإفريقية ودواخلها، وعرض مشروعا يتضمن فتح طريق يمتد من بحيرة نياسا وبحر الوجيجي (بحيرة تنجانيقا)، والوجاندة (مملكة بوغندا)، والمناطق المحيطة ببحيرة فكتوريا إلى الساحل الشرقي من إفريقيا[٦٣]. وكان السلطان برغش يأمل في أن يؤدي تنفيذ ذلك المشروع إلى تحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي لرعاياه من تجار زنجبار الذين كانوا يتوغلون في المناطق الداخلية في هضبة البحيرات الاستوائية وأعالي الكونغو بواسطة قوافل

التجارة العربية، وما يستتبع ذلك من تأسيس العديد من المحطات والمراكز التجارية التي لم تلبث أن تحولت إلى مدن مزدهرة كان من أبرزها مدينة طابورة في أواسط تنجانيقا ومدينة أوجيجي على بحيرة تنجانيقا وكاسنجو في أعالي الكونغو[٦٤]. وكانت تلك المدن تعد امتدادا لنفوذ سلطنة زنجبار وخير شاهد على ما أسهمت به السلطنة من دور حضاري في شرقي إفريقيا ودواخلها حتى يمكن القول إن الحركة الاستكشافية التي شهدتها القارة الإفريقية في القرن التاسع عشر لم تكن إلا تسجيلا علميا لمناطق عرفها العرب من قبل[٦٥].

وقد اعترف الكثير من الرحالة والمستكشفين والمبشرين الأوروبيين باعتمادهم على تلك المدن والمراكز الحضارية التابعة لسلطنة زنجبار في تنقلاتهم الداخلية. وكان السيد برغش - إقتداء بما فعله السيد سعيد وأخوه ماجد من قبل - يمد أولئك الرحالة والمبشرين والمستكشفين بالحمالين والأدلاء وخطابات التوصية إلى الولاة التابعين له لكي يسمحوا لهم بالإقامة أو العبور في ممتلكاته. ومما هو جدير بالذكر أن تجارة القوافل العربية هي التي ساعدت الرحالة الأوروبيين في عملياتهم الاستكشافية. وكان جبل كليمنجارو أحد المحاور الجغرافية الذي اعتمدت عليه القوافل العربية في تنقلاتها، حتى أن كلمة «كليمنجارو» باللغة السواحلية تعني «جبل القوافل» باعتباره المعلم الرئيسي الذي كان يسعى إليه التجار العرب في توغلهم وسط الأحراش بحثا عن العاج والذهب والرقيق. وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا المقام إلى أن جبل كليمنجارو يعد من الجبال الأربعة الأعلى في العالم، وقد أضفت الرواية التي كتبها الروائي الأمريكي أرنست هيمنجواي «ثلوج كليمنجارو» على ذلك الجبل سحرا مضاعفا، حيث صور هيمنجواي رحلة الحياة التي تبدأ بولادة كل الكائنات وهي محملة بعوامل الخصب والنماء على سفوحه، ثم تنتهي إلى القمة حيث لا يوجد سوى ثلوج الشيخوخة والموت[٦٦]!.

ويعترف كثير من الرواد الأوروبيين الذين وصلوا إلى المناطق الداخلية من زنجبار بأن العرب كانوا عنصرا هاما من العناصر التي حملت لواء الحضارة إلى أواسط القارة الإفريقية، حيث وصلوا بقوافل تجارتهم إلى مناطق بعيدة، وأقاموا المستودعات لخزن بضائعهم، ولم يحاولوا في كثير من الأحيان إخضاع القبائل الإفريقية التي استقروا في أوطانها بالقوة أو التسلط، وإنما حرصوا على توثيق العلاقات التجارية بينهم وبين زعماء القبائل، كما ينسب إليهم إدخال زراعة الأرز وقصب السكر وغير ذلك من

الزراعات التي نقلوها من الهند وجزر المحيط الهندي.

ومن الكتاب الأوروبيين الذين نوهوا بدور العرب الحضاري في داخل إفريقيا تجدر الإشارة إلى «جيروم بيكر»، و«أدولف بوردو» الذي ركز على الجهود الزراعية التي قام بها العرب في سهل طابورة، كما ذكر الرحالة ريتشارد بيرتون Burton بأنهم أحلوا الأمن بدلا من الفوضى، وأن كثيرا من قبائل البانتو قنعت بالعيش حول المراكز التي أنشؤوها وتحت حمايتهم(٦٧). ويعتقد السير ريجنالد كوبلاند أن الارتياد الذي قام به العرب في المناطق الداخلية من شرقي إفريقيا كان يشكل أولى المحاولات الكشفية في تلك المناطق. وعلى الرغم مما تشير إليه المصادر الأوروبية بأن الجاليات العربية في الداخل لم تكن تعترف بتبعيتها الفعلية لسلطنة زنجبار، إلا أن التقارير التي كان يبعث بها الرواد والمبشرون الأوروبيون إلى الجمعيات الجغرافية والتبشيرية الموفدين من قبلها كانت تشير إلى أهمية خطابات التوصية التي كانوا يحرصون على الحصول عليها لأن رؤساء الجاليات العربية كانوا يحترمون الأوامر التي تصدر إليهم من حكام السلطنة العربية في زنجبار(٦٨). وبصدد ذلك يؤكد دافيد لفنجستون على المساعدات التي قدمت له من قبل السيد ماجد في عام ١٨٦٥ للقيام برحلته التي كان الغرض منها حل مشكلة تقسيم المياه، والتأكد من المنابع الرئيسية لنهر النيل في المناطق الواقعة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا. ويذكر لفنجستون أن السيد ماجد استقبله استقبالا طيبا في عاصمته وزوده بالعديد من خطابات التوصية إلى رؤساء العرب التابعين له في الداخل، وبمساعدة القوافل العربية تمكن لفنجستون في عام ١٨٦٩من الوصول إلى أوجيجي التي كانت محطا رئيسيا لطرق القوافل العربية(٦٩). كما يعترف هنري ستانلي Stanley بأهمية المساعدات التي قدمت له من قبل السيد برغش بن سعيد سلطان زنجبار، الذي أمده بقوة عسكرية صحبته إلى مدينة أوجيجي الواقعة على بحيرة تنجانيقا وفيها التقى بلفنجستون، وفضلا عن ذلك فقد استعان ستانلي في عملياته الكشفية في حوض الكونغو بحميد المرجبي الذي كون تنظيما قويا كان يتبع سلطنة زنجبار في تلك المناطق النائية(٧٠).

ولم يكن الرحالة الأوروبيون وحدهم الذين نشطوا في عمليات الكشف الجغرافي، وإنما سبقهم العمانيون في ذلك، إذ يحدثنا سعيد بن علي المغيري صاحب كتاب «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» معتمدا على الروايات المحلية والمتناقلة عن كثير من أولئك الرواد الذين وصلوا إلى البر الإفريقي قبل وصول الرحالة والمبشرين الأوروبيين، ومن

بين هؤلاء سعيد بن محمد، وحبيب بن سالم، وناصر بن سيف المعمري، وعيسى بن عبد الله الخروصي، وغيرهم كثيرون[٧١]، وإن كان كثير مما سجله أولئك الرحالة العمانيون قد مسته يد الضياع، ولذلك فإننا أحوج ما نكون إلى دراسات مستفيضة عن دور العمانيين وتأثيرهم الحضاري في شرقي القارة الإفريقية وأواسطها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ما ترتب على وجود الجاليات العربية في أعالي الكونغو وهضبة البحيرات الاستوائية من توثيق العلاقات التجارية بين سلطنة زنجبار والممالك الإفريقية، إذ أصبحت تجارة القوافل العربية بالنسبة لتلك الممالك مصدرا من مصادر قوتها، لأنها كانت تيسر لزعماء تلك الممالك الحصول على الأسلحة والسلع الضرورية الأخرى مما هيأ لتجار زنجبار مكانة مرموقة في بلاط ملوك بوغندة وبنيورو وغيرها من تلك الممالك لدرجة أن كثيرا من التجار العرب أصبحوا من المستشارين المقربين لهؤلاء الزعماء والملوك. وإن كنا لا نجد للعرب تنظيمات سياسية أو اقتصادية في هضبة البحيرات الاستوائية على نحو ما حدث في أعالي الكونغو، وذلك باستثناء التنظيم الذي أقامه سناي بن عامر، إذ وجد العرب في أوغندة تشكيلات محلية على جانب كبير من القوة، ومن ثم اكتفوا بتوثيق العلاقات التجارية معها والوصول إلى مراكز هامة في تنظيماتها السياسية مع بقاء السلطة العليا في أيدي الزعماء الأفارقة[٧٢].

نستخلص مما سبق أن امتداد سلطنة زنجبار في داخل القارة الإفريقية كان مرتبطا بالنواحي التجارية للبحث عن الذهب والعاج والرقيق، وبمضي الزمن كثرت الجاليات العربية في كثير من المقاطعات الإفريقية وإن كان من الملاحظ عدم عناية العرب بالنواحي السياسية أو التنظيمية من حيث إخضاع المناطق التي وصلوا إليها لإدارة سياسية أو عسكرية ترتبط بالسلطنة العربية في زنجبار. وتفسيرنا لذلك القصور يرجع إلى أن العرب كانوا تجارا بطبيعتهم، ومن ثم انصرف جل اهتمامهم إلى النواحي الاقتصادية، ولهذا عندما وصل المستعمرون إلى المناطق الداخلية فشل العرب في مقاومتهم لافتقارهم إلى التنظيم السياسي أو العسكري. وبمعنى آخر اختلف النشاط العربي عن الاستعمار الأوروبي في أن الأخير كان يضع يده على مساحات واسعة من الأراضي ويعززها بالحاميات العسكرية والقلاع المسلحة فضلا عن الاتفاقيات التي كان يحرص على إبرامها مع الزعماء الإفريقيين كي يعطي لاستعماره صفة المشروعية. والأهم من ذلك فإن المستعمرين الأوروبيين الذين وصلوا إلى المناطق الداخلية من القارة الإفريقية كانت من ورائهم دول قوية مستعدة لتأييدهم وحمايتهم، أما العرب فمن كان من ورائهم؟!،

حقيقة كانت هناك السلطنة العربية في زنجبار، ولكن أين هذه السلطنة من الدول الاستعمارية الكبرى كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها؟!، هذا فضلا عما كانت تتعرض له السلطنة من عوامل التفكك والانهيار من قبل تلك القوى الاستعمارية ذاتها.

وعلى الرغم من قصور العرب في تنظيماتهم العسكرية والسياسية بصفة عامة، إلا أنهم نجحوا نجاحا كبيرا في تنظيماتهم الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإيجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التي كانت تصل بين الساحل والداخل، كما أسسوا على طول طرق القوافل مراكز تجارية لم تلبث أن نمت وازدهرت وغدت من الوسائل الهامة التي اعتمدوا عليها في نشر نفوذهم وذلك قبل أن يقضي المستعمرون الأوروبيون على وجودهم.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لأبرز التنظيمات التي أقامها العرب في داخل القارة الإفريقية، وهو التنظيم الذي أقامه حميد المرجبي في أعالي الكونغو.

الوجود العربي في الكونغو

يرجع إلى التاجر والزعيم العربي حميد المرجبي الفضل في إقامة تنظيم سياسي واقتصادي قوي في الكونغو لحساب السلطنة العربية في زنجبار. وقد تردد اسم المرجبي أو « تيبو تيب »- وهو اللقب الذي عرف به لدى الأفارقة - في سجلات العديد من الرحالة الأوروبيين، وإن كان مما يؤسف له أننا لا نملك مصادر عربية تتحدث عنه أو عن سيرته باستثناء ما أورده جورجي زيدان في كتابه «تراجم مشاهير الشرق»، وذلك على الرغم من أنه كان الشخصية المسيطرة على كثير من مقاطعات الكونغو ووسط إفريقيا. وقد ذكر جورجي زيدان في الجزء الأول من كتابه أنه نقل ترجمته للمرجبي عن الشيخ ناصر اللمكي[٧٣]، على أنه من الممكن تجميع معلومات أكثر إفاضة عنه بالرجوع إلى سجلات الرحالة الأوروبيين، خاصة أولئك الذين حدثت بينه وبينهم علاقات أو احتكاكات مباشرة من أمثال دافيد لفنجستون وهنري ستانلي وغيرهم كثيرون.

ويستفاد من المعلومات التي لدينا انتماء المرجبي إلى قبيلة المراجبة، وهي إحدى القبائل العربية التي هاجرت - فيما يرجح - من الساحل الجنوبي للخليج إلى الساحل الشرقي لإفريقيا في القرن السابع عشر، واستعان بها اليعاربة في التصدي للبرتغاليين، وكانت عاملا في توطيد النفوذ العماني في شرقي إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي. وقد استقرت تلك القبيلة في إحدى المقاطعات الساحلية

الواقعة إلى الجنوب من مدينة دار السلام الحالية. وتشير المعلومات الخاصة بسيرة المرجبي أنه ولد لأحد التجار المنتمين لتلك القبيلة بين عامي ١٨٣٠و١٨٤٠ في مدينة طابورة، واستعان به كل من السيد ماجد والسيد برغش بن سعيد في توطيد نفوذ السلطنة العربية في زنجبار في المناطق الداخلية من شرقي إفريقيا، إذ كانت كل من أوجيجي وطابورة إضافة إلى مقاطعات الكونغو من أهم مناطق نشاطه التجاري. ولم يقتصر نشاط المرجبي على الجانب التجاري، وإنما عمل على إخضاع المناطق الداخلية لنفوذ سلطنة زنجبار التي كان سلاطينها لا يتوانون عن تقديم المساعدة له ومده بما يحتاج إليه من أسلحة. وتوجد في سجل المراسلات السياسية الخاصة بالسلطان برغش بن سعيد، بعض الرسائل التي كان يبعث بها إليه يثني فيها على الانتصارات التي كان يحرزها، مما يؤكد أن المرجبي كان عاملا من عوامل بسط نفوذ السلطنة في تلك المناطق الداخلية من إفريقيا.

وعلى عهد المرجبي ووكيله الشيخ محمد بن خلفان البرواني ازدهرت تجارة العاج، وتأسست العديد من المراكز التجارية، وخططت مدينتا كاسونجو ونيا نجوني على غرار العمارة الإسلامية في زنجبار، وامتد العمران الاقتصادي ليشمل التطور الزراعي، حيث أدخل العرب في الكونغو حاصلات زراعية جديدة ومن بينها قصب السكر والأرز والذرة والفواكه بأنواعها المختلفة. وبالإضافة إلى اهتمامهم بالزراعة عملوا على استخراج المعادن وتشجيع الصناعات اليدوية، كما استغلوا المجاري المائية التي تربط بين نهري الكونغو والزمبيزي لتنشيط التجارة وعمليات النقل النهري. وظهرت في مقاطعات الكونغو وفي غيرها من المقاطعات الداخلية أسواق تجارية مزدهرة تبادل فيها التجار العرب منتجات الخليج والجزيرة العربية من التمر واللؤلؤ بالذهب والعاج وريش النعام وغيرها.

وكان المرجبي يرى أن بسط الأمن والاستقرار سيؤدي إلى تحقيق فرص كبيرة للتجار العرب لجمع العاج لما تشتهر به تلك المناطق من كثرة الفيلة، ونظرا لعدم وجود تنظيمات قبلية متماسكة، فقد حقق المرجبي نجاحا كبيرا في إقامة تنظيم قوي في تلك الأنحاء، وإن كان دوره لم يتضح إلا في عام ١٨٧٠ حين بدأ يمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا في أعالي الكونغو، ووضح ذلك النفوذ في تعيينه وكلاء له لإقرار الأمن وجباية الضرائب التي كان يفرضها على رؤساء القبائل الذين صاروا يدينون له بالولاء. وقد أعطى المرجبي لنفسه سلطة عزل وتعيين الرؤساء، والفصل في المنازعات التي

تنشب بين القبائل، وأصبح يحسب له حسابا كبيرا في الكونغو وفي غيرها من مقاطعات وسط إفريقيا. وظهر أن الذين اخترقوا القارة الإفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من المستكشفين الأوروبيين قد تعاملوا معه في مرحلة أو أكثر من مراحل عملياتهم الاستكشافية، حيث التقى به لفنجستون في عام ١٨٦٧، كما اعتمد عليه ستانلي في حملته الاستكشافية التي قام بها في الكونغو في عام ١٨٧٧ لحساب الملك ليبولد الثاني، وقدم له المرجبي العون والمساعدة إلى أن وقع الخلاف بينهما حين تبين للمرجبي ما يهدف إليه ستانلي من التمهيد لبسط نفوذ الملك ليبولد على تلك المناطق التي كان يعتبرها خاضعة لنفوذه، وخاصة حين اتجهت رابطة ليبولد الدولية إلى إثارة الخلافات القبلية وإيقاع النزاع بين العرب والأفارقة بهدف السيطرة على تلك المناطق.

والثابت أن الحكومة البريطانية كانت تساند الملك ليبولد في السيطرة على الكونغو حتى لا تقع في أيدي الفرنسيين، الذين كان لهم نشاط استكشافي ملحوظ كان يقوم به الرحالة الفرنسي دي برازا، وحتى تتيح بريطانيا الفرصة لليبولد للاستيلاء على مقاطعات الكونغو أوعز جون كيرك للسلطان برغش بإصدار أوامره للمرجبي للمجيء إلى زنجبار لأنه مطالب بتسديد مبالغ كبيرة من الأموال تراكمت عليه منذ عدة سنوات، واضطر المرجبي للامتثال إلى أوامر السلطان وعاد إلى زنجبار في عام ١٨٨٢، غير أن الصعوبات التي واجهت ليبولد في السيطرة على مقاطعات الكونغو دفعته - بالاتفاق مع الإنجليز - إلى استمالة المرجبي من أجل تهدئة ثائرة العرب والأفارقة. ونتيجة للإغراءات التي قدمت له من رابطة ليبولد الدولية، عاد المرجبي إلى الكونغو ومعه كميات كبيرة من الأسلحة. ولما كان السلطان برغش يخشى بدوره من أن يحول البلجيكيون التجارة من زنجبار إلى مواني الساحل الغربي من إفريقيا، فقد أصدر أوامره للمرجبي بأن يكون توسعه في الكونغو باسم السلطنة العربية. وبطبيعة الحال كان المرجبي أسرع للاستجابة إلى أوامر السلطان، واستطاع خلال عامي ١٨٨٣-١٨٨٥ أن يؤكد نفوذ سلطنة زنجبار السياسي والاقتصادي على مناطق شاسعة من أعالي الكونغو. غير أن نشاطه لم يلبث أن توقف بعد أن اعترفت الدول الأوروبية في مؤتمر برلين ١٨٨٥ بدولة الكونغو الحرة، وعقب اتفاق كل من بريطانيا وألمانيا على تقسيم المناطق الداخلية من سلطنة زنجبار فيما بينهما في العام التالي، متجاهلين في ذلك الروابط السياسية والاقتصادية التي كانت تربط السلطنة بتلك المناطق.

وكان من الطبيعي أن يدرك المرجبي أنه من العبث أن يستمر في مواصلة نشاطه في

الداخل بعد أن فقد الدعم الذي كان يستند عليه بتنازل سلطان زنجبار عن ممتلكاته الداخلية، فضلا عن اعتراف الدول الأوروبية بدولة الكونغو الحرة، غير أن الملك «ليبولد» رأى أنه لابد من الاعتماد عليه لإقرار الأمن، وبموجب الاتفاق الذي عقده «ستانلي» معه في عام ١٨٨٧ أصبح المرجبي حاكما على الكونغو بمرتب شهري على أن يعاونه موظف بلجيكي، ولم يقبل المرجبي التوقيع على الاتفاق إلا بعد أن أدرك انهيار سلطنة زنجبار وعدم جدوى الاعتماد عليها لتأكيد نفوذه في الكونغو.

ومن الواضح أن استعانة دولة الكونغو الحرة بالمرجبي إنما كانت خطوة مرحلية، إذ لم يلبث بعد أن تدعم نفوذها أن بادرت بطرده من خدمة المستعمرة، مما اضطره للعودة إلى زنجبار حيث توفي بعد سنوات قليلة من عودته إليها. وهكذا انتهى عهد العرب في الكونغو، واختفت الآمال في استمرارية وجود تنظيم عربي إفريقي يتبع السلطنة العربية في زنجبار.

والأمر الذي لاشك فيه – وكما يقرر كثير من الباحثين المنصفين – أن دولة الكونغو الحرة أفادت فائدة كبيرة من الجهود التي بذلها العرب في إنشاء المحطات والمراكز التجارية والمدن، كما أبقت على النظام الزراعي وأساليب النقل النهري التي أقاموها. وفي تقرير بعث به فان إتفلد Van Etveld- أحد المسؤولين في دولة الكونغو الحرة – إلى بروكسل جاء فيه «أنه يجب على الحكومة أن تبقي على كل ما يمكن إبقاؤه من جهود سبق أن بذلها العرب للمحافظة على ما حققوه من إنجازات، إذ ليس هناك ما يدعو للعودة بالبلاد إلى حالة التأخر التي سبقت الوجود العربي في الكونغو»[٧٤].

وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا السياق أن الدور الحضاري الذي قام به العرب في الكونغو لم يذهب سدى إذ اعترف به أبناء البلاد أنفسهم. ويسترعي انتباهنا بصدد ذلك ما ذكره جرينفل Grenville الذي عمل وزيرا للدولة في حكومة باتريس لوممبا عقب حصول الكونغو على استقلاله، حيث كتب يقول «لقد زور البلجيكيون كل شيء في الكونغو فليست مدينة ستانلي فيل سوى مدينة تيبو تيب القديمة، وليس العرب كما قالوا لنا تجار رقيق وإنما هم تلك الموجة الإنسانية التي اختلطت بنا وصاهرتنا وتركوا على أرضنا دماءهم والبلجيكيون يحصدونهم بالأسلحة الحديثة، وليس أعز علينا شيء سوى هذا الدم العربي الذي سال في الماضي كما سال ويسيل الآن على يد نفس أعداء العرب في القرن الماضي»[٧٥].

وعلى عكس ما تعمدته بعض المصادر الأوروبية من تشويه صورة العرب في الكونغو، فإن الأمر الذي لا شك فيه أن العرب لم يمارسوا ضغوطا على الوطنيين الذين أقاموا في أراضيهم، كما أن الدين الإسلامي انتشر سلميا بين القبائل الإفريقية لأسباب عديدة من بينها مكانة العرب لدى الأفارقة، وما لاحظوه فيهم من عدم التعصب، فضلا عن أن الإسلام لم يتعرض للتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة بين القبائل الإفريقية طالما لم تكن متعارضة مع جوهر التعاليم الإسلامية الصحيحة. وقد لقيت اللغة العربية انتشارا واسعا باعتبارها لغة القرآن، وقلد الزنوج العرب ليس فقط في لغتهم أو في مساكنهم بل وفي ملابسهم أيضا، إذ لم يعد الزنوج يرتضون العري وإنما ارتدوا الملابس البيضاء الفضفاضة ووضعوا العمائم على رؤوسهم. وليس من شك في أن العرب كان لهم دور لا يمكن إنكاره في تنشئة الإنسان الكونغولي الحديث[٧٦]. وبمقارنة الكونغو في العهد العربي وما صار إليه تحت النفوذ البلجيكي يمكن أن نتبين بوضوح ما ألحقه المستعمر من إساءة بالوطنيين وتسخيرهم في العمل الإجباري، وليس إرهاب المطاط الأحمر بخاف عن الباحثين الذين تعرضوا للكونغو تحت وطأة الاستعمار البلجيكي.

نستخلص مما سبق عرضه أن امتداد سلطنة زنجبار إلى المناطق الداخلية من إفريقيا كان مرتبطا بالنواحي التجارية، غير أنه بمضي الزمن كثرت الجاليات العربية في تلك المناطق، وإن كان من الملاحظ عدم اهتمام العرب بإخضاع المناطق التي استقروا فيها لإدارة سياسية أو عسكرية ترتبط بالسلطنة العربية في زنجبار. وتفسيرنا لذلك القصور يرجع إلى أن العرب كانوا تجارا بطبيعتهم، ومن ثم انصرف جل اهتمامهم إلى النواحي التجارية والاقتصادية، ولذلك عندما وصل المستعمرون الأوروبيون إلى المناطق التي استقر فيها العرب فشلوا في مقاومتهم لافتقادهم القوة العسكرية والتنظيم السياسي، وبمعنى آخر اختلف النشاط العربي عن الاستعمار الأوروبي في أن الأخير كان يضع يده على مساحات كبيرة من الأراضي ويعززها بالحاميات العسكرية والقلاع المسلحة ويرفع علمه عليها، فضلا عن الاتفاقيات التي كان يحرص على عقدها مع الزعماء الأفارقة كي يعطي لاستعماره صفة المشروعية، والأهم من ذلك فإن الجماعات الأوروبية التي وصلت إلى المناطق الداخلية كان من ورائها دول قوية مستعدة لمساندتها وحمايتها، وذلك على عكس الجاليات العربية التي لم تكن هناك قوى تساندها، حقيقة كانت هناك السلطنة العربية في زنجبار، ولكن أين هذه السلطنة من الدول الاستعمارية الكبرى كإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها ؟، فضلا عما كانت تتعرض له من عوامل

التفكك والانهيار من قبل تلك القوى الاستعمارية ذاتها.

العلاقات بين مصر وسلطنة زنجبار

عاصر امتداد نفوذ سلطنة زنجبار في أواسط القارة الإفريقية التوسع الذي بلغته الممتلكات المصرية على عهد الخديوي إسماعيل ووصولها إلى سواحل البحر الأحمر الإفريقية والمديرية الاستوائية. وكان مقدرا لهاتين الدولتين العربتين الإفريقيتين – مصر وزنجبار – إذا ما تحقق التعاون والتحالف فيما بينهما إيجاد جبهة عربية إفريقية متماسكة كان في وسعها إنقاذ العديد من المناطق الإفريقية من المصير الاستعماري الذي كان يتربص بها. ولم تكن القوى الاستعمارية غافلة بطبيعة الحال عما يترتب على ذلك التعاون أو التحالف من إضرار بنفوذها. وكانت إنجلترا بصفة خاصة تدرك خطورة وجود هاتين القوتين العربيتين الإفريقيتين وما يمكن أن تشكلاه من عقبات في سبيل تحقيق مشروعاتها الاستعمارية في القارة الإفريقية، ومن ثم دأبت على افتعال النزاع فيما بينهما.

ومما هو جدير بالذكر أن روابط الود والصداقة كانت قائمة بين مصر وزنجبار منذ عهد محمد علي والسيد سعيد بن سلطان، واستمرت العلاقات الودية قائمة بين خلفاء محمد علي وخلفاء السيد سعيد. وتشير إحدى المصادر إلى رسالة ودية بعث بها السيد ماجد بن سعيد إلى الخديوي إسماعيل في شهر محرم ١٢٨٢/١٨٦٦ وسلمها إلى قائد السفينتين المصريتين «الإبراهيمية» و«سمنود» بمناسبة مرورهما بزنجبار في طريقهما إلى مصر، وذلك قبل افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية، وكانت هاتان السفينتان قد أوصى الخديوي إسماعيل بشرائهما من أوروبا، وعندما وصلتا إلى زنجبار بعد اجتيازهما لطريق رأس الرجاء الصالح أكرم السيد ماجد وفادة قبطانها ومن معه وأهداه سيفا مرصعا وهدايا أخرى لأفراد طاقمه، وقد رد الخديوي إسماعيل على رسالة السيد ماجد برسالة ودية مماثلة[٧٧].

وحين وصل السيد برغش إلى الحكم خلفا لأخيه ماجد توثقت العلاقات بين مصر وزنجبار إلى درجة أن هناك مشروعا قد أعد بالفعل لعقد معاهدة بين البلدين. والأمر الذي لا شك فيه أن اتجاه السلطان برغش لعقد معاهدة مع الخديوي إسماعيل كان يعد اعترافا بالنفوذ الذي بلغته مصر في شرقي القارة الإفريقية وأواسطها. ومن المعروف أن الحملات المصرية العسكرية تمكنت من الوصول إلى المناطق الاستوائية حيث كانت تقابل

من القبائل الإفريقية بمزيد من الحفاوة بما في ذلك الجاليات العربية التابعة لسلطنة زنجبار. ويشير صاحب كتاب «حقائق الأخبار عن دول البحار» إلى وصول إحدى الفرق المصرية في عام ١٨٧٢ إلى زنجبار عن طريق أوغندة حيث استقبلت هناك بترحاب بالغ، وأظهر السكان ميلهم للحكومة المصرية، وقابل قائد الفرقة المصرية السلطان برغش الذي أكرم مثواه وأظهر له شديد الرغبة في مصادقة الحكومة المصرية، وأنه يريد الاستظلال بالعلم المصري العثماني شريطة أن يكون صاحب امتياز يضمن له حقوقه وحقوق أسرته ورعاياه، وأخبره بأنه يخطب باسم السلطان العثماني في جميع ممتلكاته باعتباره خليفة للمسلمين، ثم تم الاتفاق مع القائد المصري على مشروع معاهدة بين مصر وزنجبار تتكون من ست مواد يمكن أن نوردها على النحو التالي :

المادة الأولى : تكون سلطنة زنجبار تحت الحماية العثمانية المصرية، ويكون الملك محصورا بالتوارث بين ذرية السلطان الحالي، أو بين أعضاء أسرته بمعنى أن يكون امتياز السلطان في سلطنته شبيها بامتياز الخديوي وأسرته في مصر.

المادة الثانية : ترسل الحكومة المصرية موظفين من قبلها ليقوموا بتأليف هيئة الحكومة في زنجبار وتنظيم المالية والجند طبقا للأنظمة المتبعة في الحكومة المصرية، ولا يجوز تعيين مصري لأية وظيفة كانت إذا ما وجد وطني يقدر القيام بها.

المادة الثالثة : ترسل الحكومة المصرية مبعوثين من رجالها الأكفاء لتنفيذ كل النظامات التي تسن في سلطنة زنجبار بشأن إنشاء نظارات مالية وداخلية وحربية، ونظارة معارف ونظارة أشغال، ويكون التلاميذ المتخرجون في مدارس السلطنة مقدمين على غيرهم في الترشيح للوظائف. ولا يجوز لمصر أن تطلب عساكر من زنجبار إلا إذا حدثت حرب دينية بين أمير المؤمنين «السلطان العثماني» وعدو آخر فيطلب بنفسه جنودا من زنجبار، ثم إن علاقات سلطنة زنجبار مع الدول الأجنبية يكون عقدها وحلها على يد نظارة الخارجية المصرية.

المادة الرابعة : لا يجوز للحكومة المصرية أن تعين أحدا من الأجانب غير المسلمين في سلطنة زنجبار، أما إذا كان هؤلاء تابعين للحكومة المصرية فلا بأس من تعيينهم في الوظائف الشاغرة.

المادة الخامسة : جميع الأموال التي تجبى من سلطنة زنجبار تنفق في شؤونها وما بقي من ذلك يودع في الخزانة المصرية حيث تكون مصر في هذه الحالة ملزمة بصرف

كل أزمة مالية أو عسكرية تصيب السلطنة.

المادة السادسة : تكون المعاهدة سارية المفعول بعد اطلاع خديوي مصر وإصدار الأمر بقبولها(٧٨).

لقد عرضنا لمشروع تلك المعاهدة كي نوضح حقيقة هامة وهي إدراك مصر للضغوط الاستعمارية التي كانت تتعرض لها سلطنة زنجبار ومن ثم كان حرصها على تقديم الحماية لها، غير أنه كان من الطبيعي ألا يمضي مشروع المعاهدة في طريق التنفيذ، وإن كان ذلك لم يؤثر على العلاقات الودية بين الجانبين. ولعل مما يؤكد على استمرار تلك العلاقات حرص السلطان برغش عند عودته من زيارته لبريطانيا بدعوة من الملكة فكتوريا في عام ١٨٧٥ وعند مروره بقناة السويس أن يبقى عدة أيام في مصر، حيث قابله الخديوي إسماعيل بمزيد من الحفاوة والتكريم وقدم له الكثير من الهدايا، واصطحبه معه في احتفال مهرجان جبر النيل في ذلك العام(٧٩).

ويروي صاحب كتاب «جهينة الأخبار» أنه صادف يوم سفر السيد برغش عائدا إلى بلاده حدوث حالة وفاة في أسرة الخديوي، فلم يجد من المروءة أن يسافر قبل تقديم واجب العزاء مما ترتب على ذلك أن فاته المركب الإنجليزي الذي كان قد أقله من أوروبا. وحين علم الخديوي بذلك أصدر أوامره إلى إحدى بوارجه بنقله إلى زنجبار، ولما وصلت سفينة الخديوي إلى ميناء عدن جاءه القنصل الإنجليزي وطلب منه أن ينزل من بارجة الخديوي ويركب إحدى السفن الإنجليزية المتجهة إلى زنجبار، ولم يجد السلطان بدا من الموافقة. وحين وصلت الأنباء بذلك إلى الخديوي إسماعيل أبدى استياءه، واعتبر ذلك التصرف بمثابة إهانة وجهت له، ومن ثم أمر بإعداد حملة عسكرية لاحتلال بنادر الصومال التي كان يعتبرها السلطان تابعة له(٨٠).

حملة الجوبا وتأثيرها على العلاقات بين مصر وزنجبار

لم تكن الحملة المصرية على الصومال – وهي المعروفة بحملة جوبا – رد فعل عشوائياً طبقا لتفسير «المغيري» لأسبابها، إذ تشير الوثائق المصرية إلى الهدف الذي كان يسعى إليه الخديوي من وراء إعداده لتلك الحملة، وهو تنفيذ المشروع الذي كان يطمح إليه عقب ضمه للبلاد الواقعة جنوب غندكرو في المديرية الاستوائية، بإيجاد طريق يصل بين أوغندة وممبسة على الساحل الشرقي لإفريقيا، إذ كان من الصعب الوصول إلى المديرية الاستوائية عن طريق نهر النيل لوجود السدود النباتية التي تعترض الملاحة في مجرى

النيل الأبيض. وعلى الرغم من أن سليم بك قبودان استطاع – في عهد محمد علي – أن يتغلب على جانب كبير من تلك السدود إلا أنه لم يتم التغلب عليها نهائيا. وتنسب خطة المشروع الذي كان يهدف إلى وصل المناطق الإستوائية بالساحل الشرقي لإفريقيا إلى الضابط الأمريكي شاي لونج Chaille Longue الذي كان يعمل في خدمة الحكومة المصرية. وقد بادر الخديوي بعرض هذا المشروع على الكولونيل غردون الذي كان معينا من قبله حاكما للمديرية الاستوائية. ولما كان يترتب على تنفيذه إدخال بنادر الصومال – مقديشيو ولامو وبراوة – لتكون تحت التبعية المصرية، فقد أدى ذلك إلى حدوث الخلاف بين مصر وزنجبار على تبعية تلك البنادر.

وقد بدأت مراحل تنفيذ هذا المشروع في عام ١٨٧٥ عقب نجاح القوات المصرية في الاستيلاء على هرر وأخذت سيطرتها تمتد إلى سواحل الصومال. وكان الخديوي إسماعيل قد أسند قيادة حملة الصومال إلى ماكيلوب باشا رئيس مصلحة المنارات – وهو بريطاني الجنسية – ولعله كان يهدف من ذلك إلى استمالة الحكومة البريطانية لتأييد مشروعه[٨١]. وفي السابع عشر من فبراير ١٨٧٥ أقلعت الحملة من ميناء السويس، وحين وصلت إلى رأس حفون طلب ماكيلوب من رؤساء القبائل القاطنة هناك إعلان الولاء للحكومة المصرية، فأجابوه إلى طلبه بعد أن قدم لهم الهدايا، وتم رفعهم للعلم العثماني الذي كانت تستظل به مصر آنذاك. وما زال ماكيلوب يتقدم ويرفع الأعلام المصرية العثمانية حتى وصل إلى براوة الواقعة إلى الشرق من نهر الجوبا. وعلى الرغم من أن سلطان زنجبار كان يدعي بتبعيتها له، إلا أن رؤساء قبائلها أعلنوا ولاءهم للحكومة المصرية، ورغبتهم في الخضوع لها بعد أن أدهشتهم القوات المصرية بالحركات العسكرية التي أجرتها أمامهم[٨٢]. وبينما كانت حملة الجوبا في طريقها إلى النجاح بادر غردون باشا بالاتصال بالخديوي إسماعيل لكي يثنيه عن مواصلة الحملة. وطبقا لما تشير إليه الوثائق المصرية أنه أرسل تقريرا إلى الخديوي تراجع فيه عن التحمس الذي كان قد أبداه في وصل المديرية الاستوائية بالساحل الشرقي من إفريقيا، وجاء في نص ذلك التقرير «إنه من المستحسن أن نترك الفكرة بافتتاح السكة إلى البحر المالح مؤقتا لأنه باطلاعنا على الفزيتات وجدنا أن الإنجليز أخذوا ممباز «ممبسة» لأجل إعطائها لسلطان زنجبار، وما دام أخذوها فلا يمكن لنا فيها مدخل». ويمضي التقرير ليقترح على الخديوي أن يستعيض عن هذا المشروع بإيصال المنطقة الاستوائية بطريق النيل «وأن فتوح السكة لحد البرك (المستنقعات) أمر مهم جدا»[٨٣]. وتشير المصادر

المعاصرة لتلك الفترة أن غردون باشا كان حريصا على عرقلة أي تقارب بين مصر وزنجبار، حيث كتب إلى السلطان برغش يحذره من وقوع سلطنته تحت الحماية المصرية، كما أوفد في الوقت نفسه إلى الخديوي من يخبره بأن سلطان زنجبار يسيء معاملة التجار المصريين الموجودين في سلطنته(٨٤). ومن الواضح أن الكولونيل غردون كان ينفذ التعليمات التي كان يتلقاها من الحكومة البريطانية رغم كونه موظفا في الحكومة المصرية، ولعل مما يؤكد ذلك أن حملة الجوبا أخذت تتعرض لضغوط شديدة من قبل الإنجليز باعتبار المناطق التي وصلت إليها تابعة لزنجبار، وذلك على الرغم من حرص الحملة المصرية على عدم التعدي على المناطق التي كانت تظهر فيها التبعية واضحة للسلطان(٨٥). ولم تلبث الضغوط الإنجليزية أن فعلت فعلها حين بادر رؤساء القبائل في براوة بتحريض من الإنجليز بالتمرد على الجنود المصريين، في الوقت الذي احتجت فيه الحكومة البريطانية على التحركات المصرية العسكرية في سواحل الصومال، كما أوعزت للسيد برغش بأن يحتج على احتلال القوات المصرية لممتلكاته، وبادرت إلى تأييده في ادعاءاته. ولم يشأ الخديوي إسماعيل أن يتخذ موقفا معاديا حيث أكد للقنصل البريطاني في القاهرة أنه لم يقصد التعدي على ممتلكات زنجبار، وطلب وساطة الإنجليز لدى السيد برغش ليكف عن ادعاءاته في جنوب الصومال، كما حاول إغراء الحكومة البريطانية لكي تقف إلى جانبه موضحا لها جهوده في مكافحة تجارة الرقيق والنفقات الهائلة التي تحملها لكي يصل بفتوحاته إلى المناطق الاستوائية وأهمية وصلها بالساحل الشرقي من إفريقيا، ومن ثم يمكن القضاء على تجارة الرقيق واستبدالها بالتجارة المشروعة، كما أن استغلال موارد الأقاليم الاستوائية لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد طريق يصلها بالمحيط الهندي والبحر الأحمر، وخاصة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية.

غير أن الحكومة البريطانية لم تكن ترحب بوصول القوات المصرية إلى الأجزاء الجنوبية من الصومال، وأعلنت أن السيادة المصرية لا تتعدى رأس جردفون في منطقة القرن الإفريقي، أما المناطق التي تلي ذلك جنوبا فهي تابعة لسلطنة زنجبار. وليس من شك في أن تقدم القوات المصرية إلى سواحل الصومال الجنوبية إنما كانت محاولة من جانب مصر لكي تسبق إنجلترا في السيطرة على تلك السواحل. وقد اضطر الخديوي إزاء المعارضة التي واجهها إلى أن يصدر أوامره بسحب الحملة المصرية من براوة إلى قسمايو ومنها إلى زيلع والسويس، وطلب من ماكيلوب باشا العودة إلى مصر دون أن

تتمكن الحملة من تنفيذ المشروع الحيوي الذي كان يقضي بإيجاد منفذ بحري للمناطق الاستوائية. ولعل مما يلفت الانتباه أن هذا المشروع الذي عملت إنجلترا على إحباطه كان يماثل المشروع الذي عملت على تنفيذه بإنشاء سكة حديد كمبالا – ممبسة خلال الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن حققت لنفسها السيطرة على المناطق الداخلية والساحلية من شرقي إفريقيا.

وعلى الرغم من أن الحملة المصرية على الصومال لم تتعد عاما واحدا، وعلى وجه التحديد من فبراير ١٨٧٥ إلى يناير ١٨٧٦، فإن الوثائق المصرية تحفل بالعديد من التقارير التي تشير إلى الدور الحضاري والعمراني الذي قامت به مصر. ويفهم من تقرير بعث به ماكيلوب باشا إلى «مهردار» الخديوي في ١٢ ديسمبر ١٨٧٥ أن عبد الرازق بك رئيس أركان حرب مأمورية سواحل شرقي إفريقيا طلب إمداده بأكثر من ثلاثمئة من الحرفيين والمهنيين المصريين من جميع الطوائف لترقية المدائن [٨٦]. ويتضح من تقرير آخر أرسله رضوان باشا إلى «مهردار» الخديوي بتاريخ ١٨ شوال ١٣٩٢– ١٧ نوفمبر ١٨٧٦ ما اضطلعت به الحملة من إنجاز بعض الأعمال الحضارية في منطقة نهر الجوبا وخاصة من الناحية الزراعية، وأورد التقرير ما تتميز به المنطقة من وفرة الأشجار على ضفاف النهر، وأن خشبها يشبه الخشب الذي تستورده مصر من تركيا، كما يطلب التقرير إرسال حطابين ونجارين وبنائين لتشييد بيوت من الحجر. ومما تجدر الإشارة إليه ما توصلت إليه الحملة المصرية من كشوف جغرافية في نهر الجوبا، وما أشاعته الإدارة المصرية في سواحل الصومال من أمن واستقرار، الأمر الذي أدى إلى خضوع معظم القبائل وترحيبهم بالقوات المصرية لولا ما قامت به بريطانيا من دعاية مضادة [٨٧].

التنافس التجاري بين مصر وزنجبار في أعالي النيل

ترتب على التنافس التجاري بين مصر وزنجبار في منطقة أعالي النيل تضارب المصالح بين الدولتين مما كان له أثر واضح في إثارة النزاع بينهما. ويرجع ذلك التنافس في أساسه إلى نجاح مصر في فتح أقاليم النيل الأعلى للتجارة، وتوثق العلاقات بين بوغندة وبين المديرية الاستوائية التي اتخذت من غندكرو عاصمة لها، وقد وصلت تلك العلاقات مداها حين أبدى الكاباكا موتيسا ١٨٥٦–١٨٨٤ رغبته في توثيق أواصر الصداقة مع الحكومة المصرية، وطلب إرسال فقيه لكي يلقنه وشعبه القرآن الكريم وتعاليم الدين الحنيف. غير أن تلك العلاقات بين مصر ومملكة بوغندة كان لها

تأثير سلبي على العلاقات بين مصر وزنجبار، ويرجع ذلك إلى أن القوافل التجارية كانت تقطع المسافة من بوغندة إلى زنجبار فيما لا يقل عن ثلاثة أشهر، بينما لا تستغرق المسافة من غندكرو إلى مملكة بوغندة أكثر من عشرين يوما، ومن ثم فإن قيام علاقات تجارية بين بوغندة والسودان المصري كان يوفر كثيرا من الوقت والجهد. ولعل ذلك مما أثار حفيظة تجار زنجبار الذين كانوا يحتكرون التجارة في مملكة بوغندة والمناطق المجاورة لها، ويتمتعون بنفوذ واسع في بلاط الكاباكا، ومن ثم كان من الطبيعي أن يعمد هؤلاء إلى إثارة شكوك «الكاباكا» من امتداد النفوذ المصري إلى مملكته دفاعا عن مصالحهم التجارية، ويؤكد ذلك تقرير بعث به جون كيرك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ مارس ١٨٧٦ جاء فيه أن الخديوي يهدف إلى احتكار التجارة في منطقة البحيرات مما يحد من النشاط التجاري لزنجبار ويؤثر تأثيرا سيئا على العلاقات بين مصر وزنجبار[٨٨]. وعلى ذلك يمكن القول ان التنافس التجاري بين مصر وزنجبار في المناطق الاستوائية كان له أثر في إثارة النزاع بينهما، وإن ظلت بريطانيا هي العامل الأقوى في فصم الروابط التي كانت قائمة بينهما، وعدم إتاحة الفرصة لقيام تحالف بين هاتين الدولتين العربيتين الإفريقيتين تمكينا لأهدافها الاستعمارية.

وعلى الرغم من محاولتنا إلقاء بعض الضوء على العلاقات بين مصر وزنجبار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن تلك العلاقات لا تزال في تقديرنا في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، خاصة وأن الدور الذي لعبته الدولتان كان متشابها في اتجاههما لنشر الحضارة في دواخل القارة الإفريقية، كما أن المصير الذي تعرضا له كان متشابها من حيث تصفية ممتلكاتهما وخضوعهما للسيطرة الاستعمارية.

هوامش الفصل السادس

١) Wendel Phillips, Oman ..A History, London, 1967, p. 137.

٢) Reignald Coupland, The Exploitation of East Africa 1856-1890, London, 1939, pp. 88-90.

٣) سالمة بنت السيد سعيد ، **مذكرات أميرة عربية** ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٧٣ ، انظر المقدمة ص ٣٥ ، ٢٦٤.

٤) سعيد بن علي المغيري ، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** ، تحقيق محمد علي الصليبي ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ص ٣٢٧- ٣٢٨ .

٥) المرجع السابق ، ص ٣٥٢.

٦) سلطان بن محمد القاسمي ، **تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦- ١٨٦٢** ، الطبعة الأولى ، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - ١٩٨٩ ، ص ٣١٣

٧) ج. ج لوريمر ، **دليل الخليج** ، القسم التاريخي ، الجزء الأول، ترجمة مكتب أمير دولة قطر ، الطبعة الجديدة المنقحة د.ت . ص ٤٢٥.

٨) رونالد وايدنر ، **إفريقيا جنوب الصحراء** ، مترجم ، القاهرة ، ص ص ٥٠ ، ٧٠-٧٧.

٩) شارل جيان ، **وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا** ، عربه ملخصا الأمير يوسف كمال القاهرة ١٩٢٧ ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤. وعن ممارسة التجار الهنود لتجارة الرقيق انظر : Bombay Government, Selections from the Records of Bombay Government, Historical and other Information connected with the Province of Oman , Muscat and Other Places in the Persian Gulf, New Series no XXIV, Bombay, 1856, p. 643.

١٠) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية** ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ٢٠٥- ٢٠٦ . انظر أيضا لنفس المؤلف، تجارة الرقيق في شرق إفريقيا ، من أعمال ندوة مسألة الرق في إفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس يونيو ١٩٨٥.

١١) R. Coupland, The British Anti Slavery Movement, London, 1938, pp. 36-38.

١٢) جون لويس بوركهارت ، **رحلات في بلاد النوبة والسودان** ، ترجمة فؤاد أندراوس ، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٢٦١-٢٦٢.

١٣) John Ghunter, Inside Africa, vol. 2, London, 1959, p. 11.

١٤) رونالد وايدنر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤.

١٥) حامد ربيع ، **الزنجية في الفكر السياسي** ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني عشر ، السنة الرابعة عشر ، القاهرة يوليو ١٩٧٣ ، ص ص ٥٣٤-٥٣٥ ، انظر أيضا جمال زكريا قاسم : تاريخ العرب في إفريقيا سبيل للتقارب أم للتباعد ، من أعمال ندوة تاريخ العرب في إفريقيا ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٨٧.

١٦) جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية ، ص ص ٢٠٠-٢٠١. انظر أيضا صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٦٤ .

١٧) ج . كلارك وفنسنت هاردنج ، تجارة الرق والرقيق ، مترجم ، القاهرة ، ص ص ٤٦-٤٧ ، ٥٦-٥٧ .

١٨) R. Coupland, East Africa & Its Invaders (From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856), Oxford, 1938, p. 305.

١٩) أحمد سويلم العمري ، العرب والإفريقيون ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٩٨ وما بعدها .

٢٠) عن النشاط التجاري في سلطنة زنجبار ، انظر إبراهيم الزين صغيرون ، **مختارات من الوثائق**

البريطانية والأمريكية فى تاريخ عمان الحديث – دراسة نقدية وتحليلية– سلسلة دراسات مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٣ ، وثيقة رقم ٤٦٨ من وثائق الأرشيف الأمريكي ، انظر أيضا رسالة من السلطان برغش بن سعيد إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ٨ ذي الحجة ١٢٩٠ هـ – سبتمبر ١٩٨٦.

٢١) روبرت جيران لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا** ، ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت ١٩٦٦، ص ١٨٤.

٢٢) R. Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 173.

٢٣) S. B. Haines, Memoirs of the South East Coast of Arabia, Journal of the Royal Geographical Society, vol. XV, 1845.

٢٤) R. N. Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean (A Record of Naval Experiences) London, 1873, p. 41.

٢٥) A Moorhead, The White Nile, New York, 1960, p. 13.

٢٦) Phillips, op. cit., p. 89.

٢٧) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية** ، ص ١٩٤.

٢٨) المرجع السابق ، ص ١٩٨.

٢٩) جون كلي ، **بريطانيا والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠** ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، الجزء الثاني ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ص ٥–٦.

٣٠) ج . ج. لوريمر، مصدر سبق ذكره ، الجزء السادس، انظر تعليق على تجارة الرقيق في الإسلام ، ص ٣٥–٣٧.

٣١) جون لويس بوركهارت ، مصدر سبق ذكره ، ٢٦١–٢٦٥.

٣٢) R. Coupland, East Africa & Its Invaders, p. 514.

٣٣) السيدة سالمة بنت سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

٣٣) Arnold Wilson, The Persian Gulf (An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 19th Century), Second Impression, London, 1954, p. 215 Cf. Colomb, op. cit., p. 396.

٣٥) السيدة سالمة بنت سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧٣ .

٣٦) محمد أمين ، **تطور العلاقات العربية الإفريقية فى العصور الوسطى** ، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية ، دراسة فى أبعادها المختلفة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩.

٣٧) Hary Johnston, Note With Reference to the Arabs in Central Africa, Attitude towards them and their connection with Slave Trade, F. O. 403/127.

٣٨) Tristan Pruen, The Arab and African (Experience in Eastern Equatorial Africa during the residence of three years, London, 1891, pp. 241-242.

٣٩) Wilson, op. cit., p. 216.

٤٠) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١.

٤١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥.

٤٢) جون كلى ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ص ٤٣٣–٤٣٤.

٤٣) السيدة سالمة بنت سعيد ، مصدر سبق ذكره ، انظر المقدمة ص ص ٣٦–٣٧ ، ٢٤٨–٢٥٠.

٤٤) R. J. Gavin, The Bartle Frere Mission to Zanzibar 1873, The Historical Journal, vol. 2,

1962, pp. 139-141.

٤٥) John Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795-1880, Oxford, 1968, pp. 631-632, See also, R. Coupland, The Exploitation of East Africa , London , 1939 , pp. 182-183.

٤٦) Robert Lyne, Zanzibar in Contemporary Times, London, pp. 72-77.

٤٧) سيد رجب حراز، **إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي**، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٣٦. انظر أيضا: Gavin, op., cit., pp. 144-145.

٤٨) راجع نصوص معاهدة ١٨٧٣ في : Cu. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighboring Countries, vol, X, Calcutta, 1892, p. 139sq.

٤٩) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥.

٥٠) عمل السير بارتل فرير على أثر عودته إلى لندن على حث جمعيات التبشير الكنسية على تأسيس مستوطنة للعبيد المحررين ، واستجابت تلك الجمعيات لدعوته وأجرت اكتتابا جمعت بواسطته أموالا كثيرة أسست بها مستعمرة للرقيق المحررين في ممبسة في عام ١٨٧٤ ، وحملت اسم فرير تون Frere Town تكريما له .

٥١) جون كلي، مرجع سبق ذكره، جـ ٢ ، ص ص ٤٣٦ – ٤٣٨ .

٥٢) نفسه، ص ص ٤٣٨.

٥٣) انظر النص العربي لمعاهدة ١٨٧٣ الخاصة بقمع تجارة الرقيق بين بريطانيا وزنجبار في : سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٥٦–٣٥٧ .

٥٤) راجع النص الإنجليزي للمعاهدة في : Aitchison, op., cit., vol. XI, pp. 237-239.

٥٥) Wendel Phillips, op. cit., p. 143.

٥٦) ل . و . هولنجزورث ، **زنجبار تحت الحماية البريطانية** ، ترجمة حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٥٠.

٥٧) Sultan Bin Muhamed Al Qasimi, French Omani Relations 1715-1900, Translated from Arabic, Forest Row, 1996, p. 110. أنظر أيضا روبرت لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨١.

٥٨) T. Pruen, op. cit., pp. 246-248.

٥٩) عن بعثة مكنزي إلى زنجبار ، انظر : The Anti Slavery Reporter, June - August, 1895, pp. 69-96.

٦٠) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤ .

٦١) صلاح العقاد ، **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، القاهرة ١٩٧٤، ص ص ١٦٥–١٦٦ .

٦٢) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١٨– ٣٢٠ .

٦٣) إبراهيم الزين صغيرون ، **مختارات من الوثائق البريطانية والأمريكية فى تاريخ عمان الحديث** ، ص ٩ .

٦٤) J. Stevenson, The Arabs in Central Africa and at the Lake Regions, Glasgow, 1888, p. 4.

٦٥) جمال زكريا قاسم ، **دور العرب في كشف إفريقيا** ، العدد الأول من المجلد الثاني من مجلة عالم الفكر ، الكويت مارس ١٩٧١.

٦٦) تنزانيا ، **مجلة العربي** ، أكتوبر ١٩٩٨.

٦٧) Richard Burton, The Lake Region in Central Africa, vol.1, London, 1860, p.423.

٦٨) Coupland, East Africa and Its Invaders, p. 307.

٦٩) David Livingston, The Last Journal of David Livingston in Central Africa from 1865 to His Death, vol. 2, London, 1880.

٧٠) Ruth Slade, King Leopold's Congo, London, 1962, p. 198.

٧١) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٧ .

٧٢) إبراهيم الزين صغيرون ، **دور عمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في شرق وأواسط إفريقيا في العهد البوسعيدي** ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٣٩ .

٧٣) جورجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، جـ ١ ، القاهرة ، ص ص ١٦٨-١٧٣ .

٧٤) Ruth Slade, op. cit., pp. 116-118.

٧٥) جمال زكريا قاسم (مشرف ومشارك)، **العلاقات العربية الإفريقية**، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٧٣ .

٧٦) المرجع السابق ، انظر **الاستعمار البلجيكي وأثره على الوجود العربي في الكونغو** ، ص ٢٢٩ .

٧٧) إسماعيل سرهنك، **حقائق الأخبار عن دول البحار** ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٢٣ ، ص ص ٣١٨-٣١٩ .

٧٨) راجع نص مشروع المعاهدة بين مصر وسلطنة زنجبار في المصدر السابق ، ص ٣١٩.

٧٩) عن رحلة السلطان برغش بن سعيد إلى أوروبا ، انظر زاهر بن سعيد ، **تنزيه الأبصار والأفكار في رحلة سلطان زنجبار** ، ترتيب وتصويب لويس صابونجي ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٩٨١ . وقد سجلت الوثائق المصرية زيارة السلطان برغش لمصر حيث توجد العديد من الوثائق المتعلقة بتلك الزيارة في محافظ السودان لعام ١٢٩٢ هـ ، دفتر رقم ٣٢، انظر صورة التلغراف رقم ١٥٦ بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٢٩٢ من محافظ السويس إلى المعية السنية ، وتلغراف ١٧٥ بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني من محافظ بور سعيد إلى مهردار الخديوي ، إلى جانب التلغرافات المرسلة إليه من محافظ مصر .

٨٠) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦٦ -٣٦٧ .

٨١) راجع دراسة بوردي عن هذه الحملة في مجلة الجمعية الخديوية الجغرافية ، مجموعة ١ ، عدد ٨ ، ص ٥ والخرائط الملحقة .

٨٢) محمد صبري ، **تاريخ الإمبراطورية المصرية السودانية في القرن التاسع عشر** ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ص ٩٢-١٣ .

٨٣) الوثائق المصرية ، محافظ السودان ١٢٩٢هـ ، ص ٣٩ ، من مأمور جهات خط الاستواء إلى خيري باشا في ٨ ربيع الثاني ١٢٩٢هـ.

٨٤) اسماعيل سرهنك ، مصدر سبق ذكره ، جـ٢ ، ص ٣١٩ .

٨٥) توجد في سجلات وزارة الخارجية البريطانية عدة ملفات عن الفترة من ١٨٢٥ - ١٨٧٧ تسجل الادعاءات المصرية في سواحل البحر الأحمر. كما توجد مذكرة هامة مؤرخة في مارس ١٨٧٤ وضعها أرثر هرتزلت حول هذا الموضوع بعنوان : Memorandum on the Turkish Claims to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea and the whole of Arabia & on the Egyptian Claims to the whole of the Eastern Shores of the same Sea including the African Coast from Suez to Guardafui . See M. F. Shoukry, Equatoria Under The Egyptian Rule, Cairo, 1953, p. 69.

٨٦) محمد صبري ، **مصر في إفريقيا الشرقية** ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ص ٥٧-٥٨ .

٨٧) شوقي الجمل ، **الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣-١٨٧٩** ، ، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة (د.ت) ، انظر وثائق حملة الصومال الجنوبي .

٨٨) راجع دراسة إبراهيم الزين صغيرون ن المؤثرات الحضارية المصرية السودانية ودورها في انتشار الإسلام والثقافة الدينية في إقليم البحيرات الاستوائية في أواسط إفريقيا ، القاهرة ١٩٩٣.

الفصل السابع

تقسيم ممتلكات سلطنة زنجبار بين القوى الاستعمارية وخضوعها للحماية البريطانية

الأطماع البلجيكية في الكونغو - النفوذ الألماني في شرقي إفريقيا - استغلال ألمانيا للمشكلات الأسرية للضغط على السلطان برغش - اتفاقية تقسيم ممتلكات زنجبار بين ألمانيا وبريطانيا ١٨٨٨- استمرار الضغوط الاستعمارية في عهد السيد خليفة بن سعيد - اتفاقية التقسيم الثانية بين ألمانيا وبريطانيا ١٨٩٠-الأطماع الإيطالية في ساحل البنادر - ردود الفعل العربية والإفريقية ضد القوى الاستعمارية - ثورة بوشيري بن سالم - ثورة الفلاحين «الماجي ماجي» - ثورة المزارعة - إنشاء خط حديد كمبالا ممبسة - توطيد دعائم الاستعمار الأوروبي في شرقي إفريقيا - خضوع سلطنة زنجبار للحماية البريطانية.

كان للامتداد الكبير الذي بلغته سلطنة زنجبار في الأقاليم الإفريقية، والذي وصل إلى منطقة البحيرات الاستوائية والأجزاء العليا من نهر الكونغو، أثره في إثارة القوى الاستعمارية لتسيطر على تلك الأقاليم. وقد اعتمدت تلك القوى على ما تم إقراره في مؤتمر برلين ١٨٨٥الذي وضع شروطا مقننة للاستعمار من بينها أن تكون هناك اتفاقيات بين الدولة المستعمرة ورؤساء القبائل الإفريقية وأن يكون لها حامية عسكرية وعلم خاص بها، وإلا اعتبرت الأراضي التي لا تتحقق فيها تلك الشروط أراضي لا صاحب لها No Man's Land، وذلك وفقا للمصطلح الاستعماري الذي شاع استخدامه في عملية تقسيم إفريقيا بين الدول الاستعمارية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ولم تكن أي من تلك الشروط التي أقرها مؤتمر برلين متوفرة لدى السلطنة العربية في زنجبار، إذ لم تكن لديها ثمة حاجة لكي تعقد اتفاقيات أو تقيم حاميات عسكرية أو ترفع أعلامها الخاصة على المناطق الداخلية التي امتدت إليها، طالما كانت العلاقات التجارية هي الرباط القوي الذي يربط بينها وبين تلك المناطق، وطالما كان الإفريقيون والجاليات العربية يعترفون بنفوذ السلطنة عليهم. ونتيجة لتلك الأوضاع لم تعترف الدول الاستعمارية بالنفوذ الذي بلغته سلطنة زنجبار في المناطق الداخلية من شرقي إفريقيا.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لأطماع تلك الدول في الممتلكات التابعة لسلطنة زنجبار وذلك على النحو التالي :

- الملك ليبولد الثاني والأطماع البلجيكية في الكونغو

ترتب على الدور الذي قام به الملك ليبولد الثاني ملك بلجيكا في الكونغو، بمعاونة الرحالة الأمريكي هنري ستانلي، تأسيس دولة عرفت بدولة الكونغو الحرة تم الاعتراف بها في مؤتمر برلين ١٨٨٥ ورفع علمها إلى جوار الدول الأخرى المشاركة في المؤتمر، واعتبرت من الممتلكات الخاصة بالملك ليبولد حتى تنازل عنها للحكومة البلجيكية في عام ١٩٠٨. وكانت خطة ليبولد في القضاء على ما تدعيه سلطنة زنجبار من تبعية الكونغو لها هي التخلص من العرب باعتبارهم القوة التي واجهته، فضلا عن اعترافهم بالتبعية لسلطنة زنجبار. وقد اتبع ليبولد في تحقيق خطته هذه أسلوبا لا يثير عليه الرأي العام الأوروبي وهو تشويه صورة العرب باعتبارهم صيادي رقيق وناشري الذعر بين

الشعوب الإفريقية. وركزت الدعاية البلجيكية ومن آزرها من الجمعيات المناهضة للرق على المبالغة فيما وصفته بقطار الرقيق الحزين، وهم في طريقهم من الداخل إلى الساحل موثقة رقابهم في أصفاد من فروع الأشجار، وإلى غير ذلك من الأوصاف التي أثارت الرأي العام الأوروبي ضد الوجود العربي في الكونغو.

وعلى أثر استقرار النفوذ البلجيكي في الكونغو بذل الملك ليبولد عدة محاولات لإيجاد مخرج لأقاليم الكونغو إلى الساحل الشرقي لإفريقيا، وذلك عن طريق تنازل السلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار عن بعض الموانى التابعة له على ذلك الساحل أو استئجارها منه لمدة تسعين عاما، إلى جانب الحصول على موافقته على عقد معاهدة تجارية مع دولة الكونغو الحرة تنص على تمتعها بإعفاءات ضريبية على تجارتها. غير أن تلك المحاولات لم تتحقق بعد أن رفض السلطان برغش جميع العروض البلجيكية التي قدمت له بما فيها عقد معاهدة تجارية. وكان من المبررات التي تذرع بها أن حرية التجارة والإقامة في موانيه مكفولة للجميع بموجب المعاهدات التي أبرمتها السلطنة مع العديد من الدول التي تتمتع كل منها بمعاملة الدولة الأفضل بالرعاية. وقد اضطرت دولة الكونغو الحرة إزاء هذا الرفض إلى إيجاد مخرج لها على الساحل الغربي لإفريقيا عند مصب نهر الكونغو. واكتفى الملك ليبولد ومن بعده الحكومة البلجيكية بالنصيب الكبير من الأراضي التي تمكنا من الاستيلاء عليها من الممتلكات التابعة لسلطنة زنجبار في أعالي الكونغو.

النفوذ الألماني في شرقي إفريقيا

لم تقتصر التعديات التي تعرضت لها سلطنة زنجبار على المناطق التابعة لها في الكونغو فحسب، وإنما تعرضت إلى جانب ذلك إلى تعديات أخرى من قبل ألمانيا، التي لم تلبث أن ظهرت على المسرح الاستعماري في إفريقيا عقب استكمال وحدتها السياسية في سبعينات القرن التاسع عشر(١).

وقد برز اهتمام ألمانيا بشرقي إفريقيا واضحا على أثر قيام جماعة من رجال الأعمال في مارس من عام ١٨٨٤ بتأسيس ما عرف باسم «شركة الاستعمار الألمانية»(٢). وقد عهد إلى كارل بيترس Karl Peters برئاسة تلك الشركة، الذي سرعان ما بدأ نشاطه بإبرام اثنتي عشرة اتفاقية مع رؤساء القبائل الإفريقية المقيمين في المنطقة الشمالية الشرقية من تنجانيقا(٣). وكانت تلك الاتفاقيات تنص على موافقة أولئك الرؤساء على

التنازل عن الأراضي التي يقيمون فيها إلى الإمبراطور الألماني ولهلم الكبير Welhelm Der Grosse ، وعلى فرض الحماية الألمانية عليها(٤). وبطبيعة الحال لم يكن أولئك الرؤساء يدركون على أي شيء يضعون توقيعاتهم أو على الأحرى بصماتهم، فضلا عن أن تلك الاتفاقيات لم تكن متكافئة، ناهيك عن أن المناطق التي تنازلوا عنها كانت تشكل جزءا من ممتلكات سلطنة زنجبار. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت تلك الاتفاقيات تتضمن نصا أقروا بموجبه أنهم ليسوا تابعين بأية صورة من الصور لسلطان زنجبار، بل إنهم لا يعلمون حتى بوجوده !

وعقب حصول كارل بيترس على تلك الاتفاقيات عاد إلى ألمانيا لكي يضعها أمام المستشار الألماني بسمارك، وكانت بمثابة السند الذي اعتمد عليه في مؤتمر برلين الذي كان منعقدا آنذاك لتقسيم إفريقيا بين الدول الاستعمارية ولتقنين أساليب الاستعمار(٦). وعلى أثر إقرار المؤتمر لما تحصلت عليه ألمانيا من نفوذ أصبحت الفرصة متاحة أمام بيترس لكي يستصدر من الإمبراطور الألماني مرسوما في ١٧ نوفمبر ١٨٨٥ ، كان ينص على فرض الحماية الألمانية على المناطق التي استطاع أن يعقد اتفاقيات بشأنها مع زعماء القبائل في شرقي إفريقيا(٧).

كان من الطبيعي أن يؤدي الضم الألماني لتلك المناطق الداخلية من تنجانيقا صدمة عنيفة للسلطان برغش باعتبارها خاضعة لنفوذه، ومن ثم بادر بإرسال برقية احتجاج للإمبراطور الألماني مطالبا بإلغاء الحماية، وأكد في احتجاجه بأن الأراضي التي أعلنت ألمانيا ضمها إليها هي أراض خاضعة له، وأن رؤساء القبائل الذين أبرم معهم كارل بيترس اتفاقيات خاصة بتنازلهم عن الأراضي التي يقيمون فيها لا يملكون حق التنازل عنها(٨). ونتيجة للموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة البريطانية وعدم مناصرتها لدعواه، إذ كانت لا ترغب في إثارة العداء بينها وبين ألمانيا(٩)، اتخذ السلطان برغش من جانبه خطوة جريئة حين أرسل بعض قواته العسكرية إلى منطقة جبال كليمنجارو وإلى غيرها من المناطق التي فرضت ألمانيا حمايتها عليها، وقامت تلك القوات برفع أعلام السلطنة الحمراء في تحد واضح للنفوذ الألماني(١٠).

وعلى الرغم من أن هذا الموقف الإيجابي يمكن تسجيله للسلطان برغش، إلا أنه كان موقفا يائسا أمام ألمانيا التي أضحت القوة الأولى في القارة الأوروبية. وكان رد الفعل أن بادرت ألمانيا بإرسال قوة بحرية إلى سواحل زنجبار وقدمت للسلطان إنذارا يتضمن سحب قواته على الفور من مناطق الحماية الألمانية، وأن يعترف بالاتفاقيات التي عقدها

بيترس مع رؤساء القبائل الإفريقية، وإلا سوف تتعرض سلطنته لقصف المدفعية الألمانية، ولم يجد السلطان برغش بداً من الامتثال للأمر الواقع. ولم تكتف ألمانيا بما استولت عليه من أراض، وإنما تابعت نشاطها الاستعماري في ممتلكات السلطنة العربية، وأعلنت خضوع سلطنة ويتو الواقعة على مقربة من بحيرة تانا لحمايتها، وفضلا عن ذلك فقد استمر كارل بيترس في عقد مزيد من الاتفاقيات مع الزعماء الأفارقة.

وباستقرار النفوذ الألماني في تنجانيقا وصدور مرسوم الحماية على سلطنة ويتو في فبراير ١٨٨٥، بدأت ألمانيا في استغلال المناطق التي آلت إليها، وعهدت بذلك إلى شركة الاستعمار الألمانية التي أعيد تسجيلها في ابريل من ذلك العام تحت اسم «شركة شرقي إفريقيا – كارل بيترس وشركاه»[11]. ولما كان من الضروري وصل مناطق الحماية الداخلية بالساحل الشرقي من إفريقيا تنشيطا للحركة التجارية، فقد طلبت الشركة من الحكومة الألمانية تجديد المعاهدة التجارية التي سبق أن عقدها اتحاد الهنسا مع زنجبار في عام ١٨٦٠[12]، وتعديل بعض نصوصها لكي تتضمن إعفاء البضائع الألمانية التي ترد إلى موانى السلطنة من الرسوم الجمركية. وإزاء رفض السلطان برغش الاستجابة لتلك المطالب عاودت ألمانيا ضغوطها حيث أرسلت خمس سفن حربية إلى مياه زنجبار، واضطر السيد برغش للاستجابة إلى المطالب الألمانية حين وجد نفسه وجها لوجه أمام تهديد البحرية الألمانية، ومن ثم وافق على عقد معاهدة تجارية مع ألمانيا تم توقيعها في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٥ وبموجبها حصلت ألمانيا على العديد من المزايا الاقتصادية، كما تضمنت اعتراف السلطان برغش بالحماية الألمانية على مناطق كانت خاضعة له[13]!.

استغلال ألمانيا للمشكلات الأسرية للضغط على السلطان

لم تكتف ألمانيا بالضغوط العسكرية لإرغام السلطان برغش على الامتثال لرغباتها، وإنما استغلت شقيقته السيدة سالمة التي كانت قد أقامت في ألمانيا بعد هروبها من زنجبار، وزواجها من أحد الرعايا الألمان الذي كان مقيما في زنجبار، حين أوفدتها مع بعض قطع الأسطول الألماني إلى زنجبار بحجة المطالبة بنصيبها في ميراث أبيها السيد سعيد بن سلطان. وقد يكون من المناسب أن نتوقف قليلا لتوضيح تلك المشكلة الأسرية التي واجهها السلطان برغش، والتي حاولت ألمانيا استغلالها لكي تمارس مزيدا من الضغوط عليه.

وطبقا لما ترويه بعض المصادر المحلية أن السيدة سالمة كانت قد اشتركت مع أخيها

برغش في تدبير المؤامرات ضد السيد ماجد لدى تقلده الحكم في زنجبار خلال استحكام أزمة الوراثة عقب وفاة السيد سعيد في عام ١٨٥٦. وكان السيد برغش المنافس لأخيه في حكم السلطنة قد عهد إليها بالتراسل مع بعض رؤساء القبائل من أجل تأييده في الوصول إلى الحكم. وعلى الرغم من أنها تورطت في تدبير المؤامرات ضد أخيها ماجد، إلا أنه صفح عنها على أثر استتباب الأمر له، وعادت العلاقات إلى طبيعتها معه مما أثار عليها السيد برغش. وفي تلك الفترة القلقة من المنازعات الأسرية أقامت السيدة سالمة علاقة بأحد الضباط الألمان وآثرت في عام ١٨٦٦ مغادرة زنجبار لكي تلحق به في ألمانيا، ووجدت تشجيعا في ذلك من زوجة جون كيرك القنصل الإنجليزي في زنجبار. وفي طريقها إلى ألمانيا أقامت فترة من الوقت في عدن انتظارا لمقدم الباخرة التي أقلتها إلى هناك، وفي خلال فترة الانتظار هذه عمدت في الكنيسة الإنجليكانية، وصارت تعرف بـ «إميلي رويت» نسبة إلى زوجها(١٤).

ولم تكد تمضي سنوات قليلة على إقامتها في ألمانيا حتى لقي زوجها مصرعه، ومن ثم قررت العودة إلى زنجبار حيث كانت تأمل أن يسمح لها ماجد بالعودة إلى وطنها، غير أنه كان من سوء طالعها أن تلقت نبأ وفاته في عام ١٨٧٠، ولم يكن السلطان برغش الذي خلف أخاه في الحكم يغفر لها هروبها من زنجبار وزواجها من ألماني فضلا عن تنصرها، وكان على استعداد للقصاص منها. وحاولت السيدة سالمة أن تنتهز فرصة زيارته لبريطانيا في عام ١٨٧٥ لكي تجد حلا لخلافاتها معه، فسافرت إلى لندن للقائه، بيد أنها فشلت في مهمتها إذ حال الإنجليز بينها وبين إثارة مشاكلها معه لعدم رغبة الحكومة البريطانية في إزعاجه في الوقت الذي حل فيه ضيفا عليها(١٥). وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن متعاطفة مع السيدة سالمة، حيث يذكر السير ريجنالد كوبلاند Coupland أنها دأبت على حث أخيها برغش على فك ارتباطه ببريطانيا ومصادقة ألمانيا(١٦). وقد أوردت السيدة سالمة في مذكراتها بعض الرسائل التي كانت تبعث بها إليه، وكانت تلك الرسائل تتضمن تحذيره من الإنجليز الذين يهدفون إلى تحطيم السلطنة وينتظرون الوقت المناسب لإخضاعها لنفوذهم كما أخضعوا مصر باحتلالهم لها. وأكدت له أنها على علاقة طيبة بالامبراطور الألماني وعائلته، وأن بوسعها أن تجعل ألمانيا تسانده ضد الإنجليز(١٧).

وعلى أثر الضائقة المالية التي ألمت بها في عام ١٨٨٥ قررت الذهاب إلى زنجبار للمطالبة بنصيبها في ميراث أبيها، وتصادف في ذلك العام قيام ألمانيا بإرسال بعض

قطع من أسطولها إلى زنجبار لإجبار السيد برغش على الامتثال للحماية الألمانية على المناطق التي استحوذت عليها من ممتلكاته، وإن كان من المحتمل أن ذهابها إلى زنجبار تم بإيعاز من الحكومة الألمانية، إذ كانت ألمانيا تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق بعض أهدافها السياسية التي كان من أبرزها الضغط على السلطان، إذ إن عدم وجود قانون ينظم وراثة العرش كان يعطي الفرصة لخلعه ومن ثم اعتلاء «رودلف رويت» Ruete ابن السيدة سالمة وحفيد السيد سعيد عرش السلطنة، هذا بالإضافة إلى مطالبتها بنصيبها من ميراث أبيها التي ادعت أن أخاها برغش استولى عليه. وكانت ألمانيا تأمل أن تتعرض السيدة سالمة للقصاص من أخيها لتنصّرها وهروبها من زنجبار، ومن ثم تعمد إلى التدخل العسكري باعتبارها رعية ألمانية تم الاعتداء عليها. غير أن السيد برغش أظهر رباطة جأش واكتفى بعدم الاستجابة لمطالبها. وقد أوردت في مذكراتها أنها طالبت أخيها بعشرين ألف باون نصيبها في ممتلكات أبيها الشخصية، بينما لم يعرض عليها برغش أكثر من ستمئة باون، وهو مبلغ ضئيل بالقياس إلى ما كانت تطالب به، ومن ثم رفضته بإباء وشمم على حد قولها. وعادت السيدة سالمة إلى ألمانيا خاوية الوفاض لتجد الألمان قد أهملوا شأنها بعد أن ساد الود والتفاهم بينهم وبين الإنجليز في السياسة الخارجية. ومع ذلك لم تجد بدا من الاستقرار في ألمانيا حتى وفاتها في عام ١٩٢٢.

وقد عكفت السيدة سالمة على كتابة مذكراتها التي وضعتها باللغة الألمانية ونشرت في برلين بعنوان «مذكرات أميرة عربية». وقد ترجمت تلك المذكرات إلى الإنجليزية في عام ١٨٨٨ تلتها ترجمة فرنسية في العام التالي. أما الترجمة العربية فلم تصدر إلا في عام ١٩٧٤، أي بعد ما يقرب من مرور أكثر من ستة وثمانين عاما على صدورها باللغة الألمانية!. وبالإضافة إلى مذكرات السيدة سالمة المنشورة لا تزال هناك أوراق خاصة بها لم يتم نشرها بعد، وتحتفظ مكتبة هامبورج بتلك الأوراق التي قد تكون هناك ثمة حاجة لتسليط الأضواء عليها. ومما هو جدير بالذكر أن ابنها رودلف سعيد رويت وضع كتابا عن جده السيد سعيد نشر في عام ١٩٢٩. وحين زار السيد خليفة بن حارب لندن في عام١٩٢٩ أقامت له الجمعية الآسيوية الملكية حفل تكريم ألقى فيه «رودلف» محاضرة عن أسرة البوسعيد وحكمها في عمان وشرقي إفريقيا[١٨].

اتفاقية تقسيم ممتلكات زنجبار بين ألمانيا وبريطانيا - ديسمبر ١٨٨٦

على أثر تزايد النشاط الألماني في شرقي إفريقيا رأت الحكومة البريطانية أهمية تشكيل لجنة من ممثلين عنها وعن ألمانيا للتحقق من المناطق التابعة لسلطان زنجبار[١٩].

وقد وجهت بريطانيا الدعوة إلى فرنسا لكي تعين ممثلا لها في اللجنة حيث أن لها وضعا مساويا لبريطانيا بمقتضى التصريح الفرنسي البريطاني المشترك الصادر في مارس ١٨٦٢. وقد تشكلت اللجنة من كل من اللورد كتشنر باعتباره ممثلا عن الحكومة البريطانية والهر شميدت قنصل ألمانيا في القاهرة ممثلا عن الحكومة الألمانية وباتروميثو القنصل الفرنسي في بيروت ممثلا عن الحكومة الفرنسية، وانضم إليهم لويد ماثيوز Mathews بصفته ممثلا عن حكومة السلطنة. وعلى أثر تشكيل اللجنة قامت بإجراء مسح شامل لساحل زنجبار، وأقرت بحقوق السلطنة على هذا الساحل، بيد أن النقاش احتدم حول امتداد نفوذ السلطنة فيما وراء ذلك الساحل، فعلى حين قدر الممثل الألماني امتداد نفوذها في الداخل بعشرة أميال فقط، قدر الممثلان الإنجليزي والفرنسي امتداد ذلك النفوذ إلى مسافة أربعين ميلا. وفي منتصف يونيو ١٨٨٦ قدمت اللجنة تقريرها الذي أكد سيادة السلطان على المناطق الساحلية دون أن يتعرض للمناطق الداخلية، ومن الواضح أن عدم التطرق لتلك المناطق كان يشي باتجاه كل من بريطانيا وألمانيا لتقسيمها فيما بينهما. ولم يلبث أن تحقق ذلك بالفعل حين وقعت الدولتان اتفاقية التقسيم فيا بينهما في ديسمبر ١٨٨٦ متضمنة البنود التالية :

– اعتراف ألمانيا وبريطانيا بسيادة السلطان على جزر زنجبار وبمبا ولامو ومافيا بالإضافة إلى شريط ساحلي يمتد إلى الداخل بعمق عشرة أميال. – تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الألمانية على سلطنة ويتو وممرها إلى البحر على خليج ماندا.

– يتم تقسيم الأراضي الواقعة بين نهري روفوما وتانا وتبلغ مساحتها ستمئة ميل مربع – وتشتمل على المناطق الساحلية شمال هدا إلى مدن قسمايو وبراوة ومركة ومقديشيو– على منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية(٢٠).

كان من الواضح أن اتفاقية التقسيم هذه حرمت زنجبار من مناطقها الداخلية وسلبتها معظم ممتلكاتها، وعلى الرغم من ذلك فقد وجد السلطان برغش نفسه مرغما على المصادقة عليها مبديا أسفه بتلك المقولة التي أشيعت عنه «ما أنا إلا عصفور بين مخلبي صقر!»(٢١). وهكذا شهد برغش في سنوات حكمه الأخيرة تكالب ألمانيا وبريطانيا على تقسيم ممتلكاته بحيث لم يتبق للسلطنة سوى بعض الجزر الصغيرة وشريط ساحلي، إلى جانب رقعة من البر الإفريقي، أما بقية ممتلكاته فقد ضاعت بين إنجلترا وألمانيا(٢٢).

ولم يقدر للسيد برغش أن يظل على قيد الحياة طويلا بعد أن سلبت منه ممتلكاته، حيث اشتدت به وطأة المرض. وحين زار مسقط للعلاج في فبراير ١٨٨٨ أخبره طبيب الوكالة البريطانية هناك أن أيامه المتبقية صارت معدودة. وحاول أخوه السيد تركي سلطان مسقط احتجازه على أثر علمه باحتمال وفاته حتى تتاح له الفرصة للسيطرة على زنجبار وإعادة توحيد الدولة العمانية، ولكن محاولته باءت بالفشل بعد أن أصر برغش على العودة إلى زنجبار وهو في النزع الأخير، وما كاد يبلغها في ٢٦ مارس ١٨٨٨حتى حمله حراسه من السفينة التي أقلته من مسقط إلى القصر السلطاني وفيه لفظ أنفاسه الأخيرة[٢٣].

استمرار الضغوط الاستعمارية في عهد السيد خليفة

على أثر وفاة السيد برغش انتقل الحكم بطريقة هادئة إلى أخيه السيد خليفة بن سعيد ١٨٨٨-١٨٩٠، إذ كان العرف المتبع - في غياب قانون ينظم وراثة العرش - هو استخلاف أكبر أفراد الأسرة الذكور سنا.

وقد واكب وصول السيد خليفة إلى سدة الحكم وصول الكولونيل إيان سميث Ian Smith الذي تولى مهام القنصلية البريطانية في زنجبار خلفا لـ «جون كيرك»[٢٤]. وكان السيد خليفة قبل وصوله إلى عرش السلطنة يعيش في عزلة تامة، إذ كان أخوه الراحل قد سجنه في حجرة تحت القصر لعدة سنوات على أثر افتضاح مؤامرة قام بها لانتزاع الحكم منه منتهزا فرصة غيابه عن زنجبار أثناء الزيارة التي قام بها إلى بريطانيا في عام ١٨٧٥. ويرجع فشل تلك المؤامرة إلى يقظة علي بن مسعود الذي أنابه السيد برغش عنه خلال فترة غيابه عن السلطنة. وقد انتهى الأمر باعتقال السيد خليفة والزج به في غياهب السجن، وحتى بعد أن تم الإفراج عنه حددت إقامته في إحدى المزارع في زنجبار ليعيش في وحدة مطبقة، إذ كان السيد برغش يرتاب في كل من يحاول زيارته[٢٥].

وليس من شك في أن تلك الظروف القاسية التي عاشها السيد خليفة أثرت في نفسيته تأثيرا كبيرا، إذ استمر حتى بعد وصوله إلى الحكم آخذا نفسه بحياة العزلة والهدوء التي تعود عليها، ومن ثم لم يبد اكتراثا بشؤون السلطنة ولم يعد قادرا على تقييم الأمور تقييما سليما، وبالتالي فلم يشعر رعاياه نحوه بالهيبة والاحترام اللذين كانا يشعران بها تجاه أخيه. وقد وصفه إيان سميث بضعف الشخصية والجهل المطبق بشؤون العالم فيما

وراء جزيرة زنجبار. ومن ثم لم يكن من المتوقع أن يقف موقفا حازما أمام المشروعات الاستعمارية للسيطرة على ما تبقى من أراضي السلطنة، إذ شهد عهده القصير الذي لم يتجاوز ثلاث سنوات اقتطاع أجزاء أخرى من ممتلكاته، بالإضافة إلى ما حدث لتلك الممتلكات من تقلص واضح على أثر اتفاقية التقسيم بين إنجلترا وألمانيا في عام ١٨٨٦[٢٦].

اتفاقية التقسيم الثانية ١٨٩٠ وتحديد منطقتي النفوذ الألمانية والبريطانية

ترتب على عدم تحديد اتفاقية ١٨٨٦ منطقتي النفوذ الألمانية والبريطانية في شرقي إفريقيا تحديدا قاطعا، أن أصبح المجال مفتوحا للشركات التجارية التابعة لكل من الدولتين لكي تجور كل منهما على منطقة النفوذ التابعة للدولة الأخرى، وخاصة بعد أن تأسست في عام ١٨٨٧ شركة شرقي إفريقيا البريطانية برئاسة السير ويليام ماكنون Macnon , والتي أعيد تسجيلها في العام التالي تحت اسم «شركة شرقي إفريقيا الإمبريالية Amperial British East African Company»، واستطاع ويليام ماكنون أن يحصل من السيد خليفة على تنازل يشمل المناطق الساحلية التي تطل عليها منطقة النفوذ البريطانية في شرقي إفريقيا[٢٧]. وقد نصت الاتفاقية المبرمة بين الطرفين في عام ١٨٨٨على أن تدير الشركة المناطق الساحلية المتنازل عنها باسم السلطان وتحت شعاره، وإن خولت الاتفاقية للشركة مع ذلك الحق في تحصيل الضرائب وتنظيم الشؤون التجارية والفصل في المنازعات عن طريق محاكم تنشئها لهذا الغرض.

وكانت ألمانيا قد أعادت بدورها تسجيل شركة شرقي إفريقيا، التي كان يمثلها الهر فوزن وأعطت لها صلاحيات واسعة، ومن ثم أصبح الصدام متوقعا بين الشركتين اللتين تساندهما الدولتان التابعتان لهما. وتحاشيا من تصاعد الصدام تم الاتفاق بين بريطانيا وألمانيا على تحديد مناطق النفوذ في المناطق التي خضعت لكل منهما. وبمقتضى الاتفاقية التي وقعت بين الجانبين في عام ١٨٩٠ وافقت بريطانيا على مد منطقة النفوذ الألمانية حتى بحيرتي نياسا وتنجانيقا، كما تعهدت لألمانيا بالضغط على سلطان زنجبار ليتنازل لها عن المناطق التي سبق للشركة الألمانية أن استأجرتها منه لقاء تعويض مالي قدر باثني عشر ألف جنيه، وتشمل المناطق الساحلية الواقعة بين مصب نهري أومبا وروفوما، وهي المناطق التي صارت تعرف فيما بعد باسم تنجانيقا. ووافقت ألمانيا من ناحيتها على أن تكون المناطق الشمالية من نهر أومبا إلى نهر تانا من نصيب بريطانيا وهي المناطق التي صارت تعرف باسم كينيا[٢٨].

الأطماع الإيطالية في ممتلكات زنجبار

لم تقتصر التعديات الاستعمارية على ممتلكات سلطنة زنجبار على بريطانيا وألمانيا وحدهما، إذ لم تلبث أن تطلعت إيطاليا بدورها للحصول على نصيبها من ممتلكات السلطنة، إضافة إلى ما تحصلت عليه من الممتلكات المصرية في إفريقيا. وقد رسمت إيطاليا خطتها للحصول على قسمايو وما يتبعها من موانٍ أخرى تقع على ساحل الصومال. وكانت بريطانيا –وقد اقتنعت بعدم جدوى المنطقة من الناحية التجارية – قد عزفت عن التوسع فيها، ولكنها كانت تعمل في الوقت نفسه على إيقاف التوسع الألماني. أما إيطاليا فقد كانت تريد الاستحواذ على المنطقة بهدف الضغط على الحبشة وإدخالها قسرا في دائرة نفوذها وتحت حمايتها[٢٩]. ولتنفيذ تلك الخطة أخذ فيلورنادي - Filorandi القنصل الإيطالي في زنجبار – يفتعل العديد من الأزمات الدبلوماسية، كان من بينها تعلله بأن السيد خليفة تعمد إهانة ملك إيطاليا فيكتور عمانويل بعدم رده على رسالة كان قد بعث بها إليه، وأن عليه استرضاءه بالتنازل له عن قسمايو!. وعلى أثر رفض السيد خليفة هذا الطلب، قام فيلورنادي بإنزال العلم الإيطالي من سارية القنصلية الإيطالية في زنجبار مما كان يعني قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيطاليا والسلطنة وتمهيدا للجوء إلى عمل عسكري. غير أن إيطاليا لم تجد تأييدا من قبل ألمانيا، إذ أعلن بسمارك صراحة بأنه لن يسمح لإيطاليا باستخدام القوة العسكرية ضد السلطنة[٣٠]. على حين تدخلت الحكومة البريطانية لتهدئة الموقف سلميا، ولما كانت حريصة على إيقاف التوسع الألماني فقد التقت أهدافها مع الأهداف الإيطالية. ووضح التقارب بين الدولتين بإعلان ويليام ماكنون في ٢٠ أغسطس ١٨٨٨ بأن نشر الحضارة والمدنية في شرقي إفريقيا يحتاج إلى التعاون مع أمة فتية ورثت النشاط والحكمة الرومانية![٣١]. وعلى أثر ذلك قام بإجراء مباحثات مع السيد خليفة بشأن التنازل لإيطاليا عن الأراضي التي تقع إلى الشمال من نهر جوبا بما في ذلك قسمايو وما يتبعها من الموانى التي تقع على ساحل البنادر، براوة ومركة ومقديشيو. ولم يجد السلطان خليفة بدا من الموافقة، وترتب على ذلك التنازل أن قامت الشركة البريطانية بتسليم المنطقة المتنازل عنها للوكلاء المعتمدين للحكومة الإيطالية بنفس الشروط المتضمنة في عقد الامتياز الممنوح لها أو بأفضل الشروط التي يمكن أن تحصل عليها الشركة البريطانية من السلطان مستقبلا[٣٢]. وبناء على اتفاقية وقعت بن الحكومتين الإيطالية والبريطانية تم تحديد منطقة النفوذ الإيطالي شمالي نهر الجب حتى ورشيخ، أما المناطق الممتدة في الداخل من مقديشيو إلى ورشيخ

فتشترك الحكومتان البريطانية والإيطالية في إدارتها. وبتلك الاتفاقيات الاستعمارية التي أبرمت بين إنجلترا وألمانيا وإيطاليا فقدت السلطنة معظم ممتلكاتها التي تم توزيعها على تلك الدول، ولم يعد متبقيا لها سوى جزيرتي بمبا وزنجبار والجزر المجاورة بالإضافة إلى شريط ساحلي لا يمتد في الداخل لأكثر من عشرة أميال، وحتى تلك البقايا التي خلصت للسلطنة لم تلبث أن خضعت بدورها للحماية البريطانية في عام ١٨٩٠.

ردود الفعل العربية والإفريقية

ترتب على فقدان سلطنة زنجبار معظم ممتلكاتها الساحلية والداخلية ردود فعل عنيفة من جانب العرب والافارقة، وتمثلت ردود الفعل هذه في مجموعة من الانتفاضات التي برز من بينها ثورة البوشيري والماجي ماجي في مناطق الاستعمار الألماني، وثورة المزارعة في مناطق الاستعمار البريطاني. وقد يكون من المفيد أن نعرض لتلك الانتفاضات على النحو التالي[٣٣]:

ثورة بوشيري

لم تمض سوى أيام قليلة على نقل السيد خليفة بن سعيد السلطة من المنطقة الساحلية التي تنازل عنها للشركة الألمانية في عام ١٨٨٨، وهي المنطقة الممتدة من مصب نهر أومبا إلى مصب نهر روفوما، حتى اندلعت انتفاضة قوية استهدفت القضاء على النفوذ الألماني في الساحل والداخل معا. وقد أسفرت تلك الانتفاضة عن مقتل العديد من موظفي الشركة الألمانية، إلى جانب عدد كبير من المبشرين التابعين للإرساليات التبشيرية الألمانية في شرقي إفريقيا، حيث ظل الأهالي يعتبرون أنفسهم رعايا لسلطان زنجبار وأبوا الخضوع للشركة الألمانية. ومن الواضح أن السيد خليفة كان مكرها على التنازل لألمانيا عن الأراضي التابعة له، إذ طبقا لما تشير إليه بعض المصادر المحلية أنه كان يمد الثوار بالأسلحة والعتاد الحربي[٣٤].

وعلى الرغم من تفوق الثوار من حيث أعدادهم إلا أن القوات الألمانية تميزت بأسلحتها الحديثة، فضلا عن المساعدات التي تلقتها الشركة الألمانية من الإنجليز الذين كانوا يخشون من امتداد الثورة إلى المناطق المجاورة الخاضعة لهم في شرقي إفريقيا.

وفي تحليلنا لأسباب تلك الثورة يمكن أن نرجعها إلى العوامل التالية:

أولا : إلزام الشركة الألمانية للأهالي بدفع رسوم جمركية باهظة على صادراتهم.

ثانيا : إنزال الشركة لعلم السلطنة ورفع علمها بدلا منه مما أدى إلى استياء السكان

العرب بوجه خاص الذين تمسكوا بتبعيتهم لسلطان زنجبار.

ثالثا : إحلال الشركة موظفين ألمان بدلا من الموظفين الذي كانوا يتبعون السلطنة، فضلا عن إدخالها نظما تجارية لم يعتدها السكان من قبل.

رابعا : أظهرت الشركة جهلا بطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أثر على طريقة معاملتها للأهالي، وما اتسمت به تلك المعاملة من شدة وفظاظة.

خامسا : الظلم الذي عانى منه الأفارقة الذين سخرتهم الشركة الألمانية للعمل في مزارعها تحت وطأة العمل الإجباري، مما جعل كثيرين من الرقيق المحررين يفضلون العودة إلى سادتهم العرب.

وإذا ما تجاوزنا عن تلك الأسباب الظاهرية وأمعنا النظر في الأسباب الكامنة وراء تلك الثورة، نجد أن كثيرا من التجار العرب فقدوا الأرباح التي كانوا يحصلون عليها من تجارة الرقيق، كما أن كبار المزارعين العرب كانوا يخشون من مصادرة مزارعهم، كما خشي الهنود من قضاء الشركة على أنشطتهم التجارية والبحرية، وعانى الوطنيون بدورهم من فقدانهم للمزايا التي يجنونها من القوافل التجارية المارة بأراضيهم نتيجة للتنظيمات الاقتصادية التي وضعتها الشركة. ولعل تلك الأسباب جميعها تفسر تضامن العرب والأفارقة والهنود في القيام بتلك الثورة التي تزعمها العرب، وخاصة من تجار الرقيق وانضم إليهم الأفارقة، على حين أمد الهنود الثوار بالأموال وسربوا لهم الأسلحة والذخيرة من الموانى الساحلية.

بدأت الثورة في أغسطس من عام ١٨٨٨ واستمرت أكثر من عامين كاملين، وكانت بزعامة بوشيري بن سالم – وهو يجمع بين الدماء العربية والإفريقية – واندلعت من مزارع العمل الإجباري في كل من باجامويو وبنجاني. وقاوم السكان الوطنيون قوات الشركة الألمانية معتمدين على رماحهم وسهامهم. وتحصن المحاربون الأشداء من قبيلتي الزجوا والبوانا وتمكنوا من استعادة معظم المواقع الساحلية من سيطرة الشركة فيما عدا مدينة دار السلام، المركز الرئيسي للشركة. وقد وصلت الثورة إلى ذروتها بانضمام سالم الحرثي ورؤساء القبائل الإفريقية ومن أبرزهم مكووا زعيم شعب الهيهي، وباءت جهود الألمان لقمع الثورة بالفشل الذريع، كما لم تنجح محاولتهم في التلويح لبوشيري بالولاية على إحدى المقاطعات التابعة لهم بمرتب مغر(٣٥).

ولما كانت شركة شرقي إفريقيا البريطانية تخشى من امتداد الثورة إلى مناطق

نفوذها، وأن تتعرض حياة التجار والمبشرين الإنجليز للخطر، فقد اتخذ الماجور ماثيوز عدة إجراءات لقمع الثورة، واستطاعت قوات السلطنة بقيادته إنقاذ موظفي الشركة الألمانية في بنجاني، في الوقت الذي قدم فيه الطراد الألماني ليبزج المساعدة لقوات الشركة في تانجا. وقد حرص ماثيوز على الالتقاء ببعض العناصر الثورية في باجامويو الذين شكوا له من سوء إدارة الشركة االألمانية ومعاملتها السيئة للأهالي، فضلا عن اعتداءاتها على ممتلكات السلطان. وقد اصطحب ماثيوز معه عند عودته إلى زنجبار بعض زعماء الثورة لكي يوضحوا للسلطان وللقنصل الألماني سبب ثورتهم، غير أن السيد خليفة _ إزاء الضغوط الألمانية التي تعرض لها – أكد لأولئك الزعماء أنه صار للشركة الألمانية حقوق بموجب الامتياز الذي منحه لها وعليهم الإذعان لإدارتها(٣٦). ولم يكن موقف السلطان الذي وضح تأرجحه بين مساندة الثوار تارة وبين تقديم النصيحة لهم بالخلود إلى السكينة تارة أخرى، موضع رضا الزعماء الذين عادوا إلى باجامويو وهم أكثر غضبا واستياء.

ترتب على استمرارية الثورة واتساع نطاقها من الشمال إلى الجنوب، وعجز قوات الشركة عن قمعها أن تدخلت الحكومة الألمانية. وقد ارتكز المستشار الألماني بسمارك في الحصول على موافقة «الريخستاج» على وضع حد لتلك الثورة على اعتبار أن تجار الرقيق هم المحرضون عليها. ومن ثم اقترح على اللورد «سولسبوري» Salisbury رئيس الحكومة البريطانية فرض حصار إنجليزي ألماني مشترك على المناطق الساحلية. وتم فرض الحصار بالفعل في ٢ ديسمبر ١٨٨٨، الذي عهد به إلى كل من الأدميرال فريمانتل عن بريطانيا، ودينهارت عن ألمانيا، وكان ذلك الحصار يهدف إلى منع وصول الأسلحة إلى الثوار فضلا عن إضعاف مواردهم المالية من جراء منع تصديرهم للرقيق من المناطق الساحلية. وكانت إنجلترا في موافقتها على الاشتراك مع ألمانيا تخشى أن تترك لها الفرصة للعمل بمفردها، مما قد يدفعها بعد قمعها لتلك الثورة إلى مهاجمة السلطنة نفسها(٣٧). ولم يقتصر الأمر على فرض حصار إنجليزي ألماني فحسب، وإنما شاركت في ذلك الحصار كل من البرتغال وإيطاليا، ووضح تآزر القوى الاستعمارية فيما يعترضها من أزمات على الرغم من التنافس القائم بينها(٣٨).

ولما كانت ألمانيا – لأسباب مالية – راغبة في إنهاء الحصار الذي استمر قرابة عام، فقد طلبت من الحكومة البريطانية حث السلطان على إصدار قيود جديدة ضد تصدير الرقيق، وكانت تهدف بذلك إلى إضعاف الموارد المالية التي يتحصل عليها الثوار. وفي

١٣ أكتوبر ١٨٨٩ أصدر السيد خليفة مرسوما خول فيه لبريطانيا تفتيش السفن العربية في جميع المناطق الساحلية التي كانت مستثناة من عمليات التفتيش البحري، كما نص المرسوم على تحرير جميع أبناء العبيد المولودين في السلطنة منذ أول يناير ١٨٨٩، وعقب صدور ذلك المرسوم تم رفع الحصار(٣٩).

وعلى الرغم من المساندة التي قدمتها بريطانيا لألمانيا، إلا أن بسمارك أنحى باللائمة على شركة شرقي إفريقيا البريطانية تقاعسها عن تقديم المساندة الكافية، وأصدر أوامره بتعيين الكابتن فون ويسمان Von Wissmann مندوبا إمبراطوريا، وكلفه بقمع الثورة والإشراف على إدارة الشركة. وتمكن فيسمان من تشكيل قوة عسكرية كانت تتألف من ستمئة جندي سوداني بالإضافة إلى مئتي محارب من قبيلة الزولو تم تجميعهم من المستعمرة البرتغالية في موزمبيق، واستطاع بواسطة تلك القوات اقتحام معاقل الثوار. وقد اتسمت عمليات فيسمان العسكرية بالشدة والعنف حيث أباد العديد من القرى وأجتث الغابات وارتكب المذابح واتبع سياسة الاستنزاف والأرض المحروقة Scourge Land ، وبدت القبضة الحديدية الألمانية في أوج شراستها(٤٠). وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الأعمال إلى انتكاسة الثورة التي تم القضاء عليها في نهاية عام ١٨٨٩. وتم تنفيذ حكم الإعدام شنقا في زعيم الثورة بوشيري بن سالم في مدينة باجامويو في الخامس عشر من ديسمبر ١٨٨٩(٤١).

ومما هو جدير بالذكر أن بعض أعوان بوشيري كانوا في الوقت نفسه عيونا للشركة الألمانية، وكانوا هم السبب في القبض عليه وتسليمه إلى الألمان حيث لقي مصيره التعس(٤٢). وقد اعترف بوشيري قبيل إعدامه أن السيد خليفة وعده بتعيينه حاكما على المنطقة الساحلية التي انتقلت إدارتها للشركة الألمانية إذا ما نجح في طرد الألمان منها. ولعل ذلك الاعتراف يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من موقف السلطان المتردد بين مساندة الثوار وبين الخضوع للضغوط الاستعمارية.

ثورة الفلاحين «الماجي ماجي»

ترتب على قمع ثورة بوشيري تأمين شركة شرقي إفريقيا الألمانية للمناطق الساحلية، ومن تلك المناطق أخذ الألمان يتوغلون لإخضاع المناطق الداخلية، وكان سبيلهم إلى ذلك إرسال الحملات العسكرية وعقد الاتفاقيات مع رؤساء القبائل الإفريقية. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلوا يتعرضون لمقاومة محلية عنيفة في كل من طابورة ومرتفعات كليمنجارو.

وكان أخطر الثورات التي تعرضوا لها ثورة الماجي ماجي أو ثورة الفلاحين(٤٣). وقد اندلعت تلك الثورة من إحدى مزارع العمل الإجباري في شمالي جزيرة كلوة، واستمرت قرابة عامين وعلى وجه التجديد بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧. وبنجاح الألمان في قمع تلك الثورة هدأت المستعمرات الألمانية في شرقي إفريقيا، وظل الألمان يسخرون الإفريقيين في مزارعهم تحت وطأة نظام العمل الإجباري الذي كان تحايلا على نظام الاسترقاق. ولم تقتصر السخرة على المزارع الألمانية وحدها، وإنما تعدتها إلى تسخير الأهالي في مد خط حديدي يربط دار السلام بالمناطق الداخلية من المستعمرات الألمانية راح ضحيته الألوف من الإفريقيين(٤٤).

ثورة المزارعة ١٨٩٥-١٨٩٦

تنسب هذه الثورة إلى أسرة المزارعة، وهي من الأسر العمانية التي استقرت في ممبسة، وكان لها دور في توطيد دعائم النفوذ العماني في شرقي إفريقيا في القرن السابع عشر إلى جانب غيرها من الأسر الأخرى كالأسرة النبهانية في جزيرة بات وأسرة الحرث في زنجبار(٤٥).

وترجع علاقة المزارعة بشرقي إفريقيا إلى الزمن الذي شاركوا فيه في الحملة التي وجهها الإمام سيف بن سلطان اليعربي ١٦٩٣-١٧١١ لطرد البرتغاليين من شرقي إفريقيا والتي أسفرت عن سقوط قلعة المسيح في ممبسة في عام ١٦٩٨. وعلى أثر ذلك قام الإمام سيف بتعيين ناصر بن عبد الله المزروعي حاكما على ممبسة. وقد استطاعت أسرة المزروعي أن تحقق لنفسها مكانة كبيرة في شرقي إفريقيا حيث أخضعت لنفوذها أجزاء كبيرة من الساحل كما خضعت لها العديد من الجزر ومن بينها جزيرة بمبا أو الجزيرة الخضراء(٤٥). ولم يستطع السيد سعيد بن سلطان أن يستقر في زنجبار ويتخذها مقرا لحكمه إلا بعد أن أخضع تلك الأسرة وضم ممبسة إلى حكمه في عام ١٨٣٧.

وعلى الرغم من الضربة القوية التي وجهها السيد سعيد إلى أسرة المزارعة، إلا أنها ظلت تتمتع بالمكانة والنفوذ في الداخل مما أتاح لها تأسيس إمارتين إحداهما في جاسي، الواقعة على بعد ثلاثين ميلا جنوب ممبسة، والثانية في تاكونجو التي تقع إلى الشمال من ممبسة.

وعلى أثر تأسيس المزارعة للإمارة الأولى، استقر في حكمها الشيخ مبارك بن راشد

المزروعي – زعيم الفرع الأكبر من الأسرة – وتمكن من أن يجعل نفسه الحاكم الفعلي. وكان سلاطين زنجبار يصلونه بمنحة قدرها ألف روبية شهريا، رغبة منهم في الحيلولة بينه وبين إحداث أية اضطرابات أو فتن. وحين آلت مقاليد الأمور إلى شركة شرقي إفريقيا البريطانية في عام ١٨٨٨ استمرت في دفع ذلك المبلغ، على أنها في المقابل أخضعته لحمايتها(٤٧). وقد أورد المغيري في كتابه «جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار» وثيقة مؤرخة في ٣٠ نوفمبر ١٨٨٨ وقعها جورج ماكينزي في ممبسة بالنيابة عن السير ويليام ماكنون مدير شركة شرقي إفريقيا البريطانية مع الشيخ مبارك جاء فيها حح ليعلم كل من يعنيه الأمر أن الشيخ مبارك بن راشد بن سالم بن حمد المزروعي الكهلاني قد سلم نفسه ومملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه كما هم مذكورون في الحاشية ليكونوا تحت حماية وسلطة الشركة البريطانية في إفريقيا الشرقية، وقد تخلى عن كل حق وسلطان ومملك حكومي عما يخص مملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه لهذه الشركة المذكورة، وأن هذه الشركة وهبت له ولحكومته ومملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه حمايتها وفوائد سلطة حكمها، وعلى هذا أجازت له الشركة استعمال علمها كإشارة حمايتها له»(٤٨).

أما عن الفرع الأصغر من أسرة المزارعة فقد استقروا في تاكونجو بزعامة سالم بن خميس، وحين توفي في عام ١٨٩٥ بادرت شركة شرقي إفريقيا البريطانية بتعيين ابنه راشد لأنه كان أكثر خضوعا لها. غير أن هذا الاختيار لم يكن موضع الرضا والقبول لدى المزارعة باعتباره يخالف عرف عائلتهم الوراثي الذي يقر الحكم لأكبر أفراد الأسرة الذكور سنا، وكان من رأيهم أن الشيخ مبارك بن راشد حاكم جاسي هو الأحق بالخلافة من راشد، ومن ثم عقدوا له البيعة، ولعلهم كانوا يهدفون بذلك إلى توحيد شطري الأسرة في زعامة واحدة. وكان من الطبيعي أن ترفض الشركة البريطانية الاعتراف به حاكما على كل من جاسي وتاكونجو، ولكن مبارك تمكن من إقرار نفسه في الحكم على الرغم من أنف الشركة. وكان هذا التحدي بمثابة إنهاء الاتفاق الذي سبق أن أبرمه مع الشركة البريطانية في نوفمبر من عام ١٨٨٨.

وعلى الرغم من أن حكم الشركة البريطانية لم يكن مكروها من الأهالي كراهيتهم للشركة الألمانية، إلا أن العداء ظهر واضحا بينها وبين العرب الذين كانوا يمثلون العنصر الغالب من السكان، إذ شهد عام ١٨٩٥ تلك الثورة التي قام بها المزارعة في مزارع

الشركة البريطانية وأحدثوا بها خسائر شديدة، وأخذت الثورة تنتقل من الساحل إلى الداخل(٤٩).

ولم تكن ثورة المزارعة ترجع في أسبابها الظاهرية إلى محاولة شركة شرقي إفريقيا البريطانية إحلال حاكم بدلا من حاكم آخر، وإنما ترجع في أسبابها الحقيقية إلى تخوف التجار العرب من جراء انتقال الإدارة الساحلية من الشركة إلى محمية شرقي إفريقيا البريطانية، وما قد يترتب على ذلك من فقدان نفوذهم الاقتصادي الذي كان عماده تجارة الرقيق، إذ لم يكن في مقدورهم منافسة الأوروبيين أو الهنود في أفرع التجارة الأخرى، فضلا عن فقدان كبار المزارعين العرب للرقيق الذين كانوا يعتمدون عليهم في إدارة مزارعهم، كما لم يصبح العرب بصفة عامة قادرين على أن يتبوأوا مكانة جديرة بهم بعد أن أطلق الإنجليز العنان لرعاياهم من الهنود.

وإلى جانب تلك الأسباب الاقتصادية شكل العامل الديني سبباً رئيسياً للثورة، حين أبدى العرب وجميع مسلمي الساحل استياءهم من نشاط جمعيات التبشير الكنسية. وقد يكون حقيقة أن المسلمين في بداية الأمر لم يقفوا موقف العداء تجاه المبشرين الأوروبيين على عهد السيد سعيد خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، لأن نشاطهم كان مقتصرا آنذاك على هداية القبائل الوثنية إلى معرفة دين إلهي، غير أن المبشرين بدأوا في توسيع نشاطهم حين آل الحكم إلى الشركات الاستعمارية، ومن ثم أخذوا يشنون حملاتهم الضارية ضد الدين الإسلامي، واتخذوا من الأسواق العامة مراكز يقومون فيها بنشر دعايتهم، كما دأبت نساء الإرساليات التبشيرية على زيارة أسر الأهالي، مما أدى إلى خلق شعور عدائي ضدهم. وبالإضافة إلى تلك العوامل جميعها لم يكن من المتوقع للمزارعة أو للعرب بصفة عامة أن يستمروا في الخضوع لسلطة إدارة استعمارية غير مسلمة.

وعلى الرغم من أن محمية شرقي إفريقيا البريطانية كانت حريصة عند إدارتها للمناطق الساحلية التي آلت إليها على المحافظة على الطابع العربي والإسلامي، إذ استمرت تلك المناطق تابعة لسلطان زنجبار من الناحية الشكلية، إلا أن القائمين على إدارة الساحل لم يكونوا على دراية بنصوص الشريعة الإسلامية المطبقة في زنجبار. وكان مما أثار الاستياء انتقال ملكية المزارع العربية -التي تدهورت أوضاعها نتيجة إلغاء نظام الاسترقاق - إلى التاج البريطاني، كما صودرت العديد من الأراضي لأن العرب لم يتمكنوا من إثبات ملكيتهم لها، ومن ثم صارت الملكية العربية لا تتعدى أراضي الأوقاف

المخصصة للأغراض الدينية وأهداف البر والإحسان. وفضلا عن ذلك فقد حرم العرب من المشاركة في أعباء الإدارة الحكومية، وخاصة بعد أن انتقل الإشراف على محمية شرقي إفريقيا إلى وزارة المستعمرات البريطانية.

ونتيجة لاشتداد الثورة قررت الحكومة البريطانية وضع نهاية لها، بادرت بإنزال قوات بحرية على الساحل السعيدي التابع لسلطان زنجبار، واستعانت بقوات هندية وبقوات أخرى من المرتزقة من عناصر البلوش، وتحركت تلك القوات جميعها بقيادة آرثر هاردنج – القنصل البريطاني العام في زنجبار – تجاه تاكونجو. وعلى أثر ذلك فر الثوار إلى جاسي ليكونوا تحت حماية الشيخ مبارك بن راشد المزروعي، ومن هناك أخذوا في شن حرب العصابات ضد المراكز التبشيرية والمصالح البريطانية. وفي ١٥ مارس ١٨٩٥ عاودت القوات البريطانية الهجوم على المزارعة بقيادة الكولونيل بيرسون Pearson ، الذي تمكن من إخضاع الثائرين في نهاية عام ١٨٩٦ ، ولم يجد هؤلاء سبيلا سوى اللجوء إلى منطقة النفوذ الألماني، وكان يبلغ عددهم أكثر من ألف وستمئة مقاتل(٥٠)، أمر الماجور فون ويسمان – القنصل الألماني في دار السلام – بوضعهم في أحد الأقاليم التابعة لحكومة شرقي إفريقيا الألمانية وهو إقليم أوزاراما بعد تجريدهم من أسلحتهم(٥١) . وحين تبين للمزارعة أن الألمان لم يقدموا لهم المساندة الكافية قرروا العودة إلى جاسي بعد أن تعهدوا بأنهم سيصبحون أكثر طاعة للسلطات البريطانية .

ترتب على فشل المزارعة في ثورتهم أن قويت السيطرة البريطانية، وأخذت الحكومة البريطانية تعمل على تغيير التركيبة الديموجرافية، وخاصة في الساحل وذلك بإحلال الأوروبيين والهنود على حساب العناصر العربية التي استقرت في الأراضي الداخلية ولم يعد لها نفوذ يذكر(٥٢) .

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن المزارعة بعد أن قمعت ثورتهم صاروا أوفياء للإنجليز الذين نجحوا في امتصاص استيائهم بتقليدهم لبعض المناصب الحكومية في محمية شرقي إفريقيا البريطانية، كما انخرط كثير منهم في سلك الجندية إلى جانب بريطانيا وحلفائها في الحربين العالميتين الأولى والثانية (٥٣).

خط حديد كمبالا – ممبسة

حرصت الإدارة البريطانية بعد قمع ثورة المزارعة على أن تهيىء للعناصر الوافدة على الساحل سبل الانتقال والاتصال السريع تشجيعا لأنشطتهم الاقتصادية وذلك بإنشاء

خط حديد كمبالا- ممبسة . ويعد إنشاء هذا الخط الحديدي حدثاً هاماً في تاريخ شرقي إفريقيا لطول الفترة الزمنية التي استغرقها بناء ذلك الخط وكثرة نفقاته . وقد سبق أن أشرنا إلى أن فكرة وصل المناطق الداخلية بالساحل كانت في أساسها فكرة مصرية لم تتح لها فرصة التنفيذ . غير أن الظروف المستجدة كانت تستدعي إنشاء ذلك الخط، لأن النظام الاقتصادي القديم الذي كان قائما على الحمالين من الزنوج أصبح نظاما باليا لا يساير العصر الإمبريالي القائم على أنظمة اقتصادية متطورة، كما أن إدخال وسائل المواصلات الحديثة كان من شأنه القضاء على تجارة الرقيق التي كانت تعتمد على طرق القوافل، ولعل ذلك مما جعل كثيرين من الباحثين يصفون الخط الحديدي بعد إنشائه بخط التحرير! .

خضوع زنجبار للحماية البريطانية

لم يكن فرض الحماية البريطانية على زنجبار عملا سهلا، ويرجع ذلك إلى الوضع الدولي الذي كانت عليه السلطنة منذ صدور التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك في مارس ١٨٦٢، وما تبعه من اتفاقيتي التقسيم بين بريطانيا وألمانيا في عامي ١٨٨٦ و١٨٩٠ ومن ثم كان على الحكومة البريطانية أن تتفاوض مع كل من فرنسا وألمانيا من أجل أن تضفي على حمايتها وضعا قانونيا، أو بالأحرى الحصول على موافقة كل منهما على تلك الحماية .

وقد بدأت بريطانيا اتصالها بألمانيا للحصول على موافقتها على إعلان حمايتها على زنجبار، واستغلت حاجتها إلى جزيرة هليجولاند الواقعة في بحر الشمال من أجل اتخاذها قاعدة بحرية لها . وكانت تلك الجزيرة تابعة لبريطانيا، ومن ثم أعرب اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية عن استعداد حكومته للتنازل عنها في مقابل عدم معارضة ألمانيا للحماية البريطانية على زنجبار . وكان الإمبراطور ولهلم الكبير مهتما بالحصول على تلك الجزيرة التي بدونها تصبح قناة كييل عديمة الجدوى للبحرية الألمانية في حالة نشوب حرب بين ألمانيا وبين غيرها من الدول الأوروبية . وعلى أساس تلك المساومة أضيفت إلى اتفاقية ١٨٩٠ - التي حددت منطقتي النفوذ الألمانية والبريطانية في شرقي إفريقيا - بعض البنود التي نصت على تنازل إنجلترا لألمانيا عن تلك الجزيرة مقابل موافقة ألمانيا على إجراء بعض التغييرات لصالح بريطانيا في حدود إفريقيا الغربية وجنوب غربي إفريقيا، واعترافها بالحماية البريطانية على زنجبار(٥٤)

وعلى الرغم من تلك المكاسب التي حققتها الحكومة البريطانية، إلا أنها ووجهت بمعارضة شديدة من قبل مجلس العموم البريطاني . كما أبدت الملكة فكتوريا استياءها من جراء المقايضة على المستعمرات بأراض بريطانية، ومع أنها صادقت على تلك التسوية إلا أنها علقت عليها بقولها «إن تخلي المرء عن شيء يمتلكه أمر سيىء للغاية»(٥٥). بينما أكد اللورد سولسبوري في مجلس اللوردات البريطاني بأنه لا توجد في مياه شرقي إفريقيا بقعة أكثر أهمية لأمة بحرية تجارية مثل الأمة البريطانية من جزيرة زنجبار، وأن المكاسب الاستعمارية التي حققتها بريطانيا في شرقي وغربي إفريقيا تعتبر أكثر من تعويض عن فقدانها لجزيرة هليجولاند، خاصة وأن قيمتها الاستراتيجية كانت موضع خلاف في الرأي بين الخبراء العسكريين في حالة نشوب حرب بين بريطانيا وبين غيرها من الدول الأوروبية، هذا فضلا عن أن النفوذ الذي حققته بريطانيا في شرق القارة الإفريقية سيكون عونا لها في مكافحة تجارة الرقيق . أما كارل بيترس رئيس شركة شرقي إفريقيا الألمانية فقد عبر عن استيائه للتنازلات التي قدمتها ألمانيا لبريطانيا من أجل حصولها على تلك الجزيرة التي لا تصلح لكي تكون قاعدة بحرية يعتد بها، ولا تشكل في رأيه أكثر من حوض استحمام في بحر الشمال !.

كان من الطبيعي أن تؤدي التسويات الاستعمارية بين ألمانيا وبريطانيا إلى إثارة فرنسا، وخاصة لما ترتب عليها من إتاحة الفرصة لبريطانيا لكي تعلن حمايتها على زنجبار، ومن ثم لقي إعلان الحماية البريطانية على زنجبار معارضة شديدة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية، على أساس أن الحكومة البريطانية خرقت التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في عام ١٨٦٢ . ولما كانت المساومات الاستعمارية هي الأسلوب الشائع آنذاك، فقد انتهزت فرنسا تلك الفرصة لكي تستحوذ على تعويض من الحكومة البريطانية . وبصدد ذلك تم إبرام اتفاقية بين إنجلترا وفرنسا في الخامس من أغسطس ١٨٩٠ بمقتضاها وافقت إنجلترا على الاعتراف بالحماية الفرنسية على مدغشقر مقابل موافقة فرنسا على فرض الحماية البريطانية على زنجبار . كما وافقت الحكومة البريطانية من جانبها على ألا يكون فرض حمايتها على زنجبار مؤثرا على أية امتيازات يتمتع بها الرعايا الفرنسيون في السلطنة(٥٦).

عاصر فرض الحماية البريطانية على زنجبار بداية عهد السيد علي بن سعيد ١٨٩٠–١٨٩٣ الذي وصل إلى حكم السلطنة عقب وفاة أخيه السيد خليفة . وكان السيد خليفة قد أثار كراهية العرب والزنوج، ولم يحظ حتى برضاء الإنجليز . ونتيجة لما تعرض له

من استياء عام تقدم أعيان زنجبار إلى سلطات الحماية البريطانية مطالبين بتنحيته عن الحكم وتولية أخيه السيد علي بن سعيد . وشاءت الظروف أن يصاب السيد خليفة في ذلك الوقت بالذات بضربة شمس فقد على أثرها الحياة، وبالتالي لم يكن بالإمكان التحقق عما إذا كانت وفاته طبيعية من عدمها . وعلى أية حال فلم تكد تمضي بضع سويعات على وفاته حتى اجتمع الزعماء العرب في قاعة الاستقبال بالقصر السلطاني وأعلنوا ولاية السيد علي – آخر أبناء السيد سعيد–، وتم هذا الاختيار بالإجماع المطلق وقوبل بموافقة الحكومة البريطانية .

وقد وصفت السيدة سالمة السيد علي بأنه كان شابا عليلا ضعيف الشخصية، وصل إلى الحكم على أساس استعداده لكي يضع نفسه تحت تصرف الحكومة البريطانية (٥٧). ومن ثم وافق عن نفسه وورثته وخلفائه من بعده على الخضوع للحماية البريطانية وبادر بالتوقيع على اتفاقية الحماية في عام ١٨٩١(٥٨)، التي ألزمته بالانصياع للنصائح البريطانية وتم تعيين ماثيوز ليكون وزيرا للدولة في زنجبار، وهو أول وزير يعين بها(٥٩)، وليس من شك في أن موافقة السيد علي على الحماية البريطانية كانت بتأثير إيان سميث – القنصل البريطاني في زنجبار – الذي أكد له أن الحماية البريطانية سوف تخلصه من وقوع عدوان جديد على ممتلكاته، وخاصة بعد أن ازداد النفوذ الألماني في السلطنة، ووصلت نسبة الرعايا الألمان بالقياس إلى غيرهم من الأوروبيين نحو ستة أضعاف، كما اضطر السيد علي تحت ضغط إيان سميث أن يصدر مرسوما سلطانيا حرم فيه استخدام الرقيق أو الاتجار بهم، وأدى هذا المرسوم إلى إثارة رعاياه العرب إلى درجة كانت تهدد باقتلاعه عن الحكم الذي لم يمض على ارتقائه له إلا زمن وجيز، ولم ينقذه من ذلك سوى استمرار الدعم البريطاني له . وبفرض الحماية على زنجبار لم يعد السيد علي سلطانا مستقلا وإنما مجرد حاكم اسمي لجزيرتي بمبا وزنجبار، بعد أن سقطت امبراطورية شرقي إفريقيا المتسعة والطموحة التي بذل السيد سعيد بن سلطان جهدا كبيرا في بنائها(٦٠).

هوامش الفصل السابع

١) M. E. Townsend, The Rise & Fall of the German Colonial Empire 1884-1918, New York 1930, pp. 108-109.

٢) Die Deutsche Kolonial Gesllschaft.

٣) E. Woolf, Empire & Commerce in Africa, London, 1920, p. 236.

٤) Ibid., pp. 236-238.

٥) سيد رجب حراز ، **إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي** ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٢.

٦) تانزانيا ، **مجلة العربي** ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ .

٧) E. Hertzlet, The Map of Africa by Treaty, vol. 1, London, 1896, Doc. No. 81, pp. 303-304.

٨) Woolf, op. cit., p. 240.

٩) ل . و . هولنجزورث ، **زنجبار ١٨٩٠-١٩١٣** ، ترجمة وتعليق حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٢ .

١٠) Reignald Coupland, The Exploitation of East Africa 1856-1890, London, 1939, pp. 410-411.

١١) Hetzlet, op. cit., Doc. No. 124, p. 622.

١٢) عقدت هذه المعاهدة مع السيد ماجد بن سعيد، وكان اتحاد الهنسا يتكون من بعض الولايات الألمانية التي انضمت إلى ذلك التجمع التجاري ، انظر : Robert Lyne, Zanzibar in Contemporary Times, London, p. 35.

١٣) Zoe Marsh, East Africa, Cambridge, 1961, p. 102.

١٤) سالمة بنت السيد سعيد ، **مذكرات أميرة عربية** ، ترجمة عبد المجيد القيسي، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ٣٧٩١، انظر المقدمة .

١٥) المصدر السابق ، ص ٧٨٢.

١٦) R. Coupland, op. cit., p. 437.

١٧) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، راجع المقدمة .

١٨) وضع رودلف سعيد رويت – حفيد السيد سعيد– عدة مؤلفات خاصة بأسرة البوسعيد ومن بينها :

* Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa (1791-1856), London 1929.
* Dates & Refernces of the History of the Al Bu Said Dynasty from the time of Its Founder Ahmed Bin Said till the Death of Said Bin Sultan, London, 1931.
* The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa, Lecture given to a joint Meeting of the Royal Asiatic and Central Asian Societies, July 1, 1929. Reprinted from the Journal of the Central Asian Society, vol. XVI, 1929.

١٩) Zoe Marsh, op. cit., p. 102.

٢٠) سعيد بن علي المغيري ، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** ، تحقيق محمد الصليبي ، الطبعة الثانية ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٩.

٢١) انظر مقدمة الفصل الثالث من كتاب **العلاقات العربية الإفريقية** ، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨.

٢٢) عامر الحجري ، **تاريخ العلاقات العمانية الإفريقية**، من أعمال مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، لجنة تدوين تاريخ قطر، الجزء الثاني ، الدوحة ١٩٧٦، ص ٧٩٤.

٢٣) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦٩-٣٧٠.

٢٤) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٢ .

٢٥) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦٧-٣٦٨ .

٢٦) عامر الحجري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩٤ .

٢٧) سلطان بن محمد القاسمي ، **تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢** ، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ٣١٣ .

٢٨) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .

٢٩) عبد العزيز عبد الغني ، **الاستعمار الإيطالي وأثره على العروبة والإسلام في إفريقيا** ، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية ، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٤٧ .

٣٠) R. C. P. Hess, Italian Colonialism in Somalia, Chicago, 1966, p. 13.

٣١) Ibid., pp. 21-22.

٣٢) E. Hertzlet., op. cit., vol. 2, pp. 629-630.

٣٣) لمزيد من التفصيل عن الثورات العربية الإفريقية ضد مناطق الاستعمار الألماني ، انظر سعد زغلول عبد ربه ، **العرب والإفريقيون في مواجهة الاستعمار الألماني في شرقي إفريقيا** ، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية ، دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٤٣ وما بعدها .

٣٤) سعيد بن علي المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٢.

٣٥) م . ى لوكنين براجينسكي ، **تاريخ حركة التحرر الوطني في شرق إفريقيا**، ترجمة محمد خليل، القاهرة، ص ص ٢٧-٢٨ .

٣٦) G. Hamilton, The Princes of Zing, London, 1957, p. 194.

٣٧) Great Britain Foreign Office, Africa No. 10, Doc. 100. 1888, p. 75.

٣٨) براجينسكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧-٢٨ .

٣٩) K. Ingham, A History of East Africa, New York, 1967, p. 174.

٤٠) تانزانيا، **مجلة العربي**، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ص ٥٤-٥٥.

٤١) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨ .

٤٢) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٩.

٤٣) لمزيد من التفصيل عن ثورة الماجي ماجي ، انظر : سعد زغلول عبد ربه ، دراسة سبق ذكرها ، ص ١٦٢، وكذلك R. D. Reusch, History of East Africa, London. 1954 , pp. 322-325.

٤٤ تانزانيا ، مجلة العربي ، أكتوبر ١٩٩٨ .

٤٥) الأمين بن علي المزروعي ، **مخطوط تاريخ ولاية المزارعة في إفريقية الشرقية** ، دراسة وتحقيق إبراهيم الزين صغيرون ، لندن، ١٩٩٥، ص ١٧.

٤٦) المصدر السابق ، ص ٤٢.

٤٧) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢.

٤٨) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٩٤-٣٩٥ .

٤٩) Reusch, op. cit., pp. 301-302.

٥٠) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٤.

٥١) F. O. A Handbook of Kenya Colony, London, 1920, p. 497.

٥٢) Ibid.

٥٣) الأمين بن علي المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

٥٤) Wendel Phillips, Oman .. a History, London, 1967, p. 144.

٥٥) Arthur Christopher (ed.), Letters of Queen Victoria, vol. 1, London, 1930, pp. 614 sq.

٥٦) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

٥٧) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره، انظر المقدمة ، ص ٣٧.

٥٨) W. Phillips, op. cit., p. 239.

٥٩) المغيرى ، مرجع سبق ذكره ، انظر المقدمة ، ص ٢٧٤، راجع : Sultan Al Qasimi, Omani French Relations, Translated from Arabic, Forest Row, 1996, pp. 101-102.

٦٠) أحمد حمود المعمري ، **عمان وشرقي إفريقية** ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٩٩.

الفصل الثامن

سلطنة زنجبار
من الحماية إلى الاستقلال
و نهاية الحكم العربي

الإصلاحات البريطانية وأثرها في دعم النفوذ البريطاني - أزمة الوراثة - فشل محاولة خالد بن برغش في الوصول إلى الحكم - اعتلاء السيد حمود بن محمد عرش السلطنة - ازدياد الهيمنة البريطانية - إضعاف اللغة والثقافة العربية - تعيين السيد علي سلطاناً على زنجبار بوصاية روجرز - تنازل السيد علي عن الحكم وتعيين السيد خليفة بن حارب - تحول الإشراف على سلطنة زنجبار من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات البريطانية ١٩١٣-نمو الوعي الوطني ونشأة الجمعيات العرقية والأحزاب السياسية - استقلال سلطنة زنجبار ونهاية حكمها - الثورة العنصرية ضد العرب ومصادرة أراضيهم - اتحاد زنجبار مع تنجانيقا وإعلان جمهورية تنزانيا .

استهلت زنجبار عهد الحماية بوصول القنصل البريطاني الجديد جيرالد بورتال - Burtal الذي خلف إيان سميث- في السادس من أغسطس ١٨٩١ .وكان بورتال ينتسب إلى المدرسة التقليدية للمعتمدية البريطانية بالقاهرة، حيث عمل تحت رئاسة اللورد كرومر الذي اعتبره ولد ليكون دبلوماسيا شرقيا، إذ كان على جانب كبير من الفهم والإدراك لطبيعة الحياة والسياسة في بلدان الشرق.

وكانت المهمة التي ألقيت على عاتقه تتلخص في جعل الحماية البريطانية على زنجبار حماية إيجابية، وذلك عن طريق إقامة حكومة نظامية تحل بدلا من سوء الإدارة التي تميزت بها السلطنة. ويرسم المؤرخ البريطاني هولنجزورث Hollingsworth صورة سيئة لما كانت عليه الأوضاع في السلطنة في كافة المجالات، فمن الناحية العسكرية كانت قوات السلطان تقوم في وقت واحد بمهمة الجيش والشرطة، وقد بلغت تلك القوات درجة مزعجة من عدم الخبرة والكفاءة بعد أن أهمل الضباط والجنود أداء واجباتهم، وكان الضباط قلما يرون جنودهم إلا يوم قدومهم لتسلم رواتبهم، وكانت ملابسهم الرسمية وعتادهم في حالة مزرية. كما تزايدت حوادث السرقة والسلب والتعدي لعدم وجود حراسة قوية في شوارع المدينة. وكان السجن الرئيسي في العاصمة – أو فيما كان يعرف بسجن السلطان – يقوم على مقربة من القصر السلطاني ويتكون من حجرات كثيرة ضيقة وسيئة التهوية، وكانت أقدام السجناء ترسف في قيود حديدية غليظة ويكدسون جميعا في أوضاع بالغة القسوة، وكثيرا ما كانوا يمكثون أعواما دون أية محاكمة. وكان مما ساعد على فساد الحكم والإدارة أن الولاة والموظفين والقضاة كانوا يتقاضون مرتبات شهرية متدنية، فلا عجب أن سلكوا مسلك الرشوة والابتزاز والجور. وقد بلغ من سوء الأوضاع أن الأحكام القضائية كانت تصدر لصالح من يدفع أكثر من غيره حتى ولو لم يكن الحق في جانبه (١).

الإصلاحات البريطانية وأثرها في تدعيم الحماية

علاجا لتلك الأوضاع المتردية كان على سلطات الحماية أن تدخل العديد من الإصلاحات التي مست النواحي القضائية والإدارية والمالية والاقتصادية. وكان على السلطان أن يتقبل «النصائح» البريطانية التي لم تكن في حقيقتها سوى أوامر واجبة التنفيذ (٢)، فمن الناحية القضائية أنشئت العديد من المحاكم القنصلية التي منحها السلطان حق الفصل في القضايا التي يكون فيها المدّعون من الرعايا الإنجليز والمدعى عليهم من رعايا السلطان، على أن يكون من حقه تعيين أحد القضاة ليكون عضوا في تلك

المحاكم. غير أن العقبة التي واجهت هذا الإصلاح القضائي تمثلت في الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب من رعايا الدول الأخرى من غير الإنجليز في ممتلكات السلطان بموجب المعاهدات المبرمة بين السلطنة وبين تلك الدول، ومن ثم اتجهت سلطات الحماية إلى العمل تدريجيا على إلغاء تلك الامتيازات واستطاعت بذلك قصر القضاء القنصلي في زنجبار على المحاكم البريطانية وحدها(٢).

وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية انتزعت إدارة الجمارك من الملتزمين الهنود الذين كانوا يتركون وشأنهم طالما كانوا قائمين بدفع المبالغ المتفق عليها مع السلطان، وعهد بإدارة الجمارك إلى موظفين تابعين للإدارة الحكومية. ولما كانت الأوضاع المالية هي عصب الإصلاح فقد ركزت سلطات الحماية على وضع حد للمساوئ التي كانت تتميز بها تلك الأوضاع. وقد اعتاد السلطان أن يتصرف بمفرده في موارد الدخل، وكان يغدق على المقربين إليه من أسرته أو أعوانه المنح والهبات المالية السخية دون ضوابط محددة، ومن ثم كان البلاط السلطاني يعج بالأقارب والأتباع والمرتزقة والمتطفلين الذين لم يكن لهم من هم سوى الرغبة في إثراء أنفسهم. ولم يكن هناك اهتمام يذكر بالصرف على الخدمات العامة التي تحتاجها السلطنة، إذ كان السلطان يحرص على وضع ما يتبقى من الدخل في زكائب خاصة وتخزينه في أقبية القصر.

وكان من الطبيعي إزاء تلك الأوضاع السائدة أن تواجه الإصلاحات المالية بمعارضة السلطان وحاشيته الذين هالهم ما عمدت إليه سلطات الحماية من الحد من مخصصاتهم المالية التي كانت تستنفد وحدها ما يقرب من ثلث الدخل الكلي. وكان مما أثار غضب السلطان واستياءه توريد الأموال التي كان يتحصل عليها إلى الخزانة العامة، وكان جانب كبير من تلك الأموال تدفع له شخصيا من شركة شرقي إفريقيا البريطانية لقاء الامتياز الذي منحه لها باستغلال الساحل السعيدي، وكانت تبلغ مئة واثنين وسبعين ألف روبية سنويا، إضافة إلى ما كانت تدفعه ألمانيا من مبالغ مالية أخرى نظير الامتيازات الممنوحة لها والتي كانت تقدر بمئة وتسعة وتسعين ألف روبية سنويا.

وكانت الأوضاع التجارية في زنجبار متردية بسبب تحول التجارة إلى ميناءي ممبسة ودار السلام منذ أن تسلمت إدارتهما الشركات التجارية الأوروبية. ولتنشيط تلك الأوضاع ألغيت الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة فيما عدا المشروبات الروحية والتبغ والأسلحة، كما تقرر جعل ميناء زنجبار ميناء حرا. ولضمان الحد من الفساد في تنفيذ المشروعات العامة تقرر إجراء مناقصات عامة يتم الإعلان عنها

في الصحف، ومن أجل ذلك ظهرت في زنجبار بداية من شهر فبراير ١٨٩٢ جريدة رسمية عرفت بجريدة زنجبار وشرقي إفريقيا(٤). وكانت أول جريدة أسبوعية تتولى السلطنة إصدارها وتختص بنشر الإعلانات الرسمية إلى جانب أخبار التجارة والأرصاد الجوية وبعض الموضوعات المحلية وبرقيات الأنباء العالمية التي كانت تصل إلى زنجبار من وكالة رويتر العالمية. كذلك حرصت سلطات الحماية على فتح مكاتب لتوثيق المبيعات وتسجيل ونقل الملكيات. ورغبة في تحسين وتجميل المدينة تم تكوين فرق لكنس الشوارع والمحافظة على مظهرها، كما ألزم كل فرد من الرعايا البريطانيين بإسراج الضوء فوق مدخل مسكنه بداية من غروب الشمس إلى شروقها، وتم إقناع السلطان بأن يصدر مرسوما مشابها بالنسبة لرعاياه.

وإلى جانب تلك الإصلاحات عمدت سلطات الحماية إلى وضع اتفاقية بروكسل التي صدرت في ٢ يوليو ١٨٩٠ موضع التنفيذ، وكان السيد علي بن سعيد أحد الموقعين عليها، حيث مثله في المؤتمر جون كيرك، القنصل البريطاني السابق في زنجبار. وكانت الاتفاقية تنص على تحريم الاشتغال بتجارة الرقيق برا وبحرا وتقييد استيراد الأسلحة والمشروبات الروحية.

وعلى الرغم مما يبدو في الإجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية من نواح إصلاحية لا بأس بها، إلا أنها أدت إلى تدعيم الحماية البريطانية على زنجبار. ويمكن القول إن جيرالد بورتال استطاع بذكاء أثناء الفترة التي قضاها في زنجبار من أغسطس ١٨٩١ إلى يناير ١٨٩٣ أن يضع أسس إدارة ناجحة كانت أفضل بكثير مما كانت عليه سابقا، وذلك على الرغم من الصعوبات التي واجهته والتي يمكننا إجمالها في العناصر الرئيسية التالية :

أولا : معارضة السلطان الذي كان لا يرغب في التنازل عن أي امتياز من امتيازاته الشخصية، وخاصة فيما يتعلق بمخصصاته ومخصصات أسرته المالية.

ثانيا : معارضة حاشية وموظفي القصر الذين كانوا يستفيدون من الأوضاع المالية السابقة.

ثالثا : مقاومة كبار الملاك العرب الذين كانوا يجدون في خضوع السلطان لسلطات الحماية بشأن إصدار المراسيم التي تحد من الرق وتجارته مساسا بمصالحهم الاقتصادية.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات إلا أن بورتال استطاع بمعاونة الماجور ماثيوز Mathews الذي شغل منصب الوزير الأول في السلطنة أن يحقق العديد من الإصلاحات، وحين ترك زنجبار ليتقلد منصبه الجديد في أوغندة كانت أوضاع السلطنة قد غدت في ظروف أفضل بكثير عما كانت عليه من قبل(٥).

وعلى أثر رحيل بورتال عهدت الحكومة البريطانية إلى رينل رود Rod ليتولى إدارة القنصلية العامة في زنجبار. وكان رود – مثله في ذلك مثل بورتال– من خريجي مدرسة المعتمدية البريطانية في القاهرة التي وضع أسسها اللورد كرومر، ومن ثم لم تختلف سياسته عن سياسة سلفه. وترتب على ذلك أن باءت محاولة السلطان علي بن سعيد للتخلص من القيود البريطانية بالفشل الذريع، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المالية. وكان السيد علي واقعا تحت تأثير مستشاره الخاص حميد بن سليمان الذي كان مستاء من فقدانه السلطة التي كان يتمتع بها على أثر تعيين الماجور ماثيوز وزيرا أول للسلطنة. وحين استقبل السيد علي رينل رود غداة تقلده لمهام منصبه في السادس من يناير ١٨٩٣ حرص على أن يكون في صحبته الشيخ حميد. وفي المقابلة التي تمت بينهما أوضح السلطان للقنصل الجديد أن جيرالد بورتال كان عنيفا في إجراءاته، وأن ماثيوز يستبد بالسلطة، وأن سلطته كحاكم انتقلت بالفعل إلى الموظفين الإنجليز. وطلب السيد علي من القنصل البريطاني الجديد أن يبادر على الفور بإلغاء جميع الإجراءات المالية التي اتخذها بورتال، وأن تكون موارد السلطنة تحت تصرفه الشخصي كما كانت عليه من قبل، وأن يحتفظ بحرسه الخاص لتعزيز مكانته كسلطان. غير أن رود تجاهل هذه المطالب وأثبت أنه لم يكن أقل حسما من بورتال. وحين حاول السلطان أن يستنجد بالحكومة البريطانية في لندن ضد ما اعتبره تعسفا في الإدارة البريطانية، وأرسل من أجل ذلك برقية إلى جلادستون رئيس الحكومة البريطانية احتج فيها على طلب سلطات الحماية تسريح قواته الخاصة أو دمجها في قوات السلطنة، وطالب باستبعاد ماثيوز،إلا أن جلادستون أبلغ رود أن يجيب السلطان بأن الحكومة البريطانية لن تنظر في أية برقيات أو رسائل يبعث بها إليها إلا إذا كانت عن طريق القنصل البريطاني في زنجبار.

لم يستمر حكم السيد علي طويلا، إذ عجلت الإهانات التي لقيها خلال فترة حكمه القصيرة بنهايته المبكرة، ففي الوقت الذي كان فيه واقعا تحت ضغوط سلطات الحماية، كان مدفوعا من جانب مستشاريه وموظفي القصر لمناوأة الإجراءات البريطانية، فلا عجب أن ظل يقاسي من الإجهاد العصبي والتوتر حين شعر بأنه لم يكن أكثر من ألعوبة

تتقاذفها أيادي الإنجليز من ناحية وأفراد أسرته ومستشاريه من ناحية أخرى. وحين توفي في مارس ١٨٩٣ بدأت سلطات الحماية تواجه مشكلة الوراثة.

أزمة الوراثة في زنجبار

لم يكن في السلطنة قانون أو نظام يحدد وراثة الحكم، وإنما كانت السلطة تؤول وفقا للتقاليد المحلية إلى أكبر الأفراد الذكور الباقين على قيد الحياة ممن خرجوا مباشرة من صلب السيد سعيد بن سلطان، وذلك بشرط أن يحوز المرشح رضا الغالبية العظمى من أعيان العرب وبالذات أعضاء الأسرة الحاكمة. ومع أنه كان مسموحا للسلطان طبقا لاتفاقية الحماية أن يختار خليفته بنفسه إلا أن ذلك كان مرهونا بالموافقة البريطانية. ولما تدهورت صحة السيد علي كانت الضرورة تقتضي من سلطات الحماية أن تتدبر أمر اختيار خليفة له.

وكان في زنجبار ثلاثة من المتطلعين للعرش، أصغرهم السيد خالد بن برغش الذي لم يكن آنذاك يتجاوز الثامنة عشر عاما، وعلى الرغم من صغر سنه إلا أنه كان يستند على تأييد القوات العسكرية ومعظم السكان له، وخاصة من الطبقة الأرستقراطية التي أخذت تفقد جزءا كبيرا من مصادر ثروتها، وكانت تجد في السيد خالد بابا للأمل للتخلص من تعسف الإدارة البريطانية، ومن ثم كان التأييد الذي حظي به يحمل معاني السخط والاحتجاج على سياسة سلطات الحماية، وذلك لما عرف عنه من تحد صريح للإنجليز وشجب سياستهم(٦). ولتلك الأسباب كان من الطبيعي ألا يحوز رضا السلطات البريطانية، ويفهم ذلك من مذكرة بعث بها رود إلى وزارة الخارجية البريطانية بأن السيد خالد يتميز بالخلق الجاف والطبيعة المعاندة، متطرفا في كبريائه، شديد العداء للإصلاحات البريطانية ولو نجح في اعتلاء العرش فإن مسلكه إزاء السلطة البريطانية سوف يتسم بالشدة والجور.

أما ثاني المطالبين بالعرش فهو السيد حمد بن ثويني، وقد تمسك برجحان كفته على كفة السيد خالد لأنه على الرغم من أن أباه السيد ثويني حكم في مسقط وليس في زنجبار، إلا أنه كان أكبر سنا من السيد خالد. وأخيرا يأتي السيد حمود بن محمد، الذي أقام دعواه بأحقيته في الوصول إلى الحكم باعتباره أكبر سنا من المنافسين السابقين.

تولية السيد حمد بن ثويني ١٨٩٣-١٨٩٦

كان من رأي السلطات البريطانية تأييد السيد حمد بن ثويني باعتباره أكثر المطالبين

بالعرش نفوذا، وأكثر تقبلا للإجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية وخاصة فيما يتعلق بتخفيض المصروفات المالية، وإنقاص عدد موظفي القصر. ولما كانت السلطات البريطانية في زنجبار تخشى من حدوث قتال بين المتنافسين على الحكم، فقد اتخذت الترتيبات اللازمة لإنزال كتيبة عسكرية من البارجتين فيلوميل وبلانش المرابطتين على سواحل زنجبار، كما أصدر ماثيوز أوامره بأن تكون القوات المحلية على أهبة الاستعداد لحراسة المدينة لمنع حدوث أي اضطراب أو فوضى. غير أن السيد خالد كان أسرع من تلك الاستعدادات جميعها، فعلى أثر وفاة السيد علي بادر باقتحام القصر السلطاني على أمل أن يفرض على سلطات الحماية الأمر الواقع، ولكنه فشل في محاولته هذه، حيث أرغمه الإنجليز على الانسحاب من القصر، في الوقت الذي استدعى فيه رينل رود السيد حمد بن ثويني وأخبره أن الحكومة البريطانية قد وافقت على توليه الحكم على أن يلتزم بالشروط التالية :

أولا : أن يقسم على القرآن الكريم بالولاء لصاحبة الجلالة البريطانية الملكة فكتوريا وحلفائها باعتبارها صاحبة السيادة على زنجبار.

ثانيا : أن يسترشد بنصيحة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية عن طريق قنصلها العام في جميع المسائل المتعلقة بمكافحة الرق وتجارته.

ثالثا : أن يأخذ على نفسه العهد بأن ينفذ بإخلاص كل ما يشير به عليه القنصل البريطاني في جميع المسائل المتعلقة بحكومة وإدارة السلطنة.

رابعا : أن يراعي تنفيذ جميع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات والمراسيم السلطانية التي سبق إصدارها.

خامسا : ألا تتجاوز مخصصاته المالية عشرة آلاف روبية شهريا، وأن تخضع مخصصات أسرته للفحص الدقيق.

سادسا : أن تبقى الإدارة المالية تحت إشراف سلطات الحماية، وأن تودع المبالغ المدفوعة من قبل ألمانيا، نظير الامتياز الذي منح لها في الخزانة العامة للسلطنة، وبالتالي لا تعد تلك المبالغ من الموارد الشخصية الخاصة بالسلطان.

ولما كان السيد حمد بن ثويني يدين بوصوله للحكم إلى الحكومة البريطانية فقد وافق على تلك الشروط جميعها، وقطع على نفسه عهد الولاء المطلوب لملكة بريطانيا وحلفائها، ووقع باللغتين العربية والإنجليزية على ذلك العهد. وعلى أثر ذلك أعلن رينل رود

للجماهير المحتشدة حول القصر السلطاني بأن السيد حمد قد أصبح سلطانا على زنجبار خلفا للسيد علي بن سعيد. وحين استقبل السيد حمد وجوه العرب وأعيانهم الذين قدموا إليه للتهنئة لم يجد حرجا في إعلامهم بأنه تولى حكم السلطنة بإرادة الدولة صاحبة الحماية، وأنه عاهدها بأن يسترشد في جميع الأمور بنصيحة القنصل البريطاني العام [٧]!.

حكم السيد حمد زنجبار ثلاث سنوات بين عامي ١٨٩٣ حتى وفاته في عام ١٨٩٦. وبدأ حكمه بالالتزام بالتعهدات التي قدمها لسلطات الحماية البريطانية، فخفض مخصصات القصر وقلل من عدد القوات غير النظامية التي كان يحتفظ بها سلفه السيد علي، كما أصدر أمرا بفصل اثنين من كبار القضاة بسبب أحكامهم الفاسدة، ووافق على هدم السجن الرئيسي في زنجبار الذي ظل زمنا طويلا وصمة عار وأمر ببناء سجن آخر بدلا منه[٨].

وقد شهدت سنوات حكمه زيادة حدة النفوذ الاستعماري، حيث أجبر تحت ضغط سلطات الحماية على أن يصدر مرسوما أعلن فيه تنازله للحكومة الإيطالية عن ساحل البنادر الواقع شمال نهر جوبا[٩]. وكانت الحكومة الإيطالية قد سبق لها أن تحصلت على امتياز باستئجار ذلك الساحل بإيجار سنوي بلغ مئة وستين ألف روبية وعهدت بإدارته إلى شركة فيلورناردي، ثم قامت بعد ذلك بشراء الامتياز من الشركة وحصلت على مرسوم من السلطان بملكيتها لذلك الساحل[١٠]. وفضلا عن ذلك فقد شهد عهد السيد حمد انتقال إدارة الساحل السعيدي من الشركة الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية في ٣١ أغسطس ١٨٩٥، وكان ذلك نتيجة للظروف المالية الصعبة التي واجهتها الشركة والتي وصلت بها إلى حالة من الإفلاس. وكانت الحكومة البريطانية تجد في شركة شرقي إفريقيا عوضا عنها في بسط نفوذها دون تكليف الخزانة البريطانية أعباء مالية إذ حملتها مسؤولية مكافحة الرق وتجارته. وقد أقدمت الشركة بالفعل على تحرير العبيد بدفع تعويضات مالية كبيرة لملاكهم مما كلفها أعباء مالية ضخمة. كما ترتب على فرض الحماية البريطانية على زنجبار حرمان الشركة من مواردها الرئيسية من الجمارك. ولتلك الأسباب جميعها ظهر العجز المالي واضحا في ميزانيتها. وكان مما عجل بإفلاسها وفاة مؤسسها السير ويليام ماكنون الذي كان الراعي الأول لها. ومن ثم اضطرت الشركة للتنازل عن جميع الامتيازات التي سبق أن تحصلت عليها إلى محمية شرقي إفريقيا البريطانية التي أصبحت خاضعة لوزارة

المستعمرات البريطانية. ومما يثير الدهشة ما عمدت إليه سلطات الحماية البريطانية من الضغط على السيد حمد لدفع تعويضات مالية للشركة مقابل الإصلاحات التي قامت بها مما أرهق خزانة السلطنة إرهاقا كبيرا، وكان لتلك التعويضات تأثيرها السلبي على الإصلاحات الداخلية.

وقد حرصت الحكومة البريطانية على إقامة احتفال في ممبسة بمناسبة انتقال إدارة الساحل السعيدي من يد الشركة إلى محمية شرقي إفريقيا البريطانية. وقام السير آرثر هاردنج - Hardinge الذي عين محافظا لذلك الساحل بالإضافة إلى عمله قنصلا عاما في زنجبار – بدعوة ولاة السلطان ووجهاء العرب والسواحليين لحضور الاحتفال الذي قرأ فيه لويد ماثيوز– بصفته الوزير الأول للسلطنة – مرسوم السيد حمد بن ثويني الذي أعلن فيه تسليم إدارة شركة شرقي إفريقيا البريطانية الامبراطورية إلى المحافظ المعين لحمية شرقي إفريقيا البريطانية مؤكدا بأنه سوف يضطلع بمهام الإدارة ويقوم بتعيين الموظفين مع استمرار بقاء الساحل تحت سيادة السلطان، كما سيظل الإسلام العقيدة الرئيسية الثابتة، وأن جميع القضايا والمنازعات سوف يتم الفصل فيها بأحكام الشريعة الغراء. وتبع ماثيوز السير آرثر هاردنج الذي أوضح للجموع أنه عين مندوبا ساميا لحمية شرقي إفريقيا البريطانية، وأنه سوف يضطلع بإدارة الساحل طبقا لما نص عليه المرسوم السلطاني. وعند انتهاء الاحتفال أديت التحية العسكرية لعلم السلطان الأحمر، وأنزل علم شركة شرقي إفريقيا البريطانية من سارية المباني الحكومية وحل محله علم القنصلية البريطانية.

الخلاف بين السيد حمد وسلطات الحماية

على الرغم من أن السيد حمد كان حريصا في بداية حكمه على الامتثال للنصائح البريطانية، إلا أنه نتيجة للضغوط الاستعمارية وتشديد قبضة سلطات الحماية على الشؤون الداخلية والخارجية للسلطنة، لم يلبث أن دب النزاع بينه وبين القنصل البريطاني رينل رود. ويرجع سبب ذلك النزاع إلى القيود التي وضعها فيما يتعلق بتعامل السلطان مع ممثلي الدول الأجنبية. ومن بين تلك القيود أن يكون له حق الرقابة على المقابلات التي يأذن بها السلطان، وأن يتولى السلطان بنفسه إخطار القناصل الأجانب بأن مناقشة الموضوعات السياسية يجب أن تتم عن طريق القنصل البريطاني. وبلغ الأمر إلى حد منع السلطان من خلع أي وسام على أحد من الأجانب دون الحصول على موافقة مسبقة منه.

وكان من نتيجة تلك القيود وازدياد التدخل البريطاني في شؤون السلطنة الداخلية والخارجية، أن أخذ السلطان ينصرف عن مستشاريه الإنجليز ويزداد اعتمادا على مستشاريه العرب، وكان من أبرزهم الشيخ هلال بن عمور الذي كانت تربطه صلات وثيقة بكثير من الرؤساء العمانيين الذين كانوا يتآمرون آنذاك على السلطان فيصل بن تركي سلطان مسقط ١٨٨٨-١٩١٣. ومن ثم عمد الشيخ هلال إلى إغراء السيد حمد باستقبال فئة من أولئك الرؤساء في قصره حين قدموا إلى زنجبار قرب نهاية عام ١٨٩٤، وكان من أبرزهم الشيخ عبد الله بن صالح، حيث وصلهم السيد حمد بالهدايا الثمينة وسهل لهم الحصول على السلاح والذخيرة، ووضح أنه كان يتطلع إلى استغلال الثورة ضد سلطان مسقط لإعادة الوحدة بين مسقط وزنجبار[١١].

الأزمة بين مسقط وزنجبار

تصادف وقوع تلك الأزمة مع رحيل رينل رود من زنجبار وتعيين آرثر هاردنج قنصلا عاما بدلا منه. وكان هاردنج على معرفة وثيقة بأقطار الشرق كما كان له إلمام واسع باللغة العربية[١٢]، ومن ثم أثبت مقدرة كبيرة في التغلب على تلك الأزمة بدبلوماسية هادئة، حين أوضح للسيد حمد خطورة التفكير في إعادة الوحدة بين مسقط وزنجبار، أو تشجيع العمانيين الثائرين على سلطان مسقط. وقد أنكر السيد حمد أن تكون لديه الرغبة في التآمر ضد ابن عمه فيصل بن تركي، ولا يسعده أن يتولى حكم مسقط حفنة من الثائرين، أما فيما يتعلق بالهدايا التي منحها لشيوخ القبائل في عمان فهي لا تعدو أن تكون أكثر من إكراميات تعود عليها سلاطين زنجبار الذين كانوا يقدمونها إلى بني جلدتهم في عمان حين يفدون عليهم. ومع ذلك فقد وافق السيد حمد على مطلب هاردنج في أن يكف عن وصل الشيوخ العمانيين بالهدايا، وقطع على نفسه عهدا ألا يستقبل أحدا من الشيوخ الثائرين. وحين ألمح هاردنج للسلطان عن المؤامرات التي يدبرها مستشاره الخاص الشيخ هلال بن عمور مع الشيوخ العمانيين، أبدى استعداده لإنزال أشد العقاب به إن أمكن إقامة الدليل على اشتراكه في تدبير المؤامرات ضد سلطان مسقط.

وعلى الرغم من تلك التأكيدات إلا أن أحداث الثورة التي نشبت في عمان في عام ١٨٩٥ أثبتت أن زعيم تلك الثورة - الشيخ عبد الله بن صالح - كان يتلقى المساعدة من زنجبار، مما مكن الثوار من الهجوم على مسقط في فبراير ١٨٩٥ واستمرت قرابة ثلاثة أسابيع في قبضتهم[١٣]. وعلى الرغم من ذلك فلم تسفر تلك الثورة عن نجاح يذكر إذ

كان النصر حليف السيد فيصل بن تركي، الذي تمكن من السيطرة على الموقف في الوقت الذي تقاعست فيه السلطات البريطانية عن إمداده بالمساعدة، إذ كانت السياسة البريطانية العامة لا تحبذ التدخل في المنازعات الداخلية(١٤).

مشكلة حرس السلطان

ظلت عوامل التوتر قائمة بين السيد حمد والشيخ هلال بن عمور مستشاره الخاص من ناحية، وبين القنصل البريطاني العام في زنجبار من ناحية ثانية. ولم تلبث أن بلغت حدة التوتر مداها حين غادر هاردنج زنجبار ليتولى بالإضافة إلى عمله إدارة الساحل السعيدي الذي انتقل إلى محمية شرقي إفريقيا البريطانية. ونتيجة لما ترتب على هذا الانتقال من حدوث اضطرابات على طول ذلك الساحل وانشغال هاردنج في قمعها، فقد انتهز الشيخ هلال تلك الفرصة لكي يؤكد للسيد حمد أهمية تدعيم حرسه الخاص لمواجهة القوة البوليسية والعسكرية التي وضعها الإنجليز تحت إشرافهم. وحين عاد هاردنج إلى زنجبار وجد في تنامي حرس السلطان خطرا يهدد سلطات الحماية، ومن ثم طلب من السيد حمد أن يبادر فورا بتسريح تلك القوات أو دمجها في قوات الحماية. وقد أدت تلك الأزمة إلى حدوث تباعد بين السلطان وبين القنصل البريطاني. ووضح ذلك التباعد حين اغتنم السيد حمد فرصة زيارة الماجور ويسمان Weisman الحاكم العام لشرقي إفريقيا الألمانية إلى زنجبار لكي يدعوه إلى حفل استقبال أقامه في قصره وذلك على الرغم من أنه كان مقيدا في اتصالاته الخارجية. وأكثر من ذلك فقد تعمد في المأدبة الرسمية التي أقامها لويسمان تكريما له أن يقصر الدعوة على أعضاء القنصلية الألمانية في زنجبار والضباط الألمان ومحافظ دار السلام وشتى وجوه العرب، ولم يوجه الدعوة لأي فرد من أفراد القنصلية البريطانية ولا حتى لوزيره الأول لويد ماثيوز. وترامت الشكوك لدى هاردنج أن يكون السلطان قد طلب من ويسمان مساعدته في الحصول على الحماية الألمانية، ومن ثم كان عليه أن يتصرف بحسم حيث أصر على تسريح القوات الخاصة بالسلطان منتهزا فرصة حدوث بعض الاشتباكات بينها وبين القوات التابعة لسلطات الحماية، كما طلب من السلطان التخلص من الشيخ هلال. وإزاء تلك الضغوط لم يجد السيد حمد بدا من الامتثال، وتعهد بتسريح حرسه الخاص تدريجيا. ولم تلبث أن تردت مكانة الشيخ هلال بإصرار هاردنج على تعيين أحد الهنود ويدعى بيرا ديوجي ليكون كبيرا لحجاب القصر، وانتهى الأمر بإلقاء القبض على الشيخ هلال ونفيه إلى عدن.

تجدد أزمة الوراثة

كان من عادة السلطات البريطانية في زنجبار أن تستنفر قواتها عند انتقال الحكم من حاكم إلى آخر، ولذا لم يكد بازل كيف - Cave الذي أنابه هاردنج عنه أثناء قيامه باجازته السنوية – يسمع باشتداد حدة المرض على السيد حمد بن ثويني، حتى أصدر أوامره إلى قائد البحرية البريطانية أن يبقى على أهبة الاستعداد تحسبا لحدوث أي طارئ.

وما كادت تعلن وفاة السيد حمد في الخامس والعشرين من أغسطس ١٨٩٦، حتى أسرع السيد خالد بن برغش – للمرة الثانية – باقتحام القصر السلطاني وبرفقته أكثر من ستين رجلا من أتباعه المسلحين. وكان مما يقوي مركزه في تلك المحاولة الجديدة أن حرس القصر البالغ عددهم قرابة ثمانمئة جندي قد ربطوا مصلحتهم بمصلحته، كما انضم إليه بالإضافة إلى ذلك بضع مئات من العرب المسلحين تسليحا كافيا، كما حظي بتأييد العديد من الزعامات العربية والسواحلية.

كان واضحا أن الموقف في هذه المرة أشد خطورة من المرة السابقة حين حاول الاستيلاء على الحكم عقب وفاة السيد علي بن سعيد في مارس من عام ١٨٩٣، إذ لم يكن لديه آنذاك سوى حفنة قليلة من المؤيدين. أما في هذه المحاولة فقد كان تحت إمرته أكثر من ألفي رجل مزودين بالعتاد والسلاح، حتى أن كيف وماثيوز وجدا أن قوة زنجبار الموجودة في مبنى الجمرك ليست كافية لاقتحام القصر ما لم تساندها البوارج البريطانية – فيلوميل وثرسن وسبارو– المرابطة في مياه زنجبار بإطلاق مدافعها. ومن ثم بادر كيف بالإبراق إلى وزارة الخارجية البريطانية لكي تأذن لتلك السفن بفتح نيرانها على القصر إذا ما فشلت جميع المحاولات للوصول إلى حل سلمي. وفي تلك الآونة أرسل السيد خالد رسله إلى نائب القنصل يستفسر منه عن إمكانية الاعتراف به سلطانا، وقد أجابه بأنه لا يستطيع أن يبحث معه هذا الأمر وهو مسيطر على القصر بالقوة، وأنه ما من شخص يستطيع الوصول إلى الحكم من غير موافقة السلطة الحامية.

وحين أدرك خالد تعذر الوصول إلى اتفاق مع كيف بادر بإعلان نفسه سلطانا على زنجبار، وأرسل رسله إلى القناصل الأجانب يعلمهم بوصوله إلى عرش السلطنة. كما حاول إرسال برقية إلى الملكة فكتوريا يعلمها بذلك، إلا أن شركة التلغراف الشرقية رفضت قبول تلك البرقية استجابة لتعليمات نائب القنصل.

وعلى أثر تلقي كيف موافقة اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية بتخويله اتخاذ أية إجراءات يراها ضرورية للسيطرة على الموقف بدأت عملية حصار القصر، وأنذر خالد من قبل قائد البحرية البريطانية بأن يغادر وأعوانه القصر على الفور وتسليم أسلحتهم مقابل وعد بالعفو الشامل، وفي حالة عدم الامتثال فسوف تطلق البوارج البريطانية نيران مدافعها. وعلى الرغم من هذا الإنذار إلا أن السيد خالد رفض التسليم معلنا أنه يؤثر الموت على ترك العرش[١٥]!.

غير أنه على أثر قصف القصر بنيران المدفعية واشتعال النيران به، وما ترتب على ذلك من سقوط ما يقرب من خمسمئة شخص بين قتيل وجريح، لم يجد السيد خالد من مخرج له سوى الفرار، بعد أن وجد ملجأ له في القنصلية الألمانية في زنجبار التي قبلت منحه حق اللجوء السياسي. وحين طلبت القنصلية البريطانية تسليمه إليها قوبل ذلك الطلب بالرفض، إذ تذرعت الحكومة الألمانية بأن اتفاقية تبادل تسليم المجرمين المبرمة بينها وبين الحكومة البريطانية لا تجيز تسليم اللاجئين الذين ارتكبوا جرائم سياسية. وبادرت القنصلية الألمانية في زنجبار بنقل السيد خالد على بارجة ألمانية إلى مدينة دار السلام[١٦].

وقد يكون من المناسب أن نشير في هذا المقام إلى أن السيد خالد بقي في مدينة دار السلام، التي اتخذتها الحكومة الألمانية لتكون عاصمة لإفريقيا الشرقية الألمانية، حتى سقوط تلك المستعمرة على أيدي الإنجليز في خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد في عام ١٩١٧. ونتيجة للمساعدات التي قدمها السيد خالد للعمليات العسكرية الألمانية في شرقي إفريقيا، قامت القوات البريطانية بالقبض عليه ونفيه إلى جزيرة سانت هيلانه التي استمر بها حتى عام ١٩٢١، إلى أن نقل بعد ذلك إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي[١٧]. وفي عام ١٩٢٥ قطع السيد خالد العهد على نفسه ألا يعود للمطالبة بالحكم، واستجابة لذلك التعهد سمح له السيد خليفة بن حارب بالعودة إلى السلطنة ليقضي في ممبسة البقية الباقية من حياته التي انتهت في عام ١٩٢٧[١٨].

اعتلاء السيد حمود بن محمد الحكم ١٨٩٦-١٩٠٢

وقع اختيار سلطات الحماية البريطانية على السيد حمود بن محمد ليكون سلطانا على زنجبار عقب فشل محاولة السيد خالد في الوصول إلى الحكم. وقد سبقت الإشارة إلى أنه كان واحدا من المطالبين بعرش السلطنة عقب وفاة السيد علي بن سعيد في عام

١٨٩٣. ولما كان مدينا بوصوله إلى الحكم لبريطانيا فقد وجد من الحكمة أن يسلك خلال السنوات الست التي قضاها في حكم السلطنة مسلك الطاعة التامة والخضوع للإنجليز.

وقد عانى السيد حمود خلال سنوات حكمه من تأزم الأوضاع المالية في السلطنة نتيجة فقدانها لمعظم مواردها، وخاصة عقب إلغاء الرق في عام ١٨٩٧ وما ترتب على هذا الإلغاء من صدور أحكام قضائية بالتعويضات المالية لملاك الرقيق، هذا بالإضافة إلى المكافآت التي التزمت السلطنة بدفعها لأعضاء لجنة مكافحة الاسترقاق، وفضلا عن ذلك كان لإلغاء الضريبة المفروضة على إنتاج القرنفل سببا في فقدان زنجبار ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من دخلها السنوي، وزادت الأمور تأزما حين تقرر تحويل ميناء زنجبار إلى ميناء حر مما أفقد السلطنة الموارد المالية التي كانت تتحصل عليها من ضريبة الواردات، وحتى حين أعيدت تلك الضريبة لم تكن كافية لسد العجز المالي، إذ كانت السلطنة ملتزمة - بموجب المعاهدات التجارية الموقعة بينها وبين الدول الأجنبية - ألا تتجاوز الضرائب ٥ ٪ من قيمة الواردات.

وإذا ما استثنينا الأزمة المالية، فقد شهد عهد السيد حمود العديد من الإصلاحات الداخلية التي يبرز من بينها الإصلاحات القضائية، إذ ألغيت المحكمة القنصلية البريطانية في عام ١٨٩٧ واستعيض عنها بمحاكم الأقاليم، كما طبقت في السلطنة قوانين الجنايات والأحوال المدنية المعمول بها في الهند، ومن ثم أصبحت محكمة بومباي هي المحكمة العليا المختصة بالنظر في استئناف ما يعرض عليها من أحكام. وفي عام ١٨٩٩ أنشئت العديد من المحاكم الشرعية في الأقاليم، إلى جانب محكمتين رئيسيتين في جزيرتي بمبا وزنجبار، وكانت كل منهما تتألف من قاضيين أحدهما لطائفة السنة والآخر لطائفة الإباضية، غير أنه كان يشترط وجود قاضٍ بريطاني في كل محكمة من تلك المحاكم(١٩).

وقد شهدت السنتان الأخيرتان من حكم السيد حمود بعض التغييرات في المناصب البريطانية، ففي أكتوبر من عام ١٩٠٠ اضطرت الحكومة البريطانية إلى إبعاد أرثر هاردنج من زنجبار الذي عين وزيرا فوق العادة في فارس. وكان استبعاده من زنجبار نتيجة الضغوط الشديدة التي تعرض لها من قبل دعاة إلغاء الرق في بريطانيا الذين اتهموه بالتحيز لكبار الملاك الزراعيين، وخلفه السير شارلس إليوت Eliot الذي عين مقيما وقنصلا عاما ومندوبا ساميا لمحمية شرقي إفريقيا البريطانية(٢٠). ونظرا لتعدد المهام السياسية والإدارية التي أوكلت إليه، فقد ترك أمور القنصلية في زنجبار في يد

نائبه بازل كيف، بينما انشغل هو في محمية شرقي إفريقيا البريطانية، وخاصة عقب التطورات الضخمة التي شهدتها المحمية نتيجة مد الخط الحديدي من ممبسة إلى فكتوريا نيانزا. وفي أكتوبر من عام ١٩٠١ تم تعيين روجرز Rogers ليكون وزيرا أول للسلطنة عقب وفاة الجنرال ماثيوز في ذلك العام[٢١].

تميز السيد حمود بقدر كبير من الاستنارة، إذ كان أكثر تقبلا للحياة العصرية. ويذكر «المغيري» أنه أول من أكل على المائدة من سلاطين زنجبار الذين اعتادوا على مد السماط، كما اتخذ من بيت العجائب سكنا له[٢٢]. وكان يعد الأول من بين سلاطين زنجبار الذين تجاوزت علاقتهم بالإنجليز المستوى السياسي إلى المستوى الثقافي والحضاري[٢٣]. وكما سبقت الإشارة أنه تجاوب مع حركة إلغاء الاسترقاق. وقد تركزت كل أمانيه في سنواته الأخيرة في أن يحمل الإنجليز على الاعتراف بابنه الوحيد السيد علي ليكون خليفة له من بعده، بدلا من أخيه السيد خالد بن محمد الذي كان أكبر ذكور الأسرة سنا. ولما كان يظن أن تربية ابنه تربية إنجليزية سوف تزيد من فرصة اختياره خلفا له، فقد أرسله إلى إنجلترا وألحقه بكلية هارو التي ظل بها ثلاث سنوات حتى عام ١٩٠١ تحت إشراف وتوجيه السير جون كيرك القنصل البريطاني السابق في زنجبار.

ونتيجة للمساعي التي بذلها السيد حمود، إضافة إلى الاضطرابات والمنافسات على العرش التي كانت تحدث عادة في أعقاب وفاة السلاطين، فقد أصبح من الضروري وضع نظام ثابت للوراثة. ومن ثم وافقت الحكومة البريطانية على إصدار مرسوم يجعل وراثة العرش في أكبر أبناء السلطان الحاكم، وتنفيذا لذلك المرسوم أرسل وزير الخارجية البريطانية تعليماته إلى بازل كيف – نائب القنصل البريطاني في زنجبار – بأنه إذا ما داهم الموت السيد حمود، وكان ابنه علي لا يزال دون الحلم، فإنه يتعين في هذه الحالة إعلانه سلطانا مع تعيين روجرز– الوزير الأول للسلطنة – وصيا عليه. وفي يوليو من عام ١٩٠٢ توفي السيد حمود، واستجابة لتعليمات الخارجية البريطانية وتنفيذا للمرسوم السلطاني الخاص بتنظيم وراثة العرش، أعلن بازل كيف السيد علي بن حمود سلطانا على زنجبار. ولما كان لم يتعد السابعة عشرة من عمره، فقد تم تعيين روجرز وصيا عليه حتى يبلغ الحادية والعشرين طبقا للقانون الإنجليزي[٢٤].

ومما هو جدير بالذكر أن إعلان السيد علي سلطانا على زنجبار مر بهدوء تام، وذلك على الرغم من الاحتياطات العسكرية التي اتخذتها سلطات الحماية البريطانية، ويرجع ذلك الهدوء إلى أن ذكريات قصف البحرية البريطانية للقصر السلطاني في عام ١٨٩٦

كانت لا تزال ماثلة في الأذهان.

حكم السيد علي بن حمود ١٩٠٢ - ١٩١١

حكم السيد علي زنجبار قرابة تسع سنوات منذ تقلده عرش السلطنة في عام ١٩٠٢ حتى اعتزاله الحكم في عام ١٩١١. وقد خضع خلال السنوات الثلاث الأولى من وصوله إلى الحكم، وعلى وجه التحديد من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٥ لوصاية روجرز الوزير الأول في السلطنة. ولم يكن السيد علي سعيدا بوجود الوصي. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلها لإلغاء الوصاية عليه، إلا أنه أثبت حين خلص له الحكم عدم مبالاته بشؤون البلاد. وتصفه السيدة سالمة بأنه كان ضعيف البنية رقيق الصحة مصابا بصرع خفيف، ولم يكن ميالا إلى الأبهة أو العظمة[٢٥]. وكان حريصا على غرار أبيه على الأخذ بوسائل الحضارة الحديثة، حيث جلب ماكينة لإنارة البيوت والشوارع بالكهرباء، كما شهد عهده إنشاء سكة حديد زنجبار- بويويو، وإن كان قد اضطر تحت ضغط الأزمة المالية أن يبيع لإيطاليا الجزء المتبقي للسلطنة في بنادر الصومال بمبلغ أربعة وأربعين ألف جنيه استرليني. وقد تأسس في عهده لأول مرة مجلس ليعاونه في الحكم كان يتكون من أربعة أعضاء معينين وأربعة أعضاء يتم اختيارهم من العناصر الرئيسية المقيمة في زنجبار من العرب والسواحليين والهنود. كما شهد عهده بداية الاهتمام بالتعليم النظامي حيث تأسست مدرسة حديثة اتخذت من اللغة السواحلية أداة للتعليم في المراحل الأولى واللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية، كما ظهرت أول جريدة عربية في زنجبار[٢٦]، وتأسست بعض الجمعيات العنصرية التي عملت كل منها على إبراز كيان الطائفة التي تمثلها والدفاع عن مصالحها، ومن بينها الجمعية الشيرازية والجمعية العربية. وبينما حافظت الجمعية الشيرازية على تماسكها انفرط عقد الجمعية العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها كانت تضم خليطا غير متجانس من عرب حضرموت وجزر القمر وممبسة.

مشكلة الوصاية

تميزت السنوات الأولى من حكم السيد علي بالخلاف الحاد الذي قام بينه وبين روجرز المكلف بالوصاية عليه. ونتيجة لاستحكام ذلك الخلاف كان إصرار السيد علي على إلغاء الوصاية، واستند في مطلبه إلى العديد من الاعتبارات التي كان من أبرزها أن جده الأكبر السيد سعيد بن سلطان - مؤسس سلطنة زنجبار- وصل إلى الحكم في

عمان ولم يكن يتعدى الخامسة عشرة من عمره، فضلا عن أنه لم يسبق لزنجبار أن طبق فيها نظام الوصاية. وكان مما يدفع السيد علي للمطالبة بإلغاء الوصاية، الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي اتخذها روجرز ومن بينها إخضاعه مزارع القرنفل وقصب السكر التابعة للسلطان إلى إدارة القسم الزراعي في السلطنة، وتوريد الدخل الذي كان يتحصل عليه السلطان إلى الخزانة العامة، وإخضاع المخصصات التي كان يتمتع بها أفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحاشية للضوابط المالية، كما اتخذ روجرز بعض الإجراءات الخاصة بتنظيم بيت المال ومن بينها تعيين مستشار مالي لمراقبة موارد الدخل والمصروفات.

وبالإضافة إلى استياء السلطان وأفراد أسرته من تلك الإجراءات الاقتصادية، كان السيد علي مستاء من التصرفات الشخصية للوصي التي أدت إلى سوء الثقة وعدم التفاهم بينهما. وكان أشد ما يؤلمه عدم وجود فاعلية له في الحكم، إذ كانت القرارات التي يتخذها روجرز لا يعلم بها إلا بعد صدورها ونشرها في الجريدة الرسمية لزنجبار. هذا فضلا عن أن الوصي لم يكن يعامله المعاملة اللائقة به كسلطان مما كان يؤثر تأثيرا كبيرا على مركزه أمام رعاياه.

ولم تلبث العلاقات بين السيد علي والوصي أن توترت بشكل واضح حين عمد روجرز إلى عرقلة الرغبة التي أبداها لزيارة لندن كي يعرض شكواه بنفسه على اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية، حيث تعلل بأن الأوضاع المالية في السلطنة لا تتحمل نفقات تلك الرحلة مما اضطر السلطان إلى أن يستعيض عن زيارته الشخصية بإيفاد أحد أعوانه وهو يعرب بن سليمان الدرمكي كمبعوث خاص من قبله للمطالبة بإلغاء الوصاية. وفيما يبدو أن الدرمكي أثناء وجوده في لندن قد تعدى حدود اللياقة الدبلوماسية إلى درجة أن اعتبرته الحكومة البريطانية شخصا غير مرغوب فيه، إذ لم يسمح للسلطان باصطحابه معه حين سمحت له بالسفر إلى لندن في العام التالي في زيارة وصفت بأن لها طابعا سريا وخاصا. وقد أثمرت تلك الزيارة في القرار الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في يونيو من عام ١٩٠٥ بإلغاء الوصاية، وذلك على الرغم من أن السيد علي لم يكن قد بلغ بعد الحادية والعشرين من عمره، وإنما اعتمد قرار الإلغاء على التشريعات المحلية التي صدرت في زنجبار، والتي كانت تحدد سن العشرين لبلوغ الأهلية القانونية. وتحفل وثائق الخارجية البريطانية بالعديد من الوثائق التي تتبع أزمة العلاقات بين السيد علي والوصي[٢٧].

لم يؤثر إلغاء الوصاية على النفوذ البريطاني، وإنما على العكس من ذلك فقد ازداد زيادة ملحوظة. ومما يؤكد ذلك صدور بعض التنظيمات الخاصة بالحكم كان من أبرزها أن يكون للقنصل البريطاني العام حق الإشراف على الإدارة المحلية والموظفين الحكوميين، وأن يستعان باثنين من كبار الموظفين الإنجليز يشغل أحدهما منصب وزير المالية بينما يشرف الآخر على الشؤون القضائية. وقد اتخذت تلك التنظيمات شكل قانون أساسي أعلن في يوليو من عام ١٩٠٦. وكان من نتيجة إشراف سلطات الحماية على الإدارة الحكومية أن تأسست العديد من المجالس التنفيذية التي خضعت لإشراف القنصل البريطاني، وكانت تلك المجالس تقوم على التعيين وليس على الانتخاب، وكان الموظفون الإنجليز بحكم المناصب التي يتولونها في الإدارة الحكومية أعضاء دائمين في تلك المجالس.

ولم تقتصر الهيمنة البريطانية على الإدارة الحكومية وحدها، وإنما كان الأمر الأشد خطورة هو ما عمدت إليه سلطات الحماية من إضعاف اللغة العربية على حساب اللغة والثقافة الإنجليزية، كما شجعت الإرساليات التبشيرية على نشر ثقافاتها المتعددة. وعلى الرغم من أن اللغة العربية ظلت هي اللغة الرسمية في المكاتبات والمراسلات الحكومية، إلا أنها لم تعد اللغة الشائعة إذ حلت اللغة السواحلية - التي صارت تكتب بالحروف اللاتينية - بدلا منها في المعاملات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. ويمكن الاستدلال على صحة ما نذهب إليه من رسالة بعث بها وزير الخارجية البريطانية إلى سنكلير - Sinclair القنصل البريطاني العام في زنجبار- في ١٦ نوفمبر ١٩٠٨ أبدى فيها تأييده التام لاستخدام اللغة السواحلية بهدف عدم تشجيع أية خطوة يمكن أن يترتب عليها دعم اللغة والثقافة العربية، ومن ثم تلفت الرسالة نظر القنصل البريطاني إلى عدم استخدام اللغة العربية في مناهج التعليم، وأن يتم تعليم القرآن في المرحلة الابتدائية فقط على أن يكون بالطريقة الشفاهية مع إيجاد فصل تام بين التعليم الديني والتعليم المدني[٢٨].

عزوف السيد علي عن الحكم

على الرغم من نجاح السيد علي في إلغاء الوصاية، إلا أنه كان عازفا عن الحكم، إذ آثر أن يقضي خلال السنوات الخمس الأخيرة من حكمه أكثر من نصف العام في أوروبا طلبا للراحة والاستشفاء. وفيما يبدو أن تأثره بأوروبا لم يقف عند حد الاستفادة من مظاهر الحضارة الحديثة التي حاول إدخالها إلى بلاده بل تجاوز ذلك إلى تعلق شديد بالعيش في المجتمع الأوروبي[٢٩]. وعلى الرغم من ذلك فقد أبدى تجاوبه مع حركة

الجامعة الإسلامية التي أعلنها السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦-١٩٠٩، مما كان مثارا لقلق السلطات البريطانية، إذ كان من الطبيعي أن تتوجس بريطانيا من انتشار تلك الحركة التي روجت لها كل من ألمانيا وفرنسا. ومما يذكر بصدد ذلك أن المكتب الإسلامي في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس كان يصدر صحيفة إسلامية للدعاية لفكرة الجامعة الإسلامية، وكان تلك الصحيفة تعرف بـ «فتح البصائر»، التي لم يلبث أن تغير اسمها في عام ١٩٠٢ لتصبح «مرشد الألباب»، وكان يحرر تلك الجريدة سالم قمري، وهو ابن تاجر عربي من زنجبار كان يعمل في خدمة السيد علي ثم انتقل إلى باريس ليعمل في تلك الجريدة تحت إشراف المخابرات الفرنسية[٣٠].

وكان مما زاد شكوك الإنجليز تجاه السيد علي الزيارة التي قام بها في عام ١٩٠٧ إلى الآستانة وفيها أنعم عليه السلطان عبد الحميد بالوشاح العثماني الكبير، بينما لم يتجاوب للدعوة التي وجهت إليه في عام ١٩١١ لحضور حفل تتويج الملك جورج الخامس ملكا على بريطانيا وامبراطورا على الهند، واكتفى بإيفاد السيد خليفة بن حارب ليكون نائبا عنه. ولم يلبث أن أبرق من باريس إلى الملك جورج الخامس طالبا إعفاءه من الحكم حيث لم يعد قادرا على تحمل أعبائه[٣١]. ولما لم يكن للسيد علي – طبقا لمرسوم الوراثة – أبناء يخلفونه على العرش فقد ترك أمر اختيار خليفته لأصدقائه الإنجليز. وعلى أثر تلقي كلارك - Clark القنصل البريطاني العام في زنجبار– موافقة الحكومة البريطانية على اعتزاله عرش السلطنة، أعلن في ١٤ نوفمبر ١٩١١ بحضور الكابتن باين - Byne وزير خارجية زنجبار– وكبار موظفي السلطنة تنازل السيد علي عن الحكم وتعيين السيد خليفة بن حارب سلطانا على زنجبار. ويبدو من اختيار الإنجليز للسيد خليفة أنهم اطمأنوا إلى انقطاع الصلة بين مسقط وزنجبار، وإلا لما وقع اختيارهم عليه خاصة وأنه قضى شبابه في مسقط. وجاء في الإعلان الذي أذاعه القنصل البريطاني أن السيد علي بن حمود أبلغ جلالة الملك جورج الخامس بأن حالته الصحية آلت لسوء الحظ إلى الحد الذي تمنعه من الاستمرار في أداء الواجبات المفروضة عليه كسلطان، وأن جلالة الملك عرض المنصب على السيد خالد بن محمد – عم السيد علي – غير أنه اعتذر لسوء صحته، ومن ثم تقرر تنصيب السيد خليفة بن حارب بن ثويني سلطانا على زنجبار وملحقاتها، وأنه قبل هذا المنصب وأقسم يمين الطاعة والولاء لملك بريطانيا. ومما يذكر أن السيد علي أمضى بقية حياته في باريس وتوفي بها في ديسمبر ١٩١٨، وهو لا يزال في شرخ الشباب إذ لم يتجاوز عمره الرابعة والثلاثين.

حكم السيد خليفة بن حارب

كان السيد خليفة بن حارب أطول سلاطين زنجبار حكما، وشابه في ذلك جده السيد سعيد بن سلطان حيث قضى في الحكم قرابة خمسين عاما، وعلى وجه التحديد من عام ١٩١١ حتى وفاته في عام ١٩٦٠. وليس من شك أن حكمه الطويل قد أكسبه خبرة كبيرة وتفهما للأمور، فضلا عما تميز به من شخصية قوية ومحبة الرعية له.

وقد شهد عهد السيد خليفة استمرار قبضة الإنجليز على شؤون الحكم من النواحي الداخلية والخارجية، كما شهد العديد من التغيرات التي حدثت في أنظمة الحكم والإدارة، إذ لم يكد يمضي أكثر من عامين على اعتلائه الحكم حتى ألغت الحكومة البريطانية في أول يوليو من عام ١٩١٣ إشراف وزارة الخارجية البريطانية على سلطنة زنجبار، وأخضعتها لإشراف وزارة المستعمرات، وأصبحت السلطة الفعلية- بداية من ذلك العام إلى أن أحرزت السلطنة استقلالها في عام ١٩٦٣ - في يد ممثل الحاكم العام لمحمية شرقي إفريقيا البريطانية في نيروبي، ومن ثم ألغي منصب القنصل البريطاني واستبدل بالمعتمد السياسي الذي يخضع لإشراف كل من الحاكم العام لمحمية شرقي إفريقيا البريطانية ووزارة الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية بلندن[٣٢]. وقدر للماجور بيرس Pearce أن يكون أول معتمد سياسي بريطاني في زنجبار. وهكذا تميز عهد السيد خليفة بن حارب بازدياد السيطرة البريطانية، إذ أصبحت السلطنة تشكل جزءاً من المستعمرات البريطانية. وقد أدت تلك التغيرات الإدارية إلى حدوث خلاف بين السلطان والسلطات البريطانية، غير أن الحكومة البريطانية أكدت له أن ضمان استقرار السلطنة يرتبط بتلك الإجراءات التي اتخذتها.

وقد عاصرت السنوات الأولى من حكم السيد خليفة اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي اليوم التالي من اندلاعها أعلن وقوفه إلى جانب بريطانيا وحلفائها، ولم يستجب لدعوة الدولة العثمانية حين نادت بالجهاد المقدس. وجاء في نص الإعلان الذي أذاعه في ٦ نوفمبر ١٩١٤ أنه وكافة المسلمين في زنجبار يبدون إخلاصهم وولاءهم لجلالة الملك جورج الخامس والملكة ماري. وأشاد الإعلان ببريطانيا أنها لم تقهر أحدا من أهالي زنجبار على حمل السلاح أو الدخول في الحرب إلى جانبها كما فعلت ألمانيا إزاء الساكنين في ممالكها من عرب وغيرهم، وعتب على الدولة العثمانية بأنها أضاعت سياستها وحطمت سيادتها بتدخلها في حرب أوروبا. ولم تستجب لنصح المسلمين على اختلاف مذاهبهم بأن تلتزم الحياد أو تكون مع الإنجليز، لأن أكثر المسلمين في الأقطار

الشرقية والممالك الهندية مستظلون بحماية الدولة البريطانية. وأعلن أنه والمسلمين وكافة رعايا زنجبار متمسكون بروابط الاتحاد مظهرون الولاء والإخلاص لجلالة الملك جورج وأنهم يوالون من يواليه ويعادون من يعاديه(٣٣).

وفي خلال سنوات الحرب ساندت زنجبار بريطانيا بالعدة والعتاد، وقام السيد خليفة ببث الدعاية وإصدار المنشورات التي حث فيها رعاياه على ملازمة بريطانيا وحلفائها، وتلقى الردود من رؤساء القبائل التي كانت تؤكد الطاعة والإخلاص له وللحكومة البريطانية. وعلى الرغم من تلك المساندة فإن بريطانيا لم تقف إلى جانب السلطنة، إذ تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين بتأسيسها للعديد من المجالس التنفيذية والتشريعية التي استهدفت بها إضعاف النفوذ العربي وإتاحة الفرصة للعناصر غير العربية للمشاركة في الحكم والإدارة بدعوى إدخال الأنظمة الديموقراطية. كما تميزت تلك الفترة بتأسيس الجمعيات العنصرية، ففي عام ١٩٢٥ تأسست الجمعية العربية التي ترأسها عبد الله بن سليمان الحارثي، وكانت تتولى الدفاع عن العرب ومصالحهم، ولذلك كانت كثيرا ما تتعرض للإغلاق نتيجة مواقفها المناصرة للعرب وتجاوبها مع القضايا العربية(٣٤). وإلى جانب الجمعية العربية تأسست في عام ١٩٣٠ الجمعية الشيرازية وكانت تمثل السواحليين، وتبعتها الجمعية الإفريقية في عام ١٩٣١، كما ظهرت الجمعية القمرية في عام ١٩٣٤ وأعضاؤها من جزر القمر الذين هاجروا إلى زنجبار، والجمعية الهندية التي تأسست في عام ١٩٣٤، وكانت تضم الجالية الهندية المقيمة في زنجبار(٣٥).

التحولات الدستورية في زنجبار

شهدت زنجبار العديد من التحولات الدستورية الهامة التي كانت نتيجة للتطورات السياسية والثقافية والاجتماعية التي ارتبطت بظروف الحرب العالمية الأولى من ناحية وقيام الثورة الشيوعية في روسيا من ناحية أخرى. وقد شهد عام ١٩٢٥ على وجه التحديد إلغاء منصب المندوب السامي البريطاني الذي كان يشغله حاكم محمية شرقي إفريقيا البريطانية، وأصبح المعتمد البريطاني مسؤولا مسؤولية مباشرة عن إدارة شؤون زنجبار. كما تقرر في ذلك العام إنشاء مجلسين رسميين للمعاونة في الحكم، المجلس التنفيذي الذي اتخذ مقره في بيت العجائب، ويرأسه السلطان وينوب عنه المعتمد السياسي ويتكون من رؤساء المصالح الحكومية وهم عادة من الإنجليز إلى جانب أربعة أعضاء يختارهم السلطان من الأعيان. أما المجلس التشريعي فيرأسه المعتمد البريطاني بنفسه، ويتشكل من أعضاء رسميين وغير رسميين يتم تعيينهم، وتتوزع مقاعده بين

العناصر العرقية المتباينة في السلطنة، وبالتالي أصبح هذا المجلس يقوم على أساس الطائفية التي برزت بصورة واضحة، وكانت عناصرها تتكون من الهنود الذين تركز نفوذهم الاقتصادي في المجالات التجارية، ومن العرب الأصلاء من عمان والجزيرة العربية الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة وكبار ملاك الأراضي الزراعية. وقد ارتبطت عناصر تلك المجموعة بالبلاط السلطاني واحتل أفرادها المناصب الإدارية العليا، ومن ثم غدت طبقة أرستقراطية لها مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإلى جانب العرب والهنود كانت هناك المجموعة السواحلية التي ضمت خليطا من العرب والفرس والزنوج، إضافة إلى العناصر الشيرازية التي احتلت الوظائف الدنيا والمتوسطة في الإدارة الحكومية، وأخيرا العناصر الزنجية التي كانت تضم الأفارقة الأصلاء إلى جانب العناصر المولدة نتيجة التزاوج والمصاهرة، وعلى الرغم من أن تلك المجموعة كانت تشكل غالبية السكان إلا أنها لم تكن مكتملة الوعي السياسي أو الثقافي.

نمو الوعي الوطني في زنجبار

كان من الطبيعي أن يتأخر ظهور الوعي الوطني في زنجبار بسبب الضغوط البريطانية وعدم تجانس السكان وصغر المساحة التي آلت إليها السلطنة بعد أن اقتطعت منها ممتلكاتها ووزعت على الدول الاستعمارية. يضاف إلى ذلك أن نظرة الأفارقة إلى العرب ظلت مرتبطة بالاسترقاق وتجارة الرقيق واعتبارهم طبقة أرستقراطية تمتلك معظم الأراضي الزراعية وتستغل موارد الثروة، وذلك على الرغم من أن العرب فقدوا سيطرتهم السياسية والاقتصادية منذ عهد الحماية، وأصبحت مصالحهم مشتركة مع بقية العناصر الأخرى.

ولم تلبث أن ظهرت إرهاصات الحركة الوطنية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تأثرت بها زنجبار خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، هذا فضلا عن تأثير الحرب العالمية الثانية على أوضاع السلطنة الاقتصادية التي استنزفت مواردها لصالح المجهود الحربي، وترتب على ذلك ترك عشرات الآلاف من السكان الأراضي الزراعية بسبب تجنيدهم في ميادين القتال مما أثر على الثروة الزراعية وغلاء الأسعار في حين استمرت الأجور على معدلاتها المتدنية، ومن ثم بدأت زنجبار لأول مرة في تاريخها تشهد الاضطرابات العمالية والفلاحية التي لم تقتصر على المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية أو زيادة الأجور فحسب، وإنما تعدت ذلك إلى المطالبة بالإصلاحات الديموقراطية وتمثيل عناصر السكان في الحكم والإدارة. ومما يذكر أن زنجبار ساندت

الحلفاء مساندة فعلية في ميادين القتال في خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ولدينا بصدد ذلك برقيتين متبادلتين بين السلطان خليفة بن حارب والملك جورج السادس، أكد فيها السيد خليفة وقوفه إلى جانب الامبراطورية البريطانية في الحرب، وتضمنت برقية الملك جورج الشكر لذلك الموقف وترحيبه بالتأكيدات التي قدمها عن معاضدة السلطنة التامة لبريطانيا في العراك الدائر بينها وبين القوى المعادية لها(٣٦). وإن كانت زنجبار قد تعرضت لموقفها المؤيد للحلفاء لقصف الطائرات التابعة لدول المحور اعتبارا من ابريل ١٩٤٢.

وليس من شك في أن تطور الوعي الوطني في زنجبار اعتمد في الدرجة الأولى على المثقفين العرب الذين درسوا في بريطانيا واستوعبوا الفكر الديموقراطي، وحين عادوا إلى بلادهم نشطوا في تكوين تنظيمات سياسية. وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية في زنجبار قامت على أكتاف المثقفين العرب، إلا أنها لم تلبث أن تحولت في حقبة الخمسينات إلى حركة عنصرية متطرفة استهدفت التخلص من العناصر العربية. وكان مما ساعد على نجاح الحركة العنصرية تفرق العرب إلى شيع وأحزاب، وبالتالي لم يجمعهم رأي موحد تجاه تلك الحركة التي قامت ضدهم ومن ثم كانت العاقبة وبالا عليهم(٣٧). وكان مما يغذي الأوضاع العنصرية في زنجبار أن معظم الأراضي الزراعية في بمبا وزنجبار والجزر المجاورة كانت مملوكة للعرب، أما الأفارقة فلم يكن لهم إلا النذر اليسير من تلك الأراضي، وكانوا يعملون كأجراء لدى العرب. ونتيجة لنمو الوعي الوطني وتأثير الأفكار الاشتراكية ظهرت إرهاصات عن قرب تعرض زنجبار إلى العنف نتيجة الصراع العنصري بين العرب والعناصر الافريقية الشيرازية التي تمكنت من تكوين أحزاب سياسية خاصة بها(٣٨).

يمكن القول إذن إن العقد الأخير من عهد السيد خليفة بن حارب شهد تفاقم الأوضاع العرقية في زنجبار التي اقترنت بنشوء الحركة الوطنية ونمو الوعي الوطني. ومن سخريات التاريخ أن الحركة الوطنية التي نشأت على أيدي العناصر العربية المثقفة، وبالذات على أيدي العناصر العمانية انتهت إلى غير صالحهم. وقد بدأت الحركة الوطنية كاحتجاج ضد مساوئ الإدارة البريطانية، وبينما كانت العناصر العربية هي التي تتزعم تلك الحركة، التزمت العناصر الأخرى الصمت وكأن مصير البلاد لا يعنيها، إذ كانت العناصر الآسيوية من الهنود لا يهتمون إلا بمصالحهم الاقتصادية، كما ابتعد الأفارقة عن المشاركة في أية نشاطات سياسية على الرغم من كونهم يمثلون غالبية السكان، إذ

تراوحت نسبتهم العددية بين ٧٥-٨٠٪. ويرجع سبب عزوفهم إلى أن نصيبهم من الثقافة والوعي السياسي كان دون المستوى، فضلا عن أنهم لم يتأثروا حتى ذلك الوقت بالفكرة الزنجية Negretude التي بدأت تظهر في غربي القارة الإفريقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى(٣٩).

الزعامة العربية للحركة الوطنية

كان تزعم العناصر العربية للحركة الوطنية في زنجبار وإعطاؤها المفهوم الاستقلالي، نابعا من كون العرب يمثلون الطبقة الحاكمة، كما كانوا في الوقت نفسه يشكلون الطبقة الأرستقراطية ذات الأنشطة المتعددة في مجالات التجارة والزراعة، ومن ثم تأثرت مصالحهم بفرض الحماية البريطانية وخضوع الإدارات الحكومية لسيطرة الإنجليز. وعلى الرغم من أن المجموعة العربية كانت صغيرة العدد نسبيا بالقياس إلى المجموعات العنصرية الأخرى في زنجبار، إلا أنها تصدت لقيادة الحركة الوطنية غير مبالية بصغر حجمها. ويرى بعض الباحثين أن أيديولوجية الإسلام العالمية المتمثلة في أن جميع المسلمين أخوة كانت عنصرا رئيسيا في دفع الزعامات العربية للدفاع عن استقلال البلاد دون النظر إلى النتوءات العنصرية(٤٠).

ويمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية إلى مراحل ثلاث يمكن إبرازها على النحو التالي :

المرحلة الأولى : وتمتد من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣، وتعد هذه المرحلة بمثابة إرهاص للحركة الوطنية، إذ اقتصرت على الاحتجاجات ضد تصرفات الإدارة البريطانية من قبل بعض العناصر المثقفة المنتمية للمجموعة العربية.

المرحلة الثانية : وفيها تطورت الحركة الوطنية بحيث شملت معظم أفراد المجموعة العربية، ويطلق على هذه المرحلة التي امتدت قرابة عامين، وعلى وجه التحديد بين عامي ١٩٥٤- ١٩٥٦ مرحلة الإجماع العربي. وكان رد الفعل من قبل سلطات الحماية إزاء تلك الحركة هو حصرها داخل المجموعة العربية، وذلك عن طريق جذب المجموعات العنصرية الأخرى - وخاصة الهنود- إلى جانبها بهدف استخدامهم عند الضرورة.

المرحلة الثالثة : وفي تلك المرحلة استطاعت الزعامات العربية أن تضم إليها العناصر السواحلية، من أجل تدعيم موقفها في التصدي للوجود الاستعماري والمطالبة بالاستقلال الوطني، باعتباره مطلبا عاما لجميع العناصر والطوائف المقيمة في زنجبار.

مشكلة انتخابات المجلس التشريعي

كان من أهم المشكلات التي احتدم بشأنها الجدل بين الزعامات العربية وسلطات الحماية البريطانية هي كيفية تشكيل المجلس التشريعي، إذ كان من رأي السلطات البريطانية أن تحل الانتخابات للمجلس بدلا من التعيينات. وقد يبدو هذا الرأي في صورته المثالية محاولة من جانب السلطات البريطانية لإدخال الأسلوب الديموقراطي في الحكم، بيد أن خطة الإدارة الاستعمارية كانت تهدف إلى منح حق الانتخاب لجميع العناصر المقيمة في زنجبار بصرف النظر عما إذا كانوا يحملون الجنسية الزنجبارية أو غيرها. وكان مما يدفع الحكومة البريطانية إلى ذلك أن الغالبية الساحقة من الهنود قد امتنعوا عن الانخراط في الجنسية الزنجبارية حتى لا يفقدوا التمتع بالمزايا الناجمة عن كونهم رعايا بريطانيين، أو يفقدهم الروابط التي تجمع بينهم وبين الهند وباكستان في أعقاب حصولهما على الاستقلال في أغسطس من عام ١٩٤٧.

وكانت الخطة البريطانية تستهدف من وراء إطلاق حرية الانتخاب أن تصبح جميع العناصر المقيمة في زنجبار ممثلة في المجلس التشريعي مما يعطي لها وزنا على حساب المجموعة العربية، ومن ثم كان من الطبيعي أن يرفض الزعماء العرب طريقة الانتخاب هذه، وطالبوا بأن لا يحق لغير المتمتعين بالجنسية الزنجبارية الاشتراك في انتخابات مجلس تشريعي خاص ببلاد لا يحملون جنسيتها.

شملت العناصر القيادية المثقفة في المجموعة العربية زعامات معتدلة ومتشددة في مواقفها تجاه سلطات الحماية البريطانية. ولعل سيف بن حمود كان من أبرز الزعماء المتشددين الذين تحدوا السيطرة البريطانية، مما أحدث خلافات حادة بينه وبين الزعامات العربية الأكثر اعتدالا. وعلى أثر رفض تلك الزعامات نشر آرائه في جريدة الفلق، أنشأ في بداية عام ١٩٥١ جريدة النهضة، التي حفلت بمقالاته العنيفة التي هاجم فيها الإدارة البريطانية مما عرضه مرات عديدة للسجن والاعتقال[٤١]. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر سيف بن حمود في حملاته الوطنية بالاعتراض على السياسة البريطانية ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي. وكان من جراء ذلك أن ازدادت الكتلة العربية التي يتزعمها صلابة، ولم تلبث أن تدعم موقفها حين قرر زعماء الجالية الشيرازية مساندة المطالب التي تدعو إليها بحصر حق الانتخاب على الزنجباريين دون غيرهم، كما أعرب الزنوج بدورهم عن مساندتهم للمطالب العربية، ومن ثم أصبحت تلك المطالب لا تعبر عن مطالب مجموعة بعينها، وإنما أصبحت بمثابة شعور وطني عام.

وأمام إصرار السلطات البريطانية على إشراك الهنود في العملية الانتخابية، كان الحل الذي ارتأته هو إصدار قانون الجنسية المزدوج الذي يتيح للفرد التمتع بالجنسية الزنجبارية مع عدم فقدانه للرعوية البريطانية أو غيرها. وقد أصبح هذا القانون نافذا في أواخر عام ١٩٥١، غير أنه لم يلق رضاء معظم زعماء المجموعة العربية، مما حفز السلطات الاستعمارية إلى إحداث انقسام بين أولئك الزعماء، وذلك باستمالتها العناصر العربية المعتدلة عن طريق إدخال بعض الإصلاحات الدستورية. ومن ثم تمخضت المباحثات التي أجريت بين السير جون رانكن - Rankine الحاكم البريطاني العام لمحمية شرقي إفريقيا البريطانية - وبين الزعامات العربية المعتدلة عن مشروع دستور عرف بمشروع رانكن. وكان هذا المشروع يقضي بتشكيل المجلس التشريعي من ممثلين عن المجموعات العنصرية المقيمة في زنجبار على أساس القوائم الانتخابية. وحاول المشروع استرضاء الزعامات العربية عن طريق منح المجموعة العربية - على الرغم من قلة عددها بالقياس إلى المجموعات العنصرية الأخرى - مقاعد في المجلس التشريعي تفوق نسبتها العددية، غير أن الزعامات العربية المتشددة لم تتوقف عن معارضتها للسياسة البريطانية، ولم تنظر إلى مشروع رانكن سوى أنه يهدف من وراء منح امتيازات للعرب إلى إثارة الكراهية العنصرية، هذا فضلا عن أن تلك الامتيازات لم تكن امتيازات حقيقية بقدر ما كانت امتيازات مظهرية، مؤكدة أن تلك السياسة سوف تؤدي على المدى القريب إلى القضاء على نفوذ العرب، وربما على وجودهم في زنجبار[٤٢].

نشأة الأحزاب السياسية

برز من الزعماء العرب المتشددين إلى جانب سيف بن حمود، علي بن محسن وأحمد رمكي، ويعزى إلى الأخير تزعمه للجمعية الزنجبارية التي أسسها في لندن أثناء وجوده للدراسة فى العاصمة البريطانية، وكان من أهدافها تجاوز الطائفية. وحين عاد إلى زنجبار أسس الاتحاد الوطني الزنجباري، الذي تصدى بصلابة لمشروع رانكن وعارض أي مشروع دستوري يستهدف تقسيم البلاد إلى مجموعات عنصرية، ومن ثم طالب بإلغاء نظام قوائم الانتخابات العنصرية وأن تستبدل تلك القوائم بقائمة موحدة، وأن يتم انتخاب المجلس التشريعي على أساس مبدأ الاقتراع العام.

وفي مواجهة مطالب الاتحاد الوطني الزنجباري اتجهت سلطات الحماية إلى إثارة الجمعيات الطائفية من العناصر الشيرازية والزنجية، وذلك بالإيعاز لهم أن الزعامات العربية تسعى إلى الهيمنة السياسية. وعلى الرغم من الدعاية التي بثتها سلطات الحماية

ضد الاتحاد الوطني الزنجباري، إلا أنه استطاع أن يكتسب إلى جانبه الجماعات السواحلية، التي أسست حزبا جديدا في عام ١٩٥٥ عرف بحزب رعايا السلطان. وقد اتفق ذلك الحزب مع ما كان يطالب به الاتحاد الوطني الزنجباري من وجوب الانتخاب العام وليس الانتخاب الطائفي. ونتيجة لذلك الموقف اضطرت السلطات البريطانية إلى إعلان حل وسط يقوم على انتخاب نصف أعضاء المجلس التشريعي عن طريق القوائم الانتخابية الموحدة، بينما يجرى انتخاب النصف الآخر على أساس القوائم العنصرية. وكان هدف الإدارة الاستعمارية من اتخاذ ذلك الإجراء استمالة المجموعات العنصرية الأخرى التي كانت تخشى من هيمنة العناصر العربية التي تميزت بكونها نخبة سياسية مثقفة ضمت زعامات قيادية كانت ستفرض نفسها بالضرورة في المجلس التشريعي في حالة الأخذ بنظام الانتخاب العام.

ترتب على انضمام حزب رعايا السلطان إلى الاتحاد الوطني الزنجباري اتساع قاعدته الشعبية، مما أتاح له في عام ١٩٥٥ تغيير اسمه إلى الحزب الوطني ZNP، وكان الحزب يتكون أساسا وليس كليا من العناصر العربية المقيمة فى بمبا وزنجبار. وعلى الرغم من هيمنة الزعامات العربية وقوتها داخل الحزب، وخاصة بعد انضمام عناصر قيادية عربية هامة إليه من بينها علي محسن وعمر زهور، إلا أن العرب لم يحاولوا انتزاع زعامة الحزب لأنفسهم، وإنما آثروا أن تبقى للحزب صفته السواحلية، وذلك على اعتبار أن المجموعات العربية المكونة له كانت أقل عددا من المجموعات السواحلية، ومن ثم كانت الحكمة تقتضي عدم إثارة السواحليين، إلى جانب قطع الطريق أمام محاولات الإدارة الاستعمارية تعميق الشعور المعادي للهيمنة العربية (٤٣).

وقد أعلن الحزب الوطني الزنجباري برنامجه الذي كان يتركز في المطالبة بالاستقلال وخروج الإنجليز من البلاد، وإعادة الشريط الساحلي الكيني الذي كان يعرف بالساحل السعيدي ودمجه في زنجبار باعتباره جزءاً من أراضي السلطنة، وكان الإنجليز قد استأثروا به على أثر استئجاره من السلطان. ودعا الحزب الوطني في برنامجه إلى توثيق الروابط بين زنجبار والعالم العربي، كما أنشأ مدرسة لتعليم اللغة العربية، وشدد على التخلص من السياسة الاستعمارية التي عملت على تدعيم العنصرية، ومن ثم كانت دعوته إلى نبذ الطائفية باعتبارها من صنيعة الاستعمار، وأكد على مصداقيته بأن ضم إلى عضويته عددا كبيرا من الأفارقة والسواحليين الذين بلغوا ثلثي عدد الأعضاء المنتمين إليه، وطالب بتحقيق المساواة لجميع الزنجباريين في كافة الحقوق السياسية(٤٤). وعلى

الرغم من أن برنامج الحزب ركز على التقدم الدستوري وإنهاء الحماية البريطانية ونبذ الطائفية، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه كان أقل اهتماما بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية(٤٥).

ترتب على تصدي الحزب الوطني الزنجباري للنفوذ البريطاني أن اتجهت السياسة الاستعمارية إلى إحداث الشقاق بين العرب وغيرهم من العناصرالأخرى، وذلك عن طريق تشجيع تأسيس حزب عنصري مناهض للحزب الوطني ومناوئ للوجود العربي في زنجبار، وهو حزب الاتحاد الافرو شيرازي ASP الذي أعلن عن وجوده في عام ١٩٥٦ بزعامة عبيد آمال كرومي، وكان يمثل غالبية العناصر الزنجية من العمال والفلاحين. وكان برنامج الحزب يركز على إعادة التوازن الاجتماعي عن طريق إلغاء الأنظمة الإقطاعية ومصادرة الأراضي العربية، كما تطرف في أهدافه إلى درجة المطالبة بإلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية. وعلى الرغم من المطالب الاجتماعية التي تبناها الحزب، إلا أنه بدا ضعيفا نتيجة الانقسام بين الأفارقة الخلص وبين العناصر الأخرى المنتمية إليه، غير أنه وجد مساندة من حزب الاتحاد التنجانيقي بزعامة جوليوس نيريري(٤٦).

كان تأسيس الحزب الافرو شيرازي بمثابة نجاح للسياسة الاستعمارية التي تمكنت من إيجاد اتحاد بين الشيرازيين والأفارقة، مستغلة في ذلك الادعاءات التاريخية القائلة بأن الفرس الشيرازيين الذين هاجروا إلى الساحل الشرقي لإفريقيا هم الذين أسسوا مع قبائل البانتو الإفريقية دولة الزنج في أوائل القرن العاشر الميلادي، وبالتالي فإنهم أصبحوا يعدون مع أقرانهم الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين، فضلا عن أنهم يشكلون الغالبية العظمى من السكان ويمثلون الطبقة الكادحة في مواجهة الأرستقراطية العربية المهيمنة على الحكم وعلى معظم الأراضي الزراعية.

أصبح المسرح السياسي معبأ في زنجبار حين بدأت المعركة الانتخابية للمجلس التشريعي في عام ١٩٥٧، وساعد على توتر الموقف الأنظمة الدستورية التي أدخلتها بريطانيا والتي كانت تنص على انتخاب اثني عشر عضوا في المجلس التشريعي بواقع خمسة من الأفارقة، وأربعة من العرب، وثلاثة من الآسيويين. وعلى الرغم من أن الإنجليز كانوا يؤيدون في بداية الأمر العناصر العربية، إلا أن موقفهم لم يلبث أن تغير خشية أن يحدث نوع من الارتباط بين عرب زنجبار ومراكز القومية العربية في مصر وسوريا وقت تصاعد المد القومي العربي في منتصف الخمسينات، وأصبحوا يميلون إلى مساندة الحزب الافرو شيرازي، ومن ثم وضح التنافس على أشده بين الحزبين

الرئيسيين وهما الحزب الوطني الزنجباري الذي كان يتكون من العرب والسواحليين، والحزب الافرو شيرازي الذي أصبح يتكون من العناصر الشيرازية والزنجية، وبينما اعتبر ذلك الحزب نفسه بأنه حزب الفقراء والمعدمين، أعلن الحزب الوطني الزنجباري بأنه رافع لواء الوطنية الزنجبارية. وقد انتهت المعركة الانتخابية بإعلان فوز الحزب الافرو شيرازي، وكان ذلك الفوز إيذانا بتضاؤل النفوذ العربي في زنجبار، وكان مما زاد في تضاؤل ذلك النفوذ الانشقاق الذي حدث داخل صفوف الحزب الوطني، واشتداد الصراع بينه وبين الحزب الأفرو شيرازي المنافس له حول نظام الحكم والإصلاح الزراعي وغير ذلك من المشكلات السياسية والاقتصادية.

الاشتباكات العنصرية المسلحة

على أثر وفاة السيد خليفة بن حارب، خلفه ابنه عبد الله في السابع من أكتوبر من عام ١٩٦٠. وكان السيد خليفة قد ضمن له ولاية العهد منذ عام ١٩٢٩، غير أن السيد عبد الله لم يمكث في حكم السلطنة أكثر من عام واحد اشتدت في خلاله الصراعات بين الحزبين الكبيرين – الوطني والافرو شيرازي – وتفاقمت تلك الصراعات إلى درجة حدوث اشتباكات مسلحة بينهما في يونيو من عام ١٩٦٠. وفي تلك الاشتباكات برزت العنصرية واضحة، وظهر العداء ضد العرب حين قام أتباع الحزب الافرو شيرازي بمهاجمة مساكنهم ومزارعهم[٤٧]. وترتب على تلك الحوادث الدموية مقتل ثمانية وسبعين شخصا معظمهم من العرب، واستمرت تلك الاضطرابات سنتين متتاليتين إلى أن بلغت ذروتها في عام ١٩٦٣[٤٨]. وفي خلال تلك الفترة المضطربة تكون حزبان جديدان هما حزب اتحاد الأمة الذي صار يعرف بحزب الشعب، وكان يتألف من المعتدلين الذين انشقوا عن الحزب الافرو شيرازي في عام ١٩٦١، وحزب الأمة الذي تكون من العناصر الراديكالية المنشقة عن الحزب الوطني الزنجباري.

السلطان جمشيد آخر سلاطين زنجبار ١٩٦١– ١٩٦٤

خلف السلطان جمشيد أباه السيد عبد الله بن خليفة عقب وفاته في عام ١٩٦١. وقد استمرت في خلال عهده القصير الاضطرابات العنصرية التي كانت نذيرا بنهاية الحكم العربي في زنجبار. ونتيجة لتلك الاضطرابات قررت الحكومة البريطانية إخلاء مسؤوليتها، وذلك بمنح السلطنة الحكم الذاتي في الرابع والعشرين من شهر يونيو

١٩٦٣، كما منحت لها دستورا بدأ سريانه في نفس يوم صدوره، وقامت بسحب قواتها العسكرية من زنجبار واقتصر الأمر على بعض الضباط الإنجليز الذين عملوا مع الضباط المحليين على حفظ الأمن. وأعقب ذلك إجراء انتخابات عامة في الثامن من يوليو١٩٦٣(٤٩)، أسفرت عن فوز الحزب الافرو شيرازي بثلاثة عشر مقعدا، والحزب الوطني الزنجباري باثني عشر مقعدا، وحزب الشعب بخمسة مقاعد. وفي حين اشتدت الدعوة إلى تشكيل حكومة ائتلافية تمثل تلك الأحزاب جميعها للتفاوض مع الحكومة البريطانية لإعلان الاستقلال، إلا أن الحزب الوطني الزنجباري رفض الاشتراك مع الحزب الأفرو شيرازي في تشكيل حكومة ائتلافية. وأدت تلك الأزمة الدستورية إلى حدوث انشقاق في الحزب الوطني الزنجباري حين اختلف عبد الرحمن بابو Babu الذي كان يشغل منصب أمين عام الحزب مع علي محسن زعيم الحزب حول الائتلاف مع الحزب الافرو شيرازي، وترتب على ذلك الخلاف خروجه من الحزب الوطني وتأسيسه لحزب جديد باسم حزب الأمة، الذي لم يلبث أن أعلن ائتلافه مع الحزب الافرو شيرازي(٥٠). وكان عبد الرحمن بابو من خلال علاقته بالصين الشعبية يعمل على نشر الايديولوجية الشيوعية في زنجبار. وفي خلال وجوده في الحزب الوطني شكل رابطة الشباب التي جعلها فرعا للحزب، وكانت بمثابة النواة التي اعتمد عليها في تشكيل حزبه الجديد بعد انفصاله عن الحزب الوطني. وعلى أثر انشقاق بابو عن الحزب الوطني بادر علي محسن زعيم الحزب بتكوين ائتلاف مضاد مع حزب الشعب ترتب عليه الحصول على أغلبية انتخابية مهدت له تقلد الحكم(٥١).

غير أن الحكومة الجديدة لم تلبث أن واجهت اضطرابات عنصرية شديدة اضطرت على أثرها إلى إعلان الأحكام العرفية. وفي خضم تلك الاضطرابات العنصرية، دعت الحكومة البريطانية ممثلي الأحزاب السياسية إلى مؤتمر انعقد في لندن سبتمبر – أكتوبر ١٩٦٣ للنظر في مستقبل البلاد، وفي ذلك المؤتمر تقرر منح زنجبار الاستقلال الذي تم إعلانه في التاسع من ديسمبر ١٩٦٣على أن تكون سلطنة دستورية مستقلة ذات سيادة وعضواً في رابطة الكومنولث البريطاني، وبذلك انتهت الحماية البريطانية التي استمرت قرابة ثلاثة وسبعين عاما(٥٢). وقد أعقب حصول زنجبار على استقلالها تشكيل حكومة جديدة تكونت أساسا من الحزب الوطني الزنجباري المؤيد من السلطان جمشيد، واستهدفت تلك الحكومة قمع الحزب الافرو شيرازي والأحزاب الأخرى المعارضة ومن بينها حزب الأمة الذي اعتبرته حزبا خارجا عن القانون.

لم يسفر حصول السلطنة على استقلالها عن حدوث أية تغييرات في التركيبة الاقتصادية أو الاجتماعية، إذ استمر الإقطاع وسيطرة رأس المال الأجنبي، فضلا عن التفرقة العنصرية وسوء الإدارة الحكومية، ومن ثم لم تحظ حكومة الحزب الوطني بتأييد شعبي(٥٣). وعلى الرغم من اكتشاف عدة محاولات يسارية كانت تستهدف قلب نظام الحكم، إلا أن الحكومة اكتفت بالقبض على بعض قادة المعارضة وحظرت نشاط الأحزاب الشيوعية، بينما لم تضع في حسبانها احتمال قيام ثورة مسلحة في الوقت الذي كانت فيه الأسلحة تتدفق على زنجبار من المناطق الداخلية(٥٤). ومن المؤكد أن الأفارقة أخذوا يقارنون وضعهم في زنجبار بوضع إخوانهم في تنجانيقا التي حصلت على استقلالها السياسي في عام ١٩٦١، وأعلنت جمهورية دستورية في التاسع من ديسمبر ١٩٦٢، وتولى رئاستها جوليوس نيريري رئيس الاتحاد الوطني الإفريقي. وقامت الجمهورية الناشئة بإدخال إصلاحات إدارية تكونت بمقتضاها سبع عشرة مقاطعة بدلا من تسع مقاطعات، كما عملت على أفرقة الإدارة الحكومية وكوادرها، ولم يأت عام ١٩٦٤ حتى كان أكثر من ٨٨٪ من الموظفين المدنيين من الأفارقة، وبالإضافة إلى ذلك أجرت العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها إلغاء السلطات التنفيذية والتشريعية التي كان يتمتع بها رؤساء القبائل مستهدفة بذلك إلغاء القبلية والانفصالية والعمل على مركزية الحكم(٥٥). ومن الطبيعي أن تثير تلك التطورات الإصلاحية التي حدثت في تنجانيقا بركان الغضب والاستياء في زنجبار، ولذلك لم تكد تمضي أكثر من خمسة أسابيع على إعلان الاستقلال وبالتحديد في ١٢ يناير ١٩٦٤ حتى قامت الأغلبية الزنجية بزعامة الحزب الافرو شيرازي وبمشاركة حزب الأمة المنحل بثورة جامحة مستهدفة القضاء على كل ما هو عربي.

نهاية الحكم العربي

لم يدم استقلال زنجبار أكثر من شهر واحد، حين قام انقلاب دموي بزعامة جون أوكللو - Okello وكان من أبرز زعماء الحزب الافرو شيرازي – أطاح بالحكومة الشرعية المنتخبة، واستهدف إبادة العرب إبادة كاملة قتل فيه الآلاف منهم، قدرت بعض المصادر أعدادهم بين خمسة عشر إلى عشرين ألفا، كما صودرت الممتلكات العربية ومن ثم كان الانقلاب يحمل في مضمونه بعدا عنصريا. ومع ذلك فإن الثورة التي حدثت في زنجبار وجدت مبررات لها، كان من أبرزها أن العرب يستغلون الإفريقيين في مزارعهم، وأنهم هم الذين يمتلكون معظم الأراضي. وحقيقة الأمر أن العرب لم يكونوا وحدهم

الذين يمتلكون الأراضي الزراعية في جزيرتي بمبا وزنجبار، وإنما كان يشاركهم في ذلك الهنود والإفريقيون. وكانت الدعاية التي روج لها الحزب الافرو شيرازي هي أنه بمجرد الإطاحة بالعرب ومصادرة أراضيهم وإعادة توزيعها على الإفريقيين، فإن كل فرد في البلاد سيصبح ثريا. وعندما أخذت تلك الدعاية تتردد على مسامع الإفريقيين، تصور كل واحد منهم أنه سيتحول إلى شخص ثري له مكانته ومركزه في المجتمع.

ومن المثير للانتباه أن خطة الثورة لم ترسم بيد الإفريقيين الشيرازيين وحدهم وإنما بمشاركة عبد الرحمن بابو الذي عمل من خلال نشرته المحلية التي أسماها» زانيوس «على نشر الأفكار الشيوعية، وحين وجد أن ايديولوجيته الشيوعية لا تجد صدى لدى زعماء الحزب الوطني الزنجباري فقد أدمج الحزب الذي أسسه – حزب الأمة – في الحزب الافرو شيرازي، معتقدا أنه سيتمكن بعد ذلك من التخلص منه وفرض النظام الشيوعي، ولكن ذلك لم يتحقق لأن أفكار زعماء الحزب الافرو شيرازي كانت تتعارض مع أفكاره، وفي النهاية كان مصيره السجن كما حكم على كثيرين من أنصاره بالإعدام. وأصبح المجال مفتوحا للحزب الافرو شيرازي ليتزعم الثورة التي أطاحت بالحكم العربي في زنجبار(٥٦).

تشير بعض المصادر نقلا عن شاهد عيان أن الثوار قاموا بمهاجمة مستودعين للأسلحة تابعين لقوات الشرطة في إحدى ضواحي زنجبار، وبالتالي أصبحت تلك القوات في شلل يكاد يكون تاما إذ لم يكن لديها سوى بقايا من الأسلحة والذخيرة التي لم تستطع بها مواجهة جحافل الثوار الذين رافقتهم الجماهير الزنجية المسلحة بالعصي والحراب والسهام. وطبقا لرواية شهود العيان فإنه على الرغم من رفع الثوار الشعارات الايديولوجية، إلا أن معظمهم لم يكن لهم هدف واضح سوى السلب والنهب وذبح العرب، وخاصة في المناطق الريفية في جزيرتي بمبا وزنجبار حيث المزارع العربية الكبيرة (٥٧).

ولعل مما يثير الدهشة أن السلطان جمشيد ظل هو وأعضاء حكومته غير مكترثين بالموقف، وكانوا يأملون في تهدئة الثوار عن طريق التفاوض معهم، ولكن بعد أن نجح هؤلاء في السيطرة على الإذاعة لم يجد السلطان ومن استطاع الفرار معه من أفراد أسرته وحاشيته سوى اللجوء إلى إحدى البواخر البريطانية الراسية في ميناء زنجبار بعد أن وضع الزنوج السيف في رقاب العرب واقتادوا نساءهم نحو الأسر والاغتصاب. وعلى أثر سيطرة الثوار على العاصمة شكل قائد الثورة جون أوكللو مجلسا ثوريا أعلن

إسقاط السلطنة وقيام النظام الجمهوري الاشتراكي الذي تقلد رئاسته الشيخ عبيد آمال كرومي زعيم الحزب الافروشيرازي. ولم تجد الحكومة البريطانية سبيلا سوى منح السلطان جمشيد وكبار رجال أسرته حق اللجوء السياسي، وخاصة بعد أن اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية الشعبية في زنجبار في الثامن عشر من يناير ١٩٦٤، وفي التاسع والعشرين من يناير حذر وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الدول الإمبريالية من التدخل في شؤون زنجبار أو القيام بأي عمل عسكري ضد الجمهورية الناشئة التي انضمت إلى الأمم المتحدة [٥٨].

وعقب استقرار الأوضاع في زنجبار شكل الشيخ عبيد آمال كرومي باعتباره رئيسا للحزب الافرو شيرازي الحكومة الجديدة التي عملت على حل جميع الأحزاب السياسية، وإلقاء القبض على قادة النظام القديم والزج بهم في السجون والمعتقلات، إلى جانب تدعيم القوة العسكرية وتكوين اتحاد من النقابات العمالية والمهنية، وإصدار قوانين التأميم وما تبع ذلك من مصادرة الأراضي الزراعية[٥٩].

اتحاد جمهوريتي تنجانيقا وزنجبار وقيام اتحاد تنزانيا

لم يكد يمضي أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان جمهورية زنجبار حتى دخلت الجمهورية الناشئة في محادثات سرية مع جمهورية تنجانيقا، وفي السادس والعشرين من ابريل ١٩٦٤ صادقت المجالس التشريعية في كل من تنجانيقا وزنجبار على الاتحاد بين الجمهوريتين، واتخذ الاتحاد في العام التالي ١٩٦٥ اسم تنزانيا.

وليس من شك في أن اتحاد جمهورية زنجبار مع جمهورية تنجانيقا كان ضرورة هامة لدعم النظام الجمهوري في زنجبار، كما كان في الوقت نفسه أمرا منطقيا بسبب الروابط الوثيقة بين سكان البلدين من ناحية، وبين الحزب الافرو شيرازي في زنجبار والاتحاد الوطني الإفريقي لتنجانيقا من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن عدد السكان في زنجبار كان أقل بكثير من عدد سكان تنجانيقا، إلا أن الاتحاد حرص على منحهم تمثيلا سياسيا في المجالس النيابية يفوق نسبتهم العددية، كما كان هناك من بين اثنين وعشرين وزيرا في الحكومة الاتحادية ستة وزراء من زنجبار. وفي سبتمبر من عام ١٩٦٥ انتخب جوليوس نيريري رئيسا لاتحاد تنزانيا، وأصبح عبيد آمال كرومي نائبا أول لرئيس الجمهورية الاتحادية. ومضى الاتحاد في مسيرته الاشتراكية حيث صودرت الأراضي فى كل من تنجانيقا وزنجبار، ولم تعد هناك ملكيات خاصة. وظهر

أثر التأميم واضحا في زنجبار في مصادرة أكثر من ستمئة وخمسين مزرعة كانت مملوكة في معظمها للعرب، ووزعت الأراضي على المعدمين وصغار الفلاحين، واتخذت الوسائل الحديثة في الزراعة والري ووضع حد أدنى للأجور، فضلا عن بناء الطرق ومد السكك الحديدية. غير أن تلك الإجراءات جميعها لم تحقق الازدهار الاقتصادي المنشود، وذلك نتيجة لتجزئة الأراضي الزراعية إلى ملكيات صغيرة مساحة كل منها لا يزيد على فدان واحد، مما اضطر كثيرين من الملاك الإفريقيين الجدد إلى ترك ملكياتهم بعد أن عجزوا عن الإنفاق عليها وفضلوا العمل كأجراء زراعيين(٦٠).

لجوء عرب زنجبار إلى مواطنهم الأولى

على أثر القضاء على الحكم العربي في زنجبار انتهت صفحة مشرقة من تاريخ العرب في شرقي إفريقيا. وعلى الرغم من السلبيات التي ألحقت بذلك التاريخ، إلا أن دور العرب الإيجابي كان واضحا وأكثر فاعلية. ويكفي القول إن العرب حملوا مشعل الحضارة والإسلام في شرقي إفريقيا ودواخلها بعد أن كانت تلك المناطق تعيش ظروفا قاسية من التأخر والتخلف قبل أن يدفع بها العرب إلى التقدم النسبي. ومن الغريب أن العرب الذين قاموا بدور بارز من أجل استقلال زنجبار هم الذين طردوا مجردين من كل ما يملكونه، ولم يجدوا إزاء الاضطهادات التي تعرضوا لها سوى اللجوء إلى وطنهم الأم -عمان- إحساسا منهم بأصولهم العمانية، وذلك على الرغم مما تعرضوا له جيلا بعد جيل من الذوبان في المجموعة الإفريقية. ورحبت سلطنة عمان بعرب زنجبار الذين قدر عددهم ببضعة آلاف ليسهموا في بناء نهضتها الحديثة، وخاصة بعد أن تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم في يوليو ١٩٧٠. ومع ذلك فلم تستطع الثورة التي قامت في زنجبار رغم دمويتها أن تنهي العلاقة الطويلة التي جمعت العرب بالإفريقيين منذ آلاف السنين، إذ لم تلبث أن أدركت سلطات زنجبار أن السياسة العنصرية ألحقت بها أضرارا جسيمة، ومن ثم بعثت بوفود خاصة إلى سلطنة عمان ودول الخليج العربية الأخرى لإقناع اللاجئين العرب بالعودة إلى زنجبار للمساهمة في إحياء اقتصادها!(٦١).

هوامش الفصل الثامن

١) ل.و.هولنجزورث ، **زنجبار تحت الحماية البريطانية ١٨٩٠-١٩١٣**، ترجمة حسن حبشي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٦٦-٦٧.

٢) جون هاتش ، **تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية** ، ترجمة عبد العليم السيد منسي ، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٣٤.

٣) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

٤) The Gazette for Zanzibar & East Africa.

٥) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨١-٨٢ .

٦) سالمة بنت السيد سعيد ، **مذكرات أميرة عربية** ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ٣٧٩١ ، انظر المقدمة ، ص ٩٣.

٧) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤- ٩٥.

٨) نفسه ، ص ٩٧.

٩) نشر مرسوم السلطان بالتنازل لإيطاليا عن ملكية ساحل البنادر في الجريدة الرسمية لزنجبار وشرقي إفريقيا في ١٢ يوليو ١٨٩٣.

١٠) عن المكاسب التي حققتها إيطاليا في ممتلكات السلطنة العربية في زنجبار ، راجع سيد رجب حراز ، **إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي** ، القاهرة ١٩٦٨، ص ٦٢٣، انظر أيضا : E. Hertzlet, The Map of Africa by Treaty, vol. 2, London, 1894, pp. 945-947.

١١) Wendell Phillips, Oman ..A History, London, 1967, p. 149.

١٢) عني السير آرثر هاردنج خلال تقلده لمنصب القنصل البريطاني العام في زنجبار بالتعرف على تاريخ الشرق الإفريقي ، وحقق مخطوطة "السلوة « **تاريخ كلوة**» ، ونشرها مترجمة إلى اللغة الإنجليزية في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية في عددها الصادر في أبريل ١٨٩٥، انظر : History of Kilwa, Journal of the Royal Asiatic Society, April, 1895.

١٣) ج.ج. لوريمر ، **دليل الخليج** ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، الطبعة المنقحة ، الدوحة ، ص ٤٩٧. ولمزيد من التفصيل عن أحداث هذه الثورة ، انظر تقرير المعتمد البريطاني في مسقط إلى حكومة بومباي : Muscat Confidential , India Office Political & Secret Library , B.129.

١٤) جمال زكريا قاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، المجلد الثاني ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٤٢٧.

١٥) سعيد بن علي المغيري ، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** ، تحقيق محمد علي الصليبي ، الطبعة الثانية ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ ، ص ص ٣٨٠-٣٨١.

١٦) نفسه ، ص ٣٨٤.

١٧) Genesta Hamilton, Princes of Zing, London, pp. 232-235.

١٨) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، انظر المقدمة ، ص ٩٣.

١٩) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨٢-١٨٤.

٢٠) وضع شارلس إليوت كتابا هاما لا يزال يعد مرجعا أساسيا عن شرقي إفريقيا البريطانية ، انظر : East Africa Protectorate , London ,1905.

٢١) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٤ .

٢٢) نفسه ، ص ٤٠٣.

٢٣) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢١.

٢٤) هولنجزورث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٦.

٢٥) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠.

٢٦) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢.

٢٧) B. Turki, The Sultan of Arab State of Zanzibar and The Regent 1902-1905, Bulletin of the Center of Documents and Human Studies, University of Qatar, Doha, 1996.

٢٨) النظام التعليمي في زنجبار وتوجهات السياسة البريطانية ، رسالة من وزير الخارجية البريطانية إلى المستر سنكلير Sinclair ، القنصل البريطاني العام في زنجبار ، F.O. 403/396, 6-11-1908. انظر إبراهيم الزين صغيرون ، مختارات من الوثائق البريطانية والأمريكية في تاريخ عمان الحديث ، دراسة نقدية وتحليلية، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط ٦٢١ ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٣.

٢٩) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢.

٣٠) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، الجزء الأول ، ص ص ٥٤٦ -٥٤٧ .

٣١) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢١ ، انظر أيضا مذكرات أميرة عربية ، ص ٤٠.

٣٢) R. N. Isamgilova, Kenya, Uganda &Tanzania, in : A. B. Davidson and Others (eds.), A History of Africa 1918-1967, Translated from Russian by L. O. Lempert and Other, USSR, Academy of Sciences Institute of Africa, Moscow, 1968, p. 349.

٣٣) انظر نص الخطاب الذي وجهه السيد خليفة بن حارب لكافة رعاياه وغيرهم بزنجبار في ١٧ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ الموافق ٦ نوفمبر ١٩١٤م ، بمناسبة اندلاع الحرب العالمية الأولى ، المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧٤ -٤٧٧.

٣٤) عبد الله عبد الرحمن ، الإمارات في ذاكرة أبنائها ، الجزء الثاني ، الحياة الاقتصادية ، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠ ، ص ص ٢٢١-٢٢٢.

٣٥) عمان عبر التاريخ ، انظر الفصل الثالث ، ص ٤٨٣ ، نقلا عن جبهة تحرير زنجبار .

٣٦) انظر نص البرقية التي أرسلها السيد خليفة بن حارب إلى الملك جورج السادس في ١٨ ديسمبر ١٩٣٩، وجواب الملك جورج عليها في ١٢ ديسمبر ١٩٣٩ ، المغيرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٧.

٣٧) عامر الحجري ، تاريخ العلاقات العمانية الإفريقية ، من أعمال مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الجزء الثاني ، لجنة تدوين تاريخ قطر ، الدوحة ١٩٧٦ ، ص ٧٩٤ .

٣٨) Wendell Phillips, op. cit., p. 29, See Appendix 5, The Zanzibar Revolution.

٣٩) حامد ربيع ، الزنجية في الفكر السياسي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الرابعة عشرة ، القاهرة يوليو ١٩٧٢.

٤٠) عبد القادر زبادية ، دور العرب الخليجيين في نشأة وتطور الحركة الوطنية في زنجبار ، من أعمال ندوة تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني ، الدوحة ١٩٧٦ ، ص ٧٥٦ .

٤١) المرجع السابق ، ص ٧٥٨.

٤٢) أحمد حمود المعمري ، عمان وشرقي إفريقية ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٩٨٠ ، ص ص ١١٢-١١٣ .

٤٣) The Cambridge Encyclopedia of Africa, Article Zanzibar, pp. 210-211.

٤٤) المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٣-١١٤.

٤٥) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

٤٦) The Cambridge Encyclopedia, Article Zanzibar, pp. 210-211.

٤٧) المغيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٠.

٤٨) Phillips, op. cit., p. 239.

٤٩) العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠١-١٠٢.

٥٠) The Cambridge Encyclopedia of Africa, Article Zanzibar, p. 211.

٥١) عمان عبر التاريخ ، انظر **عمان في العصر الحديث** ، ص ٤٨٣.

٥٢) Isamgilova, op. cit., p. 363.

٥٣) Ibid.

٥٤) Phillips, op. cit., p. 239.

٥٥) A. B. Davidson &Others, A History of Africa 1918-1967, Moscow, 1968, p. 371.

٥٦) العمري ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

٥٧) Phillips, op. cit., p. 240sq. , See Appendix 5, The Zanzibar Revolution.

٥٨) Isamgilova, op. cit., p. 371.

٥٩) Ibid., p. 372.

٦٠) لمزيد من التفصيل عن الإجراءات الاشتراكية التي طبقت في اتحاد تنزانيا ، انظر عبد الملك عودة ، **الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكي في تنزانيا** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الثالث ، القاهرة ١٩٦٧.

٦١) العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٥-١١٦ .

الفصل التاسع

التطورات السياسية والاقتصادية في سلطنة مسقط وعمان منذ انفصال زنجبار حتى وصول السلطان قابوس إلى الحكم

تأزم الأوضاع الاقتصادية في مسقط - التحول إلى الحكم الديني - إمامة عزان بن قيس وانهيارها - عودة الحكم المعتدل - التنافس الإنجليزي الفرنسي فى مسقط - بعث الإمامة الإباضية ١٩١٣-الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على حركة الإمامة - محاولة إقرار الأوضاع بين الساحل والداخل - اتفاقية السيب ١٩٢٠ التفكك الإقليمي فى مقاطعات الساحل - محاولة إيران السيطرة على شبه جزيرة مسندم تنازل السلطان تيمور عن الحكم وتولية السلطان سعيد - نزاع البريمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية - قمع حركة الإمامة وسيطرة السلطنة على مقاطعاتها الداخلية .

لعل أهم المشكلات التي واجهتها سلطنة مسقط وعمان عقب انفصال زنجبار عنها ما تعرض له اقتصادها ووحدتها السياسية من انهيار واضح، فبالإضافة إلى فقدانها الشطر الإفريقي من ممتلكاتها فقدت سيطرتها على الموانئ الخاضعة لها في الساحل الشرقي من الخليج - بندر عباس وقشم وهرمز وغيرها - التي خضعت للتبعية الفارسية[١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن كثيرا من الرحالة الأوروبيين قد أبدوا إعجابهم بالإدارة العمانية للموانئ الفارسية التي وصفوها بكونها إدارة ناجحة وتفوق كثيرا الإدارة الفارسية وما اتسمت به من مظالم وإجحاف. وقد ذكر الرحالة الإنجليزي ويليام بالجريف Palgrave بصدد ذلك أن هذه الموانئ نجحت تحت الإدارة العمانية في أن تجتذب إليها الكثير من التجار والمستوطنين من مختلف الأجناس بفضل سياسة التسامح والحرية الاقتصادية التي اتبعها السلاطين العمانيون، مما كان له أثر كبير في انتعاش التجارة[٢]. وقد استمرت تلك الموانئ خاضعة للإدارة العمانية حتى عام ١٨٦٨حين استغلت فارس تغير نظام الحكم في مسقط بقيام إمامة عزان بن قيس لاسترداد موانيها والتخلص من الإدارة العمانية لها[٣].

وإذا كان النزاع العماني الفارسي قد أفقد السلطنة ما كانت تسيطر عليه من الموانئ الفارسية، فقد أدت الضغوط السعودية من ناحية والتنافس الأسري من ناحية أخرى إلى إحداث تفكك في مقاطعاتها الداخلية[٤]. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تبني سياستها على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فإنها قدرت ما يمكن أن تؤدي إليه الأوضاع المضطربة من خطورة على مصالحها في حالة نجاح السعوديين في السيطرة على المقاطعات العمانية، ولعل ذلك مما دفع الكولونيل لويس بلي - Pelly المقيم البريطاني في الخليج - للقيام برحلته الشهيرة إلى الرياض في عام ١٨٦٢ للتباحث مع الإمام السعودي فيصل بن تركي ١٨٤٢-١٨٦٥ حول المشكلات القائمة بين بريطانيا والدولة السعودية في منطقة الخليج. وفي العام التالي قدم السعوديون تعهدا بأنهم لن يقوموا بالاعتداء على أراضي القبائل العربية التي لها علاقة خاصة بالحكومة البريطانية سيما سلطنة مسقط بخلاف تلقي الزكاة المتفق عليها[٥].

التحول إلى الحكم الديني

أثر التوغل السعودي في المقاطعات العمانية في عدم استقرار الأوضاع السياسية في

السلطنة، إذ انفسح المجال أمام الصراعات الأسرية التي وصلت إلى حد اغتيال السيد سالم لأبيه ثويني ١٨٥٦-١٨٦٦، حين وجد من السعوديين مصدرا محتملا لتأييده في الوصول إلى الحكم، ومن ثم لم يبق على علاقات حسنة مع الإنجليز. ويفهم من تقرير الكولونيل بلي الذي بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٦٦ أنه أجرى عدة تنظيمات كانت تنطوي على التعصب وتمس الرعايا الإنجليز المقيمين في مسقط. وليس من شك في أن فشله في توطيد مركزه الداخلي كان عاملا هاما من عوامل سقوطه ولما يتجاوز حكمه أكثر من عامين، وفيما يبدو أن مهادنته للسعوديين دفعته إلى النزوع نزعة غافرية مما أثار القبائل الهناوية ضد حكمه في الوقت الذي ثار فيه الحزب الديني الإباضي وتمكن من الإطاحة به وبعث الإمامة الإباضية التي سيطرت على الحكم ثلاث سنوات ١٨٦٨-١٨٧١.

إمامة عزان بن قيس

على أثر التخلص من حكم السيد سالم بن ثويني، وقع اختيار الرؤساء الدينيين على عزان بن قيس - الذي ينتمي إلى أحد فروع أسرة البوسعيد - فعقدوا له البيعة بالإمامة. ويشير السالمي بصدد ذلك إلى أنه قد اختير للإمامة لا لأنه أعلى المرشحين صفات، بل لكونه من بيت السلطنة، وتفرسوا فيه صدق اليقين وقوة الإيمان وعزيمة الصبر وشدة الوفاء وحسن الاتباع وغاية الورع، ويضيف السالمي إلى ذلك قوله «فصدق الله فيه ظنهم وقام بما حملوه من الواجبات حتى ذهبت في سبيل الله روحه»[٦].

ويتضح من نص البيعة التي أوردها السالمي، والتي ذكر أنه عثر عليها بين أوراق الشيخ الخليلي - أقوى الزعماء الإباضيين نفوذا في إمامة عزان بن قيس - أنها تضمنت العديد من الشروط التي كان المسلمون يشترطونها على الإمام الضعيف حتى لا يدخل في أمر لا يسعه الدخول فيه إذ ورد بها «قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصبناك إماما علينا وعلى الناس على سبيل الاتباع وعلى شرط ألا تعقد راية ولا تنفذ حكما ولا تقضي أمرا إلا برأي المسلمين ومشورتهم»[٧]. ومن الواضح أن الزعماء الإباضيين قد تعمدوا وضع تلك الشروط حتى يتسنى لهم السيطرة على زمام الحكم وعدم انفراد الإمام به[٨]. وعلى الرغم من أن البيعة بالإمامة لعزان بن قيس قد عقدت في مسقط، بينما كانت تعقد قبل ذلك في المدن الداخلية في عمان كنزوى وبهلى والرستاق، مما كان يعد تحولا هاما في مسارها من حيث التقليل من حدة التعصب الديني، إلا أنه لم يلبث أن اتضح أن الحكم الجديد كان قاصرا عن حل العديد

من المشكلات السياسية والاقتصادية التي كان تعاني منها البلاد، وأكثر من ذلك فإن القرارات والإجراءات التي اتخذت أدت إلى تفاقم تلك المشكلات، وخاصة بعد أن خضعت الإمامة للشخصيات الدينية والقبلية المحافظة - وهي فئات لم تدرك أهمية مسقط - وبالتالي فإن تلك الإجراءات المحافظة حدت من حرية الأفراد، فضلا عن أن التطرف في تطبيق القوانين الشرعية حرم البلاد من العديد من المعاملات التجارية التي كان مسموحا بها من قبل، وفوق ذلك فإن إشراف المطوعة على الأخلاق العامة، وإيقاع العقوبة بالمخالفين أدى إلى عدم مبارحة التجار الأجانب لسفنهم أثناء وجودها في مسقط، بل إن ربابنة السفن أخذوا يتجنبون دخول الموانئ الساحلية لعمان حتى لا يتعرضوا لمضايقات المتعصبين من الفئات الإباضية المحافظة[٩].

انهيار الإمامة

لم يعترف الإنجليز بنظام الحكم في عمان، نظرا لما أبداه زعماء الإمامة من عدم تسامح وعداء صريح للأجانب. وترتب على ذلك أنه في خلال الفترة التي قضاها الإمام عزان بن قيس في الحكم لم تقم بينه وبين الحكومة البريطانية أية علاقات. وكان رفض الحكومة البريطانية الاعتراف به رسميا وفقدانه معونة زنجبار ومضايقة الإنجليز له بإطلاق سراح منافسه تركي بن سعيد - الذي كان محتجزا في بومباي - من الأسباب التي أدت إلى انهيار إمامته. يضاف إلى ذلك سبب آخر وهو إخفاق الإمامة في أن تكتسب تأييدا شعبيا، إذ كان من جراء تعسف الإباضيين في تطبيق أنظمة متزمتة جعلت الكثير من العمانيين يؤثرون حكم السلاطين المعتدل عن الحكم الصارم للإمامة، هذا فضلا عن أن الإمامة لم تلق في مسقط تأييدا يذكر حيث كان الأهالي قد تعودوا مظاهر الحضارة والاحتكاك بالعالم الخارجي. وعلى الرغم من أهمية تلك الأسباب، إلا أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى انهيار الإمامة يرجع في تقديرنا إلى عدم نجاحها في تحقيق الاتحاد بين القبائل الغافرية والهناوية، وكان من جراء ذلك أن واجهت الإمامة معارضة كبيرة تزعمها الغافريون بتأييد من السعوديين، ويذكر السالمي بصدد ذلك «.. وكانت الغافرية من سوء رأيهم يرون أن الدولة قد صارت للهناوية فأضمروا العداوة للإمام ومن معه»[١٠]. وكانت تلك العوامل هي التي أتاحت لتركي بن سعيد فرصة الوصول إلى الحكم - بمعاونة الإنجليز - عقب انهيار الإمامة ومقتل الإمام عزان بن قيس في عام ١٨٧١.

عودة الحكم المعتدل

يعد حكم تركي بن سعيد ١٨٧١– ١٨٨٨ من المنعطفات الهامة في تاريخ عمان من حيث أنه شهد إعادة بناء حكم السلاطين المعتدل على أسس جديدة، وإن كان الثمن الذي دفعه لذلك هو خضوعه للسيطرة البريطانية[١١]. وقد استطاع تركي في سنوات حكمه الأولى إيقاف جميع الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمامة، وذلك على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهته من قبل الإباضيين المتشددين، وخاصة أنه لم يكن على قدر كبير من التدين أو التمسك بالتعاليم الإباضية المحافظة[١٢]. ويمكننا وصف الطريقة التي كان يلجأ إليها للاحتفاظ بسطوته ونفوذه بأنها كانت على جانب كبير من الدهاء والحيلة، إذ كان كثيرا ما يدعو الزعماء المعارضين له إلى مجلسه ثم يباغتهم بالاعتقال أو السجن. وقد وجد مساندة من الإنجليز الذين كان يهمهم أن لا تتعرض مسقط لأخطار داخلية، حتى أن الحكومة البريطانية أعلنت بأنها لن تسمح بحدوث أي هجوم على مسقط وإن أدى الأمر إلى استخدام القوة العسكرية لمواجهة أي أخطار تتعرض لها. وقد صدر ذلك الإعلان في احتفال رسمي أقامه السيد تركي في مدينة مسقط بمناسبة إهداء الحكومة البريطانية له وشاح نجمة الهند من درجة فارس. وحقيقة الأمر أن بريطانيا استطاعت أن تنال العديد من الامتيازات مقابل مساندته بالمال والسلاح في الوصول إلى الحكم وفي مناوأة المعارضين له. وقد رد تركي الجميل ففي عام ١٨٧٣ وقع معها معاهدة كان لها أهميتها الكبيرة في قمع تجارة الرقيق، إذ نصت في مادتها الأولى على تحريم استيراد الرقيق من شرقي إفريقيا، وفي مادتها الثانية على إغلاق جميع أسواق الرقيق في الممتلكات التابعة له[١٣]. غير أن هذه المعاهدة كان لها أثر كبير في إضعاف مركزه، إذ كانت تجارة الرقيق تعد مصدرا كبيرا للدخل، هذا فضلا عن أن الرق كان لا يزال أنذاك عماد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في المقاطعات الداخلية لعمان[١٤]. وقد سبقت الإشارة إلى أنه على أثر توقيع الحكومة البريطانية معاهدة مماثلة مع سلطنة زنجبار، أخذت تحل بدلا منها في دفع المعونة السنوية لمسقط مما أتاح لها زيادة التحكم في شؤون السلطنة. وفي فبراير من عام ١٨٧٥ تعهد السيد تركي بتقديم بعض الامتيازات الجمركية للإنجليز، كما أجاز للهنود المقيمين في السلطنة التمتع بكافة الامتيازات الممنوحة للإنجليز، وأن تنسحب عبارة الرعايا البريطانيين الواردة في المعاهدات والاتفاقيات السابق توقيعها على الهنود.

السيد فيصل بن تركي ١٨٨٨- ١٩١٣

خلف السيد تركي عقب وفاته في عام ١٨٨٨ ابنه فيصل، الذي شهد عهده اطرادا بالغا في نمو النفوذ البريطاني في مسقط. وعلى الرغم من أنه كان لا يزال مقيدا بالمعاهدات التي عقدها أسلافه مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية، إلا أن النفوذ البريطاني كان هو النفوذ الأكثر وضوحا[١٥]. وفيما يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول الاستفادة من التنافس الإنجليزي الفرنسي في السلطنة، وإنما اقتصرت في علاقاتها بمسقط على النواحي التجارية، إلى جانب اهتمامها ببعض الأعمال التبشيرية، وإن لم تحقق إرسالياتها قدرا كبيرا من النجاح بسبب قسوة المناخ من ناحية فضلا عن مناوأة العمانيين للأنشطة التبشيرية من ناحية أخرى. أما عن فرنسا، فعلى الرغم من أن التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في مارس ١٨٦٢ كان يتيح لها مركزا قانونيا مساويا لمركز بريطانيا في السلطنة، إلا أن حكومة الهند البريطانية قد أوضحت صراحة بأن العلاقات الخاصة التي تربطها بالسلطنة هي وحدها الكفيلة بالتأكيد على أن مسقط أصبحت خاضعة لنفوذها فقط، وليس لفرنسا أو غيرها من الدول أن تدعي النفوذ فيها. وكان اللورد كيرزون - Curzon الذي سيصبح فيما بعد نائبا للملك في الهند- لا يكف عن التصريح بأن الحماية البريطانية في طريقها إلى مسقط، فالحكومة البريطانية تدفع لحاكمها راتبا سنويا وتملي عليه سياستها، وأنه لن يمضي وقت طويل حتى يرفرف العلم البريطاني على قلاع مسقط[١٦].

التنافس الإنجليزي الفرنسي في مسقط

أدرك السيد فيصل منذ وصوله إلى الحكم شدة حاجته إلى مساندة الإنجليز لمواجهة المشكلات الداخلية التي كان يعاني منها، ومن ثم كان أول عمل سياسي قام به هو توقيعه معاهدة صداقة وتجارة وملاحة مع بريطانيا في عام ١٨٩١. وقد حلت تلك المعاهدة بدلا من المعاهدة التجارية التي سبق أن وقعت بين بريطانيا والسيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩[١٧]. وألحق بالمعاهدة الجديدة تعهدا من قبل السلطان عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بعدم التنازل عن أي جزء من ممتلكاته أو رهنها أو تأجيرها أو بيعها لأية دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية[١٨]. ولما كان هذا التعهد يعد مخالفا للتصريح الإنجليزي الفرنسي في عام ١٨٦٢، فقد حرصت الحكومة البريطانية على إبقائه في طي الكتمان حتى اضطرت للكشف عنه عقب تأزم الأوضاع بينها وبين فرنسا

في عام ١٨٩٩. ومن ناحية أخرى فقد أتاح الوضع الدولي لفرنسا في مسقط أن تؤسس بها وكالة سياسية وضعت على إدارتها أوتافي Ottavi ، وهو دبلوماسي فرنسي يجيد التحدث باللغة العربية كان قد سبق له العمل في القنصلية الفرنسية بزنجبار، وعرف عنه براعته في تدبير المؤامرات السياسية، ولذلك لم يكد يمضي وقت طويل على وصوله إلى مسقط حتى تمكن من الاستحواذ على اهتمام السلطان، كما انتهز فرصة نشوب الثورة الإباضية التي تزعمتها القبائل الهناوية في عام ١٨٩٥ لكي يضعف ثقة السلطان بالإنجليز الذين وقفوا موقفا محايدا منها، في الوقت الذي عرض فيه على السلطان تقديم المساعدة العسكرية الفرنسية، بينما طالبه الإنجليز بتعويضات عن الخسائر التي لحقت برعاياهم الهنود نتيجة الهجوم العنيف الذي شنه الثوار على المناطق الساحلية من السلطنة[١٩].

وقد ظلت مسقط خلال الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى السنوات الأولى من القرن العشرين مسرحا للتنافس الإنجليزي الفرنسي الذي لم تخف حدته إلا بعد توقيع الاتفاق الودي بين الدولتين في عام ١٩٠٤. وكان من بين الخطط التي اتبعتها فرنسا لزيادة نفوذها في مسقط توزيع الأعلام الفرنسية على نطاق واسع على السفن العمانية. وكانت تلك الأعلام توزع من المستعمرات الفرنسية في مدغشقر وأوبوك وجيبوتي ومن القنصلية الفرنسية في زنجبار. وعلى الرغم من أن فرنسا كانت ملتزمة بقرارات مؤتمر بروكسل الدولي الصادرة في عام ١٨٩٠ بألا توزع أعلامها إلا على البحارة الفرنسيين ورعايا المستعمرات الخاضعة لها، إلا أنها لم تلتزم حرفيا بتلك القرارات حيث أخذت توزع أعلامها على السفن العربية حتى تجنبها التفتيش البحري البريطاني للاشتباه فيما تحمله من أسلحة أو رقيق. ولم تلبث فرنسا أن تمكنت في عام ١٨٩٨ من الحصول على امتياز من السلطان يسمح لها بالسيطرة – عن طريق الإيجار السنوي – على ميناء صغير يقع على بعد خمسة أميال إلى الجنوب الشرقي من مسقط وهو ميناء حجبندر جصةجح لكي تتخذه قاعدة لتزويد سفنها بالوقود. وكانت فرنسا – على الرغم من المعارضة البريطانية التي واجهتها – تستند إلى الامتيازات المخولة لها بمقتضى المادة السابعة عشرة من المعاهدة الفرنسية العمانية في عام ١٨٤٤ التي كانت تمنحها الحق في الحصول على مستودعات للوقود في موانى السلطنة[٢٠]. وترجع أهمية تلك الأزمة التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا، إلى تشدد حكومة الهند البريطانية في مطالبة السيد فيصل بإلغاء التنازل الذي قدمه للفرنسيين.وتجنبا لتفاقم الموقف فقد سويت تلك الأزمة

باستبدال بندر جصة بميناء مكلا، وتم ذلك بموجب اتفاقية خاصة وقعت بين أوتافي وسلطان مسقط في عام ١٩٠٠[٢١].

وعلى الرغم من احتدام حدة المنافسة الإنجليزية الفرنسية في مسقط، إلا أن علاقة بريطانيا بالسلطنة لم تلبث أن اكتسبت وضعا خاصا على أثر تعيين اللورد كيرزون – نائب الملك في الهند – للماجور برسي كوكس Cox ليكون وكيلا سياسيا وقنصلا عاما في مسقط. وقد استطاع برسي كوكس أن يستميل إليه السلطان، الذي وجد نفسه أكثر انسياقا للسياسة البريطانية خاصة بعد توقيع الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤، ومن ناحية أخرى وجد السلطان فيصل في قيام الحكومة البريطانية بالقضاء على تجارة الأسلحة في بلاده فائدة جلية إذ أصبحت المقاطعات الداخلية الثائرة ضد حكمه عاجزة عن التزود بالأسلحة، وإن لم يحل ذلك دون استمرارها في الثورة عليه.

بعث الإمامة الإباضية ١٩١٣

يرجع نجاح الثورة الإباضية التي نشبت في عام ١٩١٣ إلى نجاح الزعامات الدينية في تحقيق التماسك والاتحاد بين القبائل الهناوية والغافرية. وكان يتزعم الكتلة الهناوية الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، بينما كان يتزعم الكتلة الغافرية حمير بن ناصر النبهاني. وقد تم الاتفاق بين الكتلتين على مبايعة راشد الخروصي إماما على عمان. وعلى أثر بعث الإمامة اجتاح الإباضيون وادي سمايل الذي سقط في أيديهم في أغسطس من عام ١٩١٣، ولذلك الوادي أهمية استراتيجية بالغة لأنه المنفذ الموصل بين الداخل والساحل، كما أخذ الثوار الإباضيون يستولون على القلاع القريبة من مسقط. وعلى الرغم من استنجاد السلطان فيصل بالإنجليز، ومبادرتهم بمساعدته عن طريق إرسالهم قوات عسكرية من الهند، إلا أنه لم يكن في استطاعته أن يوقف تقدم الثوار[٢٢]. ولم يلبث أن توفي في أكتوبر عام ١٩١٣، وحاول ابنه السيد تيمور بن فيصل ١٩١٣–١٩٣٢ الذي خلفه في الحكم أن يصل مع الشيخ عيسى بن صالح الحارثي – باعتباره صديقا قديما له – إلى تسوية للموقف، إلا أن محاولته لم تسفر عن نتيجة إيجابية[٢٣].

الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الثورة الإباضية

بنشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، وجد زعماء الإمامة في بعض الأطراف الدولية المشتبكة في الصراع تأييدا ودعما لهم مما ساعدهم في محاولاتهم الرامية إلى إخضاع مسقط لنفوذهم. وقد ارتبطت تلك المحاولات بشخصية الثورة الدينية

واستجابتها لدعوة الجهاد المقدس التي أطلقتها الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية[٢٤].

وعلى الرغم من أن الثورة الإباضية تميزت بطابعها الديني، إلا أنه يستدل من المصادر التي تناولناها على قوة التأثير الألماني بحكم تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية، إذ نشط القنصل الألماني في دار السلام بشرقي إفريقيا، وموظفو شركة الونكهاوس – وهي إحدى الشركات الألمانية التي كانت تعمل في استخراج الصدف من البحرين – في تحريض الثوار الإباضيين ضد الإنجليز. وفي تقرير بعث به وينجات - Wingate المعتمد البريطاني في مسقط– إلى المقيم البريطاني في الخليج، أكد فيه وصول عملاء لألمانيا إلى ميناء صور وتوغلهم في المناطق الداخلية من عمان ومقابلتهم لبعض زعماء الداخل، وتوزيعهم أموالا كثيرة على شيوخ ورؤساء القبائل بهدف استمالتهم إلى جانبهم تحت التأثير عليهم بأن الإنجليز يستبدون برعاياهم المسلمين، وذلك على عكس الألمان الذين يدافعون عن الإسلام والمسلمين، وأنهم من أجل ذلك تحالفوا مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. وقد وصلت الدعاية الألمانية إلى درجة كبيرة من النشاط حتى بات في اعتقاد القبائل العمانية أن الألمان سينتصرون في الحرب وأن قواتهم تحرز انتصارات كثيرة في كافة الميادين، وأن القيصر الألماني ولهلم الثاني اعتنق الإسلام وتسمى بالحاج محمد غليوم !، وأصبح الوقت ملائما لإلقاء الإنجليز في البحر بعد ما لم يعد لنفوذهم في الخليج وجود يستحق الذكر[٢٥].

وليس من شك في أن الدعاية الألمانية كان لها تأثير كبير في زيادة اشتعال الثورة حتى ذهبت كثير من المصادر إلى التركيز على الأثر الألماني إلى درجة القول إن عملاء ألمانيا كانوا هم المحركين لها. ومع أننا لا نستطيع أن نستبعد خضوع الثورة الإباضية لمؤثرات ألمانية، إلا أننا لا نميل إلى المغالاة في تلك المؤثرات استنادا إلى طبيعة الثورة وشخصيتها الدينية[٢٦]. وعلى أي الأحوال فقد استغل زعماء الإمامة ظروف الحرب – التي كانت تحول دون استمرار تقديم بريطانيا مساعدتها العسكرية للسلطان – في شن الهجمات المكثفة على مسقط[٢٧].

ولعل أبرز هجوم تعرضت له مسقط حدث في يناير ١٩١٥، حين قاد الإمام الخروصي اتحادا من القبائل الغافرية التابعة لحمير بن ناصر _ زعيم الجبل الأخضر_ والقبائل الهناوية في مقاطعة الشرقية التابعة للشيخ عيسى بن صالح الحارثي بغرض تخليص السلطنة من الإنجليز والسيطرة على المقاطعات الساحلية من عمان. وفي ذلك

الهجوم ظهر تعاظم قوات الإمامة، حيث بلغ عدد مقاتليها عدة آلاف وأصبح سقوط مسقط قاب قوسين أو أدنى، خاصة بعد أن تقدمت قوات الإمامة إلى ما يقرب من ستة أميال صوب العاصمة وتمكنت من إحراز انتصارات ساحقة على قوات الحامية البريطانية المرابطة في بيت الفولاج ومطرح[٢٨]. غير أنه على الرغم من الهجوم المركز وضخامة عدد المقاتلين، إلا أنه كان ينقصهم التكتيك العسكري، ومن ثم فشلوا في السيطرة على العاصمة مع أنها لم تكن معززة إلا بحامية هندية قليلة العدد استطاعت رد الهجوم غير المنظم الذي وجهه الثوار، وبالتالي لم يتمكنوا من الوصول إلى قلاع مسقط الحصينة وأجبروا على التقهقر صوب المرتفعات الداخلية. وبادر الإنجليز من جانبهم بإحكام سيطرتهم على مسقط بفضل التعزيزات السريعة التي وصلت من بومباي لمواجهة الموقف المتردي.

وعلى الرغم من أن السلطان تيمور وجد الفرصة سانحة لتعقب جيوش الإمامة، إلا أن المعتمد البريطاني نصحه بالكف عن ذلك لأن الحكومة البريطانية كانت لا تميل إلى إقحام نفسها في صراعات داخلية بسبب ظروف الحرب من ناحية، وتمشيا مع سياستها التقليدية من ناحية ثانية. وفيما يبدو أن وضع السلطنة كان لا يزال حرجا، إذ ظل الثوار – رغم هزيمتهم – مسيطرين على وادي سمايل، فضلا عن شعور الاستياء الذي كان من الصعب تهدئته ضد الإنجليز نتيجة قتلهم لعدد كبير من الثوار أثناء هجومهم، في الوقت الذي لم يعد في مقدور التعزيزات العسكرية البريطانية البقاء لفترة طويلة في مسقط. ولتلك الأسباب أوضح اللورد هاردنج -Hardinge نائب الملك في الهند- أثناء زيارته لمسقط في فبراير من عام ١٩١٥ رأيه في الموقف على النحو التالي :

أولا : أن الوقت أصبح ملائما لإقناع السلطان بأن الحامية البريطانية تتطلب نفقات كثيرة، وأنها لن تستطيع – بالنظر لظروف الحرب –أن تبقى في مسقط إلى أجل غير مسمى.

ثانيا : أن القوات البريطانية لن تتمكن من استمرار دعمها للسلطان بسبب سيطرة الثوار على وادي سمايل، فضلا عن أن دعوة الإمام للجهاد الديني قد تكون دعوة خطيرة، وخاصة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تفاوض الشريف حسين بن علي لإعلان الثورة ضد الترك.

ثالثا : إن دعوة الثوار للجهاد ضد الإنجليز ستؤدي إلى مصاعب بالغة سيما في الهند

وجزيرة العرب والشمال الإفريقي، حيث ينتشر المذهب الإباضي في الجزائر وغيرها من أقطار المغرب العربي، كما يوجد في الهند ملايين من المسلمين.

رابعا : أنه يتحتم على السلطان الوصول إلى تفاهم مع الثوار بهدف إعادة الأوضاع إلى طبيعتها، ولا بأس من تخصيص رواتب مالية لزعماء القبائل الداخلية، مع التسليم في الوقت نفسه أن ذلك الإجراء لن يكون فيه إغراء قوي لأن الحرج الديني قد يمنع الثوار من قبول أية هبات مالية من السلطنة، فضلا عن أن الزعماء في الداخل أصبحوا يتمتعون بدخل طيب نتيجة استيلائهم ومصادرتهم للممتلكات والمزارع التابعة للأسرة الحاكمة في مسقط [٢٩].

محاولة إقرار الأوضاع بين الساحل والداخل

في الوقت الذي أعرب فيه السلطان تيمور بن فيصل عن استعداده للتفاوض مع زعماء الإمامة، إلا أن هؤلاء اعتبروا موافقته على إجراء مفاوضات معهم علامة من علامات ضعفه وبالتالي توقعوا أن ينهار حكمه. ومن ناحية أخرى كان مشروع التفاوض باعثا على التردد في أوساط الإباضيين الذين ساورتهم الشكوك في نزاهة الوساطة البريطانية، خاصة وأن ذكرى المئات من زملائهم القتلى على أيدي القوات البريطانية في خلال هجومهم على مسقط كانت لا تزال ماثلة في أذهانهم، ومن ثم لم تلق الدعوة إلى التفاوض تجاوبا كافيا. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها السلطات البريطانية لإثارة الخلافات بين زعماء الإمامة، إلا أن ذلك لم يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية، التي زاد من تماسكها احتمال وصول مساعدات عثمانية، بعد أن كتب الإمام الخروصي في أوائل عام ١٩١٦ إلى كل من الإمام يحيى إمام اليمن وسعيد باشا قائد الحامية العثمانية في صنعاء مستنجدا بهما ضد الإنجليز وتلقى منهما وعودا بالمساندة، كما وصل في الوقت نفسه مبعوثون عثمانيون عن طريق ميناءي المكلا وصور إلى المقاطعات الداخلية من عمان لإثارة العمانيين ضد الإنجليز. غير أنه لما فشلت المساعدات العثمانية في الوصول إلى عمان فقد ظل الموقف مجمدا طيلة السنوات المتبقية من الحرب، ولم يكن الإنجليز يهتمون خلال تلك السنوات إلا بإحكام سيطرتهم على الموانئ الساحلية للسلطنة [٣٠].

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ بذل الإنجليز كل ما في وسعهم لإقرار الأوضاع ليس في سلطنة مسقط وحدها وإنما في منطقة الخليج العربي بصفة عامة، وتم

لهم ذلك بموجب سلسلة من الاتفاقيات والتسويات التي عقدت بين كل من نجد والكويت من ناحية وبين نجد والعراق من ناحية أخرى. ونشير بصدد ذلك إلى اتفاقية المحمرة وبروتوكول العقير في عام ١٩٢٢. أما فيما يتعلق بمسقط فقد بادر وينجات Wingate بالكتابة إلى الزعماء البارزين في داخلي عمان طالبا منهم التوقف عن القيام بأية عمليات هجومية ضد السلطنة والامتثال إلى الصلح (٣١). وتميزت كتاباته إليهم بأساليب الترغيب والتهديد معا حيث ورد بها «... أكتب إليكم لأخبركم أن إرادتنا هي أن نساعد على تأليف حكومة في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها، وحيث تخلص العرب من جور الترك فالرجاء وثيق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة، وبما أن الفرصة قد سنحت الآن لكي نلتفت إلى عمان فإنه من الواجب أن أشرح لكم سياستنا». وبعد أن أوضح وينجات للزعماء أنه يريد منهم التفاوض لإقرار السلم أخذ يهددهم بقوله «إن لدينا خمسمائة ألف من العساكر المدربة على الحروب في العراق، وقد فرغوا من أعمالهم الحربية ولا حاجة لنا بهم هناك، وبضعة آلاف منهم تكفي للاستيلاء على عمان بأسرها لو أننا أردنا بكم سوءا، والسيد تيمور بن فيصل يختلف عنكم في أنه يحاول أن يكون على صداقة معنا». كما تضمنت المكاتبات التي بعث بها وينجات إلى زعماء الداخل، بالإضافة إلى التهديد العسكري تهديدا اقتصاديا استند فيه إلى إحكام بريطانيا سيطرتها على مواني الساحل، حيث كتب يقول«...لن نسمح بأن يباع لكم الأرز أو القمح أو حتى الأثواب التي تلبسونها، ولن نتيح لكم بيع تموركم، ولكن إذا كنتم مستحسنون صداقتنا فإننا سوف نقوم بمساعدتكم كما نساعد السيد تيمور بن فيصل، ولكن إن لم ترضوا أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا إذ من المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريدون صداقتنا»(٣٢).

وعلى الرغم من التهديدات البريطانية القوية فإن الإمام الخروصي – وكان معروفا بتشدده – لم يرضخ لها. ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك جيدا استحالة اعتراف الإباضيين في الداخل بنفوذ السلطان عليهم، وفي نفس الوقت استحالة إقدام السلطان على غزو المقاطعات الداخلية من عمان نظرا للأزمة الاقتصادية الطاحنة التي كان يعاني منها، *فقد كان الحل الأمثل هو أن يعترف الطرفان بالوضع القائم بينهما*. وقد ساعد على الوصول إلى ذلك الحل مصرع الإمام الخروصي على أيدي أحد الناقمين عليه من قبيلة وهيبة، وانتخاب الإباضيين للإمام محمد بن عبد الله إماما جديدا عليهم في يوليو من عام ١٩٢٠. ولما كان الخليلي معروفا بمرونته فقد عد ذلك تحولا هاما في سياسة الإباضيين

المتشددين نحو قبول مبدأ التفاوض مع السلطان، خاصة بعد إدراكهم لحقيقة الموقف الذي ترتب على إحكام بريطانيا سيطرتها على الساحل، وما قد يؤدي إليه ذلك من تضييقها الحصار عليهم وخنق المقاطعات الداخلية المسيطرين عليها سياسيا واقتصاديا(٣٣).

اتفاقية السيب ١٩٢٠

في مدينة السيب التي تبعد ما يقرب من عشرين ميلا شمال العاصمة مسقط، أجريت مباحثات مكثفة بين ممثلي الإمامة وعلى رأسهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي من ناحية، وبين المعتمد البريطاني في مسقط – وينجات – باعتباره ممثلا للسلطان تيمور بن فيصل من ناحية أخرى. وقد أسفرت تلك المباحثات عن توقيع اتفاقية السيب في سبتمبر ١٩٢٠. وقد أقرت تلك الاتفاقية مبدأ التعايش السلمي بين السلطنة والمقاطعات الداخلية من عمان، بعد أن تعهد ممثلو شيوخ تلك المقاطعات ورؤساء قبائلها بالكف عن شن هجمات على المناطق الساحلية الخاضعة لنفوذ السلطان، وتعهد السلطان في المقابل بعدم التدخل في شؤون المناطق الداخلية من عمان.

ولعل مما يثير الانتباه في المباحثات التي أدت إلى التوقيع على تلك الاتفاقية، هو رفض المعتمد البريطاني اقتراح الشيخ عيسى بن صالح بأن ينص في مقدمة الاتفاقية على أنها صلح بين السلطان من جانب وإمام المسلمين من جانب آخر، إذ كان من رأيه أن الموافقة على ذلك الاقتراح إنما تعني الاعتراف بحاكم آخر إلى جانب السلطان. ومن الطريف أن وينجات استطاع إقناع الزعماء بعدم إصرارهم على تلك العبارة، واستند في ذلك على صلح الحديبية الذي وقع بين المسلمين والمشركين قبل عام من فتح مكة، حين اعترض المشركون على أن ينص في الصلح على أن محمدا رسول الله، وكانت حجتهم أنه إذا ما قبلوا بذلك فليس هناك ما يستوجب عقد الصلح أصلا. وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم هذا المنطق واكتفى بذكر محمد بن عبد الله. وقياسا على ذلك فقد نصت اتفاقية السيب على أن «هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي عن سكان عمان».

وعلى الرغم من أن اتفاقية السيب استطاعت إقرار الأوضاع نسبيا بين الساحل والداخل لما يقرب من خمسة وثلاثين عاما، إلا أنها لم تلبث أن أثارت جدلا قويا بين زعماء الإمامة من ناحية وبين الحكومة البريطانية الممثلة لسلطان مسقط من ناحية أخرى حين

احتدمت المشكلة العمانية في منتصف الخمسينات، ففي الوقت الذي أكد فيه زعماء الإمامة أنهم وقعوا الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام، أكدت الحكومة البريطانية من جانبها أنه لم يرد في نص الاتفاقية أية إشارة إلى ذلك، فضلا عن أنه لا يوجد تصديق من الإمام على تلك الاتفاقية.

ولعل مما يثير الانتباه عدم وجود نص رسمي للاتفاقية، وإن كان قد أمكن التوصل إلى بعض الشروط التي نصت عليها اعتمادا على أقوال الرحالة والموظفين الرسميين الذين ارتادوا المقاطعات الداخلية في عمان أو الذين عملوا في حكومة السلطنة، وإن لم تحدد الكتابات التي أوردوها بشكل دقيق طبيعة السيادة الخاصة بالسلطان على المقاطعات الداخلية من عمان، فضلا عن عدم وضوح استقلال الإمامة عن السلطنة. فعلى حين ذكر الرحالة البريطاني ولفرد ثيسجر Thesiger أنه في عام ١٩٢٠ وقعت اتفاقية بين السلطان ورؤساء القبائل العمانية وافق السلطان بموجبها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية[٣٤]، اكتفى الكابتن إكليز - Eccles قائد الحامية البريطانية في مسقط – بالإشارة إلى أن هناك اتفاقية وقعت بين السلطنة والقبائل الداخلية في عمان بواسطة المعتمد البريطاني في مسقط[٣٥]،أما برترام توماس - Bertram Thomas الذي عمل وزيرا ومستشارا ماليا لسلطان مسقط في الفترة من عام ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠- فكان أكثر تحديدا فيما كتب حيث أكد على أنه قد أمكن التوصل إلى تسوية في عام ١٩٢٠ تقوم على أساس الإبقاء على الوضع الراهن، وبمقتضاها يظل السلطان حاكما من الوجهة الرسمية على مسقط وعمان، على أن يكون للقبائل الداخلية استقلالها الذاتي[٣٦]. وقد شبه وندل فيليبس - Phillips الذي عمل بدوره مستشارا ماليا لحكومة مسقط – اتفاقية السيب بأنها على غرار الاتفاقيات التي كان يعقدها السلاطين العثمانيون مع رؤساء المناطق التابعة لهم، وبالتالي فإن الاتفاقية وإن كانت تعطي استقلالا ذاتيا لقبائل الداخل، إلا أنها لا تشكل خرقا لسيادة السلطان، فضلا عن أنها عقدت بين زعماء الداخل والسيد تيمور بن فيصل بصفته الشخصية، ومن ثم فهي لا تربط خلفاءه من بعده بما نصت عليه من شروط[٣٧].

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف اتفاقية السيب، إلا أنه من المتفق عليه أنها أقرت أربع مواد لصالح المقاطعات الداخلية من عمان، وأربع مواد أخرى لصالح السلطنة. وتتعلق تلك المواد جميعها بتنظيم العلاقات بين الجانبين. وقد نصت المواد الخاصة بالمقاطعات الداخلية من عمان على عدم جواز فرض ضرائب أكثر من ٥٪ على البضائع

الواردة من الداخل إلى مواني مسقط ومطرح وصور، وأن ترفع جميع القيود على دخول العمانيين إلى مواني السلطنة، وعلى تمتعهم بالحرية والأمان، وأن يتعهد السلطان بتسليم اللاجئين الهاربين من المقاطعات الداخلية. أما المواد الخاصة بالسلطنة فكانت تنص على تعهد شيوخ وزعماء الداخل بعدم مهاجمة المدن الساحلية أو التدخل في شؤون الحكم في مسقط، وأن يتمتع أهالي مسقط المشتغلون بالتجارة بالحرية والأمان في المقاطعات الداخلية، وعلى تسليم اللاجئين الفارين من مسقط[٣٨].

التفكك الإقليمي في المقاطعات الساحلية

لم يقتصر التفكك في سلطنة مسقط على مقاطعاتها الداخلية، وإنما امتد إلى مقاطعاتها الساحلية. وترجع أسباب ذلك التفكك إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي من أبرزها النزعات الانفصالية من ناحية ومحاولات إيران السيطرة على المناطق الساحلية المواجهة لها من ناحية أخرى. ويمكننا أن نضيف إلى تلك العوامل ما ترتب على التنظيمات الجمركية التي أقرتها السلطنة من استياء الملتزمين الهنود. وفضلا عن ذلك فقد ووجهت المراكز الجمركية التي أنشئت في كل من صور وصحار وموانى ساحل الباطنة بمعارضة شديدة من قبل الولاة الذين كانوا يستأثرون بالموارد الجمركية لأنفسهم، وخاصة أن ظروف الأزمة المالية الطاحنة التي ألمت بسلطنة مسقط أدت إلى توقفها عن دفع رواتبهم. وقد وصلت تلك المعارضة إلى درجة قيام ثورة انفصالية في عام ١٩٢٤ في صور – الميناء الثاني في عمان – وامتدت تلك الثورة إلى منطقة جعلان الظهيرة له التي تقطنها قبائل البو علي، وهم وهابيون غافريون، وقبائل بني حسن، وهم إباضيو المذهب، وكانت هذه القبائل جميعها بحكم انتماءاتها السلفية أو الإباضية متفقة فيما بينها على إبعاد سيطرة السلطان عن مقاطعاتها. ولما كان البوعلي أكثر تماسكا من بني حسن فقد تمكن زعيمهم محمد بن ناصر والي صور من إعلان استقلاله عن السلطنة، وقلد نفسه أميرا على جعلان وتوابعها[٣٩]. ولم يلبث أن ازداد الموقف حرجا حين لجأ إلى طلب الحماية من السعوديين، وقام برفع العلم السعودي على المركز الجمركي المقام في ميناء صور[٤٠]. غير أن القبائل الهناوية لم ترض عن انفراد البوعلي بالسلطة، مما كان يهدد بنشوب حرب قبلية قد يستغلها السعوديون لإخضاع المنطقة بأسرها لنفوذهم[٤١]. ولما كانت بريطانيا تبدي من جانبها اهتماما بالمناطق الساحلية، فقد سارعت بتقديم المساعدة للسلطان لقمع تلك الحركة التي أصبحت تشكل خطرا على نفوذها. ومن الواضح أن الحكومة البريطانية كانت تفضل بقاء ميناء صور

تابعا لمسقط بدلا من سقوطه في أيدي الإباضيين أو السعوديين.

محاولة إيران السيطرة على شبه جزيرة مسندم

لم تقتصر حركات التفكك الإقليمي على السواحل الجنوبية لمسقط، بل تعرضت سواحلها الشمالية لتلك الحركات أيضا نتيجة النشاط الذي كانت تقوم به إيران بهدف السيطرة على شبه جزيرة مسندم -التي تمتد في اتجاه مضيق هرمز- ولما كانت إيران ترى أن سيطرتها على تلك الجزيرة أمرا ضروريا لتأمين سواحلها الجنوبية فضلا عن إحكام سيطرتها على مضيق هرمز، فقد أخذت تعمل على إثارة الشيوخ والرؤساء خاصة شيوخ خصب وبكا ودبا وتحريضهم على عدم الاعتراف بنفوذ السلطان. ونظرا لأن الحركات الانفصالية في تلك البقعة الاستراتيجية الهامة كانت تؤثر على المصالح البريطانية في الخليج، فقد بادرت بريطانيا بقمع تلك الحركات خوفا من امتدادها إلى إمارات الساحل الجنوبي للخليج التي أصبحت ذات أهمية بالغة في فترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة موقعها في الطريق الجوي الموصل بين بريطانيا والهند(٤٢).

وبالإضافة إلى موقف بريطانيا المعارض لإيران، فقد حالت بينها وبين عقد معاهدة مع مسقط. وقد أثار هذا الموقف إيران التي أعلنت أن مسقط جزء لا يتجزأ من أقاليمها!(٤٣)، وتبع ذلك عدم اعترافها بوثائق السفر الخاصة بمسقط. كما أخذت قطع الأسطول الإيراني تتردد على موانى السلطنة دون حصولها على تصريحات مسبقة (٤٤). ولما كانت الادعاءات الإيرانية على مسقط ترتكز على أسس واهية، وهي سبق احتلال إيران لبعض المقاطعات العمانية على عهد نادر شاه خلال الفترة من عام ١٧٣٨- ١٧٤١، فقد عمدت بريطانيا إلى الوقوف بشدة ضد تلك الادعاءات، وهي واثقة أنه حتى في حالة رفع إيران شكوى في عصبة الأمم فإنها سوف تؤدي إلى أثر عكسي من حيث تقوية المركز البريطاني في الخليج باعتباره ضروريا لحماية الشعوب الصغيرة !(٤٥).

دعم النفوذ البريطاني في مسقط

إذا كانت نتائج الحرب العالمية الأولى قد تمخضت عن إقرار الأوضاع بين الإمامة والسلطنة، فإن ظروف الحرب وما تبعها من فرض إجراءات عسكرية قد ساعدت من ناحية أخرى على تدعيم السيطرة البريطانية ليس على سلطنة مسقط فحسب، وإنما على الإمارات العربية في الخليج بصفة عامة. وساعد على ذلك أن الدول التي نازعت بريطانيا النفوذ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين

قد خرجت من حلبة التنافس، ألمانيا لهزيمتها في الحرب، وروسيا لتغير أوضاع الحكم بها عقب قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧. أما فرنسا فعلى الرغم من أنها كانت تتمتع بمركز مساو من الناحية النظرية للمركز البريطاني، إلا أنها لم تلبث أن سلمت لحليفتها بالنفوذ وبادرت بإغلاق قنصليتها في مسقط في عام ١٩٢٠ مكتفية بالنفوذ الذي آل إليها في بلاد الشام. وكان اختفاء الدولة العثمانية من الوجود سببا في أن أصبحت السيطرة البريطانية في الخليج تمتد من شط العرب شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، ومن ثم حق لكثير من الساسة البريطانيين أن يصفوا الخليج بأنه قد أصبح بحيرة بريطانية، كما اعتبروا المقيم البريطاني بمثابة الملك غير المتوج على الخليج !.

تأزم الأوضاع المالية في السلطنة ومحاولات الإصلاح

كان من سوء طالع السيد تيمور بن فيصل أنه ورث عن أبيه ردود فعل الإدارة السيئة والأزمات المالية الطاحنة. كما ترتب على الثورات والاضطرابات العنيفة التي تعرضت لها المقاطعات الداخلية والساحلية من البلاد انتشار الفقر والمجاعات التي عانت السلطنة كثيرا من وطأتها[٤٦]. ففي خلال سنوات الحرب انخفضت تجارة مسقط إلى ما يعادل نصف ما كانت عليه قبل الحرب، وإن كان مما خفف من تلك الصورة القاتمة انتعاش حركة النقل البحري التقليدي لدى أصحاب السفن والملاحين العمانيين الذين نجحوا مؤقتا في مزاولة بعض الأنشطة التجارية والملاحية نتيجة غياب السفن البخارية الأجنبية، إضافة إلى قيامهم ببعض عمليات التهريب التي ساعدت عليها ظروف الحرب[٤٧].

وعلى الرغم من أن السلطان تيمور بن فيصل كان رجلا حازما، إلا أنه لم يكن إداريا من الطراز الأول فضلا عن افتقاره الخبرة في الشؤون المالية، ولم يكن في مقدوره وضع حد للفوضى التي كانت تضرب أطنابها في السلطنة. أما عن أفراد أسرته فلم يكترثوا بالوقوف إلى جانبه إذ كان غالبيتهم لا يهمهم من الأمر سوى الحصول على مخصصاتهم المالية. ومن ناحية أخرى فقد السلطان الدعم القبلي نتيجة اضطراره إلى تخفيض المنح المالية التي كان يبعث بها إلى رؤساء القبائل، ومن ثم أعلنت كثير منها - خاصة القبائل الهناوية - ولاءها للإمامة، ولم تلبث أن حذت حذوها القبائل الغافرية[٤٨].

ومع وطأة تلك الظروف التي كانت تحيط بالسلطنة، إلا أنه كان من الواضح أن البلاد يمكن أن تستعيد استقرارها فيما لو ساد ربوعها السلام وتم إنعاش جهازها الإداري

والجمركي[٤٩]. ولعل ذلك مما دفع السلطان تيمور للقيام بإدخال بعض الإصلاحات في الإدارة المالية والحكومية، وبصدد ذلك تم تعيين أحد الموظفين الهنود مديرا لجمارك السلطنة. كما تضمن برنامج الإصلاح المالي والإداري تحديد مخصصات ثابتة للسلطان ولأفراد أسرته، فضلا عن العناية ببعض الخدمات العامة ومن بينها شق الطرق وإنشاء مدارس على النظام الحديث، وإعادة تنظيم الحرس السلطاني بهدف استخدامه ليكون بمثابة نواة لقوات السلطنة العسكرية[٥٠]. كما أعيد تنظيم الجهاز القضائي حيث أنشئت محاكم شرعية ومحكمة عليا لا يسمح باستئناف أحكامها إلا أمام السلطان نفسه. وفي عام ١٩٢١ تشكل أول مجلس وزاري للإشراف على الشؤون المدنية والقضائية، وتم تعيين وزير بريطاني لتنظيم الأوضاع المالية والاقتصادية في السلطنة[٥١].

وقد ارتبط تنفيذ تلك البرامج الإصلاحية بتقديم قروض مالية للسلطنة، وخاصة بعد أن أقدمت حكومة الهند البريطانية في عام ١٩٢١ على تخفيض المعونة السنوية التي كانت تدفعها لمسقط مقابل تعاونها معها منذ عام ١٩١٢ في قمع تجارة السلاح، وحين لم يعد لحكومة الهند حاجة لمراقبة تلك التجارة قررت تخفيض تلك المعونة إلى ٩٠٪ من قيمتها[٥٢]. ولما كان السلطان تيمور يائسا من إمكانية إصلاح الأوضاع المالية والإدارية بموارده الذاتية، فقد وافق على ما قدمته له الحكومة البريطانية من قروض مالية، وإن اضطر في مقابل ذلك إلى التنازل لها عن جانب كبير من سلطاته الفعلية في مجال الإشراف على شئون الحكم[٥٣].

وعلى الرغم من تلك الإصلاحات إلا أنها لم تؤد إلى إنقاذ الأوضاع الاقتصادية المتردية، فضلا عن أن تكوين قوات عسكرية نظامية أدت إلى زيادة غير متوقعة في المصروفات[٥٤]. ومع الجهود التي بذلت لزيادة موارد السلطنة، إلا أنه لم يلبث أن اتضح أن الزيادة المؤثرة في الدخل لن تتحقق إلا برفع قيمة الضرائب الجمركية على الواردات، غير أنه كان يحول دون ذلك استمرار سريان المعاهدات التجارية التي سبق أن عقدتها السلطنة مع بعض الدول الأجنبية خاصة فرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تلك المعاهدات تنص في بعض موادها على عدم زيادة الضرائب الجمركية بأكثر من ٥٪. وبينما وافقت فرنسا على تعديل معاهدتها مع السلطنة في عام ١٩٣٠ لكي تتواءم مع خطة الإصلاح، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الفرصة لإحياء مصالحها في مسقط، ومن ثم اقترحت على الحكومة البريطانية أن تقوم بعقد معاهدة جديدة تحل بدلا من المعاهدة التي سبق أن عقدتها مع السلطنة في عام ١٨٣٣. ولما كان

ذلك الاقتراح يتواكب مع الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة لوضع قدم لها في بعض إمارات الخليج من أجل الاستثمارات النفطية، فقد تجاهلت الحكومة البريطانية الاقتراح الأمريكي واكتفت بإعلان السلطان بموافقة الحكومة الفرنسية على تعديل معاهدتها التجارية، وتم تطبيق الزيادة الجمركية على البضائع الواردة إلى مسقط على جميع السفن باستثناء سفن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا المقام إلى أن الحكومة الأمريكية كانت تسعى في فترة ما بين الحربين العالميتين لإحياء نفوذها في مسقط، يؤكد ذلك ما أبداه الوزير الأمريكي المفوض في بغداد في نوفمبر من عام ١٩٣٣ عن رغبته في زيارة السلطنة احتفالا بمرور مئة عام على توقيع المعاهدة الأمريكية العمانية في عام ١٨٣٣[٥٥]، إلى جانب دعوة الحكومة الأمريكية للسلطان تيمور بن فيصل لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية احتفاء بتلك المناسبة، هذا بالإضافة إلى ما كانت تقوم به البعثة الأمريكية العربية من تكثيف نشاطها التبشيري في كل من مسقط ومطرح معتمدة على مؤسساتها التعليمية وخدماتها الطبية.

تنازل السلطان تيمور وتولية سعيد بن تيمور

ترتب على الضغوط البريطانية المستمرة على السلطنة بدعوى الإصلاح، فتور السلطان تيمور عن ممارسة سلطاته كحاكم فعلي على البلاد بعد أن أصبح للإنجليز اليد الطولى في تسيير شؤون السلطنة وتوجيه الإدارة فيها، هذا فضلا عن التعهدات التي انتزعتها الحكومة البريطانية فيما يختص بحظر تصدير الأسلحة وعدم منح امتيازات النفط دون الحصول على موافقتها. وحين وجد السلطان تيمور نفسه مجردا من أية سلطة فعلية، أعرب عن رغبته في التنازل عن الحكم[٥٦]، وغادر السلطنة في سبتمبر ١٩٣٠ حيث أقام في كشمير، وحين فشل ابنه سعيد في إقناعه بالعودة، دعا إلى عقد مجلس عام في مسقط حضره الرؤساء والأعيان وأفراد الأسرة الحاكمة، وفي ذلك المجلس أطلع الحاضرين على وثيقة التنازل التي أخذها من والده، وعلى موافقة الحكومة البريطانية على تقلده الحكم، ونتيجة لذلك تمت مبايعته في فبراير ١٩٣٢ سلطانا على مسقط حاملا اسم جده العظيم السيد سعيد[٥٧].

وقد شهدت السنوات الأولى من حكمه نجاحه في إدارة الشؤون المالية والإشراف الفعلي على سير الأمور في السلطنة، كما نجح في إرغام الإنجليز على تخفيف كثير من

القيود والالتزامات التي فرضوها على أبيه، وكان مما ساعده على ذلك اعتماده على بعض الشخصيات العربية المعارضة للنفوذ الإنجليزي. غير أن الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح له بالسير في ذلك الاتجاه المعادي لها، ومن ثم ووجه بإنذار من جانبها بامتناعها عن تقديم أية مساعدات مالية له ما لم يبادر بطرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته، ولم يجد السلطان سعيد بدا من الامتثال للضغوط البريطانية. وباقتراب الحرب العالمية الثانية استطاعت بريطانيا تأكيد نفوذها بعقدها معاهدة ١٩٣٧ لتحل بدلا من المعاهدة التي سبق أن عقدتها مع مسقط في عام ١٨٣٩. وفي خلال سنوات الحرب كثفت بريطانيا قواتها العسكرية في السلطنة، وأقامت سلسلة من القواعد الجوية في المناطق الواقعة بين صلالة ومسقط (٥٨).

النفوذ السعودي في المقاطعات الداخلية من عمان

ظلت المناطق الداخلية من عمان خاضعة لسيطرة الإمامة منذ عام ١٩١٣. وفي خلال الفترة من عقد اتفاقية السيب في عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٤ كان الإمام محمد بن عبد الله الخليلي هو الإمام المنتخب، غير أن فترة إمامته تميزت بسيطرة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي على مقدرات الحكم حتى فاقت شخصيته شخصية الإمام نفسه. وقد شهدت السنوات الأولى من عهد الإمام الخليلي امتداد نفوذ السعوديين إلى المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية عقب الانتصارات التي حققها عبد العزيز بن سعود - الملك عبد العزيز فيما بعد - ضد الهاشميين في الحجاز، وفي أعقاب تلك الانتصارات أوفد السعوديون بعض عمالهم إلى المقاطعات الداخلية من عمان التي يسيطر عليها رؤساء قبائل النعيم ذوو الميول الوهابية، ولما لم يتضح القصد تماما من أعمال هؤلاء الموظفين فقد سبب ذلك مخاوف شديدة لزعماء الإمامة حتى أن الشيخ عيسى بن صالح كتب إلى الوكيل البريطاني في الشارقة يعرب له عن مخاوفه من وجود السعوديين، بيد أن الحكومة البريطانية لم تبد اهتماما بذلك لأن شؤون المناطق الداخلية من عمان لم تكن تعنيها آنذاك(٥٩).

ودرءا للنشاط السعودي قرر زعماء الإمامة السيطرة على المناطق التي تتعرض لنفوذهم، خاصة في إقليم الظاهرة. وعلى الرغم من أن قوات الإمامة استطاعت أن تحرز بعض التقدم عقب استيلائها على مدينة عبري، إلا أنها اضطرت إلى التوقف بسبب نشوب الخلاف بين القبائل الهناوية، والقبائل الغافرية التي كانت تحت زعامة سليمان بن حمير الذي بادر بسحب قواته من التحالف القائم. يضاف إلى ذلك أن زعماء النعيم

أرسلوا إلى ابن جلوي – عامل ابن سعود في الأحساء – يطلبون منه المساعدة بالأموال والسلاح لصد قوات الإمامة التي اضطرت – على أثر وصول تلك المساعدات – للانسحاب إلى نزوى[٦٠]. وبصرف النظر عن تقهقر قوات الإمامة، إلا أن سيطرتها على عبري والمناطق المتاخمة لها أدى إلى امتداد أراضيها إلى أقصى حد لها في الشمال، أما في الجنوب فكانت تضم واحة بني حسن، ومن الشرق امتدت إلى رؤوس جبال الحجر، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على وادي سمايل ومدينة الرستاق الواقعة على المنحدرات المطلة على البحر في ساحل الباطنة، أما من جهة الغرب فكانت تحدها رمال الربع الخالي[٦١].

تطور العلاقة بين الإمامة والسلطنة

كان امتداد الأراضي التي تسيطر عليها الإمامة على هذا النحو باعثا على إثارة مخاوف السلطنة مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين. وقد انتهز السلطان سعيد بن تيمور فرصة مقتل أحد موظفيه في مدينة السيب في عام ١٩٣٢ وفرار الجناة إلى داخل عمان ليكتب إلى الشيخ عيسى بن صالح مطالبا بتسليمهم طبقا لشروط اتفاقية السيب. وعلى أثر تقاعس الشيخ عيسى عن تنفيذ هذا الطلب، طلب السلطان من المعتمد البريطاني في مسقط أن تساعده الحكومة البريطانية في القيام بعمليات عسكرية في الداخل على أساس خرق اتفاقية السيب. غير أن الحكومة البريطانية أعربت عن رغبتها في أن تستمر العلاقات هادئة بين الإمامة والسلطنة، وحملت السلطان تبعة ما قد يترتب على قيامه بعمليات عسكرية في الداخل، ونصحته بأن يكتفي بإرسال رسالة احتجاج شديدة اللهجة، مؤكدة أنها لن تقدم له المساعدة إلا في حالة وقوع اضطرابات تهدد مقاطعاته الساحلية فقط[٦٢].

ونتيجة للموقف المتردي بين الإمامة والسلطنة كانت الحاجة ماسة لتأكيد اتفاقية السيب، إذ كان المفهوم السائد لدى زعماء الإمامة أن الاتفاقية لا تقيد السلطان الجديد طالما أن السلطان الذي عقد هذه الاتفاقية قد تنازل عن الحكم. وكان مما ساعد على تقوية ذلك المفهوم عدم احترام الطرفين للشروط التي كانت تنص عليها تلك الاتفاقية، فالإمامة رفضت تسليم اللاجئين إليها من مسقط في الوقت الذي لم تلتزم فيه السلطنة بالحد الأقصى من الضرائب التي يحق لها أن تفرضها على صادرات الداخل بحيث وصلت إلى ما يزيد على ٢٠٪ من قيمتها، وبصدد ذلك كتب الشيخ عيسى بن صالح إلى المعتمد البريطاني في مسقط في أغسطس ١٩٣٣ يحتج على زيادة الضرائب التي تفرضها

السلطنة[٦٣]. كما أبدى زعماء الإمامة احتجاجهم على منح السلطان امتيازا للتنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره لشركة استثمارات البترول المحدودة في ساحل الصلح البحري لأن الامتياز يشمل بعض المناطق الداخلية من عمان، واعتبروا ذلك مخالفا لاتفاقية السيب. وقد رد المعتمد البريطاني في مسقط على هذا الاحتجاج بأن الحكومة البريطانية سوف تنظر في هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط.

والمتتبع لأوضاع الإمامة يلاحظ أن الزعامات القبلية – الهناوية والغافرية – كانت هي صاحبة السلطة الفعلية في داخل عمان، فالشيخ عيسى بن صالح زعيم الهناوية كان يلقب بأمير الشرقية، وكان يمثل الشخصية العسكرية القيادية في الإمامة، ومن ثم كان يتمتع بنفوذ أقوى من نفوذ الإمام نفسه، وقد فقدت الإمامة بوفاته في عام ١٩٤٦ سندا كبيرا لها، وفي الوقت نفسه كان سليمان بن حمير زعيم الغافرية صاحب السلطة العليا في الجبل الأخضر. وعلى الرغم من أنه كان يبدي ولاءه وإخلاصه للإمام إلا أنه كان مغرما بالألقاب، فكان يلقب نفسه تارة بأمير الجبل الأخضر وتارة أخرى بملك نبهان، إذ كان يحاول أن يجعل من نفسه وريثا للأسرة النبهانية التي سبق لها أن حكمت عمان من القرن الثالث عشر حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي[٦٤]. وقد كتب الرحالة البريطاني ولفرد ثيسجر بعد مقابلة أجراها معه في عام ١٩٥٠ أنه مجرد من التعصب الضيق ولوع بالمخترعات الأوروبية الحديثة، وفيما يبدو أن طموحاته نحو الزعامة جعلته موضع شبهة عند الإمام، حيث ذكر ثيسجر بصدد ذلك أنه كان مستعدا لأن يعقد مع السلطان أو حتى مع الإنجليز اتفاقا ينص فيه على الاعتراف باستقلاله.

وكانت إدارة شؤون الإمامة تسير بطريقة خالية من التعقيد، إذ كان الإمام يباشر الحكم من مقره في حصن نزوى الكبير المطل على المدينة نفسها التي كان يقدر عدد سكانها بعشرة آلاف نسمة، وهي تعد أكبر مدن الداخل، كما أن موقعها بالقرب من الطرف الجنوبي للمعبر الجبلي الرئيسي الذي يوصلها بمسقط كان يضفي عليها مزايا عديدة من الناحيتين التجارية والاستراتيجية، وفضلا عن ذلك فإن تاريخها الديني العريق كان يعطيها منزلة خاصة في نفوس الإباضيين الذين اتخذوا منها عاصمة للإمامة.

وعادة كان رؤساء القبائل يدفعون الزكاة السنوية للإمام ويرفعون إليه القضايا الكبيرة للنظر فيها. وكانت الزكاة تشكل المصدر الرئيسي لدخل الإمامة، بالإضافة إلى

الأموال التي كانت تقتطع من الدخول الخاصة لبعض الزعماء وتستغل للصالح العام. ولما كان الإمام يمثل السلطتين الدينية والسياسية فإن هذا المنصب كان يضعه فوق مستوى الخلافات القبلية، ولذلك نجح إلى حد كبير في التوفيق بين الغافرية والهناوية، وكان يستعين بممثلي كل طائفة لجمع الزكاة وإقامة العدل، إلا أن نفوذه بين البدو ظل واهنا وخاصة بعد أن نجح السعوديون في بسط سيطرتهم على الأجزاء الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية.

ولما كانت مقاطعات الإمامة تعيش في عزلة، فقد ظل العالم الخارجي يجهل أمورها جهلا يكاد يكون تاما. وليس من الأجانب من حظي بمقابلة الإمام سوى عدد قليل من المبشرين الأمريكيين العاملين في مسقط ومطرح ومن بينهم الدكتور بول هاريسون Harrison والقس ديكسترا Dyxetra والدكتور ويل توماس Wel Thomas، وكان جوازهم لمقابلة الإمام ما نالوه من حسن السمعة نتيجة عملهم الطبي، ومع أن هؤلاء نالوا من الترحيب مع ما يتفق مع حسن الضيافة العربية إلا أن الإمام كان راغباً عن قطع أي وعود لهم إذ كان متطرفا في عزلته ولا يرغب في إقامة علاقات مع الدول الأجنبية، ويرى أن خيرا له ولقومه أن يقللوا ما استطاعوا من الاتصال بالعالم الخارجي[٦٥].

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية حاولت تقديم المساعدات المالية للإمامة، خاصة في الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها المقاطعات الداخلية بسبب حالة الجفاف التي اجتاحتها خلال حقبتي الثلاثينات والأربعينات، والتي أدت إلى تدمير جانب كبير من المناطق الزراعية الخصبة في مقاطعة الشرقية إلى درجة إخلاء قرى بأكملها من سكانها بما في ذلك بلدة القابل – الواحة الرئيسية في تلك المنطقة[٦٦]– إلا أن الإمام الخليلي رفض كافة المساعدات المالية التي عرضت عليه نظرا للخلافات العقائدية بين الوهابية والإباضية. وأدت مخاوف الإمام من الضغوط السعودية والبريطانية إلى التقدم بطلب إلى الجامعة العربية في يناير ١٩٥٤ للانتساب إليها، حيث أوفد إلى القاهرة مندوبا عنه يحمل كتابا يؤكد فيه استقلال الإمامة، غير أنه لم يجد استجابة إلى مطلبه.

محاولات السلطان استرداد سيطرته على الداخل

بذل السلطان سعيد بن تيمور منذ وصوله إلى حكم السلطنة في عام ١٩٣٢ محاولات عديدة قصد من ورائها استعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية من عمان. وقد اتخذت تلك المحاولات وسائل مختلفة كان من أبرزها اتجاهه إلى استمالة شيوخ الداخل بحسن

استقبالهم في عاصمة بلاده وإغداقه الهدايا والأموال عليهم، كذلك حاول أن يجعل من نفسه إماما، وذلك على الرغم من أن المذهب الإباضي لا يقر نظريا توارث الحكم. وليس من شك في أن احتمالات اكتشاف النفط في عمان الداخلي هي التي كانت تحفزه لكي يكون إماما وسلطانا معا، إذ إنه دون ذلك كان يتحتم عليه إرهاق ميزانيته بإغداق أموال كثيرة على رؤساء القبائل الداخلية لكي يسهلوا عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها الشركات الأجنبية.

ولعل الشخصية السياسية والدينية التي اعتمد عليها السلطان في تنفيذ مخططه الذي كان يستهدف به الاستحواذ على منصب الإمامة وتحويله إلى منصب وراثي هي شخصية العالم الإباضي سليمان الباروني النفوسي، وهو من الزعماء الإباضيين البارزين في الشمال الإفريقي الذين لعبوا دورا كبيرا في مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا، حيث وجه له دعوة لزيارة بلاده وأبقاه في خدمته. وقد وضع الباروني العديد من المؤلفات عن الإباضية تم طبعها على نفقة السلطان في القاهرة نشير من بينها إلى كتاب «الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية»، وكما يتضح من عنوان ذلك الكتاب أنه يعطي للملوك والسلاطين دورا في زعامة المذهب الإباضي. وقد اتضح نشاط الباروني في مسقط خلال الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ التي عمل فيها مستشارا للسيد سعيد بن تيمور في الشؤون الدينية.

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الثانية قد باعدت بين السلطان وبين تنفيذ مشروعه الخاص بضم الإمامة إلى السلطنة، إلا أن نشاطه لم يلبث أن تجدد عقب انتهاء الحرب في أوروبا. وكان يعتمد إلى حد كبير على الشيوخ الغافريين، وعلى الأخص الشيخ سليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وعلي بن صالح شيخ البو علي اللذان أكدا له أنهما لن يتدخلا في انتخاب إمام جديد بعد وفاة الإمام الخليلي الذي كان يعاني تدهورا بالغا في صحته. وفيما يبدو أن السلطان سعيد كان يعمل على تقوية الاتحاد الغافري وإضعاف الاتحاد الهناوي- الذي كان يشكل عنصرا هاما من عناصر المقاومة -وذلك على الرغم من وعود الشيخ عيسى بن صالح المتكررة له بوقوف القبائل الهناوية التي يتزعمها على الحياد في حالة مبايعته بالإمامة.

لم يكتف السلطان سعيد بالاتصالات التي قام بها مع زعماء الداخل، وإنما حاول الحصول على مساعدة أجنبية. وقد بحثت الحكومة البريطانية بإمعان شديد مسألة

مساعدته بقوات من السلاح الجوي البريطاني لتمكينه من مد سيطرته على الداخل. وعلى الرغم من أن ذلك كان يتفق مع المصلحة البريطانية فيما يختص باستئناف العمليات التنقيبية التي كانت تقوم بها شركات النفط البريطانية، إلا أنها لم تجد الظروف مناسبة لتحقيق ذلك، واكتفت بتوجيه تحذير إلى السلطان يمنعه من القيام بأي عمل عسكري يتناقض مع اتفاقية السيب، إذ كانت الحرب لا تزال دائرة مع اليابان ولم يكن هناك ما يدعو إلى إثارة اضطرابات في المناطق الداخلية من عمان، ومن ثم اقترحت الحكومة البريطانية عليه الاستمرار في استمالة رؤساء الداخل بالأموال، وضرب له المعتمد البريطاني في مسقط المثل بالملك عبد العزيز بن سعود الذي استطاع أن يحرز نجاحا كبيرا في السيطرة على قبائل البادية، وكان اعتماده في ذلك على الأموال أكثر من السلاح [٦٧].

وعلى الرغم من أن السلطان سعيد لم يجد استجابة من الحكومة البريطانية، إلا أنه كان مصرا على تنفيذ مشروعه الخاص بضم المناطق الداخلية مما جعله يتجه للحصول على مساعدة أمريكية. ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال حتى ذلك الوقت تعترف بأولوية المصالح السياسية لبريطانيا في المنطقة، فقد بادر القنصل الأمريكي في بغداد بمقابلة المقيم البريطاني في الخليج حيث أطلعه على رسالة السلطان الخاصة بطلب تزويده بالسلاح والذخيرة، ولعل ذلك مما دفع الحكومة البريطانية إلى العدول عن موقفها السابق خاصة بعد انتهاء الحرب، ومن ثم أصبح الموقف بدءا من مايو ١٩٤٧ يهدد بالتدخل البريطاني المسلح لصالح السلطان في المناطق الداخلية من عمان، ويستدل على ذلك من تدفق شحنات كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى مسقط، هذا فضلا عن عمليات الاستطلاع الجوي التي كانت تقوم بها قوات من سلاح الجو الملكي البريطاني بهدف استكشاف المناطق الداخلية بما فيها واحات البريمي [٦٨].

نزاع البريمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية

تقع واحات البريمي - وهي عبارة عن ثماني واحات - في نقطة اتصال بين المملكة العربية السعودية من ناحية وإمارة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعمان من ناحية أخرى، بيد أن تبعية تلك الواحات لم تكن محددة تحديدا قاطعا، وبالتالي كان يستطيع السيطرة عليها من يكون في وسعه فرض الزكاة على سكانها باعتبار الولاء القبلي ودفع الزكاة هو دليل التبعية المعترف به آنذاك إلى أن أكتشف النفط وتغيرت كثير من المقاييس

التقليدية في مجتمعات الخليج وشبه الجزيرة العربية. ومن ثم طالب الإنجليز بست واحات لصالح شيخ أبو ظبي واثنتين لسلطان مسقط وعمان، أما المملكة العربية السعودية فقد طالبت بهذه الواحات جميعها. ولم تكن الأهمية في واحات البريمي في حد ذاتها، وإنما لأنها تعد مفتاحا لمنطقة فهود الغنية بالنفط، والتي تقع حيث تلتقي رمال الربع الخالي بجبال عمان(٦٩).

جدير بالذكر أنه على الرغم من احتدام مشكلة البريمي في منتصف حقبة الخمسينات، إلا أنه من الممكن العودة بأصول النزاع إلى عام ١٩١٣ حين سيطر عبد العزيز بن سعود على الأحساء، وبالتالي اعتبرت السعودية خضوع تلك الواحات لتبعيتها، بعد أن أعلن ابن سعود أنه استرد أراضي آبائه وأجداده، ومن ثم قام الموظفون التابعون لابن جلوي - عامله في الأحساء- بتصريف مهامهم الخاصة بجمع الزكاة والإشراف على الأمن، وأعان السعوديين على ذلك أن كثيرا من شيوخ القبائل كانوا أميل إلى الولاء لابن سعود بحكم انتماءاتهم الغافرية والسلفية(٧٠).

ومع بداية حقبة الثلاثينات أجريت محاولات لتعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية من ناحية وبين سلطنة مسقط وأبوظبي من ناحية أخرى، بيد أن هذه المحاولات لم تلبث أن توقفت في عام ١٩٣٧ دون أن تصل إلى نتيجة إيجابية(٧١). وبقيت المشكلة معلقة طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية إلى أن تجددت مرة أخرى في السنوات التي أعقبتها. وفي حين أخذت الحكومة البريطانية في تدعيم مطالب سلطنة مسقط وإمارة أبو ظبي - بحكم خضوعهما لحمايتها - عملت الحكومة الأمريكية من ناحيتها على دعم مطالب المملكة العربية السعودية رغبة منها في تقليص النفوذ البريطاني والتوسع في استثماراتها النفطية في المنطقة. ومن ثم يمكن تأريخ نزاع البريمي من الناحية العملية بداية من عام ١٩٤٩ حين وافقت المملكة العربية السعودية على تحرك بعض الفرق التابعة لشركة أرامكو إلى البريمي، وكان يرافق تلك الفرق عدد من الجنود السعوديين المسلحين، مما كان مدعاة لاحتجاج الحكومة البريطانية التي تمسكت باتفاقية جدة الموقعة بينها وبين الملك عبد العزيز بن سعود في عام ١٩٢٧، وخاصة المادة السادسة منها التي تعهد بمقتضاها بعدم المداخلة في الأراضي التابعة للشيوخ الذين تربطهم ببريطانيا علاقات تعاهدية خاصة(٧٢)، بينما ردت الحكومة السعودية بأنها تعتبر الشيوخ والرؤساء المشمولين بالحماية البريطانية لا يتعدى نفوذهم الساحل ولا يمتد في الداخل

سوى أميال قليلة، وبالتالي فإنها لا تعترف لسلطان مسقط أو لشيخ أبو ظبي بأية سلطة أو نفوذ على واحات البريمي[٧٣].

ويفهم من مذكرات الاحتجاج التي تم تبادلها من الجانبين، اتهام بريطانيا الحكومة السعودية بمحاولتها كسب ولاء القبائل بالرشاوى، وأن تركي بن عطيشان – ممثلها في البريمي – يقدم وجبات غذاء مجانية ورحلات إلى العاصمة السعودية، فضلا عن تحريض سكان البريمي على التوقيع في دفاتر يتم فيها تسجيل اسم القبيلة التي ينتمون إليها، وإقرار رغبتهم في أن يكونوا رعايا سعوديين، إلى جانب تزويد الأشخاص الذين يريدون العمل في السعودية بتصريحات عمل باعتبارهم رعايا سعوديين[٧٤]. وردا على النشاط السعودي قامت بعض الفرق العسكرية التابعة لحاكم أبو ظبي وسلطان مسقط بدعم من بريطانيا بفرض حصار شامل على الممثل السعودي وجماعته، بالإضافة إلى مناطق القبائل التي أعلنت ولاءها للسعودية.

وفي محاولة لحسم النزاع القائم تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والسعودية على إحالة المشكلة للتحكيم، على أن تكون الحكومة البريطانية ممثلة عن كل من سلطان مسقط وحاكم أبو ظبي[٧٥]. وقد تم اختيار كل من الدكتور شارل فيشر – وهو بلجيكي الجنسية كان قد شغل من قبل منصب رئاسة محكمة العدل الدولية في لاهاي – والدكتور محمود حسن – الباكستاني الجنسية – ليكونا محكمين دوليين. وعلى حين مثل الشيخ يوسف ياسين الحكومة السعودية، مثل السير ريدر بولارد Bullard- الوزير البريطاني المفوض في جدة سابقا وأحد المهتمين بشؤون الشرق الأوسط – الحكومة البريطانية، كما عينت الحكومة السعودية عبد الرحمن عزام – الأمين العام السابق للجامعة العربية – وكيلا لها أمام هيئة التحكيم، واختارت الحكومة البريطانية هارتلي شوكوس – أحد القانونيين البريطانيين البارزين – ليكون وكيلا عنها[٧٦].

وفي خلال انعقاد جلسات التحكيم ظلت الاتهامات تتبادل بين الطرفين، مما أدى إلى إعلان الممثل البريطاني انسحابه متهما الحكومة السعودية بتقديم رشاوى إلى المحكمين المحايدين وعدم التزامها بنصوص اتفاقية التحكيم[٧٧]، وتبع ذلك استقالة الدكتور فيشر الذي اختير ليكون رئيسا لهيئة التحكيم الدولية. وكان الانسحاب البريطاني تمهيدا لكي تعلن الحكومة البريطانية قرارها باسم سلطان مسقط وحاكم أبوظبي احتلال البريمي، وقامت القوات المشتركة من مسقط والساحل المهادن بالسيطرة على تلك الواحات بكاملها وطرد القوات السعودية منها[٧٨].

إخضاع المناطق الداخلية من عمان لسيطرة مسقط

على أثر السيطرة على واحات البريمي في عام ١٩٥٥، واصلت القوات البريطانية عملياتها العسكرية باسم سلطان مسقط وتمكنت من ضم المناطق الداخلية إلى السلطنة. وقد تصادف إخضاع تلك المناطق مع وفاة الإمام الخليلي وعقد البيعة بالإمامة لغالب بن علي، الذي وجد مساندة من رؤساء القبائل الهناوية والغافرية، وقام شقيقه طالب بن علي – الذي كان واليا على الرستاق – في دفعه إلى منصب الإمامة، ولعل ذلك مما أفسح له المجال لكي يبرز إلى مجال السلطة الفعلية، حتى أن الحركة الإباضية التي نشبت في عمان الداخلية ارتبطت بطالب بن علي أكثر مما ارتبطت بالإمام غالب نفسه. وقد أدار طالب الحركة باعتباره قائدا لقوات الإمامة، كما كان همزة الوصل بين الإمامة والسعوديين لما كان له من صلة وثيقة بهم.

ونتيجة لما تكشف لكل من بريطانيا والسلطان سعيد بن تيمور من أن الإمام غالب وشقيقه طالب متورطان في علاقتهما بالسعوديين إذ كانا يتلقيان منهم الأسلحة والأموال، فقد أعلن السلطان إلغاء اتفاقية السيب. وكان من السهل عليه أن يبرر العمليات العسكرية التي قام بها للسيطرة على المناطق الداخلية بتآمر الإمامة مع السعوديين بهدف إقامة دولة منفصلة عن السلطنة تكون أداة طيعة في أيديهم[٧٩]. وفي عام ١٩٥٥ تمكنت قوات السلطان – بدعم من القوات البريطانية – من إسقاط مدينة نزوى – عاصمة الإمامة – وعلى أثر سقوطها قام السلطان سعيد بن تيمور برحلة إلى داخل عمان ليتفقد مقاطعاته الداخلية. وقد أمدنا الصحفي البريطاني جيمس موريس - Morris المعلق السياسي لجريدة التايمز – الذي رافق السلطان بوصف شيق لأنباء تلك الرحلة، وذلك في الكتاب الذي وضعه بعنوان « سلطان في عمان ». وقد أكد في ذلك الكتاب أنه لم يكن لسلطنة مسقط في الداخل أية أجهزة إدارية أو موظفين أو جباة ضرائب، لأن مقاطعات الداخل كانت منفصلة عن مسقط منذ توقيع اتفاقية السيب في عام ١٩٢٠، وأضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن المناطق الداخلية كانت معززة بقوة من كشافة ساحل عمان المدججة بالسلاح، إلا أن السلطان تحاشى التوغل في الجبال – حيث المعاقل الرئيسية للإمامة – مكتفيا بزيارات خاطفة لبعض المدن الداخلية ليعود بعدها إلى عاصمته[٨٠].

وعلى الرغم من نجاح السلطنة في السيطرة على نزوى وسقوط الإمامة، إلا أنه لم يكد

يمضي أكثر من عامين حتى تمكن زعماء الداخل من إعادة بعثها في بداية عام ١٩٥٧ اعتمادا على التأييد السعودي لهم. وبحلول منتصف ذلك العام نجحت القوات التابعة للإمامة في استرداد جميع المدن الداخلية التي أصبح يرفرف عليها علم الإمامة الأبيض، وعجزت السلطنة عن قمع الحركة الجديدة خاصة بعد أن نجح الإمام غالب بن علي في التمركز في منطقة الجبل الأخضر التي تتميز بموقعها الاستراتيجي الحصين[٨١]، كما استطاعت قوات الإمامة قطع الطريق الممتد من البريمي إلى مركز عمليات شركة النفط البريطانية في منطقة فهود، وكانت على وشك الانقضاض على الساحل مما دفع السلطان إلى طلب المساعدة البريطانية[٨٢]. ومما لاشك فيه أن وقوف الحكومة السعودية إلى جانب الإمامة، فضلا عن المساندة المصرية كان لها أثر في النجاح الذي أحرزته. غير أنه إزاء الموقف الحرج الذي تعرضت له السلطنة، أعلن سلوين لويد – وزير الخارجية البريطانية – بأن الحكومة البريطانية ستقدم الدعم العسكري لسلطان مسقط نظرا للصداقة التي تربطها بالسلطان وأسرته، فضلا عن تأمين المصالح البريطانية وخصوصا بالنسبة لشركات النفط البريطانية العاملة في المنطقة[٨٣]. واعتمادا على الدعم البريطاني وقع قمع الحركة على عاتق السيد طارق بن تيمور – شقيق السلطان – الذي تمكن من إسقاط نزوى بعد معارك طاحنة، كما تمكن من السيطرة على معاقل الثوار في الجبل الأخضر بفضل معاونة سلاح الجو البريطاني[٨٤].

المسألة العمانية في المجالين العربي والدولي

على أثر الهزائم الساحقة التي منيت بها قوات الإمامة قرر الإمام غالب بن علي وجماعته مغادرة البلاد، حيث استقروا في مدينة الدمام وأنشأوا فيها حكومة في المنفى[٨٥]، وقدمت الحكومة السعودية لهم الأموال وأصدرت جوازات سفر خاصة بالإمامة، كما أنشأت مكاتب لها في القاهرة ودمشق وبيروت[٨٦]. وبالإضافة إلى تأييد المملكة العربية السعودية وجدت الإمامة مساندة من مصر التي شجعتها على الخروج من عزلتها السياسية. وبصدد ذلك قدمت الإمامة طلبا للانضمام إلى جامعة الدول العربية بهدف إيجاد قاعدة دبلوماسية تنطلق منها[٨٧]، غير أن الدول العربية لم تكن على استعداد للاعتراف بالإمامة في المنفى إلا إذا أثبتت وجودا فاعلا داخل بلادها، ومن ثم قررت الجامعة العربية تأجيل الاعتراف بالإمامة ريثما يتسنى لها دراسة هذا الموضوع، خاصة وأن الإمامة لم تكن مستوفية لشروط الاستقلال الصريح الذي ينص عليه ميثاق

الجامعة، ومن ثم اقتصرت على استنكار العدوان البريطاني عليها[٨٨].

وفي مجال عرض المسألة العمانية على الأمم المتحدة، اتهمت الوفود العربية الحكومة البريطانية بأنها عرضت الشعب العماني للاعتداء المسلح، وذلك على الرغم من أن اتفاقية السيب تنص على استقلال الإمامة عن السلطنة، بينما أكدت الحكومة البريطانية – بوصفها الممثلة لسلطان مسقط– أن هذه الاتفاقية لم تكن بأية حال من الأحوال معاهدة بين دولتين، وإنما كانت من ذلك النوع من الاتفاقيات التي تبرم عادة في مجتمعات الجزيرة العربية بين الحاكم وبعض القبائل الخاضعة له، وأن القوات البريطانية انحصرت مهمتها في مساعدة السلطان بناء على طلبه في إعادة النظام وقمع حركة تمرد كانت تهدد مركزه وتتلقى عونا من الخارج، ولما كانت سيادة السلطان واستقلاله في مسقط وعمان أمراً اعترفت به المعاهدات الدولية، فإن مناقشة المسألة العمانية في منظمة دولية يعد تدخلا في شؤون السلطنة ويشكل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة[٨٩].

ونظرا لما كان يكتنف المسألة العمانية من الغموض والالتباس، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تبد اهتماما إيجابيا بها، فضلا عن أنه لم يكن لكثير من تلك الدول معلومات عنها، ومن ثم استقر الرأي في ابريل ١٩٦٣ على أن يعهد داج همرشولد – السكرتير العام للأمم المتحدة – إلى أحد معاونيه بدراسة المسألة وتزويد الأمم المتحدة بصورة كاملة عن حقيقة الأوضاع في عمان.

وقد وقع اختيار همرشولد على دي ربنج – السفير السويدي في أسبانيا – ليكون ممثلا شخصيا له، ولما كان ذلك المبعوث قد وصل إلى عمان في الوقت الذي كانت فيه قوات السلطنة قد نجحت في قمع الحركة الداخلية، وأكدت وجودها في المناطق الداخلية، فقد كان من الطبيعي أن يؤكد في تقريره عدم وجود أي أثر للإمامة وخضوع المناطق الداخلية لسيطرة مسقط [٩٠].

وفي تقويمنا لحركة الإمامة ينبغي أن نؤكد أنها لم تكن تسير في المجرى الطبيعي لحركة القومية العربية، ولم يكن زعماؤها يؤمنون بالأهداف الوحدوية العربية، إذ إن الطموح الشخصي والرغبة في الزعامة كانت هي الدافع الرئيسي لهم. وليس من شك أن خروج الإمامة من معاقلها الرئيسية في عمان لتمارس نشاطها في أراضي المملكة العربية السعودية قد أثر على حيويتها وأدى إلى تخلي عدد كبير من القبائل عنها نظرا للتعارض الأيديولجي بين الإباضية والسلفية. وحين تورطت مصر في حرب اليمن،

واستأنفت المملكة العربية السعودية علاقاتها بالحكومة البريطانية في عام ١٩٦٣، وظهرت الخلافات واضحة بين مصر والسعودية فقدت الإمامة أنصارها. يضاف إلى ذلك انتشار الوعي السياسي بين الشباب العماني الذي سرعان ما أدرك أن الإمامة بصورتها التقليدية أصبحت لا تتفق مع روح العصر، ولذلك ما كادت الإمامة تختفي من الوجود حتى ظهر طراز مناقض من المعارضة يتشكل من عناصر يسارية متطرفة تمثلت في جبهة تحرير ظفار في عام ١٩٦٤، ولم يتمكن السلطان سعيد بن تيمور من مقاومة تلك الحركة الجديدة، بل إن أسلوبه المتخلف في الحكم كان يساعد على زيادة انتشارها، ومن ثم كان الموقف يقتضي حدوث تغيير جذري في أسلوب الحكم، وهو ما تحقق بالفعل بوصول السلطان قابوس إلى عرش السلطنة في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠.

هوامش الفصل التاسع

١) E. Hertzlet, Treaties between Great Britain and Persia and between Persia and Foreign Powers, London, pp. 112-115.

٢) William Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia (1862-1863) vol. 2, London, 1865, p. 388. See also, Personal Narrative, p. 394.

٣) Percy Sykes, A History of Persia, vol. 2, London, 1915, pp. 423-424.

٤) نور الدين بن حميد السالمي ، **تحفة الأعيان بسيرة آل عمان** ، جـ٢، القاهرة ١٣٣٠٠هـ ، ص ٢٢٥.

٥) Colonel Pelly's Dispatch to the Government of India, August 1866, F.O. 78/5108.

٦) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧.

٧) انظر نص بيعة الإمام عزان بن قيس في المصدر السابق ، نفس الصفحة .

٨) جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤** ، القاهرة ١٩٦٦، ص ص ١٠٣ -١٠٤.

٩) جيران لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا** ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

١٠) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ٢٤٣.

١١) ج . لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٨.

١٢) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦.

١٣) انظر نص المعاهدة فى : Cu . Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads relating to India and Neighboring Countries, vol. XI, Calcutta, 1992, pp. 77-78.

١٤) Arnold Wilson , The Persian Gulf, An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 20th Century, Second Impression, London, 1954, p. 236. See also, John Philby, Arabia, London, 1950, p. 165.

١٥) R. S. Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa (Lecture given to a joint meeting of the Royal Asiatic and Central Asian Societies, July, 1, 1929. Reprinted from the Journal of the Central Asian Society), vol. XVI, 1929, p. 12.

١٦) محمود علي الداود ، **الخليج العربي والعلاقات الدولية** ، القاهرة ٤٦٩١ ، ص ص ١٠٧-١٠٨.

١٧) J. G. Lorimer, Gazeteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Historical Section, Calcutta, 1908-1915, pp. 533-534.

١٨) Aitchison , op. cit., vol. XI , p. 208.

١٩) ج. لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٢.

٢٠) Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War 1898-1914, vol. I, London, 1938, p. 209.

٢١) Earl of Rolandshay, The Life of Lord Curzon, vol. iii, London, p. 47.

٢٢) **سقوط مسقط ، مجلة لغة العرب** ، بغداد ، السنة الثالثة ١٩١٣ ، جـ ٥ ، ص ص ٢٢٠-٢٢٤.

٢٣) **عمان والساحل الجنوبي للخليج "الفارسي"** ، إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات – شعبة البحث – القاهرة ١٩٥٥، ص ٨٢ وما بعدها.

٢٤) F. O. 371/2416, Political Agent, Muscat to Political Resident, Bushire 25th January, 1915.

٢٥) Wendell Phillips, Oman .. A History, London, 1967, p. 161.

٢٦) جمال زكريا قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٦ .

٢٧) F. O. 371/2416, Political Agency, Muscat to Residency, Bushire, 25th January, 1915.

٢٨) Ibid., 7th January,1915.

٢٩) Lord Hardinge, My Indian Years, London, 1948, p. 114 sq.

٣٠) Administration Report of the Persian Gulf Residency for the Year 1918, Delhi, 1918.

٣١) Question of Oman, Report of the Ad-Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly, Distribution General A5846, 1956, p. 80sq.

٣٢) كنا قد أخذنا صورة من هذه الرسالة من مكتب إمامة عمان بالقاهرة .

٣٣) United Nations Official Records, The Relationship between the United Kingdom and Sultanate of Muscat and Oman, Memorandum Submitted to the Committee by the United Kingdom, A5346.

٣٤) Wilfred Thesiger, Arabian Sands of Oman, London, 1959.

٣٥) Eccles, Lecture delivered in Central Asian Society, 27th October, 1927.

٣٦) Bertram Thomas, Arab Rule Under the Al Bu Said Dynasty in Oman and East Africa, London, 1934, pp. 24-25.

٣٧) عن الوضع القانوني لاتفاقية السيب انظر : Treaty of Sib between Sultan of Muscat & Oman and Imam of Oman, Revue Egyptienne de Droit Internationale, vol. XIII. 1957, pp. 120-122.

٣٨) جمال زكريا قاسم، **الأصول التاريخية لقضية عمان**، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٤–١٩٦٥.

٣٩) F.O. 371/13012, Political Agent, Muscat, to Political Resident, Bushire, 10th April, 1924.

٤٠) F.O. 371/13012 Telegram from Senior Naval Officer in the Persian Gulf to Residency 19th October, 1928.

٤١) F.O. 371/13012 Situation in Muscat 30th October 1928. Memorandum from India Office to the Under Secretary of State of India.

٤٢) F.O. 371/14477 Viceroy Foreign and Political Department to Secretary of State for India 28th March, 1930.

٤٣) F.O. 371/17824 Persian Minister Bagher Kazemi to His Majesty's Minister, April 1937.

٤٤) R/1513/1917 Persian Navy Activities, Political Agency, Muscat to Biscoe 26th May, 1931.

٤٥) F.O. 371/13019 India Office to Foreign Office 20th November, 1928.

٤٦) I.O. Muscat 1908-1928, B. 400 . 28th August, 1928.

٤٧) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٥٥–٣٦٠ .

٤٨) Phillips, op. cit., p. 178.

٤٩) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٠ .

٥٠) India Office, Muscat 1908-1928, Administration Report of the Persian Gulf, Delhi, 1920.

٥١) Phillips, op. cit., pp. 178-179.

٥٢) F.O. 371/16248, A. Carter, Deputy Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department to A.P. Trevor, 14th April, 1921.

٥٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٥ وما بعدها .

٥٤) F.O. 371/16248, R. L. Wingate, Political Agent, Muscat to Resident, 7th June, 1921.

٥٥) F.O. 371/16835, His Majesty's Ambassador, Baghdad to the Political Resident at Bahrain, 21th November, 1933.

٥٦) F.O. 371/17276, Biscoe to Foreign Secretary of the Government of India, 12th January, 1931.

٥٧) Pillips, op. cit., pp. 179-180.

٥٨) R/15/3/11, Political Situation at Muscat, British Consulate, Muscat, File no. 11/36.

٥٩) صلاح العقاد ، **التيارات السياسية فى الخليج العربي** ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٣٠٥.

٦٠) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، جـ ١ ، العرض التاريخي، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٣٢١ .

٦١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٥.

٦٢) R/15/1/35/35, Muscat - Omani Relations, Political Agent, Muscat to Political Resident, 4th April, 1932.

٦٣) Letter dated 9th Rabie El Thani 1351-11 August, 1933 from Sheikh Isa to His Britannic Majesty's Consul, Muscat, R/15/1/35/35.

٦٤) محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف ، **عمان تاريخ يتكلم** ، دمشق ١٩٣٦ ، ص ١٤٩.

٦٥) **عمان والساحل الجنوبي للخليج "الفارسي"** ، ص ١٠٥ وما بعدها .

٦٦) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٦.

٦٧) R/15/1/35/25, Muscat - Omani Relations, Political Agent, Muscat to Political Resident, 14th August, 1945.

٦٨) Ibid., Residency to Secretary of State for India, May 1947.

٦٩) James Morris, Sultan in Oman, London, 1961, pp. 24-25.

٧٠) **الوثائق السعودية الخاصة بنزاع البريمي** ، جـ١ ، ص ٧٤٣.

٧١) جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي** ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٢٦وما بعدها.

٧٢) John Kelly, Eastern Arabian Frontiers, London, 1964, p. 142.

٧٣) حافظ وهبة ، **خمسون عاما في جزيرة العرب** ، القاهرة ١٩٦٠، ص ١١٢-١١٣.

٧٤) راجع مذكرات الاحتجاج التي تقدمت بها الحكومة البريطانية ضد الحكومة السعودية في : Arbitration Concerning Buraimi and the Common Frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Memorial Submitted by The Government of the United Kingdom and Northern Ireland, vol. 1, London, 1955, p. 104 sq. انظر أيضا **الوثائق السعودية** ، جـ٢ ص ١٩٤ وما بعدها .

٧٥) John Kirk, Contemporary Arab Politics, New York, 1961, p. 54.



٧٦) Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States, University of Manchster, 1968, pp. 203-204.

٧٧) Kelly, op. cit., pp. 184-185.

٧٨) John Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century, London, 1962, p. 178. Cf. The Buraimi Dispute, Permanent Delegation of Saudi Arabia to the United Nations, A Summary of Facts Regarding British Seizure of Territory in South Eastern Saudi Arabia after terminating Proceedings for Peaceful Settlement, 1955.

٧٩) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٠.

٨٠) James Morris, op. cit., pp. 27-28.

٨١) Pillips, op. cit., p. 197.

٨٢) United Nations Official Records , Letter dated 16th July 1957 from the Sultan of Muscat to Consul General at Muscat Recorded in the United Nations Security Council 20th August 1957, p. 57.

٨٣) Kelly, op. cit., 264.

٨٤) جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي** ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١ ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٨٧.

٨٥) محمود علي الداود ، التطور السياسي لقضية عمان ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ٤٥-٤٦.

٨٦) Phillips, op. cit., p.216.

٨٧) **مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٦ أغسطس ١٩٥٧ بشأن قضية عمان .**

٨٨) جمال زكريا قاسم ، **الأصول التاريخية لقضية عمان** ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٢، القاهرة ١٩٦٤/١٩٦٥.

٨٩) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن** ، الدورة الخامسة والعشرون ، التقرير السنوي للأمين العام ٢٦ سبتمبر ١٩٢٦- ١٥ يونيو ١٩٧٠ ، ملحق رقم ١ .A/8001

٩٠) United Nations Official Publications, vol. XII, 1868, Question of Oman, pp. 296-298.

الفصل العاشر

توحيد سلطنة عمان وبداية عهدها الجديد

تردي الأوضاع الداخلية في السلطنة في عهد السلطان سعيد بن تيمور - نمو حركات المعارضة في ظفار - سياسة السلطان قابوس في قمع حركات المعارضة - المساعدات العسكرية الإيرانية - المساعدات الاقتصادية من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة - دمج إقليم ظفار في الوحدة العمانية - العهد الجديد في سلطنة عمان السياسة الداخلية للسلطان قابوس - خطط التنمية والإصلاح - المشاركة الشعبية في الحكم - العلاقات الخارجية للسلطنة في المجالات الخليجية والعربية والعالمية.

ظل السلطان سعيد بن تيمور قائما بحكم السلطنة منذ عام ١٩٣٢ حتى تنازله عن الحكم في عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من نجاحه في ضم المقاطعات الداخلية من عمان، إلا أن ذلك وضعه أمام مطالب ملحة لبلد عاش سنوات طويلة من العزلة والتفكك، غير أنه لم يكن في مقدوره أو ربما عن عدم رغبته في اللحاق بالعالم المتطور، إذ كان معروفا بعزلته وجموده. وليس من شك في أن الأوضاع الاقتصادية المتأزمة التي كانت تواجهها السلطنة ساعدت على تكريس أوضاع التخلف، إذ لم يكن لديها من موارد سوى دخلها المتواضع من الزراعة ومصايد الأسماك والتجارة، إضافة إلى ما كانت تتحصل عليه من معونة سنوية من الحكومة البريطانية، وعلى وجه خاص معونة زنجبار التي لم تلبث أن توقفت في عام ١٩٥٦ واستبدلت باتفاقية للتعاون العسكري والإنمائي بين بريطانيا والسلطنة في يوليو ١٩٥٨(١). وتنفيذا لتلك الاتفاقية قامت الحكومة البريطانية في العام التالي بإنشاء إدارة للتنمية تحملت الجزء الأكبر من ميزانيتها، واستهدفت تطوير الإمكانات الزراعية، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. كما بدأت شركات النفط بعد أن اطمأنت على سلامة عملياتها التنقيبية بعد قمع حركة الإمامة بتطوير وسائل النقل، واستبدال طرق القوافل بطرق برية حديثة تربط بين الساحل والداخل. غير أن جميع تلك الجهود لم تغير من الواقع المتخلف الذي عاشته السلطنة، أو بالأوضاع الراكدة التي عانت منها فضلا عن عزلتها السياسية(٢).

عزلة السلطنة عن العالم الخارجي

على الرغم من وجود معاهدات كانت تربط السلطنة بدول أخرى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة أالأمريكية وفرنسا وهولندا وغيرها، إلا أن السلطان سعيد بن تيمور لم يكن على استعداد لإقامة تمثيل خارجي لبلاده مبررا ذلك بكثرة النفقات، ومن ثم أوكل تلك المهمة للحكومة البريطانية التي تولت تمثيل السلطنة لدى الدول الأخرى ولدى الهيئات والمنظمات الدولية(٣). كما لم يكن هناك تمثيل قنصلي في أي من الدول باستثناء الهند التي وجدت بها قنصلية تابعة للسلطنة في مدينة بومباي منذ عام ١٩٥٣(٤).

ولعل مما يلفت الانتباه أن السلطنة لم تحرص على إنشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين الدول العربية، ولعل ذلك يرجع إلى أن كثيرا من تلك الدول اتخذت موقفا معارضا لها خلال نزاعها مع الإمامة، وعارضت انضمامها لبعض المنظمات الفنية التابعة للأمم المتحدة. وفي مثل تلك الظروف من العزلة السياسية كان لابد للسلطان سعيد بن تيمور أن يشعر بالقلق عندما أعلنت الحكومة البريطانية في يناير ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب

من الخليج العربي وإنهاء وجودها العسكري قبل نهاية عام ١٩٧١، ومن ثم حاول التقارب مع إمارة أبو ظبي، وبالفعل بحث الحاكمان إمكانية التحاق السلطنة باتحاد إمارات الخليج الذي كانت تجرى أنذاك المباحثات الخاصة بشأن قيامه، غير أن مخاوف السلطان سعيد سرعان ما تغلبت عليه بعد ما لاحظ انفتاح الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي على العالم الخارجي(٥).

التخلف والركود في السلطنة

ومع اتجاه السلطنة إلى تنمية مواردها بالتنازل لباكستان عن ميناء جوادور مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات، إضافة إلى أن البدايات الأولى لاكتشاف النفط منذ عام ١٩٦٣ أخذت تدر موارد جديدة لها، إلا أن السلطان سعيد بن تيمور لم يستغل تلك الموارد لصالح البلاد، وإنما تميز بتقتيره الشديد على الخدمات العامة. ولعل وصوله إلى حكم السلطنة في ظروف مالية واقتصادية بالغة السوء، وما تحمله من عبء الديون الثقيلة التي أرهقت كاهله كانت من وراء حرصه وتقتيره الشديدين، ومما يؤكد ذلك أنه لم يكن في السلطنة طيلة عهده الذي ناهز الأربعين عاما سوى ثلاث مدارس أولية، وأكثر من ذلك كان حريصا على تشجيع الهنود على الإقامة في بلاده في محاولة منه لتغليب العنصر الهندي على العنصر العربي أو حتى على المواطنين العمانيين أنفسهم، ومن ثم أصبح الهنود يشكلون طبقة أصحاب الامتيازات والرأسمالية المحتكرة للتجارة (٦).

ويمكن القول إن سلطنة مسقط عانت من الركود والتخلف واختفى تاريخها المجيد الذي سجلته في الملاحة والتجارة. ويؤكد كثير من المراقبين أن العاصمة كانت تغلق أبوابها عند الغروب، كما كانت أقاليم السلطنة منفصلة بعضها عن بعض، وأكثر من ذلك كانت هناك ضرائب باهظة فيما بينها أدت إلى إعاقة التجارة الداخلية. وكان مما يثير الدهشة فرض كثير من القيود حتى فيما يتعلق بأبسط الحريات الشخصية، ومن ذلك منع شراء السيارات أو الاستماع إلى أجهزة الراديو وتحريم السفر إلى الخارج إلا بإذن خاص من السلطان. ومنذ عام ١٩٥٨ أقدم السلطان سعيد على عزل نفسه في مدينة صلالة، وهي المدينة الرئيسية في إقليم ظفار الذي يشكل الولاية الجنوبية في عمان وأكبر أقاليمها وأهمها من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، والذي اعتبره ملكا خاصا له، حيث احتكر تجارته وموارده لنفسه وفرض الضرائب على سكانه حتى فر الكثيرون منهم ليلتمسوا الخلاص في إمارات الخليج المجاورة. ولم تؤد إقامة السلطان في ذلك الإقليم النائي إلى أي تقدم يذكر، بل زادت مظاهر الركود والعزلة. وقد تعمد السلطان عدم الظهور بين رعاياه حتى راجت الشائعات بوفاته(٧).

نمو حركات المعارضة في ظفار

أدت الأوضاع المتخلفة في سلطنة مسقط وعمان بصفة عامة، وفي إقليم ظفار بصفة خاصة إلى اندلاع حركات المعارضة في ذلك الإقليم منذ عام ١٩٦٣. وقد تأثرت تلك الحركات بالتيارات البعثية والناصرية التي وفدت إليها من أعالي الخليج، كما تأثرت بالايديولوجية الشيوعية القادمة إليها من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية واليمن الجنوبي المجاور لها، وكان مما ساعد على تصاعد حركات المعارضة رفض السلطان الاستجابة للمطالب الإصلاحية التي قدمت إليه في عام ١٩٦٤، مما أدى إلى اتخاذ المعارضة شكلا تنظيميا بتأسيس ما عرف بجبهة تحرير ظفار[٨]. ولم يلبث السلطان أن تعرض في ابريل ١٩٦٦ لمحاولة اغتيال عندما كان يتفقد حرسه الخاص، مما كان له أثر كبير في قمعه لحركات المعارضة بشدة وعنف. غير أن عمليات القمع هذه لم توقف تلك الحركات التي ازدادت قوة وعنفا. وفي سبتمبر من عام ١٩٦٨ دخلت جبهة تحرير ظفار مرحلة جديدة بتحولها إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل، وأصبح واضحا سيطرة العناصر اليسارية على قياداتها ومحاولتهم ربط نشاطها ببقية إمارات الخليج العربي، خاصة بعد أن وجدوا تأييدا من أطراف دولية وأنظمة اشتراكية راديكالية[٩].

عزل السلطان سعيد وتولية قابوس

أدى تصاعد الحركات اليسارية في عمان والخليج العربي إلى لفت الانتباه إلى ضرورة إحداث تغيير في الأنظمة التقليدية في الحكم، ولعل ذلك مما يفسر وصول حكام أكثر استنارة في منطقة الخليج العربي، حيث خلف الشيخ زايد بن سلطان شقيقه الشيخ شخبوط في أبو ظبي في عام ١٩٦٦، وخلف الشيخ خليفة الشيخ أحمد بن ثاني في قطر في فبراير من عام ١٩٧٢. وفي سلطنة مسقط وعمان كان لحركات المعارضة تأثير كبير على التغيرات السياسية التي شهدتها السلطنة منذ بداية عقد السبعينات، إذ كان لتصاعد تلك الحركات ونجاح القائمين بها في السيطرة على بعض المدن والمواقع الهامة في داخل عمان كنزوى وإزكى من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عزل السلطان سعيد بن تيمور بتلك الحركة التصحيحية التي قام بها ابنه السلطان قابوس في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠، وقد وجدت الحركة حماسا وتأييدا كبيرين من الشعب العماني الذي عانى كثيرا من عوامل الركود والتخلف.

قمع حركات المعارضة في ظفار

على الرغم من أن خبرة السلطان قابوس وتعليمه العسكري في كلية ساند هرست كانا يؤهلانه للتصدي للمواجهة العسكرية لحركات المعارضة، إلا أنه اختط برنامجا يجمع بين الوسائل السياسية المرنة وبين الوسائل العسكرية في الوقت نفسه. ويمكننا توضيح هذا البرنامج في العناصر الرئيسية التالية :

أولا : إصدار عفو عام عن جميع رعايا السلطنة الذين كانوا يعارضون أباه السلطان سعيد بن تيمور.

ثانيا : العمل على عزل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والحيلولة دون وصول الدعم المادي الذي كانت تقدمه للقائمين بحركات المعارضة.

ثالثا : إنهاء الوضع الانعزالي لإقليم ظفار ودمجه في كيان السلطنة باعتباره يشكل الولاية الجنوبية.

رابعا : وضع خطة شاملة للتنمية بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة بصفة عامة وفي إقليم ظفار بصفة خاصة.

خامسا : المواجهة العسكرية الصارمة للذين يستمرون قائمين بالتمرد ولم يستجيبوا للعفو العام الذي أعلنه السلطان(١٠).

ومع أن برنامج السلطان قابوس كان يجمع بين المرونة والشدة فضلا عن تحقيق التنمية والإصلاح، إلا أنه لقي انتقادا شديدا من قبل العناصر اليسارية التي هاجمت هذا البرنامج، كما هاجمت الطريقة التي وصل بها السلطان قابوس إلى السلطة واعتبرتها بمثابة تدعيم للقوى المضادة للثورة عن طريق التغيرات أو الانقلابات السياسية المصممة أساسا بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة التقليدية القائمة في الخليج، وأن البرنامج الذي وضعه السلطان قابوس يعد جزءا من مخطط إمبريالي يهدف إلى القضاء على الثورات التحررية، وذلك بتشجيع منطق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بدلا من منطق الثورة الذي ينبغي أن تكون له الفاعلية في مجتمع وصلت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حالة من التردي. ومهما يكن هناك من انتقادات فإن الأمر الذي لا شك فيه أن تلك الاستراتيجية التي اختطها السلطان قابوس بذكاء كان لها أثر كبير في انهيار حركات المعارضة والتقدم نحو خطى التقدم والإصلاح(١١).

الأسلوب السلمي في قمع حركات المعارضة

استهل السلطان قابوس خطته السلمية في أول سبتمبر ١٩٧٠ بإعلانه العفو العام عن القائمين بالمعارضة، ووعده أي ظفاري مرتبط أو بالأحرى متورط في حركة التمرد بمعاملة حسنة، وأكثر من ذلك إعطاؤه منحة مالية تزداد قيمتها فيما لو سلم سلاحه. وبعد مرور ما يقرب من عامين كان يعاد تسليح المستجيبين للعفو السلطاني وإعادتهم إلى المناطق التي وفدوا منها أساسا حينما يثبت ولاؤهم للسلطنة، ومن ثم يصبحون أعضاء في الميليشيا القبلية التي عهد إليها بحفظ الأمن والسلام. وبالإضافة إلى ذلك أعلن السلطان قابوس فتح مدينة صلالة وإلغاء قيود السفر من ظفار إلى خارجها، إلى جانب الوعد بتحقيق المطالب الرئيسية وفق برنامج إصلاحي اجتماعي.

كان لتلك الإجراءات التي اتخذها السلطان قابوس صداها الواسع على الظفاريين، ولعل أكبر الآثار التي نجمت عنها أنها أعطت منفذا لمعارضي الاتجاهات الماركسية من رجال القبائل المحافظين الذين أرغموا على الانتماء للجبهة. وحقيقة الأمر أن معارضة الظفاريين للخط الماركسي كانت واضحة في العديد من المؤتمرات الشعبية التي عقدت قبل وصول السلطان قابوس إلى الحكم، وعلى الرغم من ذلك فلم يكن أمام أهالي ظفار من خيار إلا الإذعان للقرارات الماركسية التي كانت تتخذها جبهة تحرير عمان والخليج، أو الخروج إلى حكم السلطان سعيد بن تيمور المنغلق، ومن ثم فحين أصدر السلطان قابوس العفو العام للقائمين بحركات التمرد، فإنه كان بذلك يعطي الضوء الأخضر لمعارضي الاتجاهات الماركسية، إلى درجة أن الجبهة نفسها أخذت تواجه انشقاقا خطيرا بين جناحيها الماركسي والمحافظ، الأمر الذي يمكن تبينه من المؤتمر الذي دعت إليه في مدينة «درمات» في الخامس عشر من سبتمبر ١٩٧٠، والذي كشف عن عمق الخلاف بين الفريقين ووضح فيه غلبة الاتجاه المعتدل، حيث تم الاتفاق في ذلك المؤتمر على التوقف عن كل نشاط ماركسي واحترام التعاليم الإسلامية وتشكيل لجان تحقيق للمرشدين العقائديين المتطرفين. وعندما تبين للجناح المعتدل أن ذلك الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، أخذ الكثيرون ينفضون عن الجبهة ويسلمون أنفسهم لقوات السلطنة، في الوقت الذي واجهت فيه القيادات الماركسية ذلك الخروج بإصدار قرارات نصت على إعدام كل من يستجيب للعفو العام الذي أصدره السلطان قابوس، وتم بالفعل تنفيذ أحكام الإعدام على مجموعة من الظفاريين وصلت إلى ما يقرب من أربعين شخصا. وعلى الرغم من أسلوب العنف الذي مارسته الجبهة فقد تزايدت أعداد المستجيبين للعفو

السلطاني، إذ لم يكد يمضي وقت طويل على صدور ذلك العفو حتى تبين أن أكثر من ألف ظفاري بادروا بتسليم أنفسهم وسلاحهم، ولم يلبث هؤلاء أن انخرطوا في القوات السلطانية ضد قوات الجبهة.

ومع أن سياسة العفو حققت نتائج إيجابية، إلا أنها كانت تواجه العديد من العقبات بحيث كان السلطان مضطرا إلى تجديد تلك السياسة على فترات متقاربة بهدف اجتذاب أكبر عدد ممكن من المتمردين، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تشدد قيادات الجبهة في توقيع العقوبات على كل من يقع تحت يدها من الخارجين عليها، كما تم إعدام المئات من المشتبه في عدم ولائهم لها في مناطق ظفار المختلفة، و أودع الكثيرون في سجن الحوف وانتزع أبناؤهم قسرا وسجلوا في مدرسة لينين حيث وضع لهم برنامج خاص عرف ببرنامج إعادة التثقيف(١٢).

وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي اتخذتها الجبهة فقد أخذ القلق ينتاب عناصرها القيادية، وهو أمر يرجع إلى مصداقية السلطان قابوس في إعلانه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماسه الشديد للإصلاح إلى درجة استخدام جزء كبير من موارد السلطنة من النفط التي بدأت تتدفق في ذلك الوقت لصالح إقليم ظفار، مما أدى إلى تخلي الكثيرين عن الجبهة التي أخذت تعاني بالفعل من ظهور سلطان مصلح.

الأسلوب العسكري في قمع حركات المعارضة

لم تكن الوسائل السلمية التي لجأ إليها السلطان قابوس كافية وحدها لقمع حركات التمرد القائمة في ظفار، ومن ثم كان الاتجاه إلى استخدام الأسلوب العسكري الذي أثبت أنه كان أكثر حسما في قمع تلك الحركات من جذورها. وترتب على ذلك تصاعد العمليات العسكرية التي لم تتوقف إلا في عام ١٩٧٦، والتي كانت تدور في ظروف بيئية قاسية استنفدت جانبا كبيرا من قوة السلطنة ومواردها.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أنه على الرغم من أن العمليات القتالية بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطان سعيد بن تيمور إلا أن العمانيين لم يعلقوا كثيرا من الأهمية على ما كان يحدث في ظفار، وذلك بحكم انعزال الإقليم وصعوبة الوصول إليه، ومن ثم كان اهتمام السلطان السابق يتركز أساسا على استخدام القوات البريطانية وخاصة من سلاح الجو الملكي البريطاني، ولكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت في عهد السلطان قابوس حين أدرك العمانيون أهمية وقف القتال لما يسببه من خسائر

فادحة ليس فقط في الأرواح وإنما في استنفاده ما يقرب من ثلث الميزانية العامة للسلطنة والتي لم تكن تتجاوز في عام ١٩٧٤ أكثر من ثلاثمئة مليون جنيه استرليني.

وعلى أثر وصول السلطان قابوس إلى عرش السلطنة حرص على استغلال خبراته العسكرية لإعادة تنظيم قواته الدفاعية التي ضاعف من أعدادها وأصلح معداتها واستخدم رجال القبائل الموالية له بدلا من المرتزقة من عناصر البلوش والزيجلوس، كما وجه اهتماما خاصا بالسلاح الجوي واستقدم من أجل ذلك ضباطا إنجليز وباكستانيين[١٣]. ولعل الدافع من وراء الاهتمام الذي أولاه السلطان قابوس لقواته الدفاعية كان يرجع إلى تصاعد العمليات العسكرية، إذ لم تكد تمضي بضعة أشهر على تقلده الحكم حتى أحرزت الجبهة انتصارات حاسمة على قوات السلطنة التي اضطرت إلى التراجع وراء الأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بمدينة صلالة عاصمة إقليم ظفار تاركة الجبال والسهول في أيدي مقاتلي الجبهة، غير أن الفترة الموسمية بما يكتنفها من ضباب وأمطار ساعدت قوات السلطنة مع بداية عام ١٩٧٢ على تعزيز إمداداتها ومراكز اتصالاتها اللاسلكية، إلى جانب تخلي بعض العناصر القيادية عن الجبهة استجابة للعفو الذي أعلنه السلطان قابوس غداة تسلمه الحكم.

وعلى الرغم من أن ميزانية السلطنة كانت لا تزال متواضعة، إلا أن السلطان استغل دخله المحدود آنذاك من النفط لتزويد قواته بالأسلحة الحديثة التي ساعدته على استئناف عملياته العسكرية في الجبال والسهول. وكان على قوات السلطنة لكي تبسط سيطرتها على الإقليم أن تواجه الخبرات القتالية العالية التي كان يتمتع بها مقاتلو الجبهة التي تلقوها أساسا من بعثات التدريب الصينية.

ونتيجة لاستمرار مقاتلي الجبهة في عملياتهم العسكرية، كان على السلطان قابوس أن يطلب المساعدة من الإنجليز الذين كانت تربطهم بالسلطنة اتفاقية تعاون فني وعسكري منذ يوليو ١٩٥٨. ولم تكن الحكومة البريطانية على الرغم من تنفيذها لسياسة الانسحاب من الخليج قد تخلت بعد عن بعض قواعدها الجوية التي كانت لا تزال قائمة في كل من مصيرة وصلالة، وفضلا عن ذلك فقد تلقى السلطان عونا عسكريا من المملكة الأردنية الهاشمية، كما تلقى مساعدة عسكرية هامة من إيران وإن كانت تلك المساعدة الأخيرة لم تجد ترحيبا من الدوائر العربية الخليجية خوفا من السياسة التوسعية للشاه، وإن كان مما يبرر هذه المساعدة في نظر السلطان قابوس ضرورة مواجهة خطر التحالف القائم بين الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وبين

حزب تودة الشيوعي الإيراني، وخاصة بعد أن تأكد هذا التحالف باللقاء الذي تم بين الطرفين في ١٨ يناير ١٩٧١، والذي اتفق فيه على الكفاح ضد شاه إيران والمخططات الأنجلو أمريكية في منطقة الخليج(١٤).

ترتب على المساعدات العسكرية التي قدمت إلى السلطنة أن أخذ مقاتلو الجبهة يعززون مواقعهم الدفاعية بالاستعانة بحلفائهم من جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية إلى جانب تلقي الدعم من جمهورية الصين الشعبية التي لم تكن قد تخلت بعد عن تقديم مساندتها للجبهة، وقد تمكن مقاتلو الجبهة بفضل تلك المساعدات من استئناف عملياتهم الهجومية في مايو ١٩٧٢، بينما تمكنت قوات السلطنة من تدعيم مواقعها في سرفيت الواقعة على الحدود بين ظفار وجمهورية اليمن الديموقراطية. وكان الهدف من ذلك عرقلة وصول المؤن والذخائر التي كانت تصل إلى مقاتلي الجبهة عن طريق تلك المدينة. غير أن القوات العسكرية التابعة للجبهة استطاعت على الرغم من ذلك حصار الحامية السلطانية في سرفيت، كما تمكنت من السيطرة على مدينة مربط الواقعة إلى الشرق منها، وترتب على ذلك أن فقدت السلطنة عددا كبيرا من مقاتليها كما أسر المئات من رجالها. غير أن تلك الانتصارات التي أحرزتها الجبهة سرعان ما فقدت قيمتها إزاء الضربات الجوية العنيفة والمتتالية التي وجهتها قوات السلطنة ضد معاقل تجمع المتمردين في الحوف في يوليو ١٩٧٢، ولم تلبث أن تمكنت من إعادة سيطرتها على كل من سرفيت ومربط (١٥).

ولعل الانتصارات التي حققتها السلطنة كانت دافعة للجبهة للتخطيط لانقلاب في نظام الحكم، غير أن تلك المحاولة الانقلابية التي وضع توقيت لها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ كان مصيرها الفشل الذريع، وتم القبض على كثير من عناصرها. وقد كشفت التحقيقات التي أجريت أن المؤامرة كانت تستهدف القيام بحملة اغتيالات واسعة النطاق ضد السلطان ومستشاريه والولاة والضباط وحتى كبار التجار(١٦). وقد شملت حركة الاعتقالات التي قامت بها السلطنة عشرات من المنتمين لجبهة تحرير عمان والخليج العربي بلغ عددهم سبعة وسبعين متهما قدموا للمحاكمة السريعة في يناير ١٩٧٣، صدرت أحكام الإعدام على عشرة منهم، بينما صدرت أحكام بالسجن المؤبد أو لمدد مختلفة بالنسبة لبقية المتهمين. وقد كشفت تلك المحاكمات عن كثرة التنظيمات والخلايا السرية للجبهة الشعبية التي امتدت إلى مسقط ونزوى والرستاق .

ومع توالي الضربات العسكرية العنيفة التي أخذت تعاني منها الجبهة الشعبية خلال عام ١٩٧٤، بادرت إلى إحداث تحول سريع في استراتيجيتها، حيث أصدرت في المؤتمر الطارئ الذي عقدته في أغسطس ١٩٧٤ بيانا أعلنت فيه تغيير اسمها من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان فقط، وكان الهدف من ذلك مهادنة دول الخليج العربية(١٧).

وقد اتجهت الجبهة بعد اتخاذها الاسم الجديد إلى تكثيف هجماتها ضد السلطنة التي اضطرت إلى الاستعانة بقوات إيرانية، مما دعا حركة المعارضة إلى تشديد حملاتها الإعلامية ضد إيران التي اعتبرتها رأس حربة للإمبريالية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وخاصة لما كانت تتجه إليه في ذلك الوقت من فرض هيمنتها السياسية والعسكرية ونزع الصفة العربية عن الخليج، كما شددت الجبهة حملاتها ضد المملكة العربية السعودية التي اتهمتها بالتواطؤ مع إيران على قمع الحركة الثورية في عمان، لما هو معروف عنها من عداء تقليدي للحركات الثورية التقدمية(١٨). وقد اتضح ذلك من البيان الصادر عن المؤتمر الوطني العام الذي عقد في عدن في الخامس من أغسطس ١٩٧٤ الذي ركز على الأوضاع في سلطنة عمان على وجه خاص، وإن كان قد تناول الأوضاع في منطقة الخليج بشكل عام، حيث أكد أن المخطط الإمبريالي يهدف إلى إيجاد قوى إقليمية يوكل إليها مهمة الدور القمعي الذي كانت تقوم به الإمبريالية البريطانية، فضلا عن تحديث الأنظمة العشائرية وإعطائها الاستقلال الشكلي وإبرازها كدول مستقلة في المجالين العربي والدولي. وأدان بيان الجبهة وجود الضباط والمستشارين الإنجليز والقواعد العسكرية في مصيرة وصلالة، وما تعمد إليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من دعم لتلك القواعد، كما وجه البيان انتقادا عنيفا للسلطنة لفتحها الأبواب للأفاقين من صائدي الاحتكارات والامتيازات النفطية، وأن ما يهدف إليه العهد الجديد في السلطنة بما أعلنه من سياسة إنمائية إصلاحية هو تمييع الوضع الثوري وامتصاص النقمة الشعبية وسحب الجماهير من حول الجبهة(١٩).

ولم تلبث الجبهة الشعبية لتحرير عمان أن أفصحت عن برنامج متكامل عبرت فيه عن المطالب التي تدعو إليها بالتعاون مع أصدقائها في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. وكان من بين تلك المطالب استبعاد القوات العسكرية الإيرانية، وترحيل الضباط الإيرانيين والمستشارين الإنجليز الذين وصل عددهم إلى أربعمئة وخمسين

شخصا كانوا يعملون في القوات الدفاعية للسلطنة. وفضلا عن ذلك فقد طالبت الجبهة بحق الشعب العماني في تقرير مصيره، وانتقدت ما يقال حول ديموقراطية الإنجليز أو العهد الجديد في السلطنة، ونادت بإرساء قواعد صحيحة للمشاركة الشعبية في الحكم بما يؤدي إلى قيام جمهورية ديموقراطية على غرار جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، كما طالبت بإلغاء الاتفاقيات القائمة بين السلطنة وبريطانيا وغيرها من الدول الإمبريالية الأخرى إلى جانب العمل على تصفية القواعد الأجنبية من عمان وجزر الخليج المحتلة (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى)، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء الاستخبارات البريطانية والأمريكية والأردنية والإيرانية، إلى جانب إلغاء الأحكام العرفية وكفالة حق المواطنين في حرية السفر والانتقال وعودة العمانيين المنفيين إلى وطنهم.

وبالإضافة إلى تلك المطالب السياسية احتوى البرنامج الوطني للجبهة على العديد من المطالب الاقتصادية والاجتماعية، حيث أشار إلى أهمية القضاء على العلاقات الاسترقاقية، وتحرير المرأة من القهر السياسي والاجتماعي والأسري، وكفالة حق كل مواطن في العيش الكريم. كما دعا البرنامج إلى محاربة الفساد الأخلاقي والإداري والسياسي وبناء قاعدة اقتصادية سليمة، وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط. وفضلا عن ذلك فقد دعا البرنامج إلى تأميم البنوك وشركات التأمين، وتشريع قوانين للعمل وتحرير الفلاحين وإنشاء نقابات عمالية مع كفالة حق العمال في الإضراب ومراعاة تمثيلهم في مجالس إدارات المؤسسات والشركات، إلى جانب تحقيق بعض الأهداف القومية ومن بينها التحالف مع قوى الثورة الفلسطينية، وتقديم العون للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم في العودة إلى أراضيهم المحتلة، والقضاء على الدولة العبرية في فلسطين[٢٠].

وعلى الرغم مما تضمنه برنامج الجبهة الشعبية لتحرير عمان من بعض المطالب المعتدلة، إلا أن كثيرا من تلك المطالب تميزت بالتطرف الشديد مما أدى إلى إثارة عداء الأنظمة الخليجية، **ولعل ذلك مما يفسر المساعدات المالية التي قدمت للسلطنة من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لمعاونتها في تنفيذ** برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تتردد في تقديم مساعدتها العسكرية للسلطنة، إلا أن الصعوبة التي واجهتها هي عدم استطاعتها التدخل

عسكريا وخاصة بعد عام ١٩٧١ – وهو التاريخ الذي تخلت فيه عن التزاماتها العسكرية والدفاعية في منطقة الخليج العربي بصفة عامة – ومن ثم انحصرت المساعدات البريطانية في إمداد السلطنة بضباط إنجليز عن طريق التعاقد، إلى جانب إبرام صفقات الطائرات والأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة. وقد يكون حقيقة أن بريطانيا رغم تنفيذها لسياسة الانسحاب قد أبقت على بعض قواعدها الجوية في صلالة ومصيرة، إلا أن مصالحها أخذت تتضاءل تدريجيا وظهر ذلك واضحا حين زار السلطان قابوس العاصمة البريطانية في عام ١٩٧٦ على أثر قمعه لحركات التمرد في ظفار، حيث لم يجد صعوبة في إقناع الحكومة البريطانية بتصفية القواعد العسكرية التي كانت لها في السلطنة وتم ذلك بالفعل في مارس ١٩٧٧.

المساعدة الإيرانية في قمع حركات المعارضة في ظفار

بينما اقتصرت المساعدات البريطانية للسلطنة على تقديم المعونات الفنية والعسكرية، قامت إيران بالتدخل العسكري المباشر، وذلك بعد أن نجح السلطان قابوس في كسب الشاه إلى جانبه، وبالتالي تمكن من الاستعانة بالقوات العسكرية الإيرانية، وخاصة سلاح الطيران الإيراني في قمع حركات التمرد.

ومن المعروف أن الشاه محمد رضا بهلوي كان يبدي اهتماما متزايدا بالأوضاع الأمنية في منطقة الخليج، وخاصة بعد تنفيذ بريطانيا لسياسة الانسحاب، وكان يخشى على وجه خاص مما يمكن أن يتعرض له مضيق هرمز من أخطار في حالة نجاح المتمردين في إيجاد نظام راديكالي في عمان، وما قد يؤدي إليه ذلك من تهديد لأمن الخليج، فضلا عن أن معظم صادرات النفط تمر عبر مضيق هرمز إلى خليج عمان، إذ من الملاحظ أنه على الرغم من وجود أنابيب للنفط إلا أنها كانت لا تفي بالاحتياجات المتزايدة لنفط الخليج، ومن ثم ظل مضيق هرمز – ولا يزال – يشكل أهمية استراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت الشاه إلى تقديم مساندته للسلطنة، حيث تسيطر كل من سلطنة عمان وإيران على جانبي المضيق الشرقي والغربي. ولم تكن إيران وعمان وحدهما المعنيين بسلامة المضيق، بل كانت تعني دول الخليج العربية التي لم تتردد في تقديم دعمها المالي للسلطنة(٢١).

استجاب الشاه استجابة سريعة للمشكلات التي تواجهها السلطنة مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان، وخاصة لما عرف عنه من عداء شديد للحركات الراديكالية، ومن ثم أبدى

استعداده لكي تساهم إيران بما لديها من وسائل تقنية حديثة وبقوات عسكرية وطائرات حربية تمكنها من القيام بدور إيجابي في حرب الجبال. وقد قدر عدد الجنود الإيرانيين الذين وصلوا إلى ظفار بعشرة آلاف جندي على أقل تقدير، ولعل أهم ما يمكن ملاحظته بصدد ذلك أن المساعدات الإيرانية العسكرية أخذت حجما أكبر من حجم الحركة القائمة في ظفار، ويرجع السبب في ذلك إلى تصاعد النفوذ السوفييتي، وخاصة بعد توقيع السوفييت معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق في ابريل ١٩٧٢، وبعد الانقلاب الذي حدث في أفغانستان وما نتج عنه من إعلان الجمهورية في عام ١٩٧٤، كما كان الشاه يخشى إلى جانب ذلك من النظام البعثي في العراق، وفضلا عن ذلك كان يبدي توجسا من احتمال تعاظم دور المملكة العربية السعودية إذا ما تقاعس عن القيام بدوره في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج (٢٢).

وعلى الرغم من أن السلطان قابوس كان مضطرا لقبول المساعدة الإيرانية العسكرية، إلا أنه كان يقدر في الوقت نفسه ردود فعل تلك المساعدة على جيرانه من دول الخليج العربية، وكذلك من الدول العربية الأخرى، كما كان يقدر أيضا سوء وقعها على العمانيين أنفسهم الذين يكرهون الفرس لرواسب نفسية تخلفت عن ذكريات تاريخية، نتيجة لما تعرضت له بلادهم من غزوات فارسية متكررة عبر تاريخها الطويل.

غير أنه مع تقدير السلطان قابوس لتلك الاعتبارات، إلا أنه وجد أن الضرورة العسكرية تفرض عليه قبول تلك المساعدة، وخاصة أن إيران كانت تمتلك في ذلك الوقت ترسانة ضخمة من الأسلحة الحديثة، وبالفعل كانت المساعدة العسكرية الإيرانية مؤثرة في قمع حركات المعارضة في ظفار، وذلك بداية من عام ١٩٧٣ الذي أخذت تتدفق فيه العديد من الطائرات الحربية الإيرانية، وفي نهاية ذلك العام وصلت قوات إيرانية برية تمكنت من تأمين الطريق الجبلي الوعر الموصل من صلالة إلى تومرت، وهو الطريق المعروف عسكريا بالميدواي، وبذلك أمكن إعادة فتح ذلك الطريق الذي كان يسيطر عليه ثوار الجبهة، وعد ذلك من أهم الإنجازات التي تحققت من وراء المساعدات العسكرية الإيرانية، يضاف إلى ذلك ما قامت به الطائرات الحربية الإيرانية من دور في الإغارة على مقاتلي الجبهة في الجبال، وكان ذلك بفضل استخدام أسطول من طائرات الفانتوم التي وصلت إلى ظفار على أثر زيارة السلطان قابوس لشاه إيران في عام ١٩٧٤. ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من تداعي مركز مقاتلي الجبهة نتيجة الضربات المتلاحقة التي وجهت إليهم، فقد ظلت القوات الإيرانية باقية في السلطنة حتى أعلن عن

انسحابها في يناير ١٩٧٧، وإن استمرت بعض فرقها لعام آخر، كما استمرت الطائرات الإيرانية في مراقبة الأوضاع في ظفار[٢٣].

المساعدات السعودية لقمع الحركة في ظفار

استطاع السلطان قابوس إلى جانب حصوله على المساعدات العسكرية الإيرانية الإفادة من المساعدات الاقتصادية التي قدمت له من المملكة العربية السعودية، التي استجابت للمشكلات التي كان يواجهها في أعقاب وصوله إلى السلطة، ففي خلال زيارته للرياض في ديسمبر من عام ١٩٧١ وعده الملك فيصل بتقديم العون المالي للسلطنة، وفي العام التالي استقبل السلطان قابوس بعثتين سعوديتين وفدتا إلى مسقط، حيث تم الاتفاق على صفقات من الأسلحة قدرت بأكثر من خمسة عشر مليونا من الدولارات الأمريكية، كما قدمت المملكة العربية السعودية مئة مليون دولار لتعبيد الطرق في ظفار مساهمة منها في التنمية الشاملة للإقليم.

المساعي الدبلوماسية لإنهاء دعم اليمن الجنوبية لجبهة ظفار

بالإضافة إلى الوسائل السلمية والعسكرية التي انتهجها السلطان قابوس في تعامله مع مقاتلي الجبهة، عمد إلى استخدام المساعي الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر بين السلطنة وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، ولعل ذلك يفسر الزيارة التي قام بها إلى الجماهيرية الليبية في يناير ١٩٧٣، والتي كان يهدف من ورائها إلى حفز الرئيس الليبي للضغط على اليمن الجنوبية لوقف مساعدتها للجبهة، غير أن تلك المحاولة لم يقدر لها النجاح حيث استمرت العلاقات متوترة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية مما دفع السلطان قابوس إلى طلب وساطة الجامعة العربية التي بادرت بتشكيل لجنة للسعي لحل الخلاف بين البلدين. وعلى حين أصر ممثلو السلطنة على أن جمهورية اليمن الجنوبية هي التي تتحمل مسؤولية الخلاف بينها وبين السلطنة نتيجة دعمها لثوار الجبهة الشعبية بالأسلحة والأموال وتسهيل انطلاقهم من أراضيها المتاخمة لحدود السلطنة، أصرت جمهورية اليمن الجنوبية بأنه لا علاقة لها بالأوضاع القائمة في ظفار، كما أنها ليست طرفا في المشكلات القائمة بين السلطنة والجبهة الشعبية لتحرير عمان[٢٤].

وبينما لم تنجح الجامعة العربية في مساعيها، كان للمملكة العربية السعودية دور إيجابي في إنهاء الخلافات القائمة بين الدولتين، وكان مما ساعدها على ذلك أنها كانت

على وشك إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، فضلا عن المساعدات المالية السخية التي قدمتها لها. وكان من نتيجة الوساطة السعودية توقيع اتفاقية في ١١ مارس ١٩٧٦ بين سلطنة مسقط وجمهورية اليمن الجنوبية. وليس من شك في أن التوصل لتلك الاتفاقية كان يعني إنهاء دعم اليمن الجنوبية للجبهة الشعبية مما أدى إلى انهيار واضح في موقفها واستسلام العديد من قياداتها للسلطنة. وهكذا لم يمض عام ١٩٧٦ حتى تمت التصفية النهائية للجبهة باستخدام الوسائل السلمية والعسكرية والدبلوماسية(٢٥).

دمج إقليم ظفار في الوحدة العمانية

كان من الطبيعي بعد القضاء على حركات المعارضة أن يعلن السلطان قابوس في العيد الوطني السادس للسلطنة في نوفمبر ١٩٧٦ دمج إقليم ظفار في الوحدة العمانية. وقد أتاح ذلك الدمج تمتع سكان الإقليم بالعديد من المكاسب التي حرموا منها وقتا طويلا، بعد أن أتيح لهم تحت رعاية السلطان قابوس – الذي ولد في ظفار ومن أم ظفارية – أن يأخذوا جانبا لا بأس به من المشاركة في الحكم والإدارة، ففي عام ١٩٧٥ كان هناك أربعة وزراء ظفاريين من أربعة عشر وزيرا، كما استطاع السلطان قابوس أن يقضي على ما كان متواترا لدى العمانيين أن أهالي ظفار مواطنون من الدرجة الثانية. وقد أثبتت البرامج التنموية والخطط الإصلاحية أن المصالح الاقتصادية أكثر قوة واستمرارا.

خطط التنمية والإصلاح في إقليم ظفار

ليس من شك في أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تعد من أهم العوامل التي تساعد على مواجهة الأفكار والمبادئ الراديكالية التي تجد لها مجالا خصبا في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا، ومن ثم كان تركيز السلطنة واضحا على دفع خطط التنمية والإصلاح في إقليم ظفار الذي وضع له برنامج تنموي خاص به. ولعل ما يؤكد ذلك أنه في الخطة الخمسية الأولى ١٩٧١-١٩٧٥ حصل الإقليم على ٢٥ ٪ من مبالغ التنمية التي خصصت للسلطنة، كما حصل على جانب كبير من المساعدات المالية التي قدمت من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت ما يقرب من ثمانية عشر مليون دولار أمريكي استخدمت في حفر الآبار وبناء شبكة ضخمة من الخطوط البرية. كما وافق السلطان قابوس على برنامج التنمية الشاملة الذي تقرر في اجتماع المجلس الأعلى للاقتصاد والتخطيط الذي عقد برئاسته في مدينة صلالة في

١٨ أكتوبر ١٩٧٢، والذي تضمن تحقيق العديد من الأهداف التي كان من أبرزها أن يصبح الإقليم مكتفيا ذاتيا بحلول عام ١٩٨٠ وذلك بتنمية ثرواته الطبيعية. وكان السلطان قابوس حريصا عند إعداد هذا البرنامج التنموي على غرس روح الوحدة الوطنية وبناء مجتمع ينعم فيه الجميع بالأمن والرخاء.

وقد تضمن البرنامج الإنمائي مد إقليم ظفار بالخدمات والمرافق العامة، وإنشاء شبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية لربطه ببقية أقاليم السلطنة. كما عني البرنامج بتدعيم الحكم المحلي وإنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب التلاميذ بداية من سن السابعة حتى الثانية عشرة إلى جانب ٥٠٪ من الإناث في نفس السن، وتوفير المدارس الإعدادية لـ ٥٠ ٪ من الأولاد حتى سن الخامسة عشرة، إلى جانب توفير فرص لتعليم الكبار الذين حرموا من التعليم في حداثتهم، مع الاهتمام بالمدارس والمعاهد التكنولوجية والمهنية لمواجهة احتياجات التنمية في الإقليم، وبالإضافة إلى ذلك وجهت العناية بالخدمات الصحية وتكثيف الحملات الوقائية لمعالجة سوء التغذية والأمراض السارية.

وعلى الرغم من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ظفار فقد استطاعت خطط التنمية والإصلاح أن تقطع أشواطا بعيدة المدى في تحسين أوضاع الإقليم، وذلك في خلال فترات زمنية وجيزة نتيجة لما أغدقته السلطنة بسخاء على تنفيذ تلك الخطط. وفي الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠ اختصت ظفار وحدها بـ ٢٧ ٪ من ميزانية التنمية في السلطنة والتي تركزت بصفة خاصة على تنمية الزراعة في الإقليم حيث تتوافر عناصرها الرئيسية من خصوبة التربة ووفرة المياه والأمطار. وهكذا استطاع السلطان قابوس بفضل برامج التنمية أن يقوي من سلطة الحكومة في ظفار، كما استطاع بقضائه على حركات المعارضة والتمرد أن يعيد للسلطنة هيبتها وينطلق بخطوات أسرع في بناء الدولة العمانية الحديثة.

العهد الجديد في سلطنة عمان

يكاد يتفق العمانيون فيما بينهم على أنه لم يكن هناك شيء قبل تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد السلطنة، وأن بلادهم أعيد بعثها في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠، فهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة في التاريخ العماني حيث أعيد بناء السلطنة من جديد[٢٦]. ولعل من أهم القرارات التي اتخذها السلطان قابوس فور توليه الحكم إلغاء التسمية القديمة للسلطنة وهي سلطنة مسقط وعمان واتخاذ التسمية الجديدة وهي

سلطنة عمان التي تؤكد وحدة السلطنة. ولم يكن الأمر مجرد اتخاذ قرار نظري وإنما الأهم من ذلك ما عكف السلطان قابوس على تحقيقه من إيجاد صلة وثيقة بين الساحل والداخل عن طريق مد شبكة من المواصلات التي ربطت أجزاء السلطنة وأشعرت العمانيين بوحدتهم وتماسكهم.

وعلى الرغم من الإنجازات الضخمة التي استطاع السلطان تحقيقها في فترات زمنية قياسية، إلا أن ذلك لم يكن بمنأى عن المشكلات التي واجهها غداة وصوله إلى سدة الحكم. وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا المقام إلى أن الأيام الأولى للسلطان قابوس في مستهل عهده بالسلطة كانت أياما عصيبة، إذ من المعروف أنه ظل سنوات عديدة في صلالة تحت الأسر المنزلي لوالده السلطان سعيد بن تيمور، ولم يكن له في خلالها أدنى اتصال بالعمانيين الذين قدر له أن يحكمهم، وظلت اتصالاته محدودة إلا بعدد قليل من الوافدين المختارين بعناية من قبل أبيه، ومن ثم لم تكن لديه خبرة أو ممارسة سابقة لشؤون الحكم[٢٧].

ومن المعروف أن السلطان قابوس تلقى تعليمه في إحدى المدارس الأولية في مدينة صلالة ثم أوفد إلى بريطانيا، وفي عام ١٩٦٣ تخرج من الأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هرست وحين عاد إلى بلاده في عام ١٩٦٤- وكان قد بلغ التاسعة والعشرين من عمره -توجس أبوه خيفة منه لمجرد أنه درس في بريطانيا، ولذلك قرر تحديد إقامته في إحدى القلاع القريبة من صلالة[٢٨]. وفي خلال الفترة التي سبقت توليه السلطة أظهر اهتماما بدراسة التاريخ والشريعة الإسلامية، واستطاع أن يوطد علاقته ببعض الوافدين، وبدأ يفكر في إحداث تغيير في الأوضاع المتخلفة التي كانت تعاني منها البلاد، وبذلك أصبح يشكل عنصرا هاما من عناصر المعارضة[٢٩].

وعلى الرغم من أنه كان محظورا عليه الاتصال بالعمانيين، وبالتالي لم تتح له الفرصة للتعرف إلا على عدد قليل منهم لم يكن من بينهم من يمكنه الاعتماد عليه، إلا أنه مع ذلك استطاع أن يوثق صلته بقائد الحرس الخاص بأبيه الشيخ بريك بن حمود الغافري ابن والي ظفار، حتى أصبح من أكثر أصدقائه المقربين إليه، وبمساعدته تمكن من القيام بحركته التصحيحية في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠.

كان توقيت الحركة مخططا بطريقة ذكية بحيث تحدث في الوقت الذي كان فيه جميع أعوان السلطان ومستشاريه ومعظمهم من الوافدين في إجازتهم السنوية المعتادة خارج

السلطنة، كما كان معظم المسؤولين العمانيين من العناصر المحافظة خارج السلطنة أيضا، وبالتالي لم يكن بوسعهم إثارة المتاعب أمام النظام الجديد. وعلى الرغم من أن الحركة التصحيحية وجدت حماسا من الشعب العماني، إلا أنه لا يمكننا مع ذلك أن نعتبر حدوثها بمثابة ثورة أو انتفاضة شعبية إذ إن فكر العمانيين، أو بالأحرى وعيهم السياسي آنذاك، لم يكن يتعدى أكثر من الرغبة في التخلص من السلطان سعيد بن تيمور وأن يكون لهم نصيب من موارد النفط، حيث بات في الاعتقاد بأن هذه الموارد أصبحت تدر عائدات لا بأس بها وأنه يمكن استغلالها في إنجاز الخدمات الاجتماعية التي حرم منها الشعب العماني ردحا طويلا. ومن ناحية أخرى أن وجود حاكم مستنير كقابوس في حكم السلطنة قد يكون أقدر على مواجهة الحركات اليسارية التي كانت مندلعة في إقليم ظفار عن طريق دفع عجلة التنمية والإصلاح لإزالة بعض المبررات التي كانت تستند إليها تلك الحركات[٣٠].

ولعل من أولى الأعمال التي قام بها السلطان قابوس فور تقلده السلطة هي استدعاؤه لمدير فرع البنك البريطاني في الشرق الأوسط للتعرف على حقيقة الوضع المالي للسلطنة، كذلك استدعى مدير شركة تطوير النفط العمانية للتعرف على الحجم الذي وصلت إليه الاستثمارات النفطية في السلطنة. وفي السادس والعشرين من يوليو ١٩٧٠ وجه السلطان قابوس أول خطاب له للشعب العماني عن طريق الإذاعة معلنا تقلده الحكم وما يتطلع إليه من خطط للتحديث السياسي والاقتصادي، وعلى أثر ذلك انتقل من صلالة للإقامة في مسقط العاصمة الرئيسية للبلاد.

وليس من شك في أن السلطان قابوس كان يدرك جيدا مدى الصعوبات التي كان عليه أن يواجهها، ومن بينها وجود خلل في النظام الحكومي، كما لم يكن هناك أشخاص مؤهلون لاحتلال المناصب الرئيسية في السلطنة، وعندما بحث عن الكوادر الفنية والإدارية التي يمكن الاستعانة بها في إدارة أجهزة الدولة لم يجد من العمانيين سوى قلة نادرة[٣١]، ومن المفارقات أن تضم هذه القلة عددا من خريجي المعاهد العليا في الدول الاشتراكية، وكان ذلك نتيجة لسياسة السلطان السابق الذي حرم البلاد من التعليم في الداخل أو إرسال البعثات إلى الخارج، ومن ثم كان اتجاه الشباب العماني استجابة لحركات المعارضة اليسارية إلى الانخراط في معاهد الدول الاشتراكية، وبالتالي لم تكن أفكارهم تتمشى مع الواقع الاجتماعي للسلطنة[٣٢]. وبالإضافة إلى ما واجهه السلطان قابوس من ضعف موارد النفط وقلة الكوادر الوطنية المؤهلة، كان عليه مواجهة العديد

من المشكلات الأخرى المتعلقة بالحكم، إذ لم يكن للسلطنة دستور أو نظام أساسي للحكم، حيث درج السلاطين أن يجمعوا في أيديهم جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية، كما لم يكن هناك نظام لوراثة العرش وإن كان الحكم ينتقل حسب العرف إلى أكبر أفراد الأسرة سنا.

لم يكن أمام السلطان قابوس إزاء ذلك القصور الواضح في أجهزة الحكم وضعف المؤسسات الحكومية سوى الاعتماد على بعض المستشارين الوافدين من العرب الذين قدموا إلى السلطنة في عهد أبيه، إلى جانب بعض الضباط والمستشارين الإنجليز الذين كان يوجد بضع مئات منهم يعملون كخبراء في القوات الدفاعية أو في دائرة الاستخبارات. وكان هؤلاء على معرفة جيدة بأحوال البلاد، كما كانوا بحكم عملهم هم المسيطرين على الاتصالات الداخلية والخارجية عبر الخطوط السلكية واللاسلكية، وكانوا يعملون بتعاقدات خاصة طبقا لاتفاقية التعاون الفني والعسكري الموقعة في يوليو ١٩٥٨ بين مسقط والحكومة البريطانية. وفضلا عن ذلك كان للسلطنة ارتباطات بالعديد من الشركات البريطانية، ولعل ذلك مما دفع السلطان قابوس في بداية الأمر إلى الاستعانة بالإنجليز لتقديره أنه لا يستطيع إدارة البلاد دون أن يتعرف منهم على حقيقة الأوضاع في السلطنة. والحقيقة أن السلطان قابوس وجد نفسه على الرغم من تخلصه من العهد القديم يواجه وضعا جديدا أكثر حرجا، غير أنه أثبت وعلى مدى قصير قدرته على توطيد مركزه بأسلوب تدريجي وهادئ.

المؤسسات الحكومية وازدواجية السلطة

بدأ السلطان قابوس ممارسته للحكم بتشكيل مجلس استشاري مؤقت ضم بعض الوافدين من العرب والإنجليز الذين تم تعيينهم بنصيحة الكولونيل أولد هام Old Ham، وهو ضابط بريطاني متقاعد شغل منصب وزير الدفاع في السلطنة، وكان قد تقلد هذا المنصب في نهاية عهد السيد سعيد بن تيمور خلفا لواتر فيلد Waterfield المستشار العسكري للسلطان[٣٣]. وقد عهد قابوس إلى وزير دفاعه هذا بالإشراف على المجلس الاستشاري الانتقالي، حيث كان يتولى إخطاره بالقرارات التي يصدرها المجلس. وعلى الرغم من أن تلك القرارات كانت تصدر باسم السلطان، إلا أن كثيرا منها لم تكن تلقى هوى في نفسه لعدم اقتناعه بها. وكان من أهم القرارات التي اتخذها المجلس الاستشاري هي دعوة السيد طارق بن تيمور، وهو عم السلطان قابوس والأخ الأصغر للسلطان السابق ليتولى رئاسة المجلس الوزاري في أغسطس ١٩٧٠. وكان السيد طارق

من أهم الشخصيات التي اعتمد عليها السلطان سعيد بن تيمور، حيث قدم له العديد من الخدمات التي كان من أبرزها الدفاع عن وحدة السلطنة، إذ إليه يرجع الفضل في قمع حركة الإمامة الإباضية في عام ١٩٥٧، واستطاع أن يحظى بشهرة واسعة كقائد كفء تمكن من الحد من خطورة تلك الحركة بعد معارك طاحنة ذهب ضحاياها المئات من العمانيين وخاصة في الشرقية والظاهرة والجبل الأخضر[٣٤].

السيد طارق بن تيمور رئيسا للمجلس الوزاري

استجاب السيد طارق بن تيمور للدعوة التي وجهت له لرئاسة المجلس الوزاري، غير أنه لم يلبث أن واجه العديد من الصعوبات خلال تقلده لذلك المنصب، إذ لم تكن هناك فكرة واضحة عن السلطة السياسية أو السياسة العامة للدولة سواء لدى المجلس أم لدى الوزراء على المستوى الفردي، فضلا عن الافتقار إلى الخبرة والتنسيق، وزاد الأمر سوءا غياب السيد طارق معظم الوقت عن حضور جلسات المجلس نتيجة سفره إلى الخارج لتسوية أموره الخاصة أو للبحث عن اعتراف دولي للعهد الجديد في السلطنة[٣٥].

وكانت حكومة السيد طارق تختلف عن الحكومات السابقة فمع أن الوزراء القدامى للداخلية والدفاع والشؤون الخارجية ظلوا في مناصبهم، إلا أن هناك عناصر جديدة انضمت إلى عضوية المجلس الوزاري في التعليم والصحة والعدل والإعلام والشؤون الاجتماعية والاقتصادية، كما ظل أفراد من الأسرة الحاكمة يشغلون الجانب الأكبر من تلك المناصب الوزارية، وكان بعضهم من المعارضين للنظام الجديد. وأضحى المجلس الوزاري بتشكيله الذي يجمع بين العناصر القديمة والعناصر الجديدة أقرب ما يكون إلى مجلس للمصالحة الوطنية إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير. ولعل السلطان قابوس كان حريصا على تعيين أشخاص مرتبطين بالعهد القديم حتى لا يحدث نقلة مفاجئة، وكان من أبرز هؤلاء ثويني بن شهاب الذي اختاره ليكون نائبا عنه في منطقة العاصمة، وهو ابن الحاكم السابق لمدينة مسقط، كما ظل الكولونيل أولد هام يحتل منصب وزير الدفاع وهو نفس المنصب الذي كان يتقلده على عهد السلطان سعيد بن تيمور، وحتى السيد حمد بن حمود البوسعيدي السكرتير الخاص للسلطان قابوس كان هو نفسه السكرتير الخاص للسلطان السابق، أما بقية المستشارين فكان معظمهم من الإنجليز أو بعض الوافدين العرب[٣٦]. وقد حرص السلطان قابوس منذ وصوله إلى السلطة أن يحتفظ لنفسه بالأمور الهامة المتعلقة بالمالية والاقتصاد والامتيازات النفطية والأمن الداخلي

وشؤون الدفاع. أما فيما يتعلق بالاختصاصات التي خولها لرئيس وزرائه فكانت الإشراف على عمليات التنمية والتطوير في السلطنة. ولما كان ما يقرب من ٩٠٪ من دخل السلطنة يأتي من موارد النفط، وكانت الامتيازات تعقد باسم السلطان فلم يكن في مقدور السيد طارق أن يتصرف في الموارد المالية النفطية إلا بالرجوع إلى السلطان نفسه. وفضلا عن ذلك فقد استطاع السلطان قابوس أن يكتسب المزيد من الولاء الشعبي حين أعلن أن عائدات النفط ستحول لحساب الخزانة العامة ولن يترك في خزانته الخاصة إلا مبالغ متواضعة تكفي فقط لتغطية احتياجاته. ومن المعروف أن العائدات النفطية كانت محتجبة عن العمانيين وذلك منذ استغلال الموارد النفطية في السلطنة في عهد السلطان السابق، حيث كانت تلك العائدات تدخل مباشرة في حسابه الشخصي ولا يترك منها إلا نسبة ضئيلة للخزانة العامة. وكان السلطان قابوس يهدف من تلك الإجراءات اكتساب قاعدة شعبية نجح في الحصول عليها خلال فترة زمنية وجيزة مما مكنه من التخلص من ازدواجية السلطة بينه وبين عمه السيد طارق[٣٧].

وعلى الرغم من أن السيد طارق أبدى حماسا واضحا لمشروعات التنمية، وكلف العديد من المستشارين والخبراء لوضع التقارير المفصلة عن المشروعات التي تم التخطيط لها بعناية، إلا أن المشكلة ظلت قائمة في عدم وجود جهاز تنفيذي كفء، ومع أن السلطنة قد أفسحت صدرها لعودة العمانيين الزنجباريين في أعقاب الثورة التي أطاحت بالحكم العربي في زنجبار في عام ١٩٦٤، إلا أن أولئك القادمين الجدد فقدوا لغتهم العربية مما قلل من فاعليتهم في تولي المناصب الإدارية، وخاصة تلك المناصب التي لها علاقة بالتعامل مع العمانيين. ونتيجة للمعوقات المالية والإدارية التي لم يستطع السيد طارق التغلب عليها أصبح دوره هامشيا على الرغم من اتساع المهمة التي ألقيت على عاتقه في خطط التنمية والتعمير. وكانت الصعوبات التي واجهها دافعة له على تقديم استقالته في ديسمبر ١٩٧١ ولم يكن قد انقضى على توليه رئاسة المجلس الوزاري سوى عام واحد وبضعة أشهر. ومما تجدر الإشارة إليه أن سقوط تجربة ازدواجية السلطة لم تؤثر على العلاقات الأسرية والشخصية التي ظلت تربط السلطان قابوس بالسيد طارق، بل إن العلاقات زادت توثقا بين الطرفين حين أقدم السلطان قابوس في عام ١٩٧٦ على الاقتران بابنة عمه، كما اختاره ليكون مستشارا شخصيا له، والحقيقة أن السيد طارق كان يمتلك الكثير من المواهب ليكون مستشارا نظريا أكثر من قدرته على العمل في المجال التنفيذي أو التطبيقي.

السياسة الداخلية للسلطان قابوس

على أثر استقالة السيد طارق في ديسمبر ١٩٧١ أصدر السلطان قابوس مرسوما بتعيين الدكتور عاصم الجمالي - وهو أحد الوافدين العراقيين - ليكون قائما بعمل رئيس مجلس الوزراء، ولم تلبث أن تضاءلت فاعلية ذلك المنصب لكي ينتهي بتقلد السلطان بنفسه رئاسة المجلس الوزاري، وبدأ منذ ذلك الحين يختط سياسة إصلاحية في الداخل ويخطو خطوات راسخة في مجال التنمية والتحديث، إذ كان حريصا على رئاسة المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والتنمية الذي أصدر مرسوما بإنشائه في سبتمبر ١٩٧٢.

وقد بدأ السلطان قابوس خطته الإصلاحية باستكمال تنفيذ بعض المشروعات التي كانت قد أعدت في السنوات السابقة لتقلده الحكم ولم تجد سبيلها إلى التنفيذ، ومن بينها إنشاء ميناء مطرح ومطار السيب، وتعبيد الطريق الموصل من مسقط إلى صحار. كما افتتحت العديد من المدارس والمستشفيات، إذ لم يكن في السلطنة حتى عهد السلطان قابوس سوى ثلاث مدارس ابتدائية هي المدرسة السعيدية في مسقط والمدرسة السعيدية في مطرح والمدرسة السعيدية في صلالة. كما لم يكن هناك أكثر من عشرة أطباء ومستشفى واحد تابع للإرسالية الأمريكية في مطرح. كما بدأت تظهر البنوك والمصارف المالية والفنادق الكبرى وشركات التأمين، وتم إنشاء معمل لتقطير مياه البحر، وبذلت جهود مكثفة للبحث عن موارد مائية جديدة. وأدى التوسع في المشروعات العمرانية إلى ظهور مدينة روي التي امتدت خارج مدينة مطرح وتميزت بإنشاءاتها العمرانية الحديثة من المساكن والمباني الحكومية، كما اعتمد الطابع المعماري على الجمع بين المعاصرة والحفاظ على الطابع العربي الإسلامي. وعلى الرغم من أن عمليات التنمية والتحديث في شتى مجالاتها قد بدأت من الصفر تقريبا، إلا أن البلاد استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا في ذلك المضمار. وفي بلد مثل عمان كانت قد أهملت فيه المشروعات التنموية فإن القيام بشق طريق أو فتح مدرسة أو إنشاء مطار أو ميناء أو تقديم خدمات عامة أو تزويد البلاد بالمساكن والمرافق العامة كان ينظر إليها الناس باعتبارها نوعا من المعجزات [٣٨].

وليس من شك في أن مشروعات التنمية كان لها أثر واضح في تحقيق الوحدة العمانية التي شملت إلى جانب وحدة الأرض الوحدة الديموجرافية والتوازن بين الكتلتين الرئيسيتين في عمان ونعني بهما الكتلة الهناوية والغافرية، ومن ثم أعيد تشكيل

الولاءات القبلية من العصبية الطائفية إلى الولاء السياسي والمصالح الاقتصادية في ظل الدولة العمانية الحديثة(٣٩). ولم تكن الوحدة العمانية مجرد مرسوم سياسي أصدره السلطان قابوس بتغيير اسم السلطنة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان، ولكن الأهم من ذلك التطور الكبير الذي أدى إلى ربط الأقاليم العمانية بشبكة ضخمة من الطرق البرية. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى أنه عندما تولى السلطان قابوس الحكم لم يكن بالسلطنة سوى عشرة كيلومترات فقط من الطرق المعبدة، وعلى مدى بضع سنوات تحولت هذه الكيلومترات العشرة إلى شبكة من الطرق البرية بلغت ما يزيد على ٣٥٠٠ كيلومتر عبر أقاليم السلطنة المختلفة، إذ تم إنشاء طريق من مطرح إلى صحار، وطريق آخر من السيب إلى نزوى ومن مسقط إلى صور، بالإضافة إلى شبكة جوية وشبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية التي وصلت إلى استخدام الأقمار الصناعية، هذا فضلا عن التطور الذي حدث في الوسائل الإعلامية وخاصة الإذاعة والتلفزيون الذي تم إدخاله إلى كل من مسقط وصلالة في عام ١٩٧٤، كما صدرت العديد من الصحف العمانية كان أولها جريدة الوطن التي أنشئت في عام ١٩٧١، إلى جانب الجريدة الرسمية (عمان)، والصحف التي تصدر بالإنجليزية وأبرزها «تايمز أوف عمان»، كما تدفقت على السلطنة العديد من الصحف والمجلات العربية والأجنبية.

ويمكننا التعرف على ما وصلت إليه عمليات التنمية في عمان من المبالغ المالية التي خصصت من أجلها، ففي السنة الأولى من ارتقاء السلطان قابوس الحكم لم يتعد ما تم إنفاقه عشرين مليون ريال عماني، أي ما يعادل سبعين مليون دولار أمريكي، ولكن بعد مضي خمس سنوات قفز ذلك المبلغ إلى ما يقرب من سبعة عشر ضعفا حتى وصل إلى أكثر من مليار من الدولارات. وقد ترتب على ذلك الإنفاق الذي لم يكن للسلطنة عهد به إلى حدوث عجز واضح في ميزانيتها تم تغطيته بالقروض الأجنبية وبالمساعدات المالية التي تدفقت عليها من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي، وبفضل تلك المساعدات وضع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والتنمية خطته الخمسية الثانية ١٩٧٦ - ١٩٨٠.

الخطة الخمسية الثانية

مما لاشك فيه أن نجاح السلطنة في قمع حركات المعارضة في ظفار التي كانت تستنزف جزءا كبيرا من الدخل القومي أدى إلى السير بخطوات أسرع في خطط التنمية منذ عام ١٩٧٦. وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية على ربط أقاليم الدولة بهدف تقوية

الإحساس بعمان كوطن موحد، وتكفي الإشارة بصدد ذلك إلى أن المواطن العماني في المدن الداخلية كان يقضي في رحلة علاجية يقوم بها إلى المستشفى التابعة للإرسالية الأمريكية في مسقط أكثر من أسبوعين على ظهر الجمال، بينما أصبحت هذه الرحلة لا تتعدى بالسيارات أكثر من ثلاث أو أربع ساعات. وبفضل الخدمات التعليمية أصبح ما يقرب من نصف عدد الأطفال المندرجين في سن التعليم منتظمين في مدارسهم الابتدائية، كذلك اهتمت الخطة الخمسية الثانية بتنمية موارد الثروة الطبيعية والأخذ بسياسة الاقتصاد المتعدد بدلا من الاقتصاد الأحادي، كما اتجهت إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال في قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة والمصايد، إلى جانب تنمية الموارد المائية، وإحداث نقلة في الإدارة الحكومية تساعد على تحقيق خطط التنمية، وبصدد ذلك تم إنشاء بنك وطني لتمويل خطط الإصلاح والتنمية أسهمت فيه الحكومة والقطاع الخاص بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية [٤٠].

ولم تقتصر خطط التنمية على الجوانب التحديثية فحسب، وإنما ركزت على الجوانب الأخرى الموائمة لتقاليد العمانيين، ومن ذلك الاهتمام بإنعاش الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية ليس باعتبارها من الموروثات التاريخية فحسب، وإنما لما لها من جدوى اقتصادية وقدرتها على استيعاب العمالة الوطنية، كما وضعت في الوقت نفسه الضوابط لاستخدام العمالة الأجنبية في حدود المتطلبات الضرورية[٤١].

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي وصلت إليه السلطنة في مجال التنمية والتحديث، إلا أن ذلك التطور كان يسير بخطى معتدلة تحاشيا من حدوث طفرة قد تؤدي إلى اهتزاز في كيان المجتمع، فبالنسبة للتعليم لم تكن هناك حاجة إلى جامعة قدر الحاجة إلى التوسع في التعليم الأساسي والفني وتعميمه على أكبر عدد ممكن، ولا بأس من الاستعانة بخبرة اليونسكو في هذا المجال إلى جانب دعوة الدول العربية لمد السلطنة بالمدرسين والخبراء الفنيين، ومع التطور الذي حدث في المجال التعليمي تهيأت الظروف لإنشاء جامعة قابوس التي تم افتتاحها في سبتمبر من عام ١٩٨٦. وقد أقيمت الجامعة في منطقة الخوض واستوعبت في بداية إنشائها أكثر من ثلاثة آلاف طالب من الذكور والإناث في مجالات الطب والهندسة والعلوم والتربية والدراسات الإسلامية، كما أوفدت الجامعة أكثر من مئتي مبعوث إلى الجامعات الأجنبية والعربية وخاصة الجامعات المصرية[٤٢].
وفي مجال الخدمات الصحية استعان السلطان قابوس بمنظمة الصحة العالمية التي بذلت جهودا كبيرة في تطوير الخدمات الصحية، وخاصة أنه لم يكن هناك أكثر من

مستوصفين تابعين للإرسالية الأمريكية، إضافة إلى المستشفى التابعة لشركة النفط العمانية المحدودة التي أنشئت في عام ١٩٧٤(٤٣). أما فيما يتعلق بتطوير القوات الدفاعية فقد أبدى السلطان قابوس اعتدالا في نفقاتها، ولكن مع ازدياد حدة التسابق على التسلح أخذت السلطنة تخصص جزءا لا بأس به من ميزانيتها لتحديث قواتها الدفاعية حتى أنها أبرمت في عام ١٩٨٥ عقدا قيمته ٣٥٠ مليون دولار لشراء طائرات محاربة من طراز التورنادو.

المشاركة الشعبية في الحكم

اتبعت السلطنة نهجا يتسم بالتطور التدريجي في إتاحة الفرصة للعمانيين للمشاركة في حكم بلادهم، وخاصة حين أثبت الشعب العماني أنه مستعد لاستيعاب الأنظمة الديموقراطية في الحكم. وتمشيا مع هذا الاتجاه أصدر السلطان قابوس مرسوما بتشكيل مجلس استشاري في نوفمبر ١٩٨١ كان يتكون من خمسة وخمسين عضوا يتم تعيينهم لتمثيل القطاعات الحكومية والخاصة، إضافة إلى ولايات السلطنة المختلفة. وعلى الرغم من أن هذا المجلس كان يفتقد السلطة التشريعية، إلا أنه تركت الحرية لأعضائه لإبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة من سياستها العامة أو في القوانين التي تصدرها حيث يقوم المجلس برفع ما يراه من ملاحظات أو توصيات إلى السلطان(٤٤). ولم تلبث أن ساعدت أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ على إدخال تعديل هام على المجلس الاستشاري أتاح فرصة أكبر للمشاركة الشعبية في الحكم، إذ أعيد تشكيله دون أن يكون للحكومة أعضاء فيه. وقد مارس المجلس الجديد - الذي صار يعرف باسم مجلس الشورى - نشاطه في ديسمبر ١٩٩١(٤٥)، وأصبح يتكون من تسعة وخمسين عضوا يتم تعيينهم بواقع ممثلين عن كل ولاية يتم اختيارهما من قبل حكام الولايات، وصار من حق المجلس مناقشة القضايا التي تعرض عليه وإبداء الرأي بشأنها. ولعل من الأمور التي تجدر الإشارة إليها أنه قد أتيح للمرأة العمانية المشاركة في عضوية المجلس، وذلك بشغلها مقعدين من مقاعده مما يعد سابقة فريدة من نوعها في دول الخليج العربية.

العلاقات الخارجية

قطعت السلطنة شوطا كبيرا في مجال علاقاتها الخارجية، بحيث لا يمكن مقارنة التطور الذي حدث في هذا المجال بما كانت عليه السلطنة في عهدها السابق من عزلة عن العالم الخارجي، بل عن العالم العربي أو حتى فيما يتعلق بالعلاقات بينها وبين جيرانها.

وكانت الحكومة البريطانية هي التي تشرف على الشؤون الخارجية للسلطنة وتمثلها في المحافل الدولية، ولم يكن هناك تمثيل سياسي في مسقط إلا لبريطانيا والهند وحدهما. غير أنه لم يأت عام ١٩٧٥ حتى وصل التمثيل السياسي والقنصلي إلى ما يزيد على خمس وعشرين دولة، وذلك بعد أن استطاعت السلطنة الحصول على اعتراف دولي حين انضمت في عام ١٩٧١ إلى كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية، وكانت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية هي الدولة العربية الوحيدة التي اعترضت على قبولها في الأمم المتحدة والجامعة العربية، بينما تحفظ العراق ولم يعترف بها إلا في عام ١٩٧٦[٤٦].

وعلى الرغم من أن بريطانيا ظلت تستأثر بالنفوذ في السلطنة، إلا أن هذا النفوذ أخذ في التراجع، خاصة بعد تنفيذ سياسة الانسحاب من منطقة الخليج العربي، ومن ثم اتجهت السلطنة إلى التحرر من الارتباط ببريطانيا وفتح المجال لعلاقات دولية أوسع، كما أتاحت الفرصة للاستثمارات الأجنبية بعد أن كانت الشركات البريطانية هي التي تستأثر بمعظم تلك الاستثمارات. وتطبيقا لسياسة الانفتاح استطاعت المصالح الأمريكية مضاعفة نشاطها في السلطنة وخاصة في مجال النفط، ومما يذكر بصدد ذلك أنه لم يكن للشركات الأمريكية سوى امتياز واحد للنفط في ظفار كانت قد تحصلت عليه شركة ميكوم في عهد السيد سعيد بن تيمور. وقد أخذت الامتيازات النفطية الأمريكية في التزايد، وخاصة بعد أن أقدم السلطان قابوس على طرد من لا يثق بهم من المستشارين الإنجليز الذين كانوا يقفون حجر عثرة أمام الاستثمارات الأخرى بهدف قصرها على الشركات البريطانية وحدها.

ولقد كان من الطبيعي أن ترتبط المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصالحها السياسية والاستراتيجية، إذ مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر أهمية موقع السلطنة وخاصة خلال احتدام الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفييتي. ومن ناحية أخرى فقد دفعت المتغيرات السياسية والأمنية السلطنة لتوثيق علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك واضحا حين اتخذت الحكومة البريطانية قرارها في يوليو ١٩٧٦ عقب قمع حركات المعارضة في ظفار بالانسحاب من قواعدها العسكرية في صلالة ومصيرة، وعلى أثر صدور ذلك القرار أبدى السلطان قابوس استعداده للسماح للولايات المتحدة بتأجير هاتين القاعدتين. وقد وقعت الاتفاقية الخاصة بذلك في عام ١٩٨٠[٤٧]، كما وقعت اتفاقية أخرى خاصة بتأجير قاعدتي السيب وتومرت، وفي مقابل تلك التسهيلات التي قدمتها السلطنة للولايات المتحدة الأمريكية تعهدت الحكومة

الأمريكية بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية بدأت ببرنامج مساعدات وصل إلى ٣٢٠ مليون دولار أمريكي، وإن كانت تلك المساعدات لم تلبث أن تضاءلت ولم يعد هناك حاجة إليها نتيجة طبيعية لنمو الدخل القومي في عمان. ومما يذكر أن السلطنة أبدت تفهما لمبدأ كارتر ١٩٨٠ الذي أعلن عقب قيام الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩، ولعلها كانت الدولة الوحيدة في الخليج التي انفردت بالتصريح علانية بأنها مستعدة لإجراء مناورات مشتركة مع قوات الانتشار السريع الأمريكية، وإن كانت لم تلبث أن عدلت عن موقفها على أثر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.

وبينما نمت العلاقات بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية فإن العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتي لم تصل إلى الدرجة التي وصلت إليها العلاقات العمانية الأمريكية، ويرجع السبب في ذلك إلى ما شاب العلاقات العمانية السوفييتية من توتر نتيجة المساعدات التي كان يقدمها الاتحاد السوفييتي لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ومن ثم إلى حركات المعارضة في ظفار. وقد ظل الجمود يخيم على العلاقات بين البلدين حتى عام ١٩٨٥، حين تم الاتفاق في ذلك العام على إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينهما، وعلى الرغم من ذلك فلم تتوثق تلك العلاقات إلى درجة يعتد بها، إذ لم تعين موسكو سفيرا دائما لها في مسقط واكتفت بسفير غير مقيم(٤٨).

وعلى عكس الاتحاد السوفييتي توثقت العلاقات بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية التي أوقفت مساندتها لثوار ظفار منذ عام ١٩٧٣، وأخذت تعمل على تطبيع علاقاتها بالسلطنة حتى تم التبادل الدبلوماسي بينهما في عام ١٩٧٨، وبادرت الصين بإقامة سفارة لها في مسقط في عام ١٩٧٩، وظهر التعاون واضحا بين البلدين في المجال الثقافي في مشروع السندباد حين أبحر في عام ١٩٨٠ ملاحون عمانيون بسفينة شراعية من ميناء مسقط إلى ميناء كانتون، وكان ذلك تخليدا لذكرى البعثات التجارية الأولى التي كانت تفد من عمان إلى الصين خلال العصور الوسطى.

وبالإضافة إلى علاقات السلطنة بالدول الكبرى حرصت على توثيق الصلات بينها وبين كل من الهند وباكستان، ولا تزال السلطنة تعتمد في عمالتها على العناصر الوافدة من الهند بصفة خاصة. كذلك ارتبطت السلطنة بعلاقات مع كوريا الجنوبية التي تمتلك العديد من الامتيازات الخاصة بالمصايد في السلطنة، كما ارتبطت السلطنة بروابط اقتصادية وثيقة مع اليابان التي منحتها العديد من امتيازات التنقيب عن النفط وغيره من الموارد الطبيعية، كما تقوم الشركات اليابانية بتصدير منتجاتها إلى السلطنة

ولاسيما من الأجهزة الإلكترونية والسيارات.

أما عن العلاقات بين السلطنة وإيران فقد بدت متميزة بشكل خاص خلال عهد النظام الشاهنشاهي، وخاصة حين دفعت الضرورات الأمنية السلطنة إلى طلب المساعدة العسكرية من إيران لمواجهة الحركات اليسارية في ظفار. ولم تلبث أن توثقت تلك العلاقات حين اتفق الشاه محمد رضا بهلوي والسلطان قابوس في عام ١٩٧٦ على التعاون فيما بينهما لحماية الصادرات النفطية عبر مضيق هرمز الذي تشرف عليه كل من إيران وعمان، كما أعلن العاهلان في بيان مشترك أن مسؤولية الأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الخليجية وحدها.

ولعل الإنجاز الذي حققته السلطنة في مجال علاقاتها الخارجية كان يرتكز في الدرجة الأولى على علاقاتها بمحيطها العربي والخليجي. ومن المؤكد أن السلطان قابوس كان حريصا غاية الحرص على تحسين علاقات السلطنة بجيرانها من دول الخليج العربية. وقد احتل هذا الهدف أولوية خاصة في مجال سياسته الخارجية، إذ لم يكد يمضي عام واحد على توليه السلطة حتى قام بزيارة رسمية إلى الملك فيصل في الرياض في عام ١٩٧١، وتعمد العاهلان السعودي والعماني خلال تلك الزيارة تجاهل نزاع البريمي الذي كان لا يزال قائما، ووعدت المملكة العربية السعودية بتأييد عضوية السلطنة في الأمم المتحدة والجامعة العربية. وليس من شك في أن العلاقات العمانية السعودية أضحت محورا لبقية العلاقات بين السلطنة ودول الخليج العربية الأخرى التي استطاع السلطان قابوس من خلالها أن يدير وجه عمان من البحر إلى الصحراء التي كانت تدير ظهرها لها[٤٩]. وقد تم تسوية مشكلات الحدود السياسية بين مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية بموجب اتفاقية ١٩٧٤ والاتفاقية المعدلة لها في عام ١٩٧٧ [٥٠].

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية فقد مرت بالعديد من الأزمات السياسية، وكان محور الخلاف بين البلدين يرجع أساسا إلى اختلاف النظام السياسي وإلى تأييد اليمن الجنوبية للعناصر اليسارية المتمردة في إقليم ظفار. وليس من شك في أن نجاح السلطان قابوس في قمع حركات التمرد مهد السبيل لقيام علاقات حسن الجوار بين الدولتين، وتحقق ذلك بفضل جهود الوساطة التي قامت بها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم الاتفاق في عام ١٩٨٢ على عدم تدخل أي من الدولتين في الشؤون الداخلية للدولة

الأخرى، وعدم السماح بأعمال معادية للانطلاق من أراضيهما، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة من ممثلي الدولتين تشارك فيها كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل التوصل إلى حل نهائي لمشكلات الحدود فيما بينهما[٥١]. وتنفيذا للاتفاق الذي أبرم بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الجنوبية تم الإعلان في عام ١٩٨٥ عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين على مستوى السفراء.

وقد اتسمت سياسة السلطان قابوس إزاء التجمع الخليجي بتشجيع التنسيق المشترك بين دول الخليج العربية، إذ حرصت السلطنة خلال حقبة السبعينات على الارتباط بدول الخليج العربية في كثير من المنظمات والمشروعات المشتركة، ومن ذلك إسهامها مع كل من البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر في شركة طيران الخليج، كما شاركت في وكالة أنباء الخليج، ومنظمة العمل الخليجية، والمنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية، والمنظمة العربية المصدرة للنفط. وفضلا عن ذلك فقد شاركت في الاجتماعات الخليجية على المستوى الوزاري للتنسيق فيما بينها ودول الخليج العربية الأخرى فيما يتعلق بشؤون التعليم والعمل والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية.

وإزاء تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، دعا السلطان قابوس وزراء خارجية دول الخليج بما في ذلك العراق وإيران لعقد مؤتمر في مسقط في عام ١٩٧٦ لمناقشة مشكلات الأمن الخليجي وتنسيق شؤون الدفاع، بيد أن هذا المؤتمر لم يحقق نتائج ملموسة نظرا لوجود أنظمة خليجية متناقضة في مواقفها وسياستها. ومع التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة، وخاصة بعد نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية والتدخل السوفييتي في أفغانستان واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أخذت سلطنة عمان تكتسب أهمية استراتيجية بسبب ما أثير آنذاك حول مشكلة إعاقة الملاحة في مضيق هرمز نظرا لإشرافها على الجانب الغربي من المضيق. وليس من شك في أن تلك الأحداث أدت إلى دفع فكرة التعاون بين دول الخليج العربية وإلى التنسيق فيما بينها مما أدى إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو ١٩٨١ الذي شاركت السلطنة مشاركة إيجابية في عضويته.

وإلى جانب دول الخليج العربية حرص السلطان قابوس على توثيق علاقاته بالدول العربية الأخرى، وقد احتلت كل من الأردن وجمهورية مصر العربية مكانة خاصة في تلك العلاقات. ويرجع السبب في ذلك إلى المساعدات العسكرية التي قدمتها الأردن للسلطنة، كما كان للضباط الأردنيين دور إيجابي في عمليات تدريب قوات الدفاع العمانية. أما عن

العلاقات بين السلطنة وجمهورية مصر العربية فقد وصلت إلى درجة كبيرة من التفاهم، وظهر ذلك واضحا في عدم قطع السلطنة علاقاتها الدبلوماسية معها على أثر توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩. وتمشيا مع المتغيرات السياسية التي شهدتها مصر في أكتوبر ١٩٨١ تطلع السلطان قابوس للقيام بدور الوساطة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج العربية، كما ساند جهود الملك حسين ملك الأردن في عام ١٩٨٥ في الحصول على تأييد عربي ودولي لبدء المباحثات الأردنية الفلسطينية المشتركة مع إسرائيل. ومن ناحية أخرى وافقت السلطنة على التدرج في تخفيف المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وتأييدها للحلول السلمية، مع استمرار موقفها الرافض للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والمطالبة بإعادة القدس إلى السيادة العربية[٥٢].

هوامش الفصل العاشر

١) رياض نجيب الريس ، **صراع الواحات والنفط ، هموم الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١** ، بيروت ١٩٧٣ ص ٣٧٨.

٢) روبرت جيران لاندن ، **عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا** ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٣٧٤.

٣) Hussain Al Bahrna, The Legal Status of the Arabian Gulf States , A Study of Their Treaty Relations & Their International Problems, University of Manchester, 1968, p. 55.

٤) Rupert Hay, The Persian Gulf States, Washington, 1959, p. 140.

٥) جمال زكريا قاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، المجلد الرابع، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٠٥.

٦) Ragaei El Malakah, Economic Requirements for development of Oman, Middle East Journal, Autumn, 1972. See also Middle East & North Africa, Muscat, Europa Publications,1968-1969, London, 1969, p. 539.

٧) رياض نجيب الريس ، **صراع الواحات والنفط** ، ص ٢٧٣.

٨) John Kelly, Arabia, The Gulf & The West, A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy, London, 1988, p. 134.

٩) John Townsend, Oman, The Making of Modern State, Croom-Helm, London, 1984, p. 99.

١٠) Ibid., p. 95 sq.

١١) فرد هاليداي ، **النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران** ، مترجم ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٣٦.

١٢) F. A. Clements, Oman, The Reborn Land, London, New York, 1980, p. 94.

١٣) Kelly, op. cit., p. 143.

١٤) بيان مشترك عن لقاء الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي والحزب الشيوعي الإيراني "تودة" في ١٨ يناير ١٩٧١ ، انظر : Clements, op. cit., pp. 94-95.

١٥) John Townsend , op. cit., pp. 104-105.

١٦) Kelly , op. cit., p. 145.

١٧) Townsend , op. cit., p. 112.

١٨) رياض نجيب الريس، **ظفار ، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦** ، لندن (د.ت) ، ص ٢٨.

١٩) بيان سياسي صادر عن المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الشعبية لتحرير عمان المنعقد في عدن في الخامس من أغسطس ١٩٧٤ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٥ ، التقارير والوثائق ، ص ١٥٥ .

٢٠) Townsend, op. cit., See appendix II, Policy Intentions for Oman National Act Program issued by Popular Front Liberation of Oman .

٢١) عن تهديد الجبهة الشعبية لتحرير عمان لمضيق هرمز ، انظر : R. K. Ramazani, The Persian Gulf

and The Strait of Hormuz , Rigin & Noodholff, pp. 75-80.

٢٢) محمد إبراهيم الحلوة ، **حرب الخليج ن دراسة في مسببات الصراع وعواقبه** ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩ ، ص ١٨١ وما بعدها .

٢٣) Kelly, op. cit., p. 158.

٢٤) جبران شامية، **سجل الآراء والوقائع والأحداث السياسية في العالم العربي**، بيروت ١٩٦٧، ص ١٦٥.

٢٥) H. Allen Calvin, Oman, The Modernization of the Sultanate, West View Press, Croom - Helm, London & Sydney, 1987, p. 74.

٢٦) Clements, op. cit., p. 65.

٢٧) Ibid .

٢٨) صلاح العقاد ، **التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠/١٩٩١** ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣١٠.

٢٩) Calvin, op. cit., p. 72.

٣٠) R. El Malakah, op. cit., p. 417.

٣١) J. Townsend, op. cit., p. 77.

٣٢) Calvin, op. cit., pp. 80-81.

٣٣) جمال زكريا قاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، المجلد الخامس ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١٨٠-١٨١.

٣٤) Wendell Phillips, Oman ..A History, London, 1967, p. 210.

٣٥) Calvin, op. cit., pp. 80-81.

٣٦) Ibid.

٣٧) Townsend, op. cit., p. 80.

٣٨) New Oman, Issued by the Government of Oman, Ministry of Information, Social Affairs & Labor.

٣٩) عن العوامل الرئيسية لذلك التحول انظر : محمد مرسي عبد الله ، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** ، الكويت ١٩٨١ ، ص ١٢١. ، انظر أيضا: J. C. Wilkinson, The Organization of Falag Irrigation in Oman, Oxford, 1971 .

٤٠) R. El Malakah, op. cit., p. 417.

٤١) انظر كلمة السلطان قابوس بن سعيد في افتتاح الفترة الرابعة للمجلس الاستشاري في سلطنة عمان ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، التقارير والوثائق ، العدد ٥٤ ، ص ص ٢٤٠-٢٤٢.

٤٢) Calvin, op. cit., p. 101.

٤٣) Clements, op. cit., p. 82.

٤٤) خالد القاسمي ، **عمان ، مسيرة قائد وإرادة شعب** ، الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ ، ص ص ٦١-٦٣.

٤٥) **مرسوم سلطاني رقم ٩ لسنة ١٩٩١**، جريدة عمان ١٩ أكتوبر ١٩٩٢.

٤٦) Al Bahrna, op. cit,. pp. 55-56.

٤٧) R.N. Andreasyan, Oil and Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area, in :



Oil and Security in the Arabian Gulf, Issued by Arab Research Center, London, 1981, pp. 78-79.

٤٨) Calvin, op. cit., pp. 115-118.

٤٩) رياض نجيب الريس ،ظفار، ص ص ٤١-٤٢.

٥٠) حول المشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي ، راجع ورقة عمل من إعداد مركز الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٢.

٥١) **البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لقمة مجلس التعاون الخليجي** ، البحرين ، نوفمبر ١٩٨٢.

٥٢) جمال زكريا قاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** ، المجلد الخامس ، ص ٢٠٨.

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق العربية والأجنبية

أ ـ العربية

الوثائق المصرية "دار الوثائق القومية بالقاهرة":

- محافظ الحجاز من سنة ١٢٣٦ إلى سنة ١٢٥٦، وتوجد بها العديد من الوثائق التي توضح العلاقات بين السيد سعيد بن سلطان ومحمد علي ، كما تلقي أضواء على حركات السعوديين في بعض الأقاليم العمانية ، وخاصة في فترة ولاية الأمير خالد بن سعود من قبل محمد علي في نجد .
- محافظ السودان في فترة التوسع المصري في سواحل البحر الأحمر الإفريقية والأقاليم الاستوائية ، وتوجد بها العديد من الوثائق التي توضح العلاقات بين مصر وزنجبار وخاصة على عهد الخديوي إسماعيل والسلطان برغش بن سعيد.
- مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور الوثائق البريطانية، عرض وتعليق جمال زكريا قاسم ، جامعة الكويت ، ١٩٧٢.
- الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣– ١٨٧٩، إعداد شوقي الجمل ونشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

وثائق عن شرق إفريقيا وزنجبار:

- سجل المكاتبات السياسية في عهد السلطان برغش بن سعيد ، مخطوط بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية .
- وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق إفريقيا لشارل جيان ، عربه ملخصا الأمير يوسف كمال ، القاهرة ١٩٢٧.

الوثائق السعودية:

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، وتشتمل على ثلاثة مجلدات توضح وجهة نظر المملكة العربية السعودية في نزاع البريمي، ويتناول المجلد الأول العرض التاريخي والمجلدان الثاني والثالث الخرائط والتذييلات والوثائق الخاصة بالمناطق المتنازع عليها .

وثائق الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ومجلس الأمن :

التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بعمان ونزاع البريمي .

- وثائق الجامعة العربية:
- مذكرة الأمين العام للجامعة العربية بشأن قضية عمان والعدوان البريطاني على البريمي ٦ أغسطس ١٩٥٦.
- تقرير الأمين العام للجامعة العربية في ٢١ سبتمبر ٦٧٩٧ عن الشئون السياسية – قضية عمان.

الوثائق العمانية :

- الرسائل المتبادلة بين المعتمد البريطاني في مسقط والشيخ عيسى بن صالح الحارثي بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٣.
- البيانات الصادرة عن جبهة تحرير ظفار والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل.
- بيان مشترك عن لقاء الحركة الشعبية في عمان والخليج العربي والحزب الشيوعي الإيراني "تودة " ١٨ يناير ١٩٧١
- المراسيم التي أصدرها السلطان قابوس والخاصة بتوحيد السلطنة والتنظيمات الداخلية .

ب ـ الأجنبية

سجلات وزارة الخارجية البريطانية **Foreign Office Records :**

* Colonel Pelly's Dispatch to the Government of India, August1866, F.O. 78/5108.
* Memorandum regarding interview accorded by H.E. the Viceroy to the Political Agent , Muscat, 11th Feb. 1915 . F.O. 371/2416.
* Muscat, 1915, F.O. 371/2416.
* Events from Colonel Benn's First meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.
* Situation at Sur & Aiqa claims of Ali Bin Abdula to be independent of the State of Muscat, 1931.



* Note with reference to the Arabs in Central Africa , Attitude towards them & their connection with Slave Trade, by Harry Johnston. F.O. 403/127.

* Claims to Sovereignty in Red Sea , Africa, and Arabia.

* Memorandum on the Turkish Claims to Sovereignty over the Eastern Shores of the Red Sea and on the Egyptian Claims to the whole of Western Shores of the same Sea , including the African Coast from Suez to Gurdafui.

* F.O Africa No. 10,11 1888-1889.

India Office Political and Secret Department : **سجلات وزارة الهند**

* Muscat Rebellion, l/Ps/10/425, 4684, 1913.

* Captain Eccles Report on Interior Oman, 1926, R/15/3/61.

* Muscat - Omani Relations, Letter dated 9 th Rabie El Thani 1351- 11 th August 1933 from Sheikh Issa to His Britannic Majesty's Consul , Muscat, R15/1/35/35.

* Muscat Administration Reports 1933-1942 R/15/3/11/14

* Political Situation of Muscat. R/15/3/11/48

* Memorandum by W.S. Eastwick, July 18, 1866.

India Office Political and Secret Library:

* B.2 , Memorandum on Zanzibar , Arabia & the Persian Gulf, 15/8/68.

* B.14 , Memo. August 17,1867.

* B 129, Muscat (Confidential).

* B 134, Memorandum (Grant of French Flags to Muscat Dhows).

* B 182, Arms Traffic at Muscat.

* B. 400 , Muscat 1908- 1928.

سجلات وزارة الخارجية الفرنسية

Ministre des Affaires Etrangeres :

Documents Diplomatiques Francais; Affaire de Mascate - Commerce des Armes 1912-1914.

وثائق الأمم المتحدة

United Nations Official Publications:

Question of Oman ,vol.12 ,1968.

United Nations Official Records:



* Letter dated 16th July1957 from the Sultan of Muscat to Consul General at Muscat recorded in the United Nations Security Council 20th August, 1957.

* Permanent Delegation of Saudi Arabia to the United Nations , The Buraimi Dispute , A Summary of Facts regarding British Seizure of territory in South Eastern Saudi Arabia ,1955.

* Question of Oman, Report of the Ad-Hoc Committee on Oman, U. N. General Assembly Distr. General A/ 5846, 1965.

* The Relationship between the United Kingdom and Sultanate of Muscat and Oman U. N. Official Records, Memorandum submitted to the Committee by the United Kingdom, A/5846 annex XI.

* Letter dated 18th July 1957 from the Sultan of Muscat to His Highness Consul General at Muscat- Verbatim recorded to the Seven hundred and eighty third meeting SPV20, August, 1957.

مصادر وثائقية:

* Administration Report of the Persian Gulf Residency for the year 1918, Delhi , 1920.

* Aitchison, C.U. A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighboring Countries, 12Vols, Calcutta , 1892

Vol. XI - Containing Treaties etc. Relating to Turkish Arabia, Muscat, Aden and Adjacent Coast and Zanzibar.

* Arbitration Concerning Buraimi and Common Frontiers between Abu Dhabi and Saudi Arabia.

Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom and Northern Ireland 2 vols. 1955.

* Bombay Government; Selection from the Records of the Bombay Government. Historical and Other Information Connected with the Province of Oman , Muscat, Bahrain, and Other Places in the Persian Gulf, New Series No XXIV. Bombay, 1856.

- Historical and other Information connected with the Province of Oman, Muscat and adjoining Countries. By Robert Taylor.

- Historical Sketch of the Rise and Progress of the Government of Muscat.

- A visit to Zanzibar. By Captain Hart (1934).

* Christofer, Arthur (ed.),

The Letters of Queen Victoria , 3rd Series, 3 vols., London, 1930.

* Ferrand, Gabriel, Documents Historiques et textes Geographique Arabes, Persans



et Turks relatif a l Extreme Orient, 2 tomes Paris,1913.

* Grenville, Freeman ,Select Documents on the East African Coast , Oxford ,1962.

* Gooch & Temperley, British Documents on the origins of the War 1898-1914, 10 vols., London , 1938.

* Government of India, Department of State,

Treaties & Undertakings between the British Government and the Trucial Chiefs, Calcutta, 1906.

* Guillain, C., Documents Sur l'Histoire,la Geographie et le Commerce de l'Afrique Orientale, Paris ,1856.

  - Expose Critique de diverses notions acquises sur l'Afrique Orientale depuis les Temps les Plus reclus jusqu'a` nos jours. Tome I.

  - Relation du Voyage d'Exploration a` la Cote Orientale d' Afrique. Execute pendant les annees 1847/1848. Tome I,II.

* Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign Office, Historical Section, Kenya, Uganda and Zanzibar no.96. London, 1920.

* Hertzlet, E.,

  -Treaties between Great Britain and Persia and between Persia and Foreign Powers , London.

  - The Map of Africa by Treaty , 3 vols., London , 1896.

* Huerwitz , G., Diplomacy in the Near and Middle East , A Documentary Records , 2 vols. New York, 1956 .

* Miller, Hunter,

Treaties & Other International Acts of the United States of America, 3 vols., New York.

* Proceedings of the Commission on the dispute between the Rulers of Muscat & Zanzibar, Bombay , 1861.

* Treaty of Sib between Sultan of Muscat & Oman and Imam of Oman , Revue Egyptienne de Droit Internationale, vol. 13, 1957.

* Raymond,Jean , Memoire sur l'origine de Wahabys sur la naissance de leur puissance et sur l'influence don't ils jouissent comme nation. (Document inedit des archives du Ministre des Affaires Etrangeres de France).

* Zoe March, East Africa through Contemporary Records, London , 1967.

ثانيا : المصادر والمراجع العربية

إبراهيم الزين صغيرون

- الإسهام العماني في المجالات الثقافية والفكرية والكشفية عن مجاهل القارة الإفريقية في العهد البوسعيدي، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس ١٩٩٣.
- دور عمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في شرق وأواسط إفريقية في العهد البوسعيدي، القاهرة ١٩٩٣.
- المؤثرات الحضارية المصرية السودانية ودورها في انتشار الإسلام والثقافة الدينية في إقليم البحيرات الاستوائية في أواسط إفريقية، القاهرة ١٩٩٣.
- مختارات من الوثائق البريطانية والأمريكية في تاريخ عمان الحديث، دراسة نقدية وتحليلية، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط ١٢٦، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٣.
- ابن بشر " عثمان بن بشر النجدي الحنبلي "

عنوان المجد في تاريخ نجد، مجلدان ، مكة المكرمة ١٣٤٩هـ.

- ابن بطوطة " أبو عبد الله محمد "

تحفة النظار في عجائب الأسفار وغرائب الأمصار، مجلدان، القاهرة ١٩٣٣.

- ابن حزم " أبو محمد علي بن سعيد "

جمهرة أنساب العرب، تحقيق ليفي بروفنسال، نشر دار المعارف بالقاهرة .

- ابن رزيق " حميد بن محمد "

الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٧ م.

- ابن قيصر "عبد الله بن خلفان"

سيرة الإمام ناصر بن مرشد، تحقيق عبد المجيد القيسي، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان ١٩٧٧.

● ابن ماجد " أحمد"

نسخة مصورة من مؤلفات أحمد بن ماجد منقولة من المكتبة الأهلية بباريس ومحفوظة بدار الكتب المصرية .

● أحمد سويلم العمري

العرب والإفريقيون، القاهرة ١٩٦٧.

● أحمد علي

آل سعود، بيروت ١٩٥٧.

● الألوسي " السيد محمد شكري "

تاريخ نجد، تحقيق محمد بهجة الأثري، القاهرة ١٣٤٧هـ.

● أمين الريحاني

● تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت ١٩٢٧.

● ملوك العرب أو رحلة في البلادالعربية، مجلدان، بيروت ١٩٢٩.

● أمين سعيد

الخليج العربي، دراسة في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت (د.ت.) .

● أنور عبد العليم

● الملاحة وعلوم البحار عند العرب، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ١٩٧٩.

● أحمد بن ماجد، العدد٦٣ من سلسلة أعلام العرب، القاهرة ١٩٦٧.

● أيلتس " هارمان فردريك "

سلطانة في نيويورك، أولى رحلات الأسطول العماني لأمريكا ١٢٥٦هـ- ١٨٤٠م، العدد ٥ من سلسلة تراثنا، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الثانية ١٩٨٢.

● الباروني " عبد الله النفوسي "

الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية، القاهرة (د.ت).

● براجينسكي "م.ى.لوكنين"

تاريخ حركة التحرر الوطني في شرق إفريقيا، تعريب محمد خليل، القاهرة .

● بوركهارت "جون لويس"

رحلات في بلاد النوبة والسودان، ترجمة فؤاد أندراوس، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٥٩.

● البوريني " أحمد قاسم "

الإمارات السبع على الساحل الأخضر، القاهرة .

● توفيق ميخائيل

غرائب الأخبار عن شرق إفريقيا وزنجبار، القاهرة ١٩٠١.

● توماس " أرنولد"

الدعوة إلى الإسلام، ترجمة وتعليق حسن إبراهيم حسن وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٧.

● جمال زكريا قاسم

● دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا منذ تأسيسها حتى انقسامها ١٧٤١– ١٨٥٦.

● تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، خمسة مجلدات، القاهرة ١٩٩٦–١٩٩٧.

● الأصول التاريخية لقضية عمان، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد١٢، القاهرة ١٩٦٤–١٩٦٥.

● الدوافع السياسية لرحلات الأوروبيين إلى نجد والحجاز، من أعمال ندوة مصادر تاريخ الجزيرة العربية، جامعة الرياض ١٩٧٧.

● المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ن العدد السادس عشر، القاهرة ١٩٦٩.

● زنجبار "بالاشتراك"، القاهرة ١٩٥٩.

* أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرق إفريقيا، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة ١٩٧٦.

• الدولة العمانية في شرق إفريقيا، من حصاد ندوة الدراسات العمانية، مسقط، نوفمبر ١٩٨٠.

• استقرار العرب في ساحل شرق إفريقيا، العدد العاشر من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٦٥.

• المصادر العربية لتاريخ شرق إفريقيا، العدد الرابع عشر من المجلة المصرية التاريخية، القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٧.

• تاريخ العرب في إفريقيا سبيل للتقارب أم للتباعد، ندوة العرب في إفريقيا، جامعة القاهرة ١٩٨٧.

• دور العرب في كشف إفريقيا، العدد الأول من المجلد الثاني من مجلة عالم الفكر، الكويت ١٩٧١.

• الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤.

• مسألة الرق في إفريقيا، من أعمال ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، يونيو ١٩٨٥ .

• العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تاريخية في الآثار السلبية للاستعمار " مشرف ومشارك"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.

• رحمة بن جابر الجلاهمة، العدد التاسع من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٦٤.

• العرب في أمريكا، دراسة لتاريخ الهجرة العربية للولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٨٧.

• جورجي زيدان

تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مجلدان، القاهرة .

_ حافظ وهبه

• شبه جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٥٦.

● خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة ١٩٦٠.

● حامد ربيع

الزنجية في الفكر السياسي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة الرابعة عشرة، القاهرة يوليو ١٩٧٢.

● حسن إبراهيم حسن

انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى غرب القارة الإفريقية وشرقيها، القاهرة ١٩٥٧.

● حسن أحمد محمود

انتشار الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، القاهرة ١٩٥٧.

● حسين بن غنام

روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات الإسلام أو الغزوات البيانية والفتوحات الربانية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧١٠ ح.

● الحموي، " ياقوت "

معجم البلدان، المجلدان السابع والثامن، القاهرة ١٩٠٦.

● خالد القاسمي

عمان .. مسيرة قائد وإرادة شعب، الشارقة ١٩٩٢.

● دافيدسون " بازل "

إفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال أحمد، بيروت ١٩٦٥.

● الدرجيني " أبو العباس أحمد"

طبقات الإباضية، مخطوط تحت رقم ٢٦١٢ بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية .

● رياض نجيب الريس

● صراع الواحات والنفط " هموم الخليج العربي ١٩٦٨ -١٩٧١"، بيروت ١٩٧٣.

● ظفار، قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠- ١٩٧٦، لندن "د.ت".

● زامباور

معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، مجلدان، ترجمة وتعليق زكي محمد حسن وآخرون ، جامعة القاهرة ١٩٥١.

● زاهر بن سعيد

تنزيه الأبصار والأفكار في رحلة سلطان زنجبار، ترتيب وتصويب لويس صابونجي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ن ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

ـ زين الدين

تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين، مخطوطة عربية ترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي، قام بنشرها ومعها الترجمة البرتغالية دافيد لوبس David Lopes بعنوان: Historia Des Portugueses No Malabar ، لشبونة ١٨٩٨.

● سالم بن حمود السيابي

عمان عبر التاريخ، أربعة مجلدات، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨٦.

● سالمة بنت السيد سعيد

مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد القبسى، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٧٣.

● السالمي " الإمام نور الدي عبد الله بن حميد "

تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، مجلدان، طبع وتصحيح وتعليق أبو إسحق إبراهيم طفيش الجزائري، القاهرة ١٣٣٠هـ.

● السالمي " أبو بشير "

نهضة الأعيان بحرية عمان، القاهرة " د.ت ."

● السالمي " محمد بن عبد الله " وناجي عساف عمان تاريخ يتكلم، دمشق ١٩٦٣.

● ستودارد "لوثروب"

حاضر العالم الإسلامي، مجلدان، ترجمة عجاج نويض وتعليق الأمير شكيب أرسلان، القاهرة ١٣٤٣هـ.

● سرحان بن سعيد الأزكوي

تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق عبد المجيد حسيب القيسي، أبو ظبي ١٩٧٦.

● سرهنك "إسماعيل"

حقائق الأخبار عن دول البحار، ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٢٣.

● سعد زغلول عبد ربه

العرب والإفريقيون في مواجهة الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تاريخية في الآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨.

● سعيد بن علي المغيري

جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، الطبعة الثانية، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

● سلطان بن محمد القاسمي

تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٩٦٢، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩.

● سليمان المهري

نسخة مصورة من مؤلفات سليمان المهري منقولة من المكتلبة الأهلية بباريس ومحفوظة بدار الكتب المصرية.

● سيد رجب حراز

إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، القاهرة ١٩٦٨.

● السيرافي "أبو زيد"

رحلة التاجر سليمان، سلسلة التواريخ، دار الطباعة السلطانية ن باريس ١٨١١.

- شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج " الفارسي "، القاهرة ١٩٥٢.
- الشماخي " أبو العباس أحمد بن سعيد " كتاب السير .
- الشهرستاني " أبو الفتح محمد بن عبد الكريم " كتاب الملل والنحل .
- صالح أوزبران

البرتغاليون والأتراك العثمانيون في الخليج العربي، ترجمة عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ١٩٧٩.

- صالح محمد العابد

موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد ١٩٧٩.

- الصوافي " عبد الله بن مصبح " السلوة في أخبار كلوة، نقلا عن أوراق الشيخ محيي الدين الزنجباري، نشر السير أرثر سترونج مع الترجمة الإنجليزية، مجلة الجمعية الأسيوية الملكية ١٨٩٥.
- صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، جزءان ، بيروت ١٩٥٧.

- صلاح العقاد
- الاستعمار في الخليج" الفارسي"، القاهرة ١٩٥٦.
- التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٥.
- التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة إلى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١، القاهرة ١٩٩١.
- عائشة السيار

دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا في الفترة من ١٦٢٤-١٧٤١، بيروت ١٩٧٥.

- عامر الحجري

تاريخ العلاقات العمانية الإفريقية، من أعمال مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، لجنة تدوين تاريخ قطر، الدوحة ١٩٧٦.

● عبد الحميد البطريق

إبراهيم باشا وحروبه في بلاد العرب، من مجموعة البحوث التي نشرتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة ١٩٤٨.

● عبد الرحمن زكي

الإسلام والمسلمون في إفريقيا، القاهرة ١٩٧٠.

● عبد الفتاح إبراهيم

على طريق الهند، الرسالة الأولى من رسائل الأهالي، بغداد ١٩٣٥.

● عبد الفتاح حسن أبو علية

العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وزنجبار، العدد السادس من مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.

● عبد القادر زبادية

دور العرب الخليجيين في نشأة وتطور الحركة الوطنية في زنجبار، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة ١٩٧٦.

● عبد العزيز عبد الغني

الاستعمار الإيطالي وأثره على العروبة والإسلام في إفريقيا، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تاريخية في الآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٨.

● عبد الله سراج منسي

العلاقات العمانية الأمريكية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، القاهرة ١٩٨٦.

● عبد الله عبد الرحمن

الإمارات في ذاكرة أبنائها، ثلاثة أجزاء ، دبي، الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠.

● عبد الملك عودة

الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكي في تانزانيا، العدد الثالث من مجلة السياسة

الدولية، القاهرة ١٩٦٧.

● عوض خليفات

نشأة الحركة الإباضية، عمان – الأردن ١٩٧٨.

● عمر رضا كحالة

ـ جغرافية شبه جزيرة العرب، دمشق ١٩٤٥.

ـ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ثلاث مجلدات ، دمشق ١٩٤٩.

● كلارك .ج . وهاردنج فنسنت

تجارة الرق والرقيق، مترجم، القاهرة .

● كيلي " جون "

بريطانيا والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠، مجلدان، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٧٩.

● لوريمر " ج .ج "

دليل الخليج، القسم التاريخي، سبعة أجزاء، ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر، الدوحة ١٩٦٧، والطبعات الأخرى المنقحة .

● مايلز " س . ب "

الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨٦.

● مجموعة من الباحثين

عمان في التاريخ، وزارة الإعلام بسلطنة عمان، دار إميل للنشر، لندن ١٩٩٥.

● محمد إبراهيم الحلوة

حرب الخليج، دراسة في مسببات الصراع وعواقبه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٧ يناير ١٩٨٩.

● محمد أمين

تطور العلاقات العربية الإفريقية، من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية، دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩.

● محمد صبري

- مصر في إفريقية الشرقية، القاهرة ١٩٣٨ .

- تاريخ الإمبراطورية المصرية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٨.

● محمد طاهر العمري

تاريخ مقدرات العراق السياسية، مجلدان، بغداد ١٩٢٥.

● محمد مرسي عبد الله

دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١.

● محمود خيري عيسى " مشرف"

العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩.

● محمود علي الداود

- التطور السياسي الحديث لقضية عمان، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٤.

- الخليج العربي والعلاقات الدولية، القاهرة ١٩٦٤.

● المزروعي " الأمين بن علي "

تاريخ ولاية المزارعة في إفريقية الشرقية، دراسة وتحقيق إبراهيم الزين صغيرون، لندن ١٩٩٥.

● المسعودي " أبو الحسن "

مروج الذهب ومعادن الجوهر، مجلدان، نشر دار الرجاء، القاهرة .

● مصطفى بن إسماعيل الاباضي

كتاب الهدية الأولى الإسلامية، القاهرة " د.ت".

● مصطفى عقيل

سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦، الدوحة قطر ١٩٨٧.

● المعمري " أحمد حمود "

عمان وشرقي إفريقية، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨٠.

● المعولي " أبو سليمان محمد بن عامر "

قصص وأخبار جرت في عمان، نسخة خطية بمكتبة المتحف البريطاني برقم OR. 6568.

● المغيري " سعيد بن علي "

جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

● منشورات مكتب إمامة عمان بالقاهرة

عمان الإمامية، نشرة صادرة بمناسبة العدوان البريطاني على عمان، القاهرة ١٩٥٦.

● ميزون " كوليت جراند "

هجرة الحرث إلى أواسط القارة الإفريقية، العدد ٦١ من سلسلة " تراثنا"، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

● النبهاني " الشيخ خليفة بن حمد "

التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، البحرين والبصرة، الطبعة الثانية ١٣٤٢هـ.

● هاتش، جون

إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، القاهرة ١٩٦٩.

● هاليداي " فرد "

النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي، مترجم، بيروت ١٩٧٥.

● هولنجزورث " ل .و. "

زنجبار تحت الحماية البريطانية ١٨٩٠ – ١٩١٣، ترجمة حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٨.

● وايدنر "روتالد"

إفريقيا جنوب الصحراء، مترجم، القاهرة.

● لاندن "ر.ج"

عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت ١٩٧٠.

● يواقيم رزق

الاستعمار البلجيكي وأثره على الوجود العربي في الكونغو،من مجموعة بحوث العلاقات العربية الإفريقية، دراسة تاريخية في الآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهره ١٩٧٨.

ثالثا : المصادر والمراجع الأجنبية

- Adamiyat, Fereydoun, Bahrain Islands (A Legal and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy), New York, 1955.

- Al Bahrna, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States, A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems ,University of Manchester,1968.

- Al Qasimi, S.M., Omani French Relations 1715-1900, translated from Arabic, Forest Row, 1996.

- Andreasyan, R.N., Oil & Soviet Policy in the Arabian Gulf and Indian Ocean Area , in: Oil & Security in the Arabian Gulf , Arab Research Center, London, 1981.

- Arab Information Center, The Question of Oman , An Analysis of British Omani Dispute, New York , 1960.

- Auzoux, A., La France et Mascate aux XVIII et XIX Siecles. (Extrait de la Revue d'Histoire Diplomatique XXIII), Paris ,1909.

- Badger, George Prercy, History of the Imams and Seyyids of Oman, by Salil Bin Razik. (From A.D. 661-1856) ,Translated from the original Arabic, and edited with appendices and an introduction continuing the history down to 1870 ,Hakluyt Society ,1871.

- Bent ,Theodore, Southern Arabia, London ,1905.

- Bertram ,Thomas, *Arab rule Under the Al Bu Said Dynasty in Oman and East



Africa. (1741-1937), London ,1938.

*Alarms and Excursions in Arabia , London ,1931

- Blunt,Anne, Voyage en Arabie, Paris ,1882.

- Boehm, Sir Edgar, The Persian Gulf and South Sea Isles, London ,1904.

- Boxer,C.R., Fort Jesus and the Portuguese in Mombassa 1593-1729,London, 1961.

- Brode,W.G., Tipotip, The Story of His Career in Central Africa , London, 1907.

- Brydges, Sir Harford Jones, An Account of the Transactions of His Majesty's Mission to the Court of Persia in the years 1807-1811, (To which is appended a brief history of the Wahabys), two vols., London , MDCCCXXIV.

- Buckingham, J.S., Travels in Assyria, Media, and Persia, two vols., London ,1830.

- Burchardt, L. , Notes on the Bedouins and Wahabys, two vols., London, 1831 .

- Burton , Richard, * Zanzibar. City, Island and Coast , two vols., London,1872.

*The Lake Regions of Central Africa, London ,1860.

- Calvin , H.Allen, Oman , The Modernization of the Sultanate , West View Press, Croom - Helm, London & Sydney, 1987.

- Ceulemann, R.P.P., La Question Arabe et le Congo1883-1892, Brussels,1958.

- Chappuis,F. ,Visite a` l'Imam de Mascate au Zangubar. (Extrait de Memoires de la Societe de Geographie de Geneve 1860).

- Chittick, Neville , Kilwa and theArab settlement of the East African Coast , Journal of the African Society, No. 2 , 1963.

- Clements, F.A., Oman , The Reborn Land, Longman , London & New York , 1980.

- Colomb, R.N., Slave Catching in the Indian Ocean , (A Record of Naval Experiences), London ,1873.

- Corancez, L.A. , Histoire des Wahabis, (Depuis leur origine jusqu'a` la fin de 1819), Paris ,1810.

- Coupland, R.,* East Africa and Its Invaders, (From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856) , Oxford ,1938.

* The Exploitation of East Africa 1856-1890, London ,1939.

* The British Anti- Slavery Movement, London ,1938.

- Critchon, Andrew, History of Arabia , two vols., Edinburgh ,1908.

- Curzon, George N., Persia and the Persian Question, two vols., London, 1892.

- Dames, I. (Editor),The Book of Durate Barbosa , London ,1918.

- Darley, H., Slaves and Ivory, London ,1916.



- D' Avezac, Y., Iles de l'Afrique, Paris, MDCCXLVIII.

- D'Avrille, A , Le Golf Persique, Route de l'Inde et de la Chine , (Extrait de la Revue des Questions Diplomatiques et Coloniales), Paris ,1905.

- Dennis, Alfred, The Eastern Problem ,(At the close of the Eighteenth Century), Cambridge ,1901.

- Didier, Charles, Sejour chez le Grand Cherif de la Mekke, Paris ,1857.

- Dowell, Henry, The Founder of Modern Egypt ,Cambridge ,1931.

- Driault, La Politique Orientale de Napolean, Paris ,1904.

- Eccles , Captain , Lecture delivered in Central Asian Society, October, 1927.

- Eilts , H.F., Ahmed Bin Noaman's Mission to the United States of America , Essex Institute, Historical Collection , vol. 98.

- Eliot, Sir Charles, East Africa Protectorate., London ,1905.

- El Malakah , Ragaei, Economic Requirements for Development of Oman, Middle East Journal , Autumn, 1972.

- Europa Publications , Middle East & North Africa 1968-1969, London, 1969.

- Faroughy, Abbas, The Bahrain Islands (750-1951), A Contribution to the Study of Power and Politics in the Persian Gulf, New York ,1951.

- Fontanier,V, Voyage dans l' Inde et dans le Golfe Persique.

- Foster, Sir William, England's Quest of Eastern Trade, London, 1933.

- Gaffarel, , Les Colonies Francais , Quatrieme Edition , Paris 1888.

- Gavin, R. J., The Bartle Frere Mission to Zanzibarin1873, The Historical Journal, vol.2 , 1962.

- Germain , Quelque Mots sur l' Oman et le Sultanate de Mascate , Bulletin de la Societe de Geographie, Cinquieme Serie , tome XVI.

- Ghunter, John, Inside Africa ,London ,1959.

- Government of Oman , New Oman , Issued by the Ministry of Information & Social Affairs and Labor.

- Graves , Philip, The Life of Sir Percy Cox, London, 1951.

- Haines,S.B., Captain, Memoirs of the South East Coasts of Arabia , Journal of the Royal Geographical Society Vol. XV, 1845.

- Hamilton, G., Princes of Zing , London ,1957.

- Hardinge, Lord of Penshurst, My Indian Years , London , 1948.

- Harrison , Paul, The Arab at Home , New York , 1924.



- Hess, R.C.P., Italian Colonialism in Somalia, Chicago, 1966.

- Heude, William, A Voyage up the Persian Gulf and Journey over land from India to England in 1817, London ,1819.

- Hofer, M.F., L'Universe .. Histoire et Description de tous les Peuples, (Afrique Orientale, Centrale et Australie), Paris ,1848.

- Hogarth, D.G., Arabia, Oxford ,1922.

- Hollingsworth, L.W., Zanzibar under the Foreign Office, London ,1953.

- Hoskins,H.L., British Routes to India, New York, 1928.

- Huart, CL., Histoire des Arabes, 2 tomes, Paris ,1913.

- Hutchinson, Edward, The Slave Trade of East Africa, London ,1874.

- Ingham, K., A History of East Africa , New York ,1967.

- Ingrams,H., Arabia and the Isles, London ,1960.

- Ireland, Philip, Iraq A Study in Political Development, London , 1945.

- Imperial Gazetteer of India , The Indian Empire ,Vol. II., Historical, Oxford ,1908.

- Isamgilova , R .N., Kenya, Uganda and Tanzania , in: Davidson, A.B., and Others (eds.) , A History of Africa 1918-1967, translated from the Russian by L.O. Lempert & Other, USSR., Academy of Sciences Institute of Africa, Moscow,1968.

- Kajare, Firouz, Le Sultanate d'Oman et la Question de Mascate, (Etude d'Histoire Diplomatique et de Droit Internationale), Paris ,1914.

- Kaye, J.W., The Life and Correspondence of Sir John Malcolm , 2 vols., London, 1856.

- Krapf , Rev. Dr. J. Lewis, Travels , Researches, and Missionary Labors during an eighteen years residence in Eastern Africa, London ,1860.

- Kelly, J.B.,

* Britain and the Persian Gulf1795-1880, Oxford ,1968.

*Eastern Arabian Frontiers, London , 1964.

*The Gulf & The West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy , London, 1988.

- Kirk, John, Contemporary Arab Politics , New York, 1961.

- Landen , R.G., Oman Since 1856, Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society, Princeton University Press, 1967.

- Lenczowski, George, Oil & State in the Middle East, Cornell University, 1960.

- Le Roy. D' Aden a` Zanzibar, Un Coin de l' Arabie Heureuse le log des cotes, Tours , MDCCCXCI.

- Livingston, David, The Last Journey of David Livingston in Central Africa from 1865 to His Death,2vols., London ,1880.

- Lockhart, L. Nadir Shah, (A Critical Study based mainly upon Contemporary Sources), London ,1938.

- Lopes, David (Editor), Historia des Portugueses no Malabar, Lisbon, 1898.

- Lorimer, J. G., Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, 2vols., Calcutta, 1908-1915.

- Lyne, Robert Nunez , Zanzibar in Contemporary Times, London.

- Marlowe, John , The Persian Gulf in the Twentieth Century , London , 1962.

- McMillan, Mona, Introducing East Africa, London ,1945.

- Mengin, M. Felix, Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Aly, 2 tomes. Paris, 1923.

- Moorhead, A., The White Nile , New York ,1960.

- Morrier, James, A Journey through Persia , Armenia, and Asia Minor to Constantinople in1809, London ,1812.

- Morris, John, Sultan in Oman, London , 1961.

- Neibuhr, Carsten,

* Description de l'Arabie, Paris ,1773.

*Travels through Arabia and other Countries in the East, translated by Robert Heren, 2 vols., Edinburgh , 1792.

- Oliver, Roland, The Dawn of African History, London ,1962.

- Owen, W.F., Narrative to Explore the Shores of Arabia, Africa , and Madagascar, 2 vols., London ,1826.

Palgrave, William Gifford,

* Narrative of a Year's journey through Central and Eastern Arabia (1862-1863), 2 vols., London ,1865.

* Personal Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia , London.

- Pankhurst, E. Sylvia, Ex Italian Somali Land, London ,1951.

- Pearce, F.B.Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London, 1920.

- Perceval, C., Essai sur l'Histoire des Arabs avant l'Islamisme, Pendant l'epoque de Mehmet et jusqu'a` la reduction de toutes les tribus sous a` la loi Musulmane ,3 tomes, Paris, 1847-1848.

- Perrin, N., Relation de la Compagne d'Ibrahim Pacha contre les Wahabites, Paris, 1833.

- Philby, John, Arabia, London, 1950.

- Phillips, Wendel, Oman A History, London ,1967.

- Prins, A.H.,

* On Swahili Historiography, Journal of East African International Institute, London ,1963.

* The Swahili speaking peoples of Zanzibar and East African Coast, Arab, Shiraz and Swahili, Journal of East African International Institute, London, 1961.

- Pruen,T., The Arab and the African, Experience in Eastern Equatorial Africa during the residence of three years, London ,1891.

- Rabaud, Alfred, Zanzibar la Cote Orientale d' Afrique Equatoriale,

(Extrait de Bulletin de la Societe Geographie de Marseille), Marseille, 1881.

- Ramazani, R.K., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz , Rigin & Noodholf.

- Raymond , Memoires sur l'Origine des Wahabys, Paris.

- Reinaud, Relation des voyages fait par les Arabes et Persans a` l' Inde et la Chine, 2 tomes, Paris ,1845.

- Reusch, R.D., History of East Africa , London , 1954.

- Rivoyere, Dennis, Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah, Paris,1883.

- Rolandshay, Earl of, The Life of Lord Curzon , 3 vols., London .

- Ruete, Emily, Memoires d'une Princesse Arabe, Paris ,1905.

- Ruete, Rudlof Said ,

* Said Bin Sultan, Ruler of Oman and East Africa (1791-1856), London, 1929.

* The AlBu Said Dynasty in Oman and East Africa , (Lecture given to a Joint Meeting of the Royal Asiatic and Central Asian Societies, July 1. 1929), Reprinted from the Journal of the Central Asian Society, vol. XVI, 1929.

* Dates and References of the History of the Al Bu Said Dynasty from the time of Its founder Ahmed bin Said till the death of Said bin Sultan, London ,1931.

-Russell, C.E.B., General Rigby, Zanzibar, and the Slave Trade, London, 1936.

- Sanger, Ritchard , The Arabian Peninsula, New York ,1954.

- Serjeant, R.B., The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford, 1963.

- Shepherd, William, From Bombay to Bushire and Bussorah, London, 1857.

- Shoukry, M. F., Equatoria under the Egyptian Rule, Cairo ,1953.

- Slade, Ruth.,King Leopold's Congo, London ,1962.



- Stevenson, J., The Arabs in Central Africa and at the Lake Regions, Glasgow , 1888.

- Strong, Arthur, History of Kilwa, Journal of the Royal Asiatic Society, April 1895.

- Sykes, Sir Percy,

* A History of Persia, 2 vols., London ,1915.

* Persia , Oxford,1922.

- Tamissier, Maurice, Voyage en Arabie , 2 tomes, Paris , MDCCXl.

- Thesiger, Wilfred, Arabian Sands of Oman, London , 1959.

- Townsend, John, Oman The Making of Modern State , Croom - Helm, London, 1984.

- Townsend, M., The Rise and Fall of German Colonial Empire1884-1918, New York, 1930.

- Turki, B., The Sultan of Arab State of Zanzibar and the Regent 1902-1905, Bulletin of the Center of Documents and Human Studies , University of Qatar, Doha ,1996.

- Vambery, A., The Travels and Adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis in India, Afghanistan, Central Asia , and Persia during the years 1553-1555, translated from the Turkish with notes, London, 1899.

- Vicenzo (Sheikh ansour), History of Seyyid Said of Muscat , together with an account of the Countries and People on the Shores of the Persian Gulf, London, 1819.

- Watson, Robert, History of Persia, (from the beginning of the 19th century to the year 1858), London ,1866.

- Wellsted, J.R., Travels in Arabia, 2vols., London ,1838.

- Wilson,Sir Arnold, The Persian Gulf, (An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 20th century), Second Impression, London ,1954.

- Wigham, E.J., The Persian Problem, London ,1903.

- Woolf, L., Empire and Commerce in Africa, London ,1920.

- Younghusband, Ethel, Glimpses of East Africa and Zanzibar, London, 1908.

- Zambaur, E., Manuel de Geneologie et de Chronologie pour l'Histoire de l'Islam.

- Zwemer, Rev. S.M., Arabia ,The Cradle of Islam, (Studies in the Geography, People and Politics of the Peninsula with an account of Islam and Mission Work), London ,1900.

رابعا : الدوريات والمعارف العامة

العربية

* الصحف : جريدة عمان، مسقط، سلطنة عمان – جريدة الندوة، الرياض، المملكة العربية السعودية .

* المجلات : حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس – سجل الأراء والوقائع السياسية في العالم العربي، بيروت – مجلة الجمعية المصرية التاريخية – مجلة الجمعية المصرية الجغرافية – مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولي – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت – مجلة السياسة الدولية، القاهرة –مجلة الطليعة، الكويت – مجلة عالم الفكر، الكويت – مجلة العربي، الكويت – مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، القاهرة – مجلة لغة العرب، بغداد – مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر– مجلة نهضة إفريقيا، القاهرة.

الأجنبية

- Bulletin de la Societe Geographie de Marseille.
- Bulletiyn de l' Histoire Diplomatique et de Droit Internationale.
- Bulletin de la Societe Khediviale de Geographie.
- The Gazette for Zanzibar & East Africa , Zanzibar.
- The Historical Journal.
- Journal of the African Society.
- Journal of the Central Asian Society.
- Journal of the East African Institute.
- Journal of the Royal Asiatic Society.
- Memoires de la Societe de Geographie de Geneve.
- Middle East Journal.
- Revue d' Histoire Diplomatique.
- Revue de Question Diplomatique et Coloniale.

المعارف العامة

- The Cambridge Encyclopedia of Africa .
- Encyclopaedia Britannica.
- Encyclopaedia of Islam.
- Encyclopaedia of Religions & Ethics.



يعد انتظام عمان وشرق إفريقيا في دولة واحدة على عهد سلاطين البوسعيد تحديداً لأول دولة عربية إفريقية برزت في تاريخ العرب الحديث.

وقد امتدت هذه الدولة امتداداً كبيراً في داخل القارة الإفريقية وكان لها دور إيجابي في إلقاء الأضواء على مجاهل القارة الإفريقية وهو أمر اعترف به رواد حركة الكشوف الجغرافية الأوروبية في القرن التاسع عشر الميلادي.

ولما كان الامتداد الكبير الذي بلغته تلك الدولة جعل منها قوة محلية كبيرة في الجزء الغربي من المحيط الهندي لذا كانت هدفاً للقوى الاستعمارية لتجزئتها و تقسيم ممتلكاتها فيما بينها، وكانت بريطانيا على وجه خاص لا ترحب بوجود دولة قوية في طرق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند ومن ثم عمدت إلى فصل ممتلكاتها الإفريقية مما كان له أثر في فقدان زنجبار الدماء والعناصر العربية التي كانت تفد إليها من عمان وغيرها من أقطار الخليج العربي وكان لذلك أثره في تقلص الوجود العربي في شرق إفريقيا ووضع نهاية للحكم العربي في أعقاب الحركة العنصرية التي تزعمها الحزب الأفروشيرازي في عام ١٩٦٤.

وقد أعقب فقدان عمان لممتلكاتها و مواردها الإفريقية توالي الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها إلى أن تمكنت نتيجة للحركة التصحيحية التي قادها السلطان قابوس بن سعيد في الثالث و العشرين من يونيه ١٩٧٠ من إعادة ترتيب بيتها ووضع نهاية لعزلتها وتكريس وحدتها السياسية ومن ثم إعادة بعثها وانطلاقها لتسهم بدورها الإيجابي في المجالات الداخلية والعربية والدولية مما يعد بداية لعهد جديد في تاريخها.

وتبدو أهمية هذا الكتاب في العديد من الجوانب التي يبرز من بينها التوسع الكبير الذي بلغته تلك الدولة فضلاً عن تحليل الأسباب التي أدت إلى زوال حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان. وليس من شك في أن مثل هذه الموضوعات تفتقد إلى دراسات علمية متخصصة نعتقد أن هذا الكتاب يسد نقصاً كبيراً فيها.

